



جامعة وهران 2 محمد بن أحمد

كلية الحقوق و العلوم السياسية

أطروحة

للحصول على شهادة دكتوراه الطور الثالث

في العلوم السياسية

تخصص : الإدارة العامة والتنمية المحلية

عصرنة المرفق العام وآثاره على التنمية المحلية في الجزائر

مقدمة ومناقشة من طرف الطالب :

عادل رشيد

أمام لجنة المناقشة :

الاسم واللقب	الرتبة	المؤسسة الأصلية	الصفة
صافو محمد	أستاذ	جامعة وهران 2	رئيسا
برابح محمد	أستاذ محاضر – أ-	جامعة وهران 2	مشرفا ومقررا
طبيي محمد بلهاشمي الأمين	أستاذ	جامعة وهران 2	مناقشا
حمو بوعلام	أستاذ	جامعة مستغانم	مناقشا
قاضي خيرالدين	أستاذ محاضر – أ-	جامعة تلمسان	مناقشا

السنة الجامعية: 2024/2023

إهداء

إلى روح والدي الغالي رحمه الله الذي كان سنداً لنا في هذه الحياة " عادل أحمد "

إلى والدي الغالية أطل الله في عمرها

إلى اخوتي وكل أفراد العائلة حفظهم الله

إلى كل طالب علم .

شكر وعرّفان

نحمد الله ونشكره على توفيقنا في اتمام هذا العمل المتواضع

أتقدم بجزيل الشكر والعرّفان والتقدير للأستاذ الدكتور " براج مّحمد " على قبوله الإشراف على هذا العمل المتواضع ، وعلى كل ما قدمه لي من توجيهات ونصائح وملاحظات طيلة مدة إنجاز هذا العمل .

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير للسادة أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم الإطلاع على هذا العمل ومناقشته .

والشكر موصول كذلك لكل أساتذتنا الذين كان لهم فضل علينا طيلة مراحل دراستنا ولكل من ساعدنا في إنجاز هذا العمل ، وإلى كل الأساتذة والموظفين والطلبة بكلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة وهران 2.

مقدمة

يعيش العالم جملة من التحولات في كافة الميادين في ظل التطورات الحاصلة في المجتمعات وحاجياتها المتزايدة التي فرضت على الحكومات التوجه نحو تطبيق آليات جديدة لتسيير مؤسسات الدولة لتلبية الرغبات وتحسين المستوى المعيشي ، بالإضافة إلى توفير الظروف الملائمة للموظف في تقديم الخدمات العمومية التي تحقق المصلحة العامة وتحافظ على استقرار النظام السياسي الذي يسعى لاكتساب الشرعية عن طريق مشاريع التنمية ، هذه الأخيرة التي تحتاج لأدوات تتوافق ومتطلبات العصر لتجسيدها على أرض الواقع انطلاقا من السعي للإصلاح وتوظيف التكنولوجيات الحديثة في تسيير مرافق الدولة لضمان سرعة الإستجابة لمطالب المجتمع .

لقد عرف مجال تسيير المؤسسات والإدارات العمومية تطور كبير في المجتمعات المتقدمة التي سبقتنا في إصلاح منظومتها الهيكلية والوظيفية وتجاوزت التسيير التقليدي المبني على المكاتب والسجلات إلى التسيير المبني على استغلال تكنولوجيا الإتصال والمعلومات انطلاقا من التحول الرقمي وتطبيق الإدارة الإلكترونية في مجال تسيير وترقية إدارة المرفق العام ، حيث سعت الجزائر على غرار الدول المتقدمة والنامية إلى عصرنه عملية التسيير في إدارة المرفق العام الذي يعتبر الواجهة الأولى لتقديم الخدمات العمومية وتحقيق النفع العام ، هذا الأخير الذي له صلة وثيقة بالتنمية المحلية والوطنية المبنية أساسا على تحسين الخدمة وتجويدها وتقديمها بأقل تكلفة للمجتمع .

ففي ظل سعي صانع القرار في الجزائر إلى تحقيق التنمية المحلية وتجسيد مبدأ توزيع المهام في إدارة المرفق العام بين الإدارة المركزية والمحلية عملت الجزائر منذ استقلالها على اتخاذ مجموعة من التدابير لاستمرارية عمل المؤسسات والإدارات العمومية عن طريق إحداث إصلاحات شملت التسيير المؤسسي والإداري على حد سواء بصور عدة قوانين تخدم ترقية أداء إدارة المرفق العام مع متطلبات التنمية المحلية والوطنية ؛ فكانت هنالك مسيرة طويلة من الإصلاحات الإدارية على حسب كل مرحلة من المراحل الأيديولوجية للنظام السياسي والإداري والإقتصادي ، لتأتي بعض الإصلاحات متوافقة مع المرحلة الإنتقالية ثم المراحل التي تليها وصولا إلى مرحلة التعددية انطلاقا من سنة 1989 في ظل صدور الدستور الجديد في تلك المرحلة الذي أكد على التعددية والانفتاح ، ليتم إصدار الكثير من القوانين المتعلقة بتنظيم صلاحيات العمل التنموي المحلي والوطني وتحسين أداء إدارة المرفق العام عن طريق إنشاء مؤسسات وهيئات عملت على إعادة تأهيل وتسيير المؤسسات والإدارات العمومية ،

كما جاءت البرامج التنموية في ظل المخططات وبرامج دعم النمو الإقتصادي لتؤكد على مجموعة الإصلاحات المهمة في إدارة المرفق العام مع تكيفه مع متطلبات التنمية في الجزائر.

إن الحديث عن التنمية المحلية سيقودنا حتما إلى تحديد الأدوات للجهات المسيرة للمرفق العام في الجزائر على المستوى المركزي والمحلي ، حيث كان فيه توجه جديد مع بداية الألفية في عصرنة إدارة المرفق العام عن طريق الإصلاح الإداري وكذلك استغلال تكنولوجيا الإتصال والمعلومات والتحول الإلكتروني بداية من سنة 2009 وصولا إلى مشروع الجزائر الإلكترونية سنة 2013؛ هذه السنة التي سبقتها جملة من القوانين التي تخدم عملية إعادة تأهيل إدارة المرفق العام بصفة عامة لتحقيق التنمية المحلية والوطنية ، حيث قامت الجزائر من تلك الفترة إلى غاية يومنا هذا بجملة من الإصلاحات كآلية لإعادة تكييف المرفق العام ضمن متطلبات تحقيق التنمية نظرا لشساعة مساحة الجزائر ، وذلك انطلاقا من محاولة تقريب الإدارة من المواطن وإنشاء هياكل لعصرنة وترقية خدمات المرفق العام وتوزيع الصلاحيات بين الإدارة المركزية واللامركزية خدمة لأهداف التنمية المحلية والوطنية .

بناءً على ما سبق حاولت الجزائر إحداث جملة من الإصلاحات في إطار عصرنة إدارة المرفق العام التي شهدت صدور الكثير من القوانين والمراسيم لإعادة تنظيم المؤسسات وكذلك الإدارات العمومية وتفعيلها عن طريق آليات جديدة ومعاصرة في التسيير وتكييفها مع متطلبات العصر الجديدة، وبالرغم من ظهور تحديات في مرحلة من مراحل الإصلاح الإداري التقليدي والحديث كان لها أثر على سيرورة العصرنة، إلا أنه كان فيه جهد في إعادة صياغة الدور الجديد للآليات المعاصرة في مجال التسيير الإداري لمرافق الدولة ومحاولة البحث عن في آليات جديدة تضمن ترقية إدارة المرفق العام عن طريق تحسين وترشيد الخدمة العمومية لدعم أبعاد التنمية المحلية في الجزائر .

1- أهمية الدراسة :

يكتسي الموضوع أهمية كبيرة على المستوى العلمي في ظل التطورات الحاصلة في الدراسات المرتبطة بقضايا التسيير الهيكلي والوظيفي للدول ومدى ملاءمتها للآليات الحديثة التي يمكن أن تغير مفاهيم الارتباط بين التسيير الإداري الحديث ومسألة التنمية بمختلف أشكالها عن طريق توضيح آليات جديدة توافق متغيرات العصر والنقلة النوعية العلمية التي شهدتها الدراسات في مجال عصرنة الإدارة وفعاليتها في الإرتقاء بالدول إلى تحقيق متطلبات التنمية على المستوى المحلي والوطني ، وإعادة

التفكير في وضع أطر وقواعد قانونية تفسح المجال لاستغلال آليات التسيير العصرية المرتبطة بالتطور العلمي والتكنولوجي المتعلق بتكنولوجيات الإتصال والمعلومات ، وفتح نقاش علمي حول أهمية تكيف الدولة بمختلف مؤسساتها وإدارتها العمومية مع معايير العصرية التي تقود إلى إيجاد حلقة الربط مع أبعاد التنمية .

كما أن الموضوع يكتسي أهمية عملية في إطار الحديث عن سبل إيجاد آليات جديدة في الإصلاح والعصرية تساعد مؤسسات الدولة في تحقيق المصلحة العامة المرتبطة أساسا بتحسين تقديم الخدمة العمومية وتأثيرها على البعد التنموي المحلي والوطني ، في ظل الإشكاليات التي عرفها التسيير التقليدي في إدارة المرفق العام وتأثيره السلبي على المشروع التنموي نظرا للبيروقراطية المتصلبة والسلبية التي عطلت المشاريع والمصلحة العامة ، بالإضافة إلى محاولة البحث في أهم النقاط التي حاولت من خلالها الدولة إحداث إصلاح وتأهيل إدارة المرفق العام بما يخدم السياسات العامة التنموية المحلية والوطنية ، حيث أن موضوع التنمية المحلية فرض نفسه في السنوات الأخيرة في ظل تزايد الحديث عن العصرية من طرف صانع القرار في الجزائر كآلية لخدمة التنمية .

2- دوافع ومبررات اختيار الموضوع :

- إن اختيار موضوع الدراسة كان بناءً على مجموعة من الدوافع لعل أبرزها تكمن فيما يلي :
- حداثة الموضوع في ظل الحديث عن عصرية إدارة المرفق العام وربطه بموضوع التنمية .
 - محاولة معرفة أبرز الإصلاحات المساهمة في تأهيل وترقية إدارة المرفق العام وعلاقتها ببرامج التنمية المحلية والوطنية .
 - معرفة الآليات التي اتبعتها السلطات العمومية في التوجه نحو العصرية ومدى فعاليتها في التأثير على التنمية المحلية .
 - تحديد أبرز المعوقات التي عرقلت عملية الإصلاح ومدى تأثيرها على أبعاد التنمية المحلية .
 - اهتمامنا الذاتي بموضوعات التنمية وعملية البناء المؤسسي والوظيفي لمؤسسات الدولة في إطار التكيف مع متطلبات العصر في استغلال تكنولوجيا الإتصال والمعلومات كآلية لتفعيل التنمية المحلية.

3- إشكالية الدراسة :

عملت الجزائر إلى إحداث جملة من الإصلاحات عبر مراحل زمنية متفرقة على المستوى المركزي واللامركزي للدولة خدمة للتنمية المحلية في ظل التوجه نحو إصلاح وعصرنة إدارة المرفق العام لتحسين الخدمة العمومية ، حيث كانت فيه جهود لتحقيق أبعاد التنمية المحلية في ظل ترقية إدارة المرفق العام .

بناءً على ما سبق نطرح الإشكالية التالية :

- ماهي جهود الجزائر في عصرنة إدارة المرفق العام؟ و ماهي أبرز الآليات؟ وإلى أي مدى يمكن أن تؤثر في تحقيق التنمية المحلية ؟

انطلاقاً من الإشكالية الرئيسية نطرح التساؤلات الفرعية التالية :

- ماذا نقصد بعصرنة المرفق العام ؟ وما هو مفهوم التنمية المحلية ؟
- ماهي أهم الجهود في عملية الإصلاح الإداري كمدخل لعصرنة إدارة المرفق العام ؟ وما هو واقع التنمية المحلية في ظل ترقية إدارة المرفق العام والخدمة العمومية في الجزائر؟
- كيف كان التوجه نحو تطبيق الإدارة الإلكترونية كآلية لعصرنة إدارة المرفق العام؟ وكيف يمكن تفعيلها كداعم للتنمية المحلية في الجزائر ؟ وماهي أبرز مشاكل تطبيق المشروع ؟
- إلى أي مدى يمكن أن تؤثر عملية عصرنة إدارة المرفق العام على تحقيق أبعاد التنمية المحلية المستدامة في ظل تحسين الخدمة العمومية في الجزائر؟ وهل حقق مشروع العصرنة أهداف التنمية في ظل العراقيل ؟ وماهي آفاق عصرنة إدارة المرفق العام كآلية لدعم التنمية المحلية في الجزائر ؟

4- فرضيات الدراسة :

- هنالك علاقة بين تحسين الخدمة العمومية للمرفق العام وتحقيق أبعاد التنمية المحلية .
- تؤدي عملية الإصلاح الإداري من خلال وضع أطر قانونية لتجسيد آليات العصرنة إلى رفع كفاءة إدارة المرفق العام في تقديم الخدمة العمومية ودعم التنمية المحلية .

- تؤدي زيادة كفاءة إدارة المرفق العام عن طريق تطبيق آلية الإدارة الإلكترونية إلى تحسين مستوى الخدمات وتحقيق أهداف التنمية المحلية.

- تتيح عملية عصرنه إدارة المرفق العام إلى المساعدة في تحقيق أبعاد التنمية المحلية المستدامة في الجزائر .

5- أهداف الدراسة :

الموضوع يكتسي أهمية كبيرة كما أشرنا سابقا نظرا لحدائته من جهة ومحاولة البحث في تحديد الأهداف المرجوة من الدراسة في الجزائر من جهة أخرى ، ولعل أبرز الأهداف التي حاولنا تحقيقها نذكر ما يلي :

- محاولة تحديد علاقة التأثير بين العصرنة والمرفق العام والتنمية المحلية .
- توضيح أبرز الجهود التي قامت بها السلطات العمومية في عملية الإصلاح الإداري كمدخل لعصرنة إدارة المرفق العام والتنمية المحلية .
- الإشارة إلى الدور المتبادل بين الإدارة المركزية واللامركزية في عملية التنمية المحلية والفواعل المؤثرة فيها في ظل ترقية إدارة المرفق العام .
- توضيح عملية الانتقال نحو التحول الإلكتروني في الجزائر وكيف يمكن أن يؤثر على التنمية المحلية في ظل تطبيق الإدارة الإلكترونية والإشارة إلى أبرز العقائل المؤثرة في العملية.
- إبراز تأثير عملية عصرنه إدارة المرفق العام على أبعاد التنمية المحلية المستدامة والجهود المبذولة في إعادة تأهيل المرفق العام والمشاكل التي واجهتها الجزائر .

6- الدراسات السابقة :

إن تناول موضوع عصرنه إدارة المرفق العام في الجزائر ومدى تأثير العملية على التنمية المحلية يعد تحدي في ظل حداثة الموضوع من جهة وحداثة التجربة في الجزائر ، حيث لم يتناول موضوع دراسة من قبل عملية الربط بين العصرنة والتنمية المحلية على التحديث المؤسسي والوظيفي في الجزائر ، وهذا لا ينفي وجود مقالات ومداخلات حاولت دراسة بعض آليات العصرنة انطلاقا من تحسين الخدمة العمومية التي تعتبر هدف أساسي ومحوري لعملية التنمية بمختلف أشكالها ، وقد شكل غياب الدراسات السابقة للموضوع صعوبة كبيرة في البحث عن المعلومات لدعم الدراسة ، إلا أنه توجد

بعض الدراسات التي أشارت إلى جانب من جوانب الموضوع رغم قلتها ، ويمكن ذكرها على النحو الآتي :

- كتاب الأستاذ محمد أمين بوسماح بعنوان " المرفق العام في الجزائر " الذي يعتبر من الكتب القليلة التي تناولت تطور مفهوم المرفق العام في الجزائر من خلال تخصيص عنوان كامل للموضوع في ظل قلة الدراسات التي تناولت المفهوم بشكل أساسي ، وقد أشار الأستاذ في كتابه إلى تقلبات المرفق العام في الجزائر عبر مراحل زمنية ومرحلية شكلت تغير في آلية التسيير ، وشرح كيف توجه صانع القرار في الجزائر إلى إعادة الإعتبار للمرفق العام نظرا لأهميته في تقديم الخدمة العمومية ، ومحاولة تجديد مفهوم المرفق العام في الخطاب السياسي والقانوني والتوجه نحو عملية التحديث وإعادة تنظيم مهامه ووضع تدابير للزيادة في فعالية النشاط الإداري إلى وضع قانوني أساسي يضبط عمل إدارة المرفق العام ، حيث يعتبر هذا الكتاب من أبرز الكتب التي كانت سباقة في شرح تطور إدارة المرفق العام في الجزائر .
- كتاب الدكتور فؤاد غضبان بعنوان " التنمية المحلية ممارسات وفاعلون " حيث تناول موضوع التنمية المحلية بشكل مفصل إنطلاقا من الجانب النظري إلى شرح أبرز الفواعل المتدخلة في عملية البناء التنموي و الإستفاضة في شرح مفهوم التنمية المحلية إلى دراسة الأهداف والإستراتيجيات المساعدة في تحقيقها موضحا كيفية إدارة التنمية المحلية بواسطة وضع قاعدة أساسية بجهاز إداري محفز للتنمية ومحاولة ربطها بالمتغيرات الإقتصادية وتجسيد التنمية المحلية المستدامة بالإضافة إلى شرح سياسات وأهداف التنمية المحلية في الجزائر .
- بوقاسم أمال " تأهيل المرفق العام وتحديات إصلاح الخدمة العمومية في الجزائر 2016/2013 دراسة إستطلاعية لآراء أساتذة وطلبة جامعيين " ، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية (2018/2017) ، حيث تناولت الباحثة بعض إصلاحات الإدارة الجزائرية العمومية واستعراض بعض البرامج الإصلاحية حيث اعتمدت الباحثة في تقييم هذه الإصلاحات بدراسة إستطلاعية ترصد آراء الأساتذة والطلبة الجامعيين مشيرة في نتائج الدراسة إلى تحقيق بعض التغييرات في الجانب المادي والتنظيمي بإدخال وسائل حديثة في عملية التسيير بالإضافة إلى معانات الإدارة الجزائرية إلى بعض الإختلالات السلوكية بين

الموظف والمواطن مع التأكيد إلى ضرورة تغيير هذه السلوكيات في إدارة المرفق العام لإنجاح مشروع إصلاح الخدمة العمومية .

- رانية هدار " دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الجزائر " ، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية " جامعة باتنة (01) 2018/2017 ، حيث حاولت إبراز دور توظيف الإدارة الإلكترونية كألية لتحقيق مرتكزات ومبادئ الحكم الراشد إنطلاقا من مشروع التحول الإلكتروني في الجزائر ومحاولة تقريب الإدارة من المواطن ، وقد أشارت الباحثة إلى أن ملامح المشروع لم تتضح على أرض الواقع نتيجة عدم تجسيد فكرة الإدارة الإلكترونية على أرض الواقع بشكلها الكامل مع بطيء عملية التحول الإلكتروني نتيجة بعض المعوقات التي أثرت على سيرورة المشروع مع ضعف البنية التحتية للمؤشرات الإلكترونية ، ولم تنفي النتائج الإيجابية المحققة في الكثير من الإدارات العمومية التي طبقت مشروع الإدارة الإلكترونية حيث أعطت نوع من الحيوية للأعمال الإدارية وتحسين مستوى الخدمات وهذا ما خصلت إليه في الدراسة الميدانية بمصلحة الحالة المدنية في باتنة ، كما أشارت إلى وجود نتائج محتشمة مقارنة بضخامة محاور مشروع الجزائر الإلكترونية نتيجة ضعف جاهزية البنية التحتية .

إن تشعب موضوع دراستنا المرتبط بعصرنة المرفق العام وآثاره على التنمية المحلية في الجزائر جعل دراستنا تختلف عن غالبية الدراسات السابقة في نقطة ربط موضوع العصرنة بتحقيق أهداف التنمية المحلية التي تعتبر قاعدة أساسية للتنمية الوطنية ، فمن خلال بحثنا الطويل عن دراسات تناولت موضوعنا من حيث التقديم الإحصائي لمآلات التوجه نحو عصرنة إدارة المرفق العام بمدى تأثيره على مجالات التنمية في الجزائر وجدنا صعوبة في الوصول إلى المعلومات نتيجة غياب الإحصائيات وحداثة التجربة في ربطها بموضوع التنمية .

وهنا يمكننا أيضا أن نشير إلى الخطاب السياسي في الجزائر الذي أكد في الكثير من المرات على ضرورة التوجه نحو العصرنة التي تخدم التنمية بمختلف أشكالها إنطلاقا من تبني سياسية اصلاحية حقيقية تضمن تسيير عقلاني للمؤسسات والإدارات العمومية في الجزائر ضمن متطلبات التنمية التي لا بد أن تتكيف مع متطلبات العصر الذي أصبحت فيه عمليات التسيير أكثر تطور وفعالية للإستجابة لرغبات المجتمعات.

7- الإطار المنهجي للدراسة :

لا تخلوا أي دراسة من إطار منهجي مرتبط بمختلف المناهج والإقترابات لتناول الدراسة وفق أطر علمية في عملية تحليل العلاقة بين مختلف متغيرات الدراسة ، وبالتالي تمت معالجة الموضوع إنطلاقا من المنهج التاريخي لتبيان طبيعة متغيرات الدراسة من حيث المفهوم والنشأة عبر المراحل الزمنية على مستوى المفهوم النظري والعملية المرتبط بدراسة الموضوع الذي يتمحور حول الجزائر ، كما تم توظيف المنهج التحليلي لمعرفة لشرح التأثيرات والعلاقة الإرتباطية لمتغيرات الموضوع عن طريق شرح أهم الآليات المتعلقة بعصرنة إدارة المرفق العام ومدى إسهامها في التأثير المباشر على التنمية المحلية والإستعانة بالمنهج الوصفي في شرح مختلف الجهود المبذولة من طرف صانع القرار في عملية التوجه نحو العصرنة والجهود المبذولة في عملية التنمية المحلية والأطراف المؤثرة في تجسيدها على أرض الواقع إنطلاقا من جهود إعادة تأهيل إدارة المرفق العام في الجزائر ، زيادة على ذلك توظيف المنهج الإحصائي لإبراز بعض المعطيات الرقمية المساهمة في توضيح العلاقة بين عصرنة إدارة المرفق العام ودورها في تحقيق التنمية المحلية ، وأخيرا توظيف منهج دراسة حالة كون الموضوع يتكلم عن الجزائر .

بالإضافة إلى ما سبق تم توظيف مجموعة من الإقترابات في دراسة الموضوع لفهم طبيعة المتغيرات بداية من الإقتراب القانوني المساعد في عملية توضيح أبرز التشريعات والقوانين الصادرة عن السلطات فيما يتعلق بعصرنة إدارة المرفق والتنمية المحلية وتحديد الأطراف الفاعلة من الناحية القانونية والعملية ، و الإستعانة بالإقتراب المؤسسي عن طريق توضيح العلاقة بين العصرنة في الجزائر بمختلف آلياتها وتأثيراتها على المؤسسات والإدارات العمومية وعلاقتها بالموظف وأفراد المجتمع في العلاقة التبادلية في إطار تقديم الخدمة العمومية وتكييفها كآلية للتأثير على أبعاد التنمية المحلية المستدامة ، كما تم توظيف إقتراب علاقة الدولة بالمجتمع لتحديد العلاقة التفاعلية بين مؤسسات الدولة والمجتمع في عملية التنمية .

8- صعوبات الدراسة :

إن أهمية البحث قد ترتبط في الغالب بالصعوبات التي تعترض الباحث في الوصول للمعلومات والبيانات خاصة في المواضيع الحديثة التي تكون فيها الدراسات السابقة محدودة ، وهنا لا بد أن نشير

إلى أن طبيعة الموضوع بعد بحثنا في الأدبيات السابقة التي درست العلاقة الإرتباطية بين متغيرات الدراسة من حيث " العصرنة وتأثيرها على التنمية المحلية " تبين لنا عدم تناول الموضوع بهذه الصيغة في الجزائر ، زيادة على ذلك التجربة الحديثة للجزائر في التوجه نحو العصرنة صعبت في عملية الحصول على المعلومات وفرضت علينا رسم خطة للبحث تتوافق وطبيعة توفر المعلومات؛ ويمكن إيجاز بعض الصعوبات على النحو الآتي :

- نقص المراجع التي تعالج موضوع العلاقة بين العصرنة والتنمية المحلية .
- محدودية الدراسات السابقة التي تشير إلى العلاقة بين متغيرات عصرنة إدارة المرفق العام وتأثيرها على التنمية المحلية .
- التجربة الحديثة في توجه الجزائر نحو تجسيد وتطبيق آليات العصرنة .
- صعوبة الوصول إلى البيانات والإحصائيات نتيجة لعدم اكتمال مسار العصرنة كآلية لتحقيق أهداف التنمية في الجزائر .
- موضوع الدراسة له شق قانوني بصورة كبيرة حتم علينا الموازنة في طرح الموضوع بما يتوافق وتخصص العلوم السياسية،مما صعب علينا دراسة الموضوع في بعض الجوانب المتعلقة بتأثير عصرنة المرفق العام على التنمية المحلية .

9- تقسيم الدراسة :

في إطار معالجة موضوع البحث تم تقسيم الدراسة إلى أربع فصول بهدف الإجابة على الإشكالية حيث تم تناول في الفصل الأول الجانب النظري للدراسة وتحليل المفاهيم المتعلقة بالعصرنة والمرفق العام إلى التطرق لمفهوم التنمية المحلية من نشأة الفكرة إلى غاية معرفة متطلباتها ومعوقاتهما وسبل تفعيلها على اختلاف المجالات التي تعالجها ، حيث تم كذلك شرح آليات العصرنة التي قد تؤثر في ترقية إدارة المرفق العام بالإضافة إلى تفسير العلمي لمختلف المفاهيم المرتبطة بمتغيرات الدراسة .

أما في الفصل الثاني فتم التطرق إلى الجانب العملي في محاولة إصلاح إدارة المرفق العام في الجزائر بصفة عامة ضمن مجموعة من القوانين والآليات كمدخل لعصرنة إدارة المرفق العام ضمن ثلاث مباحث شرحت واقع الإصلاح الإداري في تسيير المرفق العام وواقع التنمية المحلية في الجزائر مع ذكر أبرز الأطر المؤسسية المساعدة في تقريب إدارة المرفق العام بالمواطن ومختلف البرامج

التنمية المرحلية في الجزائر التي كانت انطلاقة حقيقية للإصلاح في عملية التسيير الإداري للمؤسسات والهيئات العمومية مع ربطها بعملية التنمية المحلية والوطنية ، كما تم شرح بشكل عملي للتحويل نحو تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجزائر كآلية لعصرنة إدارة المرفق العام ودعم التنمية المحلية في الجزائر من خلال ثلاث مباحث عالجت الجاهزية الإلكترونية والقانونية في الجزائر وشرحت مشروع الجزائر الإلكترونية ومدى تأثير الإدارة الإلكترونية على إدارة المرفق العام وتحسين الخدمة العمومية وإمكانية تفعيلها في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر مع الإشكال إلى اشكالات التوجه نحو المرفق العام الإلكتروني في الجزائر .

لنختم الدراسة بالفصل الرابع الذي شرحنا فيه جهود إعادة تأهيل إدارة المرفق العام الجزائري وربطه بموضوع التنمية المحلية من خلال توزيع مهام الإصلاحات الإدارية بين بعض الهيئات في الجزائر مع الإشارة إلى تأثيرها على واقع التنمية ومختلف الإشكالات التي اعترضت تلك الإصلاحات ، بالإضافة إلى تناول تأثير تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجزائر على أبعاد التنمية المحلية المستدامة من خلال تطبيقها في بعض القطاعات ، لنعرج في الأخير على رهانات عصرنة إدارة المرفق العام الجزائري لدعم التنمية المحلية.

الفصل الأول :

التأصيل النظري والمفاهيمي
لعصرنة المرفق العام والتنمية
المحلية

شهد العالم تغيرات على مختلف الأصعدة نتيجة عوامل كثيرة ساهمت في تغيير الكثير من المفاهيم في جميع الميادين السياسية ، الإقتصادية ، الإجتماعية ، الإدارية وحتى الثقافية ، وهذا كان له إنعكاس سلبي وإيجابي على الكثير من الدول من خلال إعادة النظر في المفاهيم التقليدية ومعرفة الخلل الذي أصابها في ظل الثورات العلمية الحديثة .

إن حصر المفاهيم ودراستها أصبح عمل محوري لأي دراسة علمية خصوصا دراسات العلوم الإنسانية التي يصعب فيها التحكم في بعض المفاهيم لعدد الأسباب ، من بينها بعض المفاهيم الجديدة التي انتقلت من الدراسات العلمية إلى الإنسانية بسبب علاقة التأثير المتبادلة في الميدان العملي وتطبيقاتها على أرض الواقع الذي أصبح توظيفها حتمية لا بد منها .

وإرتأينا في الفصل الأول تشريح المفاهيم المتعلقة بالدراسة من خلال شرح مفهوم العصرنة وعلاقته بالمفاهيم الأخرى ، بالإضافة إلى معالجة مفهوم المرفق العام والتنمية المحلية من خلال أربع مباحث على الشكل التالي :

الفصل الأول : التأسيس النظري والمفاهيمي لعصرنة المرفق العام والتنمية المحلية .

المبحث الأول : ماهية العصرنة و المرفق العام.

المبحث الثاني : آليات عصرنة إدارة المرفق العام.

المبحث الثالث : الإطار النظري للتنمية المحلية.

من خلال هذا الفصل أردنا تفكيك بعض المصطلحات المتشابهة مع مفاهيم الدراسة من حيث الأداء الوظيفي ، وكذلك من حيث دورها في تحليل الموضوع نتيجة ارتباطها بموضوع الأطروحة.

إن مفهوم العصرنة من المفاهيم الجديدة القديمة في العلوم الإنسانية من حيث التوظيف في الدراسات السياسية و الإقتصادية ، إلا أن له مكانة كبيرة في الدراسات الأدبية والفلسفية القديمة حيث أحدث مفهوم المعاصرة جدل بين الباحثين والدارسين عبر مختلف المراحل الزمنية إلى غاية يومنا هذا.

المبحث الأول : مفهوم العصرنة والمرفق العام

من المسلمات التاريخية هو أن المجتمعات عرفت تطورات مرحلية في كافة المجالات نتيجة حركية علمية تبعتها تحولات في كافة الميادين السياسية ، الإجتماعية والإقتصادية ، حيث كان لعلم الاجتماع تأثير على الكثير من الحقول العلمية كعلم السياسة والإقتصاد عن طريق منظرين كماكس فيبر وبارسونز بالإضافة إلى كارل ماركس وآدم سميث وغيرهم من علماء الاجتماع والإقتصاد الذين كانت لهم بصمة في تغيير الكثير من المفاهيم في عصرهم امتدت تأثيراتها إلى غاية يومنا هذا.

يعد مفهوم العصرنة من المفاهيم القديمة الجديدة بتسميات مختلفة عبر فترات زمنية من التاريخ ، حيث ظهر الكثير من المفكرين الذين تكلموا عن المفهوم من خلال نظريات جديدة عالجت مشاكل تلك الأزمنة إلى غاية عصرنا ، وهذا ماظهر من خلال تناول مفهوم الحداثة ومابعد الحداثة من طرف الكثير من الباحثين وظهور نظرية التحديث ونظريات أخرى تحدثت عن تحديث وتطوير المجتمعات شملت جميع مناحي الحياة السياسية والإقتصادية والإجتماعية ، ويمكن شرحها على سبيل المثال لا الحصر انطلاقا من ابراز بعض الأفكار التي تناولتها تلك النظريات لإحداث التغيير في المجتمع .

من خلال ماسبق من تحليل نستنتج أن العصرنة هي امتداد لمفهوم التغيير والإصلاح والتحديث وضرورة التكيف المتطلبات الحديثة والمعاصرة لإحداث التغيير في مختلف المجالات لتحقيق المطالب وإشباع الرغبات وتحقيق المطالب للرفي بالمجتمعات.

المطلب الأول: التغيير داخل المجتمعات من المفهوم التقليدي إلى العصرنة

إن التحولات التي عاشتها المجتمعات في مختلف الميادين كانت نتاج اختلاف في الآراء وظهور نظريات مفسرة لانتقال المجتمعات من الوضع التقليدي إلى المجتمع الحديث، وفق متغيرات العصر الموجودة في تلك المراحل الزمنية .

الفرع الأول/ فكرة التغيير والتحديث وعلاقتها بالعصرنة :

تعد ظاهرة تغير المجتمعات ميزة طبيعة تحدث داخل أي مكون يهدف لتحسين ظروف الحياة وإشباع الحاجيات ومتطلبات أفراد المجتمع ، فالكثير من المفكرين خاضوا في تفسير ظاهرة التطور

داخل الدول وفق منطلقات نظرية عاشها ذلك في المجتمع في عصره وأصبح لها امتدادات إلى غاية يومنا هذا ولعل أبرز من تكلم عن ظاهرة التحديث على سبيل المثال لا الحصر نذكر مايلي:

1- ماكس فيبر (1864-1920):

يعد ماكس فيبر من أكثر المفكرين الذين تكلموا عن التغيير والقوة حيث كانت له عدة كتابات في كثير من الميادين من علم الاجتماع إلى السياسة والإقتصاد ، حيث تكلم كثيرا عن المجتمعات الحديثة والمجتمعات العقلانية، وذلك من خلال عقلنة المجتمعات الحديثة حيث فسّر العقلانية من خلال ثلاث أنماط :

- الفعل التقليدي الذي اكتسبه الإنسان من خلال العادات اليومية التي يعيشها
- الفعل العاطفي الذي تحركه عواطف الإنسان
- الفعل العقلاني والذي يعتبره فيبر عملية الموازنة بين الوسائل والغايات كالتفكير الإستراتيجي العقلاني¹.

لقد تكلم ماكس فيبر كثيرا عن القوة واكتساب وسائل الإكراه المشروع في عملية التغيير داخل المجتمعات ، ويرى أن الدولة هي التي تتحكم في قوة التغيير حيث نجد أنه وزرع مكانم القوة الإجتماعية على النحو الآتي :

- القوة هي سعي الأفراد لتحقيق رغباتهم وأهدافهم
- استعمال القوة على الآخرين يؤدي بالضرورة إلى الصراع والمقاومة
- القوة تتضمن وجود اختلاف في المصالح بين الضعيف والقوي
- القوة هي فعل يمارسه الأفراد ويربها ماكس فيبر بالطبقة والمكانة والحزب².

ونجد ماكس فيبر في كتابه الإقتصاد والمجتمع يوضح أنماط الهيمنة من تقليدية تؤسس مشروعها على السلطة الأبوية ، إلى الهيمنة الكاريزمية التي تعتمد على الشخصية الفريدة في المجتمع وصولا

¹ فيليب كابان وجان فرانسوا دورتيه ، علم الاجتماع من النظريات الكبرى على الشؤون اليومية أعلام وتواريخ وتيارات، تر: إباد حسن ، ط1 ، سوريا : دمشق ، دار الفرقد ، 2010 ، ص 48 .

² علي ليلة ، النظرية الإجتماعية وقضايا المجتمع :قضايا التحديث والتنمية المستدامة ، ط 1 ، مصر : القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية ، 2015 ، ص 25 .

إلى الهيمنة الشرعية العقلانية المرتبطة بالقانون والوظيفة في التنظيمات الحديثة¹.

يؤكد ماكس ويبر على التناقض الموجود بين المجتمع التقليدي والمجتمع الحديث وهو مايفصل بين الماضي والحاضر حيث أو ضحها في نظريته العقلانية الغربية للعالم الحديث ، بالنسبة لويبر فإن عملية التحديث هي في الأساس عملية ترشيد² ، هذه الأخيرة هي فكرة المجتمعات المعاصرة التي تعمل على خفض تكلفة الإنتاج والحفاظ على المقدرات المادية والبشرية وغيرها من الإمكانيات التي تساهم في تغيير أحوال المجتمعات انطلاقاً من عقلانية الإستغلال للموارد في عملية التحديث .

في هذا الإطار يمكن تحديد بعض الأوجه التي توجد في نظرية التحديث حيث كانت نتاج كل من نظرية الوضعية ، الوظيفية والتطورية من خلال بعض السمات التالية :

- يمكن للدراسات التاريخية والعلمية أن تعين على بناء خبرات ونماذج لدول مثل بريطانيا وأمريكا واستخدامها في الدول المتخلفة والدول النامية.
- عملية التنمية في المجتمعات لها نفس الأنماط .
- التحديث والتنمية يكون من داخل المجتمعات نفسها
- من نتائج التحديث والتنمية هو الإستقرار السياسي والثراء³.

لا يمكن التحدث عن فيبر دون ذكر تحليلاته عن التنظيم البيروقراطي الذي رآه النمط الذي يهيمن على الشرعية ، حيث تبنى المؤسسة على الكفاءة وليس على المكانة والأصل الإجتماعي ، وأوضح أن البيروقراطية تتصف بنمط إداري مبني على المحاسبة التحليلية وعقلنة الأهداف هذه الأخيرة لها تأثير على الفكر من خلال التقنيات والعلوم⁴ ، حيث أن التحول التقني للفكر البشري ينهي المعتقدات التقليدية السائدة في الكثير من المجتمعات التي قد تكون حاجز يصطدم به التغيير ، فالعادات والتقاليد هي سمة بارزة في التاريخ البشري تحكم الكثير من المجتمعات.

¹ فيليب كابان وجان فرانسوا دورتيه ، مرجع سبق ذكره ، ص 49.

² Edward Royce , **classical social theory and modern society: marx- durkeim -weber** , new York: library of congress , 2015 , p 91.

³ توني بارنت ، علم الإجتماع والتنمية ، تر : سميرة عبدالعزيز محمد يوسف ، ط 1 ، القاهرة : دار المعارف ، 1992 ، ص 26.

⁴ فيليب كابان وجان فرانسوا دورتيه ، مرجع سابق ، ص 49 .

إن الفكر البشري على امتداده مراحل التاريخية عرف ظهور مفكرين تكلموا عن حالة المجتمعات وسبل إحداث التغيير داخلها ، حيث كان هنالك إمتداد لفكر ماكس فيبر عندما تحدث عن التحديث الذي ربطه بالعقلانية هذه الأخيرة التي ستؤدي حتما إلى الترشيح ، فيبر لم يتبنى وحده هذا الفكر بل كانت هنالك إسهامات الكثير من المفكرين في مسألة التحديث ولعل أبرزهم تالكوت بارسونز .

2- تالكوت بارسونز T.Parsons:

يعد بارسونز والكثير من المفكرين الذين عاصروه لعل أبرزهم سيمور ليبست وبيد هوسيلتز بالإضافة إلى جالتونج وماريون ليفي من الذين تكلموا عن التغيير والتنمية باعتبار مفهوم التحديث مرتبط بشكل وثيق بالتنمية ، وقد واصلوا تفسير نظرية التحديث المعاصرة مستندين على أفكار فيبر ودوركايم في تفسير عملية التغيير .

لقد تكلم بارسونز كثيرا عن النسق الإجتماعي وفواعل التغيير التي تحدث داخله من خلال ثلاث أنساق مترابطة انطلاقا من نسق الشخصية وارتباطه بالمراكز الإجتماعية للفاعلين والنسق الإجتماعي الذي يتفاعل فيه أفراد المجتمع من خلال الموقف الذي يجمعهم ، بالإضافة للنسق الثقافي السائد في المجتمعات من خلال الأفكار والقيم المشتركة¹ .

من خلال ماسبق يمكن القول أن نظرية التحديث تم تطويرها عن طريق بارسونز وممن عاصروه وشاركوه فكرة التحديث المرتبطة بعملية التنمية استنادا لأفكار ماكس فيبر وإيميل دوركايم ويمكن إجمال تلك الأفكار فيما يلي² :

- تعتبر عملية التحديث والتغيير الإجتماعي التي شهدتها الدول الأوروبية التصنيع والتحضّر وتطوير الشخصية ، أي الانتقال الحضاري تدريجيا والمزج بين التقليدي والحديث* .
- فيبر رفض أفكار ماركس حول تطور المجتمع الإنساني حيث أقر بمرحلتين فقط في عملية

¹ محمد عبد المعبود مرسي ، علم الإجتماع عند تالكوت بارسونز بين نظريتي الفعل والنسق الإجتماعي ، ط 1 ، القسم : مكتبة العليقي الحديثة ، 1983 ، ص ص 7 - 8 .

² مجد الدين خشن ، الدولة والتنمية في إطار العولمة ، الأردن : عمان ، دار مجدلوي للنشر والتوزيع ، 2004 ، ص 28 .

* نلاحظ ربط عملية التغيير والتحديث بفكرة الانتقال الحضاري عبر المراحل الزمنية والتدرجية ، فالكثير من الباحثين أرادوا إسقاط نموذج التغيير والتطوير الغربي على واقع الدول النامية أو بما يسمى بدول العالم الثالث .

فقط في عملية تحول المجتمعات وهي المرحلة التقليدية بما فيها من تخلف ومرحلة الحداثة التي تتميز بالتقدم .

- ضرورة توفر الرغبة لدى الأفراد من أجل إحداث التغيير المنشود .
- تبني العقلانية الموجودة لدى الدول الغربية ورفض فكرة تفسير التخلف بسبب الإستعمار .
- عدم تبني أفكار الماركسية المبنية على الصراع الطبقي كعامل في تغيير المجتمعات ، والتأكيد على النموذج الغربي في التطوير والتحديث من خلال دعم النخب التي تعمل على تهيئة الطريق للتحديث .
- النمو الإقتصادي هو الأداة لتحقيق التنمية في الدول النامية من خلال رفض التدخل الحكومي والإعتماد على آلية إقتصاد السوق¹ .

لقد تكلم جير روشيه في كتاب علم الإجتماع الأمريكي على مسألة القوة التي وظفها بارسونز في عملية التغيير حيث يقول أن هذا الأخير تحدى علماء السياسة في تفسيره لمفهوم القوة عندما أعاد تعريفها على طريقة تعريف النقود وجعلها وسيلة للتداول داخل نسق النظام السياسي ، حيث يوضح جي روشيه فكرة القوة في عملية التغيير لبارسونز من خلال²:

- القوة لها ميزة وطبيعة حركية نشطة تتداول داخل الأنساق والأفراد وبالتالي تؤدي إلى التغيير وإعادة التوزيع .
- القوة لها طبيعة رمزية وبالتالي تعمل كمقياس للسلطة .
- القوة تتعرض للزيادة والنقصان كما يحدث للنقود نتيجة ازدياد الرصيد الذي تبني عليه .
- لقد فرق بارسونز بين مفهوم القوة والسلطة ، فاعتبر السلطة هي المكانة في نسق تنظيم اجتماعي معين يمكنه من إتخاذ قرار يلزم نسق جميع الوحدات ، أما القوة فقد فسرها على أنها الضامن لأداء الوحدات داخل النسق وعند مخالفتها سيتم فرضها "بالقوة*" من خلال أساليب عقاب سلبية .

¹ مجد الدين خشن ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 28 - 29 .

² محمد عبد الكريم الحوراني ، النظريات المعاصرة في علم الإجتماع : التوازن التفاضلي صيغة توليفية بين الوظيفة والصراع ، ط 1 ، الأردن : عمان ، دار مجدلاوي ، 2008 ، ص ص 114 - 115 .

* نلاحظ أن تالكوت بارسونز تأثر كثيرا بكتابات ماكس فيبر عن القوة بإعتبارها وسيلة إكراه مشروع للسلطة .

يمكن القول أن عملية التغيير قد تشير إلى مجموع التفاعلات في أنماط الفعل الاجتماعي والقواعد الضابطة له ، وهنا يمكن أن نشير إلى تعريف ولبرت مور (w.Moore) الذي عرف التغيير على أنه عبارة عن التبدل الجوهرى في البناء الاجتماعى ، وتعكسها التغييرات التي تحدث على المعايير والقيم الاجتماعية والثقافية بغض النظر عن التركيز على الهياكل أو أنماط التفاعل ، لأن الإهتمام هنا بالتحويلات الكبرى التي تحدث في المجتمعات¹.

لقد استخدم بارسونز نموذج من أجل تحليل الأنساق الفرعية الموجودة في المجتمع وفهم وظائفها ، حيث ميز بينها كالتالى²:

- **النسق السياسى** : هو الذى يرسم للمجتمع أهدافه بتوفير الموارد للوصول إلى تلك الأهداف ، وبالتالي له دور وظيفى من خلال إتخاذ القرارات .
- **النسق الإقتصادى** : يحقق وظيفة التكيف وهو عبارة عن مجموعة من الأنشطة المرتبطة بالإنتاج والتوزيع .
- **التنشئة الإجتماعية** : وظيفتها الحفاظ على نمط ونسق المجتمع ، فمن خلالها يتم نشر ثقافة المجتمع على الأفراد الآخرين حيث تحدث سلوك ملتزم .
- **الروابط المجتمعية** : هي عبارة عن نظم تقوم بإحداث علاقة متبادلة بين الجماعات والأفراد ، وبالتالي تحقيق التضامن للوصول إلى أهداف معينة .

من خلال ماسبق يمكن القول أن آراء فيبر ودوركهايم وبعدهم تالكوت بارسونز ومن عاصروه كان له إمتداد وتأثير في ظهور نظريات إهتمت بالتطور والتحديث ومسايرة العصر ، خلف ظهور إتجاهات نظرية حديثة لفهم ظاهرة التخلف في الدول النامية ، حيث انطلقت هذه النظريات في اسقاط التحضر والتطور الذى عرفته الدول المتقدمة على الدول النامية ، أي أنه لابد من إكتساب مقومات التحديث* للعالم المتقدم للتوجه نحو التنمية في الدول المتخلفة عن الركب .

¹ أحمد زايد واعتماد علام ، التغيير الاجتماعى ، ط 1 ، مصر : مكتبة الأنجلوا المصرية ، 2006 ، ص 19 .

² أحمد زايد ، علم الاجتماع : النظريات الكلاسيكية والنقدية ، ط 1 ، القاهرة : دار نهضة مصر ، 2006 ، ص 124 .

* لقد عرف الفكر التطوري فقرة عبر المراحل الزمنية التي مر بها نتيجة ظهور حركات فكرية قامت على اساس النظرية البنائية الوظيفية ونظرية النسف الاجتماعى كان لها تفسير جديد لفكرة التحديث والتغيير في المجتمعات.

لقد أثر الإتجاه المادي التاريخي بأفكار كارل ماركس على الكثير من جوانب الإنتقال الحضاري من المجتمع التقليدي إلى المجتمع الحديث ، تلك الأفكار نتج عنها ظهور نظريات جديدة في تفسير التخلف والتنمية كان أبرزها نظرية التبعية التي بحثت عن مكن تخلف الدول التي كانت تحت الإحتلال ونتائجها عليها بعد الإستقلال ، في المقابل نجد عكس ذلك في كتابات فيبر الذي لم يري أن حجة الإحتلال هي السبب في تخلف المجتمعات ، حيث كان لكتابات أثر على الكثير من النظريات التي ظهرت بعده من خلال أفكار نظرية البنائية الوظيفية ونظرية النسق الإجتماعي وأفكار تالكوت بارسونز وغيره من المفكرين التي تكلموا عن التحديث والتطور ، وهنا نحن أمام ظهور نظريات حديثة مفسرة لتطور المجتمعات .

المطلب الثاني : الإتجاهات المعاصرة المفسرة لقضايا التخلف والتنمية وتطور الفكر الإداري

لقد حللنا سابقا بعض الأفكار المرتبطة بعوامل تغيير المجتمعات وأفكار المنظرين التي كانت منطلقا لتفسير مشاكل مجتمعاتها التي عاصروا ظروفها بسلبياتها وإيجابياتها ، كل إنطلق في تحليلاته وفق أيديولوجيته التي تبناها سواء كانت اشتراكية ، رأسمالية أو مثالية نتج عنها ظهور إتجاهين في دراسة التخلف والتنمية والتحديث والتطور لعل أبرزهما ¹ :

- **الإتجاه الأول :** هو الإتجاه الذي يعكس الفكر الرأسمالي والذي أسسه ماكس فيبر ، والذي يؤكد على تأثير القيم والمعتقدات الإتجاهات الموجودة في المجتمع على التنمية ويعتبرها من العوامل التي تعيق التحديث والتطور ، وارتبطت بعض أفكار فيبر بظهور نظريات التحديث .
- **الإتجاه الثاني :** هو الإتجاه الذي يعكس الفكر الإشتراكي والذي أسسه كارل ماكس ، والذي فسر التخلف والتنمية انطلاقا من (الجانب المادي والتاريخي) * ، ومن أبرز النظريات المرتبطة بهذا الفكر نجد النظرية الإمبريالية (التبعية) .

¹ طلعت مصطفى السروجي وآخرون ، التنمية الإجتماعية : المثل والواقع ، جامعة حلوان : مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي ، 2001 ، ص 85 .

* ينظر كارل ماكس للتغيير بنظرة جدلية من خلال الصراع والقوى الإجتماعية المحركة للتغيير في المجتمع ، مركزا على أن العمال أو البروليتاريا لها دور في التغيير نتيجة صراعها مع البرجوازيين ، فالأحداث السياسية وما ينتج عنها من ثورات هي جزء من التغيير (للمزيد كتاب : داوود صالح رحمة ، علم الاجتماع والتاريخ).

الفرع الأول/ النظريات المعاصرة للتحديث :

تعددت الكثير من النظريات والاتجاهات المفسرة للتحديث والانتقال من التخلف إلى التنمية حيث كانت إمتداد لأفكار سابقة لمفكرين فسروا عملية الانتقال الحضاري وفق الأيديولوجية الرأسمالية ولعل أهم هذه النظريات نذكر مايلي¹:

- ← اتجاه النماذج والمؤشرات ← الاتجاه التطوري المحدث
- ← اتجاه المتصلات الثنائية الإجتماعية ← الاتجاه الإنتشاري
- ← الاتجاه السيكلوجي (السلوكي) ← اتجاه المكانة الدولية
- ← الاتجاه التكاملي. ← الاتجاه الماركسي الجديد

إن ظهور هذه النظريات كان نتيجة لأفكار وبحوث سابقة من نظرية فيبر والنظرية البنائية الوظيفية بالإضافة إلى نظرية النسق الإجتماعي لبارسونز وغيرها من النظريات التي لعبت دور في تفسير عوامل ودوافع التحديث داخل المجتمعات، إلا أن هذه الإتجاهات غالبا ماتصب في فكرة واحدة حول طرق التطوير والتحديث ، فعلى سبيل المثال لا الحصر يمكن شرح بعض أفكارها على النحو التالي :

1- الإتجاه السيكلوجي (السلوكي) :

يرى أنصار هذا الإتجاه أن حاجة الأفراد لتحقيق الإنجاز وإشباع رغباتهم هي الدافع الأساسي للوصول إلى تحقيق التنمية الإقتصادية وإحداث التغيير داخل المجتمع ، حيث يؤدي تغيير السلوكيات والقيم إلى الوصول إلى مجتمع حديث ، ويتبنى هذه الأفكار الكثير من العلماء أبرزهم دافيد ماكليلاند Maclelland، دانيال ليرنر Daniel Lerner ، وشومبير Schumpeter²، وغيرهم من المفكرين الذين تبناوا التفسير السلوكي في عملية التغيير ، لقد كان لمفكري هذا الإتجاه رؤى متعددة إلا أنهم إنفقوا على أن الفرد هو أساس التحديث نتيجة التفاعلات السلوكية في المجتمع .

¹ طلعت مصطفى السروجي وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 85 - 86 .

² كمال التابعي ، تغريب العالم الثالث : دراسة نقدية في علم إجتماع التنمية ، القاهرة : دار المعارف ، 1993 ، ص 204 .

يرى إلكس "Inkeles" أحد مفسري الإتجاه السلوكي أن الإنسان الحديث تميزه إتجاهات وقيم، وعلى الدولة أن تكتسب هذه القيم إذا أرادت التحديث لأنها الركيزة الأساسية للتنمية ، وتتمثل هذه الميزات فيما يلي¹:

- عقل مفتوح يتميز يتكوين الآراء والإيمان بها وكذلك الإستعداد للخبرات والقابلية للتجديد.
- الإيمان بالتخطيط والكفاءة الإنسانية .
- التوجه الديمقراطي والتركيز على الكرامة الإنسانية
- التوجه نحو العلم والتكنولوجيا والعدالة التوزيعية ، هذه الميزات غير موجودة عند الفرد التقليدي

2 - الإتجاه الإنتشاري :

يرى هذا التوجه أن التنمية وعملية التحديث تنطلق من الدول المتقدمة والمجتمعات الرأسمالية الصناعية عن طريق إكتساب ثقافة تالك الدول الغربية الأوروبية واعتبارها نموذج يحتذى به في المشروع التنموي ، فعلى الدول النامية السير نحو تطبيق هذه الأفكار التي ستساهم في بناء مستقبلها².

3- الإتجاه التطوري المحدث :

برز هذا الإتجاه في القرن التاسع عشر ، حيث أخذ مفهوم التطور من العلوم البيولوجية وتم إسقاطه على التحولات الحاصلة في المجتمعات ، فنظرتها للتطور والنمو شبيهه بمراحل تطور الكائنات أي أن عملية التحديث تكون عبر مراحل وتتهيء كل مرحلة للمرحلة التي تليها ومن أبرز مفكري هذه النظرية لويس هنري ،فيكو وجون جاك روسو والكثير من المفكرين الذين تبنا أفكارها، حيث صاغوا نظريات تطويرية حديثة³ ، ويركز هذا الإتجاه على ضرورة تحديد المراحل المختلفة للتنمية حيث يمكن أن تمر من خلالها الدول النامية لتحقيق التقدم بنفس مراحل المجتمعات المتقدمة⁴. يعتبر والت ويتمان روستوا

¹ كمال التابعي ، مرجع سبق ذكره ، ص 237 .

² طلعت مصطفى السروجي وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص 90 .

³ كمال التابعي ، المرجع السابق ، ص ص 262 - 263 .

⁴ طلعت مصطفى السروجي ، مرجع سابق ، ص 90 .

من أبرز المنظرين لهذا الإتجاه حيث يؤكد على أن الدول النامية لا بد أن تمر بمراحل خمسة لإحداث التحديث والتنمية وهي كالتالي¹:

- مرحلة المجتمع التقليدي **The Traditionel Society**
- مرحلة التهيؤ للإنتلاق **precondition for take off**
- مرحلة الإنتلاق **The Take of**
- مرحلة الإتجاه نحو النضج **The Drive to maturity**
- مرحلة الإستهلاك الوفير **The age of high mass consumption**

4- إتجاه النماذج والمؤشرات :

يرى أنصار هذا الإتجاه أنه لا بد من تحديد سمات وخصائص المجتمعات النامية والمتقدمة ومحاولة فهمها ، وذلك من خلال نقل خصائص الدولة المتطورة الرأسمالية الصناعية إلى الدول النامية بإعتبارها ميزات وخصائص للتقدم² ، وقد اعتمدت هذه النظرية كذلك على المؤشرات الكمية في بحوثها.

- **انتقاد نظرية التحديث :** لقد وجه لنظرية التحديث المعاصرة بمختلف توجهاتها الكثير من الإنتقاد نتيجة ربط تطور الدول النامية بضرورة إتباع المنهج الغربي الرأسمالي في السير نحو التقدم والحدثة ، معتبرين أن تلك الدول لا تستطيع تحقيق النمو المنشود بنفس منهج الدول المتقدمة لأن هذه الأخيرة مرت بمجموعة من المراحل لم تعشها الدول المتخلفة ، حيث أكد المنتقدين على وجوب أخذ كل دولة على حدة في مسألة التحديث والتنمية³ وذلك بعد ظهور مشاكل تنموية جديدة " مابعد مرحلة الستينيات*.

¹ كمال التابعي ، مرجع سبق ذكره ، ص 263 .

² طلعت مصطفى السروجي ، مرجع سبق ذكره ، ص 90 .

³ توني بارنت ، علم الإجتماع والتنمية ، تر :سهير عبدالعزيز محمد يوسف، القاهرة :دار المعارف ، 1992 ، ص 33 .
*بعد حصول الكثير من الدول على إستقلالها في ستينيات القرن الماضي ، ظهرت مشاكل جديدة على مستوى الأنظمة رأى بعض المفكرين أن تصور فيير ودوركايم وبارسونز ومانتج عنه من نظريات أصبحت قاصرة في تفسير التقدم والتخلف والتطور نتيجة ظهور أحداث جديدة في بعض الأنظمة المستقلة حديثا خاصة في إفريقيا وآسيا، وتعدد الأنظمة السياسية من دكتاتورية ذات الحزب الواحد إلى شمولية معتقة أيديولوجية معينة .

الفرع الثاني/ الإتجاه الماركسي الجديد (نظرية التبعية) :

تعد نظريات التبعية إمتداد للتوجه الماركسي التي ظهرت في فرنسا وأمريكا اللاتينية في سبعينيات القرن الماضي ولاقت دعم من الكثير من مثقفي ومفكري الدول النامية ، حيث ترى أن هذه المجتمعات تعيش حالة من الركود في جميع الميادين سواء كانت الإقتصادية ، السياسية والمؤسسية على المستوى المحلي والدولي ، فعلى سبيل المثال لا الحصر يمكن ذكر بعض الأنواع من التبعية* على النحو التالي¹:

- **التبعية الإستعمارية** : حيث يكون فيها رأس المال للدول الأجنبية هو المسيطر على إقتصاد الدول المستعمرة سابقا من خلال عملية الإحتكار .
- **التبعية الصناعية والمالية** : حيث يكون فيها رأس المال الأجنبي مسيطر على وسائل الإنتاج الزراعي ومراكز إنتاج الموارد الأولية في البلدان المستعمرة .
- **التبعية التكنولوجية** : ظهر هذا النوع من التبعية فيما يسمى بسيطرة الشركات المتعددة الجنسيات على التكفل بمتطلبات السوق المحلية في الدول المتخلفة .

من خلال ماسبق يمكن القول أن الإتجاه نشأ كنتيجة لأفكار كارل ماركس السابقة الداعية للتحرر من التبعية نتيجة التناقض القائم بين الإمبريالية و شعوب العالم الثالث ، وضرورة التوجه نحو أسلوب جديد في التحديث والتنمية بعيد عن الأسلوب القديم ، ويفسر تخلف دول الاعلم الثالث كنتيجة للتوسع الرأسمالي ذو التوجه العالمي ، والذي كان سببا في تخلف تلك الدول حسب الفكر الماركسي² ، فالماركسيون الجدد يؤكدون على ضرورة إيجاد نموذج تنموي مستقل إلى حد ما عن سيطرة الدول التي كان لها ماضي استعماري في الكثير من دول العالم ساهم في تخلفها ، وأن المشروع التنموي لا بد أن يكون مستقل عن سيطرة الدول الكبرى المتقدمة .

* يعرف الباحث دوس سانتوس التبعية : على أنها عملية يكون فيها تطور إقتصاد بلد أو قطر معين سببا في تنمية وتوسع إقتصاد دول أخرى ، بمعنى تبعية الدول النامية للدول المتقدمة في عملية التحديث والتنمية نتيجة عوامل تاريخية وسياسة واقتصادية ، بمعنى أن بعض الدول تكون تنميتها وتطورها مرتبط بمشروع تنموي سابق لدول متقدمة (للمزيد : كتاب علي حاتم القرشي ، إقتصاديات التنمية ، ص 100).

¹ علي حاتم القرشي ، إقتصاديات التنمية ، ط 1 ، العراق : مطبعة حوض الفرات بالنجف ، 2017 ، ص 100.

² كمال التابعي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 304 – 305 .

إن تفسير نظرية التبعية ينطلق من اعتبار أن هنالك فجوة وهوة بين العالم المتقدم الرأسمالي ودول العالم الثالث أو الدول النامية نتيجة جملة من العوامل أهمها¹ :

- الإستعمار وماخلفه من فجوة إجتماعية وثقافية قد تعيق التنمية في تلك البلدان .
- الإعتماد على التكنولوجيا الأجنبية .
- ضعف عملية التبادل التجاري بين البلدان النامية .
- الإعتماد على الرأس المال الأجنبي في العمل التنموي ورجوع رؤوس الأموال إلى المركزي الدول المتقدمة .

في هذا الإطار يمكن القول أن التخلف يختلف عن مفهوم الفقر ، فالتخلف هو سبب مباشر في وجود الفقر وإبقاء الوضع على حاله دون إحداث تغيير ، وقد يقصد به أيضا عدم قدرة الجهاز الإنتاجي على الوصول إلى إشباع حاجيات ورغبات المجتمع ، كانخفاض معدلات الإدخار والإستثمار الذي يؤثر بدوره على التعليم والصحة وغير من الميادين الضرورية في حياة الأفراد والمجتمع² ، ويمكن حصر سلبيات وإيجابيات هذا الإتجاه فيما يلي³ :

- قدمت هذه النظرية ذات التوجه الماركسي الجديد تفسير جديد لظاهرة التخلف الناتجة عن الإرتباط بالإستعمار والعلاقات الإقتصادية التاريخية حيث كانت المورد لتطور تلك الدول.
- كشفت إتجاهت هذه النظرية على ضرورة وجود الكوادر السياسية والمشاركة الجماهيرية في عملية التحديث والتنمية .
- ضرورة الإستقلال السياسي والإقتصادي والتحول الإجتماعي لإحداث التغيير في الدول النامية.
- أوضحت هذه النظرية الكثير من الأساليب للتخلص من التبعية كما ذكرنا سابقا .
- فسرت هذه النظريات التناقضات الموجودة في دول العالم الثالث نتيجة التوسع الرأسمالي.

ولا يخلوا أي إتجاه من سلبيات ، فلا يمكن ربط دائما الإستعمار بالتخلف الدائم لكثير من دول العالم الثالث ، والدليل كذلك هنالك عرقلة لديناميكية التحديث والتطوير من داخل تلك الدول .

¹ علي حاتم القرشي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 101 - 102 .

² محمد خليل برعي وعلي حافظ منصور ، **التخلف والتنمية** ، دار الثقافة العربية ، 1990 ، ص ص 9 - 10 .

³ كمال التابعي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 323-327.

لقد كان للمفكرين المتقدمين فضل كبير في ظهور فكر جديد يفسر التحديث والتنمية على إختلاف فروعها منطلقين من واقع إجتماعي وسياسي وإقتصادي ، كما لاحظنا من خلال ماسبق أن علم الإجتماع كان له أثر كبير في تطور الفكر التنموي الإقتصادي ، وذلك بسبب الجدل الذي كان قائم حول الحداثة والتحديث والتنمية ، العلاقة المترابطة بينهم والتي قد تكون في كثير من الأحيان تشير إلى مفهوم واحد بسبب الترابط الوثيق بين فكر علماء الإجتماع والإقتصاد والسياسة حول تفسير ظاهرة التقدم والتخلف ، فنجد نفس النظريات منتشرة بفكرها في مختلف الميادين السالفة الذكر .

لقد تعددت النظريات المفسرة لظاهرة التقدم والتخلف في المجتمعات ، ولم يتم ذكرها كلها بل كان التركيز حول محاولة فهم موضوع العصرنة في المجتمعات الذي إرتبط بالتحديث الذي يقود للتنمية والتطور ، وهذا لا يعني أن نظريات التنمية الإقتصادية التي لم تذكر لم تسهم في عملية محاولة بناء نموذج للتقدم أو العصرنة ، ويمكن ذكر بعض النقاط والمتغيرات الهامة التي ذكرتها بعض نظريات التنمية* على سبيل المثال لا الحصر¹:

- جاء مالتيس وريكاردو بفكرة ندرة ومحدودية الموارد وكيف يؤثر النمو السكاني على عملية التنمية .
- طرح كينز لدور تدخل الدول والسياسة المالية في عملية تنشيط و تحريك النشاط الإقتصادي .
- أكد مارشال على فكرة إعادة توزيع الموارد للزيادة في العملية الإنتاجية ، وكذلك مايسمى ببيان مارشال للدور المهم للمهارات التنظيمية في عملية التنمية .
- فكر دومار وهانس وهارود الذي ركز على الجانب الطويل المدى ، وضرورة الإنتباه للتضخم أو الركود من خلال معالجتها بسياسات ناجعة للدولة .

* هنالك الكثير من النظريات التي عالجت موضوع التنمية محاولة إعطاء تفسير لظاهرة النمو خاصة في الدول النامية وسبل الوصول إلى بناء تنموي حقيقي لمجتمعاتها فنجد من هذه النظريات هنالك من ترى : التنمية كحالة مرتبطة بالهياكل والإستهلاك، وهن رآها كعملية لتحقيق الهدف إضافة إلى ذلك نجد نظرية التنمية المتوازنة ، وكذلك نظرية التنمية غير المتوازنة ومدخل التغييرات الهيكلية الذي يركز على إحداث تغييرات هيكلية ، نظرية أنماط التنمية...إلخ... (للمزيد : كتاب عبداللطيف مصيطفي وعبدالرحمن سانية ، دراسات في التنمية الإقتصادية).

¹ عبد اللطيف مصيطفي و عبدالرحمن سانية ، دراسات في التنمية الإقتصادية ، ط 1 ، لبنان : مكتبة حسن العصرية، دتن، ص 63 .

الفرع الثالث/ تطور الفكر الإداري (المدارس الإدارية) :

إن إحداث التغير والتطور في الدول والمجتمعات يحتاج إلى إحداث تغيير في فكر منظومة التسيير المتحكمة في صنع القرار ، فالحديث عن مواكبة العصر والتكيف مع المتغيرات يقودنا إلى التكلم عن الجهاز الإداري باعتباره المنفذ للسياسات العامة على مستوى الدول والذي يجب أن يكون متماشي مع المتطلبات الحديثة في التسيير لمختلف أجهزة ومؤسسات الدولة ، ويمكن ربط تطور الفكر الإداري بالعصرنة في مجال التسيير حيث سنتطرق إلى مفهوم الإدارة وتطور مدارسها التي كان لها تأثير في تطور وارتقاء المجتمعات والدول .

1- مفهوم الإدارة :

إن البحث في مفهوم الإدارة قد يطول الحديث عنه في ظل تطور وظيفة الدول ومختلف الدراسات التي تناولها الكثير من الباحثين المهتمين بشؤون الإجتماعية والسياسية والإقتصادية عبر مراحل زمنية تاريخية ساهمت فيها الكثير من الدراسات في تطور حقل الإدارة بمختلف فروعها ، " فكلمة إدارة في تعني باللاتينية **Administration** التي تنقسم إلى قسمين **Ad** يقصد بها **To** و **Minister** تعني **Serve** لتشكل كلمة الخدمة التي تقوم على أساسها الإدارة من خلال خدمة الأفراد حيث تصبح نشاط يتميز بالحيوية والإستمرار لإشباع الرغبات وخدمة أفراد المجتمع " ¹.

لقد شهد الفكر الإداري تطور كبير خاض فيه الكثير من الباحثين والمفكرين من أجل أن يصبح علم قائم بنفسه من خلال تقديم مفاهيم ونظريات تختص بعلم الإدارة ، وفي هذا الإطار يمكن إعطاء تعريف **White** للإدارة على أنها عبارة " عن فن وقيادة وعملية تنسيق من خلال رقابة عدد معين من الأفراد بهدف إنجاز بعض الأعمال أو الأهداف " ، بالإضافة إلى تعريف **Dale** على أنها " تنفيذ الأعمال من طرف أشخاص آخرين من خلال تنسيق الجهود وتنظيمها وإرشادها والرقابة عليها" ²، من خلال ماسبق يتضح أن الإدارة هي وسيلة وأداة مهمة في اليد الدولة من أجل القيام بمختلف الأعمال التي تخدم المجتمع في كل المجالات .

¹ سعود بن محمد النمر وآخرون ، الإدارة العامة والوظائف والاتجاهات الحديثة ، ط09 ، جدة : مكتبة الشقري ، 2019، ص 04 .

² نعمة عباس الخفاجي وصلاح الدين الهيتي ، تحليل أسس الإدارة العامة منظور معاصر، ط2 ، عمان : دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، 2015 ، ص 17.

ويمكن تعريف الإدارة على أنها نشاط يتم توجيهه نحو التعاون المثمر والتنسيق بين مختلف الجهود التي تعمل من أجل تحقيق هدف معين بكفاءة عالية¹، وبالتالي فالإدارة هي عملية تركز على التعاون بين الموظفين من أجل إنجاز الأنشطة المختلفة بكفاءة عالية تضمن تحقيق الأهداف المسطرة و تقديم الخدمات التي تشبع رغبات أفراد المجتمع في كل الميادين التي تظمن إستمرارية وظائف الدولة بمختلف مكوناتها العامة والخاصة ، وذلك بإستغلال المورد البشري والوسائل المادية للدولة .

2- مفهوم الإدارة العامة :

إن إرتباط مفهوم الإدارة العامة بالعديد من الميادين جعل البعض من الباحثين يقرون بصعوبة تحديد مفهوم واحد للإدارة العامة ، إلا أنه يمكن تعريفها على أنها " عمليات مرتبطة بتحقيق أهداف الحكومة بقدر كبير من الكفاءة لتحقيق الرخاء لأفراد الشعب " أو هي عبارة " عن عملية إدارة وتنظيم الموارد لتحقيق الأهداف الحكومية " ² ، وهنا يمكن أنشير إلى أنه بعض الباحثين نظرو إلى مفهوم الإدارة العامة بإعتباره نشاط أو عمليات يتم تنفيذها من قبل الإدارة أو الحكومة وهناك من إعتبرها مجرد أداة تنفيذ ، زيادة على ذلك هنالك نظرة مغايرة من باحثين آخرين حيث إعتبروها مهام في مختلف المجالات وكذلك جهاز تنظيم للموارد المختلفة لتحقيق الأهداف ، بالإضافة إلى كل ماسبق إعتبرها آخرون على أنها فن وعلم يطبق في شؤون الدولة ³ .

من خلال التعاريف السابقة يتضح أن مفهوم الإدارة العامة في مجمله نشاط حكومي يتم القيام به من أجل إستغلال الإمكانيات المتاحة لتقديم الخدمات وإشباع الرغبات مهما كان مجال النشاط أو نوع السياسة العامة لتحقيق أهداف الحكومة ، فالإختلاف في التعريف لا يمس جوهر الوظيفة المقدم من طرف الدولة والأجهزة الحكومية وغيرها من المؤسسات التي تسهر على صنع وتنفيذ السياسات العامة للدول ، وفي هذا الإطار يمكن الإشارة إلى بعض العوامل التي ساهمت في ظهور علم الإدارة العامة وإستقلاليته نظرا للأسباب التالية :

- إتساع دور الحكومة : حيث تغير الدور الوظيفي للدولة من المحافظة على الأمن والأملاك إلى

¹ سعود بن محمد النمر ، مرجع سابق ، ص 04.

² زيد منير عيوي وسامي محمد هشام حريز، مدخل إلى الإدارة العامة بين النظرية والتطبيق ، الأردن : دار الشروق للنشر والتوزيع ، 2006، ص 15 .

³ نعمة عباس الخفاجي وصلاح الدين الهيبي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 19 - 20 .

إلى التدخل في الحياة الاقتصادية ما أدى إلى تزايد المشاكل الإدارية وعدد العاملين والوزرات ومختلف الأجهزة التنفيذية نتج عنه ضرورة تحسين أداء الأجهزة الإدارية .

- **التطورات التكنولوجية** : حيث أثرت على الأداء الإداري من خلال مواكبة آخر التطورات لتحسين جودة الخدمات والتنافس والإستغلال الأمثل لمختلف الموارد .

- **تزايد التعقيدات الإدارية** : على مستوى الإجراءات الإدارية في الأجهزة الحكومية أثر على فعالية المؤسسات مما استدعى إلى ضرورة البحث في تبسيط الإجراءات وإزالة العوائق والصعوبات.

- **تأثير الموظف على مصلحة المواطن** : حيث تؤثر فعالية الموظف العام على إنجاز الأعمال للمواطن على عكس من ذلك الموظف غير الفعال الذي قد يعطل مصالح المواطن وذلك نتيجة تدخل الدولة في الكثير من المجالات.

- **ظهور الكثير من الباحثين في الإدارة العامة** : أدى إلى وضع قواعد وأسس علم الإدارة العامة¹.

لقد أشرنا سابقا أن تغير الدور الوظيفي للدولة أدى إلى ظهور تعقيدات جديدة على مستوى الأجهزة والبنى الإدارية الحكومية نتيجة تزايد عدد الوزارات والدوائر ومختلف المصالح أثر بشكل كبير على مدى فعالية الأداء الحكومي على المستوى المركزي واللامركزي وفي منظومة الإدارة العامة ككل ، وبالتالي حتم على الباحثين إيجاد وسائل وآليات جديدة للإرتقاء بمستوى أداء العملية الإدارية نحو الكفاءة في العمل وبأقل تكلفة ممكنة ، في هذا الإطار يمكن القول أن التطور المرحلي للإدارة العامة بمختلف مكوناتها حتم على صانع القرار والمفكر في التكيف مع روح العصر التي فرضتها البيئة الداخلية والخارجية وهنا حلقة الربط مع التحديث والعصرنة لآليات التسيير في الدولة* .

¹ زيد منير عيوي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 15 - 16.

* كان على الكثير من الحكومات في العالم التوجه نحو الإصلاح والتحديث نتيجة عوامل كثيرة لعل أبرزها مايلي :

- **العوامل السياسية** : خاصة مع نهاية الحرب العالمية الثانية واتساع النقاش حول دور الحكومة في ظل توجه بعض الدول إلى التغيير في أنظمة حكمها وإنشاء مؤسسات ديمقراطية وبناء مجتمع مدني وإعادة النظر في علاقة الدولة بالمواطن ، خاصة الدول النامية التي كانت في حاجة لتحديث مجتمعاتها.

- **العوامل الاجتماعية** : وهذا نتيجة مواجهة بعض الدول لبعض التحولات الاجتماعية على المستوى الداخلي كجنوب إفريقيا ودول شرق أوروبا من خلال تبني إصلاحات عميقة وتراجع مستوى المعيشة في الدول الصناعية وبالتالي بعض الدول ناضلت من أجل التحول من عصر الصناعة إلى عصر المعلومات.

- **عوامل اقتصادية ومؤسسية** : من خلال إصلاح إقتصادي ومناقشة أفكار عدم التنظيم والخصخصة لتشجيع النمو الإقتصادي ، أما الجانب المؤسسي فكانت الحاجة لتنسيق السياسات بين الدول أثرت على العمل التقليدي للدولة(دونالد ف كيتل ، ثورة الإدارة العامة العالمية تقرير حول تحول الحكم ، تر: محمد شريف الطرح، 2003، ص ص 17-20).

3- تطور نظريات الإدارة :

إن تزايد حاجات المجتمعات عبر مختلف المراحل الزمنية أدت بالمفكرين والباحثين في مختلف العلوم إلى التفكير في تطوير آليات التسيير للدول لتلبية مطالب الأفراد المتزايدة ، وبالتالي بروز الكثير من الأفكار في مجال الفكر الإداري بتسلسل مرحلي ساهمت في إثراء الحقل المعرفي والجانب العملي في علم الإدارة ، وهنا يجب أن نشير إلى أن الفكر الإداري تجسد في المجتمعات في مختلف الحضارات بطرق توافق البيئة التي عاشتها المجتمعات في تلك المراحل كما أن الفكر الإسلامي كان له حيز في إثراء هذا الحقل المعرفي ، فالكثير من الآيات القرآنية والأحاديث في السنة النبوية أشارت إلى طرق التنظيم والتسيير الإداري للمجتمعات ، ومن أبرز المدارس الإدارية نذكر مايلي :

أ- المدرسة الكلاسيكية :

تعتبر المدرسة الكلاسيكية من أبرز المدارس التي اهتمت بموضوع الإدارة من خلال الكثير من الباحثين التي كانت لهم إسهامات كبيرة في هذا الحقل المعرفي ، هنالك من يعتبر أنها تمثل المصدر الأول للعملية الإدارية أواخر القرن التاسع عشر حيث كانت نتاج للتفاعل الحاصل بين أصحاب العمل ومراقبة رأس المال¹ ، فالمنظور الكلاسيكي يركز على العقلانية وتحقيق أفضل كفاءة على مستوى المنظمة والعاملين زيادة على ذلك ظهور بعض المشاكل ومحاولة تجاوزها بإعادة تنظيم الهيكل الإداري وتكوين العمال بالإضافة إلى بروز مشاكل معقدة على مستوى حجم العمل وتحقيق رضا العمال . لقد كانت تلك العوامل مشكلة لأساس الفكر الإداري الكلاسيكي الذي تطور مع الثورة الصناعية نتيجة ظهور المشاكل في المصانع ومحاولة المديرين إيجاد حلول لتنظيم العمل وتحقيق رضا العمال² ، بالإضافة إلى الإعتماد على الأساليب العلمية لحل المشاكل وتبسيط الضوء على التعاون المتبادل بين أرباب العمل والموظفين الذين يعززون الإنتاج وكفاءة العمال³ ، ويمكن إجمال أهم النظريات الكلاسيكية على النحو الآتي :

¹ Hassan elkatawnet , **classical theories of public administration** , walden university : university of rockies , april 07 ,2013 , p01.

² مسلم علاوي شبلي ، **التوجهات والمفاهيم الحديثة في الإدارة** ، الأردن : دار اليازوري ، 2018، ص ص 30-31 .

³Prahallad majhi and ashok dansana , **understanding schools in the context of classical and neo-classical the ories of management** , the online journal of distance education and e-learning , volume 09, issue 1 , January 2021, p 181.

- النظرية البيروقراطية :

لقد أشرنا سابقاً لأفكار ماكس ويبر في الجانب التنموي في ظل الفكر الكلاسيكي لتفسير تقدم وتخلف المجتمعات حيث كانت له تفسيرات مهمة في عملية البناء التنموي ، بالرجوع إلى النظرية البيروقراطية " التي تركز على الهيكل التنظيمي ومختلف القواعد والتعليمات حيث تعرف على أنها عبارة عن نوع من تصميم المنظمات يعتمد على تسلسل محدد للسلطة والتخصص وتقسيم العمل بإجراءات وقواعد واضحة وكذلك الصرامة في اختيار الأفراد " ، وبالتالي فالنظرية تركز على الهرمية في السلطة والتخصص وتقسيم العمل بالإضافة إلى معايير واضحة للقواعد والأنظمة والعلاقة الموضوعية بين المديرين والعمال بعيدة عن المحاباة والكفاءة والإختصاص في التوظيف والترقية والإحتفاظ بالملفات كاملة لنشاط المنظمة¹.

لقد إعتبر ويبر أن الإدارة البيروقراطية تعني الهيمنة عن طريق قوة المعرفة ، حيث أشار إلى المعرفة التقنية التي قد تجعل البيروقراطية في موقع قوة حيث يمكن اعتبار أن من يستخدمون البيروقراطية سيصبحون أكثر قوة عن طريق المعرفة التي سيكتسبونها في الوظيفة² ، فالبيروقراطية هي هيكل تنظيمي يتميز بتوحيد القواعد والعمليات بالإضافة إلى عدد المكاتب والتقسيم الدقيق للعمل والمسؤولية عن طريق تسلسل هرمي يحدث فيه تفاعلات إحترافية غير شخصية بين الموظفين ، حيث أكد ويبر على أن هذا الهيكل لاغنى عنه داخل المنظمات لأداء العمل بعدد كبير من الموظفين³ ، نتيجة لما سبق يمكن القول أن هذه النظرية ساهمت كغيرها في تطور الفكر الإداري .

- نظرية الإدارة العلمية (1856-1915):

تعتبر نظرية الإدارة العلمية من أهم المدارس الكلاسيكية في علم الإدارة تم صياغتها من طرف فريدريك وينسلو تايلور في الفترة الممتدة من (1915/1856) بالإضافة إلى باحثين ومفكرين آخرون كهنري ل.جانن (1861-1919) وفرانك ووليان ، ترى هذه المدرسة أن السبيل الوحيد لزيادة الإنتاج هو الرفع من كفاءة العمال⁴ ومن أبرز مراكز العناصر التي ركز عليها تايلور هي مسألة تقسيم العمل

¹ مسلم علاوي شلبي ، مرجع سبق ذكره ، ص 35 .

² Sandro serpa and Carlos Miguel Ferreira , **the concept of bureaucracy by max weber** , **international journal of social science studies** , vol 7, no 2 , march 2019 , p13 .

³ Rajender kumar , **bureaucratic theory by max weber- areview study** , journal of advances and scholarly researches in allied education , vol12, 23 october 2016 , p 213.

⁴ Anichebe Nnaemeka augustine and Agu okoro agu , **effects of classical management theories on the current management practice in nigeria** , european journal of business and management , vol5,no 19, 2013, p208.

والتخصص وتوظيف الأساليب العلمية في مجال العمل الإداري من خلال دراسة أداء العامل ووضع قواعد لإنجاز العمل زيادة على الإختيار الدقيق للعمال والعمل على تأسيس مستويات عادلة لأداء المهام ، كما أكد فرانك وليان جلبرت على أسلوب دراسة الحركة والوقت من خلال تجزئة كل مهمة من مهام العمل إلى حركات منفصلة والتخلص من الحركات غير الضرورية في العمل ، وذهب هنري جانث في نظرية المخططات إلى ضرورة وضع مخطط بياني يعرض المهام وإنجازها في الوقت المحدد¹ ، فالواضح أن هذه النظرية ركزت على جانب التنظيم والتخطيط في العمل الإداري.

- نظرية العملية الإدارية (1841-1925) :

يعتبر هنري فايول أول خبير ومؤسس لنظرية العملية الإدارية حيث كان يطلق عليه بأب المدرسة الكلاسيكية ، كما أنه كان صناعيا ينحدر من فرنسا وممارس للإدارة على المستوى العملي ومؤلف لكتاب " الإدارة الصناعية والعامة " سنة 1916 ، حيث أشار إلى أنه يمكن تقسيم الإداريين إلى ثلاث أنواع بدءا من المديرين والمديرين التنفيذيين المتوسطين والكبار الذين يتكفلون بتدقيق المعرفة والموارد بأكثر فعالية لتشمل كامل المؤسسة وتكفل التشغيل الفعال والسلس لجميع النظم والعمليات² ، وتعتبر هذه النظرية إنعكاسا لخبرات هنري فايول في مجال العمل الإداري حيث دافع فايول عن أربعة مبادئ للإدارة أبرزها تقسيم العمل ، مبدأ السلطة والمسؤولية ، مبدأ الإنضباط ، مبدأ وحدة الأمر ، مبدأ وحدة الإتجاه ، مبدأ إخضاع المصلحة الفردية للمصلحة العامة ودرجة المركزية وتدرج السلطة³.

كما أكد هنري فايول على روح العمل الجماعي وضرورة استقرار المنصب ومعاملة جميع الموظفين على قدر من المساواة والتنظيم المحكم داخل المنظمة من خلال ترتيب نظام العمل والمبادرة من خلال المشاركة التي تعتبر طريقة فعالة لمشاركة الموظفين والعمال ، وبالتالي تعتبر نظرية فايول ومن جاء بعده قاعدة مهمة في عملية التحديث والتطوير الإداري والإرتقاء بالمنظمات نحو الأفضل لأداء الخدمة.

¹ مسلم علاوي شلبي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 32-33.

²Kushagra kaul , **administrative theories : comparison between classical and scientific management theory** , international journal of law management and humanities , vol 3 , iss 3, 2020 , p1499.

³Mildred golden and sonia taneja , **henri fayol , practitioner and theoretician-revered and reviled** , journal of management history , vol16 , no 4 ;2010 , p . 490.

ب- المدرسة السلوكية والعلاقات الإنسانية: من أبرز روادها التون مايو (elton mayo) من خلال تجارب هوثورن التي أجريت في إحدى الشركات بمدينة شيكاغو ، وقد خلصت تلك التجارب إلى ضرورة العودة إلى العلاقات داخل العمل ودراسة مختلف المواقف الإنسانية والسلوكية ، ولقد ساهمت هذه الدراسات إلى ظهور منهج جديد وهو المنهج السلوكي الذي يمكن بواسطته معرفة المشكلات الإنسانية المعقدة وحلها وإلقاء الضوء على ضرورة توفر أساليب لخلق التعاون الفعال بين العمال والإدارة بإعتبارهم يشكلون جماعة واحدة داخل المنظمة ، حيث تعتبر دراسة ألتون مايو أول دراسة تهتم بالسلوك الإنساني في المنظمة¹ ، وبالتالي فتحت المجال لظهور دراسات جديدة في علم الإدارة .

ج- مدرسة إتخاذ القرارات : لقد أحدثت هذه المدرسة تطور كبير على مستوى الفكر الإداري عن طريق روادها هيربرت سيمون وبرنارد تشستر سايمون ، هذا الأخير الذي ألف كتاب وظائف المديرين حيث عرف التنظيم على أنه عبارة عن نظام تعاوني رسمي مبني على الهدف المشترك والإتصال والرغبة في العمل بين أفراد التنظيم بالإضافة إلى تنظيم غير رسمي ينشأ عن طريق التفاعلات ، كما كانت إسهامات أخرى لهاربرت سيمون من خلال كتابه السلوك الإداري الذي وضع أنواع القرارات² ، ويرى سيمون أن صناع القرار دائماً ما يبحثون عن البدائل الجيدة ومن المهم دراسة صنع القرار باستخدام الملاحظة التجريبية³ ، وهنا تظهر أهمية هذه المدرسة في تطور الفكر الإداري .

د- مدرسة النظم : حيث تعتبر أن المنظمة وحدة واحدة ونظام مفتوح على البيئة المحيطة بها ن وهذا ماوضحه دايفيد ايستون من خلال وضع نظام مرتبط بالمدخلات والمخرجات ومختلف التفاعلات مع البيئة الداخلية والخارجية ، حيث كان لهذه المدرسة دور في تفسير مختلف التفاعلات بين النظام بكل مكوناته مع البيئة المحيطة به للإستجابة للمطالب⁴ ، ومع تطور الفكر الإداري والعولمة ظهرت مدارس أخرى للإدارة مرتبطة بالكمية بالإضافة للمدرسة اليابانية كلهم كان لهم دور عصرنة أنظمة الدول.

¹ سعود بن محمد النمر وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص 71.

² وجود خالد العبيد ، مدارس ونظريات إدارية ، <https://wojuod.wordpress.com/2017/07/30/managementtheories/> ، تاريخ التصفح : 2020/10/15.

³ Basu A.K , **atheory of decision-making** , the journal of sociology and social welfare , vol , iss1, October 1973, p03.

⁴ المرجع السابق ، <https://wojuod.wordpress.com/2017/07/30/managementtheories>

إن تبني فكرة التحديث والتطوير والعصرنة لم تكن وليد اليوم بل امتد التنظير عبر مراحل زمنية مختلفة كان لمفكري علماء الاجتماع ، السياسة والإقتصاد وحتى القانون رأي فيه ، فالإنتقال بالمجتمعات من المجتمع التقليدي إلى الحديث ليس بالهين نظرا لإختلاف البيئة والمقومات وحتى التاريخ الذي يلعب دور مهم في معرفة الفوارق بين الدول ، وهذا كان سببا في ظهور إتجاهات مختلفة تحاول بلوة أفكارها في التحديث الذي ارتبط بالتغيير والتنمية في المجتمعات .

لقد كان للدراسات الغربية تأثير كبير على على مفهوم التحديث الذي يعبر في غالب الأحيان على مفهوم العصرنة ومسايرة المتغيرات المرحلية التي تعيشها الدول ، وكيفية إيجاد الوسائل والآليات لإحداث التغيير باكتشاف الإمكانيات المتاحة وكيفية الإنطلاق نحو الهدف المنشود لإشباع الرغبات والحاجيات ، وهنا يمكن أن نشير من خلال ماسبق من تحليل أن المفكرين المتقدمين الذين تكلموا عن المجتمعات وفسروا الظواهر الاجتماعية كان لهو تأثير كبير على الفكر الإقتصادي والسياسي وغير من العلوم ، فنجد في كثير من الأحيان أن علم الاجتماع ارتبط بعلم السياسة وعلم الإقتصاد ونفس المفكر نجده تكلم في تلك الميادين حيث نلاحظ إرتباط فكري بين تلك الميادين .

إن عملية التحديث أو العصرنة بمسايرة الواقع بتحدياته ومستجداته لم تكن منحصرة في ميدان واحد، فنجد أن فكر التحديث إنتقل السياسة مفسرا للتنمية السياسية ونظريات العلاقات الدولية وغيرها من فروع علم السياسة ، وفي الإقتصاد نجد تفسيراً لنظريات التنمية ، وسبقهم علم الاجتماع والفكر الفلسفي انطلاقاً من أفلاطون وأرسطو إلى عبدالرحمان ابن خلدون وصولاً إلى ماكس فيبر ودوركايم ، بارسونز وأخير إلى مابعد الكلاسيكية وظهور مدارس النيوكلاسيكية ومابعد الماركسية إلى العولمة و النظريات الحديثة المفسرة للتغيير والعصرنة .

من خلال ماسبق تظهر لنا أن فكرة التغيير في المجتمعات ومحاولة التحديث والعصرنة كان لها إلى حد ما تفسير واحد ، حيث درست كيفية الوصول إلى تنمية تلك الدول سواء الدول النامية أو ما يسمى بدول العالم الثالث ، فجل النظريات بحث في كيفية تحسين ظروف الحياة والمعيشة وتطوير دعائم تحديث المجتمعات بمختلف الوسائل المتاحة ، يظهر لنا جلي أن التحديث يعكس مفهوم العصرنة الذي نراه يحتوي مفهوم التغيير والتطوير إلى حد كبير ، لكن هنالك من يرى أنه يوجد فوارق بسيطة لا تكاد تظهر أو تذكر ، وهذا بسبب تطابق الهدف وهو إحداث النقلة النوعية داخل المجتمعات، من خلال ماسبق كيف يمكن أن نعرف العصرنة ؟ .

المطلب الثالث : مفهوم العصرنة وعلاقتها بالمتغيرات الجديدة

مفهوم العصرنة من المفاهيم القديمة الجديدة كما ذكرنا سابقا من حيث التوظيف الدراسي في الدراسات الأكاديمية فهو مصطلح له معاني بحسب التوظيف إلا أن مدلوله واحد ، فكلمة عصر لها معاني في اللغة العربية حيث يمكن تعريفه لغويا " على أنه الوقت في آخر النهار إلى إحمراء الشمس...وقد ينسب كذلك إلى دولة أو ملك بالإضافة إلى تطورات طبيعية أو إجتماعية"¹.

الفرع الأول /مصطلح العصرنة : مفهوم العصرنة ذكر في القواميس العربية بمفردات العصر والدهر وأشير إليها من خلال تسمية الفترات الزمنية من خلال مختلف العصور، وهذا لا يعني أن هذا المصطلح لم يذكر في القواميس المعاصرة التي عملت على إضافة المصطلحات الجديدة في معاجم المعاني ، حيث جاء مفهوم وتعريف العصرنة في معجم المعاني الجامع العربي أن " العصرنة هي إسم من خلال جعل الشيء يتوافق مع متغيرات العصر، بمعنى تحديث و تطوير المؤسسات وجعل العقل البشري يطور أفكاره وفق متطلبات العصر"²،بمعنى أن العصرنة هي إحداث "تغييرات"^{*}.

إن حاجة الإنسان فطرية للتغيير والذهاب نحو الأفضل نتيجة تزايد الحاجيات وصعوبة الحياة من أجل الوصول إلى الرفاه وإشباع الرغبات بكل ما يحمله العصر من تقلبات ، فمفهوم العصرنة بالمنظور الغربي في اللغة الإنجليزية يترجم إلى **modernization** والتي تعني " التحديث الذي هو عبارة عن مجموعة من التغييرات الهائلة التي بمجرد أن تبدأ تمس جميع مجالات الحياة الإجتماعية والأنشطة الإقتصادية والسياسية والمؤسسات من خلال تعزيز قدراتها الذاتية ، فالتحديث يجلب وعيا مكيفا للتغيير والإبتكار مرتبط بفكرة تقدم المجتمعات البشرية"³.

¹ مجمع اللغة العربية ، المعجم الوسيط ، ط 4 ، مصر : مكتبة الشروق الدولية ، د ت ن ، ص 604 .

² موقع معجم المعاني ، <https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D8%B9%D8%B5%D8%B1%D9%86%D8%A9/> ،

تم التصفح يوم :2020/08/12..

* إن عملية التغيير لها إرتباط وثيق بمفهوم العصرنة والتحديث والتطوير فلا يمكن فصل هذه الفواعل عن بعضها البعض ، فروح العصر تقتضي إحداث عملية تغييرات تماشيا مع الأوضاع الراهنة التي تفرضها الحاجة ، فالبرغم من أن مفهوم العصرنة مفهوم قديم وجديد في بعض الكتابات على المستوى العربي من خلال توظيفه في الدراسات السياسية والإقتصادية إلا أن الكثير من المفاهيم التي يتم تداولها في إطار الحركية والتغيير لها نفس المفهوم مع العصرنة التي هي في حقيقتها تحمل الكثير من المفاهيم المرتبطة بالتحديث والإنتقال من التخلف إلى التقدم .

³Ronald ,Modernizatio,https://www.researchgate.net/publication/236749001_Modernization,12/08/2020,p3071

فالعصرنة مرتبطة بجميع الميادين من أجل إحداث تغيير والإرتقاء بها تنظيميا وعمليا لتحقيق غايات الإصلاح والتنمية والرفع من كفاءتها " فالتحديث يهدف إلى تطوير الأدوات التقنية كي يتم الرفع من قدرات أي جهاز إداري والرقمي به من وضع إلى وضع آخر أحسن وأفضل يتلاءم مع الأساليب الحديثة التي تساعد على تسهيل ممارسة مختلف الأنشطة¹ ، فالمجتمعات تعيش حاليا تحديات فرضها الواقع خصوصا في البلدان المتخلفة التي تحتاج إلى "إصلاح إداري وتنمية" * للتأقلم مع متطلبات العصر.

إن اختلاف التفسيرات للمفهوم لم تغير شيء في مضمونه وجوهره بسبب ارتباط الهدف والغاية من التعريف ، فقد نجد أن البعض أراد وضع بعض الاختلافات البسيطة بين التحديث والإصلاح والعصرنة والتطوير إلا أن الهدف من ورائه واحد وهو الإرتقاء بالدول من خلال مساهمة التغييرات الحاصلة بمختلف شعباتها لتشمل جميع الميادين وتحقيق رغبات المجتمع وتحسين ظروفه المعيشية. لقد تداول مفهوم الحداثة والتحديث والمعاصرة في الكثير من الكتابات سواء كانت الأدبية أو العلمية، فعلى سبيل المثال لا الحصر يمكن ذكر بعض الإختلافات البسيطة التي أثرت حول تلك المفاهيم والتي كانت نتيجة الخلط بين ثلاثة مفاهيم أوروبية عند ترجمتها إلى اللغة العربية وهي **التحديث (modernization)**، **الحداثة (modernism)** ، **المعاصرة (modernity)** ، ويمكن تعريفها على النحو التالي² :

• **الحداثة** : هي عملية تمرد على كل ما هو قديم سواء كان موروث ثقافي ، ديني ، وعادات وتقاليد وتعويضها بمفاهيم جديدة مغايرة لها.

¹ مصطفى يوسف كافي ، الإصلاح والتطوير الإداري بين النظرية والتطبيق ، سوريا : دمشق ، دار ومؤسسة رسلان الفنية للطباعة والنشر والتوزيع، 2018، ص 36.

* في هذا الإطار هنالك إختلاف في المفاهيم والمصطلحات حسب بعض الدارسين والمفكرين ، فيذكر الدكتور مصطفى كافي أنه لا بد من التفريق بين التنمية الإدارية والتنظيم الإداري فالأولى : هي عبارة عن عملية مدروسة ومحددة ومنظمة تشمل جميع الأعمال والأنشطة من خلال تهيئة العنصر البشري في المنظمة لأداء العمل بشكل أفضل" أما مايتعلق بالتنظيم الإداري فهو العمل على إحداث تغيير في جزء من الجهاز الإداري ، حيث يتم التركيز على فقط على الإصلاح " ، للمزيد أنظر (مصطفى كمال يوسف كافي ، الإصلاح والتطوير الإداري بين النظرية والتطبيق ، ص36).

² علا عزمي الشربيني ، " القول بين التحديث والحداثة والمعاصر (دراسة في معانيها اللغوية وما أشتق منها من مفاهيم حديثة)" ، مجلة كلية التربية جامعة المنصورة (المجلد 111) ، 2020/101 ، ص 358 .

• **التحديث** : هو الأخذ بالتطور العلمي والتقني وتشييد البنية التحتية للمجتمع في مختلف نواحي الحياة سواء كانت روحية أو مادية ، وهوكذلك الأخذ بمكتسبات الدول المتقدمة مع وجود سياسة واضحة للمجتمعات العربية في التأقلم مع كل ما هو جديد والأخذ منه وفق مايتناسب مع قيم مجتمعنا ، وبذلك يعتبر التحديث أحد أسباب التقدم المرتبط كذلك بالتطوير بغرض الوصول إلى التنمية¹

• **المعاصرة** : تعني معايشة الحاضر بالوجدان والسلوك سواء كانت فكرية ، أدبية أو علمية لخدمة الإنسان ورقيه وهي تفاعل دائم مع تغيرات العصر ، فالمعاصرة هي التجديد دون الإرتباط بنظرية معينة ، كذلك ظهر مصطلح الإبتكار والإبداع بمعنى إستنبطه وإبتكره ليعاصر زمنة مع تطوره².

من خلال ماسبق يمكن القول أن الكثير من الباحثين والمفكرين وظفوا وفسروا بعض المفاهيم التي ذكرناها سابقا انطلاقا من توجههم الأيديولوجي الذي تبناه في عصرهم سواء كان إشتراكي ، رأسمالي أو حتى فلسفي انطلاقا من معتقدات وتقاليد ، مفهوم الحداثة الذي وظف عند الفلاسفة وعلماء الإجتماع وغيرهم من رواد الأدب يختلف عن مفهوم التحديث الذي وظف عند تفسير تقدم وتطور المجتمعات والإنتقال من حالة المجتمع التقليدي إلى حالة المجتمع الحديث .

فالعصرنة في حدث ذاتها تعتبر تحديث وتطور ومسايرة العصر أي أنها تحمل مفهوم الحداثة دون المساس بقيمتها في المجتمع وتتطابق مع التحديث في الهدف من خلال السعي للوصول إلى درجة الدول المتقدمة ومسايرة العصر في التغيرات الحاصلة في جميع الميادين العلمية والتقنية ، فالملاحظ أن غالبية المفكرين إتفقوا على أن التحديث غايته التنمية ، وقد أشرنا على أن العصرنة هي في حد ذاتها تحديث كنتيجة لمحاولة اللحاق بالركب واستغلال الإمكانيات والأفكار الجديدة المساعدة في تحقيق السير نحو مصاف الدول المتقدمة . لقد ركزنا في محاولة البحث عن مفهوم العصرنة بما يتوافق وطبيعة البحث دون الغوص في تفسيرات المفكرين لبعض المفاهيم التي قد تكون لها علاقة بالمفهوم ، فالكثير هذه المفاهيم وظفت في الدراسات الأدبية والشعرية والفلسفية ، إلا أنني ركزت على المفهوم من الناحية السياسية والإقتصادية ليتطابق مع بحثنا مع مراعاة الموضوعية في تناول المفهوم.

¹ علا عزمي الشربيني ، مرجع سبق ذكره ، ص 364 .

² المرجع نفسه ، ص 367 .

الفرع الثاني /العصرنة والمتغيرات الجديدة :

لا يمكن الحديث عن العصرنة والتغيير في المجتمعات نحو التنمية والتقدم دون ربطها بالتطورات الحاصلة في حركية المجتمعات خصوصا بعض المفاهيم التي لها أثر كبير على التفكير الإنساني في نهاية القرن الماضي وبداية القرن الحالي ولعل أبرز هذه المتغيرات نذكر مايلي :

1- العصرنة وتأثيرات العولمة :

إن مصطلح العولمة هو قديم وجديد في نفس الوقت وهذا نتيجة التأثيرات التي جاءت بها على دول العالم من إرهابات لدراسات سابقة في جميع الميادين ، وهذا المفهوم أو المصطلح يعني عالمية القيم والعادات والثقافات لصالح الدول المتقدمة إقتصاديا بمعنى محاولة سيطرة العالم المتقدم الغربي على ثقافات وقيم وعادات الدول النامية¹ ، فالعولمة ظاهرة حديثة من حيث اللفظ لكن قديمة من حيث التعامل حيث أن فكرة العولمة مبنية على ازدياد العلاقات بين الأمم والدول سواء في تبادل السلع والخدمات أو انتقال رؤوس الأموال أو في انتشار الأفكار والمعلومات² ، فالعولمة كظاهرة عالمية إزدادت فعليتها بعد سقوط الإتحاد السوفياتي وتغير موازين القوى العالمية .

فالعولمة لها امتداد تاريخي يفوق خمسة قرون ، حيث أن نموها وبدايتها إرتبطت مع التطور تكنولوجيا الإتصال والتبادل التجاري ، ومن الأشياء الجديدة التي طرأت على ظاهرة العولمة خلال الثلاثين سنة الأخيرة ما يلي³:

- اكتسحت العولمة الكثير من الدول كانت معزولة عنها لمدة طويلة نتيجة التغيير الذي حدث في النظام العالمي ووصولها إلى أوروبا الشرقية والصين حيث إنتهت عزلتها الإختيارية .
- ازدياد التبادل التجاري والإقتصادي بين الدول وحركية السلع والخدمات والإستثمار وتحرك رؤوس الأموال .
- الإرتفاع الكبير لنسبة السكان والتفاعل مع العالم الخارجي تأثر وتتأثر به ، وبالتالي الحاجة للتعامل الخارجي وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية .

¹ سليمان بن صالح الخراشي ، العولمة ، الرياض : دار بلنسية للنشر والتوزيع ، 1419 ، ص 7 .

² جلال أمين ، العولمة ، ط 4 ، مصر : القاهرة ، دار الشروق ، 2009 ، ص 17 .

³ المرجع نفسه ، ص ص 17 - 18 .

- ظل تبادل رؤوس الأموال هو السمة الغالبة على التعامل بين الدول وبعدها بدأ التعامل بتبادل الأفكار والمعلومات الذي شهد نمو بشكل كبير بين تلك الدول وأصبح السمة الغالبة في تلك العلاقات ، حيث بدأ استيراد الأفكار وبالتالي الثلاثون سنة الأخيرة كانت الحقبة الأكثر تبديلاً للمعلومات والقيم إلى جانب حركة رؤوس الأموال .
- بروز الشركات متعددة الجنسيات التي لعبت دور كبير في تبادل المعلومات وجلب رؤوس الاموال بين الدول .
- من المتغيرات البارزة للعولمة هو تغير مركز الدولة في عملية النمو في العلاقات ما بين المجتمعات¹ .

إن ظهور العولمة مع تغير موازين القوى العالمية خاصة بعد سقوط الإتحاد السوفياتي كان له أثر بليغ على سياسات الدول التي كانت تتبنى أيديولوجية معينة على المستوى السياسي والإقتصادي حيث وجدت نفسها أما حتمية تغيير قد تمس جزء من مبادئها ، فالدولة بالمفهوم القديم لم تعد قادرة لوحدها التكفل بكل سياسات التنمية دول وجود فواعل جديدة على المستوى الداخلي والخارجي ، فالتوجه نحو العصرية والتغيير يتطلب الإنفتاح على الغير وتبادل الأفكار وفق ما يتلاءم وقيم مجتمعاتنا خاصة في الدول العربية .

لقد طرح مفهوم العولمة جدال واسع على مستوى النخب العربية وحتى العالمية بسبب تحديد المفهوم والهدف منه خاصة في المجتمعات الإسلامية والعربية على وجه الخصوص حيث يقول **الدكتور عدنان الشخص** " أن العولمة تعني ظاهرة الإنتماء العالمي * ، حيث تخرج من الأطر المحدودة (الطائفية والعنصرية والإقليمية..) إلى الإنتماء العالمي الأهم في كل ميادين² ، فالعولمة لها سلبيات لا بد من الحذر منها خصوصا ذوبان المجتمع في كل أفكارها المعارضة لقيمنا، ونأخذ منها الإيجابيات ماتعلق بتبادل الأفكار والمعلومات التي قد تساهم في عصرنة وتطوير المجتمعات .

¹ جلال أمين ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 18 - 19 .

* حسب رأي أفكار العولمة كان لها تأثير كبير على المجتمعات العالمية في ظل أنتشار أفكار الدول المهيمنة والمتقدمة حيث فرضت واقع عالمي جديد في كافة المجالات السياسية ، الإقتصادية ، الإجتماعية ، الثقافية وحتى التقنية ، والشيء الذي عزز هذا الإنتشار هو التطور التكنولوجي وآليات الإتصال الحديثة التي كان لها أثر كبير في إكتساح فكر التغيير الغربي دول العالم بسلبياته وإيجابياته .

² سليمان بن صالح الخراشي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 8 - 9 .

2- أثر الديمقراطية على العصرنة :

إن تطور المجتمعات وتقدمها مرتبط أساساً بتوفر البيئة المناسبة للعمل التي تهيأ الأرضية للإنطلاق نحو التغيير والتحديث دون عراقيل وتداخل في المسؤوليات التي قد تعيق عملية التقدم لأي دولة في كافة الميادين سواء كانت السياسية ، الإقتصادية أو الإجتماعية ، فالنظام السياسي لأول دولة يلعب دور كبير في البناء التتموي والتقدم نحو الأفضل ، فالديمقراطية عامل أساسي لإحداث تغيير داخل المجتمعات وفق مايتلاءم وطبيعته التاريخية .

يلعب النظام السياسي دور كبير في عملية البناء داخل المجتمع كونه يتحكم في الوسائل والإمكانيات التي تسمح بإحداث التغيير والوصول للتنمية ، وهنا الشرعية تلعب دور مهم داخل الدول لتجنب الصراعات ، فعلى سبيل المثال لا الحصر يمكن ذكر بعض الأطر التي تبنى عليها الديمقراطية السياسية والتي قد تفتح الباب أم التغيير والمشاركة من خلال¹ :

- إنتخابات حرة ونزيهة : حيث يتم فيها اختيار ممثلي الشعب بطريقة نزيهة لتمثيلها أفضل .
- مسؤولون منتخبون : يشرفون دستوريا على قرارات الحكومة الخاصة بالسياسة .
- الإقتراع العام الشامل : حيث يكون لجميع البالغين الذي لهم الحق في الإنتخاب .
- الترشح للمناصب الرسمية : للذين لهم الحق في الترشح للمناصب الحكومية ، حيث قد تختلف حدود السكن لتقلد المناصب الحكومية عن غيرها من الإنتخابات .
- حرية التعبير : فالمواطن له الحق في حرية التعبير وفق الأطر القانونية ولديه الحق في انتقاد السياسات الحكومية .
- الحق في المعلومة : للمواطن الحق في الوصول للمعلومة والتمتع بالحماية .
- استقلال الجمعيات : لجميع المواطنين الحق في تأسيس الجمعيات والعمل الجمعي .

من خلال ماسبق يمكن القول أن الديمقراطية قد تلعب دور كبير في عملية العصرنة والتأقلم مع المتغيرات الجديدة سواء كانت ديمقراطية كممارسة أو كنظام ، فالمشاركة بين الدولة والمجتمع في عملية التغيير والتحديث لا مفر منه للإستجابة للمطالب وإشباع الحاجيات .

¹ غيورغ سورنسن ، الديمقراطية والتحول الديمقراطي : السيرورات والمأمول في عالم متغير ، تر: عفاف البطاينة، ط 1 ، بيروت : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 2015 ، ص 31 .

3- أثر التقنية على العصرنة :

لقد أشرنا سابقا أن العالم شهد تطورات هائلة على كافة الأصعدة في ظل تزايد متطلبات المجتمعات وحاجتها إلى وسائل جديدة تلبي المطالب وتشبع الحاجيات ، ففي ظل تأثيرات العولمة في الجانب الإقتصادي، السياسي والإجتماعي ظهر تأثير قوي على مستوى العملية الإتصالية وما أحدثته التكنولوجيات وثورة المعلومات ووسائل الإتصال الحديثة في جعل العالم قرية صغيرة يتبادل فيه الأفكار والتقنية .

فأثر التقنية كبير في عصرنة وتطوير المجتمعات من خلال سرعة الإستجابة وتوفير المعلومات الدقيقة وسهولة وصولها " ويؤكد البعض على أن تقييم المقومات الأساسية للإنتاج التي هي الطاقة والمادة والمعلومات حيث أصبحت هذه الأخير تنصدر المراتب الأولى من حيث الأهمية بل ذهبوا إلى أبعد من ذلك حيث ربطوا معدلات النمو بكمية تدفق المعلومات من خلال فهمها وتطبيق ما جاء فيها¹، فالتقنية سهلت الكثير من الأعمال وساهمت بشكل كبير في سرعة انتقال المعلومة واستغلالها في إنجاز المشاريع بأقل تكلفة وتسهيل الأعمال في المنظمات الحكومية والخاصة . لقد نجحت تكنولوجيا المعلومات في تحقيق أصعب المعادلات حيث استطاعت أن تجمع بين الأنجع والأكفأ وكذلك الأعلى قدرة بالضافة إلى لأرخص والأكثر سهولة في الإستخدام .

لقد أنشرت نظم المعلومات إلى إتجاهات متعددة من خلال زيادة سرعة تنفيذ العمليات إلى زيادة حجم التخزين للوسائط الإلكترونية². من خلال ماسبق يمكن القول أن التقنية بمختلف مكوناتها تعد ركيزة أساسية في عملية التحديث والتطوير خصوصا في وقتنا الحالي الذي عرف قفزة نوعية في المجال التقني ، " فالتكنولوجيا هي أسلوب منهجي ومنظم حيث نستخدمه بهدف الوصول إلى الحلول المناسبة لبعض المهام والعمليات العلمية ، فالتكنولوجيا الحديثة والمعاصرة في ظل منظومة تدفق المعلومات هي الكمبيوتر وما يتصل به من معدات إتصال ، فتكنولوجيا المعلومات هي استخدام الآلات الحديثة في جمع البيانات ومعالجتها³.

¹ حسن عماد مكايي ، تكنولوجيا الإتصال الحديثة في عصر المعلومات ، ط2 ، القاهرة : الدار المصرية اللبنانية ، 1997 ، ص 28 .

² نبيل علي ، الثقافة العربية وعصر المعلومات : رؤية لمستقبل الخطاب الثقافي العربي ، الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، 2001 ، ص 76 .

³ محمد مصطفى كمال ، العلاقات العامة بين تكنولوجيا الإتصال والأزمات : إدارة عولمة إتخاذ القرارات ، لبنان : دار المنهل اللبناني ، 2012 ، ص ص 117 - 118 .

المطلب الرابع : ماهية المرفق العام وعلاقته بالخدمة العمومية

تسعى الدول جاهدة لمجابهة متطلبات مجتمعاتها نظرا لتزايد المطالب نحو تحسين الظروف المعيشية في ظل المتغيرات المعاصرة التي غيرت الدور الوظيفي للدولة من المفهوم التقليدي للدولة الحارسة التي توفر الأمن والاستقرار والتحكم في عناصر القوة إلى الدولة بالمفهوم الحديث التي تعمل على تطوير قدراتها في تسيير شؤونها وهيكله وظائفها للتكيف مع الواقع المعاش .

الفرع الأول/فكرة المرفق العام :

إن فكرة المرفق العام لها ارتباط وثيق بالقانون الإداري وخاصة في الفقه الفرنسي الذي له تأثير كبير في تفسير المفهوم ، " فهي فكرة قديمة حيث تحدد مصلحة الشعب والتي تأتي من ورائها المصالح المباشرة للدولة فظهرت هذه الفكرة في الإمبراطوريات المتأخرة التي تعتبر المرفق العام مبرر لتدخل سلطة المدينة، بالمقارنة مع ذلك لقد ابتعد تصور فرنسا عن التصور الروماني واليوناني بشكل كبير لكن فكرة المرفق العام لم تختفي وتطورت ، فقد أشار توماس الإكويني إلى فكرة الصالح العام حول العدالة ، وهكذا كانت بداية بروز كلمة الصالح العام أو الريح العام وأصبحت أمر شائع منذ القرن الثالث عشر"¹ .

في القرن السادس عشر طور الحكم المطلق الناشئ مصطلحات الخدمات المشتركة حيث تم الإشارة بشكل أكثر وضوحا إلى المصلحة العامة والخدمة العامة ، والتي امتدت في فكر كولبير إلى الوظائف السيادية وكذلك الإجتماعية والثقافية والإقتصادية ، حيث تعتمد الخدمات العامة المشتركة على الملك ، علاوة على ذلك لا يشير إلى الصالح العام بقدر ما يشير إلى حقيقة أن هذه الخدمات تنتمي بالضبط إلى التاج² ، ففكرة الخدمة وتجسيدها إلى المرفق العام هي قديمة تطورت مرحليا ، وبالرجوع إلى فرنسا فقد أتت فكرة الخدمة متأخرة في عمل ليون دقويه Leon Duguit خلال العقد الأول من القرن العشرين حيث يشير إلى نظرية الدولة بإسم الخدمة العامة كمبدأ عام ينقسم إلى عدد متزايد من الخدمات³ .

¹Giraudon Anne , **la notion de service public** ,France ; Mémoire d'étude / janvier 2010 , p 11 .

² Ibid , p 11 .

³ Claude Didry , **L eon duguit ou le service public en action** , revue d histoire moderne et contemporaine , n 52-3 , berlin , 2005 , p 88 .

فبالرجوع إلى فكرة التسلسل المرحلي لظهور فكرة الخدمة العامة أو الصالح العام نجد أن الثورة الفرنسية تمثل مرحلة مهمة حيث أشارت وثيقة حقوق الانسان سنة 1789 م إلى أن القوة العامة التي تم تأسيسها لصالح الجميع وليست للمنفعة الخاصة ، فهنا تم توضيح مفهوم المصلحة العامة ومذلك مبدأ المنفعة العامة ، والتي ستصبح وسيلة لتنفيذ وتطبيق القانون على نحو مرضي بما يتوافق ومصلحة الجميع¹ . من خلال ماسبق يمكن القول أن فكرة المرفق العام وجذورها تعود تطور مفهوم الخدمة العامة ، فالغرض من المرفق العام هو تقديم خدمة عمومية ، "حيث يعتر مفهوم المرفق العام من المصطلحات المعقدة وهو أساس كل قانون إداري .

يعود تطور مفهوم الخدمة العامة إلى القرن التاسع عشر ، حيث يعتبر عام 1921 الفترة الذهبية زد على ذلك الفترة الكلاسيكية للمفهوم في الدولة الليبرالية " دعه يعمل دعه يمر ، حيث لايمكن فهم عمل الدولة في المجتمع إلا بطريقة محدودة إذ يوجد عدد قليل من المرافق ، لكن كل ماتفعله الدولة هو تقديم خدمة عامة ولا تنشأ هذه الخدمة عن غير شخص عام ، وهنا تظهر الدولة على أنها كتلة من الخدمات العامة (إتحاد الخدمات العامة duguit) ، حيث جاءت هوية الدولة تساوي الخدمة العامة والقانون الإداري المطبق وتساوي إختصاص القاضي الإداري وللدولة التدخل في فئة الخدمات العامة وتخضع لنظام القانون الإداري وإختصاص المحاكم الإدارية"² .

كنتيجة لماسبق نلاحظ إرتباط وثيق بين الخدمة العامة التي هي وظيفة المرفق العام والقانون الإداري المنظم لهذه الخدمة ، فظهور الفكرة وتطور المفهوم وتداولها إزدادت مع تطور فكر القانون الإداري ، ومن هنا جاء النتيجة المزدوجة³ :

- الخدمة العامة مشمولة بالكامل بالنظام القانوني والتقاضي بموجب القانون العام ، فلايمكن إستيعابها في نشاط خاص .

- المرفق العام جهاز ونشاط مادي في نفس الوقت . يعتبر مفهوم المرفق العام أكثر المفاهيم تعقيدا في القانون الإداري والأكثر استخداما وربما الأكثر أهمية،في هذا الإطار يمكن الإشارة إلى أن

¹ Giraudon Anne , op . cit , p 11 .

² Jean claud ricci , caroline benoist lucy , **Droit administratif les fondamentaux droits sciences politiques** ,4^e ed , hachette education , 2004 , p 83 .

³ Ibid , p 84 .

هنالك تيار دعى إلى التخلي عن مفهوم الخدمة العامة لصالح خدمة المصلحة العامة، وهي الخدمة الوحيدة المعروفة في قانون المجتمع والقانون الإداري كل هذا من أجل حرية حركة الأشخاص والبضائع في الإتحاد الأوروبي ومصلحة المستهلك الأوروبي ، وهذا له ما يبرره خصوصا ماتعلق بأفكار المساواة والشفافية والمنافسة الحرة، وقانون العرض والطلب ، لكن هنالك من يرى ذلك إستثناء فرغم هذا الإختلاف حول المفهوم إلا أنه في النهاية سيحتفظ بمفهوم الخدمة العامة¹ .

الفرع الثاني/ أزمة مفهوم المرفق العام:

لقد ظهرت أزمة نظرية المرفق العام في 1903 من قبل روميو Romio وذلك في إستنتاجاته الشهيرة حول حكم تيرير في 06 فبراير 1903 ، فهو يشير إلى أنه إذا كانت الخدمة تجب تطبيق القانون الإداري على الجمهور فوجب أن تكون محفوظة وفي نفس الوقت تسعى الإدارة إلى تحقيق المصلحة العامة وتعترم تلبيتها باللجوء إلى الإجراءات المعتادة للقانون الخاص ، ومن هنا جاءت الصيغة عندما تتصرف الإدارة مثل أي شخص آخر يجب أن تخضع لحقوق الجميع² .

كما ذكرنا سابقا ففكرة المرفق العام le service public تعد ركيزة أساسية من الأفكار التي قامت عليها نظريات القانون الإداري ، وكذلك أحد أهم التكوينات المفاهيمية للقانون الإداري نفسه وكذلك اختصاص القاضي الإداري ، إلا أنه بعد الدور الكبير الذي لعبته في مرحلة من المراحل وفترة من الزمن شهدت هذه الفكرة أزمة ودخلت في مرحلة من التدهور عرفت بأزمة المرفق العام حيث كان لها تأثير كبير على توزيع المهام والإختصاص³ ، فالملاحظ أن هنالك ارتباط وثيق بين المرفق العام والقانون الإداري* ، لقد كتب الكثير من الباحثين والمفكرين عن المرفق العام حيث ظهرت مستجدات مرحلية غيرت بعض المفاهيم التي أدت بدورها إلى ظهور ما يلي⁴:

¹Jean claud ricci , **droit administratif general** ,5^{ed},paris: hachette livre,2013,p100 – 111.

² Jean claud ricci , **droit administratif** , 4^e ed , op.cit , p 84 .

³ ناصر لباد ، **الأساسي في القانون الإداري** ، الجزائر : سطيف ، دار المجدد للنشر والتوزيع ، 2011 ، ص 18 .
* إن نشأة القانون الإداري كانت نتيجة لتطور مرحلي جرى على إمتداد مدة طويلة من الزمن ، ويمكن تقسيم هذه الفترة إلى مرحلتين :1- تتميز بخضوع الإدارة إلى القانون هذه المرحلة تشترك فيها فرنسا مع دول أخرى ، 2- خضوع الإدارة للقانون الإداري وهذه مرحلة تخص فرنسا(ناصر لباد،**الأساسي في القانون الإداري** ، ص ص 8-9).

⁴ ناصر لباد ، المرجع السابق ، ص ص 19 – 20 .

أ- ظهور معيار المرفق العام :

يعد حكم بلانكو I arret Blanco المعروف والشهير عن محكمة التنازع في الثامن من فيفيري 1873 هو تاريخ نشأة معيار المرفق العام ، إلا أن الشيء الملفت في هذا القرار هو النتائج التي تبعته والمتوصل إليها هي أن أي نشاط مرفق عمومي ما نجم أو تسبب عنه أضرار يرجع التنازع المترتب عنه للقاضي الإداري ويطبق عليه قواعد القانون العمومي ، وقد توصل ليون دوكي leon duguít وبعده أندري دي لوبادير بإعتبارهم أصحاب مدرسة المرفق العمومي إلى إعتبار هذا الأخير ليس فقط إختصاص القاضي الإداري بل الأساس الوحيد للقانون الإداري .

ب- أزمة معيار المرفق العمومي :

من بين العوامل التي أدت إلى ظهور أزمة المرفق العام واشتداد أزمته كمعيار وكأساس القانون الإداري نذكر مايلي :

- بروز وازدياد مساهمة الخواص في أعمال لها نفع عام تأخذ صورة مرفق عام تكون فيها الإدارة للأفراد والشركات مع مراقبتها والإشراف عليها .
- توسع تدخل الإدارة في الحياة الإقتصادية والإجتماعية ، خاصة بعد الحرب العالمية الأولى أي القيام بنشاطات ذات طبيعة إقتصادية خاضعة للقانون الخاص ولرقابة القاضي العادي، رغم أنها أصبحت في حكم المرافق العمومية ، إلا أنه ورغم الأزمة التي شهدتها معيار المرفق العام فلم تخسر أو تفقد هذه النظرية حسب بعض الفقهاء قيمتها على حسب بعض الفقهاء في القانون *

* فرغم ظهور نشاطات ذات طبيعة إقتصادية بقيت تشرف عليها السلطة العمومية وهنا يتعلق الأمر بالتحديد بإنشاء المؤسسة العمومية الصناعية والتجارية التي تدير المرفق العمومي التجاري والصناعي وكذلك إزدياد مساهمة الخواص في أعمال ذات نفع عام في شكل مرفق عام تحت رقابة الإدارة ، فرغم الأزمة التي تعرض لها إلا أن بعض الفقهاء استندوا لتحديد اختصاصات وتطبيق القانون الإداري عليه (للمزيد : انظر ناصر لباد، الأساس في القانون الإداري ، ص 20) ، فالإنتقادات وجهت على أساس التنازع لا على أساس الحياة الإدارية ، فالمرفق العام يعد الوظيفة الأساسية للإدارة ، هذه الأخيرة التي تقدم خدماتها للمواطنين دون تمييز وفق مايقضيه القانون المنظم لعمل أي إدارة للقيام بمهامها ، كما أن المرفق العام بطبيعة تكوينه وإنشائه يهدف إلى تحقيق مصلحة عامة ذات نفع عام يستفيد منها الجميع دون تفرقة أو تمييز في تقديم الخدمة بالإضافة إلى أن هنالك فروقات في تقديم بعض الخدمات ما بين الدولة والخواص .

الفرع الثالث/ مفهوم المرفق العام :

لقد ذكرنا سابقا أن المرفق العام يعتبر الهدف والغاية الأولى إن لم نقل الأساسية في النشاط الإداري، فوجود أي إدارة مرتبط أساسا بتدخلها من أجل إشباع الرغبات والمتطلبات العامة ، هذه الأخيرة كذلك مرتبطة بسياسات الدولة ووظيفتها في المجتمعات ، وهنا تبرز النظرية الفرنسية للخدمة العمومية التي تركز على مصطلح المرفق العام كآلية ووسيلة أساسية لتحقيق المصلحة العامة¹. بالرجوع إلى مفهوم المرفق العام فقد كانت هنالك محاولات لتعريفه وفق نظرتين أو إتجاهين من خلال معيارين ، الأول تمثل في المعيار العضوي (الشكلي) ؛ وهو ما يصطلح عليه المرفق العمومي (المؤسسة) ، حيث ركز الإتجاه الثاني على المعيار المادي وهو ما يعرف بالمرفق العام (النشاط)² .

أ- المعيار العضوي (الشكلي) :

يعرف أصحاب هذا الإتجاه المرفق العام على أنه المنظمة أو المؤسسة الإدارية التي تنشأها الدولة³، فالملاحظ وجود المظهر العضوي فحيث تكون هنالك مؤسسة إدارية يوجد مرفق عمومي⁴ ، وقد ركز هذا التعريف بالخصوص على الجهة المؤسسة للمرفق العام من ناحية الشكل والهيكل .

ب- المعيار الموضوعي (الوظيفي) :

يهتم هذا الإتجاه ويركز على الجانب الموضوعي الوظيفي أكثر من الشكلي حيث يعرف المرفق العام على أنه " النشاط الذي تقوم به الدولة أو أحد الأشخاص الإدارية بغية تحقيق المصلحة العامة"⁵ ، وهذا المعنى الأخير هو الذي يعتمد عادة لتعريف المرفق العام ويقوم هذا التعريف على العناصر التالية : عنصر غائي يتمثل في المصلحة العامة وعنصر عضوي يتمثل في الإرتباط بشخص عمومي، وعنصر مادي يتمثل في نظام قانوني مميز⁶ .

¹ محمد رضا جنح ، القانون الإداري ، ط 2 ، تونس : مركز النشر الجامعي ، 2008 ، ص 283 .

² ناصر لباد ، مرجع سبق ذكره ، ص 147 .

³ محمد الشافعي أبو راس ، القانون الإداري ، القاهرة : عالم الكتب ، د ت ن ، ص 201 .

⁴ ناصر لباد ، مرجع سبق ذكره ، ص 174 .

⁵ محمد الشافعي أبو راس ، المرجع السابق ، ص 201 .

⁶ رضا جنح ، مرجع سابق ، ص ص 284 - 285 .

ج- أهمية المرفق العام :

المرفق العام له كبيرة في بلورة السياسات العامة للدولة على أرض الواقع ، كونه له علاقة مباشرة أو غير مباشرة مع المواطن لتجسيد المشاريع وتحسين ظروف الحياة والإستجابة للمطالب لتحقيق المصلحة العامة المنشودة ، وبالتالي فالمرفق هو جهاز يهدف إلى تحقيق النفع العام ويتميز عن النشاط الخاص الذي يحركه الربح .

من خلال ما سبق يمكن إعطاء تعريف للمرفق العام في الجزائر على أنه " نشاط تقوم به السلطة العمومية إتجاه المواطنين بصفة مباشرة أو غير مباشرة خاضع لرقابتها - في بعض الحالات الجهاز العمومي نفسه يقوم بهذا النشاط - بهدف تحقيق المصلحة العامة " ¹ .

د- أثر تطور وظيفة الدولة على مفهوم المرفق العام :

خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين وعند بروز وظهور فكرة المرفق العام ، لم يكن هنالك غموض كما هو ملاحظ في وقتنا الحالي ، حيث كانت وظيفة الدولة واضحة لا يشوبها درجة من الإبهام ، ففي البداية كان المرفق العام مرتبط بسيادة الدولة جعله خاضع للقانون العام ، لكن بتطور وظيفة الدولة طرح إشكالا قانونيا عميق فعلى سبيل المثال طرح التساؤل حول امكانية إعتبار المرفق الإقتصادي مرفق عام وإخضاعه للقانون العام أم يخرج عن تصنيفات المرفق العام * ، فالمرفق الإدارية لم تطرح أي إشكال لكن الإقتصادية بخاصة طرحت إشكال حول خضوعها من حيث النشاط لكثير من لقواعد القانون الخاص ² ، فكما ذكرنا سابقا فإن الوظائف الأساسية للدولة شهدت تغييرات كبيرة في ظل تزايد متطلبات الحياة مما سمح بتطور فكرة المرفق العام .

¹ ناصر لباد ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 149 - 150 .

* في هذا الإطار ذهب الدكتور أحمد محيو إلى أن " مفهوم المرفق العام لا يمكن أن يكون مفهوما قانونيا حياديا أو مجردا ولا يتصف بأي معنى إلا في ضوء محتواه والوظائف والغايات الإجتماعية والإقتصادية التي أسندت إليه ويجب تحديدها" وقد وجه سؤال للفقيه ديجي عن الأعمال التي يمكن إعطاءها صفة المرفق العام فكان جوابه " لا يمكن أن يكون هنالك تقيس ثابت لأن هنالك أشياء قد تتغير فبازدياد النمو قد يتسع عدد النشاطات وهنا ينمو عدد المرافق " وقد حاول الدكتور سليمان محمد الطماوي تلخيص أهمية فكرة المرفق العام من الناحية القانونية فقال " نظرية المرفق العام تقوم بدورها على وجه أكمل ومن ينكرها فهو يتنكر لكافة قواعد القانون العام والتي وضعت أساسا للأحكام الضابطة لعمل المرفق العام " (عمار بوضياف ، الوجيز في القانون الإداري ، ص 150) .

² عمار بوضياف ، الوجيز في القانون الإداري ، الجزائر : دار ربحانة ، د ت ن ، ص 149 .

2- عناصر المرفق العام :

يتكون المرفق العام وينشأ بمجموعة من العناصر الواجب توفرها لتشكل وجوده ، فمن خلال التعريفات السابقة يمكن إجمالها فيما يلي :

أ- المرفق العام تنشئه الدولة :

فالمقصود بذلك أن المرفق العام تحدثه الدولة وهي التي تميز ما إذا كان ذلك النشاط يمثل مرفق عام ، وهنا يجب الإشارة أنه لا يلزم أن يكون مشروع تحدثه الدولة تتولى إدارته بطريقة مباشرة ، فقد تمنح تسييره لفرد أو شركة خاصة لتحقيق خدمة عامة بإشراف الدولة ، يقول الفقيه ديجي وصفا للمرفق العام على أنه " هو مجموعة من الأنشطة والخدمات التي يقدر الرأي العام انه على الحكام القيام بها نظرا لأهميتها للمجتمع ، في ظل عدم تأديتها بوجه أكمل دون تدخل الحكام أو الدولة ¹ ، وبالتالي فالجهة التي تقر بوجود المرفق العام هي سلطة عمومية ، سواء كانت مجموعة إقليمية تمثل في الدولة أو في المجموعات المحلية ...وهنا من الضروري وجود صلة بين سلطة عمومية ونشاط معين مهما كانت قوة هذه الصلة ² .

ب- تحقيق المصلحة العامة :

تحقيق المصلحة تتمحور أساسا حول فكرة إشباع الحاجات العامة للجمهور هذه الأخيرة تعتبر متعددة ومتنوعة تتمحور حول فكرة مشتركة وجود حاجات لكل جماعة لابد من إشباعها والحفاظ على وجود كيان هذه الجماعة ، فالمرفق العام ليس مشروع فقط وإنما هو مشروع للنفع العام ³ ، من بين النتائج المترتبة عن الصالح العام ما يلي :

- مجانية المرفق العام حيث لا يجب أن يكون الهدف من إنشائه تحقيق الربح خاصة الإدارية.
- الصالح العام أو لمنفعة هي في الأصل سد حاجات عمومية تقدم كخدمة للمواطنين ⁴.

¹ عمار بوضياف ، مرجع سبق ذكره ، ص 150 .

² ناصر لباد ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 151 - 152 .

³ طعيمة الجرف ، القانون الإداري : دراسة مقارنة في تنظيم ونشاط الإدارة العامة ، مصر : مكتبة القاهرة الحديثة، 1970 ، ص ص 242 - 243 .

⁴ ناصر لباد ، مرجع سبق ذكره ، ص 151.

3- أنواع المرافق العامة :

هنالك تقسيمات للمرفق العام من زوايا مختلفة وفقا لمعايير سواء كان ذلك من حيث طبيعة النشاط أو السلطة التي تنتسبها باختلاف طبيعة ذلك النشاط ، وتتمثل فيما يلي :

أ- تقسيم المرافق العمومية من حيث طبيعة النشاط :

يمكن تقسيم المرافق العامة وفق طبيعة النشاط إلى مرافق عامة إدارية ، إقتصادية ، إجتماعية ومهنية.

- المرافق العامة الإدارية :

يقصد بالمرفق الإداري أنها تلك المرافق التي تمارس نشاط لا يستطيع الأفراد ممارسته في كثير من الأحيان نتيجة عجزهم عن القيام بذلك أو لانعدام أو قلة مصلحتهم فيه كالدفاع والأمن والقضاء وغيرها ، حيث تخضع للقانون الإداري وعمالها هم موظفين عموميين ، حيث تتمتع باستعمال السلطة العامة لتحقيق أهدافها ، إلا أنها في بعض الأحيان قد يخضع بعضها للقانون الخاص إذا تحققت فيه المصلحة العامة¹ ، وبالتالي هي مرافق عمومية تقليدية التي بنيت عليها نظرية المرفق العمومي وينصب نشها في الغالب على وظائف الدولة² .

- المرافق الإقتصادية :

هي المرافق التي يكون نشاطها تجاريا أو صناعيا يمثل نشاط الأفراد حيث يخضع لأحكام القانون الخاص في كثير من الأحيان وهذا لا يمنع من خضوعها لأحكام القانون العام لأنها نوع من أنواع المرافق العامة³ ، هذه المرافق هي حديثة النشأة نظرا للتطور الإقتصادي ، ويمكن الإشارة إلى أن هنالك إتجاه حديث دعى لتحرير المرافق الإقتصادية من خضوعها للقانون العام* .

¹ مازن راضي ليلو ، القانون الإداري ، الدانمارك : منشورات الأكاديمية العربية ، 2008 ، ص 90 .

² ناصر لباد ، مرجع سبق ذكره ، ص 152 .

³ ماجد راغب الحلو ، القانون الإداري ، الإسكندرية : دار المطبوعات الجامعية ، 1996 ، ص 414 .

* الحقيقة التي لا يمكن إخفاءها هو أن المرافق الإقتصادية لآليات القانون العام فقد تتلقى منافسة من طرف مؤسسات خاصة وقد يؤدي هذا إلى زوالها مه الوقت ، في هذا الإطار إتجه رأي حديث في القانون الإداري إلى تحرير هذه المرافق من قيود القانون العام (عمار بوضياف ، الوجيز في القانون الإداري ، ص 154) .

- **المرفق الإجتماعية** : هي عبارة عن مرافق تقوم بخدمات إجتماعية للجمهور سواء ماتعلق بتقديم إعانات ومراكز الضمان الإجتماعي وغيرها فهي تخضع للقانون العام والخاص¹ ، فالوظيفة الأساسية لهذه المرافق هي تقديم خدمات عامة للمجتمع لتحقيق مصلحة تشمل المنفعة العامة .

- **المرفق العامة المهنية** :

هي عبارة عن مرافق عامة تقوم بإنشائها الدولة للقيام بنشاط مهن معينة تضم مصالح المنضمين تحت لواء هذ المهنة حيث يتولوا القيام بذلك بأنفسهم عن طريق النقابة ، فعلى سبيل المثال نقابة المحامين والأطباء وغيرها حيث تتولى الدولة تنظيم هذه المهين ، إلا أن أصحاب المهن طالبوا بأن يقوموا بأنفسهم بكل مايتعلق بمهنتهم² .

ب- **تقسيم المرافق العمومية من حيث وسيلة الإنشاء** :

هذه المرافق قد تنشأ وفق نص تنظيمي أو نص تشريعي وتتمثل فيما يلي :

- **مرافق تنشأ بنص تنظيمي** : فغالبا مايسمح التشريع في الدول للسلطة التنفيذية إنشاء مرافق عامة .

- **مرافق تنشأ بنص تشريعي** : هي مرافق لها أهمية وطنية يفرض المشرع إنشائها بواسطة نص تشريعي ، وتحدد أهمية المرفق بمسألة طبيعة النظام السياسي في أي دولة³ .

ج- **أنواع المرافق العمومية من حيث الإمتداد الإقليمي** :

هنالك نوعين من هذه المرافق الأولى وطنية والثانية محلية حيث تتمثل فيما يلي :

- **مرافق عامة وطنية** : حيث يمتد نشاطها إلى جميع أقاليم الدولة حيث تخضع لسلطة الدولة .

- **مرافق إقليمية** : يقتصر نشاطها على جزء من إقليم الدولة كالولاية أو البلدية تخضع للسلطة المحلية⁴ .

¹ عمار بوضياف ، مرجع سبق ذكره ، ص 162 .

² محمد الشافعي أبو راس ، مرجع سبق ذكره ، ص 226 .

³ عمار بوضياف ، المرجع السابق ، ص ص 162 - 163 .

⁴ المرجع نفسه ، ص 163 .

4- المبادئ العامة التي تحكم المرفق العام :

تتعدد المبادئ التي تحكم سير المرفق العام إلا أن المشرع أو الفقهاء إنفقوا على مبادئ أساسية تحكم سير المرفق العام لعل أهمها : مبدأ إستمرارية المرفق العام ، مبدأ المساواة أمام المرفق العام ومبدأ التكيف وقابلية المرفق العام للتطوير والتغيير .

أ- مبدأ المساواة أمام المرفق العام :

مبدأ المساواة يعني عدم التمييز بين المنفعين فيما يتعلق بالوصول إلى الخدمة العامة المقدمة ، حيث يجب أن يكون كل فرد قادرا على الإستفادة من خدمات الخدمة العامة دون أن يكون في وضع أدنى بسبب حالته الإجتماعية أو إعاقة أو مكان الإقامة أو أي سبب آخر يتعلق بوضعهم الشخصي أو وضع المجموعة الإجتماعية التي هو جزء منها ، لكن المساواة في الحقوق لا تعني توحيد الخدمة بتعبير أدق أن الأمر يتعلق بالمساواة في الوصول للخدمة وحسن المعاملة¹ ، وبالتالي فمبدأ المساواة هو الأساس الذي يحكم القانون أي الإلتزام وعدم التمييز دون مبرر² ، فالخدمة العمومية تتطلب بالدرجة الأولى تحقيق العدل والمساواة بين الجميع لتحقيق المصلحة العامة .

ب- مبدأ إستمرارية المرفق العام :

إن مبدأ استمرارية المرفق العام هو الجانب الإداري لمبدأ استمرارية الدولة ، حيث اعتبرت نظرية المرفق العام الدولة مجرد حزمة من الخدمات العامة إلا أن قيمة هذا المبدأ أساسية لأن الإستمرارية أمر جوهري³ ، فمن حق المنتفع الإستفادة من من خدمات المرفق العام في الزمان والمكان المخصص لهذه الخدمة ، حيث أن هذه الإستمرارية تمنح مجموعة من الضمانات الحق في الإضراب والإستقالة وحماية أموال المرفق العام وغيرها من الحقوق للمواطن والموظف⁴، وبالتالي يمكن القول أن الإستمرارية* هو أحد المبادئ الأساسية والجوهرية التي تحكم سير المرفق العام.

¹ Lia caponetti , barbara sak , **comment definir le service public a travers ses differentes facettes ,missions et principe ?**, bruxelles ; universite de liege ,06/2016 , p14.

² ناصر لباد ، مرجع سبق ذكره ، ص 158 .

³ Gilles j.guglielmi , **une introuduction au deroit du service public** , paris : l universite paris-2 pantheon assas , 1994, p17 .

⁴ عمار بوضياف ، مرجع سبق ذكره ، ص 169 .

* إن نجاح أي مرفق عام حسب رأي هو الإستمرارية في أداء العمل بوتيرة متوازنة تريح المواطن والموظف على حد سواء فتقديم الخدمة يتطلب الجودة في الأداء دون خلق مشاكل تعرقل سير المرفق العام الذي هدفه الأساسي هو المصلحة العامة.

ج- مبدأ تكيف المرفق العام والقابلية للتغيير :

يعتبر هذا المبدأ من المبادئ المهمة للمرفق العام خاصة في ظل المتغيرات ومتطلبات المجتمع المتزايدة ، فالمرفق العام يهدف إلى إشباع الحاجات المهمة والجوهرية للأفراد والمجتمع وبالتالي فلإدارة الحق في تطوير وتغيير الأحكام والقواعد للتكيف مع المتطلبات الجديدة ، وهنا لا بد من قابلية التغيير والتطوير في أي وقت ، فإذا تبين للإدارة أن المرفق العام لم يعد يحقق المصلحة العامة التي أنشئ من أجلها لأداء الخدمة على أكمل وجه كان لها أن تحدث تغيير يتماشى ومتطلبات المجتمع أو المرحلة التي يمر بها لاستهداف الصالح العام¹ ، وهنا يتضح أن المرفق العام يجب أن يتكيف مع المتغيرات الجديدة الحاصلة من حوله للتأقلم مع بيئته نظراً لتزايد الرغبات ومطالب المجتمع المتجددة ، فالبقاء والإستمرار في أداء العمل يعتمد بالدرجة الأولى على التجديد والتحديث في العمل لخدمة الصالح العام وتحقيق المنفعة العامة .

من خلال ما سبق يمكن القول أن عصرنة المرفق العام ضرورة حتمية لأي منظمة تريد التجديد وتحسين الخدمة العمومية للمجتمع الذي يطمح للجودة في الخدمات ، فالدول المتقدمة حققت إنجازات عظيمة في مجال ترقية الخدمة العمومية على المستوى المحلي والتي تؤثر بدورها واقع تقديم الخدمات وطنياً ، فالتغيير أمر حتمي لا مفر منه في ظل التقدم الحاصل في كافة المجالات سواء على مستوى تعزيز البنى القاعدية والمنظومة القانونية زيادة على تفعيل الجانب التشاركي في التغيير ، وكذلك الإستعانة بالجانب التقني الذي يعلب دور مهم في وقتنا الحالي لتقديم خدمة ذات جودة بأقل التكاليف مما يسمح بترشيد النفقات .

إن عملية التأصيل لمفهوم العصرنة والمرفق العام اختلفت بحسب اختلاف التسلسل المرحلي وتعدد المفكرين والنظريات لكن يبقى المفهوم يصب في هدف واحد وهو خدمة الصالح العام بمختلف الوسائل المتاحة ومعاصرة الواقع بمختلف آليات العصرنة هذه الأخيرة التي تسعى للتحديث والتطوير ومسايرة العصر بمختلف تغيراته ، وهذا ما استناوله في المبحث الثاني لشرح الآليات التي يمكن الإعتماد عليها في ربط العصرنة بالمرفق العام وكيف يمكن إحداث التغيير في مختلف هياكله التي قد تغير في أدائه الوظيفي نحو الأفضل ، فما هي المتطلبات والآليات لعصرنة المرفق العام ؟ .

¹ حسن محمد علي حسن البنان ، مبدأ قواعد المرافق العامة للتغيير والتطوير (دراسة مقارنة) ، ط 1 ، القاهرة : المركز القومي للإصدارات القانونية ، 2014 ، ص ص 19 - 20 .

الفرع الرابع/ علاقة المرفق العام بالخدمة العمومية :

الخدمة العمومية هي جوهر إنشاء المرفق العام باعتباره يسهر على استمرارية الخدمات لإشباع الرغبات وتحقيق المصلحة العامة ، وبالتالي فالدول تسعى لتحقيق التنمية إنطلاقاً من تحسين مستوى الخدمة في كافة المجالات حفاظاً على استقرارها ومواصلة أداء مهامها في حالة من التوازن والتكيف مع مختلف المتغيرات في البيئة المحيطة بها سواء كانت داخلية أو خارجية .

1- مفهوم الخدمة العمومية :

لقد أخذ مفهوم الخدمة العمومية حيزاً في مجال البحث العلمي عبر مراحل زمنية نظراً لأهمية المفهوم من الناحية النظرية والعملية خصوصاً في السنوات الأخيرة في ظل ظهور متغيرات جديدة في أداء الخدمة العمومية ودورها المحوري في العمل التنموي الذي شمل المجال الإقتصادي والإجتماعي والسياسي وحتى الأمني ، وتعرف الخدمة العمومية على أنها " نشاط يقدم بصورة مباشرة من طرف الدولة سواء كان على المستوى المحلي أو الوطني يخضع لرقابتها هدفه تحقيق المصلحة العامة " أو " هي عبارة عن مجموعة من الخدمات التي لا يمكن إستغلالها إلا في إطار جماعي تتوفر بشكل إجباري تضمن المساواة التي ينص عليها القانون تستغل بعيداً عن قواعد السوق وتحمل الدولة مسؤولية تتولى الدولة مسؤولية الثيام بها وتوفيرها وتخضع لرقابتها" ¹ .

من خلال ماسبق يظهر جلياً العلاقة الوطيدة بين المرفق العام والخدمة العمومية كون الأول أصل الهيكل الذي يقدم العمل الوظيفي المرتبط بالخدمة على اختلاف أنواعها ، " فمصطلح الخدمة جاء من خلال طبيعة العمل التي تقوم به الدولة عن طريق مؤسساتها الحكومية التي تسعى لتقديم الخدمات للمواطنين ² ، فتعريف الخدمة العمومية قد يأخذ "بعد إجتماعي من خلال تركيزه على عنصر المجانية وقيم والمساواة والتضامن مع المجتمع ، أما فيما يتعلق بالمقاربة في الإقتصادية في تعريف المصلح فيختلف حسب التوجهات الإقتصادية من حيث تدخل الدولة أو الخضوع للمنافسة وقانون العرض والطلب " ³ ، وهنا يظهر جلياً أن الخدمة العمومية تشير في مجملها إلى ارتباطها بالدولة والمجانية في غالب الأحيان لكن هذا لا يمنع إمكانية وجود مقابل مادي مقابل تقديم الخدمة ولو كان رمزي.

¹ شيبوني راضية ، محاضرات في المناجنت العمومي ، قسنطينة : جامعة الإخوة منتوري ، كلية الحقوق والعلوم الإدارية ، 2021/2020 ، ص 05.

² عباس الحميري وآخرون ، إدارة الخدمة المدنية والوظيفة العامة ، عمان : دار اليازوري ، 2015 ، ص 32 .

³ المرجع السابق ، ص 06.

وقد عرف كولر وأرمسترونغ **Koler /Armstrong** الخدمة على أنها " عبارة عن نشاط أو منفعة يتم تقديمها من طرف إلى طرف آخر حيث تكون غير ملموسة وغير مملوكة ، فتقديم الخدمة يكون مرتبط بمنتج مادي أو لا يكون" ¹ ، فالتعريفات كلها تشير إلى أن الخدمة هي نشاط أو منفعة إلى أن الخدمة العمومية كتعريف تشير في غالبها إلى المجانية والإستمرارية تضمنها الدولة ضمن سيرورة وظائف المرفق العام .

كنتيجة لما سبق يتضح لنا أن الخدمة العمومية على قول شابيس هي سبب وجود الإدارة ويمكن للمؤسسات الخاصة القيام بالخدمات الأساسية بإذن من الدولة والنتيجة أن الخدمة العمومية هي خدمة الشعب ، حيث عرفها القانون الفرنسي على أنها " خدمة تقدم على الدوام عن طريق مؤسسة عمومية للإستجابة للمطالب والحاجات العامة حيث يجب على المشرفين عليها إحترام مبادئ المساواة والتكيف والإستمرارية بهدف تحقيق المصلحة العامة " ، وبالتالي هي مجموعة من النشاطات تتولاها الدولة عن طريق مؤسسات عمومية تتفادها مؤسسات خاصة لأنها لاتدر أرباح بهدف تلبية الحاجيات العامة ² .

إن طبيعة الخدمات العمومية التي تقدمها الدولة بمختلف مؤسساتها وإداراتها العمومية تحتاج لإمكانيات ضخمة وميزانيات بأغلفة مالية كبيرة للإستجابة لمطالب وحاجيات المجتمع في الكثير من المجالات التي تلامس واقع المواطنين ، وهنا يمكن التفريق بين الخدمة العمومية التي تقدمها الدولة التي قد تتميز في غالبها بالمجانة والإستمرارية وتسعى إلى تطوير تلك الخدمات للتكيف مع متطلبات العصر وبين الخدمات التي قد تقدمها المؤسسات الخاصة التي قد يكون تقديمها متبوع بمقابل مادي. وعليه يمكن القول أن الدولة قد تسخر إمكانياتها من تغطية خدماتها على امتداد مساحتها تفاديا لإنقطاع الخدمات الأساسية للمجتمع والتي قد لايسطيع القطاع الخاص إنجازها باعتبارها ومكلفة ولا تتقاطع مع أهدافه المبنية على الإستثمار والربح من المشاريع ، فمن خلال التعاريف السابقة يتضح لنا أن هنالك بعض الخدمات الأساسية التي يمكن للدولة أن توكلها للمؤسسات الخاصة من أجل إنجازها في حدود الإمكانيات المتاحة بمقابل رمزي بناءً على اتفاق بين الدولة والمؤسسات الخاصة .

¹ حميد الطائي وبشير العلق، إدارة عمليات الخدمة ، عمان : دار اليازودي ، 2015 ، ص 16 .

² رايس وفاء ، نظام التسيير بالأهداف في المؤسسات العامة بين النظرية والتطبيق ، الأردن : دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، 2020 ، ص ص 70 - 71 .

تجدر الإشارة إلى أن تطور الخدمات العامة مر بثلاث مراحل على النحو الآتي¹:

- **مرحلة الإقتصاد الحر** : هذه المرحلة مرتبطة بأفكار الرأسمالية الكلاسيكية حيث أن الإقتصاد يسير بنظام طبيعي من خلال اتفاق مصلي بين الفرد والمجتمع ، واقتصر دور الدولة على توفير الحماية والعدالة وبعض الخدمات الأساسية حفاظا على مصالح الدولة.
- **مرحلة التدخل** : ظهرت نتيجة التناقض والمشاكل الداخلية وظهور البطالة والإحتكار نتيجة الإفراط في الإهتمام بالمصلحة الفردية نتج عنها ظهور حاجيات جديدة أدت لتدخل الدولة لإعادة توزيع الثروات بشكل عادل على أفراد المجتمع المحتاجين .
- **مرحلة التوجيه** : تزايد دور الدولة وتوسع لتحقيق الرفاهية للمجتمع عن طريق التحكم في الأنشطة الإقتصادية والخدمات التقليدية وترشيد استخدام موارد الدولة .

إن تغير دور الدولة الوظيفي عبر الزمن كان له تأثير على أنظمة التسيير لمختلف المؤسسات ، فالفكر الأيديولوجي لعب دور كبير في تطور آليات التسيير الإداري ونظرته للمصلحة العامة وإشباع حاجيات المجتمع والطرق التي يتم من خلالها تقديم الخدمة ، وبالتالي يمكن القول أن انتقال وظيفة الدولة من الحماية والعدالة وتولي الوظائف الأساسية والسيادية إلى التدخل في بشكل واسع في تسيير شؤون الدولة ثم الإتجاه نحو لعب دور توجيه الإقتصاد ومختلف الأنشطة لخلق توازن داخل النظام أثر بشكل واسع على طرق تقديم الخدمة العمومية من حيث مبدأ إستمراريتها وتكيفها حسب متطلبات العصر والمساواة في توزيعها والحفاظ على طابع التضامن في تقديمها للمجتمع .

2- خصائص الخدمة العامة :

للخدمة العمومية العمومية مجموعة من الخصائص يمكن ذكر أبرزها على النحو الآتي :

أ- اللاملموسية :

تتميز الخدمات بأنها غير ملموسة لايمكن رؤيتها لأن ليس لها وجود مادي ولا تستطيع لمسها أو شمها أو الإحساس بها على عكس المنتجات المادية ، فعلى سبيل المثال المريض لا يستطيع معرفة

¹ رايس وفاء ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 72 - 73 .

نتائج الفحص الطبي قبل تلقي العلاج ولا يمكن معرفة جودة الخدمة دون وجود إشارات أوعلامات، حيث على مقدمي الخدمة العمل على تحويلها من غير ملموسة إلى شيء ملموس¹ ، بمعنى أن بعض الخدمات تكون نتيجة جهد خاصة في المؤسسات والإدارات العمومية للدولة عند تقديم الخدمات للمواطنين على عكس من ذلك تقديم السلع والمنتجات المادية فهي خدمات ملموسة يمكن معاينتها .

ب-التلازمية :

يقصد بها عدم الانفصال حيث أن الخدمات يتم تقديمها واستهلاكها في نفس الوقت على عكس من ذلك السلع والمنتجات المادية التي يتم تسويقها واستهلاكها بعد التصنيع ، وبالتالي فالتلازمية هي ارتباط بين الشخص مقدم الخدمات والخدمة نفسها ما يعني في كثير من الأحيان الحضور الضروري للشخص المستفيد من الخدمة ، وهذا ما يؤدي بالمؤسسات القائمة على الخدمة العمومية (العامة) بمحاولة تكوين وتدريب المشرف على تقديم الخدمات التي تتعكس على القدرة التنافسية وعملية تقديم الخدمة² .

ج- عدم التجانس :

علمية تقديم الخدمات تعتمد على من يقدمها وتختلف في الزمان والمكان ، ولتفادي مشكلة عدم التجانس تقوم المنظمات المشرفة على تقديم تلك الخدمات بالتوظيف المناسب وتدريب الموظفين بالإضافة إلى عملية توحيد الخدمة والرقابة عليها ومراعات رضى المستفيد أو العملاء وردة فعلهم من خلال الشكاوى ، الإقتراحات وغيرها من الوسائل كالإستبيانات³ .

د- مشاركة المواطن في إنتاج الخدمة :

من خلال تلازمية الخدمات تكمن الحاجة إلى إشراك المواطن في عملية إنتاج الخدمة نتيجة طلبه عليها⁴ ، وبالتالي فالمواطن هو محور الإهتمام في عملية تقديم الخدمات العامة لذا وجب إشراكه في طريقة ومدة استخدام هذه الخدمات .

¹ سايجي الخامسة وآمال حفاوي ، التسويق الإلكتروني للخدمات ، عمان : دار اليازوري ، 2022 ، ص 134.

² علي محمد حسن بني مصطفى ، أثر التخطيط الإستراتيجي في تسويق الخدمات ، الأردن : عمان دار زهران للنشر والتوزيع ، 2017 ، ص 119.

³ سايجي الخامسة وآمال حفاوي ، المرجع السابق ، ص 134.

⁴ رايس وفاء ، مرجع سبق ذكره ، ص 74 .

هـ- التباين في الجودة والتنوع في الخدمة :

حيث أنه من خصائص الخدمة هو الفرق الحاصل في جودتها نتيجة صعوبة تحديد وتوحيد نوع الخدمات بالإضافة إلى طبيعة تجانسها وتلازميتها وتأثير الخصائص التي ذكرناها سابقا ، فكثر الخدمات تعتمد على من يقدمها في الزمان والمكان حيث يدرك المستفيد من الخدمة هذا التنوع عند إختيار مقدم الخدمة¹ .

و- أنواع الخدمة العمومية :

قد تتعدد مجالات الخدمة العمومية حسب الحاجة والقطاع الراعي للخدمة فالحديث عن أنواع الخدمة العمومية قد يكون واسع المجال إلا أنه يمكن تلخيصها على النحو الآتي²:

- الخدمات الإدارية : وهي مختلف الخدمات التي تقدمها الإدارات العمومية الموجودة في الدولة.
 - الخدمات الثقافية والاجتماعية : كخدمات التعليم والصحة وغيرها من النشاطات الثقافية.
 - الخدمات التجارية والصناعية : على سبيل المثال خدمات الكهرباء والماء والغاز...
- إلا أنه يمكن تصنيف الخدمات من حيث :
- طبيعة الخدمة : هنا قد تنقسم إلى خدمة جماعية وخدمات فردية .
 - طبيعة إستهلاك الخدمة : حيث تكون الخدمة المقدمة إجبارية الإستهلاك وأخرى إختيارية.
 - تحمل تكلفة الخدمة : هنالك خدمات مجانية تتحمل تكلفتها الدولة وأخرى بمقابل يتحمل تكلفتها الجميع بالإضافة إلى الخدمة المدعمة يساهم فيها المستفيد بشكل أقل من الدولة .

من خلال ماسبق يمكن القول أن الخدمة العمومية من حيث المفهوم ضبط على أنه يهدف إلى تحقيق المنفعة والمصلحة العامة وهذا هو غرض إنشاء المرفق العام للدولة ، وقد تتعدد التعاريف إلا أن هدفها واحد ، وقد لا حظنا من خلال بعض التعاريف وأنواع الخدمات إلزامية المساهمة المادية في الحصول على الخدمة العمومية في بعض الخدمات بما لا يتعارض مع مبدأ التضامن .

¹ علي محمد حسن بني مصطفى ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 122 - 123 .

² الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية ، ماهية الخدمة العمومية ، <https://www.politics-dz.com> ، 2021/03/31 ، تاريخ التصفح: 2021/04/05 .

المبحث الثاني : آليات عصرنة إدارة المرفق العام

إن عملية التغيير لا يمكن إحداثها إلا بتوفر بيئة مساعدة وآليات واضحة تساهم في التطور والإرتقاء نحو الأفضل ، فباعتبار المرفق العام يقدم خدمة عمومية مبنية على الإستمرارية والتأقلم مع الظروف لخدمة الصالح العام وتحقيق المنفعة العامة كان لابد من إيجاد آليات تساهم في تحسين الخدمة وتكييفها مع متطلبات العصر ومايعرفه من تغيرات في كافة المجالات على المستوى السياسي، الإقتصادي والأمني التي كان لها تأثير على الواقع الإجتماعي .

لقد عرفت مجتمعاتنا حاليا تغيرات كبيرة على مستوى التنظيم الداخلي للمنظمات ومدى تفاعلها مع بيئتها مع متطلبات الأفراد المتزايدة الواجب تلبيتها في شكل مخرجات عن طريق برامج سياسية تنموية تعمل على الإصلاح والتغيير وإعادة التمرکز لزيادة كفاءتها وفعاليتها ، والذي بدوره ينعكس على قدرة الإستجابة والمبادرة لصانع القرار .

من خلال ماسبق يمكن القول أن عملية ترقية أداء المرفق العام الذي مؤسسة فعالة في تقديم الخدمة العمومية للمجتمع وضمان إستمرارها أصبح أكثر من ضرورة في ظل التطور الحاصل في تسيير الدول لمرافقها وهيكلها التي تعد ركيزة أساسية في المشروع التنموي المحلي والوطني التي يضمن كذلك تنمية مستدامة تحافظ على توازن واستقرار الدول هذا الأخير الذي أصبح هاجس للدول .

إن الحديث عن العصرنة والتغيير داخل أي نسق يتطلب نظرة شاملة بآلية واضحة في ظل التطور التقني والتكنولوجي الذي فرض بيئة مغايرة للعمل الإداري وتسيير شؤون الدول من أجل تحسين وترشيد الخدمة العمومية ، فأردنا في هذا المبحث تأصيل نظري لما يسبق العصرنة من إصلاحات كعامل مهم في إدخال أي آلية للتسيير الحديث والانتقال من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الحديثة التي تعتمد على مداخل جديدة في العمل تهدف إلى تقليل التكلفة والبيروقراطية السلبية التي أصبحت ميزة غالبية على كثير من الأجهزة الإدارية خاصة في الدول المتخلفة عن الركب .

وبالتالي فالمبحث سيتطرق إلى بعض المفاهيم المتعلقة بعملية العصرنة والمرتبطة بها سواء كانت تمهيد لتجسيدها أو آلية لابد من توظيفها في عملية العصرنة مع التركيز على الإدارة الإلكترونية كآلية حديثة في عصرنة المنظمات ، والتي أصبحت الكثير من الدول تعمل على توظيفها بالرغم من التأخر عن الركب لكثير من الدول .

المطلب الأول : الإصلاح الإداري

تعيش المجتمعات جملة من التحديات في كافة المجالات نظرا لتزايد الحاجيات والتمتطلبات ، وهذا ما يحتم على الحكومات وصانعي القرار البحث عن آليات جديدة لتحسين نوعية الخدمات من خلال العمل على مجموعة من الإصلاحات التي قد تساهم في تغيير طرق العمل نحو الأفضل للإستجابة للمطالب وإشباع حاجيات المواطن .

الفرع الأول/ مفهوم الإصلاح الإداري :

تطور العمل الإداري عبر مراحل زمنية متتالية حتم على الكثير من المفكرين البحث في مختلف المفاهيم المرتبطة بالتغيير ومن بينها الإصلاح الإداري والذي يمكن تعريفه على النحو الآتي :

- **تعريف الإصلاح لغة :** الإصلاح هو نقيض الإفساد ، والإستصلاح هو نقيض الإستفساد ، نقول أصلح الشيء بعد فساده بمعنى أقامه ، نقول أصلح الدابة أي أحسن إليها فصلحت¹ ، وبالتالي فالإصلاح هو تقويم الشيء بعد فساده .
- **تعريف الإصلاح الإداري :**

يمكن تعريف الإصلاح الإداري وفق رؤى تشمل النظرة السياسية ، الإجتماعية والإدارية :

- **من المنظور السياسي :** يعرف على أنه عملية سياسية تعيد صياغة علاقة السلطة الإدارية مع باقي مكونات المجتمع ، هنا نستنتج ضمنا أن مشاكل الجهاز الإداري مرتبطة بقمة صانع القرار السياسي.

- **من المنظور الإجتماعي :** المفهوم مرتبط بنشأة علم إجتماع الإدارة العامة من خلال أهمية الوسط الإجتماعي عند القيام بالإصلاح الإداري لإكتساب الشرعية من المجتمع .

- **من المنظور الإداري :** إحداث التغيير الإداري في المستويات التي كان فيها خلل لزيادة كفاءتها² .

¹ ابن منظور وآخرون ، لسان العرب ، بيروت : دار صادر ، د ت ن ، ص 2479 .

² مصطفى يوسف كافي ، الإصلاح الإداري بين النظرية والتطبيق ، سوريا : دمشق ، دار رسلان للنشر والطباعة والتوزيع ، 2018 ، ص 37 .

من خلال ماسبق يمكن تحديد مفهوم للإصلاح الإداري على أنه " جهد سياسي وإداري وإقتصادي وإجتماعي وثقافي وإرادي هادف لإحداث تغييرات أساسية إيجابية في السلوك والنظم والعلاقات والأساليب والأدوات تحقيقا لتنمية قدرات وإمكانيات الجهاز الإداري بما يؤمن له درجة عالية من الكفاءة والفعالية في إنجاز أهدافه " ¹ ، فالإصلاح الإداري هو جهد تقوم به الدولة من إحداث تغيير داخل الهيكل البنيوي والوظيفي لأجهزتها من أجل زيادة كفاءتها وفعاليتها لتحقيق أهدافها في مختلف المشاريع والسياسات العامة.

إن فكرة الإصلاح الإداري على الرغم من كونها تعبر وتدل على تطوير القوانين والأنظمة ومختلف الجوانب السلوكية وكل مايتعلق بالهيكل التنظيمية والإجراءات الإدارية ، إلا أنه يبقى فكرة تشمل كامل الجهاز الإداري ومختلف خططه التنموية الشاملة ² ، وهنا يمكن الإشارة إلى أن الإصلاح الإداري قد يحتوي في مضمونه التنمية الإدارية والتطوير الإداري وغيرها من المفاهيم المرتبطة بالتغيير والتحديث رغم الاختلاف الذي أشار إليه بعض الباحثين حول هذه المفاهيم في بعض الجزئيات إلا أن الهدف يبقى واحد وهو إحداث التغيير نحو الأفضل لزيادة كفاءة الجهاز الإداري .

الفرع الثاني/مداخل الإصلاح الإداري :

يرى بعض المفكرين أن الإصلاح الإداري وغيره من المصطلحات كالتطوير الإداري والتنمية الإدارية زيادة على التحديث الإداري تهدف أساسا إلى زيادة كفاءة الجهاز الإداري وتحسين أدائه لتحقيق الأهداف التنموية المنشودة من خلال تطبيق هذه السياسات حيث تكمن أهم مداخل الإصلاح فيمايلي:

▪ **المدخل الجزئي** : يمثل المدخل التقليدي في عملية الإصلاح الإداري من خلال محاولة معالجة جزئية لمختلف المشكلات التي قد تواجه أجهزة الدولة وفق أسس علمية لتحقيق أهداف هذا الإصلاح من خلال :

- محاولة تنظيم شؤون العاملين في الجهاز الإداري ؛
- عملية إعادة تنظيم الجهاز الإداري من حيث عملية التكوين ؛
- إعادة تنظيم مختلف أساليب العمل في الجهاز الإداري ³ .

¹ مصطفى يوسف كافي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 37 - 38 .

² نجم الأحمد ، الإصلاح الإداري ، دمشق : الهيئة العامة السورية للكتاب ، 2018 ، ص 19 .

³ المرجع نفسه ، ص 40 .

▪ المدخل الشامل :

يعتبر من أهم المداخل في عملية الإصلاح وعنصر أساسي في أي برنامج للتنمية حيث يؤدي إلى معالجة وإزالة العقبات البيئية زيادة إلى إحداث تغيير على المستوى الهيكلي للمؤسسات التقليدية ، وبالتالي فأى سياسة لها أهداف تنموية تنعكس مباشرة على الجهاز الإداري وهذا من خلال :

- محاولة إيجاد طرق جديدة من خلال مؤسسات وهيئات مستقلة ومركزية تناسب النشاط الجديد ؛
- الذهاب نحو قواعد وإجراءات جديدة تناسب العمل داخل مختلف الطرق التنظيمية الجديدة سواء على مستوى إجراءات العمل أو ماعلق بتنظيم عمل الأفراد ومختلف النظم الإدارية ؛
- إعادة تحديد العلاقات المتعلقة بالإشراف الإداري والإستشاري بين المنظمات القديمة والجديدة؛
- وجود قيادة إدارية تتميز بالنشاط في العمل لها إيمان قوي بالسياسات الجديدة¹ .

وهناك توجه حدد مجموعة من مداخل الإصلاح الإداري الشامل الخارجي وفق الطرح التالي :

- **الإصلاح الجزئي** : حيث تكون فيه جهود الإصلاح تستهدف عدد محدد من مكونات النظام الإداري من خلال التركيز على مستوى محدد .
- **الإصلاح القطاعي العمودي**: تتمحور عملية الإصلاح الإداري على مكونات محددة في المنظومة الإدارية حيث يمس جميع المستويات .
- **الإصلاح الأفقي** : تركز عملية الإصلاح على جميع العناصر المكونة للنظام الإداري² .

يعد المدخل الجزئي والشامل من أهم مداخل الإصلاح الإداري في عملية بناء المنظومة الإدارية وإعادة تصحيح الخلل في مختلف مستوياتها وفق المتغيرات الجديدة التي قد تمس البيئة المحيطة بالمنظومة الإداري لأي نظام نتيجة تزايد المطالب وتنفيذ السياسات ، وتجدر الإشارة إلى وجود مداخل أخرى للإصلاح الإداري* لكن غالبها مايدخل في عملية الإصلاح وفق المداخل المذكورة سابقا .

¹ نجم الأحمد ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 43 - 44 .

² رسلان علاء الدين ، إستراتيجيات الإصلاح الإداري دراسة تطبيقية ، سورية : دمشق ، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع ، 2020 ، ص 23 .

* تعدد مداخل الإصلاح الإداري بحسب الحاجة إليها في عملية الإصلاح وإحداث التغيير ، وقد يحتوي الإصلاح الشامل باقي المداخل ، ويجب أن نشير إلى هنالك المدخل القانوني ، البشري ، البيئي ، التحليلي و التقني .

الفرع الثالث /دوافع وأهداف الإصلاح الإداري :

1- دوافع الإصلاح الإداري: حيث له دوافع وأسباب نتيجة ظروف حتمت إحداث تغيير على الهيكل

التنظيمي بمستوى جزئي أو شامل ، و لعل أهم العوامل التي تدفع للإصلاح الإداري مايلي :

- **الدوافع السياسية :** قد يكون التغيير والإصلاح الإداري بسبب تغيير حكومي أو تعديلات تمس الدستور ومختلف التعديلات الجذرية التي قد تطرأ على النظم السياسية .
- **دوافع إقتصادية :** وذلك نتيجة الأزمات الإقتصادية وماتصاحبها من مشاكل في توزيع الثروة وتدني المستوى المعيشي ، وبالتالي لا بد من إصلاح لمواجهة هذه الأزمات .
- **الدوافع الإجتماعية :** وذلك نتيجة حدوث أزمات تؤثر على التوازن الطبقي للمجتمع وانعدام الأمن زيادة على إنتشار الفساد والرشوة ، مما يجعل الأفراد يقرون بضرورة إصلاح النظام الإجتماعي.
- **الدوافع الديمغرافية :** كالهجرة الداخلية أو الخارجية وكذلك تزايد عدد السكان حيث يعجز الجهاز الإداري عن تقديم الخدمات وبالتالي تزايد إرتفاع الأصوات المطالبة بالإصلاح .

وزيادة على هذه العوامل التي قد تحتم الإصلاح الإداري أضاف القريوتي ثلاث عوامل :

- ضعف وعجز الإدارة العامة عن تحقيق الأهداف المنشودة ؛
- التطور العلمي التكنولوجي الحاصل في العالم والمتسارع فرض ضرورة الإصلاح ؛
- نقشي ظاهرة الفساد بأشكال جديدة على مستوى الأجهزة الإدارية الحكومية ¹ .

إن عملية التنظيم والإصلاح تعدان شرطان أساسيات لنجاح تنفيذ السياسات والبرامج الإنمائية في البلدان الأقل تصنيعا ، فعملية التطوير تتطلب مرونة من خلال الإبداع والإبتكار في الإدارة ، ففي كثير من الأحيان الأنظمة الإدارية المنظمة بشكل غير صارم غير مناسبة لتنفيذ برامج تنمية ضخمة لذا وجب إعادة تنظيم هذه الأنظمة للوصول إلى الأهداف التنموية من خلال الإصلاح والتطوير في مختلف جوانب النظام الإداري ² ، فدوافع الإصلاح قد تختلف من بيئة لأخرى على حسب قوة وضعف الدول وحجم إقتصادياتها وإمكانياتها المتاحة إلا أن الهدف واحد وهو تحقيق أهداف التنمية.

¹ مصطفى يوسف كافي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 41 - 42 .

² Ali farazmand , **administrative reform in developing nations** , library of congress, 2002 , p 6 .

2- أهداف الإصلاح الإداري :

إن الذهاب نحو عملية الإصلاح الإداري يكون وفق عملية مدروسة تسعى لتحقيق مجموعة من الأهداف بناء على التغيير المقصود الذي يسعى إليه صانع القرار ، وقد تكمن هذه الأهداف على سبيل المثال لا الحصر من خلال :

- تحسين مستوى الجهاز الإداري من خلال رفع قدراتها وإنتاجيته ؛
- الإتجاه نحو زيادة كفاءة الأجهزة الحكومية ، وتحسين الخدمات لمواطنيها من خلال إحداث جملة من التغييرات على مستوى الهياكل التنظيمية وماتعلق بسلوك العاملين ومختلف أساليب الإدارة ؛
- إستهداف ترشيد الإنفاق الحكومي من خلال تقليص أعداد الموظفين زيادة على ذلك تخفيض حجم البرامج والأجهزة الإدارية التي قد تشكل عبء على الدولة ؛
- تحسين العلاقة مع المواطن من خلال سرعة الإستجابة لمطالبهم في إطار الشفافية¹ ؛
- تطوير مختلف الأساليب وإجراءات العمل الإداري من خلال القوانين والتشريعات مما يؤدي إلى تحقيق السرعة في عملية إتخاذ القرارات ؛
- التوسع في الإعتماد على مختلف التقنيات الحديثة من خلال المنظومات الإلكترونية كبداية لمشروع الحكومة الإلكترونية ، وكذلك تطوير القدرات الذاتية لمختلف الأجهزة الإدارية² ؛
- الذهاب نحو تعزيز عملية التحول الديمقراطي وذلك من خلال التوجه نحو اللامركزية الإدارية وكذلك تعزيز المشاركة الشعبية في عملية تدبير الشأن العام ؛
- معالجة المشاكل السياسية ، الإقتصادية والتنظيمية التي تعرفها الإدارة العامة بإيجاد مختلف الحلول المناسبة لها ؛
- العمل على تحديث الإدارة العامة في كافة مستوياتها ومحاربة الفساد والقضاء على مختلف التعقيدات التي تواجه العمل الإداري³ ، فغالبا ما تكون التعقيدات الإدارية سببا قويا في تعطيل كافة العمل الإداري وبالتالي خلق مشاكل تنظيمية بيروقراطية سلبية داخل الوحدات الإدارية التي ستعكس حتما على فعالية وكفاءة الجهاز الإداري .

¹ سحر عبدالله الحملي ، " الإصلاح الإداري مفهومه - وآليات تطبيقه دراسة مقارنة " ، المجلة العلمية لقطاع كليات

التجارة ، العدد 10 ، يناير 2013 ، جامعة الأزهر ، ص 338 .

² رسلان علاء الدين ، مرجع سبق ذكره ، ص 39 .

³ نجم الأحمد ، مرجع سبق ذكره ، ص 50 .

الفرع الرابع /دعائم ومعوقات الإصلاح الإداري :

1- دعائم الإصلاح الإداري : هو عملية مقصودة بغرض تصحيح الإخطاء ودعم النظام الإداري بآليات جديدة تزيد من كفاءته في أداء وظائفه على أكمل وجه في تنفيذ السياسات بمختلف أنواعها ، فإستراتيجيات الإصلاح الإداري تتمحور كما ذكرنا سابقا حول إصلاحات جزئية تمس بعض جوانب المنظومة الإدارية ، أو إصلاح شامل زيادة على الإصلاح الأفقي الذي يركز على جميع مستويات النظام الإداري ، وكذلك الإصلاح القطاعي الذي يتمحور حول مكونات محددة تمس جميع مستويات النظام الإداري ، و هنا لابد من ذكر بعض الدعائم التي قد تساهم في نجاح الإصلاح الإداري :

- **تطوير القيادة الإدارية :** من خلال التكوين المعرفي والمهني من خلال دورات تكوينية لمعرفة مختلف الأساليب الإدارية الحديثة ، زيادة على تطوير المهارات الفنية والإدارية .
- **تعزيز العمل الجماعي :** من خلال الديمقراطية والمشاركة في عملية إتخاذ القرار ، لتجنب مقاومة التغيير والتطوير للمنظمة وتعزيز قناعة العاملين وولائهم للجهاز الإداري .
- **تعزيز دور الموارد البشرية :** من خلال تحسين ظروف العمل والبيئة المناسبة له ومراعاة ظروف العاملين ، زيادة على ذلك تخطيط القوى العاملة للإرتقاء بمستوى الأداء الفردي والجماعي .
- **التدريب :** عن طريق وضع خطط وبرامج تعمل على تقويم الأداء من خلال وضع خطط للتدريب تتوافق مع متطلبات الجهاز الإداري وتشجيع الإبداع والتطوير من خلال رفع المستوى العلمي.
- **الشفافية :** وذلك من خلال مكافحة الفساد الإداري من خلال المساءلة والتزام الموظف بقيم العمل من خلال الإخلاص والتفاني في أداء الوظيفة .
- **التقنيات الحديثة :** بإستغلال التكنولوجيا* عن طريق بناء قواعد معلومات تساهم ترقية المنظمات وتدعم إتخاذ القرار وتنفيذ السياسات ¹ .

* التركيز على الجانب التقني في المنظمات الحديثة أصبح أكثر من ضرورة في عملية الإصلاح والتطوير الإداري وهذا نتيجة حتمية لتطور تكنولوجيا الإعلام والإتصال التي إرتقت بالمنظمات المعاصرة وجعلتها تتنافس بشراسة في كافة الميادين ، فالإقتصاديات العالمية أصبحت تعتمد بدرجة كبيرة على التقنية في سياساتها التنموية ربحا للوقت وللإستجابة السريعة لمجتمعاتها من خلال القدرة على إتخاذ القرار بسرعة تلبية لمطالبهم وإستجابة لرغباتهم المتزايدة التي فرضها العصر بمختلف تقلباته الإقتصادية ، السياسية وحتى الأمنية التي كان لها تأثير مباشر على الواقع الإجتماعي لكثير من الدول .

¹ مصطفى يوسف كافي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 55 - 56 .

• أهم إستراتيجيات الإصلاح الإداري : الذهاب نحو الإصلاح الإداري يتطلب إستراتيجية واضحة يتم من خلالها الإصلاح كما ذكرنا ذلك سابقا ، ويمكن ذكر أهم الإستراتيجيات في نقاط على النحو الآتي¹:

- إستراتيجية إصلاح تركز بدرجة كبيرة على الجانب الهيكلي ؛
 - إستراتيجية تعتمد على إنشاء لجان تقوم بالرقابة والتفتيش ؛
 - الإعتماد على الوضوح والشفافية ؛
 - إستراتيجية تعتمد على إعادة تحرير الإدارة العامة من بعض المسؤوليات .
- 2- معوقات الإصلاح الإداري :

عملية التغيير والإصلاح ليست خالية من المشاكل والعوائق التي قد تكون حاجزا يمنع الإصلاح والتغيير والتطوير ؛ نذكر منها مايلي :

- قضية الإستقرار السياسي والإقتصادي وانعكاسها على الوضع الإجتماعي والذي بدوره قد يؤثر بشكل سلبي على عملية الإصلاح ؛
- عدم تنفيذ وتطبيق الخطط المركزية من طرف الأجهزة الحكومية والذهاب نحو أمور ثانوية بعيدا عن هدف السلطة المركزية ، رغم الإمكانيات المتاحة للإصلاح ؛
- مشكلة الفساد وأصحاب المصالح من الموظفين الذين قد يعيقون عملية الإصلاح² ؛
- معوقات مرتبطة بالتشريعات حيث تكون قديمة لا تتلاءم مع مرحلة الإصلاح وبالتالي ضرورة إصدار قوانين جديدة تتوافق مع المرحلة الإصلاحية ؛
- المشكل المادي الذي قد يكون عائق كبير في التغيير ، فالإصلاح يحتاج موارد مالية ؛
- معوقات إجتماعية نتيجة عدم وعي المجتمع وكذلك عدم استغلال الخبرات زيادة على ذلك إشكالية المورد البشري ومايصاحبه من فساد أخلاقي وإداري ؛
- معوقات مرتبطة بالجانب العلمي من خلال ضعف الإتصال والعلاقات وأنظمة الحوافز ومشكلة الرقابة³ ، فالمشاكل والمعوقات قد تكون كثيرة ومتنوعة وقد تختلف من دولة إلى أخرى .

¹ رسلان علاء الدين ، مرجع سبق ذكره ، ص 105 .

² سحر عبدالله الحملي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 342 - 343 .

³ مصطفى يوسف كافي ، مرجع سبق ذكره ، ص 63 .

المطلب الثاني : الهندسة الإدارية

الهندسة الإدارية وإدارة الجودة الشاملة لها إرتباط وثيق ببعضهما كونهما يؤثران بدرجة كبيرة في إدات التغيير على أي منظمة عند تفعيلهما من أجل إحداث التغيير للإرتقاء نحو الأفضل ، في هذا الإطار فالمرفق العام بحاجة إلى إعادة الهندسة الإدارية (الهندرة) بإعتبار له قابلية التغيير والتطوير لضمان الإستمرارية في تقديم الخدمة العمومية على أكمل وجه من خلال إدخال آليات جديدة في تسيير المرفق العام .

الفرع الأول/مفهوم الهندسة الإدارية (الهندرة):

الهندسة الإدارية من المفاهيم المهمة والآليات التي تساهم بدرجة كبيرة في إعادة إحياء أي منظمة مهما كان نوعها حيث تعرف على أنها إعادة تفكيك الجهاز الإداري لأي منظمة من خلال هندسة نظم العمليات والإدارة بشكل يواكب المتغيرات ومتطلبات العصر¹ ، في هذا الإطار يمكن القول أن الهندسة الإدارية أو الهندرة قد تتقاطع كذلك مع الإصلاح الإداري بإعتبار " أن عملية التحديث والإصلاح تشمل التأثيرات بين الإدارة والبيئة المحيطة بها ومايربطها بالجانب الإجتماعي والإقتصادي والسياسي "² ، فعملية الإصلاح الإداري مرتبطة كذلك بزيادة كفاءة الجهاز الإداري* .

وهناك من عرف الهندرة على أنها عملية الإنطلاق من جديد أي أنها ليست عملية إصلاح من خلال إعادة ترميم الوضع القائم ، والقيام بتحسينات لبنى كانت قائمة من قبل ، بل الإنتقال إلى إجراءات عمل جديدة والتخلي عن الآليات القديمة ، أما فيما يتعلق بالتعريف العلمي للهندرة "فهي عملية إعادة التفكير في تصميم العمليات الإدارية بصفة جذرية لتمس عمليات جوهرية ليست هامشية

¹ محمد أحمد بصنوي وهشام عبدالحفيظ الغريب ، المرجع الحديث في الهندسة الإدارية ، جدة : مكتبة الملك فهد ، 2014 ، ص 25 .

² نجم الأحمد ، الإصلاح الإداري ، مرجع سبق ذكره ، ص 21 .

* فالإصلاح الإداري يهدف بشكل أساسي إلى محاولة إيجاد حلول للمشاكل التي تعترض الجهاز الإداري والتي تعمل على عرقلته في أداء مهامه ، وتحذ من كفاءته وفعاليتيه فلا بد من بناء هياكل تعمل على مواجهة التحديات الجديدة وتزايد الإحتياجات لتحقيق أهداف الدولة لتنفيذ الخطط والبرامج ومواكبة متطلبات التنمية العصرية ، وبناء جهاز إداري قادر على تأدية مهامه على أكمل وجه (للمزيد أنظر : نجم أحمد ، الإصلاح الإداري ، ص 22) ، فالتنمية تحتاج لجهاز إداري قوي يواكب المتغيرات الحاصلة في العالم الذي فرض واقع مغاير للتسيير التقليدي الذي أصبح عاجز عن مواكبة العصر .

تمس الخدمة والتكلفة والجودة" ¹ ، فالهندسة الإدارية قد تأخذ أشكالاً إلا أنها لا تختلف في الهدف من عملية إعادة تصميم العمليات مع مراعاة المنفعة المحققة للمنظمة للتكيف مع البيئة المتغيرة .

فالهندرة هي إعادة التفكير في تغيير الموجود والابتعاد عن التغيير الضرفي وتعمل على الإجابة على هذه التساؤلات : ²

- ماهو الغرض من إنشاء المؤسسة وكيف يمكن إشباع احتياجات الأفراد ؟
- ماهي الطرق التي يمكن من خلالها إرضاء العميل أو المواطن والحصول على ثقته ؟
- كيف يمكن تطوير نظام المؤسسة وتحسينه ؟
- ماهي الطرق والأساليب التي يمكن من خلالها تحقيق هدف المؤسسة ؟
- ماهي البدائل التي يمكن من خلالها تحقيق سرعة الإنجاز
- ماهي السلبيات والإيجابيات ؟
- كيف يمكن الإستفادة من التكنولوجيا لرفع كفاءة العمل وفعاليتها ؟

إن عملية التغيير والتطوير أصبحت واقع لعالمنا المعاصر والمؤسسات الحديثة ، فالمؤسسات والأفراد يواجهون ضغوطات نتيجة التطور الحاصل هذا الأخير يفرض ضرورة التغيير على بنية أي منظمة أو مؤسسة وآليات عملها ، حيث يذكر جيمس شامبي ومايكل هامر أن إعادة الهندسة ترتبط بواقع إقتصاد القرن الواحد والعشرين وما نتج عنه من إقتصاد المعلومات ، وبالتالي فإعادة الهندسة تمس تغييرات جذرية وليست هامشية ³ ، فالتغيير والتطوير أصبح سمة بارزة في المنظمات الحديثة التي تسعى دائماً لمواكبة مختلف التغيرات التي تمس بيئتها للتكيف معها وكذلك الإفتتاح على التغيير العالمي في مجال التسيير بمختلف تطوراته ؛ من خلال ماسبق من تعاريف يمكن أن نستخلص أنها كلها تركز على العناصر التالية ⁴ :

¹ مايكل هامر وجيمس شامبي ، الهندرة (إعادة هندسة نظم العمل في المنظمات) ، تر : شمس الدين عثمان ، ط 2 ، مصر : القاهرة ، الشركة العربية للإعلام العلمي شعاع ، ، 2011 ، ص 24 .

² سيد عليوة ، برنامج الهندسة الإدارية ، ط 1 ، المنصورة : مكتبة جزيرة الورد ، 2002 ، ص ص 86 - 87 .

³ مفلح راتب الحميدي وآخرون ، إعادة هندسة العمليات (الهندرة) ، ط 1 ، عمان : دار ومكتبة حامد للنشر والتوزيع ، 2016 ، ص 28 .

⁴ محمد أحمد بصنوي وهشام عبدالحفيظ الغريب ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 27 - 28 .

- إعادة نظر أساسية وليست هامشية : يعني يجب على مؤسسة أو منظمة إعادة النظر في أساليب العمل بما يتوافق مع طبيعة العمل والهدف منه للإرتقاء به إلى طرق أفضل تمكن من أداء العمل بفعالية وكفاءة .
- **تغيير جذري** : فالهندرة تسعى إلى إيجاد حل جذري لمختلف المشاكل وهذا مايميز هندسة العمليات عن باقي الآليات الأخرى التي تسعى إلى إيجاد حلول ظرفية ، وبالتالي فالهندرة تتميز بالبحث عن تغيير وفق منطق جديد يعتمد على الابتكار والتطوير لتحسين الخدمة .
- **تغيير هائل** : بمعنى أن الهندسة الإدارية تسعى إلى تحقيق قفزة في العمل ترتقي بالأداء وتحسين الدخل وتقديم خدمات أفضل .

الفرع الثاني/ إستراتيجية إعادة الهندسة الإدارية (الهندرة) :

لقد أشرنا سابقا إلى عناصر أساسية تشمل تعريف الهندسة الإدارية من تغيير جوهري وإعادة النظر بشكل هاسي للوصول إلى تغيير هائل ، ولا يمكن أن يحدث ذلك دون إستراتيجية* واضحة لإعادة الهندسة ويمكن إجمالها فيما يلي¹:

- العمل على تقييم المنظمة والمؤسسة من خلال طرح تساؤلات تسمح بتحديد أهداف الهندرة .
- محاولة بناء إستراتيجيات جديدة في العمل بتصميم جذري لمختلف العمليات تمكن من تحسين الخدمة والفاعلية .
- إعادة النظر في أساليب العمل .
- ينطوي تحت إستراتيجية الهندرة مختلف النشاطات بما فيها الطرق التنظيمية والموارد البشري والتكنولوجي .
- الخروج من التقاليد التي قد تعيق التغيير وتحقيق تحسينات مميزة لم تكن من قبل .
- محاولة استخدام التكنولوجيات والجانب الإبتكاري بإستغلال ثورة المعلومات .

من خلال ماسبق يمكن القول أن التجديد والتغيير من العوامل المهمة في استمرارية وبقاء المؤسسات وأي منظومة الذي فرضته التنافسية والتحديات التي تواجه مختلف المنظمات الإدارية

* الإعتماد على إستراتيجية معينة في التغيير قد تختلف حسب الظروف والبيئة المعنية بإحداث ثورة التغيير ، فحسب رأي لا يمكن إسقاط نموذج في عملية الهندرة على دول متعددة دون مراعاة درجة التقدم والتخلف لكل دولة .

¹ مفلح راتب الحميدي وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص 85 .

والمؤسسات نتيجة التطورات والتغيرات الحاصلة على المستوى المحلي والعالمى ، هذه الأخيرة فرضت ضرورة التوجه نحو التغيير وإعادة النظر في المكونات والأساليب¹، وهنا يمكن القول أن المؤسسات المعاصرة واجب عليها التأقلم مع مختلف التغيرات الحاصلة في المجتمعات ، فالهندسة الإدارية مرتبطة بمجموعة من الأساليب والمرتكزات التي يجب أن تمسها إستراتيجية التغيير ، و يمكن حصرها فما يلي²:

1-2- الموارد البشرية :

إن عملية عصرنة وتطوير أي بناء لابد أن يمس العنصر البشري بالدرجة الأولى لأنه المستهدف في عملية التغيير داخل المنظمة أو المؤسسة لتحقيق هدف الهندرة ، وهنا وجب التركيز على الموارد البشرية في مشروع الهندسة الإدارية من خلال الرفع من قدراتهم داخل المؤسسة.

2-2- نظم المعلومات :

يعد بروز استعمال التقنية والتكنولوجيا من أهم العوامل الذي أدى إلى الإستخدام الواسع لنظم المعلومات حيث لا يمكن أن يكون هنالك هندسة إدارية بدونها وهذا بسبب أنها أصبحت أهم الآليات التي تركز عليها الإدارة للتكيف مع التغير الحاصل ومواكبة التطور التكنولوجي.

3-2- الهيكل التنظيمي :

يعد الهيكل التنظيمي العامل الأساسي الذي ينظم العلاقة بين السلطة ومختلف قنوات الإتصال بإعتباره المنظم للنشاطات وتوزيع المهام وتحديد المسؤوليات ومختلف أدوات التنسيق ، فنجاح عملية الهندسة الإدارية يعتمد على هندرة الهيكل التنظيمي . فالهندسة الإدارية تعتبر عنصر أساسي في عملية التطوير والتحديث لأي منظمة سواء كانت خاصة أو حكومية لضمان بقائها*.

¹ عائشة يوسف الشميلي ، برنامج تحسين الأداء ، ط 1 ، القاهرة : مصر ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، 2017 ، ص 14 .

² زرار العياشي وجمال كنزة ، إعادة هندسة العمليات الإدارية كمحدد لأداء المؤسسة الاقتصادية ، ط 1 ، الجزائر : ألفا نشر إستيراد وتوزيع الكتب ، 2020 ، ص ص 45 - 46 .

* برجعنا إلى مبادئ المرفق العام نجد مبدأ الإستمرارية والديمومة في تقديم الخدمة العمومية أحد أهم مبادئ المرفق العام التي يجب أن يتوفر عليها من أجل بقاءه وإستمراره لذا فهو قابل للتغيير والتطوير وفق المصلحة العامة.

الفرع الثالث / أهداف الهندسة الإدارية :

- الهندسة الإدارية هي عملية جوهرية لأي تغيير يمس الوحدات الإدارية سواء من حيث الهيكل التنظيمي أو التقني وحتى البشرية ، حيث تسعى لتحقيق جملة من الأهداف لعل أبرزها مايلي¹ :
- إن عملية الهندسة الإدارية تهدف إلى التخلص من مختلف التعقيدات المكتبية التقليدية؛
 - التميز في عملية الأداء من خلال السرعة في التوجه للنتائج التي تخدم العميل والقادة زيادة على تحقيق ثبات هدف الإدارة وتطوير الأفراد والتعلم المستمر عن طريق الإبتكار ؛
 - التقليل من المستويات المقعدة المنظمة للعملية الإدارية ، أي التقليل من الحجم الهيكلي وبالتالي سهولة الرقابة ؛
 - استخدام نظم المعلومات في عملية الإتصال وصنع القرار ؛
 - تكوين مجموعة من الفرق لإدارة الأعمال وإتخاذ القرار دون الرجوع إلى الإدارات لأنها تحتاج إلى وقت لقعد الإجتماعات وإتخاذ القرار ؛
 - تمكين المديرين في المؤسسة إلى التحول من وظيفة المسؤولية إلى مديرين ومعلمين في نفس الوقت من خلال مساعدة الموظفين وتوجيههم لتحسين أدائهم ؛
 - تشجيع الأفراد للإبتكار وعملية التفويض في إتخاذ القرار وتغيير أسلوب الترقية إلى التركيز على الأداء وقدرات العمل ؛
 - إبعاد الوسيط بين العامل والقائد وتجنب التعقيدات الإدارية *.

¹ زرزار العياشي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 33 – 34 .

* الملاحظ في السنوات الأخيرة تحول كبير في عملية التسيير الإداري في ظل تنافس الدول الكبرى المتقدمة على الساحة الدولية من أجل التصدر في جميع الميادين ، وذلك عن طريق تكوين جهاز إداري قوي قادر على رفع التحديات التي يعيشها عصرنا في ظل الأزمات المعاصرة ويمكننا في هذه الحالة الرجوع إلى جائحة كورونا وما فرضتها من ضرورة إعادة النظر في عملية الإتصال الإداري بين الحكومة والمواطنين من جهة وبين المؤسسات والعميل من جهة أخرى وكذلك بين الموظف والمجتمع ، إن عملية التغيير في تسيير المرفق العام أصبحت ضرورة فرضت نفسها بإلحاح خاصة في الدول المتخلفة عن الركب التي وجدت مشكلات كبرى في جهازها البيروقراطي بمختلف مرافقه ، فإزالة التعقيدات أصبح هدف منشود للرفع من قدرات أي جهاز إداري للدول لمواجهة التهديدات قد تؤدي إلى تعطيل التنمية نظرا لغياب قنوات إتصال فعالة للإستجابة لمتطلبات المجتمعات المعاصرة ، فالصراع لم يقف في الجانب العسكري بل إنتقل إلى جوانب أكثر فعالية لا بد من مواجهتها بأساليب حديثة تتوافق وروح العصر ، لتبقى مشكلة التعقيدات الإدارية صورة نمطية في دول العالم الثالث وخلقت أزمات أدت إلى إنهيار كثير من الدول .

المطلب الثالث : الإدارة الإلكترونية

تعد الإدارة الإلكترونية من أهم الوسائل الحديثة التي ساهمت بشكل كبير في تغيير نوعية العمل الإداري والرفع من كفاءته بأقل تكلفة ممكنة ، حيث كان للتطور التكنولوجي دور مهم في عملية تقديم الخدمات والإستجابة بسرعة للطلبات ، فالإدارة الإلكترونية لها دور مهم في عملية عصرنة إدارة المرفق العام وتحسين الخدمة العمومية .

الفرع الأول/مفهوم الإدارة الإلكترونية :

لقد أحدث التطور التكنولوجي ثورة كبيرة في إدارة الأعمال سواء على مستوى العمل الحكومي للدول أو على مستوى الأعمال الخاصة بالأفراد ، حيث أحدثت الأنترنت نقلة نوعية في العمل الإداري، ويمكن تعريف الإدارة الإلكترونية على أنها " عملية إدارية قائمة على وجود إمكانيات متميزة للأنترنت وشبكات الأعمال في التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة على موارد الشركة وقدراتها الجوهرية من أجل تحقيق أهداف الشركة " ¹ .

إن الإدارة الإلكترونية في المفهوم الحديث هي استخدام مختلف التقنيات والوسائل الإلكترونية بكل ماتحتاج إليه الممارسة ومختلف الإجراءات والتنظيمات وحتى التجارة والإعلان ، وبالتالي فهذا المفهوم يشمل كذلك الأعمال غير الإدارية ، كما تعمل الإدارة الإلكترونية على إتاحة المجال للإداريين في التعامل الآني فيما بينهم لضمان مصالح المنظمة وعملاءها وتحقيق أهدافهم المشتركة ² ، ويمكن تعريف الإدارة الإلكترونية كذلك على أنها عبارة عن منظومة أنشطة يتم تنفيذها إلكترونياً من خلال الشبكات ، وإذا استخدمنا التعريف الكلاسيكي للإدارة باعتبارها وظيفة إنجاز مختلف الأعمال عن طريق الأفراد ، فالإدارة الإلكترونية هي وظيفة إنجاز الأعمال باستخدام النظم والوسائل الإلكترونية ³ ، وبالتالي الإدارة الإلكترونية تعتبر آلية لتسيير الخدمات بطريقة حديثة غير تقليدية عن طريق استغلال الأنترنت وتكنولوجيات الإتصال بمختلف أشكالها .

¹ مصطفى يوسف كافي ، الإدارة الإلكترونية : إدارة بلا أوراق- بلا مكان - إدارة بلا زمان- إدارة بلا تنظيمات جامدة، سوريا : دمشق ، دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع ، 2011 ، ص 47 .

² محمد سمير أحمد، الإدارة الإلكترونية ، ط 1 ، عمان : دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، 2009 ، ص 25.

³ سعد غالب ياسين ، الإدارة الإلكترونية ، عمان : دار البازوري ، 2010 ، ص 10 .

1- علاقة الإدارة الإلكترونية بالمفاهيم الأخرى:

هنالك الكثير من المفاهيم التي لها صلة وثيقة بالإدارة الإلكترونية لعل أبرزها مايلي :

- إدارة الأعمال الإلكترونية E- BUSINESS :

هي عملية إجراء جميع الوظائف التي تقوم بها المنشأة عن طريق شبكات إلكترونية متصلة ببعضها البعض وبشبكات المعلومات المتوفرة على المستوى العالمي ، وبالتالي تشمل كل من التجارة الإلكترونية والتسويق الإلكتروني وحتى الإدارة الإلكترونية¹ .

- التجارة الإلكترونية E-COMMERCE :

قد عرفت منظمة التجارة العالمية على أنها عبارة عن أنشطة لإنتاج السلع والخدمات وتوزيعها وتسويقها وبيعها وتسليمها للمشتري من خلال مختلف الوسائط الإلكترونية التي تشمل عليها التجارة الإلكترونية² .

- التسويق الإلكتروني E-MARKETING :

هو عبارة عن ممارسة كل الأنشطة التسويقية التي تقوم بها مختلف المنظمات عن طريق شبكة الأنترنت³ ، فالتسويق الإلكتروني هو أبرز وأهم النشاطات التي تتم عبر الأنترنت من خلال تسهيل إنسياب وتبادل المنتجات من المنتج للمستهلك كالإعلان والبيع والتوزيع والترويج للمنتجات⁴ .

- الحكومة الإلكترونية :

هي الانتقال من تقديم الخدمات العامة والمعاملات من شكلها الروتيني إلى الشكل الإلكتروني عبر الأنترنت هذه الأخيرة لا بد لها من انتشار واسع داخل البلد أو توفر إمكانية الدخول للأنترنت⁵ .

¹ محمد سمير أحمد ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 50-51 .

² مبروك عباس العديلي ، التسويق الإلكتروني ، عمان : دار أمجد للنشر والتوزيع ، 2014 ، ص ص 09 - 10 .

³ المرجع السابق ، ص 53 .

⁴ مبروك عباس العديلي ، المرجع السابق ، ص 11 .

⁵ مصطفى يوسف كافي، الحكومة الإلكترونية في ظل الثورة العلمية التكنولوجية المعاصرة ، سوريا : دمشق، دار

رسالن ، 2009 ، ص 20 .

2- مبادئ وعناصر الإدارة الإلكترونية :

أ- مبادئ الإدارة الإلكترونية : تعتبر الإدارة الإلكترونية أحد أهم الأساليب الحديثة في مجال التسيير الإداري سواء كان ذلك على مستوى الوظائف الحكومية أو الخاصة ، فعلى سبيل المثال لا الحصر يمكن ذكر أهم المبادئ التي تتميز بها الإدارة الإلكترونية :

- ❖ إعادة بناء الوظائف والأدوار .
- ❖ نحو إعادة التنظيم الإداري من خلال إلغاء التقسيم التقليدي للإدارة .
- ❖ إزالة الهوة من خلال تقليص الفجوة التنظيمية الرئيس والمرؤوسين من الأعلى إلى الأسفل .
- ❖ إستغلال الآلة بدل العامل أو الموظف عن استخدام البرامج واستغلالها في الوظائف من خلال إنجاز الأعمال عن بعد وبطريقة رقمية .
- ❖ إنجاز الأعمال من خلال التفاعل الآلي .
- ❖ تبادل المعلومات والبيانات بطريقة إلكترونية بين جميع العاملين والموظفين داخل الشركة أو المنظمة وكذلك مع العملاء والشركاء الآخرين ¹ .

ب- عناصر الإدارة الإلكترونية :

تتميز الإدارة الإلكترونية عن الإدارة التقليدية بمجموعة من العناصر يمكن إجمالها فيما يلي :

- ❖ الإدارة الإلكترونية تعتبر وسيلة لرفع كفاءة وأداء الحكومة وليست بديلة لها .
- ❖ تيسر تقديم الخدمات لطالبيها من خلال الحاسب الآلي .
- ❖ التقليل من المشكلات التي تواجه المواطن مع الموظف قليل الخبرة .
- ❖ إدارة بلا أوراق من خلال استعمال البريد الإلكتروني والرسائل الصوتية والتطبيقات .
- ❖ إدارة بلا مكان من خلال استغلال الهاتف المحمول وحتى الدولي خارج مؤسسة العمل .
- ❖ إدارة بلا زمان حيث يمكن للعمل ألا يتوقف سواء في الليل أو النهار .
- ❖ إدارة بلا تنظيمات جامدة من خلال العمل بالمؤسسات الذكية والشبكية ² .

¹ مصطفى يوسف كافي ، مرجع سبق ذكره ، ص 47 .

² فداء حامد ، الإدارة الإلكترونية : الأسس النظرية والتطبيقية ، ط 1 ، عمان : دار الكندي للنشر والتوزيع ، 2015 ، ص ص 195 - 196 .

3- خصائص الإدارة الإلكترونية :

لقد ذكرنا سابقا في تعريف الإدارة الإلكترونية أنها تعمل على تبسيط العمل الإداري من خلال إدخال التقنية لمساعدة الموظف في أداء عمله ، وفي بعض الأحيان قد تحل محله في أداء بعض الوظائف وهذه خاصية تتمتع بها الإدارة الإلكترونية ؛ هنا يمكن الإشارة إلى بعض الخصائص المهمة التي تتميز بها عند العمل بآلياتها على النحو الآتي :

- **السرعة والوضوح :** من خلال الإبتعاد عن عن حواجز البيروقراطية ومعوقات الإدارة التقليدية ، وبالتالي ضمان السرعة في الإنجاز .
 - **إدارة المعلومات والإحتفاظ بها :** عن طريق العمل على توفير برامج تساعد في إنجاز العمل .
 - **المرونة :** تعمل على الإستجابة السريعة وسرعة التفاعل مع مختلف الظروف حيث تتجاوز الحدود للإدارة التقليدية المرتبطة بالزمان والمكان ، وهذا ما يساعدها على تقديم خدمات كثيرة ومتنوعة لم يكن من السهل الحصول عليها في السابق .
 - **الرقابة المباشرة :** تسمح الإدارة الإلكترونية بمراقبة كل المواقع الإدارية المختلفة التي تقوم بعملها والتي تتفاعل بها مع المواطن وعملاءها .
 - **السرية والخصوصية :** السرية في العمل الإداري مطلوبة ومهمة لحماية المواطن والمنظمة سواء كان ذلك في الإدارة التقليدية أو الإدارة الإلكترونية ، هذه الأخيرة تعمل على حجب البيانات المهمة ولا يستطيع الدخول إليها إلا من لديه الصلاحية بذلك من خلال كلمة مرور¹ .
- يمكن القول أن الإدارة الإلكترونية أصبحت تلعب دور مهم في عملية في عصرنا الحالي الذي يتميز بالسرعة نحو التطور في كثير من المجالات نتيجة الطفرة التقنية التي سهلت الكثير من المعاملات التي تعتبر من توجهات الإدارة الإلكترونية* .

¹ محمد بن فوزي الغامدي ، الإدارة الإلكترونية ، الدمام : مكتبة الملك فهد الوطنية ، 2021 ، ص ص 20 - 21 .
* الإدارة الإلكترونية جاءت بنظرة جديدة في العمل الإداري من خلال التوجهات التالية :
- إستعراض المحتويات بدلا من القراءة ؛ - الإجراءات التنفيذية بدلا من محاضرات الاجتماعات ؛
- الإنجازات بدلا من المتابعة ؛ - مراجعة محتوى الوثيقة بدلا من كتابتها
- إدارة الملفات بدلا من حفظها ؛ - إكتشاف المشاكل بدلا من المتابعة ؛
(للمزيد أنظر : فداء حامد ، الإدارة الإلكترونية الأسس النظرية والتطبيقية ، ط1 ، ص ص 194 - 195).

➤ **الإعتماد على النظم المتطورة** : يتمثل ذلك أساسا من خلال المؤسسات الذكية والشبكية القائمة على أساس المعرفة¹ ، هذه الأخيرة تعتبر خاصية مهمة جدا في الإدارة الإلكترونية من خلال تدفق المعلومات واستغلالها في الأعمال الإدارية لتحقيق الهدف المسطر لأي منظمة .

من خلال ماسبق يمكن القول أن الإدارة الإلكترونية تعد طفرة في تطور العمل الإداري نتيجة تأثره بالثورة التكنولوجية التي عرفتها المجتمعات خاصة في الدول المتقدمة التي عملت على رفع كفاءة جهازها الإداري التقليدي من الإعتماد على الإنسان في البداية إلى البحث عن آليات جديدة تكفل له التطور والتأقلم مع بيئته ؛ وهنا نستنتج ما يلي :

- الإدارة الإلكترونية هي إمتداد وتجاوز للمدارس الإدارية :

لو نظرنا إلى التطور الذي حصل في مدارس الفكر الإداري نستنتج أن رواد ذلك الفكر وضعوا مسار تصاعدي لتطوير الفكر الإداري منذ أكثر من قرن انطلاقا من المدارس الكلاسيكية كالنموذج البيروقراطي المثالي لماكس ويبر إلى فريدريك تايلور ومبادئ الإدارة العلمية وصولا لهنري فايول ووظائف الإدارة ، زد على مدرسة العلاقات الإنسانية والمدرسة السلوكية ثم المدخل الكمي إلى غاية ظهور الإدارة الإلكترونية في تسعينيات القرن الماضي .

- الإدارة الإلكترونية هي إمتداد للتطور التكنولوجي في الإدارة :

لقد عرف العالم ثورة كبيرة في المجال العلمي وماسايره من تطور تكنولوجي كان له أثر بليغ في إحلال الآلة محل العامل في الأعمال العادية إلى غاية جعل التكنولوجيا مساعدة في أعمال الإدارة على مستوى التخطيط والرقابة من خلال البرمجة والإعتماد على الحاسب في عمليات التصنيع ، وكذلك ظهور الأنترنت² والذكاء الصناعي الذي لعب دور مهم في عملية تطوير قدرات الإنسان* .

¹ محمود عبدالفتاح رضوان ، الإدارة الإلكترونية وتطبيقاتها الوظيفية ، ط 1 ، القاهرة : المجموعة العربية للتدريب والنشر ، 2012 ، ص 20 .

² خبراء مركز الخبرات المهنية للإدارة ، الإدارة الإلكترونية في الشؤون الإدارية ، ط 2 ، القاهرة : مركز الخبرات المهنية ، دتن ، ص ص 42 - 43 .

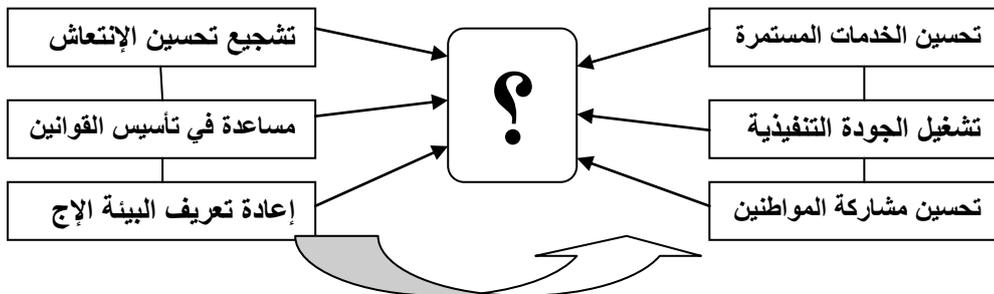
* العنصر البشري له قدرات محدودة جعلته يفكر في التوجه نحو آليات جديدة تساهم في تطوير قدراته في كل المجالات خاصة بعد ظهور الذكاء الإصطناعي الذي غير بعض المفاهيم السابقة وحل محل الإنسان في كثير من الأعمال ، بل وأصبح يسير مصانع دون الحاجة إلى يد عاملة كبيرة كما كان في السابق .

الفرع الثاني/ دوافع التحول إلى الإدارة الإلكترونية :

شهد العالم حالة التغيرات بسبب التطور العلمي الذي كان له أثر بليغ على طرق العمل التقليدية التي تفتقد للمرونة وسرعة الإستجابة لمتطلبات المنظمة والموظف من جهة ورغبات الزبون أو المواطن جهة أخرى ، فالملاحظ أن أساليب العمل على مستوى الدول وحكوماتها بجهازها الإداري المتشعب الذي يعتبر أداة لتنفيذ السياسات العامة محليا ووطنيا أصبح بحاجة لتغيير وتطوير طريقة عمله وفق مقتضيات العصر ومواكبة التكنولوجيا التي أصبحت عنصرا فعالا في عملية التنمية ، فأسباب التحول نحو الإدارة الإلكترونية كثيرة يمكن الإشارة إلى أهمها على سبيل المثال النحو التالي :

- ✓ ضرورة توفير البيانات المتداولة وتوحيدها للموظفين في المنظمة أو المؤسسة .
- ✓ بسبب الإجراءات الإدارية المعقدة وماينجر عنها من زيادة في التكلفة ، زيادة على القرارات الآنية والفورية التي قد تحدث حالة من عدم التوازن عند التنفيذ .
- ✓ إشكالية قياس الأداء وصعوبة الوصول إليها في العمل التقليدي ، بالإضافة إلى التوجه نحو إستخدام التقنية في عملية إتخاذ القرار .
- ✓ البحث عن آليات جديدة بسبب تزايد المنافسة بين المؤسسات ، وكذلك حتمية الإتصال بين العاملين بسبب إتساع دائرة العمل .
- ✓ الإدارة الإلكترونية تتيح مركز معلومات يدعم إتخاذ القرار على مستوى جميع المناطق ¹ .

إن عملية التحول نحو الإدارة الإلكترونية أصبح ضرورة ملحة لما يتطلبه عصرنا الحالي سواء كان ذلك بالأسباب التي ذكرناها سابقا أو بمعطيات جديدة في عملية تطبيقها وما له من آثار على المنظمة أو المؤسسة ؛ ويمكن الإشارة إليها من خلال الشكل (02) التالي : دوافع وآثار الإدارة الإلكترونية



الشكل (1) : المصدر/ مصطفى يوسف كافي ، الإدارة الإلكترونية ، دمشق : دار رسلان ، 2011 ، ص 66 .

¹ فداء حامد ، مرجع سبق ذكره ، ص 222 .

فالإعتماد على الإدارة الإلكترونية أصبح مهم جدا في ظل توظيف تكنولوجيا المعلومات لإدارة مختلف الأنشطة والأعمال التي تربط المركز بمقر أخرى بعيدة عنها من خلال نقطة واحدة تجمعهم في نظام متكامل يتيح جمع مختلف البيانات والمعلومات بسرعة عن طريق تقارير حديثة ترفع لصانع القرار ، وهذا من خلال :

- تجميع موارد المؤسسة وبناء ذاكرة مؤسسية متكاملة.
- متابعة تنفيذ الأعمال وإتاحة المعلومات طوال الوقت .
- نحو تطوير أسلوب العمل وتوفير الإحصائيات والتقارير لصانع القرار .
- تغيير ثقافة الموظفين وتنمية مهاراتهم وقدراتهم ¹ .

من خلال ماسبق يمكن القول أن المجتمعات مرت بمراحل في سيرورتها التاريخية حاولت تطوير نفسها في ظل تغير ظروف البيئة المحيطة بها ، وهنا نشير إلى ما حدده ألفين توفلر A-Tofler منذ أكثر من ثلاث عقود حول تطور المجتمعات من الموجة الأولى والمتعلقة بالثورة الزراعية ، الثانية والتمثلة بالثورة الصناعية ، الثالثة والتمثلة بالثورة المعلوماتية * ، وكذلك بيرنارد بور B-H.Boar بخمسة عصور تاريخية على النحو الآتي :

- ❖ **العصر البدائي** : حيث تمثل القدرة على الصيد القاعدة الأساسية للثروة .
- ❖ **العصر الزراعي** : حيث تعد الأرض الزراعية قاعدة للثروة ويرمز لها بالمحراث .
- ❖ **العصر التجاري** : الذي كان يعتمد على تبادل السلع أو الشركات التجارية .
- ❖ **العصر الصناعي**: تمثلت فيه الأرض والعمل ورأس المال قاعدة للثروة رمزها المحرك البخاري.
- ❖ **عصر المعلومات** : حيث تمثل المعرفة والمعلومات عادة للثروة من خلال القدرة على تكوينها وتبادلها بكفاءة عالية حيث يعتبر الحاسوب رمزها مع مختلف الشبكات ² .

¹ فداء حامد ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 223- 224 .

* يعيش العالم حاليا ثورة معلوماتية لم يشهدها من قبل في ظل إنتشار إستعمال الأنترنت على مستوى العالم أضف إلى تغير آليات مشاركة البيانات والاتصال بين الأفراد ، فأصبح العالم قرية صغيرة جدا مقارنة السنوات الماضية ، فالتكنولوجيات الحديثة غيرت وجه العالم على كافة المستويات والبيادين ، وأصبح من يملك المعلومة هو المسيطر سواء على المستوى السياسي ، الإقتصادي وحتى الأمني .

² نجم عبود نجم ، الإدارة والمعرفة الإلكترونية الإستراتيجية - الوظائف - المجالات ، الأردن : عمان ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، 2017 ، ص 18 .

الفرع الثالث /عوامل النجاح في الإدارة الإلكترونية :

إن عملية التحول نحو الإدارة الإلكترونية ليس سهل إذ يجب على صانع القرار أن يوفر الشروط اللازمة لمسايرة التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية ؛ ولعل أهم العوامل التي يمكنها تحقيق النجاح في عملية التحول ما يلي :

- ✓ رؤية واضحة لصانع القرار ذات بعد إستراتيجي تمكنه من الإحاطة الشاملة لماهية الإدارة الإلكترونية إنطلاقاً من التخطيط والتنفيذ وصولاً إلى التشغيل والتطوير .
- ✓ يتطلب مشروع الإدارة الإلكترونية رعاية من طرف السلطات العليا وصانع القرار بعيداً عن الإرتجالية والإتكال على الغير .
- ✓ الذهاب نحو التطوير لمختلف إجراءات العمل من خلال تباؤها للموظفين من أجل فهمها ومعرفة الأهداف المراد تحقيقها .
- ✓ تدريب الموظفين وتوفير الوسائل لجميع العاملين وفق اختصاص كل موظف .
- ✓ التطوير المستمر لمختلف وسائل الإتصال والتقنيات المستعملة .
- ✓ الحفاظ على سرية معلومات الموظفين والعملاء المستفيدين وتطبيق مبدأ الشفافية .
- ✓ عدم تكرار الأخطاء السابقة ومحاولة الإستفادة من التجارب .
- ✓ الإبتعاد عن المصالح الشخصية والتعاون بين أفراد المنظمة¹ .

فالإدارة تحتاج إلى دقة المعلومات في ظل المخاطر المحيطة بها من خلال تزايد المطالب سواء كان ذلك داخل المنظمة أو خارجها ، وقد تمر بظروف طارئة أو أزمات فجائية وجب التعامل معها بسرعة من خلال اختيار البديل المناسب ؛ وهنا تكمن أهمية الحاجة لتكنولوجيا المعلومات من خلال :

- **سرعة الحصول على المعلومات** : من خلال توفر نظام من المعلومات والبيانات للتحكم في عرض المعلومات التي نحتاج إليها بسرعة ، وفي أي مجال الخاص بالضرف الطارئ ومن المصدر المباشر لها² .

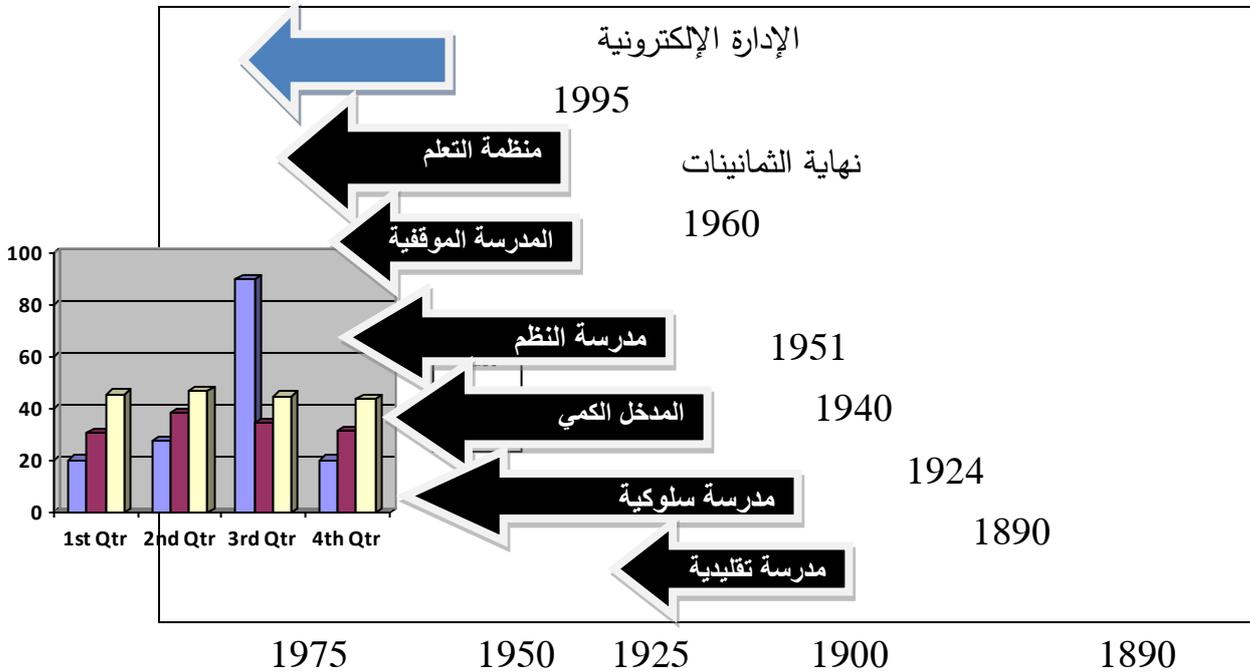
¹ محمد سمير أحمد ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 70 - 71 .

² أشرف السعيد أحمد ، تكنولوجيا المعلومات وإدارة الأزمات ، القاهرة : دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع ، 2013 ، ص 72 .

الفصل الأول: التأسيس النظري والمفاهيمي لعصرنة المرفق العام والتنمية المحلية

- **معلومات دقيقة** : عند عملية عرض المعلومات ومختلف البيانات قد يحدث شيء من عدم التوازن وترتيب مختلف المعلومات الواردة لدى مديري إدارة الأزمة قد يهدر الوقت في عدم التركيز ، وهنا تكمن أهمية دقة المعلومات في معالجة الأزمات .
- **الحاجة إلى معلومات حديثة** : فالتسيير التقليدي يؤدي إلى تراكم المعلومات وصعوبة تحديثها عند الحاجة إليها مما يفقد الثقة بنظام المعلومات هذه الأخيرة قد تكون غير صحيحة وبالتالي هنا تكمن أهمية تكنولوجيا المعلومات .
- **أسلوب مناسب لعرض المعلومات** : حيث يعتبر من أبرز العوامل في إتخاذ أي قرار ، حيث أن عملية عرض البيانات قد تؤدي إلى وجهة أخرى في حل الأزمات إذا عرضت بطريقة في غير محلها عند التعامل مع المشاكل ، وتحدث إرتباك على القائمين بحل المشكل ¹.

فالتكنولوجيات الحديثة مهمة لأي جهاز إداري أو منظمة تعمل على ترقية أداؤها واستغلال مختلف الوسائط من أجل ضمان بقائها في ظل تزايد المنافسة بين الدول أو حتى بين المنظمات والمؤسسات داخل البلد الواحد ، فسرعة الإستجابة لأي طارئ مرتبط بمدى توفر المعلومات تتناسب وطبيعة الموقف محل الدراسة وهذا ما يضمن النجاح والتكيف مع المتغيرات الحاصلة في العالم .



الشكل رقم(02): تطور المدارس الإدارية - المصدر/ نجم عبود الأحمد ، مرجع سبق ذكره ، ص 123 .

¹ أشرف السعيد أحمد ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 72 - 73 .

الفصل الأول: التأصيل النظري والمفاهيمي لعصرنة المرفق العام والتنمية المحلية

إن عملية التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الحديثة ليس بالأمر السهل إذا احتاج إرادة قوية من صانع القرار مع توفير إمكانيات ضخمة تسير التطور التقني الحاصل في تكنولوجيا الإتصال والمعلومات ، فالفرق كبير بين الإدارة وتطبيقاتها التقليدية التي تعتمد على العنصر البشري بشكل أساسي في عملها والإدارة الإلكترونية التي تعتمد على الجانب التقني إضافة إلى المورد البشري في عملية تسيير مختلف الأعمال الإدارية في ظل متطلبات العصر ، ويمكن توضيح هذا الفرق من خلال الجدول التالي :

جدول رقم (1) يوضح الفرق بين الإدارة التقليدية والإدارة الإلكترونية

أوجه المقارنة	الإدارة التقليدية	الإدارة الإلكترونية
الوسائل المستخدمة	عملية الإتصال تتم بطريقة مباشرة وعن طريق مراسلات ورقية	يتم الإتصال عن طريق شبكات إلكترونية
الوثائق المستخدمة	تستعمل الوثائق الورقية	تستعمل آليات ورقية
الإمكانيات المادية والبشرية	يتم الإعتماد على المورد المادي والبشري للوصول إلى الأهداف	التكنولوجيا عنصر أساسي في الوصول للأهداف
التفاعل	يتطلب وقت أطول من أجل الوصول للهدف	يتم عن طريق رسائل بعدد غير محدود في نفس الوقت
التكلفة	تكون مكلفة على المدى البعيد	تكون غير مكلفة
الوصول إلى البيانات	تتميز بصعوبة الوصول للبيانات بسبب البيانات وكثرة البيانات الوقية	تتميز بسهولة الوصول للبيانات بسبب وجود قواعد ضخمة للبيانات
الموثوقية	أقل درجة في الحماية نتيجة عدم توفر نظم لحماية المستندات	حماية كبيرة نتيجة وجود نظم وبرامج لحماية البيانات
الجودة	تتميز بجودة أقل نتيجة العمل التقليدي في تسيير مختلف الأعمال الإدارية	تتميز بحودة عالية نتيجة توظيف التكنولوجيا الحديثة

المصدر : قطيط غسان وآخرون ، الإدارة الإلكترونية والإدارة التقليدية ، <http://www.ghassan->

، تم التصفح يوم : 2020/03/15 ، ktait.com/?id=463

الفرع الرابع /متطلبات وعوائق مشروع الإدارة الإلكترونية :

1- متطلبات مشروع الإدارة الإلكترونية : الإدارة الإلكترونية مشروع يحتاج إلى إمكانيات كغيرها من المشاريع التي تخدم التنمية والصالح العام عند تجسيدها على أرض الواقع ، وهنا يجب تهيئة الأرضية المناسبة لإنجاحها وهذا لن يتأتى إلا من خلال :

أ- البنية التحتية :

أي مشروع يراد تجسيده على أرض الواقع لابد له من بنية تحتية تدعم ركائز فالإدارة الإلكترونية تحتاج إلى بنية إتصالات قوية بالإضافة إلى قوة الإتصال بالإنترنت ، لذا يجب تدعيم بنية الإتصالات من خلال تسهيل الولوج إلى خدمات الإنترنت* وزيادة خدمات الهاتف ومختلف الشبكات .

ب-التنمية البشرية :

يعد محور التنمية البشرية من أهم العوامل الواجب توفرها في متطلبات مشروع التحول إلى الأعمال الإلكترونية من خلال عاملين أساسيين مرتبطين بالتعليم والتدريب ، وهذا لن يكون إلا بتوفير كمبيوتر لكل طالب بالمدارس زيادة على تزويدها والجامعات بالإنترنت المجاني الذي سينعكس حتما على التعليم بشكل إيجابي ، وكذلك وضع خطة وطنية للتدريب على مختلف الحواسيب ونشر مراكز تدريب على المستوى الوطني¹ .

فمشروع الإدارة الإلكترونية يحتاج إلى بنية تحتية توفر مختلف الهياكل والإمكانيات المادية لتكون تحت تصرف المورد البشري سواء على المستوى الحكومي أو الشخصي للإستغلال الأمثل .

* الإنترنت أصبحت من الضروريات في وقتنا الحالي لدرجة أنها مكنت الكثير من الأفراد من دخول سوق الشغل إنطلاقا من بيوتهم ، ولا يمكن بأي حال من الأحوال إغفال دور خدمات الإنترنت في تحول الإقتصاد المعاصر حيث أصبحت الكثير من المعاملات مرتبطة بالإدارة الإلكترونية ، وهنا لابد من :

- التوجه لمبدأ الإنترنت للجميع خاصة في المدارس والجامعات ؛
- مجانية الإتصال بالإنترنت ؛
- زيادة مراكز نقاط الإتصال والولوج للإنترنت في الأماكن العامة ؛
- التوجه نحو الشركات الصغيرة والمتوسطة التي يمكن أن تخدم هذا المجال (محمود عبد الفتاح رضوان ، مرجع سبق ذكره ، ص 17).

¹ محمود عبدالفتاح رضوان ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 15- 17 .

ج- دعم السلطات العليا :

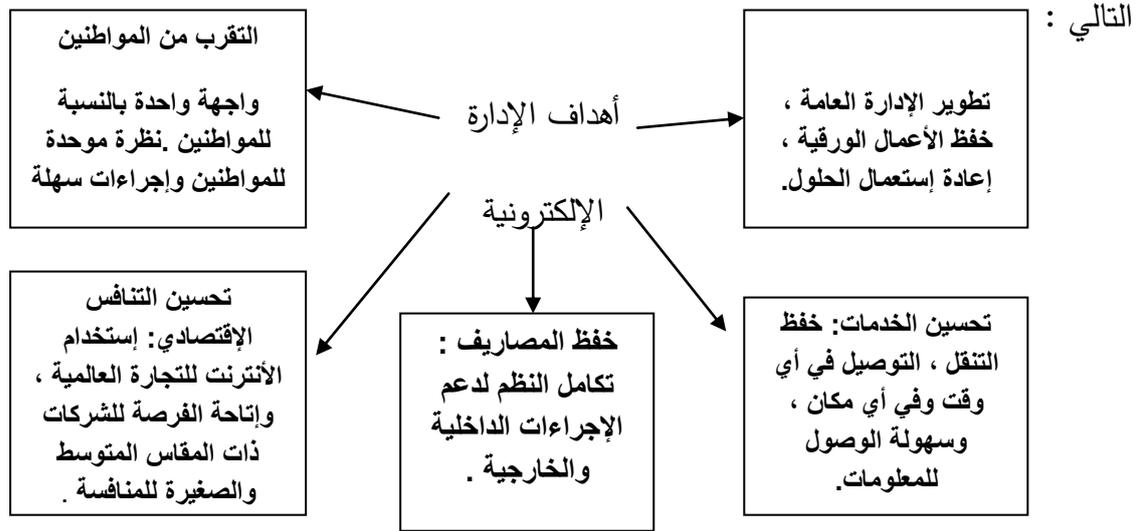
إن عملية التحول إلى مشروع الإدارة الإلكترونية تحتاج إرادة سياسية ورؤية واضحة لصانع القرار من أجل الذهاب نحو تحويل جميع المعاملات التقليدية الورقية إلى إلكترونية من خلال توفير جميع الإمكانيات اللازمة لهذا المشروع .

د- توثيق وتطوير أساليب العمل :

أساليب وإجراءات العمل تختلف من مؤسسة لأخرى من خلال العمليات الإدارية لذا يجب توثيق جميع المعاملات القديمة وتحديثها للتوافق مع المتغيرات الجديدة ، وتحديد الهدف لكل عمل على المستوى الإداري قد يكون له أثر سلبي على العمل مع مراعاة الجودة وقلّة التكلفة¹ .

هـ- وجود التشريعات والنصوص القانونية :

إن بداية تجسيد أي عمل على أرض الواقع لابد له من أرضية بدعائم تشريعية بنصوص قانونية تمنح مصداقية لمشروع الإدارة الإلكترونية ومختلف النتائج القانونية المرتبطة بمآلات تطبيقها ، زيادة على توفير الأمن الإلكتروني من خلال سرية المعلومات والحفاظ عليها سواء كانت شخصية أو وطنية² ؛ فمتطلبات التحول للإدارة الإلكترونية تسعى لتحقيق الأهداف كما هو موضح في الشكل



المصدر : الشكل رقم (3) / مصطفى يوسف كافي ، مرجع سبق ذكره ، ص 71 .

¹ محمد سمير أحمد ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 71 - 72 .

² محمد بن فوزي الغامدي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 26 - 27 .

2- عوائق تطبيق الإدارة الإلكترونية :

إن عملية بناء أي منظومة جديدة في العمل الإداري أو تحديث منظمة قد تصطدم بجملة من العوائق والعراقيل التي قد تحد من تطبيق مشروع الإدارة الإلكترونية على أرض الواقع نتيجة مشاكل البيئة المحيطة بالمنظمة أو تضارب المصالح لدي صانع القرار ؛ ويمكن ذكر بعض العراقيل على سبيل المثال لا الحصر على النحو الآتي :

- ❖ عائق وضع الأطر القانونية التي يمكن من خلالها تنظيم مختلف مراحل مشروع الإدارة الإلكترونية، وقد يكون تأخير وضع التشريعات متعمد أو غير متعمد .
- ❖ إشكالية الموارد المادية والبشرية اللازمة في عملية توريد مشروع الإدارة الإلكترونية ، خاصة إذا كانت موارد الدولة في حالة متدنية قد تعيق بناء المشروع .
- ❖ إشكالية إرادة صانع القرار السياسي ورغبته في عملية التحول الإلكتروني الناتج عن التخبط في بلورة المشروع قد يؤدي إلى تعطيل المشروع أو التوجه به في وجهة مغايرة للهدف المنشود .
- ❖ النزاعات السياسية والمشاكل الإقليمية التي قد تسبب تأخير بناء البنية التحتية لمدة زمنية مما يؤدي إلى تأخير تنفيذ المشروع الإلكتروني .
- ❖ مشاكل تتعلق بعدم جاهزية المجتمع واستعداده للتعامل مع مشروع الإدارة الإلكترونية والتجاوب مع العملية من خلال تقبل فكرة العمل من خلال البنية المعلوماتية للدولة نتيجة ظروف إجتماعية . إقتصادية وماتكلفه هذه العملية من إنفاق مادي قد لا يتحملة المواطن .
- ❖ مشكلة تضارب مصالح الموظفين على مستوى الدولة الذي يخشون على وظائفهم وامتيازاتهم في ظل مشروع الإدارة الإلكترونية الذي يعمل على تبسيط الإجراءات الإدارية* .
- ❖ الإدارة الإلكترونية تتطلب إمتلاك التقنية وقدرات تكنولوجيا الإتصالات ، فنقص هذه الإمكانيات على المستوى المحلي ودون دعم كافي على المستوى الدولي قد يعيق عملية التحول¹ .

* تبسيط الإجراءات الإدارية يعتبر في رأي الشخصي وفي رأي الكثيرين عامل من عوامل التقليل من الفساد الإداري ومحاربة البيروقراطية السلبية التي عطلت الكثير من المصالح سواء على مستوى أجهزة الدولة أو حتى على مستوى الأعمال في القطاع الخاص ، فالتغيير في حد ذاته يعتبر محاربة لوضع سابق يراد الإرتقاء به إلى مستويات أخرى تسمح من القضاء على المصالح الشخصية من خلال إستغلال النفوذ والوظيفة على حساب المصلحة العامة للأفراد والمواطنين.

¹ مصطفى يوسف كافي ، مرجع سبق ذكره ، ص 87 .

المبحث الثالث : ماهية التنمية المحلية .

تسعى الدول دوماً إلى الإرتقاء بمجتمعاتها نحو الأفضل بتبني سياسات تنموية تساهم في تحسين المستوى المعيشي للأفراد ، زيادة إلى الحفاظ على توازن الدولة في كافة الميادين لضمان بقائها واستمرارها دون الدخول في أزمات تهدد وجودها ، فالتنمية مفهوم تناوله الكثير من الباحثين على اختلاف تخصصاتهم نتيجة عوامل كثيرة من بينها البحث في نهضة الشعوب وبناء المجتمعات ، وظهور مفهوم التنمية المحلية دليل على محاولة الدولة تنمية المجتمع من القاعدة .

المطلب الأول : مفهوم التنمية المحلية

عملية التنمية بمفهومها الواسع والشامل كانت محل نقاش لكثير من المفكرين في العالم على اختلاف توجهاتهم الإيديولوجية من جهة وحسب تعامل الدول مع التنمية من جهة أخرى نتيجة لظروف وعوامل قد تختلف من دولة لأخرى ، والأمر ينطبق على مفهوم التنمية المحلية والظروف التي نشأ فيها تاريخياً من خلال البحث عن الحلول لتنمية المجتمعات .

الفرع الأول/ السياق التاريخي لفكرة التنمية المحلية :

قبل تعريف التنمية المحلية لابد من البحث عن فكرة التنمية المحلية وظهورها المرحلي من منطلق تنمية المجتمع **Community Development** الذي في الثلاثينات والأربعينات لمواجهة مظاهر التخلف في القطاع الريفي ، وذلك من خلال العمل على مشاريع إصلاحية في مختلف المناطق والقرى من أجل النهوض بالريف والتحضر من خلال تكاتف الجهود بين المجتمع والحكومة¹ .

إن مفهوم تنمية المجتمع المحلي ينتمي لمابعد الحرب العالمية الثانية ، وهنا يظهر على أنه حديث إلى حد ما لوتنم مقارنة ببعض المواضيع والمفاهيم التي طرحت في الفكر الإجتماعي المعاصر، وقد أستخدم لأول مرة سنة 1945 في مؤتمر أشردج الذي ناقش موضوع التنمية الإجتماعية حيث تم تفضيل استخدام مفهوم تنمية المجتمع للدلالة على تحول المجتمع للمشاركة بنفسه في التنمية² .

¹ رشاد أحمد عبداللطيف ، التنمية المحلية ، ط 1، الإسكندرية : دار الوفاء لنديا الطباعة والنشر، 2011، ص19.

² منال طلعت محمود ، الموارد البشرية وتنمية المجتمع المحلي ، الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث ، 2013 ، ص 22 .

لقد تعاقبت بعض المؤتمرات التي تم فيها تناول مفهوم تنمية المجتمعات المحلية حيث نظم المكتب البريطاني الإستعماري مؤتمر كامبردج سنة 1948 ناقش فيه قضايا متعلقة بالمستعمرات حيث فضل استخدام مصطلح تنمية المجتمع على مفهوم التعليم العام للدلالة على مبادرة السكان والمجتمع في هذه العملية ، حيث تم بعد ذلك المؤتمر سنة 1949 تنظيم برنامج دراسي من طرف معهد لندن تناول موضوع تنمية المجتمع ، ليتم بعدها بثلاث سنوات تكوين جماعة تنمية المجتمع تابع لمكتب الشؤون الإجتماعية للأمم المتحدة¹ .

من خلال ماسبق يمكن أن نلاحظ أن مفهوم التنمية المحلية جاء نتيجة أزمات خلفتها حوادث تاريخية خاصة فكرة إعادة الإعمار مابعد الحروب والأزمات وقضايا تنمية المستعمرات أو مايسمى بدول العالم الثالث التي كانت تحت الإستعمار ، فمصطلح تنمية المجتمع المحلي أو تنمية المجتمع سبق مفهوم التنمية المحلية بانعقاد الكثير من المؤتمرات التي ساهمت في ظهور المفهوم بشكله الحالي.

وقد تم تعريف تنمية المجتمع المحلي من طرف **P.Nelson Reid** "على أنه عبارة عن جماعة من الناس يعيشون في مجتمع محلي معين يتخذون قرارات تتعلق في عملية الشروع بعمل جماعي من أجل تغيير ظروفهم الإجتماعية والثقافية والإقتصادية وحتى الفنية " ² ، وبالتالي فتنمية المجتمع المحلي يعد مشروع جماعي مشترك بين أفراد إقليم معين من أجل تحسين ظروف حياتهم المعيشية .

في فيفري من سنة 1957 قامت الجمعية العامة للأمم المتحدة بناء على توصيات المجلس الإجتماعي والإقتصادي بإعتبار تنمية المجتمع هو أحد الإجراءات التي يتم إتخاذها من أجل رفع مستوى الخدمات المعيشية خاصة المناطق الريفية ، وقد إزداد الإهتمام بتنمية المجتمع من خلال هيئة الأمم المتحدة* حيث تخلت هيئة اليونسكو سنة 1960 عن مصطلح التعليم الأساسي واستبدلته بمفهوم تنمية المجتمع³ .

¹ منال طلعت محمود ، مرجع سبق ذكره ، ص 22 .

² رشاد أحمد عبداللطيف ، مرجع سبق ذكره ، ص 21 .

* ظهور هيئة الأمم المتحدة كان له تأثير في تناول المفهوم من خلال مختلف المؤتمرات التي عقدتها لدراسة مخلفات الحروب وحاجة بعض الدول إعادة الإعمار سواء تلك التي تعرضت لخسائر أثناء الحروب العالمية أو ماتعلق بإعادة إعمار المستعمرات السابقة التي تأثرت نتيجة نهب ثرواتها من جهة وبالحروب العالمية من جهة أخرى.

³ منال طلعت محمود ، مرجع سابق ، ص 23 .

الفرع الثاني/تعريف التنمية المحلية :

لقد تكلم الكثير من الباحثين عن مفهوم التنمية المحلية منذ نشأة المفهوم في الفكر التنموي والحديث عن تنمية المجتمع المحلي من الأربعينيات إلى غاية يومنا هذا ، وهنا يجب أن نشير إلى أن مفهوم التنمية المحلية لم يلقى إجماعاً حول مفهوم واحد من قبل الباحثين إلا أنهم لم يخرجوا عن إطار موضوع التنمية المحلية في تعريفاتهم والتي تسعى لتنمية المجتمع المحلي وصولاً إلى تنمية وطنية شاملة .

إن عملية التنمية المحلية تشير إلى نطاق جغرافي معين للدولة حيث يمكن التفريق بين مستويين من التنمية المحلية من خلال المستوى المحلي الواسع والمستوى المحلي الضيق ، يمثل المستوى الأول إقليم محدد وفق التقسيم الإداري للدولة حيث تسمى تنمية إقليمية أما المستوى الضيق فيشمل مدينة أو قرية وحتى تجمع سكني صغير¹ ، وهنا يظهر الاختلاف في تحديد- مفهوم موحد للتنمية المحلية .

ويمكن أن نشير إلى أنه في بعض المناطق في العالم يرون أن تنمية المجتمعات المحلية هي إحدى وظائف الحكومة من خلال هيئاتها المختصة إلى جانب السكان أي أن الحكومة جزء فقط ، أما في مناطق أخرى يرون أن مصطلح تنمية المجتمعات المحلية يدل على طريقة مستخدمة في إنشاء نمط معين من النظم الاجتماعية كالتنمية الاجتماعية ، وهناك من يستعمل المفهوم للدلالة على الجهود المشتركة في تحسين ظروف الحياة² .

وقد عرفت هيئة الأمم المتحدة في عام 1956 مفهوم تنمية المجتمع المحلي " على أنها العملية التي بواسطتها تتوحد جهود الأهالي مع وجود السلطات الحكومية من أجل تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية وتكامل هذه المجتمعات المحلية في حياة الأمم وجعلها قادرة على المساهمة في التقدم القومي "³ ، وبالتالي فالتنمية المجتمعية على المستوى المحلي هو جهد مشترك بين الدول ممثلة هيئاتها الرسمية تتفاعل في عمل مشترك مع باقي مكونات المجتمع قد تشمل جميع الميادين .

¹ نائل عبد الحافظ العواملة ، إدارة التنمية : الاسس - النظريات - التطبيقات العلمية ، ط 1 ، الأردن : دار زهران للنشر والتوزيع ، 2010 ، ص 138 .

² محمد نبيل جامع ، علم المجتمع الريفي وتطبيقاته التنموية ، مصر : جامعة الإسكندرية ، 2019 ، ص 133 .

³ منال طلعت محمود ، مرجع سبق ذكره ، ص 23 .

و هنالك تعاريف تركز على الغاية والهدف المراد من عملية التنمية المحلية حيث تم تعريفها على أنها عبارة عن حركة الهدف منها تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع من المشاركة الإيجابية عن طريق مبادرة المجتمع إذا توفرت فإن لم تكن هنالك مبادرة تلقائية يتم الإستعانة بوسائل منهجية لبعث الحماسة للإستجابة الفعالة لهذه الحركة ¹ .

في هذا الإطار يمكن الإشارة إلى تعريف الدكتور فاروق زكي الذي عرفها على أنها " تلك العمليات التي توجد بين الأهالي وجهود السلطات الحكومية لتحسين الأحوال الإقتصادية والإجتماعية و الثقافية للمجتمعات المحلية وتحقيقا لتكامل هذه المجتمعات في إطار حياة الأمة ومساعدتها على المساهمة التامة في التقدم القومي ، وتقوم هذه العمليات على عاملين أساسيين هما مساهمة الأهالي أنفسهم في الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم وكذا توفير مايلزم من الخدمات الفنية وغيرها بطريقة من شأنها تشجيع المبادرة والمساعدة الذاتية والمتبادلة بين عناصر المجتمع وجعل هذه العناصر أكثر فعالية " ² .

رغم تعدد التعاريف التي تناولت مفهوم التنمية المحلية أو تنمية المجتمع المحلي حيث اتفقت غالبها في المضمون والهدف المنشود من تجسيدها على أرض الواقع ، فيمكن القول أن تنمية المجتمعات المحلية تبقى قائمة طالما هنالك إمكانية لإستثارة الجهود من أجل المشاركة في المشروعات التنموية من خلال الديمقراطية والمشاركة الجماهيرية في صنع القرار ³ .

من خلال ما سبق يمكن القول أن التنمية المحلية من جهد قد يدخل فيه فواعل كثيرة من أجل تجسيدها على أرض الواقع ، وهذه الفكرة قد تكون شاملة على مفهوم التنمية بصفة عامة لأنها مشروع وطني شامل تهدف من خلاله الأنظمة إلى الحفاظ على استقرار المجتمع ببرامج تنموية محلية ووطنية بغرض تحسين ظروف الحياة للمواطنين والإستجابة لرغباتهم ، وبالتالي قد يكون المجتمع بمختلف مكوناته جزء من المشروع التنموي المحلي والوطني على حد سواء ، فالهدف الأساسي هو رفع قدرات الدولة من خلال جهد مشترك يحقق التوازن داخل السياسات التنموية عند تجسيدها على أرض الواقع.

¹ فؤاد غضبان ، التنمية المحلية ممارسات وفاعلون ، ط1 ، عمان : دار صفاء للنشر والتوزيع ، 2015 ، ص 31.

² جمال زيدان ، إدارة التنمية المحلية في الجزائر بين النصوص القانونية ومتطلبات الواقع : دراسة تحليلية حسب القانون البلدي الجديد 10/11 ، الجزائر : دار الامة للنشر والتوزيع ، 2014 ، ص 17 .

³ منال طلعت محمود ، مرجع سبق ذكره ، ص 26 .

من خلال ماسبق يتبين لنا أن تنمية المجتمع المحلي يمكن النظر إليها على النحو الآتي :

- **تنمية المجتمع كعملية** : بمعنى تنمية المجتمع تكون مرحلة بمرحلة من خلال الإنتقال من موقف إلى آخر عبر متغيرات متصاعدة من أجل تحقيق الهدف ، ويكون ذلك بتقدير الأوضاع من طرف السكان ليجدوا حلولاً لمشاكلهم من خلال اكتشاف قدراتهم وترتيب أولوياتهم .
- **تنمية المجتمع كمنهج** : التأكيد على العلاقة بين الغاية والوسيلة حيث أن التنمية المحلية منهج لغاية تحقيق الأهداف ، فالوسائل الأخرى هي تعليمية بمعنى أن التجريب والمحاولة والخطأ هي آليات مساعدة لتنمية المجتمع عن طريق الهدف الذي حدده المختصون .
- **تنمية المجتمع كبرنامج** : أي أن تنمية المجتمع هي عبارة عن برنامج محدد ومفصل من أجزاء ، وبالتالي يكون التركيز على البرنامج باعتباره الهدف دون النظر للتغيرات التي تطرأ على الأفراد الذي يستهدفهم المشروع حيث تبرز أهمية تشكيل وتخطيط البرنامج .
- **تنمية المجتمع كحركة إجتماعية** : أي أن التنمية المحلية هي حركة يلتزم بها الأفراد باعتبارها مجموعة من الإجراءات تجسد الإنفعالات الموجودة داخل المجتمع إلى برامج حيث تهدف إلى ضمان وحدة المجتمع من خلال تماسكه بمختلف مكوناته لتحقيق أهداف التنمية ¹ .

فالتنمية المحلية هي عملية مقصودة تأخذ شكل صفقة في ثلاث مستويات فاعلة في العملية وهي :

- التنظيم السياسي:

الذي ينظر إلى عملية التنمية المحلية على أنها السياسات اللامركزية والتشغيل بالإضافة إلى قيم التشاور والديمقراطية .

- **التخطيط الإقتصادي**: وخلق الموارد التي تنحصر على المنطقة الجغرافية التي تربط الجهات الفاعلة والقطاعات الصناعية والإقتصاد الإقليمي .

- **التدخل الإجتماعي** : الذي يعتبر التنمية المحلية كنظام من العمل المؤسسي والهوية المجتمعية التي تستدعي إقتصاد تضامني ² .

¹ رشاد أحمد عبداللطيف ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 23 - 24 .

² Pierre noel denieuil, **Introduction aux theories et auelques pratiques du developpement local et territorial** , ed1 , geneve ; bureau international du travail , 2005 , p p 1- 2 .

المطلب الثاني : دوافع وأهداف التنمية المحلية .

إن الحديث عن التنمية المحلية في ظل تطور مفهوم الدولة والأدوار الجديدة لها في مجال التنمية يقودنا بالضرورة إلى التساؤل حول دوافع تزايد الإهتمام بموضوع التنمية المحلية باعتبارها عنصر فعال لتحقيق التنمية الوطنية الشاملة ، فالتنمية المحلية هي عملية مقصودة مخطط لها مسبقا وفق سياسات عامة تنموية ، وبالتالي لا بد من الإشارة أهم الدوافع والأهداف المرجوة من تجسيدها على أرض الواقع.

الفرع الأول /دوافع الإهتمام بموضوع التنمية المحلية :

برز الإهتمام بموضوع التنمية المحلية نتيجة التحولات الحاصلة داخل المجتمعات وتزايد المطالب بخلق التوازنات داخل الدول تمس جميع الميادين سواء على المستوى الوطني أو المحلي الإقليمي هذا من الناحية العملية ، أما من الناحية العلمية فهو توجه البحث الأكاديمي لدراسة موضوع التنمية المحلية باعتبارها آلية فعالة لتنمية المجتمعات والتي ستعكس حتما على التنمية الوطنية ، ويمكن أهم الدوافع للإهتمام بموضوع التنمية المحلية على سبيل المثال لا الحصر من خلال الأسباب التالية :

- أسباب فكرية : حيث ارتبطت بالجوانب الثقافية والسياسية من خلال إنتشار الوعي داخل المجتمعات بسبب التعليم ووسائل الإعلام والإتصال ، زيادة على وعي الجماهير بحقوقها.
- أسباب عملية : مرتبطة أساسا بالجانب الإقتصادي والإداري والبيئي والإجتماعي نتيجة :
- هجرة السكان من المناطق الداخلية إلى المدن الكبرى تسبب في زيادة الضغط والمطالب على المدن الكبرى وظهور مشاكل البطالة وهجرة الريف * .

- الإستفادة من الثروات المحلية لخدمة التنمية الوطنية الشاملة وإشراك المجتمع في البرامج التنموية.
- الذهاب نحو اللامركزية واللاتركيز الإداري لتنمية جميع المناطق بشكل متوازن نسبيا لضمان الإستقرار على كافة مناطق الوطن وتعزيز الوحدة والتعاون للحفاظ على الأمن داخليا وخارجيا ¹ .

* من المشاكل التي تعاني منها ما يسمى بدول العالم الثالث هي الهجرة الداخلية نحو المدن الكبرى وما أحدثته من إختلال التوازن بين المناطق وفي برامج التنمية في حد ذاتها ، فالتفكير في إعادة بعث التنمية من جديد فرض التوجه نحو التنمية المحلية كعامل جذب للمناطق التي عرفت هجرات نحو المدن الكبرى بحثا عن حياة أفضل وتحسين المستوى المعيشي ، وبالتالي تعد مشكلة الهجرة الداخلية أحد أهم الأسباب في إختلال توازن كثير من الدول.

¹ نائل عبد الحافظ العواملة ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 139 - 138 .

■ أسباب علمية :

كنتيجة للأسباب السابقة التي كان لها أثر في تزايد الإهتمام بموضوع التنمية المحلية في ظل المشاكل التي إعتضت التنمية وأدت إلى اختلال التوازن التنموي داخل الدول ظهر اهتمام الأكاديميين بموضوع تنمية المجتمع المحلي من خلال :

- إهتمام الأكاديميين من خلال ظهور مؤلفات تتناول مواضيع التنمية المحلية وصلتها الكبيرة بالتنمية الوطنية الشاملة على شكل مقالات ودراسات وتقارير .
- البحث في موضوع التنمية المحلية من خلال الندوات والملتقيات العلمية زيادة على حلقات بحث متخصصة في الموضوع التنموي المحلي .
- تدريس تخصصات على مستوى الجامعات والكليات لها صلة بالتنمية المحلية .
- التقسيمات الإدارية الجديدة على مستوى الهيكل التنظيمي الإداري والتوجه نحو موضوع التنمية المحلية من طرف الدولة والمجتمع¹ .

الفرع الثاني/ أهداف التنمية المحلية :

- إن الذهاب نحو أي مشروع تنموي سواء كان على المستوى الوطني أو المحلي يهدف إلى تحقيق أهداف معينة مدروسة من طرف صانع القرار ، وبالتالي فالتنمية المحلية هي عملية مقصودة لها أهداف كثيرة ومتعددة نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر مايلي :
- تحسين المستوى المعيشي للمجتمع مع الرفع من قدرات الموارد البيئية المتاحة والعمل على الحفاظ عليها واستمرارها من خلال العمل على تنميتها لتستفيد منها الأجيال المتعاقبة .
 - العمل على تحقيق تنمية إقتصادية من خلال فرص التشغيل بالإضافة إلى محاولة إيجاد مصادر تمويل ودخل جديدة ليستفيد منها المجتمع ، والعمل على تذليل الفوارق الإجتماعية عن طريق تحقيق العدل والمساواة في توزيع الثروة .
 - الرفع من القدرات البشرية وتنميتها على مختلف المهارات ، والاعتماد على الشباب والمشاركة² .

¹ نائل عبدالحافظ العواملة ، مرجع سبق ذكره ، ص 140 .

² ماهر أبو المعاطي علي ، الإتجاهات الحديثة في التنمية الشاملة معالجة محلية ودولية وعالمية لقضايا التنمية ، الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث ، ط 1 ، 2012 ، ص 41 .

- العمل على الرفع من الشعور بالمسؤولية والانتماء القيمي للمجتمع وبالتالي الذهاب نحو المشاركة في العمل التنموي المحلي ؛

- من أهداف تنمية المجتمعات العمل على إحداث توازن بين نمو السكان مع نمو المراد المتوفرة والمتاحة ، وبالتالي ضمان توزيع متوازن للسكان بما يتناسب مع الموارد عبر مختلف المناطق ؛

- التكامل بين التنمية المحلية والوطنية وبين مختلف الجهود التي تقوم بها الحكومة مع العمل الذي يقوم به المجتمع على المستوى المحلي من خلال تجسيد اللامركزية مما يؤدي إلى زيادة الكفاءة والفعالية في تحقيق التنمية¹ ؛

- من الأهداف المهمة للتنمية المحلية إضافة إلى ماسبق هو العمل على جذب المستثمرين سواء كانوا على المستوى الوطني أو الخارجي عن طريق التنسيق مع الجهات الحكومية والتعريف بفرص الإستثمار واحتياجات المجتمع المحلي ؛

- العمل على الحفاظ على الأمن والإستقرار ، وذلك عن طريق تعزيز الجبهة الداخلية وتطوير مناطقها بمختلف مقومات القدرة والقوة لمواجهة المخاطر والتحديات² .

بالرجوع إلى التنمية المحلية كظاهرة فهي كانت موجودة على مدار التاريخ البشري ، أما باعتبار التنمية المحلية تخصصا علميا تطبيقيا فهي حديثة نسبيا وبالتالي لم يتم منح تعريف دقيق للتنمية المحلية حيث فسر عن طريق مساهمة الكثير من التخصصات³ ، إلا أن التنمية المحلية من المواضيع المهمة التي لها أثر كبير على تطور المجتمعات كتخصص من خلال البحث عن آليات تنمية المجتمعات والرفع من قدراتها البشرية والمادية لتحسين المستوى المعيشي لأفراد المجتمع .

إن عملية البحث عن أسباب الإهتمام بموضوع التنمية المحلية لا يقتصر على العناصر التي ذكرناها سابقا وإنما أشرنا فقط بعض النقاط التي تعد من أسباب الإهتمام بهذا الموضوع كتخصص وكآلية لتحقيق التنمية ، أما فيما يتعلق بالأهداف من وراء تنمية المجتمعات المحلية فهي كثيرة ومتنوعة على

¹ ماهر أبو المعاطي على ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 41 - 42 .

² نائل عبد الحفيظ العواملة ، مرجع سبق ذكره ، ص 142 .

³ Peter futo, **contemporary drivers of local development** , Slovenia ; Maribor , institute for local self-government Maribor , 2019 , p 04

حسب اختلاف قدرات المناطق ماديا وبشرياً في تجسيد مشروع التنمية المحلية ، هذه الأخير التي تعتبر مهمة جداً في الحفاظ على توازن واستقرار المجتمعات .

المطلب الثالث: مجالات وفواعل التنمية المحلية

أي مشروع تنموي لابد أن يمس مجالات وميادين عديدة على حسب احتياجات المجتمع الذي يطمح لتحسين مستواه المعيشي وتلبية رغباته ، وعليه فالتنمية المحلية لها مجالات تستهدفها بالإضافة إلى عوامل تتحكم في تلك التنمية من حيث الأداء والفعالية ، حيث سنتناول في هذا المطلب مجالات التنمية المحلية والعوامل المتحكمة فيها .

الفرع الأول/مجالات التنمية المحلية :

جمعت التنمية المحلية مجموعة من التخصصات كما ذكرنا سابقاً بتزايد إهتمام الباحثين بموضوعاتها مما أدى إلى تشعب المفهوم وارتباطه بالعديد من مجالات العلوم الإنسانية كالعلوم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وحتى الإدارية ، وبالتالي فقد إرتبطت مجالاتها بمختلف التخصصات التي ذكرناها ويمكن إجمالها فيما يلي :

1- التنمية الاقتصادية :

إن الهدف من وراء أي مشروع تنموي هو الرفع من من أداء الإقتصاد الوطني والعمل على تنشيطه والرفع من قدراته عن طريق استغلال كافة الموارد المتاحة وتشجيع الإستثمار ، حيث يتم تغيير هيكل الإنتاج وتوزيع الدخل لأفراد المجتمع¹ ، وقد تقوم التنمية الاقتصادية على بعض الأساليب الفعالة على سبيل المثال :

- العمل على التخطيط الإقتصادي والاستغلال العقلاني والمنظم للموارد المتاحة .
- التوجيه والإعداد الذي يعمل على رفع وتحسين الكفاءة الإنتاجية .
- العمل على تهيئة المجتمع لتقبل عملية التغيير الإجتماعي من البناء الإقتصادي لمختلف المشاريع الصغيرة أو مشاريع أخرى تحقق الدخل² .

¹ فؤاد بن غضبان ، مرجع سبق ذكره ، ص 33 .

² رشاد أحمد عبداللطيف ، مرجع سبق ذكره ، ص 26 .

إن التنمية الإقتصادية تعد أحد العناصر المهمة للتنمية المحلية بإعتبارها عامل مهم للإقتصاد الوطني الشامل ، فأى مشروع تنموي على المستوى المحلي يسعى من ورائه صانع القرار إلى تحسين المستوى المعيشي لأفراد المجتمع .

فالتنمية بالمفهوم العام لا تفصل بين الجانب الإقتصادي و الإجتماعي حيث لابد من تفاعل مختلف الموارد المادية والتقنية بالجانب الإقتصادي والتغيير الإجتماعي ، وهنا يمكن أن نشير إلى الإستراتيجية العالمية التي تقوم على العمل المشترك في جميع الميادين الإجتماعية والإقتصادية التي دعت إليها إستراتيجية التنمية الدولية في 24 أكتوبر سنة 1970 ، لكن نقطة التحول في هذا الدمج جاءت في قرار الأمم المتحدة في نفس الوقت ، والذي دعى إلى إقامة مقاربة موحدة للتنمية والتخطيط ، وبالتالي أدى إلى دمج الجانب الإقتصادي والإجتماعي معا في إعداد البرامج والسياسات على النحو الآتي :

- العمل على التغيير الهيكلي الذي يدعم التنمية القومية و دور السكان للمشاركة في التنمية ؛
- التوزيع العادل للدخل والثروة الذي يؤدي إلى التكافؤ الإجتماعي ؛
- جعل تنمية القدرات البشرية من الأولويات بالإضافة توفير فرص العمل ، وكذلك عدم ترك قطاع معين من السكان دون تنمية ¹ .

2- التنمية الإجتماعية : التنمية الإجتماعية تعد من أهم المجالات التي تستهدفها مشاريع التنمية المحلية وذلك من خلال تبني سياسات إجتماعية تعمل الرفع وتحسين المستوى المعيشي للأفراد من خفض معدلات البطالة والفقر عن طريق إتاحة فرص العمل مختلف المشاريع التي تعمل على تنمية المجتمع، مما يؤدي إلى الحد من إنتشار الآفات الإجتماعية، زيادة على ذلك فالتنمية الإجتماعية تحسن الخدمات خاصة في المناطق الفقيرة لأنها تقوم بمشاريع تنموية تمس مختلف القطاعات كالصحة والبيئة والتعليم ² .

فالتنمية الإجتماعية هي عملية رسم الأهداف الشاملة للمجتمع وفق الموارد المتاحة له سواء كانت مادية أو بشرية بهدف الوصول إلى التغييرات البنائية ³ ، فالتنمية الإجتماعية تمس جوانب حساسة

¹ قولفانج ساكس ، قاموس التنمية دليل إلى المعرفة بإعتبارها قوة ، تر : أحمد محمود ، ط1 ، القاهرة : المركز القومي للترجمة ، 2008، ص 32 .

² فؤاد بن غضبان ، مرجع سبق ذكره ، ص 33 .

³ رشاد أحمد عبد اللطيف ، مرجع سبق ذكره ، ص 29 .

في المجتمع حيث توازن بين الجانب المادي والبشري هذا الأخير الذي يعد محور مهم في أي مشروع تنموي محلي كان أو وطني .

لقد ذكر إعلان كوبنهاغن أهم الجوانب المتعلقة بالتنمية الإجتماعية ويمكن إجمالها فيما يلي :

- إعتبار المجتمع هو محور أي عملية تنموية .
- ضمان ثروة الأجيال من خلال العدل بين الجيل الحالي والأجيال المقبلة ، وذلك باستخدامها بطرق عقلانية .
- الترابط والتكامل بين مختلف السياسات التنموية الإجتماعية والإقتصادية والثقافية .
- تكافؤ الفرص في العمل والتوزيع العادل للدخل .
- العدالة الإجتماعية واحترام كرامة الإنسان وروح التسامح وعدم التمييز بين أفراد المجتمع وتحقيق الديمقراطية¹ .

3- التنمية السياسية :

تعد التنمية السياسية من المواضيع المهمة التي يجب على المجتمع إدراك حقيقتها بإعتبارها تنمي الوعي داخل المجتمع لإدراك ما يحدث داخل بيئته والتفاعل مع متخلف المستجدات التي قد تحيط به ، كالمشاركة السياسية التي تعني تلك الأنشطة التي يقوم بها الأفراد بشكل إرادي بهدف اختيار حكامهم وكذلك المشاركة في صنع وبلورة السياسة العامة بصورة مباشرة أو غير مباشرة² ، فالمشاركة السياسية آلية مهمة في ظل تنمية سياسية يدرك من خلالها دورهم المهم في المشروع التنموي .

وبالتالي فالتنمية السياسية تنمي قدرات الأفراد في معرفة مشاكلهم ومواجهة التحديات من خلال الشعور بالإنتماء الذي يؤدي إلى تحفيز روح المبادرة والإبتكار وضمان إستقرار الدولة، فالتنمية السياسية تمثل :

- إنتشار الوعي والثقافة السياسية لأفراد المجتمع وإدراكهم للمستجدات والأحداث السياسية .
- إدراك التغيير الهيكلي الإداري وعملية بناء المؤسسات بما يتوافق معها .

¹ رشاد أحمد عبد اللطيف ، مرجع سبق ذكره ، ص 29 .

² ريتشارد هيجوت ، نظرية التنمية السياسية ، تر : حمدي عبد الرحمن ومحمد عبد الحميد ، ط1 ، الأردن : مطبعة الجامعة الأردنية ، المركزالعلمي للدراسات السياسية ، 2001 ، ص 270 .

- معرفة طبيعة النظام السياسي وسير العمل فيه وكل الجوانب المتعلقة به¹ ، فإدراك المجتمع لطبيعة عمل النظام السياسي تمكنه من معرفة طرق وآليات المشاركة في العمل التنموي .

4- التنمية الإدارية :

التنمية الإدارية هي تكييف مقصود للجهاز الإداري مع مختلف النظم البيئية في المجتمع ، وتعرف على أنها " الجهود المبذولة بصفة مستمرة لتحديث وتطوير الجهاز الإداري للدولة بهدف رفع مستوى القدرات الإدارية بواسطة وضع هياكل تنظيمية تلأئم متطلبات وحاجات التنمية وتبسيط طرق العمل وتنمية السلوك الإيجابي للعاملين في الجهاز الإداري لتحقيق أهداف التنمية بكفاءة وأقل تكاليف².

الفرع الثاني/فواعل التنمية المحلية :

التنمية المحلية هي مشروع مدروس الهدف منه تحسين المستوى المعيشي ، و لا يمكن أن تتبلور على أرض الواقع دون أن تتأثر بمجموعة من العوامل قد تتحكم في مشروع التنمية المحلية .

1- التنظيم الإداري :

مشروع التنمية المحلية يحتاج لجهاز إداري فعال يقود السياسات العامة التنموية من أجل تحقيق الأهداف المرسومة من البرامج والمشاريع ، ولا يمكن بلورة أي مشروع على أرض الواقع دون وجود جهاز إداري يشرف على العملية من خلال رسم السياسات ووضع الخطط وتنفيذها على أرض الواقع إلى غاية تحقيق الأهداف المرجوة من المشروع .

فالتنمية المحلية من مقوماتها هو تبني القيادة السياسية والإدارية للدولة سياسة واضحة حيث تكون مرتبطة ومتوافقة مع التنمية الوطنية الشاملة³ ، وبالرجوع للهيكل التنظيمي للتنمية المحلية الذي يلعب دور مهم في حسن إنجاز المشاريع حيث يتم من خلال تقاسم المسؤوليات والصلاحيات ، وهنا لابد من توفر محددات للتنظيم الإداري المسؤول عن التنمية المحلية على النحو الآتي :

- قدرات تمكنه من التكيف مع البيئة الخارجية والداخلية .
- المواءمة مع الأهداف التي رسمتها الدولة في إطار التنمية الوطنية .
- تقبل الأفكار الجديدة بكل مرونة من خلال إستيعابها والقدرة على توظيفها .

¹ فؤاد بن غضبان ، مرجع سبق ذكره ، ص 34 .

² حسن علي معتوق ، برامج التنمية الإدارية وأثرها على فعالية اتخاذ القرارات ، ط 1 ، عمان : مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، 2016 ، ص 39 .

³ فؤاد بن غضبان ، مرجع سبق ذكره ، ص 43 .

- معرفة مقومات وطرق الإدارة الحديثة ومهارات استخدام التكنولوجيا والقدرة على تطبيقها.
- قدرة التنظيم الإداري على تنمية المجتمع المحلي¹.

2- القيادة الإدارية :

التنمية المحلية هي مشروع هادف تسعى الدول من خلالها إلى إشباع حاجيات الأفراد وتحسين المستوى المعيشي للأفراد ، فالتنظيم الإداري بمختلف هياكله على المستوى الوطني والمحلي يحتاج لقيادة إداريين لهم كفاءة من أجل تجسيد المشروع التنموي المحلي والذي يعتبر امتداد للسياسات التنموية الوطنية ، فالإختيار الأمثل للقيادة الإداريين يسهل عملية التحكم في تنفيذ المشاريع .

فالقيادة بإعتبارها عملية تأثير هي تلك التي تستطيع التأثير على الأفراد عن طريق الإقناع لتحقيق الأهداف المطلوبة منهم وهنا تكون عبارة عن تفاعل بين القائد والأتباع ، وإذا نظرنا لها على أنها إختيار فيمكن تعريفها على أنها " النتيجة التي نتوصل إليها من خلال تطبيق الإختيارات الخاصة بالصفات الواجب توفرها في القيادة " ، وإذا نظرنا إليها من جوانب السمات فهي " إئتلاف مجموعة من السمات تمكن الفرد من حمل الآخرين على إتباع توجيهات مطلوبة لبلوغ الأهداف " ، وفي حالة النظر إليها من خلال زاوية التابعين فهي " فن تنسيق للأفراد والجماعات ورفع حالتهم المعنوية للوصول إلى أهداف محددة " ² ، فرغم اختلاف التعاريف حول القيادة إلا أن هنالك ترابط بين مجموعة من العناصر المرتبطة بظاهرة القيادة ، ويمكن إجمالها على النحو التالي :

- القيادة هي عبارة عن عملية .
- عملية القيادة مرتبطة بالتأثير.
- منشأ القيادة ينطلق من الجماعة و لها هدف معين تريد تحقيقه .

من خلال العناصر السابقة يمكن تعريف القيادة على أنها " عبارة عن عملية يؤثر من خلالها فرد في مجموعة من الأفراد لتحقيق هدف مشترك " ³ ، وبالتالي فالقيادة الإدارية المركزية مع القيادة المحلية المعنية والمنتخبة يقع على عاتقها مسؤولية كبيرة من أجل تنمية إقليمها ⁴ ، وهنا لا بد من

¹ جمال زيدان ، مرجع سبق ذكره ، ص 25 .

² محمد الصيرفي ، القيادة الإدارية الإبداعية ، الإسكندرية : دار الفكر الجامعي ، 2006 ، ص ص 124-125 .

³ بيترج نورث هاوس ، القيادة الإدارية النظرية والتطبيق ، تر : صالح بن معاذ المعويق ، الرياض : معهد الإدارة العامة ، مكتبة فهد الوطنية أثناء النشر ، 2018 ، ص 25 .

⁴ جمال زيدان ، مرجع سبق ذكره ، ص 24 .

الإشارة إلى أن السكان على مستوى أي إقليم أو منطقة هم من يختار ممثليهم لتدبير الشأن العام وتسيير مصالحهم بما يتوافق ومصالح الدولة والمجتمع .

3- المشاركة :

تلعب المشاركة دور مهم في عملية التنمية المحلية والوطنية ، فالدول على إختلاف مساحتها لاتستطيع تحقيق الأهداف التنموية لوحدها حيث تحتاج دائما لشريك يرافق تجسيد السياسات العامة للدولة ، هذه الأخيرة ليست عاجزة عن تجسيد البرامج التنموية وإنما هنالك مشاريع تتطلب مشاركة الجميع من أجل تجسيدها على أرض الواقع ، فالمشاركة قد تكون شعبية أو شريك خاص يدعم المشروع التنموي .

فالمشاركة في التنمية لايمكن تحقيقها إلا من خلال مناخ ديمقراطي حيث يعمل على إدماج أفراد المجتمع في مختلف العمليات الاقتصادية والسياسية والإجتماعية التي يكون لها أثر مباشر على واقعهم مما يجعلهم يساهمون في عملية التنمية من خلال المشاركة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، وتمكين أفراد المجتمع من صنع القرار بأنفسهم ، والمشاركة هنا تكون في عملية التخطيط والتنفيذ إلى غاية التقييم وفي الأخير تحمل الأعباء و الإستفادة من عوائد التنمية ¹ .

وهنا يمكن أن نشير إلى أن المفردتان مشاركة وتشاركي * ظهرت لأول مرة في إطار لغة التنمية أواخر الخمسينات ، حيث كان النشطاء الإجتماعيين الذين إنضموا إلى تيار التنمية السائد في تلك المرحلة من أجل أن يتمكنوا من مساعدة الفئة المقهورة لكنهم إصطدموا بواقع آخر عن ماكانوا يطمحون، حيث خلصوا إلى أن فشل التنمية سببه عدم إشراك الشعوب في صياغتها وتصميمه وتنفيذها ، مؤكدين على ضرورة الابتعاد عن السياسات التي تأتي من أعلى الهرم إلى القاعدة في

¹ سعد طه علام ، التنمية والمجتمع ، ط1 ، القاهرة : مكتبة مدبولي ، 2006 ، ص 31 .

* لابد من التفريق بين مصطلح الشراكة في التنمية والمشاركة في التنمية ، فالأول - الشراكة في التنمية- تعني أنها حق لجميع الأطراف المشاركة في عملية التنمية من خلال تحديد مختلف الأدوار وصنع القرار وتحديد المسؤوليات وإلتزام كل طرف بما قد ينتج عن الإتفاق التشاركي ، وهنا لابد أن تكون فيه علاقة متبادلة والتكافؤ إلى حدما بين جميع الأطراف ، أما المشاركة في التنمية يعتبر مفهوم قاصر حيث تقوم عملية التنمية ويتم الدعوة للمشاركة فيها على سبيل المثال الدولة تقوم بعملية التنمية وتدعو المواطنين للمشاركة فيها ، هذا المفهوم موجود في الأنظمة الشمولية ، إلا أن المفهوم السائد حاليا هو التنمية بالمشاركة (أنظر : سعد طه علام ، التنمية والمجتمع ، ص ص 31-32).

الأسفل وضرورة التفاعل بالمشاركة لأنها بعد من أبعاد التنمية¹ ، وبالتالي فالمشاركة تعتبر عنصر فعال تعتمد عليها الدول في بلورة مشاريتها لتخفيف الأعباء من جهة في بعض الأحيان ولتحقيق الكفاءة والفاعلية ومعرفة متطلبات المجتمع من جهة أخرى لأن المجتمع هو محور التنمية المحلية والوطنية.

4- الموارد البشرية :

يلعب العنصر البشري دور فعال في تجسيد مختلف برامج وخطط التنمية على اختلاف أنواعها سواء كانت على المستوى الوطني أو المحلي ، ففائدة العنصر البشري له دور مهم في نجاح أي مشروع ، وبالتالي فالإدارة ملزمة بتنمية قدرات الأفراد العاملين والتسيير جيد للمورد البشري.

يمكن القول أن إدارة الموارد البشرية تمثل جزء مهم من العمليات التي قد تساعد المنظمة أو المؤسسة في تحقيق أهدافها ، فمن غير المعقول أن يتم تحقيق الأهداف دون توفر الموارد ومن بينها الأشخاص حيث لا بد أن تكون إدارة الموارد البشرية عنصر من أي عملية عن طريق تحديدها والإستفادة منها ، زيادة على كيفية الحصول عليهم وإدارتهم ؛ يعرف **hall و torrington** إدارة شؤون الأفراد على أنها" عبارة عن سلسلة من الأنشطة التي من خلالها تمكن الأفراد العاملين والمؤسسات التي يعملون بها من الإتفاق على الأهداف وطبيعة علاقة العمل التي تربطهم وتضمن تنفيذ الإتفاق² .

الفرع الثالث/ إستراتيجية التنمية المحلية :

تبنى إستراتيجيات التنمية المحلية على مختلف الموارد والإمكانيات المتاحة لكل إقليم أو منطقة بما يتلاءم وطبيعة الظروف المحيطة بالعمل التنموي ويمكن إجمالها فيما يلي :

1- **التخطيط** : يكون التخطيط على المستوى المركزي والتنفيذ على المستوى المحلي قيام الحكومة

بوضع الخطط والبرامج لمختلف الأقاليم والإلتزام بتنفيذها من طرف الجهات المحلية ، هذه الإستراتيجية تكون ملائمة في حالة كان فيه عجز في الإمكانيات المحلية .

2- **المشاركة المتوازنة** : حيث ترافق مختلف الجهود التنموية عبر كل مراحلها من وضع الخطط

إلى التنفيذ والمتابعة والرقابة والتقييم، حيث تلائم هذه الإستراتيجية إذا توفرت كل الإمكانيات.

¹ قولفجانج ساكس ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 242 - 243 .

² باري كشواي ، إدارة الموارد البشرية ، ط2 ، مصر : دار الفاروق للنشر والتوزيع ، 2006 ، ص ص 10-11-

3- اللامركزية في التخطيط : هذه الإستراتيجية قد تحقق أهدافها وتكون ملائمة في بيئة الدول التي حققت مراحل متقدمة للتنمية الوطنية والقومية الشاملة من نمو للمجتمع وتطوره إلى توفر كل الإمكانيات محليا ، وبالتالي تجسيد هذا النوع من التخطيط يكون فعال وناجح¹ .

إن وضع أي إستراتيجية في العمل التنموي الوطني أو المحلي قد يختلف من منطقة لأخرى نتيجة عوامل كثيرة قد تتحكم في طبيعة الخطط والبرامج وطريقة تجسيدها على أرض الواقع ، فالتنمية في حد ذاتها هي تفاعل بين قوى فاعلة قد تتقاسم الأدوار في السياسات التنموية .

المطلب الرابع : معوقات التنمية المحلية

التنمية المحلية هي عبارة عن برامج وسياسات تسعى الدول إلى تجسيدها على أرض الواقع معتمدة على الإمكانيات المتاحة وطبيعة البيئة التي تلعب دور مهم في تجسيد البرامج التنموية ، وبالتالي فالعمل التنموي لا يخلو من مشاكل ومعوقات قد تحد من فاعليته ، ومن أبرز هذه المعوقات نذكر مايلي :

الفرع الأول/المعوقات الإجتماعية :

تعتبر المعوقات الإجتماعية من أبرز المشاكل التي تعترض التنمية المحلية ، باعتبار هذه الأخيرة موجهة للمناطق الداخلية للدولة على امتداد أطرافها ، ويمكن حصر هذه المشاكل على النحو الآتي :

- القيم السائدة في المجتمع : حيث تتحكم في سلوك الأفراد* ونظرتهم للتنمية نتيجة بعض المعايير التي قد تعيق تجسيدها كانعزال الأفراد و توكلهم على الغير نتيجة خوفهم من كل ما هو جديد وعدم الإيمان به ، زيادة إلى عدم إعطاء قيمة للوقت من طرف أفراد المجتمع .
- الهجرة من الريف إلى الحضر : فالهجرة نحو المدن الكبيرة نتيجة ظروف الحياة مما يدفع بالمواطنين بالبحث عن حياة أفضل في المدن الكبرى وهذا قد يؤدي إلى نقص اليد العاملة وهجرة القيادات الذي يؤثر بدوره على إمكانية الإرتقاء بالمستوى المعيشي لهذه المجتمعات .

¹ فؤاد بن غضبان ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 53 - 54 .

*سلوك الفرد في كثير من الأحيان يتأثر بالقيم السائدة حوله من عادات وتقاليد المنطقة التي عاش فيها ، فالبينة والتقاليد لها دور كبير في تقبل التغيير ، فالكثير من المناطق حول العالم خاصة في مايسمى بدول العالم الثالث ترفض التغيير نتيجة التعود على الممارسات التقليدية في تدبير شأنهم العامل ويرفضون أي تغيير يأتي من الخارج .

كما يؤدي إنتشار الأمية وإرتفاعها بين أفراد المجتمع إلى قلة الوعي بالمسؤولية إتجاه المجتمع ، حيث ترتبط الأمية بمشاكل كثيرة منها الإقتصادية والعلمية¹ ، فالمعوقات الإجتماعية قد تكون كثيرة ومتنوعة بإختلاف طبيعة الدول وتركيبه السكان والمستوى المعيشي والتعليمي والثقافي السائد بين أفراد المجتمع ، زيادة على العادات والتقاليد السائدة في المجتمع التي قد تكون تؤثر على المشاركة* وحاجز أمام مشاريع التنمية المحلية .

الفرع الثاني / المعوقات الإدارية والإقتصادية:

تعد العراقيل الإدارية والإقتصادية من أبرز المشاكل التي تعاني منها التنمية المحلية حيث تكمن :

1- المعوقات الإدارية :

تعد المعوقات الإدارية من أبرز المشاكل التي قد تعاني منها التنمية على إختلاف أشكالها فالجهاز الإداري هو الضامن لتنفيذ مشاريع التنمية الوطنية والمحلية بمختلف أشكالها وسياساتها ، وبالتالي أي خلل يصيب الجهاز الإداري سيؤدي حتما إلى آثار سلبية لأي مشروع تنموي ، وقد يكون ذلك بسبب :

- إشكالية الإجراءات الإدارية والروتين الذي قديؤدي إلى بطيء شديد إصدار القرارات وتناقضها و اللامبالاة والسلبية في أداء العمل زيادة على عدم الإلتزام بالأهداف المعلنة ؛
- مشكلة تولي المسؤولية وعدم وضع الرجل المناسب في المكان المناسب ؛
- صعوبة التنسيق ما بين مختلف الوحدات الإدارية من جهة وبين الأجهزة التقليدية من جهة أخرى فأشكالية الكفاءات الإدارية المؤهلة والقادرة على تحمل المسؤوليات ، وكذلك عدم تجديد

¹ منال طلعت محمود ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 29 - 30..

* في هذا الإطار يعرف سيلونج -2008-A.D.Silong تنمية المجتمع المحلي أنها" هي تلك العملية التي يتم فيها إستخدام نوع من القيادة التشاركية ، حيث تحتاج القيادة إشراك أفراد المجتمع المحلي في مختلف مراحل التخطيط وتسيير المشروعات وتنفيذها وفق حاجيات المجتمع المحلي من أجل تحقيق :

- التنمية الإقتصادية والإجتماعية والثقافية .
- تحسين مختلف العلاقات والعمل على تنمية روح التعاون بين أفراد المجتمع.
- مواجهة التحديات من خلال بناء قدرات المجتمعات المحلية .
- تطوير أداء الإدارة المحلية .
- تشجيع المشاركة عن طريق تخطيط البرامج وتنفيذها(أنظر: أحمد محي خلف صقر وخلاف خلف الشاذلي ، التخطيط والسياسة الإجتماعية المفاهيم والأطر والآليات ، الإسكندرية ، دار التعليم الجامعي ، 2020 ، ص 141).

النصوص التشريعية ومختلف القوانين لخدمة التنمية ، زيادة على ذلك المصالح الخاصة والأغراض الشخصية والتي قد تتعارض مع مصالح المجتمع وعدم تقبل التغيير¹ .

فالمعوقات الإدارية قد تكون كثيرة ومتنوعة على حسب خصوصيات الدول وطبيعة أنظمتها من جهة وقوة جهازها الإداري ومدى قبوله داخل المجتمع من جهة أخرى ، فالقيادة الإدارية* تلعب دور مهم ومحوري في تجسيد التنمية المحلية والوطنية ، فتناغم هذه القيادة في أداء عملها هو سبب النجاح وسبب الفشل قد يرجع للعوامل التي ذكرناها سابقا زيادة على عوامل أخرى كالصراع بين القيادة نفسها ومع الأطراف الفاعلة في التنمية مما يعيق المشاركة ورفض التغيير .

- المعوقات الاقتصادية :

الجانب الإقتصادي عنصر فعال لأي مشروع تنموي بمختلف أبعاده المحلية والوطنية ، فالتنمية المحلية تتطلب إمكانيات مادية إلى جانب البشرية لتجسيد المشاريع على أرض الواقع . فالتنمية لا بد من النظر إليها على أنها عملية تشمل أبعاد متعددة حيث يحتوي على تغييرات رئيسية في الهياكل الإجتماعية ومختلف الأساليب الحياتية والهيئات القومية زيادة على دفع عجلة النمو الإقتصادي والعمل على التقليل من عدم المساواة للقضاء على الفقر² ، ولعل أبرز المعوقات :

- سوء الظروف المعيشية وتأثيرها على قدرات المجتمع وموقفهم السلبي من التنمية ؛
- تبيد مصادر ثروة المجتمع واستغلال الثروة لطبقة معينة على حساب المجتمع ؛

¹ طلعت مصطفى السروجي وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 462-463 .

* القيادة داخل أي جهاز إداري لها دور مهم في إحداث التوازن داخل أي منظمة أو جهاز مهما كانت درجة المسؤولية الموكلة له ، ولهذا لا بد من أسس يسير عليها القائد الإداري من أجل تحقيق النجاح مع مختلف الفواعل ، ومن بين تلك الأسس نذكر مايلي :

- تحسين أداء المرؤوسين من خلال المحافظة على تضامن الجماعة وتماسكها ،
- إشراك المرؤوسين في مختلف البرامج والخطط وتحديد الأهداف من خلال منح قدر من الحرية الذي يجعلهم يشعرون بالمسؤولية والانتماء ؛
- العمل من خلال إعطاء الأولوية للجماعة والتمركز حولها يؤدي إلى نتائج أفضل من تمركزها حول الإنتاج(خبراء المجموعة العربية للتدريب والنشر ، التمكين الإداري وصناعة قادة المستقبل ، مصر : المجموعة للتدريب والنشر ، 2018 ، ص 64) .

² ميشيل تودارو ، التنمية الاقتصادية ، تر: محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود ، السعودية: الرياض ، دارالمريخ ، 2006 ، ص 54 .

- التوزيع غير العادل للثروة وكذلك تنمية قطاع على حساب قطاع آخر وعدم التكامل في التنمية؛
- التفاوت الكبير بين القرية والمدينة زيادة على الفساد الحكومي والإداري¹ ، فالمعوقات الإقتصادية كثيرة في ظل تفاوت المناطق محل التنمية من حيث الإمكانيات المادية المساهمة في تمويل المشاريع ، فالمشاكل السياسية والثقافية والاجتماعية والإقتصادية وحتى الأمنية هي عائق للتنمية.

¹ مصطفى السروجي وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 470-471.

خلاصة الفصل :

عرفت الدول تطورات كبيرة عبر فترات زمنية متسلسلة نتيجة تزايد حاجيات المجتمعات مما فرض على الكثير من الباحثين والمفكرين إعادة النظر في مفهوم الدولة من الناحية الوظيفية والهيكلية للتكيف مع المطالب الجديدة لأفراد المجتمع وتحسين الظروف المعيشية ، فبرزت العديد من النظريات والإنتاجات التي فسرت مفهوم التخلف والتنمية وطرحت أسباب الفشل والنجاح من دوركائم إلى فيبر وأدم سميث وكارل ماركس وغيرهم الذين بينوا على اختلاف أيديولوجياتهم أسباب التطور والتحديث في بناء الدول .

لقد ساهم تطور الفكر الإداري إنطلاقاً من مدارسه المختلفة الكلاسيكية والنيوكلاسيكية ومابعدها من النظريات الحديثة في تطوير أساليب التسيير الإداري على مستوى الدول وفق أطروحات تتوافق بالدرجة مع المجتمعات الغربية ومحاولة بناء نموذج قابل للتطبيق في دول العالم مركزة في ذلك على العلاقة الإنسانية في العمل إلى ضرورة التخصص في توزيع المهام مع الإشارة إلى أهمية دراسة سلوك العامل داخل المنظمة ، وفي ظل هذه الأطروحات تطور الدور الوظيفي للدولة في تقديم الخدمات العام وبرز مفهوم المرفق العام كمؤسسة لتقديم خدمة عمومية تضمن تحقيق المصلحة العامة للمجتمع حيث كان فيه تفسيرات مختلفة للمفهوم لم تختلف في هدفها المرتبط بضمان المجانية والمساواة أمام المرفق العام في الحصول على الخدمات .

إن تطور مفهوم التسيير الذي فرضته العولمة في ظل الحديث عن الديمقراطية والعصرنة نتيجة تطور الجانب التقني وظهور آليات جديدة في التسيير الإداري خاصة في الدول المتقدمة حتم على الدول النامية ضرورة تجريب النماذج الجديدة في تقديم الخدمة العمومية وتسيير المرفق العام نتيجة التطور الرهيب لتكنولوجيا الإتصال والمعلومات التي أصبحت لها إرتباطات بمفهوم التنمية المحلية والوطنية لما تضمنه من تحقيق لجودة الخدمات وتسهيل الحصول عليها دون تعقيدات ، فكان لزاماً التوجه نحو الإصلاح كمدخل للعصرنة وتوظيف آليات جديدة من أبرزها الإدارة الإلكترونية .

لقد أصبح تحقيق التنمية المحلية والوطنية مرتبط بشكل كبير بنجاعة التسيير الإداري للمؤسسات والهيئات العمومية بما يتوافق ومتطلبات العصر التي أصبحت تحتاج لآليات تسهل الحياة اليومية لأفراد المجتمع ومختلف الفاعلين والمستفيدين من خدمات المرفق العام ، وبالتالي تكيفه مع آليات التسيير الحديثة في ظل تزايد الحديث العصرية التي تعتبر ضرورية في إعادة الحيوية للمؤسسات والإدارات العمومية لتحقيق أبعاد التنمية المحلية.

الفصل الثاني :

الإصلاح الإداري لإدارة

المرفق العام وواقع التنمية

المحلية في الجزائر

عرفت الجزائر منذ إستقلالها تطورات مست العديد من الميادين نتيجة حداثة إستقلالها من جهة ومحاولتها ضمان إستمرارية عمل مؤسسات الدولة من جهة أخرى ، حيث شهدت العديد من الإصلاحات في مؤسسات الدولة وإداراتها العمومية الوطنية والمحلية من أجل تحسين المستوى المعيشي للسكان الذي خرج من مرحلة إستعمار كان لها مخلفات سلبية على الحياة السياسية والإقتصادية والإجتماعية.

ورغم التغيرات التي عاشتها الجزائر في ظل بعض الأزمات العالمية والداخلية إلا أنها حاولت إصلاح منظومتها وإيجاد آليات تسمح بتحسين الجهاز الإداري للمرفق العام وتقديم خدمات تساهم في تحقيق التنمية المحلية ، هذه الأخيرة التي ضبقت لها الدولة مجموعة من البرامج التنموية والتي كان لها أثر في تفعيل السير الحسن لمختلف مرافق الدولة ، وبالتالي ضمان إستمرار المشروع التنموي المحلي والوطني .

وقد حاولنا تقسيم هذا الفصل على النحو التالي :

الفصل الثاني :الإصلاح الإداري لإدارة المرفق العام وواقع التنمية المحلية في الجزائر

المبحث الأول : الإطار القانوني لإدارة للمرفق العام في الجزائر.

المبحث الثاني : الإصلاح الإداري كمدخل لعصرنة المرفق العام في الجزائر.

المبحث الثالث :التنمية المحلية في ظل ترقية إدارة المرفق العام في الجزائر.

لقد أشرنا سابقا إلى صعوبة ربط عصرنة إدارة المرفق العام بالتنمية المحلية في الجزائر لإعتبارات كثيرة لعل أبرزها غياب الإحصائيات الدالة على عملية الإصلاح والتأثير على البعد التنموي المحلي والوطني ، إلا أن هذا لاينفي وجود الكثير من الإصلاحات الإدارية التي تعتبر مدخل مهم لعصرنة إدارة المرفق العام في الجزائر في ظل البحث عن تحقيق أهداف التنمية المحلية حيث تجسد ذلك في الإصلاح القانوني وتوزيع المهام بين السلطة المركزية واللامركزية في إدارة المرفق العام الذي يعد الواجهة الأولى لمؤسسات الدولة التي تسعى من خلالها تحسين مستوى الخدمات للإستجابة للطالب ورغبات المجتمع .

المبحث الأول : الإطار القانوني لإدارة المرفق العام في الجزائر

إن تسيير وتدبير الشأن العام ليس بالأمر السهل فهو يحتاج إلى جهاز إداري قوي ومؤسسات فاعلة تساهم في عملية تحسين ظروف الحياة لأفراد المجتمع من خلال الإستجابة لمطالبهم وإشباع رغباتهم، فالمرفق العام كما ذكرنا سابقا هدفه الأساسي هو تحقيق المصلحة العامة والعمل على إستمرارها والتكيف مختلف تطورات البيئة المحيطة به من أجل التأقلم مع التطورات الحاصلة في التسيير وتقلبات حاجيات المجتمع المعاصر .

لقد مر المرفق العام في الجزائر بتحولات كبيرة سواء على المستوى الوطني أو المحلي وهذا راجع نتيجة تطور وظيفة الدولة من جهة والتغيرات التي حصلت في النظام السياسي من جهة أخرى ، وبالتالي كان لزاما تغيير آليات تسيير المرفق العام في الجزائر إنسجاما مع التغيير الذي حصل على مستوى الفكر السياسي والإداري عبر مرحلة زمنية مرت بها الجزائر بإعتبارها دولة حديثة الإستقلال سعت إلى إعادة بناء ماخلفة الإستعمار الفرنسي من دمار وفراع على كل الأصعدة ، كل ذلك كان له على تحولات إدارة المرفق العام في الجزائر .

المطلب الأول : تقلبات إدارة المرفق العام في الجزائر

عرفت الجزائر بعد إستقلالها سنة 1962 جملة من التحديات على كافة الأصعدة نتيجة الفراغ الذي تركه الإستعمار الفرنسي في الكثير من الإدارات والمرافق الموجودة على مستوى التراب الوطني ، وبالتالي كان على صانع القرار آنذاك البحث عن البديل من أجل إستمرارية الدولة* وعدم إنهيارها في مراحلها الأولى وقد كانت محاولات من الناحية القانونية للتفريق بين المرفق الإداري والإقتصادي.

فالمرفق العام له إرتباط وثيق بالقانون الإداري زيادة على أنه مشروع عام يتكون من أشخاص وأموال يهدف إلى إشباع حاجيات الناس ، حيث تتكفل الدولة بإنشاء هذه المرافق لما تتمتع به من إمكانيات وعدم تحمل الأفراد أداء هذا الدور لأنه يحتاج لموارد تتوفر عليها الدولة¹ .

* لقد ذكرنا سابقا أن من أهم مبادئ المرفق العام هو الإستمرارية والديمومة من أجل إستمرار مصالح المجتمع وتحقيق المنفعة العامة ، وبالتالي فالمرحلة التي تلت الإستقلال كانت تحدي للسلطات من أجل سد الفراغ الذي كان في الإدارات نتيجة رحيل عمال المستعمر عند نيل الإستقلال .

¹ عمار بوضياف ، مرجع سبق ذكره ، ص 47 .

لقد شهد المرفق العام جملة من التقلبات منذ ظهور المصطلح في الدراسات القانونية بإعتباره أساس مهم في القانون الإداري ، زيادة على ذلك مساهمة الباحثين في مفهوم إثراء مفهوم المرفق العام كنتيجة مايعرف بأزمة مفهوم المرفق العام* التي ذكرناها سابقا ، ففي ظل تطور الإدارة الجزائرية شهد المرفق العام تحولات منذ فترة الإستقلال إلى غاية يومنا هذا .

الفرع الأول/ أزمة مفهوم المرفق العام في الجزائر :

إن حصول الجزائر على الإستقلال فرض تحديات في تسيير مؤسسات الدولة بمختلف قطاعاتها وهو نتيجة واقعية لدولة حديثة الإستقلال تسعى لإعادة ترتيب هياكلها من أجل إستمرار خدمة المجتمع والبحث عن آليات لسد الفراغ داخل مختلف الإدارات العمومية والمؤسسات ، وبالتالي كان لزاما عليها التأقلم مع المرحلة الجديدة بسلبياتها وإيجابياتها ومواصلة العمل لضمان إستقرار الدولة .

فالحديث عن أزمة مفهوم المرفق العام ليس خاص بالجزائر وإنما كان نتاج الدراسات السابقة التي إختلفت في تحديد المفهوم ، أما في الجزائر فكان حول إستعمال مصطلح المرفق العام في الخطاب القانوني والسياسي الجزائري في مرحلة من مراحل بناء الدولة، وإن كان مفهوم المرفق العام واضح من خلال الهدف من إنشائه وهو خدمة الصالح العام . لقد بدأ ظهور مصطلح المرفق العام في الخطاب السياسي في الجزائر في ظل النقاش الشعبي حول الميثاق الوطني سنة 1976 الذي كان نتيجة سوء سير المرفق العام ، هذا الأخير قد إستعمل من جديد حيث كان منعما في الخطاب القانوني والسياسي ، وقد كان لظهور قانون 12يناير 1988 الخاص بالمؤسسات العامة الإقتصادية مدول قانوني للمرفق العام وبعدها المشروع التمهيدي للميثاق الوطني والنقاش حول البيروقراطية والمباشرة في بعض الإصلاحات والنقاشات كان لها أثر في الحديث عن المرفق العام من خلال عدم رضى المواطنين بنوعية الخدمات¹، وبالتالي تطور الحديث عن المرفق العام إلى غاية يومنا هذا .

*المقصود بأزمة فكرة المرفق العام كان ذلك نتيجة تطور وظائف الدولة خاصة بعد الحرب العالمية الثانية حيث وجدت الدول نفسها أمام وظائف جديدة على غرار الوظيفة الإدارية التقليدية ، وبالتالي كان هنالك تحديات تجارية وإقتصادية فرضت جدل قانوني خاصة في الفقه الإداري الفرنسي وطرح إشكالية أي نوع من القوانين يمكن إخضاع المرفق الإقتصادي والإداري في ظل تطور وظائف الدولة التي تشعبت نتيجة تزايد حاجيات المواطنين من جهة وظهور وظائف جديدة للدولة من جهة أخرى .

¹ محمد أمين بوسماح ، المرفق العام في الجزائر ، الجزائر : ديوان المطبوعات الجزائرية ، 1995 ، ص ص 42-

الفرع الثاني/إعادة تنظيم المرفق العام في الجزائر :

من الإشكاليات التي كانت بعد الإستقلال هو محاولة إحداث التوازن داخل مؤسسات الدولة خاصة جانب تنظيم العمل في الجانب الإقتصادي والإداري وهذا شكل في حد ذاته تحدي لصانع القرار والمشرع الجزائري ، وبالتالي كان من الضروري التكيف مع الوظائف الجديدة للدولة من خلال ضمان إستمرارية أداء الخدمة وإيجاد حل لإزدواجية العمل والتمايز الحاصل في المرفق العام ، وفي هذا الإطار يمكن الإشارة إلى المراحل التالية :

1- المرحلة الإنتقالية (1962/ 1966) :

قامت الجزائر بعد خروج الإستعمار الفرنسي بمواصلة العمل بالتشريع الفرنسي كمرحلة أولى من أجل خلق التوازن داخل المؤسسات وتجنب الفراغ وهذا بما يتوافق مع السيادة الجزائرية* ، حيث تم إدخال قانون 1962/12/31 في النظام القانوني الجديد للجزائر ، وبالتالي فقد تم العمل بالقانون الإداري للمستعمر الفرنسي بكل ما يتضمنه من أساليب تقنية وكذلك الخاصة والإستثنائية ومختلف وسائل التدخل وكذلك قوانين المرفق العام¹ .

لقد عرفت مرحلة الإستقلال تعارض تياران في الجزائر حول طبيعة الإصلاحات التي يجب أن تمس المؤسسات العامة ، فهناك من طالب بالإبقاء على القانون الفرنسي لما يتوفر فيه من دقة وهذا ما يؤدي إلى التحكم في عالم الشغل من خلال قانون الوظيفة العامة وقانون العمل ، إلا أن الإتجاه الآخر طالب بنظام آخر والتخلي عن القانون الفرنسي يتماشى مع السيادة وطبيعة الدولة فأستقروا على القانون الذي ذكرناه سابقا والإبقاء على القانون الفرنسي نتيجة الظروف السائدة آنذاك لتنظيم مختلف القطاعات ، ففي سبتمبر 1965 قامت الحكومة في الجزائر بتشكيل لجنة عليا من وزارة الداخلية والمالية لوضع قانون أساسي للوظيفة العامة يحكم المؤسسات الإدارية حيث تم إعداد مشروع تم عرضه في جانفي 1966 على جميع الوزارات والإدارات نوقش في مجلس الثورة ليصادق عليه في جوان 1966² ، فطبيعة المرحلة فرضت نقاش واسع من أجل بلورة قوانين تتماشى مع وضع الدولة.

* من أصعب المراحل التي واجهت الجزائر هي مرحلة مابعد الإستقلال وكيف يمكن المحافظة على سيورة مؤسسات الدولة زيادة على ذلك مسألة السيادة وكيف يمكن إنقاء القوانين المتوافقة مع مبادئ الدولة الجزائرية .

¹ محمد أمين بوسماح ، مرجع سبق ذكره ، ص 5 .

² عمار بوضياف ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 155 – 156 .

وقد شهدت هذه المرحلة إختلاف بين مختلف الأنظمة والقوانين المطبقة على المؤسسات الاقتصادية والإدارية نتج عنه عدم إستقرار وظيفي من خلال هجرة اليد العاملة والموظفين من القطاع الإداري إلى القطاع الاقتصادي كمحاولة للبحث عن الإمتيازات نتج عنه ضررا للدولة ، حيث كان لزاما تغيير الوضع نظرا لتطور وظائف الدولة في الميدان الإقتصادي والإداري زيادة على العدد الكبير للعاملين في القطاع العام وبالتالي الذهاب نحو إعادة النظر في القوانين المطبقة في المؤسسات الاقتصادية والإدارية¹ ، بمعني إعادة النظر في القانون رقم 62-157 الصادر في 31 ديسمبر 1962* .

كنتيجة لتلك التطورات الحاصلة في الدولة الجزائرية صدر قانون الوظيفة العمومية في الجزائر تبعا للأمر رقم 133/66 المؤرخ في 02 جوان 1966 حيث جاء في أسباب صدوره أن عملية التوظيف بشكل جماعي بعد الإستقلال قد إنتهت وبدأت مرحلة جديدة هدفها تدعيم الهياكل الإدارية التي تم إعادة تنظيمها حيث يكون فيه للدولة قواعد ثابتة بغعتبار أن الوظيفة العمومية كانت قبل الإستقلال حكرا على الفرنسيين خاضعا للقوانين الفرنسية الذي كان يجري آنذاك على أساس الإختبارات أما بعد الإستقلال فلم يكن بالإمكان القيام بتلك المسابقات لظروف المرحلة ، ومن الأسباب عدم إستقرار الموظفين من الناحية الحقوقية والوظيفية وبالتالي كان لابد من وضع حد لهذه الحالة من خلال إصلاح الوظيفة العمومية التي تشكل عنصر فعال وأساسي في النمو الإقتصادي² ، وقد جاء هذا القانون لإعادة ترتيب الوضع من خلال قوانين تضبط حقوق الموظفين من حيث الإمتيازات وطريقة التوظيف والتفريق بين الوظائف في مختلف القطاعات .

وبما أن الموظف يسعى دائما إلى الأفضل من حيث المستوى المعيشي ، فجاء القانون الأساسي للوظيفة العمومية في هذه المرحلة لحل مشكلة التمايز الذي كان حاصل بين المؤسسات الإدارية والإقتصادية ووضع أطر واضحة تسير الموظف العمومي من خلال توحيد نظام الأجور من أجل إعادة تنظيم الرتب الإدارية .

¹ عمار بوضياف ، مرجع سبق ذكره ، ص 165 .

* القانون رقم 62-157 الصادر في 31 ديسمبر 1962 صدر كنتيجة حتمية للمرحلة التي كانت فيها الجزائر من خلال الإبقاء على القانون الفرنسي (المرسوم) الصادر في 1958/12/31 حيث دخل حيز التنفيذ في الجزائر عن طريق المرسوم رقم 60-650 والصادر بتاريخ 1960/09/06 (المصدر :- <https://lakhasly.com/ar/view-summary/4X4Jz03aN7>).

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، الأمر رقم 133/66 المؤرخ في 12 صفر عام 1386 الموافق لـ 02 جوان 1966 المتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية ، 1966/06/08 ، العدد 46 ، ص ص 542-543 .

2- مرحلة التسيير الإشتراكي (من 1966 إلى أواخر 1972) :

لقد كان الخروج من مرحلة ما بعد الإستعمار بصفة تدريجية نتيحة صعوبة المرحلة التي كانت تتطلب إستمرار مؤسسات الدولة على كافة الأصعدة من جهة ومحاولة التكيف مع الوضع الجديد للدولة الجزائرية التي كانت تبحث عن الإنطلاقة الجديدة حيث تعتبر هذه المرحلة إمتداد للمرحلة السابقة لأنها لم تشهد تغيرات كبيرة على مستوى إدارة مؤسسات الدولة .

إن المرحلة الممتدة من سنة 1966 إلى غاية سنة 1971 هنالك من رآها على أنها مرحلة إنتقالية فاصلة بين سياستين إشتراكييتين متناقضتين لم تعرف تغييرات جذرية على القوانين المعمول بها ، إلا أنه كان فيه إعادة نظر في أساليب تسيير المرفق العام زيادة على محاولة الدولة التحكم في الإقتصاد من خلال مطابقتها الخطابات السياسية للسلطة الثورية¹ ، وكنتيجة لذلك صدر الأمر رقم 71-74 المؤرخ في 28 رمضان عام 1391 الموافق لـ 71/11/16 والإنطلاق نحو السياسات الإصلاحية .

لقد جاء قانون التسيير الإشتراكي للمؤسسات كمحاولة لتنظيم العمل ليتمشى مع النهج الإشتراكي المعمول به في الجزائر والذي جاء في مادته 09 مايلي :

- الإعتراف بالحق النقابي للعمال والموظفين .
- مبدأ المساواة بين العمال في الحقوق والواجبات .
- الترقية الثقافية والإجتماعية .
- مساهمة العمال في تسيير المؤسسات .

لقد صدرت عدة قوانين بعد هذا القانون لتنظيم العمل بطريقة موضوعية وواقعية لكن تلك النصوص والأحكام لم ترقى إلى درجة التنظيم الإجتماعي الموضوعي لعلاقات العمل نتيجة الإختلاف في قطاعات العمل وعدم التجانس في الأحكام المطبقة وتعارضها مع أحكام أخرى مطبقة في مؤسسات القطاع العام التي كان معمول بها في القانون الفرنسي ، نتج عن ذلك تطبيق المؤسسات بعض النصوص المنظمة للقطاع الخاص فيما يتعلق بالأجور وبعض النصوص الأخرى² .

¹ محمد أمين بوسماح ، مرجع سبق ذكره ، ص 14 .

² بشير هدي ، الوجيز في شرح قانون العمل لعلاقات العمل الفردية والجماعية ، الجزائر : جسور للنشر والتوزيع ، 2001 ، ص ص 46-47 .

وقد جاء في الأمر 71-74* المؤرخ في 16 نوفمبر 1971 في مادته 03 " أن المؤسسة الاشتراكية هي ملك للدولة وتمثل الجماعة الوطنية وتسير حسب مبادئ التسيير الاشتراكي المحددة في هذا الأمر " وقد جاء في المادة 08" أنه تمنح صفة عامل لكل شخص يعيش من حاصل عمله ولايستخدم لمصلحته عمالا آخرين في نشاطه المهني" ¹ .

بالرجوع للمادة الأولى من هذا الأمر نجد أنها ركزت على المؤسسات الاقتصادية وأهملت المؤسسات الإدارية ، وبالتالي العودة إلى التمييز والتفريق بين الأجير والموظف التي طبقها النظام الفرنسي ، حيث جاءت أحكام هذا الأمر لترسيخ مبدأ إضفاء صفة المسير على العامل من خلال إدماج العمال في تنظيم هيكل جديد سمي بمجلس العمال حيث أصبح لهم حق المشاركة في إدارة وصنع القرار داخل المؤسسة سواء كانت ذا طابع مالي أو إداري من خلال التكوين والتوظيف وكذلك التدخل في الشؤون الاقتصادية والمالية ومختلف اللجان الإجتماعية والتأديبية ² .

لقد تميزت هذه المراحل السابقة بمحاولة السلطات آنذات إعادة ترتيب سير المرفق العام بمختلف مؤسساته ووضعه في سكة تتلاءم وطبيعة النظام الاشتراكي للدولة من جهة ، والحفاظ على إستمرارية النشاط والبحث عن معالجة بعض الإختلالات التي عرفتها مؤسسات الدولة ولها مبرراتها من خلال السير بالقوانين الفرنسية بالمازات مع ذلك الوضع لا بد من التفكير في إيجاد آليات تمكن الدولة من التحكم في مؤسساتها وماشهدته من مشاكل خاصة فيما تعلق بالموظفين والعاملين في مختلف القطاعات حيث كانت فيه هجرة داخلية لليد العاملة بين مختلف القطاعات بحثا عن الأجر الجيد وتحسين المستوى المعيشي ، فرغم حداثة الإستقلال والفرغ الذي تركه الإستعمار الفرنسي بعد الإستقلال إلا أنه من سنة 1962 إلى غاية 1971 كانت فيه نية لإصلاح الأوضاع داخل الدولة من خلال الكثير من القوانين لضبط عمل المؤسسات .

* لو نظرنا للمادة الأولى من الأمر 71-74 المؤرخ في 16/11/1971 نجدها تنص على أن " الأحكام تطبق في تسيير وتنظيم المؤسسة الاشتراكية التي تقوم بنشاط إقتصادي أو إجتماعي أو ثقافي ...". وبالتالي فيه إشارة إلى تمييز المؤسسات الإدارية حيث لم تذكر المادة الأولى تطبيق هذه الأحكام على المؤسسات ذات الطابع الإداري وهذا ما أشار إليه كذلك الأستاذ **عمار بوضياف** في كتابه **الوجيز في القانون الإداري** الذي شرح مراحل التمييز بين المرفق الإداري والإق، زيادة على ذلك جاء هذا الأمر بكثير من القوانين التي تضبط عمل العمال ومساهماتهم في مختلف القطاعات .

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، الأمر 71-74 المؤرخ في 16 نوفمبر 1971 **المتضمن التسيير الاشتراكي للمؤسسات** الصادر بتاريخ 13 ديسمبر 1971 ، المادة 03 و 08 ، العدد 101 ، ص 1736 .

² **عمار بوضياف** ، مرجع سبق ذكره ، ص 158 .

3- مرحلة النظر في الأجور و إصدار القانون الأساسي للعمل (1973-1978) :

في إطار البحث عن الإطار القانوني للمرفق العام في الجزائر والتجاذبات التي كانت حاصلة في قضية التفريق بين المرفق العام الإداري والإقتصادي من حيث نظام التسيير و قضية الأجور (أشار إلى ذلك الأستاذ عمار بوضيف)، حيث كان يسعى العامل في المراحل الأولى من الإستقلال إلى البحث عن المجال الذي يحسن فيه وضعه الإجتماعي والمعيشي وهذا في حد ذاته طرح مشكل في مؤسسات الدولة نظرا لهجرة الموظفين بين مختلف المؤسسات بحثا عن الراتب الجيد وبالتالي كان لزاما على السلطات إعادة ترتيب الأمور وضبطها بحثا عن الإستقرار الوظيفي في كل القطاعات .

لقد حاول صانع القرار في الجزائر إحداث نوع من التوازن بين من خلال إصدار الأمر رقم 73-64 المؤرخ في 28 ديسمبر 1973 والذي جاء في مادته 28 " على أن الأجور والتعويضات والمرتبات الممنوحة في المؤسسات العمومية ومختلف الشركات الوطنية ذات الطابع الصناعي والتجاري والهيئات العمومية الأخرى ذات الطابع الإقتصادي توقف عند مستواها الحالي " ¹، هذا من أجل تقليص الفجوة بين القطاع الإداري والإقتصادي .

بالرغم من الأمر المذكور سابقا إلا أن تزايد التباين والفجوة بين العمال والموظفين في القطاع الإداري والإقتصادي شكل خطر في حد ذاته حيث كان لزاما على صانع القرار التدخل بهدف إحداث تقارب بين تلك القطاعات خاصة في الأجور، وبالتالي خلق نوع من التوازن في مؤسسات الدولة ، ففي 30 جانفي 1974 تم إنشاء لجنة على المستوى الوطني للدراسة والتنسيق بين مختلف الأنظمة القانونية وماتعلق بنظام التعويضات للمؤسسات الإقتصادية والإدارية من أجل ضبط سياسة وطنية لنظام الأجور ، لكن هذه السياسة لم تنجح بسبب السير في إزدواجية التنظيم أدى إلى هجرة موظفي المؤسسات الإدارية إلى الإقتصادية حيث كان يجب عدم التمييز بين القطاعات مع مراعاة بعض الخصوصيات لإختلاف الإنتاج وظروف العمل بإعتبار أن الدولة تسير في النهج الإشتراكي ².

فالملاحظ أن الدولة حاولت تصحيح الأوضاع من خلال محاولة إحداث التوازن بين القطاعين نظرا لحساسية المرحلة من جهة وإتباع النهج الإشتراكي الذي كان ينادي بالمساواة وتكافؤ الفرض وعدم

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، الأمر رقم 73-64 المؤرخ في 03 ذي الحجة 1393 الموافق لـ 28 ديسمبر 1973 المتضمن قانون المالية لسنة 1974 ، المادة 28 ، العدد 104 ، ص 1523 .

² عمار بوضيف ، الوجيز في القانون الإداري ، ط 4 ، الجزائر : جسور للنشر والتوزيع ، 2017 ، ص 443 .

التفريق بين الطبقة العاملة وهذا حسب رأي خلق مشكلة بين مختلف الشرائح العمالية والموظفين كان السبب الرئيسي فيه هو طبيعة الإمتيازات الموجودة في القطاع الإداري والإقتصادي .

على عكس من مما سبق صدر الأمر رقم 75-31 المؤرخ في أبريل 1975 المتعلق بالشروط العامة لعلاقات العمل في القطاع الخاص حيث جاء في مادته 146 على ضرورة تأمين الحد الأدنى المضمون للأجر الوطني لكل العاملين دون أن يكون فيه تمييز بين الجنس والذكر ، حيث أكدت المادة 147 من نفس الأمر على منع صاحب العمل من دفع أجر أقل من الحد الأدنى المضمون للأجر الوطني¹ ، فالملاحظ أن المشرع الجزائري حاول ضبط سير العمل في المرفق العام من خلال إصدار قوانين وأوامر لتحسين وضع العمال من جهة والتقليل من التمايز بين القطاعات من جهة أخرى . فمن خلال ماسبق يمكن القول أن صانع القرار في الجزائر حاول مسايرة الأحداث وفق مقتضيات كل مرحلة بمختلف تقلباتها ك محاولة لضبط سير المرفق العام وتحمل أعباء المرحلة الجديدة لتنظيم أفضل يمكن من إحداث التوازن بين العامل والموظف وبين مختلف مؤسسات الدولة خلال ، حيث تميزت هذه المرحلة بإصدار قوانين هامة أبرزها القانون الأساسي للعمل الذي صدر بتاريخ 04 أوت 1978 حيث كان يهدف إلى تنظيم العمل بما يتوافق والتطور الإقتصادي والإجتماعي في تلك المرحلة موحدا لميدان العمل والعمال وفق مايلي :

- من حيث علاقات العمل : حيث عرفت المادة الأولى من الفقرة 2 العامل على أنه " كل شخص يعيش من حاصل عمله اليدوي والفكري ولايستخدم لمصلحته الخاصة غيره من العمال" حيث تم تعميم أحكامه على جميع القطاعات ومؤسسات الدولة الإدارية والإقتصادية والخاصة وتم الإحتفاظ بالتمايز التقليدي في الجانب القانوني والتعاقدية والتنظيمي بين تلك القطاعات .

- من حيث الحقوق والواجبات المتعلقة بالعمل : جاء في أحكام هذا القانون مالا يقل عن 30 مادة تنص على الحقوق والواجبات العامة للعمل في جميع القطاعات حيث كان هدف المشرع إحداث تأثير متبادل بين الحقوق والواجبات مع ربطها بالأجر والعمل لتحقيق الأهداف الإجتماعية الشاملة للعمل².

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، الأمر رقم 75-31 المؤرخ في 29 أبريل 1975 المتعلق بالشروط العامة لعلاقات العمل في القطاع الخاص الصادر بتاريخ 16/05/1975 ، المادة 146 و174 ، العدد 39 ، ص 540 .

² بشير هدي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 47 - 48 .

ولإشارة فقد صدر القانون رقم 01-80 المؤرخ في 12 يناير 1988 والمتعلق بالقانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية والذي جاء في مواده الأولى والثانية والثالثة والرابعة مايلى¹:

- ضمان التنمية من خلال إنشاء الدولة مؤسسات عمومية إقتصادية تشرف على تسييرها وفق ما هو مخطط في الإقتصاد الوطني .
- التأكيد على الطابع الإشتراكي للمؤسسات العمومية الإقتصادية .
- إنشاء المؤسسات العمومية الإقتصادية تماشيا مع عملية التنمية وهي وسيلة لإنتاج مختلف المواد وتقديم الخدمات وخلق تراكم في رأس المال ، حيث تم التأكيد على أن المؤسسة هي في خدمة الأمة من أجل تحقيق التنمية .

وقد جاء هذا القانون كسياسة لإصلاح وتنظيم سير مؤسسات الدولة حي كان فيه إشارة إلى نوع من الإستقلالية حيث جاء في المادة الرابعة أن هذه المؤسسات الإقتصادية تتميز عن الهيئات العمومية الأخرى بإعتبارها شخص معنوي تخضع للقانون العام مهمتها تسيير مختلف الخدمات.

من خلال ماسبق يمكن القول أن صانع القرار في الجزائر منذ الإستقلال إلى غاية هذ المرحلة حاول إحداث نوع من التغيير في المنظومة القانونية التي كانت تسيير المرفق العام في الجزائر بمختلف مؤسساته بطريقة جزئية تتوافق وإمكانيات البلاد آنذاك كدولة حديثة الإستقلال تبنت النهج الإشتراكي في تسيير مؤسساتها ومختلف قطاعات الدولة ، هذه الأخيرة حرصت على مراعاة التكيف مع متغيرات تلك الفترة وعدم خروج القوانين عن الخط الإشتراكي بالرغم من بعض القوانين التي حاول فيها المشرع الجزائري منح بعض من الإستقلالية في تسيير الخدمات العمومية خاصة في الجانب الإقتصادي .

إن التركيز على العنصر البشري كان أمر مهم في خلق توازن بين مختلف القطاعات سواء الإدارية أو الإقتصادية ، لذا كان لابد من تقليل تلك الفوارق كما ذكرنا سابقا فيما تعلق بظروف العامل والموظف بإعتبارهم المحرك الأساسي للعمل ، فصانع القرار في الجزائر حاول إحداث توازن بين المؤسسات الإدارية والإقتصادية رغم إختلافها من حيث الإنتاجية والتسيير إلا أنه أصدر الكثير من القوانين والمراسيم والأوامر لتكييف القوانين مع الإمكانيات المتاحة للجزائر .

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، القانون رقم 01-88 المؤرخ في 22 جمادى الأولى 1408 الموافق لـ 12 جانفي 1988 المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الإقتصادية الصادر بتاريخ 13/01/1988(ملغى)، المادة 1-2-3-4 ، العدد 02 ، ص 31.

إن تحليل واقع المؤسسات الإدارية والإقتصادية في المراحل السابقة الهدف منه معرفة الفرق بين مختلف القطاعات من جهة وبين العامل والموظف من جهة أخرى ، فبروز مشكل عدم المساواة بين تلك الفئات لم يكن حسب رأي نتيجة سياسات مقصودة وإنما كان من نتائج مرحلة مابعد الإستقلال ومآثرته من محاولة إعادة الإستقرار الوظيفي داخل مختلف مرافق الدولة محليا ووطنيا ، فالبرجوع إلى طريقة التوظيف التي ذكرناها سابقا في مختلف مؤسسات الدولة نجد أنها في مراحلها الأولى لم تكن مدروسة بشروط كما هو حاصل الآن ، وإنما كانت مبنية على سياسة ملأ الفراغ لإستمرارية مرافق الدولة وعدم تعطيل مصالح الناس وأهداف التنمية الوطنية ، لكن سرعان ماتدارك صانع القرار بعد هذه المرحلة لضرورة التوجه نحو معايير التوظيف المبنية على المسابقات وبعض الشروط التي تمكن العامل والموظف من أداء مهامه بكفاءة وفعالية .

4- مرحلة القانون الأساسي للمؤسسات والإدارات العمومية ومابعد دستور 1989 :

شهدت الجزائر الكثير من الأحداث خاصة في مرحلة الثمانينات وما عرفته من صدمات إقتصادية الذي كان له أثر بليغ على واقع الدولة الجزائرية باعتبارها دولة حديثة الإستقلال تبحث عن مواصلة بناء مؤسساتها في جميع الجوانب الهيكلية والمادية والبشرية والقانونية ، وبالتالي تنظيم مؤسساتها بمختلف القطاعات تماشيا مع الإصلاحات ، فلم يكن لصانع القرار إلا البحث عن آليات جديدة لبعث الروح داخل هياكل الدولة لضبط عملها لتحقيق طموحات الشعب الجزائري .

لقد عرفت هذه المرحلة إصدار المرسوم رقم 85-59 المؤرخ في 23 مارس 1985 والذي تضمن القانون الأساسي النموذجي لعمال المؤسسات والإدارات العمومية كمحاولة لإعادة ترتيب الوضع في مؤسسات الدولة الإدارية والإقتصادية ولعل أهم ما جاء به هذا المرسوم مايلي :

- إعادة ضبط طريقة التوظيف في المؤسسات والإدارات العمومية وهذا ما جاء في الباب الأول من الأحكام العمل في الكثير من المواد القانونية .
- ضمان الحقوق والواجبات للعمال والموظفين إنطلاقا من الراتب والحياة الإجتماعية ومختلفا الخدمات والإستفادة من التكوين وتحسين المستوى والحق النقابي والإستقرار الوظيفي¹ .

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، المرسوم رقم 85-59 المؤرخ في 01 رجب 1405 الموافق لـ 23/03/1985 المتضمن القانون الأساسي النموذجي لعمال المؤسسات والإدارات العمومية الصادر بتاريخ 24/03/1985، العدد 13 ، ص ص 434-435 .

- جاء المرسوم يحدد الخطوط التي لاينبغي تجاوزها من طرف العمال مع العمل بكفاءة وفعالية لتحقيق أهداف السياسات التي رسمتها الدولة زيادة على التقيد بالقوانين التي تضبط سير العمل في مختلف المؤسسات¹.

لقد كان الهدف من وراء إصدار القانون الأساسي النموذجي لعمال المؤسسات والإدارات العمومية إعادة ضبط سير العمل في المرفق العام للدولة نظرا للأهمية التي تكتسيها عملية تنظيم العمل إنطلاقا من بداية التوظيف والشروط الواجب توفرها في المترشح للوظيفة* إلى غاية الحصول على العمل وتحديد الحقوق والواجبات للموظف والعامل وعدم تجاوز أخلاقيات العمل إنطلاقا من السر المهني إلى العقاب في حالة تجاوز الخطوط الحمراء التي قد تضر بالمؤسسة أو المنظمة ومصالح الدولة .

لقد عاشت الجزائر الكثير من التقلبات في محاولة إعادة تنظيم تسيير مؤسساتها وإداراتها العمومية نظرا لحساسية المراحل التي مرت بها التي كانت فيها جهود كثيرة من طرف صناع القرار في هذه الفترات الزمنية من أجل ضمان استمرارية وظائف الدولة خاصة وأن التحديات كانت كثيرة على المستوى الداخلي والخارجي التي حتمت على المشرع اصدار ترسانة من القوانين في عملية تسيير مرافق الدولة انطلاقا من المساواة بين العمال والموظفين في المؤسسات والإدارات العمومية .

لقد عرفت المراحل السابقة اصدار مجموعة من القوانين كمحاولة لخلق نوع من الإستقرار داخل مؤسسات الدولة وتجنب بعض السلبيات في تسيير المرفق العام الذي يعتبر عنصر أساسي في تقديم الخدمات العمومية وتحقيق المصلحة العامة لأفراد المجتمع ، وهذا لن يتأتى إلا في إطار تحسين ظروف العمل داخل المؤسسات والإدارات العمومية للدولة على كافة المستويات ، لمسايرة التغيرات وتجسيد المشاريع التنموية ، هذه الأخيرة الذي يعتبر العامل والموظف محورها الرئيسي ، وبالتالي ضرورة تحقيق العدالة بين كل موظفي وعمال الدولة دون تمييز لتحسين مردودية خدمات المرفق العام.

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، القانون الأساسي النموذجي لعمال المؤسسات والإدارات العمومية ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 437-438 .

* جاء القانون الأساسي النموذجي لعمال المؤسسات والإدارات العمومية بقوانين كثيرة وتفصيلية لضبط نشاط العمل في مؤسسات الدولة من خلال تحديد شروط التوظيف وإختيار الموظفين في مؤسسات الدولة كبدائية نحو تحسين الخدمة في مرافق الدولة نتيجة تقلبات تلك المرحلة التي عرفت مشاكل كبيرة على المستوى السياسي والإقتصادي والإجتماعي .

لقد تسارعت الأحداث في الجزائر بعد المراحل السالفة الذكر ومانتج من تغييرات كثيرة على مستوى بنية النظام السياسي بتأثيرات داخلية وخارجية ساهمت بدرجة كبيرة في تغيير توجه صانع القرار في الجزائر كمحاولة لإيجاد الحلول للمشاكل السياسية والإقتصادية والإجتماعية وحتى الأمنية التي ظهرت آثارها السلبية في فترة الثمانينات .

لقد عرفت هذه المرحلة صدور دستور 04 فيفري 1989 والذي أتى بالتعددية السياسية والتوجه نحو فتح المجال من خلال الديمقراطية وتبني نهج جديد بإصلاحات شاملة في النظام الجزائري ، حيث أكد الدستور على مبدأ حق العمل وحمايته والمساواة في الحقوق والواجبات وبالتالي صدور عدة قوانين كان هدفها الموازنة بين الجانب الإجتماعي والإقتصادي ، حيث صدر قانون علاقات العمل بتوجه ليبرالي جديد لإعادة تنظيم عالم الشغل تكيفامع الواقع ومسايرة للتطور الإقتصادي ، وبالتالي فقد جاء هذا القانون بفكرة تعدد مجال العمل خاصة الفصل التقليدي بين القطاع الإقتصادي والوظيفة العامة خلافا للقانون الأساسي للعامل¹ .

في خضم التطور التدريجي للإصلاحات في الجزائر ومحاولة ضبط مؤسسات الدولة وتنظيم علاقة العمل فيها صدرت عدة قوانين عبر مراحل زمنية متفرقة إلى غاية صدور قانون الوظيفة العمومية من خلال الأمر رقم 06-03 المؤرخ في 15 جويلية 2006 . لقد جاء في المادة الثانية " يطبق هذا القانون الأساسي على الموظفين الذين يمارسون نشاطهم في المؤسسات والإدارات العمومية " ، حيث وضح المشرع على أن المؤسسات والإدارات العمومية هي مختلف الإدارات المركزية زيادة على المصالح غير الممركزة التابعة لها والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري والجماعات الإقليمية، ومختلف المؤسسات العمومية ذات الطابع العلمي والثقافي والمهني والتكنولوجي وكل المؤسسات الخاضعة لأحكام هذا القانون² .

إن صدور القانون الجديد للوظيفة العامة كانت نتيجته التفريق بين المؤسسات الإقتصادية والمؤسسات الإدارية ، وبالتالي شمل هذا القانون كل موظفي المؤسسات والإدارات العمومية ولم يذكر المؤسسات الإقتصادية ، حيث نظم القانون الجديد كل مايتعلق بسير العمل والحقوق والواجبات.

¹ بشير هدفي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 49 - 51 .

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، الأمر رقم 06-03 المؤرخ في 19 جمادى الثانية 1427 الموافق 15 جويلية 2006 المتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية الصادر بتاريخ 2006/7/16، المادة 2، العدد 46 ، ص 03 .

المطلب الثاني : إنشاء وإلغاء المرفق العام في الجزائر

المرفق العام عنصر فعال في حياة الدول فهو محور القانون الإداري* ومحرك للنشاط الإداري من أجل تلبية مطالب ورغبات أفراد المجتمع وتجسيد للسياسات العامة في مختلف الميادين لضمان إستقرار المجتمعات وإستمرارية الدولة وتكيفها مع البيئة الداخلية والخارجية المحيطة بها ، وبالتالي فالمرفق العام له علاقة مباشرة بالمواطن الذي يسعى لتحسين مستواه المعيشي من خلال الخدمات التي يقدمها المرفق العام .

إن إنشاء وإلغاء المرفق العام على إختلافه في الجزائر يكون إختصاص السلطات المخول لها دستوريا وقانونيا ذلك بناء على الحاجات والضرورة والأهداف الإجتماعية والإقتصادية والسياسية التي تسعى الدولة لتجسيدها ، ويتم إنشاء المرفق العام على النحو الآتي :

الفرع الأول/ إنشاء المرفق العام في الجزائر:

المرفق العام هو عبارة عن مشروع تديره وتنظمة الجهة المنظمة للإدارة والهدف منه هو تقديم خدمات وسد الحاجات لتحقيق النفع العام ، فالمرفق العام لايقصد من وراء إنشائه الحصول على الربح ، حيث إذا كان فيه في بعض الأحيان هامش ربحي تقيمه الإدارة المشرفة على المرفق فإن ذلك يكون نتيجة حالة عرضية لها غرض قانوني ، لأن الهدف الأساسي هو السهر على توفير الخدمات لسد مختلف الحاجيات العامة حيث تشرف جهة إدارية على إدارته ، وبالتالي للمرفق العام نظام قانوني يضمن له الإستقرار والإستمرار والتكيف مع التطور¹ .

من خلال ماسبق يمكن القول أن المرفق العام تشئه الدولة بإعتبار أن لها إمكانيات وقادرة على تسيير مختلف الخدمات التي يحتاج إليها المجتمع ، فالأفراد غير قادرين بمفردهم على توفير الكثير من الخدمات التي تفوق إمكانياتهم وتحتاج لإمكانيات ضخمة تحقق أهداف التنمية للدولة من جهة وتوفير خدمة مجانية أو أقل تكلفة من جهة أخرى بإعتبار أن المرفق العام في غالب الأحيان مجاني.

* يمكن تعريف القانون الإداري على أنه : " القانون الذي يحكم وينظم الهيئات والأجهزة الإدارية داخل الدولة ، بالإضافة إلى تنظيم الوظائف والنشاطات التي تقوم بها الجهات الإدارية بهدف تحقيق المصلحة العامة " (المصدر : أوثن حنان ، الوافي في شرح القانون الإداري ، ط1 ، ص 28) .

¹ ماهر صالح علاوي الجبوري ، مبادئ القانون الإداري دراسة مقارنة ، بغداد : كلية القانون ، 2009 ، ص 89 .

1- إنشاء المرفق العام الوطني :

عملية إنشاء وتنظيم سير المرفق العام يخضع لتوزيع السلطة بين الحكومة والبرلمان ، فلو أخذنا مثال عن المشرع الفرنسي فإننا نجد أن إحداث المرفق العام كان تقليديا يرجع فيه الإختصاص إلى المشرع منذ دستور 1958 حيث لم يتم ذكره بين المواد المحجوزة للقانون ، وبالتالي فإن إحداث المرفق العام يتم من خلال المراسيم¹ ، وتختلف أداة الدولة في إنشاء المرفق العام باختلاف الدساتير والنظم السياسية حيث تدور هذه النظم في وسيلتين لإنشاء المرفق العام من خلال إقرارها أن القانون هو الإدارة الوحيدة التي تختص بإنشاء المرفق والثانية تتم بإعطاء السلطة التنفيذية حق إنشاء المرفق العام من خلال إصدار قرار إداري² ، فطبقا للقوانين يمكن إنشاء المرفق العام على النحو الآتي :

- إنشاء المرفق العام بعد الإستقلال(من 1962 إلى غاية 1971):

عرف المرفق العام فترة مابعد الإستقلال فترة مابين 1962 إلى 1965 تقلبات كما ذكرنا سابقا نتيجة مرحلة الخروج من الإستعمار والإبقاء على بعض القوانين الفرنسية التي لاتتعارض مع السيادة الجزائرية ، لقد تطورت قوانين إنشاء المرفق العام مرحليا في الجزائر حيث كان يتم في هذه المرحلة عن طريق نص تنظيمي أو تشريعي ، حيث تم إنشاء العديد من المرافق الوطنية في الجزائر على سبيل المثال القانون رقم 61-144 المؤرخ في 13 ديسمبر 1962 والذي بموجبه تم إنشاء البنك المركزي³ وبعدها تم إنشاء العديد من المرافق إما بمرسوم أو بقانون، وبالتالي فقد عرفت هذه المرحلة عدم تحديد كيف يمكن إنشاء المرفق العام بقانون أو بمرسوم. يمكن القول أن إنشاء المرفق العام في هذه الفترة بالذات هو ضمان إستقرار الدولة وإستمرارية الخدمة كون مرحلة مابعد الإستقلال كنت لها آثار كبيرة على الكثير من الإدارات ومؤسسات الدولة حيث كان لها صانع القرار التكيف مع المرحلة. إنطلاقا من فترة 1965 إلى غاية 1971 فإن إنشاء المرفق العام خاصة بعد أمر 31 ديسمبر 1965 من خلال المادة الخامسة حيث جاء فيها أن إحداث مؤسسة عامة لا يتم إلا بنص له قيمة

¹ أحمد محيو ، محاضرات في المؤسسات الإدارية ، تر : محمد عرب صاصيلا ، ط4 ، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 1986 ، ص 436 .

² محمد الشافعي أبو راس ، القانون الإداري دراسة مقارنة في أصول تنظيم الإدارة ونشاطها ، القاهرة : علم الكتب ، 1984 ، ص 207 .

³ المرجع السابق ، ص 436 .

تشريعية بمعنى أن المرفق العام ينشأ بأمر إذا كان الأمر ضروري¹ حيث تم تطبيق الأمر على بعض المؤسسات، وبالرجوع إلى الأمر 71-74 خاصة في المادة الخامسة التي تنص " تحدث المؤسسة الإشتراكية بموجب مرسوم بإستثناء المؤسسات التي لها أهمية وطنية تحدث بموجب قانون " حيث ربط المشرع الجزائري أداة الإنشاء بأهمية المرفق العام فإن كان ذا نفع عام ينشأ بنص تشريعي وإن كان خلاف ذلك ينشأ بنص تنظيمي² .

- إنشاء المرفق العام الوطني في الدساتير الجزائرية :

عرفت هذه المرحلة تباين بين الدساتير في إنشاء المرفق العام الوطني إنطلاقا من دستور سنة 1976 حيث خلا من أي نص صريح حول إنشاء المرفق العام في كل مواده خاصة في المادة 151 التي حددت المجالات التي يشرع فيها المجلس الشعبي الوطني³ حيث ظهر أنه ليس من صلاحياته إنشاء المؤسسات العامة والوطنية مايعني أنها من مهمات السلطات المركزية المتمثلة في السلطة التنفيذية ، وبالرجوع لدستور سنة 1986 نجد أن المشرع في المادة 115 التي حدد فيها المجالات التي يشرع فيها المجلس الشعبي الوطني⁴ خالية من التدخل في إنشاء المرفق العام وبالتالي نفس الوضع مع دستور سنة 1976 حيث يرجع إحداث المرفق العام للسلطة التنفيذية .

أما دستور سنة 1996 نجد أن المشرع حدد في المادة 122 مجالات تشريع البرلمان في الكثير من الميادين حيث نجد أنه له الحق في إنشاء فئات المؤسسات (النقطة 29)⁵، وبالتالي يظهر جليا أن دستور 1996 أعطى للسلطة التشريعية حق إنشاء المرفق العام ، في حين تعديل الدستور في 2016 أبقى للبرلمان حق إنشاء فئات المؤسسات في المادة 140 النقطة 28⁶ .

¹ أحمد محيو ، مرجع سبق ذكره ، ص 437 .

² عمار بوضياف ، مرجع سبق ذكره ، ط4 ، ص 452 .

³ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، الأمر رقم 76-97 المؤرخ في 30 ذي القعدة 1396 الموافق 1976/11/22 المتضمن إصدار دستور الجمهورية الجزائرية الصادر بتاريخ 76/12/24، العدد 94، المادة 151 ، ص ص 1319 - 1320.

⁴ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم الرئاسي رقم 89-18 المؤرخ في 22 رجب 1409 الموافق 1989/02/28 المتعلق بنص تعديل الدستور في استفتاء 23/02/1989 الصادر بتاريخ 01/03/1989، العدد 09، المادة 115 ، ص 249 .

⁵ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، المرسوم الرئاسي 96-438 المؤرخ في 26 رجب 1417 الموافق 1996/12/07 المتعلق بإصدار نص دستور 1996 الصادر في 08/12/96 ، العدد 76 ، المادة 122 ، ص 24.

⁶ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، القانون رقم 16-01 المؤرخ في 26 جمادى الأولى 1437 الموافق 2016/3/6 المتضمن التعديل الدستوري 2016 الصادر في 07/3/2016، العدد 14، المادة 140 ، ص 27.

أما دستور 2020 أبقى للسلطة التشريعية حق إنشاء المؤسسات العامة من خلال المادة 139 وما جاء في النقطة (29) التي تضمنت إنشاء فئات المؤسسات¹ ، وبالتالي تمكين السلطة التشريعية من إحداث نوع من أنواع المرفق العام إلى جانب السلطة التنفيذية .

2- إنشاء المرفق العام على المستوى المحلي :

على غرار المرفق العام على المستوى الوطني الذي تختص في إنشائه السلطة التنفيذية والتشريعية حسب ما أشرنا إليه سابقا من أجل ضمان سيرورة الدولة والخدمة العمومية لتحقيق المصلحة العامة للمجتمع ، فلا يختلف المرفق العام على المستوى المحلي في أهدافه المرتبطة بتحسين الخدمة وإنشائه وفق ماتقتضيه السياسات العامة وتحقيق أهداف التنمية الوطنية والمحلية ، إن إحداث المرفق العام على المستوى المحلي يدخل في إختصاص الولاية والبلدية .

- إنشاء المرفق العام على مستوى البلدية :

لقد جاء في المادة 132 من قانون البلدية 90-08 أن "تحدث البلدية مصالح عمومية بلدية لتوفير الإحتياجات الجماعية لمواطنيها"² ، وبالتالي فالبلدية تعمل على إنشاء المرفق العام خدمة للمصالح العام وتحسين الخدمة العمومية وفقا لما تقتضيه الحاجة والضرورة ، أما في قانون البلدية الجديد 10-11 فقد جاء في المادة 149 "تضمن البلدية سير المصالح العمومية البلدية التي تهدف إلى تلبية حاجات مواطنيها ..وبهذا فهي تحدث إضافة إلى مصالح الإدارة العامة مصالح عمومية تقنية"³ ، إذن فالبلدية خول لها القانون إنشاء المرفق العام ومصالح تقنية تضمن لها التكفل بكل ما يحتاج إليه المواطن خدمة للمصالح العام . فالملاحظ من خلال القوانين السابقة أن المشرع منح صلاحيات على مستوى البلدية من أجل تدبير الشأن العام دون قيود تعطل المصلحة وتعيق المشاريع التنموية والسياسات العامة الوطنية للإرتقاء بمستوى الخدمات .

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، المرسوم الرئاسي رقم 20-442 المؤرخ في 15 جمادى الأولى الموافق 2020/12/30 **المتعلق بإصدار التعديل الدستوري 2020** ، المادة 139 ، العدد 82 ، ص ص 31-32.

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، القانون رقم 90-08 المؤرخ في 12 رمضان 1410 الموافق 1990/4/7 **المتعلق بالبلدية** الصادر بتاريخ 16 رمضان 1410 ، المادة 132 ، العدد 155 ، ص 499.

³ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، القانون رقم 11-10 المؤرخ في 20 رجب 1432 الموافق 22 يونيو 2011 **المتعلق بالبلدية** الصادر بتاريخ 3 يوليو 2011 ، المادة 149 ، العدد 37 ، ص 21 .

- إنشاء المرفق العام على مستوى الولاية :

لقد منح المشرع الجزائري للولاية الحق في إحداث المرفق العام والسهر على تجسيده في قانون البلدية رقم 90-09 من خلال المادة 119 التي نصت على أنه " يمكن للولاية قصد تلبية الإحتياجات الجماعية لمواطنيها إنشاء مصالح عمومية ولائية " ¹ هذه المصالح تهدف تحسن الخدمات والظروف المعيشية للمواطن الذي يبقى محور أي سياسة عامة مهما كان مستواها الوطني أو المحلي ، وكذلك أشار القانون الجديد للولاية رقم 12-07 في مادته 141 " يمكن للولاية أن تنشئ قصد تلبية الحاجات الجماعية لمواطنيها بموجب مداولة المجلس الشعبي الولائي مصالح عمومية ولائية " ² هذه المصالح تسهر على خدمة المجتمع في العديد من المجالات.

الفرع الثاني/ إلغاء المرفق العام :

لقد ذكرنا سابقا طريقة إنشاء المرفق العام سواء على المستوى الوطني أو المحلي حيث يحتاج لتنفيذ قوانين على المستوى المركزي أو المحلي من أجل إحداث المرفق العام وإستغلاله خدمة للمصلحة العامة من أجل تلبية الرغبات ومطالب المجتمعات في ظل تزايد الحاجيات ، ومن أجل كذلك تسهيل تجسيد المشاريع التنموية .

إن عملية إلغاء المرفق العام تتم من خلال وضع حد لنشاطه من خلال إعتراف السلطة العمومية بأنه لم تعد هنالك حاجة أو مصلحة لإستمراره ووجوده ، وطريقة إغائه مبدئيا هي نفس طريقة الإنشاء بمعنى من يملك الأداة القانونية للإنشاء تكون له نفس الأداة التي أنشئ بها لإلغاء المرفق العام أو بأداة قانونية عليا ³ .

إن المرفق العام على إختلاف طريقة إنشائه يبقى هدفه الأساسي تنفيذ سياسات ومشاريع تنموية سواء على المستوى المحلي أو الوطني ، وبالتالي يعد من أهم العوامل والفواعل الأساسية لتقديم خدمة عمومية للمجتمع تتماشى ومتطلبات الواقع .

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، القانون رقم 90-09 المؤرخ في 12 رمضان 1410 الموافق 1990/04/7 **المتعلق بالولاية** الصادر في 16 رمضان 1410 ، المادة 119 ، العدد 15 ، ص 513 .

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، القانون رقم 12-07 المؤرخ في 28 ربيع الأول 1433 الموافق 2012/2/21 **المتعلق بولاية** الصادر بتاريخ 2012/2/29 ، المادة 141 ، العدد 12، ص 21.

³ ناصر لباد ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 156-157.

المطلب الثالث : الأساليب الكلاسيكية القانونية لإدارة المرفق العام في الجزائر

الجزائر كغيرها من الدول تسعى للإرتقاء بالقوانين المسيرة لإدارتها ومؤسساتها العمومية سواء كان ذلك على المستوى الوطني أو المحلي من أجل تحسين أدائها وتجسيد مختلف البرامج والسياسات ، فمن الناحية القانونية هنالك مجموعة من الأساليب لإدارة المرفق العام في الجزائر يمكن أهمها فيما يلي :

الفرع الأول/ الإستغلال المباشر :

يعتبر هذا الأسلوب من الأساليب التي من خلالها يدار كل المرافق العامة الإدارية وقد تدار به بعض المرافق العامة الإقتصادية حيث أن هذا الأسلوب لايراد من خلاله تحقيق الربح وإنما تحقيق المصلحة العامة حيث تقوم الإدارة العامة نفسها بتولي إدارة المرفق العام بواسطة موظفيها وبأموالها وتحت مسؤوليتها وتصرفها بكل إمتيازات السلطات العمومية ، ومنه نستنتج أن هذا الأسلوب ينتهي إلى¹ :

- الموظفين العموميين هم الذين يقومون بإدارة المرفق العام ؛
- أدوات المرفق العام وأمواله هي أموال عامة ؛
- يتم تمويله من خلال القواعد المالية العامة التي تقرها قوانين الدولة ؛

فالدولة تلتجئ إلى أسلوب الإدارة المباشر للمرفق العام نظرا لأهمية المرفق زيادة إلى خطورة الأهداف التي يسعى لتحقيقها حيث يتعذر ترك إدارة المرفق لهيئات خاصة أو أفراد لعدم مقدرتهم في تحقيق الأهداف ، وقد لا يكون ذا أهمية وخطورة إلا أن نفقاته قد تكون ضخمة لايسطيع الأفراد توفيرها وبالتالي تشرف الدولة على الإدارة المباشرة² .

تتم الإدارة المباشرة للمرفق العام في الجزائر بواسطة الدولة عن طريق هيئاتها المركزية واللامركزية كالولاية والبلدية (الجماعات الإقليمية) ، وبإدارة السلطات الرسمية للمرفق العام تنعدم الشخصية المعنوية والإستقلال المالي .

¹ طعيمة الجرف ، القانون الإداري دراسة مقارنة في تنظيم ونشاط الإدارة العامة ، القاهرة : مكتبة القاهرة الحديثة ، 1970 ، ص 262 .

² محمد الشافعي أبوراس ، مرجع سبق ذكره ، ص 229 .

فالإدارة المباشرة للمرفق العام تكون بصفة مباشرة من الدولة بإدارتها المركزية وكذلك عن طريق الجماعات المحلية هذه الأخيرة أجاز لها المشرع تسيير نشاطاتها التي لها طابع تحقيق المصلحة العامة بطريقة مباشرة كما جاء في قانون البلدية 10-11 المادة 151 التي نصت على أنه " يمكن للبلدية أن تستغل مصالحها العمومية عن طريق الإستغلال المباشر حيث تقيد إيرادات ونفقات الإستغلال المباشر في ميزانية البلدية ويتولى تنفيذها أمين خزينة البلدية طبقا لقواعد المحاسبة العمومية"¹ ، وكذلك نفس الأمر بالنسبة للولاية حيث يمكنها تسيير مصالح تلبى إحتياجات المواطن بطرق مباشرة وقد ذكرنا ذلك سابقا في ماتعلق بإنشاء المرفق العام على مستوى الولاية.

ولا يخلو هذا الأسلوب من الإنتقادات والعيوب يمكن إجمالها فيما يلي² :

- يدار من خلال اللوائح الحكومية والقوانين حيث يعتبرها الكثير أنها معقدة وتقيد أعمال المرفق العام؛
- التقييد قد يكون له ضرر أكبر إذا كان نشاط المرفق العام ذا طابع إقتصادي .
- قد يؤدي إلى العجز عن منافسة القطاع الخاص .
- في إطار أسلوب الإدارة المباشر أمواله عامة مرتبطة باللوائح وإجراءات كثيرة في تسييرها قد تجعل المرفق العام مكبل بتلك القوانين .
- القوانين قد تؤدي إلى رعب وخوف الموظفين وبالتالي التأثير على النشاط والخوف من المساءلة؛
- قد تتدخل السياسة في تسيير المرفق العام وتخضع لجانب حزبي ضيق من خلال تسييس إدارة المرفق العام.

إن إدارة المرفق العام سواء من السلطات المركزية أو الجماعات الإقليمية لا يتعارضان من حيث الأهداف والسياسات وإنما هو تعاون بين مختلف السلطات في التسيير من جهة وتنفيذ السياسات من جهة أخرى من خلال ضمان الخدمة العامة للمجتمع وتحسين ظروفها والسهر على إستمرارها ، فالإدارة المباشرة كما ذكرنا سابقا هي نتيجة لضخم نفقاتها وعجز الأفراد عن التمكن من تسييرها وتكفل الدولة بمختلف سلطاتها العمومية بتسييرها ، فالدولة بسلطتها المركزية تسهر على تسيير مرافقها السيادية على مستواها ومن خلال اللاتركيز على مستويات أخرى بالتنسيق مع الجماعات المحلية.

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، قانون البلدية رقم 11-10 ، مرجع سبق ذكره ، المادة 151 ، العدد 37 ، ص 22 .

² محمد الشافعي أبو راس ، مرجع سبق ذكره ، ص 231 .

الفرع الثاني/ أسلوب المؤسسة العامة:

يعد أسلوب إدارة المرفق العام بواسطة المؤسسة العمومية من الأساليب التقليدية القانونية في إدارة المرفق العام على المستوى الوطني والمحلي ، ويمكن تعريف المؤسسة العامة على أنها " شخص إعتباري الهدف من إحداثها تأمين التسيير المستقل لمرفق الدولة أو الولاية أو البلدية أو لشخص عام آخر من النموذج التجمعي " ¹ ، وبالتالي فالمؤسسة العامة هي شخص عمومي مكلف بتسيير مرفق من المرافق العامة مما ينتج عن هذا التعريف عنصرين :

- عنصر الإستقلالية : من خلال تمتعها بالشخصية المعنوية ، حيث يعد التسيير من خلال المؤسسة العامة نوع من اللامركزية المرفقية .
- التخصص : حيث يعد عنصر جوهري يميزها عن باقي الأساليب باعتبارها تنشأ من أجل تحقيق أهداف محددة ولا تخرج عن الغرض الذي أنشأت من أجله ² .

1-إنشاء المؤسسة العمومية :

ذكرنا سابقا في إنشاء المرفق العام الوطني طرق إنشاء المؤسسات العمومية الوطنية من الجهات المركزية وتطورها عبر التاريخ إنطلاقا من قوانين بعد الإستقلال إلى غاية إشارة الدساتير الجزائرية للجهة المخولة بإنشائها على مستوى البرلمان والسلطة التنفيذية ومجال تدخل كل منهما في إحداث المرفق العام الوطني .

أما فيما يتعلق بإنشاء المؤسسة على المستوى المحلي فقد أعطى المشرع الجزائري أداة للمجالس الشعبية البلدية في إحداث مؤسسات عمومية والإشراف على عملية تنظيمها حيث تتمتع هذه المؤسسات بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي وفق قانون البلدية 10-11 ونص المادة 153 الذي جاء فيها " يمكن للبلدية أن تشيء مؤسسات عمومية بلدية تتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة من أجل تسيير مصالحها " والمادة 154 " تكون المؤسسات العمومية البلدية ذات طابع إداري أو ذات طابع صناعي وتجاري ويجب على المؤسسة العمومية البلدية ذات الطابع الصناعي والتجاري أن توازن بين إيراداتها ونفقاتها " وتحدد قواعد تنظيمها وسيرها عن طريق التنظيم ³ .

¹ أحمد محيو ، مرجع سبق ذكره ، ص 443 .

² محمد رضا جنح ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 315-316 .

³ قانون البلدية 10-11 ، مرجع سبق ذكره ، المادة 153 و154 ، ص 22.

بالموازات مع ذلك منح المشرع الجزائري الولاية حق إنشاء المؤسسات العمومية على مستوى الولاية تتمتع كذلك بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي من خلال قانون الولاية رقم 07-12 حيث جاء في نص المادة 146 : " يمكن للمجلس الشعبي الولائي أن ينشئ مؤسسات عمومية ولأئية تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي قصد تسيير المصالح العمومية " ، وفي نفس الإطار جاء في المادة 147 من نفس القانون " تأخذ المؤسسة العمومية الولائية شكل مؤسسة ذات طابع إداري أو مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي أو تجاري حسب الهدف المرجو منها " ، وقد تحدثت المادة 148 عن كيفية إنشائها حيث جاء فيها " تحدث المؤسسات العمومية الولائية بموجب مداولة من المجلس الشعبي الولائي طبقاً لأحكام المادة 54 من هذا القانون" ¹ .

قد تختلف أنواع المؤسسات فنجد المؤسسات الإدارية والإقتصادية بالإضافة إلى مؤسسات أخرى كمراكز البحث والتنمية والضمان الإجتماعي، وبالتالي قد فصل المشرع الجزائري في طرق إنشاء المؤسسات العمومية الوطنية والمحلية بمجموعة من القوانين ففصلت في طرق سيرها والغرض من إنشائها في خدمة المصلحة العامة والحاجة لإستمرارية الخدمة العمومية وتحسينها والمساهمة في العمل التنموي الوطني والمحلي من خلال إشباع الرغبات وتلبية حاجات المجتمع .

2- مزايا وعيوب أسلوب المؤسسة :

لا يخلوا أي أسلوب من سلبيات وإيجابيات فأسلوب المؤسسة تلجأ إليه الدولة نظر لما له من آثار على إدارة المرفق العام قد يعود بالنفع في أداء الخدمة ، ولعل أهم المزايا والعيوب نجملها فيمايلي :

• مزايا إدارة المرفق العام عن طريق المؤسسة العامة:

إن اللجوء إلى أساليب تسيير المرفق العام من طرف الدولة بمختلف إداراتها المركزية واللامركزية هي الحاجة لتحسين الخدمة وإستمراريتها ولعل أهم مزايا هذا الأسلوب نجملها فيمايلي :

- الإبتعاد عن الروتين حيث تكون فيه نوع من المرونة من خلال التأقلم مع المتغيرات الجديدة .
- تؤدي المؤسسة العامة سواء كانت على المستوى الوطني أو المحلي إلى تنظيم أفضل للخدمة ²؛

¹ قانون الولاية 07-12 ، مرجع سبق ذكره ، المادة 146-147-148 ، ص 22.

² زيد منير عبوي ، إدارة المؤسسات العامة وأسس تطبيق الوظائف الإدارية عليها ، ط1 ، الأردن : عمان ، دار الشروق للنشر والتوزيع، 2010 ، ص 19 .

- الحد من الأجهزة المركزية التقليدية وإستقطاب الكفاءات والمهارات الفنية .
- إستقلال بعض من المرافق العامة في إدارة شؤونها حيث يؤدي إلى توظيف أساليب حديثة في تنظيم الإدارة لتحقيق الأهداف المطلوبة .
- قد تؤدي كذلك من حيث جانب آخر إلى تقليص حجم البطالة زيادة إلى توسيع تقديم مختلف الخدمات للمواطنين ، ومن جانب آخر تعمل على تقوية أجهزة الدولة¹ .
- تعتبر المؤسسة العامة وسيلة تنظيمية ذات فعالية خاصة فيما تعلق بتحقيق أهداف التنمية المحلية والوطنية .

• **عيوب إدارة المرفق العام عن طريق المؤسسة العامة :**

- لا يخلوا أي أسلوب في إدارة مؤسسات الدولة من مشاكل وعيوب نتيجة بعض الممارسات عبر مختلف الأجهزة في إستخدام هذا الأسلوب ويمكن إجمال ذلك فيمايلي :
- قد يكون فيه مشاكل على المستوى القانوني حيث تجد المؤسسة العامة نفسها عائق عدم وجود إطار قانوني يحقق أهدافها التنموية المحلية والوطنية ؛
- سوء إستخدام ميزة الإستقلالية الممنوحة للمؤسسات العامة حيث قد تتحرف عن أهدافها نتيجة عدم وجود رقابة صارمة من طرف الوصايا التي منحت لها من السلطات المركزية ؛
- وجود مؤسسات عديدة قد تتطابق مجالاتها وأهدافها في كثير من الأحيان حيث يؤدي ذلك إلى تنافس في أنشطة مشابهة على حساب المال العام نتيجة عدم وجود التنسيق بين تلك المؤسسات² ؛
- إن إدارة المرفق العام عن طريق أسلوب المؤسسة العمومية يعد وسيلة من وسائل تحقيق التنمية المحلية التي هي قاعدة لتحقيق التنمية الوطنية ، وبالتالي فوجود تلك المؤسسات على المستوى الوطني والمحلي هو تكريس لخدمة أهداف التنمية وبالتالي تحسين الخدمة العمومية التي هي أساس وجود المؤسسات الوطنية والمحلية ، فالمؤسسات على إختلاف أنواعها خاصة منها العمومية غير ربحية وهنا نقصد المؤسسات التي تلامس حياة المواطنين وتسعى لتلبية رغباته وإشباع حاجياته ، وبالرغم من بعض السلبيات الموجود في أسلوب المؤسسة إلا أنه يعتبر أحد أهم الأساليب القانونية في إدارة المرفق العام لما له أهمية في تجسيد البرامج التنموية المحلية والوطنية .

¹ زيد منير عيوي ، مرجع سابق ، ص ص 19 - 20 .

² بومدين محمد ، محاضرات في مقياس إدارة المرافق العامة ، الجزائر : جامعة تلمسان أبي بكر بلقايد ، د ت ن ، ص

المطلب الرابع : الأساليب القانونية المستحدثة لإدارة المرفق العام في الجزائر

لقد عرفت القوانين في الجزائر تطور في ماتعلق بتسيير المرفق العام نتيجة تزايد الحاجات الإجتماعية والمطالب ، حيث حاول المشرع الجزائري إيجاد آليات قانونية جديدة في تسيير المرفق العام وهذا بسبب فشل الأساليب التقليدية نتيجة البيروقراطية التي حدثت من كفاءتها في تحسين الخدمة و تحقيق المصلحة العامة التي تعتبر مدخل لتحقيق التنمية المحلية والوطنية ولعل أهم قانون جاء في إطار الآليات القانونية المستحدثة في إدارة المرفق العام هو المرسوم التنفيذي رقم 18-199 والمتعلق بتفويض المرفق العام .

الفرع الأول/ تعريف تفويض المرفق العام :

تفويض المرفق العام من الأساليب المستحدثة ويمكن لنا أن نعرج على بعض التعريفات التي حاولت تفسير المفهوم من خلال مايلي :

- **التعريف الفقهي :**

عرف الأستاذ وليد جابر تفويض المرفق العام على أنه " عبارة عن عمل قانوني تعهد به جماعة عامة من خلال مرسوم أو عقد إداري في إطار إختصاصاتها ومسئوليتها لشخص آخر يقوم بإدارة وإستثمار مرفق عام بطريقة جزئية أو كلية لمدة محددة ويخضع لرقابتها مقابل عائدات يتقاضاها وفق النتائج المالية للإستثمار والقواعد التي ترعى التفويض " ¹ ، وبالتالي فتفويض المرفق العام هو منح إستغلاله لشخص آخر وفق شروط بموجب عقد إداري يحدد الواجبات والحقوق .

- **التعريف التشريعي :**

جاء في المرسوم الرئاسي رقم 15-247 المتعلق بالصفقات العمومية وتفويض المرفق العام في المادة 207 على " أنه يمكن للشخص المعنوي الخاضع للقانون العام المسؤول عن المرفق العام أن يقوم بتفويض تسييره إلى مفوض له ، وذلك مالم يوجد حكم تشريعي مخالف ويتم التكفل بأجر المفوض له بصفة أساسية من إستغلال المرفق العام حيث يتم ذلك من خلال إتفاقية " ² .

¹ وليد حيدر جابر ، التفويض في إدارة وإستثمار المرافق العامة (دراسة مقارنة) ، بيروت : منشورات الحلبي الحقوقية، 2009 ، ص 24.

² الجريدة الرسمية ، المرسوم الرئاسي رقم 15-247 المؤرخ في 2 ذى الحجة 1436 الموافق 2015/09/16 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام الصادر في 20/09/2015 ، المادة 207 ، العدد 50 ، ص 46.

وقد جاء في م.التنفيذي رقم 18-199 المتعلق بتفويض المرفق العام في المادة 02 على أنه " يقصد بتفويض المرفق العام في مفهوم هذا المرسوم تحويل بعض المهام غير السيادية التابعة للسلطات العمومية لمدة محددة إلى المفوض له المذكور في المادة 4 بهدف الصالح العام " ، وقد جاء في المادة 03" على أنه يجب تفويض المرفق العام في إطار إحترام مبادئ المساواة والاستمرارية والتكيف مع ضمان معايير الجودة والنجاعة في الخدمة العمومية " ¹ ، وتبعاً لمسا سبق فقد حدد القانون السابق الذي صدر في 2015 تعريف تفويض المرفق العام بأكثر دقة على عكس القانون الأخير .

الفرع الثاني/ أسباب فشل الأسلوب القانوني التقليدي والتوجه للأسلوب الحديث :

إن التوجهات القانونية الجديدة في إستحداث آليات لتسيير المرفق العام بعيد عن الطرق القانونية الكلاسيكية في إدارة المرفق العام هو نتيجة حتمية لمحاولة إنسحاب الدولة تدريجياً وفسح المجال من أجل تعزيز إدارة المرفق العام كدافع لتحسين الخدمة العمومية التي ستؤدي حتماً لتحقيق التنمية المحلية وبالتالي الوصول لتنمية وطنية شاملة ومستدامة ، فظاهرة مشاكل إدارة المرفق العام غير مقتصرة على الجزائر وإنما شهدتها كثير من الدول خاصة تسيير القطاع العام ، ويمكن ذكرها على النحو الآتي ² :

- عدم كفاءة الأساليب التي إتبعها الكثير من الدول وفشلها في إدارة المرفق العام مهما كانت الأيديولوجية المتبعة ، ومست حتى الدول المتقدمة وأثر على أدائها الإقتصادي .
- مشكلة إتساع نطاق المرفق العام حيث أصبح يمارس أعمال ثانوية وجب تركها لمشروع يديرها الأفراد .
- إنتشار المحسوبية وعزوف الكفاءات عن العمل نتيجة عدم وجود حوافز والغياب عن العمل نتيجة ضعف رقابة السلطة الإدارية .
- صعوبة إتخاذ القرار بسرعة ومرونة نتيجة التدخل السياسي مع الواقع الإقتصادي والإداري؛
- مشكلة الفائض في اليد العاملة على مستوى القطاع العمومي وبالتالي كثرة الموظفين عن الحاجة المطلوبة مما يؤدي إلى إستنزاف الموارد المالية للدول .

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، المرسوم التنفيذي الرئاسي رقم 18-199 المؤرخ في 20 ذي القعدة 1439 الموافق 2018/8/2 **المتعلق بتفويض المرفق العام الصادر في 2018/8/2** ، العدد 48 ، المادة 02 و03 ، ص5.

² لدغش سليمة وضيع مريم ، " تفويض المرفق العام للتسيير في إطار التحولات الجديدة" ، **مجلة الحوار الفكري** ، المجلد 12، العدد 14 ، 2017 ، ص ص 356-357 .

من خلال ماسبق يمكن القول أن تدخل الدولة بشكل واسع في إدارة المرفق العام سيؤدي حتما إلى تضخم في اليد العاملة على مستوى القطاع العام وما يصاحبه من مشاكل التسيير والتسيب وإتساع نطاق نشاط المرفق إلى أمور يمكن إسنادها لأشخاص ، فتراجع دور الدولة أصبح سمة ظاهرة في كثير من الدول نتيجة لتطور وظيفة الدولة من جهة ولعب دور الرقابة بعيدا عن التسيير المباشر من جهة أخرى وإسناد بعض الأعمال للأفراد والقطاع الخاص بما يخدم المصلحة العامة ويحسن الخدمة العمومية ، ويمكن شرح بعض الأساليب القانونية التي جاءت في المرسوم رقم 18-199 والتي قد تساهم في دفع عجلة التنمية المحلية في إطار الشراكة مع الخواص على النحو الآتي :

1-الإمتياز :

يعد عقد الإمتياز من أبرز تقنيات تفويض المرفق العام المعمول بها خاصة ماتعلق في الجانب الإقتصادي ، حيث يعرف عقد الإمتياز " هو أن تعهد الإدارة للملتزم على نفقته ومسؤوليته بمهمة إنشاء وإدارة وإستغلال مرفق عام لمدة معينة مقابل رسوم يتقاضاها من المنتفعين بخدمات مرفق الإمتياز مع الخضوع للقواعد الأساسية الضابطة لسير المرفق العام فضلا عن الأحكام الواردة في وثيقة الإمتياز على أن تنتقل ملكية المرفق بكافة مقوماته المادية والمعنوية دون مقابل إلى الدولة بعد إنتهاء مدة الإمتياز المحددة بالعقد " ¹ .

يمكن تعريف عقد الإمتياز على أنه " عبارة عن إتفاق حيث تقوم الإدارة العامة المانحة سواء كانت الدولة أو الجماعات المحلية بتكليف شخص طبيعي أو معنوي بتسيير المرفق العام لمدة محددة حيث يقوم صاحب الإمتياز بإستخدام عماله وأمواله ويتحمل كافة المسؤولية ، وبالتالي يتقاضى مقابل مادي محدد في العقد يدفعه المنتفعين مقابل الخدمات " ² .

لقد عرفه المرسوم التنفيذي رقم 18-199 في المادة 53 على أن " الإمتياز هو الشكل الذي تعهد من خلاله السلطة المفوضة للمفوض له إما إنجاز منشآت أو إقتناء ممتلكات ضرورية لإقامة المرفق العام وإستغلاله وإما تعهد له فقط إستغلال المرفق العام " ³ .

¹ إبراهيم الشهاوي ، عقد إمتياز المرفق العام دراسة مقارنة، ط1، القاهرة : ، 2003 ، ص 03 .

² بومدين محمد ، مرجع سبق ذكره ، ص 23 .

³ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، المرسوم التنفيذي 18-199، مرجع سبق ذكره ، المادة 53 ، ص 10.

وبالتالي يعتبر عقد الإمتياز وسيلة من الوسائل لتحقيق دخل للدولة والجماعات المحلية وآلية لتحسين خدمات المرفق العام .

2-الإيجار :

يعتبر الإيجار من الوسائل القانونية التي تستعمله الدولة والجماعات المحلية من أجل تمويل مداخلها وإستغلالها في الأعمال التنموية سواء على المستوى المحلي أو حتى على المستوى الوطني ، فالإستفادة من المداخل أمر مهم من أجل تمويل المشاريع التنموية في الجزائر .

وقد تم تعريف الإيجار في المرسوم التنفيذي في المادة 54 على أنه " الشكل الذي تعهد من خلالها السلطة المفوضة للمفوض له تسيير وصيانة المرفق العام مقابل إتاوة سنوية يدفعها لها ، ويتصرف المفوض لحسابه مع تحمل كل المخاطر وتحت رقابة جزئية من السلطة المفوضة " ¹ ، وقد أشارت هذه المادة إلى أن السلطة المفوضة تمول إقامة المرفق العام ويتقاضى المفوض له مقابل إستعمال وإنتفاع الأشخاص من خدمات المرفق ، ويبقى الإيجار من الوسائل المهمة للتمويل الوطني والمحلي وبلورة المشاريع التنموية .

3-الوكالة المحفزة :

الوكالة المحفزة هي أحد أساليب تفويض المرفق العام حيث جاء في المادة 55 من نفس المرسوم التنفيذي على أن " الوكالة المحفزة هي الشكل الذي تعهد السلطة المفوضة من خلاله للمفوض له تسيير المرفق العام أو تسييره وصيانته ، حيث يقوم بإستغلاله وتقوم السلطة المفوضة بتمويل المرفق العام وتحتفض بإدارته ورقابته الكلية ، ويدفع للمفوض له أجر مباشرة من السلطة عن طريق منحة محددة بنسبة مئوية من رقم الأعمال بالإضافة إلى منحة الإنتاجية وعند الإقتضاء حصة من الأرباح حيث تحدد التعريفات التي يدفعها المستفيد من المرفق بين السلطة والمفوض " ² .

وبالتالي فأسلوب الوكالة المحفزة يعد آلية من آليات التفويض خاصة على مستوى الجماعات المحلية وقد يساهم بدرجة كبيرة في تحسين خدمة المرفق العام ، خاصة في المرفق العام الإقتصادي ويساعد في ترقية العمل التنموي .

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، المرسوم التنفيذي 18-199، مرجع سبق ذكره ، المادة 54 ، ص 10.

² المرجع نفسه ، المادة 55 ، ص 10.

4- عقد التسيير :

يعتبر عقد التسيير من الأساليب القانونية فيما تعلق بتفويض المرفق العام وتسييره ، وقد عرفه المرسوم الرئاسي 15-247 في المادة 210 حيث "تعهد السلطة المفوضة للمفوض له بتسيير أو بتسيير وصيانة المرفق العام ويستغل المفوض له المرفق العام لحساب السلطة المفوضة التي تمول بنفسها المرفق العام وتحتفظ بإدارته ، ويدفع أجر المفوض له مباشرة من السلطة المفوضة عن طريق منحة تحدد بنسبة مائوية من رقم الأعمال وتضاف إليها منحة إنتاجية حيث تحدد السلطة المفوضة التعريفات التي يدفعها مستعملوا المرفق العام وتحتفظ بالأرباح"¹ .

في ذات السياق فقد عرف المرسوم التنفيذي رقم 18-199 في مادته 56 على أن " التسيير هو الشكل الذي تعهد السلطة المفوضة من خلاله للمفوض له تسيير المرفق العام أو تسييره وصيانته بدون أي خطر يتحمله المفوض له ، حيث يستغل المفوض له المرفق العام لحساب السلطة المفوضة التي تمول بنفسها المرفق العام وتحتفظ بإدارته ورقابته الكلية"² .

إن التعرّيج على الأساليب القانونية في إدارة المرفق العام سواء على المستوى المحلي أو الوطني أمر مهم لتبيان الإطار القانوني المنظم لسير المرفق العام في الجزائر وكيف كان التسلسل المرحلي في تسطير القوانين التي تخدم تحسين خدمات المرفق العام وتحقيق التنمية المحلية التي هي قاعدة إنطلاق نحو التنمية الوطنية ، فالملاحظ من خلال سردنا التاريخي لمحاولة السلطة في الجزائر التوجه نحو إصلاح قانوني عميق في تسيير الإدارة العامة ومختلف المؤسسات هو الحفاظ على إستمرارية الخدمة في تحقيق المصلحة من جهة والتأقلم مع المتغيرات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية وحتى الأمنية من جهة أخرى التي كانت عائق في تسطير الكثير من السياسات .

من خلال ماسبق يمكن القول أن السياسات الإصلاحية القانونية في الجزائر كانت نتيجة ضعف أداء المؤسسات والإدارات العامة في بلورة المشاريع التنموية على المستوى المحلي والوطني نتيجة تدخل الدولة المباشر في كافة المشاريع مما أثر على الأداء وفعالية التنفيذ نتيجة البيروقراطية السلبية، زيادة على إتساع مساحة الجزائر مما أدى إلى تضخم القطاع العام وزيادة الأعباء على الدولة .

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم الرئاسي رقم 15-247 ، مرجع سبق ذكره ، ص 47.

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، المرسوم التنفيذي 18-199، مرجع سبق ذكره ، المادة 56 ، ص 11.

الفرع الثالث/ تفويض إدارة المرفق العام أداة لتحقيق التنمية المحلية :

إن تكيف القوانين مع المتغيرات الحاصلة في المجتمعات أصبح أمر ضروري لتحقيق التنمية المحلية التي تعتبر أولوية لجميع الدول من أجل الوصول إلى تنمية وطنية شاملة ، فتحسين الخدمات ذات النفع العام والتي تحقق المصلحة العامة للمجتمع هي الطريق لتحقيق أبعاد التنمية ، وبالتالي من الضروري التوجه بمنطق العصر حيث أصبحت وظيفة الدولة رسم وتنفيذ السياسات التنموية من جهة والإنسحاب والرقابة على مشاريع تنموية من جهة أخرى ، وهذا يعكس تطور الدور الحقيقي للدول الذي أصبح مقتصرًا في بعض الحالات بالتوجيه والرقابة فاسحا المجال للقطاع الخاص والأشخاص للمبادرة في تسيير المشاريع التنموية .

من خلال ماسبق يمكن أن نستنتج بعض المشاكل التي حدثت من فعالية إدارة المرفق العام في أداء دورها التنموي والتي كان لها أثر على فعالية وكفاءة تسيير المشاريع التنموية حيث كانت سبب في ضرورة إصلاح قانوني يمكن من التأقلم مع متغيرات التنمية المحلية والوطنية :

- **الطابع التقليدي لتدخل الدولة :** حيث أن الجزائر إلى وقت قريب كانت كل المشاريع الاقتصادية والاجتماعية التنموية خاضعة لتسيير مباشر من طرف الدولة مما أدى إلى إختلالات في السياسات العامة التنموية والحد من فعاليتها نتيجة نمط مايعرف بالدولة الحارسة إضافة إلى النهج الإشتراكي الذي كان معمول به في تسيير شؤون الدولة .
- **إتساع مساحة الجزائر :** مساحة الجزائر المترامية الأطراف كان لها أثر كبير على المشروع التنموي المحلي والوطني في ظل البيروقراطية السلبية التي كانت مسيطرة في كافة القطاعات شلت الكثير من البرامج وعطلت التنمية في كثير من المناطق نتيجة عدم التوازن الجهوي الذي أدى إلى ضعف التنمية المحلية والوطنية .
- **ضرورة التوجه نحو الخصوصية :** في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية كان لزاما على الجزائر التأقلم البيئة الاقتصادية المحيطة بها ، وبالتالي تبني سياسات تحرير الإقتصاد وإشراك الخواص في المشاريع التنموية دون المساس بسيادة الدولة.
- **إعادة النظر في التنظيم المؤسسي :** سواء كان ذلك على المستوى المحلي أو الوطني من إصلاح إداري وقانوني لخدمة أهداف التنمية المحلية التي تعتبر قاعدة إنطلاق للتنمية الوطنية الشاملة .

المبحث الثاني : الإصلاح الإداري كمدخل لعصرنة إدارة المرفق العام في الجزائر

إن التحولات التي يعيشها العالم حاليا في كافة المجالات فرضت على جميع الدول ضرورة التكيف مع الواقع الجديد وتبني سياسات إصلاحية على مختلف كافة البنى الوظيفية للدولة إنطلاقا من الهيكل القاعدي وصولا إلى الجانب التنظيمي على مستوى الجهاز الإداري الذي يعتبر أداة لتنفيذ السياسات التنموية المحلية والوطنية من خلال مرافقة كافة المشاريع بمختلف مراحلها والسهر على الرقابة والتوجيه والتنظيم .

لقد عملت الجزائر على إحداث بعض الإصلاحات على هيكلها الإداري من خلال تبني سياسات تعمل على تحسين الخدمة للمرفق العام وتسهيلها من أجل ضمان جودتها من جهة وتقديمها كسد للحاجيات والمطالب المتزايدة للمجتمع خاصة في ظل ما عاشته عبر فترات زمنية من مشاكل على مختلف الأصعدة مست الحياة السياسية والإقتصادية والأمنية التي إنعكست بدورها على الجانب الإجتماعي للمواطن وتدني مستوى الخدمات وضعف السياسات التنموية المحلية والوطنية بسبب الخلل الذي أصاب الجهاز الإداري ومختلف مؤسسات الدولة .

إن الحديث عن عصرنة المرفق العام وتكيفه مع المتطلبات الجديدة يقودنا بالضرورة للحديث عن الجهاز الإداري وكيف تعاملت السياسات العمومية مع عصرنه وترقيته ليكون له الدور الكبير في إدارة المرفق العام وتحسين أدائه وخدماته ليحقق أهداف التنمية المحلية والوطنية .

المطلب الأول : أسباب التوجه نحو عصرنة إدارة المرفق العام في الجزائر

إن نجاح أي عمل تنموي سواء على المستوى المحلي أو الوطني يتطلب كفاءة الجهاز الإداري من جهة وفعالتيته في التكيف مع البيئة المحيطة به من جهة أخرى ، وبالتالي فأى نظام سياسي يسعى للإستمرار والمحافظة على الإستقرار من خلال ترقية أداء مؤسساته لتكون فاعلة ومحور أي عملية تنموية ، وهذا لن يكون إلا بالجديد والتحديث وإصلاح منظومة التسيير لتحسين الخدمات المرتبطة بتنمية المجتمعات في كافة المجالات؛ إن أي تحرك نحو التغيير والإصلاح هو نتيجة حتمية لمواكبة العصر بمختلف تغيراته ومعالجة الإختلالات التي مست حركية نمو الدولة وعرقلة مسار التنمية في إطار الممارسات التقليدية التي أصبحت من الماضي في الدول المتقدمة ، وبالتالي كان لزاما على الجزائر التوجه نحو العصرنة ، من خلال ماسبق يمكن تحليل بعض الدوافع على النحو الآتي :

الفرع الأول/ أسباب سياسية :

لقد مرت الجزائر بمراحل كثيرة شهدت تغيرات كبيرة على مستوى النظام السياسي كونها دولة حديثة الإستقلال سعت إلى إيجاد طريق لها وسط المنظومة الدولية بمختلف مكوناتها الأيديولوجية ، فنحن نعلم أن الجزائر تبنت الأيديولوجية الاشتراكية في تسيير مختلف مؤسسات الدولة خاصة في مرحلة مابعد الإستقلال في ظل عملية البناء والتشييد وتمركز النظام السياسي في نسق دولي جديد .

إن الحفاظ على إستمرارية أي نظام يتطلب التكيف مع متطلبات الشعب بمكوناته بإعتباره مصدر للشرعية وجب تلبية مطالبه وإشباع رغباته ، وهنا نشير إلى أن " الفارق السياسي بين الدول غير مرتبط بنمط الحكم بل بدرجة هذا الحكم ، حيث أن الفرق بين مختلف الدول مرتبط بسياسة الإجماع والشرعية والإستقرار والفعالية والتنظيم على عكس الدول التي تعاني من عجز على المستوى السياسي .. ففي الولايات المتحدة وبريطانيا والإتحاد السوفياتي كان يوجد فيها أنواع مختلفة من الحكم لكن حكوماتها كانت تحكم حيث كان فيه إجماع من الشعب على شرعية النظام السياسي و كل دولة يشترك فيها القادة والمواطنون على رؤية واحدة للمصلحة العامة للمجتمع" ¹ .

إن حاجة صانع القرار لإحداث التغيير على مختلف البنى كان نتيجة حتمية لمجموعة الأزمات التي عرفت الجزائر عبر مختلف مراحلها الزمنية خاصة في الثمانينيات والتسعينيات حيث عرفت بعض الهزات السياسية التي أثرت بشكل كبير على أداء المؤسسات الإدارية والإقتصادية وخلفت ضعف الجهاز الإداري التنفيذي وتدهور حالة الخدمات إلى غاية دستور 29 فيفري 1989 ، فالحاجة للتغيير داخل النظام السياسي أكثر من ضرورة للحفاظ على الإستقرار وإستمرارية الدولة من خلال تفعيل إصلاحات تعمل على تحسين أداء الخدمات والدفع بعجلة التنمية المحلية والوطنية ، " فمشكلة إحتكار السلطة في ظل سياسة الحزب الواحد ومانتج عنه من مشاكل في مختلف مؤسسات الدولة أدى إلى مطالبة أفراد المجتمع إلى ضرورة التغيير داخل نظام الحكم زيادة أحدث 05 أكتوبر 1988 ومانتج عنه من ظهور تيار إصلاحي يسعى إلى التغيير في طبيعة النظام الإشتراكي " ² .

¹ صمويل هنتجون ، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة ، تر: سمية عبود ، ط1، لبنان : بيروت، 1993 ، ص 07.
² سعيد بوالشعير ، النظام السياسي الجزائري دراسة تحليلية لطبيعة نظام الحكم في ضوء دستور 1989 ، ط2، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ، 2013 ، ص ص 03-04.

من خلال ماسبق يمكن أن القول أن الأزمات التي مست النظام السياسي الجزائري في مرحلة الثمانينات كانت سبب رئيسي في بحث صانع القرار في الجزائر عن آليات جديدة تمكن مؤسسات الدولة الوطنية والمحلية من إستعادة كفاءتها وفعاليتها في إدارة المشاريع وإسترجاع ثقة المواطن مع مؤسسات الدولة من خلال المشاركة في التسيير وتأطير البرامج التنموية .

الفرع الثاني/أسباب إقتصادية :

الإقتصاد في الجزائر بحاجة إلى آليات جديدة تعمل على ترقية أداء الإدارة بمختلف مستوياتها الوطنية والمحلية في قيادة مؤسسات الدولة نحو الكفاءة والفعالية أصبح أكثر من ضرورة في ظل التحديات الجديدة التي فرضتها العولمة من جهة وسياسة الدول الكبرى في تأطير الإقتصاد العالمي من جهة أخرى ، وهنا ظهرت الحاجة للإصلاح وبناء مؤسسات* قادرة على رفع التحديات الداخلية والخارجية لتجسيد مشروع التنمية المحلية والوطنية من خلال تحسين الخدمات.

فالجزائر كانت بحاجة لضبط خططها وفق إستراتيجية إصلاح تلامس الواقع نتيجة تدني مستوى الخدمات لمؤسسات الدولة ، وهنا تبرز أهمية التخطيط الإستراتيجي الذي يراه جودستين ونولن وفايفر **Goodsten, Nolan & Pfeiffer** على أنه عبارة عن عملية تكامل وتوجيه لمختلف الأنشطة الإدارية والتنفيذية في المؤسسة لرؤية المستقبل من خلال تطوير العمليات والإجراءات لتحقيق أهداف ذلك المستقبل " ، وفي نفس السياق يرى **كوفمان وهيرمان Kaufman & Herman** أن " التخطيط الإستراتيجي عبارة عن عملية التجديد التنظيمي من خلال توفير إطار عمل لتحسين وإعادة هيكلة البرامج والإدارة وتقييم المؤسسة"¹ .

* إن عملية بناء مؤسسات الدولة على إختلاف أنواعها قد يحتاج نوع من التغيير على هذه المستويات :

- على مستوى المنتجات والخدمات : حيث تقوم المؤسسة أو المنظمة بتحسين منتجاتها وخدماتها من خلال تطوير الخدمة أو خدمة جديدة .
 - التغيير على المستوى الهيكلي : وهذا نتيجة أسباب كثيرة لأنه قد يصبح ضرورة في كثير من الأحيان ، حيث قد يكون بإضافة قطاعات جديدة أو التحول من هيكل وظيفي إلى قطاعي أو جغرافي بسبب مشاكل كثيرة كضعف الرقابة والبيروقراطية .
 - الثقافة : لابد من وجود نظرة جديدة للعاملين حول العمل والتغيير في الذهنيات لأنها سبب ضعف الأداء .
- (أنظر ل: سالم عرفة ، إتجاهات حديثة في إدارة التغيير ، 2012 ، ص 17)
- ¹ عائشة يوسف النتميلي ، الإدارة الإستراتيجية الحديثة التخطيط الإستراتيجي - البناء التنظيمي - القيادة الإبداعية - الرقابة والحوكمة ، ط1، مصر : القاهرة ، 2017 ، ص 25 .

الفرع الثالث/ أسباب إجتماعية :

أثرت الأزمات السياسية التي مرت بها الجزائر على الجانب بدرجة كبيرة بسبب حالة عدم الإستقرار السياسي والأمني التي شهدتها الجزائر في بداية التسعينيات على الواقع الإقتصادي للبلاد بسبب تداخل بين حالة عدم توازن البيئة السياسية مع الصدمات الإقتصادية والتي بدورها كان لها أثر على ظروف حياة المجتمع بسبب تدني مستوى الخدمات وعدم كفاءة المشاريع التنموية المحلية والوطنية رغم الجهود المبذولة آنذاك إلا أنها لم تكن كافية لتلبية رغبات ومطالب المجتمع .

إن تحسين الخدمات والتوجه نحو إصلاح إدارة المرفق العام كان أمر حتمي لإعادة التوازن للمجتمع والتخفيف من حدة الإضطرابات التي شهدتها الجزائر لسنوات عديدة ، وبالتالي التكيف مع المتطلبات الجديدة للمجتمع ، في هذا الإطار يري القريوتي أن " نظرة الجمهور وتوقعاته إتجاه المؤسسات الخاصة والعامة قد تغيرت وهي إحدى دوافع التغيير حيث أن المواطن في عهد الدولة الوطنية المستقلة ينظر للموظف العام على أن سبب وجوده هو خدمته وبالتالي العمل على تحقيق مطالبه ، وهذا ينطبق على الشركات المتنافسة فهي تعلم أن المجتمع يستطيع أن يميز بين السلع الرديئة والجيدة وبالتالي أدت هذه العوامل بالإدارات إلى إعادة تدريب وتكوين موظفيها لفهم طبيعة الفرد والمجتمع لتحقيق أهداف مؤسساتهم"¹.

فتغير نظرة المجتمع نحو الأنظمة السياسية وماتقدمة من سياسات تنموية جعل المجتمع محور أي مشروع من خلال عدم الإكتفاء بتلبية رغباته وإشباع حاجياته فقط بل حتى إشراكه عن مؤسسات تمثله في كل مراحل عملية التنمية على المستوى المحلي والوطني ، وبالتالي تغير دور المجتمع* من الحاجة لتحسين ظروف حياته والخدمات المقدمة له إلى فاعل في ترقية تلك الخدمات من خلال المشاركة في تحسين أداء الإدارات والمؤسسات من خلال الرقابة والتوجيه لمختلف المشاريع .

¹ ربحي مصطفى عليان ، إدارة التغيير ، ط1، عمان : دار صفاء للنشر والتوزيع ، 2015 ، ص 66 .
* إن الحركية التي عاشتها الدول عبر فترات زمنية غيرت من مفهوم الدولة من الناحية الوظيفية نتيجة ظهور تطورات مست جميع الميادين جعلت الكثير من المفكرين يعيدون النظر في وظيفة الدولة التي كانت حارسة تحافظ على الأمن والإستقرار ومتدخلة في جميع الاعمال من توجيه وتنفيذ إلى الدولة غير المتدخلة التي تعمل بأليات الرقابة والتوجيه والشراكة ، وبالموازات مع ذلك تطور مفهوم المجتمع المدني بإنقاله من الحالة الطبيعية التقليدية الخاضع لسيطرة الدولة بمختلف وسائل الإكراه المشروع إلى مجتمع مبادر وفعال يشارك ويراقب كل السياسات العامة للدولة هذا التغيرات جعلت الكثير من الدول تتأثر بحركية وتنامي دور المجتمعات عالميا وبادرت بإصلاحات تخدمه وظيفيا .

إن أهداف التنمية المحلية التي هي قاعدة أساسية للتنمية الوطنية* موجهة بالدرجة الأولى للمجتمع وبالتالي لابد من تحقيق البعد التنموي المحلي والذي يجب أن يكون فيه للمجتمع دور أساسي كعامل لنجاح السياسات العامة الوطنية ، " فالمجتمع المدني غالبا ما ينظر إليه البعض كأداة حيث يؤكد التعدديون على دوره في المساعدة لضمان قيادة دولة ديمقراطية حيث لديه المعلومات التي تحتاجها الدولة لتلبية متطلبات المواطن كمستهلك ، وهناك نظرة أخرى لليبيراليون الذين يرونه على أنه يحدث التوازن داخل الدولة لمنع الإفراط في تركيز السلطة في المجتمع ، وبالتالي هو عبارة عن مجموعة من المؤسسات غير الحكومية القوية لإحداث التوازن مع السلطة في الدولة ومنع الهيمنة القسرية لتفتيت باقي المجتمع"¹ .

من خلال ماسبق يمكن أن نستنتج أن الإتجاه نحو الإصلاح لعصرنة إدارة المرفق العام في الجزائر كان نتيجة حتمية أملت الظروف الإجتماعية والحاجة للتنمية بمختلف أشكالها حيث كان يعاني المجتمع في كثير من الأحيان من :

- ضعف الخدمات وتدني ظروف الحياة حيث كان لها أسبابها لطبيعة المشاكل السياسية والإقتصادية التي عرفتها البلاد .
- الحاجة إلى تحسين الخدمات وتطويرها بما يتوافق ومتطلبات العصر حيث أن بعض القوانين لم تكن تسير المرحلة التي يمر بها قطاع الخدمات في الجزائر .
- المشاكل الإقتصادية والأمنية كان أثر بليغ على واقع مؤسسات الدولة المركزية والمحلية مما أحدث تأخر في الإصلاح الإداري ، والذي إنعكس على كثير من المجالات الضرورية التي يحتاج إليها المجتمع .
- المشاكل الإجتماعية كان لها أثر كبير على صانع القرار حيث دفعت إلى ضرورة حل المشاكل الإجتماعية من خلال سياسات إصلاحية تتماشى مع الواقع لتحقيق تنمية محلية ووطنية شاملة .

* لقد كثفت الجزائر منذ إستقلالها من جهودها في إحداث تنمية حقيقية إنطلاقا من القاعدة المحلية إلى غاية أهداف المشروع التنموي الوطني وغم حداثة الإستقلال وطبيعة المرحلة التي كانت صعبة من خلال عدم توفر الإمكانيات المادية وحتى البنى القاعدية ، وبالتالي فصانع القرار في الجزائر بعد سنين وجد نفسه أمام ضرورة إحداث إصلاحات تمس مؤسسات الدولة على المستوى المركزي والمحلي .

¹Giden baker , **civil society and democratic theory alternative voices** , London: routledge11 new fetter, 2002 , pp 147-148 .

الفرع الرابع/ أسباب إدارية وتكنولوجية :

إن تطور آليات التسيير في الدول المتقدمة مكنها من مسايرة مجتمعاتها والتكيف مع بيئتها مهما كانت المطالب والرغبات ، فنجاح تلك الدول في تقوية جهازها الإداري جعلها تتفوق في كثير من المجالات ومكنها من التحكم في آليات التنمية التي هي مطلب الشعوب لتحقيق الأمن والاستقرار ، وبالتالي فالأساليب التقليدية في التسيير الإداري أصبحت غير مجدية في ظل تنامي دور التقنية في المشاريع التنموية لما تتيحه من سرعة في الإنجاز ونقص في التكلفة ، فالجهاز الإداري أصبح يعتمد في عصرنا على التكنولوجيا.

يمكن القول أن ترقية إدارة المرفق العام لتقديم خدمات أفضل أصبح من الضروريات في الجزائر لنيل رضا أفراد المجتمع وإستعادة الثقة وتقريب الفرد من المرفق العام بآليات جديدة تمس كل المستويات ، وبالتالي فالتغيير على مستوى المؤسسات قد يمس¹ :

- **الأساليب** : حيث أن أساليب العمل تغيرت في العصر الحالي فلو نظرنا للمنظمات التي كانت تعمل قبل خمسون عام فقد عبارة عن مزارات تاريخية لأن المنظمات التي تعمل بالطرق التقليدية لايمكن أن تستمر لوقت أطول، وبالتالي يجب إعادة تنظيمها للتكيف مع الوقت الحالي .
- **السياسات والأنظمة** : من خلال إعادة إصدار تشريعات وقوانين جديدة تجعل المؤسسات تعيد توزيع الأدوار والمسؤوليات .
- **طموح العاملين** : مساهمة الموظفين والعمال في مؤسساتهم لسنين تجعلهم يطمحون للتحفيز من خلال العلاوات وغيرها ، وبالتالي فتح مراكز لتدريبهم لإكتساب مهارات تكيفا مع المستجدات وإشراك الموظفين في القرارات.
- **نظرة الجمهور إلى المؤسسات** : من خلال العمل على إعادة ثقة الجمهور بمؤسساته .
- **الإستفادة من المعارف البشرية** : من خلال توظيف مختلف العلوم للتحكم في مختلف السلوكيات.

لقد كان على الجزائر التوجه نحو الإصلاح نظرا للمشاكل التي عرفتها مؤسسات الدولة على المستوى المحلي والوطني من ضغط في الأداء ونقص الفاعلية في بلوة المشاريع التنموية على أرض الواقع.

¹ رجب عبد الحميد حسين ، إدارة التغيير في مؤسسات المكتبات والمعلومات ، مصر : العربي للنشر والتوزيع ، 2020 ، ص ص 28-29.

إن التطور الذي عرفه العالم في المجال التقني كان له أثر على تقدم ونمو الدول بصورة كبيرة جعلها تتفوق في كثير من المجالات التي تشكل أبعاد التنمية المحلية والوطنية على المستوى الاجتماعي والإقتصادي والسياسي وحتى الأمني ، لقد غيرت التكنولوجيا توقع الكثير من الدول وجعلتها في الريادة وبالتالي كان من الضروري على الجزائر أن تعيد النظر في بعض جوانب التسيير الإداري لمؤسساتها لتحسين خدماتها ورفع من كفاءة أدائها لتحقيق أهداف المشروع التنموي .

لقد تغير كثيرا أسلوب تقديم الخدمات في العالم حيث تغيرت آليات التسيير التقليدي إلى التسيير الحديث الذي أصبح يتسم بالسرعة في الأداء والتكلفة المنخفضة التي تسمح ببناء جهاز إداري قادر على التكيف مع مختلف المتغيرات البيئية ، " في هذا الإطار تعمل المؤسسات التي تهتم بموضوع التنمية إلى محاولة العمل على إيجاد حلول لمختلف المشاكل التنظيمية والإجرائية للمؤسسات التي تخدم المجتمع حتى تكون أكثر كفاءة وفاعلية حيث يتم تطويرها لتقديم خدمات إجتماعية في أعلى مستوى زيادة على رفع كفاءة العاملين وتحسين مستواهم وأوضاعهم الإجتماعية ، حيث تستخدم أساليب تقنية حديثة للتغيير مما يؤدي إلى الرفع من مستوى الخدمي والعلمي والإقتصادي سيحدث نقلة على المستوى الإجتماعية والتي تعكس عملية التنمية " ¹ .

إن عملية التكامل بين التنمية الوطنية وإستراتيجيات تقنيات الإتصال والمعلومات* سيشكل إستراتيجية متقدمة للتنمية من خلال خلق نوع جديد من التنمية التي تستطيع أن تستجيب وتتكيف مع مختلف التحديات التي يعرفها عصرنا الحالي ، فعملية دمج تقنيات الإتصال والمعلومات في الفكر التنموي سيجعل للمعلومات والمعرفة دور مركزي حيث في يفيد في المنافسة ويفتح آفاق واعدة للتنمية ² ، فالجزائر من الدول المتأخرة في التحول الإلكتروني بسبب بعض الأزمات التي مرت بها وبالتالي أصبح من الضروري التوجه نحو الإصلاح والعصرنة تماشيا مع التطورات الحاصلة في العالم خاصة وأنها شاسعة المساحة وتحتاج إلى آلية لتحسين مستوى الخدمات .

¹ طارق علي جماز ، نظرات وتأملات في التنمية الإقتصادية والبشرية ، القاهرة : مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع ، 2010 ، ص ص 25- 26 .

* لقد فرضت تقنيات الإتصال والمعلومات نفسها في وقتنا الحالي حيث أصبحت آلية لا يمكن الإستغناء عنها في مختلف المؤسسات حيث ساهمت بدرجة كبيرة في ترقية الخدمات للدول المتقدمة وأصبحت سلاح إقتصادي جديد .

² ناجي كي حنا ، التحول الإلكتروني ترسيخ إستراتيجيات التنمية الحديثة ، تر : عجلان بن محمد الشهري ، السعودية: معهد الإدارة العامة ، 2016 ، ص 47.

المطلب الثاني : الإصلاح الإداري لإدارة المرفق العام كآلية لتحسين الخدمة العمومية في الجزائر

لقد تناولنا سابقا الإطار القانوني لإدارة المرفق العام في الجزائر حيث أشرنا إلى محاولة صانع القرار إحداث تغييرات على مستوى التشريعات من أجل ضبط العمل داخل المؤسسات الإدارية والإقتصادية تماشيا مع مرحلة ما بعد الإستقلال التي كان هدفها إستمرارية عمل المؤسسات على إختلاف أنواعها لضمان الإستقرار داخل المجتمع وعدم تعطيل مصالحه على المستوى المركزي والمحلي ، حيث تم الأخذ بمجموعة من القوانين الموروثة عن الإستعمار الفرنسي والتي لا تتعارض مع قيم ومبادئ وسيادة الجزائر .

الحديث عن المرفق العام يقودنا حتما للحديث عن الإدارة المسيرة ومعرفة بعض جوانب التغييرات والإصلاحات الإدارية التي كانت إنطلاقة لتحسين الخدمة العمومية على المستوى المركزي والمحلي ، وبدورها كان لها تأثير على أداء التنمية المحلية التي تعتبر قاعدة أساسية لتحقيق التنمية الوطنية الشاملة .

الفرع الأول/ الإدارة الجزائرية بعد الإستقلال (1962-1965):

غدات الإستقلال غادر الفرنسيون الجزائر حيث ترك الموظفون الإدارات والمؤسسات الجزائرية وبالتالي كان هنالك فراغ على مستوى التسيير الإداري لمختلف أجهزة الدولة ، " لقد ترك الفرنسيون جهاز إداري بيروقراطي معقد مصمم على طريقة الإدارة العامة الفرنسية ، فبعد أن عاد الحكم إلى الجزائريين سنة 1962 تم تبني النهج الإشتراكي في إطار البيروقراطية الإشتراكية والتقرب من أنظمة دول أوروبا الشرقية والإشتراكية التي تسيير إقتصاد البلاد ¹ ، وبالتالي إتباع الأيديولوجية الإشتراكية رسمت معالم توجه الدولة الجزائرية .

لقدعانت الإدارة الجزائرية بعد الإستقلال من المشاكل الشائعة التي تعاني منها البلدان المستقلة حديثا حيث وجد الجزائر نفسها أمام مواجهة مشاكل جدية بسبب الرحيل الجماعي لموظفي الخدمة العمومية حيث تم إستبدالهم بشباب تنقصهم الخبرة واحتهتم صعوبة في التسيير تقلصت مع مرور الوقت² ،

¹ Isabelle Werenfels , **Managing instability in algeria elites and political change since** , routledge , 2007 , p.37.

² Missoum Sbih , **ladministration publique algerienne** , paris hachette littérature , 1973 , p.15.

وكنتيجة لبعض التواترات وحالة عدم الإستقرار في الإدارة الجزائرية كان فيه محاولات لإعادة هيكلة الإدارة في الجزائر وإتباع جملة الإصلاحات الهيكلية الكبرى من أجل إدارة فعالة تكون قادرة على تحمل المسؤوليات للتنمية الإجتماعية والإقتصادية للبلاد¹ .

من خلال ماسبق يمكن القول أن هذه المرحلة عرفت نوع من عدم اللاتوازن وهو مبرر نتيجة هجرة الموظفين الفرنسيين والرحيل عن الجزائر ، إلا أن صانع القرار في هذه المرحلة حاول ضبط عمل الإدارات والمؤسسات العمومية والحفاظ على سيرورتها من خلال سياسة ملأ المكان والتوظيف المستعجل دون شروط تعجيزية لضمان إستمرارية الدولة .

الفرع الثاني/مرحلة إعادة الهيكلة والإصلاح الإداري (1966-1988) :

لقد تناولنا سابقا الإطار العام القانوني للمرفق العام على المستوى الوطني والمحلي بمختلف التحولات القانونية المسيرة والضابطة لإدارته والتي لعبت دور كبير في العمل التنموي في الجزائر رغم صعوبة المراحل التي مرت بها إلا أن ذلك لم يمنع من إحداث نوع من الآليات التنظيمية من خلال الإصلاح الإداري لإدارة المرفق العام وطنيا ومحليا وقد ساهم ذلك في تحقيق نوع من التوازن داخل مؤسسات الدولة ، وتجدر الإشارة إلى أن المرحلة الممتدة من 1965 إلى 1971 كما ذكرنا سابقا أن الدولة سعت لبسط نفوذها والإصلاح الإداري ، ومابعد هذه المرحلة إنطلاقا من سنة 1966 تم إنشاء بعض المديریات والمصالح لإعادة التنظيم والإصلاح الإداري ، ولعل من أبرز مشهده : مايلي :

▪ صدور قانون البلدية سنة 1967:

من أبرز الخطوات التي قام بها صانع القرار والمشرع الجزائري هو صدور قانون البلدية والولاية حيث تعتبر الجماعات المحلية القاعدة الأساسية للتنمية المحلية لتحقيق التنمية الوطنية الشاملة ، فلو نظرنا للأمر رقم 67-24 المتضمن القانون البلدي لبيان الأسباب في إصداره نجد أن² :

- سير الجماعات المحلية وفق ماتركه الإستعمار من قوانين حيث أصبح يخدم فئة على فئة أخرى .
- عدم ملاءمة القوانين والوضع مع متطلبات النهج الإشتراكي وخيار النهج التنموي .

¹Ibid , p.15.

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، الأمر رقم 67-24 المؤرخ في 18/01/1967 المتضمن القانون البلدي(ملغى)، العدد 06 ، ص 90.

- أصبح تسيير البلدية في وضع صعب مجرد من أي مبادرة للمساهمة في تحقيق أهداف التنمية وتلبية الحاجات المحلية ،
- زيادة الأعباء على البلديات دون وجود موارد حيث لم تكن تتمتع بأي قاعدة على المستوى الإداري والمالي والإقتصادي والبشري للرفع من قدرتها ؛
- نتيجة للأسباب السابقة رأى مجلس الثورة التوجه نحو معالجة تلك الإختلالات بإعطاء قيمة حقيقية لها حيث تم المصادقة على الميثاق في أكتوبر 1966 وتم إعادة تنظيم أجهزتها بدور يتلاءم مع المهام الجديدة¹ .
- من خلال ماسبق يمكن القول أن المشرع الجزائري أراد إعادة تكييف دور البلدية وفق الأيديولوجية الجديدة كي تتلاءم وطبيعة المرحلة من جهة وحاجيات السكان من جهة أخرى ، حيث ورد في بيان أسباب إعادة ضبط نشاط البلدية نتيجة الممارسات التي كان فيها عدم تكافؤ في الخدمة والتنمية ، وبالتالي رأى صانع القرار في تلك المرحلة بضرورة إحداث توازن وتفعيل دور البلدية في العمل التنموي المحلي والوطني .

▪ **صدر قانون الولاية سنة 1969 :**

- في ظل سياسة الإصلاحات للجهاز الإداري المسير للمرفق العام على المستوى الوطني والمحلي صدر قانون الولاية وفقا للأمر رقم 69-38 نظرا للأسباب التالية²:
- إعتبار الهياكل الموروثة عن الإستعمار حاجز في وجه تشييد المجتمع الإشتراكي وبناء الوطن .
 - تجديد مجموع المؤسسات في إطار تشييد دولة ديمقراطية تحقق آمال الشعب .
 - تمكين الشعب من التصرف بسيادته الكاملة والإنطلاق الصحيح في طريق التشييد والتنمية .
 - تجديد المؤسسة البلدية التي هي الجماعة اللامركزية الأولى للأمة .
 - العمل على إحداث نوع من الإتصال بين الأمة والبلدية من خلال الولاية ، بالإضافة إلى محاولة إعادة التنظيم من أجل خدمة أهداف التنمية المحلية والوطنية في إطار تنظيم مؤسسي جديد يكفل الإتصال السليم بين القاعدة التي البلدية والسلطات المركزية من خلال الولاية .

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الأمر 67-24 المتضمن قانون البلدية ، المرجع السابق ، ص 90.

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، الأمر رقم 69-38 المؤرخ في 1969/05/22 المتضمن قانون الولاية (ملغى)، العدد 44 ، ص 510 .

الملاحظ أن صانع القرار في تلك المرحلة أراد إعادة النظر في تركة الإستعمار من خلال إعادة تكييف القوانين التي تخدم التنمية والمصالح العليا للبلاد من جهة ومحاولة مسح بعض السلبات التي كان لها تأثير على حاجات المجتمع على المستوى المحلي من خلال منع إحتكار فئة معينة لثروات البلاد وإعادة التنظيم الإداري لمختلف مؤسسات الدولة من أجل إحداث التوازن داخل الدولة والإنطلاق في عملية التشييد والتنمية بما يتوافق مع النهج الإشتراكي ، وهنا يمكن أن نشير من خلال قراءة بعض الإصلاحات أنه لم يكن هنالك تعصب في بعض الأحيان بالأيدولوجية الإشتراكية في بعض المشاريع التنموية .

▪ **إنشاء بعض الهيئات المكلفة بالتنظيم والإصلاح الإداري :**

لقد عملت السلطات الجزائرية على إحداث نوع من الهيئات على المستوى المركزي من إعادة تنظيم وإصلاح مؤسسات الدولة والإدارات العمومية بمختلف مرافقها من أجل تحسين الأداء في تسيير المرفق العام ولعل أهم هذه الهيئات نذكر مايلي¹ :

- في إطار تنظيم المركزية لوزارة الداخلية تم إنشاء مديرية عامة للتنظيم والإصلاح الإداري سنة 1966، وتم تحويلها سنة 1968 إلى المديرية العامة للتنظيم والإصلاح الإداري والعلاقات العامة؛
- تم سنة 1976 إعادة تنظيم وزارة الداخلية وبعدها تم إنشاء مديرية عامة للتكوين والتعاون والإصلاح الإداري مكونة من مديرية الهياكل الإدارية والتنظيم والبحث العلمي .

- سنة 1982 تم إنشاء كتابة الدولة المكلفة بالوظيف العمومي والإصلاح الإداري مكلفة بمهام عقلنة الإجراءات وتبسيط المهام الإدارية .

- سنة 1983 تم إنشاء لجنة وطنية للإصلاح الإداري لدى كتابة الدولة للوظيف العمومي أسندت لها مهمة تحسين شروط تسيير وتنظيم مصالح الدولة ، تحسين شروط عمل الموظفين العموميين وعقلنة وتبسيط الإجراءات الإدارية .

- إنشاء محافظة الإصلاح الإداري سنة 1984 حلت محل كتابة الدولة للوظيف العمومي حيث أسند لها مهمة تكييف مختلف الهياكل الإدارية لمجابهة مختلف التحديات التنموية وكذلك تقريب الإدارة من المواطن والمتعامل بالإضافة إلى تحسين التنظيم وسير المصالح في المنظمات العمومية.

¹ فرطاس فتيحة ، " عصرنة الإدارة العمومية في الجزائر من خلال تطبيق الإدارة الإلكترونية ودورها في تحسين خدمة المواطنين " ، مجلة الإقتصاد الجديد ، المجلد 02 ، العدد 15 ، 2016 ، ص ص 310-311.

الفرع الثالث/تحسين العلاقة بين إدارة المرفق العام والمواطن :

في ظل سياسات الدولة الإصلاحية لإدارة مؤسسات الدولة سواء على المستوى الوطني والمحلي وضمان السير الحسن للمرفق العام وتقريبه من المواطن للقضاء على سلبيات الإدارة وتلبية المطالب ورغبات المجتمع في مختلف المجالات من أجل تحقيق التنمية المحلية والوطنية التي ركز عليها صانع القرار من خلال السياسات الإصلاحية التي ذكرنا بعض آلياتها سابقا ، جاء المرسوم رقم 88-131 الصادر سنة 1988 من أجل إعادة الثقة بين الإدارة والمواطن حيث تضمن مايلي :

• من حيث إلتزام الإدارة والشفافية مع المواطن :

لقد عمل المشرع في هذه الحالة على محاولة تكييف مهام الإدارة بمجموعة من الإلتزامات اتجاه المواطنين وكذلك تكريس الشفافية والوضوح في مختلف الأعمال التي تمس بصفة مباشرة المواطن ، وبناء على ماسبق جاء بمايلي¹ :

- تكييف أعمال الإدارة ومختلف هياكلها بخدمات جيدة تتلاءم مع إحتياجات المواطنين ؛
- فرض فرض الرقابة والإنضباط على الموظفين في العمل بما يتوافق مع إحترام حقوق المواطنين ؛
- إطلاع المواطنين على مختلف التدابير من خلال النشر والإعلام عن طريق المذكرات والمناشير التي تهم علاقتها بالمواطنين مع إمكانية إطلاعهم على الوثائق* بما يكفله القانون وإحترام السر المهني مع الحفاظ على سرية الوثائق التي تمس الحياة الخاصة للأفراد ؛

من خلال ماسبق يمكن القول أن صانع القرار أراد إعادة النظر في إلتزام الإدارة على مختلف مؤسسات الدولة سواء على المستوى المحلي أو الوطني بضرورة تكريس الشفافية والوضوح في العمل الإداري الذي يلامس مصالح الأفراد من جهة والحفاظ على السر والمهنية من جهة أخرى ، وهي محاولة واضحة للتقليل من سلبية الجهاز البيروقراطي داخل إدارة مختلف مرافق الدولة .

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، المرسوم رقم 88-133 المؤرخ في 04/07/1988 **ينضم** العلاقة بين الإدارة والمواطن ، الصادر في 06/07/1988 ، العدد 27 ، ص 1014.

* صدور هذا القانون في سنة 1988 كانت له أسباب حسب رأي نظرا لما عاشته الجزائر في هذه المرحلة من أزمات وتقلبات على المستوى السياسي والإقتصادي وماتبعه من أحداث داخل المجتمع ، وبالتالي كان لزا على صانع القرار إصدار بعض الإصلاحات التي تعمل على إضفاء الشفافية على مختلف الأعمال بما تكفله القوانين حفاظا على السر المهني من جهة والحياة الشخصية للمواطنين من جهة أخرى من أجل خدمة أهداف التنمية المحلية والوطنية.

• من حيث إستقبال المواطنين وتحسين نوعية الخدمة :

- في إطار نفس المرسوم المتعلق بتنظيم علاقة الإدارة بالمواطنين حاول المشرع ضبط آليات التواصل بين إدارة المرفق العام والمواطنين زيادة على تحسين نوعية الخدمة على النحو الآتي¹ :
- توجيه المواطنين من خلال إعادة ترتيب أمور الإدارة وإرشادهم لمختلف الآليات والإجراءات المطلوبة وهذا بتنظيم هياكل الإستقبال بمختلف الوسائل المادية والبشرية .
 - تحسين نوعية الخدمة بطريقة مستمرة لأنها واجهة تمثل السلطة العمومية من خلال العمل على تبسيط وتخفيف مختلف الأعمال الإدارية * .
 - تطوير مختلف الإجراءات بما يتلاءم مع التقنيات الحديثة في التسيير والتنظيم الإداري .
 - التخفيف من بيروقراطية أوراق الملفات و عدم طلب الوثائق الغير ضرورية من المواطنين والإكتفاء بالأوراق اللازمة للملف .
 - على الإدارة أن تكون حريصة على خدمة المواطن وقد تقوم مقامه في بعض الأحيان فيما تعلق بقضية ملف مع مصلحة من مصالح الدولة .
- لم يكتفي مرسوم تنظيم علاقة الإدارة بالمواطن بهذه الإجراءات بل تناول قضايا أخرى مرتبطة بوجبات الموظف في مختلف الشبائيك والمؤسسات والإدارات العمومية بضرورة إحترام المواطنين وأداء الخدمة على أكمل وجه حفاظا على العلاقة التي تربط الدولة بالمجتمع ، وبالتالي فتناول المشرع موضوع توطين هذه العلاقة هو في الحقيقة تحسين للخدمة العمومية التي منطلق لتحقيق التنمية على المستوى المحلي والوطني ، زيادة على ماسبق فقد تناول هذا المرسوم كذلك واجبات المواطن إتجاه مختلف مؤسسات الدولة من خلال مساهمته في ترسيخ هيبة الدولة وإحترام مؤسساتها وموظفيها للحصول على حقوقه والإلتزام بواجباته إتجاه مؤسسات الدولة لتحقيق التنمية المحلية والوطنية.

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، المرسوم رقم 88-133، مرجع سبق ذكره ، ص 1015.

* بالرجوع إلى موضوع التنمية المحلية التي هي قاعدة أساسية للتنمية الوطنية نجد في كثير من الأحيان أن بيروقراطية الإدارة السلبية والوثائق المطلوبة في بعض الملفات سواء فيما تعلق بخدمة المواطن وتحسين أداء الخدمات أو ما تعلق بدراسة المشاريع التنموية التي كانت تعرف تأخر في الإنجاز كان سببها بالدرجة الأولى ضخامة الملفات والأوراق المطلوبة ، وبالتالي فالكثير من المشاريع على المستوى المحلي والوطني في الجزائر بقيت أدرج المكاتب لسنوات دون التقدم في إنجازها لبطء الإجراءات التنظيمية للإدارة ، كفاءة وفعالية الإدارة تعتبر عنصر فعال في إنجاز المشاريع التنموية بسرعة وبأقل تكلفة ، لذال تعتبر قضية تبسيط الإجراءات الإدارية قضية مهمة يجب مراعاتها حتى في وقتنا الحالي لأنها غير مرتبطة بزمن محدد .

الفرع الرابع/ مرحلة مابعد دستور 1989(التحول من الإشتراكية إلى الإنفتاح) :

لقد عرفت الجزائر خلال السنوات الماضية التي سبقت هذه المرحلة تمسكا واضحا بالإيديولوجية الإشتراكية في المشاريع التنموية وكذلك تسيير مؤسسات الدولة وإداراتها العمومية سواء كانت على المستوى الوطني وحتى المحلي ، وبالتالي عرفت تلك المراحل أزمات مست الدولة من الناحية الإقتصادية والسياسية خاصة في فترة الثمانينات وما آلت إليه الأوضاع الإجتماعية ، فما كان على صانع القرار إلا التوجه نحو إقرار إصلاحات مست هياكل الدولة على مستوى التسيير والتنظيم وإصدار دستور جديد(في تلك المرحلة) سنة 1989* عرف إنفتاح وتحول جديد لمسار الجزائر .

إستمرت عملية الإصلاح وإنشاء هيئات تنظيمية على مستوى الوزارات خاصة على مستوى وزارة الداخلية ، وقد تم في هذه المرحلة إصدار قانون جديد للبلدية رقم 08-90 وكذلك قانون الولاية 09-90 وتم إلغاء قانون البلدية لسنة 1967 والولاية سنة 1969 ، حيث عرفت هذه المرحلة تغيير في توجه الجزائر السياسي والإقتصادي لتحقيق أهداف التنمية المحلية والوطنية ، وبالتالي فقد حاول صانع القرار إعادة بعث دور الجماعات المحلية مع السلطات المركزية في ترقية أداء إدارة المرفق العام من خلال قوانين جديدة تسمح بتحسين الأداء في العمل التنموي .

لقد تم تعيين وزير منتب سنة 1994 لدى وزير الداخلية مكلف بالجماعات المحلية والإصلاح الإداري حيث عوض سنة 1996 بوزير منتدب لدى رئيس الحكومة مكلف بالإصلاح الإداري والوظيف العمومي و نفس السنة كانت فيه محاولة تحديث الإدارة وقد تم أخذ البلدية ومصالح الصرائب ومركز البريد كتجربة ، وبعد سنوات تم سنة 1999 إقتراح مشروع القانون الأساسي للوظيف العمومية وفي سنة 2000 تم إنشاء لجنة إصلاح لمختلف هياكل الدولة مهمتها إعادة النظر آليات إصلاح هياكل الدولة والمبادرة بحلول ناجحة في الجانب القانوني والإداري ، حيث عرفت سنة 2003 كذلك إنشاء المديرية العامة للإصلاح الإداري مهمتها الإصلاح الإداري في كل القطاعات¹.

* يعتبر صدور دستور 1989 في هذا التاريخ في حد ذاته تغيير مهم في العمل السياسي و التوجه الإقتصادي الإقتصادي للجزائر حيث جاء في المادة 09 أنه لا بد على المؤسسات أن لا يكون فيها ممارسات جهوية أو تقوم على الأساس الإقطاعي والمحسوبية بالإضافة إلى إقامة علاقات الإستغلال والتبعية والتنافي مع السلوك الإسلامي ومبادئ ثورة نوفمبر ، وبالتالي كان واضح الإتجاه نحو التغيير والتخلص من الممارسات السلبية ، ولقد أعطى هذا الدستور مكانة للمواطن في تسيير الشؤون العمومية والحفاظ على ثروة البلاد وتحقيق العدالة الإجتماعية.

¹ فرطاس فتيحة ، مرجع سبق ذكره ، ص 311.

لقد عرفت الفترة الممتدة ما بين سنة 2000 إلى غاية 2006 جملة من الإصلاحات على كافة المستويات المحلي والوطني من أجل الدفع بالقتصاد الوطني نحو تنمية حقيقية ، وقد أشرنا سابقا أنه تم في سنة 2006 إصدار القانون الأساسي للوظيفة العامة وكذلك إنشاء الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته ، ولعل أهم ماجاء في هذه القوانين مايلي :

▪ **القانون الأساسي للوظيفة العمومية سنة 2006 :**

جاء القانون الأساسي للوظيفة العمومية سنة 2006 بجملة من القوانين التي حاول من خلالها المشرع ضبط التوظيف في المؤسسات والإدارت العمومية للدولة وكمحاوله كذلك لترقية أداء المرفق العام وتحديث للصلاحيات والمهام والحقوق والواجبات ، وبالتالي يمكن القول أن الكثير من المواد القانونية التي وردت في هذا القانون تعمل على تحسين أداء المرفق العام ، ويمكن أعطاء بعض الأمثلة على النحو الآتي :

- **من حيث الهيكل المركزي للوظيفة العمومية :**

لقد جاء في المادة 56 على أن الهيكل المركزي للوظيفة العامة هي عبارة عن إدارة دائمة للدولة تتمثل مهمتها فيمايلي¹ :

✓ العمل على المبادرة بإقتراح سياسات حكومية مرتبطة بالوظيفة العامة وإتخاذ التدابير اللازمة في عملية تنفيذها ، والسهر على تطبيق القانون الأساسي من خلال الإتصال بالإدارات المعنية بما يتطابق مع النصوص القانونية .

✓ الرقابة على مختلف الأعمال الإدارية المرتبطة بتسيير المسار المهني للموظفين.

✓ العمل على ضبط تعداد الموظفين وتقييم تسيير الموارد البشرية في المؤسسات والإدارات العمومية .

- **من حيث المجلس الأعلى للوظيفة العمومية :**

فقد جاء في المادة 59 تحديد مهما المجلس على النحو الآتي :

✓ العمل على تحسين مستوى الموظفين من خلال ضبط سياسة للتكوين ودراسة وضعية التشغيل على المستوى الكمي والنوعي والسهر على إحترام أخلاقيات الوظيفة العامة .

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، القانون الأساسي للوظيفة العمومية 2006 ، مرجع سبق ذكره ، المادة 55، ص 07.

✓ العمل على إقتراح مجموعة من التدابير التي قد تساهم في ترقية ثقافة المرفق العام والإستشارة في كل كل مشاريع القوانين المرتبطة بالوظيفة العامة .

نصت المادة 60 من قانون الوظيفة العمومية على أن المجلس الأعلى للوظيفة العمومية يتكون من الإدارات المركزية للدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الإقليمية¹ ، وبالتالي يمكن القول أن الكثير من القوانين حددت الإطار العام للموظف في الجزائر سواء على المستوى المركزي أو المحلي من أجل ترقية أداء المرفق العام وتحسين الخدمة العمومية التي تساهم بصورة كبيرة في التنمية المحلية والوطنية من خلال رفع الأداء والفعالية .

▪ إنشاء الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته سنة 2006:

في ظل تزايد التحديات على المستوى الدولي والمحلي عملت الجزائر كغيرها من الدول من خلال التوقيع على الكثير من الإتفاقيات لمكافحة الفساد ، ونظرا لضخامة القطاع العام على المستوى المركزي والمحلي كان لابد من إنشاء هيئة تعمل على مكافحة الفساد والوقاية وبالفعل جاء ذلك في المرسوم الرئاسي رقم 06-413 المحدث لتشكيلة الهيئة ووظيفتها ، في هذا الإطار يمكن الإشارة إلى المادة 12 من خلال إحدى هياكل الهيئة والمتمثلة في مديرية الوقاية والتحسيس بمايلي²:

✓ العمل على وضع برنامج للوقاية من الفساد وتقديم توجيهات على مستوى الهيئات العمومية والخاصة .

✓ الوقاية من الفساد من خلال إقتراح تدابير تشريعية ومساعدة مختلف الهيئات الخاصة والعامة وضع قوانين مرتبطة بأخلاقيات المهنة .

✓ تحسيس الموظفين بأضرار الفساد من خلا إعداد برامج توعوية ، وكذلك جمع مختلف المعلومات التي يمكن أن تكشف عن أسباب الفساد وطرق الوقاية منه .

✓ الكشف عن الأسباب التي تشجع على الفساد من خلال البحث في مختلف التشريعات والممارسات الإدارية بهدف القضاء عليها بالإضافة إلى التقييم الدوري لمختلف القوانين والتدابير الإدارية لمعرفة مدى فعاليتها في الوقاية من الفساد .

¹ المادة 59 و60 ، المرجع السابق ، ص 07 .

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، المرسوم الرئاسي رقم 06-403 المؤرخ في 1 ذي القعدة 1427 الموافق 2006/11/22 يحدد تشكيلة الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته وتنظيمها وكيفية سيرها والصادر بتاريخ 2006/11/22، المادة 12 ، العدد 74، ص 19.

لقد جاءت هذه الهيئة كمحاولة لمعالجة ظاهرة الفساد التي تعتبر سبب رئيسي في تعطيل المشاريع التنموية المحلية والوطنية ، فالفساد ظاهرة لا يمكن التحكم فيها دون وجود آليات بقوانين رادعة في مختلف الإدارات والمؤسسات العمومية ، فتأخر الجزائر في مجال التنمية كان أحد أسبابه المباشرة الفساد خاصة على المستوى المحلي ماجعل الكثير من المناطق على إختلاف التوزيع الجغرافي تعاني من إنعدام التنمية المحلية التي تعتبر ركيزة أساسية في عملية التنمية الوطنية .

الفرع الخامس/إنشاء المرصد الوطني للمرفق العام كآلية لتحسين الخدمة ودعم التنمية:

في خضم تسطير السياسات التنموية عملت الدولة على إنشاء هيئات تعمل على ترقية أداء المرفق العام ودافع لتوطيد العلاقة مع المواطن وبناء عليه تم إنشاء المرصد الوطني للمرفق العام طبقا للمرسوم الرئاسي رقم 03-16 خدمة للتنمية المحلية التي تعتبر قاعدة أساسية للتنمية الوطنية حيث جاء في المادة 02 على أنه " هيئة إستشارية مقره مدينة الجزائر" حيث مجموعة من المهام التي تعمل على ترقية المرفق العام من خلال مايلي¹ :

▪ تقييم أعمال تنفيذ السياسة الوطنية :

باعتبار المرفق العام هيئة إستشارية حيث جاء في المادة 03 و04 على أنه يقوم على التشاور مع مختلف الوزارات والمؤسسات لترقية المرفق العام وخدمة المواطنين من خلال :

- ✓ العمل على إقتراح جملة من القواعد والتدابير التي تحسن وتنظم سير المرفق العام تكيفا مع مختلف التحولات الإجتماعية والإقتصادية والتكنولوجية ورغبات مستعملي المرفق العام.
- ✓ التنسيق والربط بين مختلف الدوائر الوزارية والإدارية والهيئات العمومية بهدف تعزيز الإبتكار لترقية خدمات المرفق العام.
- ✓ حماية حقوق مستعملي المرفق العام وترقيتها وضمان المساواة بين الأفراد في الإستفادة من خدمات المرفق العام.
- ✓ إعداد دراسات وجمع الآراء وختلف الإحصائيات والمعلومات والمؤشرات التي قد تساهم في تحسين نوعية خدمات المرفق العام الموجهة للمواطنين .
- ✓ العمل على تبسيط الإجراءات الإدارية .

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، المرسوم الرئاسي رقم 03-16 المؤرخ في 26 ربيع الأول 1427 الموافق 2016/12/07 المتضمن إنشاء المرصد الوطني للمرفق العام ، المادة 2-3-4 ، العدد 02 ، ص 13-14 .

▪ مهام عصرنة وإرساء الآداب المهنية داخل المرفق العام :

جاء في المادة 05 على أن المرصد مكلف بدراسة مختلف التدابير لتمكين مختلف الإدارات والمؤسسات والهيئات العمومية بتنفيذ برنامجها لعصرنة المرفق العام من خلال العمل على تحفيز تطوير الإدارة الإلكترونية وتعميم إستعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال بالإضافة إلى ضمان إعلام المواطنين من خلال وضع أنظمة وإجراءات لضمان إتصال فعال بمختلف خدمات المرفق العام ، والعمل على تحسين الحصول على المعلومة بناء على آرائهم وشكاويهم وإقتراحاتهم.

لقد أكدت المادة 06 من المرسوم الرئاسي على مساهمة المرصد في إرساء الآداب والمهنية داخل المرفق العام* عن طريق تحسين ظروف العمل وتعزيز الثقة بين الموظفين بالإضافة إلى التشجيع على مبدأ الإنسانية بينهم وبين مستعملي المرفق والتحلي بالقيم الأخلاقية وترقية ثقافة المردودية بين الموظفين¹ .

إن تبني الدولة في سنوات السبعينيات والثمانينات سياسة التخطيط في وضع البرامج التنموية المحلية والوطنية كانت لها مبرراتها من أجل البناء والتشديد حيث تم مواصلة العمل بالبرامج إلى غاية بداية التسعينات التي عرفت تراجع في وتيرة التنمية بمختلف أشكالها رغم الإنفتاح السياسي والتوجه نحو نهج إقتصادي جديد بسبب الأزمة الأمنية وتقلبات الوضع الإقتصادي العالمي الذي أثر على الجزائر خاصة في ظل فرض سياسات إقتصادية من طرف صندوق النقد الدولي التي لم تكن منسجمة مع الواقع الإقتصادي الجزائري، إلا أنه مع بداية الألفية شهدت الجزائر بعض الإصلاحات التي ذكرناها سابقا والتي جاءت في ظرف تحسن الوضع الأمني وزيادة في أسعار البترول وتعافي الإقتصاد الجزائري . لقد حملت السياسات العمومية في مجال التنمية المحلية والوطنية مشاريع جديدة للنهوض بالمؤسسات والإدارات العمومية بالتوجه نحو الآليات الحديثة في التسيير العمومي وتحسين الخدمات التي أثر مباشر على المجتمع ، حيث أصبح صانع القرار يدرك أهمية التديت والعصرنة في عملية التنمية .

* تعتبر الآداب والمهنية في الأداء الوظيفي عنصر هام في تعزيز الثقة بين الإدارة والمواطن وإرساء دائم الإحترام المتبادل ، وهذا يقودنا إلى الإشارة إلى التحلي بأخلاقيات العمل بإحترام المواطن الذي يجب أن يلتزم كذلك بالقوانين المسيرة للإدارت العمومية ومؤسسات الدولة ، وبالتالي أصبح من الضروري أخلقة الإدارة العمومية حفاظا على المصلحة العامة بعدا عن ممارسات الفساد الناتجة عن البيروقراطية السلبية والمصالح الشخصية .

¹ المرسوم الرئاسي 16-03 ، مرجع سبق ذكره ، المادة 5-6 ، ص 14 .

المطلب الثالث : أثر اللامركزية في تحسين أداء إدارة المرفق العام

تستعمل الكثير من الدول نظام اللامركزية الإدارية من أجل تحسين أداء وظائفها الإدارية في مختلف المؤسسات والإدارات العمومية من أجل تحسين أداء الخدمات وتسهيلها للمواطنين بعيد عن بيروقراطية تركيز السلطات أو لامركزية القرار الذي قد يعطل الكثير من المصالح ذات النفع العام والمشاريع التنموية خاصة على المستوى المحلي ، وبالتالي فالتوجه للامركزية الإدارة في التسيير وتطبيقها في غالبية الدول هو نتاج لإتساع مساحة الدول من جهة وصعوبة تلبية الرغبات .

الفرع الأول/ مفهوم وأشكال اللامركزية : لقد تناول الكثير من الباحثين موضوع اللامركزية الذي يعد من أهم المواضيع الإداري لما له من أثر على عمل الدول وفعالية أدائها لتحقيق رغبات المجتمعات.

▪ **مفهوم اللامركزية :**

تتعدد تعريفات اللامركزية هنالك من يعرفها على أنها " عبارة عن درجة عدم تركيز السلطة بمعنى توزيعها على مختلف المستويات الإداري والأشخاص سواء على مستوى المنظمة أو الدولة " ، وهنالك من يرى أنها تعتبر عملية نقل السلطة بمختلف أدواتها التشريعية والتنفيذية والقضائية من المستوى المركزي إلى الأدنى " أوهي " عبارة عن منح المجتمعات المحلية آلية صنع قراراتها المرتبطة بالإفناق على ضوء آليات تضعها السلطة المركزية على مختلف الخدمات* الضرورية والأساسية التي لها بعد محلي " ¹ ، من خلال التعريفات السابقة يمكن أن نستنتج مايلي :

- ✓ اللامركزية هي توزيع وتقاسم للسلطة سواء الوظائف الثلاث أو التنفيذية فقط .
- ✓ تعمل اللامركزية على تسهيل الخدمات وعدم مركزتها على المستوى الأعلى .
- ✓ تفويض الاختصاصات مما يسمح في تحسين أداء الإدارة والتقليل من البيروقراطية .

* هنالك بعض الخدمات لا تستطيع الدولة توفيرها أو إنكارها على المستوى المركزي وبالتالي فلا بد من اللجوء إلى اللامركزية الإدارية لتخفيف الضغط على السلطات المركزية من جهة وعدم تعطيل مصالح الناس والمشاريع التنموية خاصة على المستوى المحلي فالتنسيق بين السلطات المركزية والمحلية أصبح أمر ضروري في بناء الدول ، فالتنمية بطبيعتها عملية مبنية على المشاركة خاصة إذا كانت الدولة ذات مساحة شاسعة كالجزائر التي تحتاج إلى نظام إداري يكفل توزيع المهام بأطر قانونية تضبط الممارسات الرسمية وغير الرسمية .

¹ سمير محمد عبد الوهاب ، اللامركزية والحكم المحلي بين النظرية والتطبيق ، جامعة القاهرة : مركز دراسات وإستشارات الإدارة العامة ، 2009 ، ص 13 .

من خلال ماسبق يمكن القول أن نظام اللامركزية هو من الأنظمة المهمة في توزيع السلطات والمهام على مختلف المناطق داخل الدولة بنظام إداري بمقومات تسند عليها بناء على مايلي¹:

- ✓ وجود مصالح محلية متميزة عن المصالح الوطنية ؛
- ✓ لا بد من وجود أجهزة محلية يتم إنشاؤها حيث تكون منتخبة ومستقلة مهمتها تسيير تلك المصالح ؛
- ✓ تخضع مختلف هذه الأجهزة للرقابة من طرف الإدارة المركزية .

■ أشكال اللامركزية :

إن تسيير مصالح الدولة على مستوى الوحدات المحلية يتطلب نظام إداري يحدد شكل اللامركزية ومختلف المهام المسندة إليها بناء على مدى إستقلاليته عن المصالح المركزية حيث تبقى خاضعة للرقابة بضوابط قانونية ، وبالتالي نجد أن أهم النظام اللامركزي يتكون من²:

- اللامركزية المرفقية :

وهي إعطاء إدارة المرافق العامة للدولة لأحد الأشخاص الطبيعيين لأو المعنوية لإدارته في بعض الصلاحيات دون الرجوع إلى الوزارة المختصة ، إلا أن هنالك من الباحثين من يعترض على على هذا النوع بحجة أن المؤسسات العامة يمكن أن تكون على مستوى النطاق الوطني والمحلي حيث تم إستثناء إدارة المرافق الوطنية من النشاط إدراتها بواسطة الهيئات المحلية.

- اللامركزية السياسية :

هي توزيع السلطات السياسية كالتشريع والقضاء والإدارة بين الدولة المركزية ومختلف الوحدات والولايات المكونة لها وهي موجودة في الدول الإتحادية المركبة كأريكا.

- اللامركزية الإقليمية أو اللامركزية المحلية :

هي تقسيم الدولة إلى إلى مناطق وأقاليم إدارية توزع فيها السلطة الإدارية حيث تمنح للمجاس المنتخبة سلطة القرار دون الرجوع للحكومة المركزية.

¹ محمد الصغير بعلي ، القانون الإداري التنظيم الإداري ، الجزائر : دار العلوم للنشر والتوزيع ، دت ن ، ص 48.
² صفوان محمد المبيطين ، المركزية واللامركزية في تنظيم الإدارة المحلية : الفرص والتحديات ، الأردن : عمان ، دار اليازوري للنشر والتوزيع ، 2019 ، ص ص 24-25 .

الجدول رقم (2): يمثل الفرق بين المركزية واللامركزية

ت	المركزية	اللامركزية
1	تركيز مختلف السلطات والصلاحيات في يد السلطات العليا	توزيع السلطات والصلاحيات على كل الوحدات والمنظمة
2	إحتفاظ بالسلطة والصلاحيات في نقاط مركزية وتكون بشكل مدروس	تفويض كلي للسلطة في كل المستويات باستثناء الصلاحيات التي تمارس في المركز
3	المركزية المطلقة بمعنى صدور القرارات من السلطات العليا فقط وهذا غير ممكن	اللامركزية المطلقة تؤدي إلى غياب الرقابة وبالتالي غير ممكن تطبيقها

المصدر : مسلم علاوي شبلي ، التوجهات والمفاهيم الحديثة في الإدارة ، ط1، الأردن : دار اليازوري العلمية، 2017 ، ص 118.

الفرع الثاني/ اللامركزية في الجزائر :

عملت الجزائر على إعادة بناء قدراتها الإدارية في مختلف مراحلها التاريخية وقد أشرنا سابقا لجملة من الإصلاحات القانونية والإدارية التي كانت تهدف في بداياتها إلى التكيف مع الإيديولوجية الإشتراكية في المسائل السياسية والسياسات التنموية إلى غاية إحداث التغيير في دستور سنة 1989 وصولا إلى التعديلات الأخيرة ودستور سنة 2020.

لقد جاء في دستور 2020 المادة 17 " أن الجماعات المحلية للدولة هي البلدية والولاية والبلدية هي الجماعة القاعدية ، وبالتالي فالهدف من ذلك هو تحقيق توازن إجتماعي وإقتصادي للبلديات التي لها محدودية في التنمية من خلال التكفل بمختلف حاجيات سكانها كما يمكن تخصيص تدابير خاصة للبلديات أقل تنمية " ، كما جاء في المادة 18 " على أن العلاقة بين الدولة والجماعات المحلية تقوم على مبادئ اللامركزية وعدم التركيز " وأشارت المادة 19 على أن " المجالس المنتخبة تمثل قاعدة اللامركزية ومكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية " ¹ ، وسيتم تناول موضوع البلدية والولاية في المبحث الثالث المتعلق بواقع التنمية المحلية ودور الدولة والجماعات المحلية في ظل ترقية أداء إدارة المرفق العام .

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، الدستور الجزائري 2020 ، المادة 17-18-19 ، مرجع سبق ذكره ، ص

الفرع الثالث/مزايا وعيوب اللامركزية :

أي نظام يطبق في التسيير الإداري لا يخلو من المزايا والعيوب حسب طبيعة البيئة وحاجيات الناس المتزايدة إضافة إلى مدى قوة موارد الدولة من الناحية المادية والبشرية .

- مزايا اللامركزية :

- ✓ أسلوب للامركزية يؤدي إلى قدرة الدولة على الإستجابة للمتطلبات المعاصرة في ظل تزايد وظائف الدولة وتنوع المرافق العامة .
- ✓ تعبر اللامركزية عن ديمقراطية الإدارة من خلال إفراح المجال للمواطنين في إختيار ممثلهم؛
- ✓ نظام اللامركزية يؤدي إلى مجابهة الأزمات خاصة في وقت الظروف الطارئة¹ .
- ✓ نظام اللامركزية يتيح للإدارة المحلية بروز طاقات جديدة إبداعية للجماعات المحلية وتقوية الروابط بين الأفراد .
- ✓ العمل على تحقيق التنمية الإجتماعية والإقتصادية من خلال تقاسم الأدوار مع الحكومة المركزية في عملية التنمية .
- ✓ الوحدات المحلية لها معرفة كبيرة بحاجات ومتطلبات المجتمع مما يسمح بوضع مشاريع تنموية فعالة² .

- عيوب اللامركزية :

- ✓ هنالك من يرى أن هذا الأسلوب يؤدي إلى المساس بوحدة الدولة بسبب توزيع الوظائف بين السلطة المركزية والهيئات المحلية .
- ✓ قد يحدث نوع من الصراع بين المصالح المركزية والمحلية لتمتعها بالشخصية المعنوية .
- ✓ إشكالية قلة الخبرة في الهيئات المحلية للامركزية قد يحدث خلل في التسيير .
- ✓ هنالك من يرى أن هذه الإنتقادات مبالغ فيها ويمكن معالجتها من خلال الرقابة والوصايا بالإضافة إلى التكوين والتدريب تشرف عليها الإدارة المركزية³ .

¹ سامي الحمداني ، الإدارة المحلية وتطبيقها والرقابة عليها ، ط1 ، القاهرة : المركز القومي للإصدارات القانونية ، 2014 ، ص ص 78-79 .

² صفوان محمد المبيضين ، مرجع سبق ذكره ، ص 28 .

³ محمد القدومي وآخرون ، المفاهيم الإدارية الحديثة ، ط 1 ، عمان : دار المعتر للنشر والتوزيع ، 2015 ، ص 124 .

الفرع الرابع /تحليل أثر اللامركزية في تحسين الخدمة العمومية لإدارة المرفق العام:

لقد كانت للجزائر تجربة كبيرة في مجال تعزيز اللامركزية لخدمة أهداف التنمية المحلية والوطنية وتخفيف الأعباء عن الأجهزة المركزية ، فصنع السياسة العامة يمس كل أنساق النظام في مطالب البيئة المحيطة وتأثير مختلف مكونات المجتمع الغير رسمية ومطالبتها بتحسين ظروف الحياة المعيشية ، فبالرغم من حداثة الإستقلال إلا أن الإصلاحات في الجزائر إنطلقت بعد الفترة الإنتقالية من نيل الإستقلال لبناء وتشديد مختلف الهياكل المكونة للدولة .

بالرجوع إلى أهمية اللامركزية في الجزائر كأداة ونظام لتحسين الخدمة العمومية التي هي في الحقيقة أساس للتنمية سواء كانت محلية أو وطنية ، ويمكن بعض الآثار التي يمكن أن تحدثها للامركزية في تحسين أداء خدمات المرفق العام خدمة لأهداف التنمية على النحو الآتي :

أ- إعادة توزيع المهام بين الإدارة المركزية والمحلية:

في ظل إتساع مساحة الدول وتراكم الأداء الوظيفي للسلطات المركزية و تنوع ميادين الخدمات لسد المطالب والحاجيات عملت الكثير من الدول على تخفيف الأعباء من خلال تقاسم المهام مع الهيئات المحلية كنوع من التعاون بين السلطات المركزية وكل مكونات الإدارة اللامركزية ، فالجزائر على غرار الكثير من الدول إنتهجت هذا الطريف من خلال تفعيل دور الجماعات الإقليمية كآلية لتحسين الخدمة العمومية التي تعد في حد ذاتها تجسيد المشاريع والسياسات التنموية المحلية التي تعد قاعدة أساسية لبناء التنمية الوطنية وتفعيل مختلف برامج السياسات العامة .

ب- تقريب خدمات إدارة المرفق العام من المواطنين :

الخدمات العمومية على إختلاف أنواعها مطلب أساسي للمواطنين لتحسين ظروف الحياة والمستوى المعيشي للأفراد وبالتالي فاللامركزية تسمح بتقريب خدمات المرفق العام للمواطنين تجنبا للعراقيل البيروقراطية المركزية زيادة على إستمرارية تحقيق المصلحة العامة للمواطنين دون الرجوع للهيئات المركزية التي لا تستطيع لوحدها تسيير جميع المصالح في ظل تعدد مجالات الخدمة العامة وإختلاف برامج السياسات التنموية ، بالإضافة إلى ذلك إرجاع الثقة بين المرفق العام والمواطن قد تصل إلى حد إشراكه في المساهمة في المشاريع التنموية أو في تحسين الخدمة العمومية التي ستؤدي في الأخير إلى تحقيق التنمية المحلية والوطنية الشاملة .

المبحث الثالث : التنمية المحلية وترقية إدارة المرفق العام في الجزائر

تعتبر التنمية بمختلف أنواعها هدف كل دولة من أجل تحسين ظروف حياة مجتمعاتها في كافة مجالات الحياة في ظل تزايد المطالب والرغبات التي أصبحت لاتعد ولاتحصى نتيجة تغير الكثير من العوامل المؤثرة في عملية بناء الدول سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي فرض ضرورة التكيف مع متغيرات البيئة التي أصبحت معقدة وتتطلب ميكانيزمات جديدة تبنى عليها صناعة السياسات العامة والمشاريع التنموية المحلية والوطنية ، فالهدف الأساسي لأي الدولة تحقيق الإستقرار على كافة الميادين وهذا لن يكون دون تنمية .

لقد عاشت الجزائر أحداث كثيرة منذ الإستقلال إلى غاية يومنا هذا ولقد ذكرنا سابقا العديد من الإصلاحات الإدارية والقانونية من أجل ترقية إدارة المرفق العام وتحسين الخدمة العمومية على المستوى المحلي والوطني في ظل محاولة العمل على إستمرارية عمل مؤسسات الدولة على المستوى المركزي والمحلي وإيجاد حالة من التوازن والتنسيق بين السلطات العليا والمحلية كانت نتيجتها صدور عدة تشريعات منظمة للعمل المؤسسي وبناء هياكل قاعدية وتقسيمات إدارية تضمن تحقيق التنمية المحلية في ظل شساعة مساحة الجزائر وحاجة الكثير من المناطق للتنمية .

لقد منح صانع القرار في الجزائر أهمية كبيرة للتنمية المحلية بإعتبارها قاعدة أساسية للنهوض بالجزائر وحدد آليات العمل على تجسيد البرامج التنموية من خلال تقاسم الأدوار مع بين السلطات المركزية واللامركزية وتنسيق الجهود لبلورة المشاريع على أرض الواقع ، فكان للسلطات المركزية دور مهم في عملية التنمية المحلية في البداية ليتم بعدها تمكين الجماعات الإقليمية والمحلية من صلاحيات إنجاز المشاريع التنموية في ظل اللامركزية ، لتأتي بعدها الإصلاحات بعد مرحلة الإنفتاح والتعددية التي عملت على تشاركية العمل التنموي والتنسيق مع الفواعل غير الرسمية في مختلف البرامج التنموية المحلية .

سنتناول في هذا المبحث واقع التنمية المحلية في الجزائر بمختلف الفواعل المؤثرة في صياغتها وتنفيذها في ظل ترقية إدارة المرفق العام وتحسين أدائه من خلال القوانين الضابطة لمشاركة الكثير من الفواعل إنطلاقا من الدولة إلى الجماعات المحلية والقطاع الخاص والمجتمع المدني ، حيث أصبحت هنالك آليات جديدة في إدارة المرفق العام خدمة للعمل التنموي المحلي الذي يعتبر الإنطلاقة الأولى للتنمية الوطنية الشاملة والمستدامة .

المطلب الأول : دور الدولة في تحقيق التنمية المحلية وترقية الخدمة العمومية في الجزائر

لقد أجمعت الكثير من التعاريف حول موضوع التنمية المحلية على أنها تظافر الجهود بين مختلف التكوينات الرسمية وغير الرسمية على المستوى المركزي للدولة والمحلي بمختلف تكويناته الممثلة للدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص ، وبالتالي فالسلطات الرسمية هي أساس المشروع التنموي من خلال مختلف السياسات العامة التي تستمد أفكارها أساسا من حاجات المجتمع ومطالبه المتزايدة بالإضافة إلى ما تفرضه البيئة من متطلبات وجب التكيف معها لإنجاح مختلف المشاريع .

الفرع الأول/ دور الدولة في بلورة مشاريع التنمية المحلية :

لقد عملت الجزائر منذ إستقلالها على المحافظة توازن مصالح الدولة وإستمرارها محاولة إيجاد سبل جديدة وآليات تتوافق وطبيعة المجتمع الجزائري في ظل تبني النهج الإشتراكي لتسيير مختلف المشاريع وبالتالي كان لزاما عليها تبني سياسات تنموية محلية ووطنية من خلال التخطيط* للبرامج وصنع السياسات العامة فكانت هنالك برامج تنموية إعتمدت فيها على خطط مرحلية للنهوض بالدولة .

بالرجوع إلى التخطيط في تلك المرحلة فهو ينطلق من فكرة تبني الأيديولوجية الإشتراكية ، " فالتخطيط لعملية التقدم الإجتماعي والإقتصادي يقصد به القدرة على التكم في مختلف موارد المجتمع البشرية والمادية والمالية من خلال الإستغلال الأمثل عن طريق تنميتها كما وكيفا بصورة مستمرة لصالح الإنسان ، حيث يفترض إجراء عملية مسح متكاملة للواقع المراد تغييره من حالة التخلف المركبة إلى حالة التقدم المتكامل الجوانب " ¹ ، وهناك من يعرف التخطيط على أنه " عبارة عن تدخل الدولة من أجل تحقيق رنوع من التوازن والمواءمة بين الناتج القومي والحاجات الإجتماعية عن طريق إعداد خطط وتنفيذ برامج عمل مستقبلية تضمن إتجاه وقيمة المتغيرات الإقتصادية العامة " ، وكذلك هو " العمل على تحديد أهداف من خلال وضع أساليب تنظيمية وإجرائية لتحقيقها بأقل تكلفة إجتماعية " ² .

* الجزائر كانت من ضمن الدول التي عملت بالمخططات الإقتصادية المستمرة من خلال البرامج الخماسية .

¹ مجيب مسعود ، التخطيط للتقدم الإقتصادي والإجتماعي ، الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون ، 1984 ، ص 11-12.

² عبدالله بن علي المرواني ، التخطيط التنموي الإطار النظري والمنهج التطبيقي ، السعودية : معهد الإدارة العامة ، 2005 ، ص 23 .

من خلال ماسبق يمكن القول أن الجزائر بدأت تفكر في عملية تخطيط التنمية المحلية بالتزامن مع مختلف الإصلاحات التي ذكرناها سابقا خاصة فيما تعلق بتنظيم سير المؤسسات والإدارات العمومية التي تمت من خلالها إصدار مجموعة القوانين الضابطة لعمل الإدارة بمختلف مكوناتها زيادة على إصدار قانون البلدية سنة 1967 والولاية سنة 1969 كبداية لبداية تقاسم الأدوار مع الهيئات المركزية واللامركزية إلى الكثير من الخطط والبرامج التي كان لها أثر على التنمية.

1- إرہاصات التنمية المحلية في ظل المرحلة الإنتقالية :

إن عملية مواكبة مرحلة الإستقلال في الجزائر مرت بمجموعة من الإصلاحات على المستوى الإداري والمؤسسي على مستوى تنظيم إدارة المرفق العام وكل مؤسسات الدولة لشرع في عملية تنموية حقيقية ، وذلك من خلال تصحيح مؤقت للتنظيم الإداري بالإضافة إلى مخططات تنموية مرحلية في ظل تبني النهج الإشتراكي ويمكن إجمال ذلك من خلال :

أ- إصلاح إقليمي :

بعد الإستقلال عاشت مختلف المؤسسات والإدارات العمومية على المستوى المحلي والوطني مشاكل نتيجة الفراغ الذي أحدثه مغادرة الموظفين الفرنسيين والتابعين لهم أرض الجزائر ، هذه الأخيرة التي تتميز بشساعة مساحتها وإتساع الرقعة الجغرافية التي يصعب التحكم فيها دون وجود جهاز إداري قادر على ضبط عملية التسيير ومتابعة تنفيذ البرامج ، ففي عام 1962 كانت هنالك أكثر من 1500 بلدية معطلة عن العمل نتيجة مشاكل في المورد البشري والمالي والتقني حيث كان من المستحيلات توفير إداريين لتسيير أعباء تلك البلديات حيث رصد في 16 ماي 1963 مرسوم يتضمن إعادة تنظيم الحدود الإقليمية للبلديات كان من نتائجه تخفيض العدد إلى 676 بلدية¹ .

لقد بدأ الشعور بأهمية التنمية المحلية والدول الذي تلعبه مختلف برامجها ومشاريعها في التكفل بالحاجات المحلية لكل إقليم ووحدة محلية مبكرا مع بداية المخطط الثلاثي الأول 1967-1969² ، وبالتالي فالجزائر أدركت أهمية التنمية المحلية مبكرا وضرورة معالجة الخلل الإداري لتنفيذ مختلف

¹ أحمد محيو ، مرجع سبق ذكره ، ص 178.

² أحمد شريف ، " تجربة التنمية المحلية في الجزائر " ، مجلة معهد العلوم الاقتصادية ، المجلد 13 ، العدد 01 ، جامعة الجزائر 03 ، 16/06/2009 ، ص ص 43-44.

البرامج ، حيث أكدت على ضرورة مساهمة البلديات في النشاط الإقتصادي والإجتماعي وقد تم إنشاء جهازين¹ :

- لجنة التدخل الإقتصادي والإجتماعي :

كانت نتيجة الأمر الصادر في 06 أوت 1962 حيث تم تأسيس في كل ولاية لجنة مع إمكانية إقامتها على مستوى البلديات تضم ممثلين عن المجتمع وتقنيين من المرافق العامة والمشاريع تعمل على منح رأبها حول مشاريع الميزانية وكل مايساهم في عملية التطور المحلي من خلال تنشيط الحياة الإجتماعية والإقتصادية إلا أن نشاطها لم يكن قوي في تلك المرحلة .

- المجلس البلدي لتنشيط القطاع الإشتراكي :

تم إنشاءه في كل بلدية من خلال مرسوم صادر في 22 مارس 1963 المتضمن تسيير المؤسسات الشاغرة وتنظيمها هدفه تحقيق مشاركة مختلف البلديات في التسيير الذاتي.

2- دور البلدية والولاية في ظل قانون 1967 و1969:

قبل التطرق للمخططات التنموية التي عملت عليها الجزائر في بلورة المشاريع التنموية يمكن الإشارة إلى دور البلدية والولاية من خلال القانونيين التي تم إلغاؤها لمعرفة المهام الأولى التي تم إسنادها لهما في إطار التنمية المحلية :

- دور البلدية التنموي وفق قانون 1967 :

لقد أشار قانون البلدية لسنة 1967 الذي جاء معدلا لدور البلدية الذي كان في المرحلة الإستعمارية حيث أشرنا سابقا إلى أن من أسباب صدور هذا القانون هو إستفادة قلة قليلة من من خيارات البلديات على حساب فئة كبير من المجتمع ، ومن أبرز إختصاصاتها مايلي² :

- ✓ التجهيز والإنعاش الإقتصادي بالإضافة إلى التنمية الفلاحية ؛
- ✓ التنمية الصناعية وتنمية الصناعات التقليدية وكذلك مهام التوزيع والنقل؛
- ✓ التنمية السياحية بالإضافة إلى السكن والإسكان والإنعاش الثقافي والإجتماعي ، بالإضافة إلى أدوار أخرى تنظيمية في إطار المهام التي تمثل فيها البلدية سلطة الدولة المركزية .

¹ أحمد محيو، مرجع سبق ذكره ، ص ص 179-180.

² قانون البلدية 1967 ، مرجع سبق ذكره ، المادة 135 إلى 170، ص ص 102-104.

- دور الولاية التنموي وفق قانون 1969 :

لقد سنة من خلال الأمر رقم 69-38 المؤرخ في 23 ماي 1969 الذي ذكرنا سابقا أسباب ظهور القانون في ظل ميثاق البلدية والولاية اللذان تم إصدارهما تباعا لتعزيز دورهما في مجال التنمية المحلية في ظل النهج الإشتراكي ومشاكل المرحلة الإنتقالية وماتبعه من إصلاح ، ولقد تم في ظل هذا القانون تحديد صلاحيات الولاية على النحو الآتي¹ :

✓ التجهيز والإنعاش الإقتصادي ؛

✓ التنمية الفلاحية والسياحية ؛

✓ التنمية الخاصة بالصناعة والصناعة التقليدية ؛

✓ النقل والمنشآت الأساسية والسكن التنمية الإجتماعية والثقافية ؛

من خلال ماسبق يمكن القول أن الجزائر في هذه المرحلة أرادت التغيير على المستوى الإقليمي بإقرار القانونين على التوالي كنوع من لامركزية التسيير نتيجة الأوضاع التي آلت إليها بعد الإستقلال والحاجة لتحسين أداء العمول التنموي المحلي والوطني ، حيث كان من الضرورة البحث عن إطار قانوني يضمن العدالة التوزيعية لمختلف برامج التنمية المحلية .

3- مبررات تدخل الدولة في التنمية:

إن تبني النهج الإشتراكي في الجزائر فرض واقع جديد في العمل التنموي وبالتالي ظهور ملامح تدخل الدولة في تجسيد مشاريع التنمية المحلية من خلال مخططات خماسية تسخر لها كافة الموارد من أجل إنجاحها ، وقبل التطرق إليها نشير إلى بعض مبررات تدخل الدولة على النحو الآتي² :

✓ تعتبر الدولة أكثر قدرة في تسجيد البرامج التنموية لما تتوفر عليه من إمكانيات مادية وبشرية؛

✓ لا يمكن مواجهة عملية الإحتكار الأجنبي والمحلي إلا من خلال القوة السياسية ؛

✓ الدولة لها دراية بمختلف المتغيرات العالمية والإقليمية التي قد تؤثر على أهداف التنمية؛

✓ الدولة تستطيع حماية الإقتصاد الوطني وتوجيهه لخدمة المجتمع من المنافسة الأجنبية؛

✓ ضعف القطاع الخاص المحلي الذي أصبح يستثمر قطاعات ذات ربح سريع ؛

✓ ضعف عملية الخصخصة وكذلك إمتلاك الدولة السلطة للتغيير ودعم التنمية ؛

¹ الجريدة الرسمية ، قانون الولاية 1969 ، مرجع سبق ذكره ، المادة 65 - 104 ، ص ص 525-527.

² أحمد شريفي ، مرجع سبق ذكره ، ص 45 .

فالدولة تتمتع بإمكانيات لاحصر لها يمكنها التدخل في مجال وميدان يحتاج لمشاريع تنموية محليا ووطنيا فهي أدرى بمشاكل المجتمع خاصة أن الجزائر كانت تمر بمرحلة تحتاج إلى إعادة البناء والتشييد التي حتمت تدخل السلطة المركزية في صناعة السياسات العامة التنموية وتنفيذها ، ولا يخفى على أي أحد أن الجزائر في مابعد الإستقلال لم تكن تتمتع بمؤسسات وإدارت قوية على المستوى المحلي قادرة على تحمل أعباء التنمية لوحدها دون تدخل من السلطات العليا وكذلك عدم وجود قطاع خاص قوي يتقاسم مشاريع التنمية المحلية والوطنية مع الدولة ، وبالتالي كان من الضروري الإعتماد على المخططات التنموية على مراحل لتحسين المستوى المعيشي للمجتمع.

الفرع الثاني/ برامج التنمية كآلية لتحقيق التنمية المحلية وتحسين الخدمة العمومية في الجزائر :
لقد ذكرنا سابقا مبررات تدخل الدولة في عملية التنمية المحلية في ظل توفرها على الإمكانيات في هذه المرحلة وتبني النهج الإشتراكي إلى غاية الإنفتاح السياسي وظهور مخططات تنموية في ظل إصلاحات جديدة مابعد سنة 1989، حيث إعتمدت على مجموعة من المخططات على النحو الآتي:

1- المخططات التنموية في ظل الأحادية(1967/1989):

شهدت الجزائر في هذه الفترة إنطلاقة نحو التنمية في ظل الظروف الصعبة التي كانت تعيشها الجزائر آنذاك ، فكان الخيار تبني الإشتراكية كآلية إقتصادية لتحسين المستوى المعيشي للسكان من خلال تفعيل مجموعة من **المخططات** * ، حيث كانت البداية بالمخطط الثلاثي (1967-1969) الذي رصد له غلاف مالي قدر بـ 9.16 مليار دج ، ليأتي بعده المخطط الرباعي الأول (1970-1973) خصص له مبلغ 36.70 مليار دج ثم تلاه المخطط الرباعي الثاني (1974-1977) بحجم إستثماري مالي بنحو 121.23 مليار دج بالإضافة إلى المخطط الخماسي الأول سنة (1980-1984) خصص له 550.50 مليار دج ، والمخطط الخماسي الثاني الذي كان غلافه المالي 550 مليار دج سنة (1985-1989) ¹ ، هنا يظهر جليا أن الدولة أولت إهتمام كبير بمجال التنمية وخاصة التنمية المحلية وماينتج عنها من التكفل بالحاجات المحلية لكل الوحدات الإقليمية ² .

* لقد ساهمت هذه المخططات في ترقية الكثير من القطاعات والمؤسسات والإدارات العمومية كدافع للتنمية .
¹ عرقوب نبيلة ، " مسيرة التنمية في الإقتصاد الجزائري وآليات إنجاحها" ، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية ، المجلد 05، العدد 01 ، جامعة زيان عاشور بالجلفة، 2011/04/01، ص 166.
² صيفي زهير ، " برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي ودوره في التنمية المحلية في الجزائر حالة ولاية برج بوعريريج " ، مجلة البحوث الجغرافية ،العراق ، العدد 20 ، 2014، ص 309.

أ- المخطط الثلاثي (1967-1969) :

لقد وضع هذا المخطط مجموعة من البرامج التنموية حيث كانت ضمن أولوياته النهوض بالتنمية المحلية من أجل تحسين الظروف للحد من التخلف الإقتصادي والإجتماعي الذي كانت تعاني منه الكثير من الفئات الشعبية في الجزائر وقد إستفادت الكثير من الولاية ببرامج خاصة بدعم التنمية¹ ، وبالتالي فالسلطات حاولت معالجة التنمية المحلية والوطنية مبكرا نظرا لما كانت تعاني منه الكثير من الولايات عبر مختلف مناطق الوطن ، إلى جانب النقائص التي كانت في هذا المخطط تم إقرار 08 برامج خاصة وجهت إلى 08 ولايات شمالية لتتطور إلى 18 برنامج في سنة 1974 بعد التقسيم الإداري الجديد حيث تم رفع عدد الولايات من 15 إلى 31 ولاية² ، بالإضافة إلى هذا الإهتمام كانت فيه أغلفة مالية في الكثير من البرامج للصناعات الثقيلة على عكس القطاعات الأخرى كالسكن والصحة والتعليم ، ويمكن توضيحها على النحو الآتي :

الجدول رقم(3) : يمثل توزيع الإستثمارات في بعض القطاعات وفق المخطط الثلاثي(1967/1969) .

الإستثمارات المخططة		القطاعات
النسبة المئوية	المبلغ بالمليون دج	
49	5.400	الصناعة
17	1.869	الزراعة
15	1.124	الهيكل القاعدية
4.9	413	السكن
8.2	912	التربية
1.1	127	التكوين
2.5	285	السياحة
2.6	295	القطاع الإجتماعي
4	441	القطاع الإداري
1.9	215	إستثمارات مختلفة
100	11.081	المجموع

المصدر : نويصر بلقاسم ، التنمية والتغير في نسق القيم الإجتماعية - دراسة سوسولوجية ميدانية بأحد المجتمعات المحلية بمدينة سطيف ، أطروحة دكتوراه ، جامعة قسنطينة ، 2010/2011، ص 171.

¹ جمال زيدان ، مرجع سبق ذكره ، ص 155 .

² صيفي زهير مرجع سبق ذكره ، ص 309.

فالملاحظ في هذه الفترة التركيز على قطاعات الصناعة والزراعة والهيكل القاعدية على حساب قطاعات أخرى كالتعليم والسكن والصحة والجانب الإداري ، كمحاولة للتركيز على بناء المنشآت الصناعية الثقيلة إلا أنه خصصت أغلفة مالية تماشيا مع المرحلة لمختلف القطاعات سعيا من الدولة آنذاك لتحسين الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية .

ب- المخطط الرباعي الأول (1970-1973) :

شهد العالم في فترة السبعينيات ظروف إقتصادية حسنة في ظل إرتفاع أسعار البترول وتحسنها بالإضافة إلى إستمرار معدلات النمو في الدول الغربية حيث سمحت تلك الظروف بتعزيز الجزائر لتنميتها حيث إكتبرها الكثير أنها أحسن مرحلة مرت بها الجزائر (فترة السبعينيات) وهناك من رآها نموذجا يمكن لدول العالم العمل به في سياسات التنمية للتخلص من التخلف¹ ، وبالتالي يمكن القول أن هذه المرحلة ساعدت في بلورة بعض المشاريع التنموية في الجزائر .

رصد لهذا المخطط مبلغ مالي قدر بحوالي 35 مليار دينار جزائري أخذت حصة الصناعة منه 56.3%²، حيث حمل المخطط الرباعي الأول محور خصص لتنمية مختلف الهياكل الأساسية الإجتماعية للمناطق المحرومة التي كانت تعاني من التخلف في كثير من المجالات حيث رصد غلاف مالي قدر ب600 مليون دج على مستوى الجماعات المحلية التي تعاني من الفقر وتحسين المستوى المعيشي لسكان الأرياف عن طريق تخصيص أغلفة مالية تهدف إلى تزويد مختلف المناطق الريفية بتجهيزات الصحة والماء والكهرباء ، حيث تم إنفاقها عن طريق إستثمارات إجتماعية بحوالي 1697 مليون دج ، وقد كان لقطاع الشباب والرياضة نسبة مئوية معتبر من الإعتمادات المالية بحوالي 24% من خلال برامج إنمائية محلية على مستوى القرى والأرياف³ .

رغم ذلك فالملاحظ أن قطاع الصناعات الثقيلة كان ينال حصة كبيرة في برنامج التنمية الوطنية بالنظر إلى باقي القطاعات الأخرى ، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي :

¹ أشرف عبد العزيز عبدالقادر وآخرون ، النمو الإقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية سياسات التنمية وفرص العمل : دراسات قطرية ، ط1، قطر : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 2013 ، ص 32.

² عميروش محند شلغوم ، دور المناخ الإستثماري في جلب الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية ، ط1، لبنان : مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع ، 2012 ، ص 220.

³ جمال زيدان ، مرجع سبق ذكره ، ص 155.

الجدول رقم (04) : يمثل الإعتمادات المالية للقطاعات الإقتصادية من خلال المخطط الرباعي الأول

المخطط الرباعي الأول 1970-1973	القطاع
35مليار دينار	المبلغ الإجمالي
57.3%	الصناعة
11.9%	الزراعة
30.8%	قطاعات أخرى

المصدر : عميروش محند شلغوم ، مرجع سبق ذكره ، ص 220.

من خلال الجدول يتضح جليا أن الإعتمادات المالية في مشاريع التنمية في الجزائر في مرحلة السبعينيات ومن خلال المخطط الرباعي الأول كانت مركزة على الصناعات الثقيلة بدرجة أولى لدعم الإقتصاد الوطني ، وهو ما كان واضح كذلك في المخطط الثلاثي لسنة 1967 ، لكن رغم ذلك كانت محاولة تنمية للكثير من القطاعات التي إنعكست على التنمية المحلية رغم قلة ما رصد لها من أموال، ولم تخلو هذه المرحلة من خلل في التوازن الجهوي لمشاريع التنمية المحلية والوطنية .

ج- المخطط الرباعي الثاني(1974-1977):

لقد تواصلت جهود الدولة الجزائرية من خلال مخططات التنمية التي كان لها إمتداد على كافة الوحدات الوطنية والمحلية ، حيث رصد لهذا المخطط 140مليار دينار جزائري إستحوذ قطاع الصناعة مانسبته 60.7% كم خصص لقطاع الزراعة حوالي 7.3% أما باقي القطاعات فخصص لها 32% ، وبالتالي في ظل الإعتمادات الضخمة التي كانت موجهة لقطاع الصناعة تم تهميش قطاع الزراعة حيث قدرت نسبة الإعتماد المالي ما بين المخطط الرباعي الأول والرباعي الثاني 10.6% ، مانتهج عن بداية التبعية الغذائية للخارج في ظل تزايد عدد السكان¹ ، ومن بين أبرز أهداف هذا المخطط مايلي²:

- ❖ بناء إقتصاد إشتراكى وتدعيم عملية الإستقلال الإقتصادي وتوسيع التنمية في كامل تراب الوطن؛
- ❖ محاولة رفع الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 40% على الأقل بزيادة سنوية مقدرة بـ10% ،

¹ عميروش محند شلغوم ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 220-221 .

² وليد عبد الحميد عايب ، الآثار الإقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي : دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الإقتصادية ، لبنان : مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع ، 2010 ، ص 211.

ففي ظل المخطط الرباعي الثاني كان فيه توجه نحو العمل على المستوى المحلي حيث كان فيه إقرار نوع من البرامج الإستثمارية الجديدة ذات طابع إقليمي وحلي حيث تم الإعتماد فيها على اللامركزية من حيث الإعداد والتسيير سميت بالمخططات البلدية للتنمية PCD بالإضافة إلى البرامج القطاعية غير المركزة PSD حيث ساهمت في تلبية حاجات السكان على المستوى المحلي وتحقيق نوع من التوازن الجهوي لضمان الإستقرار¹ ، إلا أن الملاحظ من خلال الإحصائيات التي ذكرناها سابقا فيه تركيز كبير على الصناعات الثقيلة التي إستفادت من مرافقها بعض الولايات ، حيث كان فيه بعض الفوارق على المستوى الوطني رغم الجهود المبذولة آنذاك في تحقيق التنمية .

د - المخطط الخماسي الأول (1980-1984):

لقد ذكرنا سابقا بعض الإختلالات التنموية والجهوية فيما تعلق بامشروع التنمية الوطنية والمحلية في ظل تقليص الإهتمام بالجانب الإجتماعي فظهرت فكرة التخطيط اللامركزي ، حيث عرفت المخططات السابقة جملة من المشاكل التي قد حدثت من فاعلية عملية التنمية في بعض المناطق لعل أبرزها مايلي²:

- ✓ إستمرار الإختلالات على المستوى الجهوي رغم الإعتماد على التخطيط في إنجاز مشاريع صناعية ذات أهمية كبرى خلال المخططات السابقة ؛
- ✓ تركيز عملية الإستثمار في القطاع الصناعي على مستوى المدن الساحلية؛
- ✓ تدخل الجهاز المركزي في إتخاذ القرارات بسبب بيروقراطية داخل المنشآت؛
- ✓ ضخامة الشركات والمؤسسات نتج عن عراقيل في عملية تسييرها ؛
- ✓ إنعدام إستعمال التكنولوجيا بالإضافة إلى عدم وضع أساليب ملائمة للإستثمار ؛

لقد عرفت هذه المرحلة إتباع سياسية اللامركزية لتسهيل الرقابة والتحكم في عملية إتخاذ القرارات في تجسيد المشاريع التنموية ، حيث ساعد إرتفاع أسعار البترول من 17.25 دولار سنة 1979 إلى 35.50 دولار سنة 1981 في رفع حجم المشاريع الإستثمارية بغلاف مالي 156.86 مليار دينار ساهمت في توفير حوالي 140 ألف منصب شغل³ .

¹ فؤاد غضبان ، مرجع سبق ذكره ، ص 248.

² فتيحة منيعي ، النشاط الإنتاجي في المؤسسات الصناعية ، عمان : مركز الكتاب الأكاديمي ، 2016 ، ص 155.

³ وردة عويسي ، " البطالة وإتجاهات النمو الإقتصادي والإستثمار العمومي وأسعار النفط حالة الجزائر" ، مجلة التواصل، المجلد 20 ، العدد 03 ، 2014/09/30 ، جامعة باجي مختار عنابة ، ص 19.

وقد حمل المخطط الخماسي الأول مجموعة من الإصلاحات تمثلت فيمايلي¹:

- ✓ إعادة النظر في توزيع الإستثمارات في مختلف القطاعات بتخطيط منظم ومنتوازن ،
- ✓ إعادة الهيكلة العضوية للشركات وتحويلها إلى مؤسسات عمومية بهدف تنظيم الإقتصاد الوطني وتحسين ظروف العمل للمؤسسات ؛
- ✓ حل مشكلة ديون الشركات من خلال إعادة الهيكلة المالية والعمل على توفير ظروف مناسبة لإستقلالية المنشآت ؛
- ✓ الدخول في مرحلة اللامركزية للحد بيروقراطية مركزية إتخاذ القرارات ؛
- ✓ لكن بالرغم من الإصلاحات السابقة إلا أنها لم تتخلص من السلبيات والعجز .

هـ - المخطط الخماسي الثاني(1985-1989):

إن حداثة إستقلال الجزائر ودخولها في ورشات ضخمة من الإصلاح الهيكلي والوظيفي لكثير من المؤسسات والإدارات العمومية أدى إلى ضخامة القطاع العمومي رغم محاولة التقليل من مركزية القرار التنموي في ظل المخطط السابق ، زيادة على ذلك إرتباط الإقتصاد الجزائري من حيث التمويل بعائدات المحروقات و تراجع سعر البرميل بين سنتي 1985 و 1986 من 27 دولار إلى أقل من 14دولار ، بالإضافة إلى تدهور قيمة الدولار سبب تراجع مداخل الصادرات وإرتفاع المديونية* وأثر بالسلب على التنمية في الجزائر على النحو الآتي² :

- ✓ تراجع وإنخفاض فرص العمل التي تم إستحداثها من 194 ألف إلى 62 ألف سنة 1988 مما أدى إلى إرتفاع عدد العاطلين عن العمل من 650 ألف سنة 1988 إلى 1.8 مليون 1989؛
- ✓ تراجع نوعية الخدمات الإجتماعية وتآزم الوضع الإجتماعي سنة 1988؛
- ✓ إنخفاض معدل النمو الإقتصادي سنة 1985 من 5.2% إلى -2.9% سنة 1989 ؛
- ✓ شهدت هذه الفترة إصدار القانون رقم 11/82 هدفه تحقيق تكامل بين القطاع العام والخاص؛
- ✓ فشل البرامج التنموية إلى حد بعيد في هذه الفترة وإستمرارية هيمنة القطاع العام .

¹ فتيحة منيعي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 157-158 .

* المديونية التي عرفتها الجزائر في تلك المرحلة كانت أحد أسباب تراجع المشروع التنموي المحلي والوطني في الجزائر في ظل العجز التي شهدته الكثير من القطاعات ، بالإضافة إلى توقف الكثير من المشاريع التنموية .

² عميروش محند شلغوم ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 225-226.

لقد عرفت فترة الثمانينات مشاكل كثيرة في الجزائر على المستوى السياسي والإجتماعي والإقتصادي فرغم المحاولات في تجسيد تنمية محلية ووطنية حقيقية في بداية المخططات الأولى التي كانت تسير في ظل الإصلاحات الهيكلية للدولة رغم مركزية القرار إلى أنها تراجعت في فترة الثمانينات نتيجة الصدمة الإقتصادية التي مست العالم ككل وكانت الجزائر واحدة منها في ظل إعتادها على الربيع في بناء الإقتصاد الوطني وتحسين ظروف حياة المواطن ، زيادة على ذلك ضعف القطاع الخاص وعدم وجود إستثمار أجنبي فعلي في تلك المرحلة ، حيث أدت إلى تعطيل المشروع التنموي .

2- البرامج التنموية في ظل التوجه الجديد للجزائر(1990إلى غاية يومنا هذا) :

تعتبر هذه الفترة من أبرز المراحل في تاريخ الإصلاحات التي عملت عليها الجزائر للنهوض بالتنمية الوطنية والمحلية في ظل التغيرات التي حدثت على المستوى الداخلي وتغير في النهج نحو الإنفتاح كما ذكرنا سابقا بإقرار دستور سنة 1989 الجديد الذي فتح المجال لمشاركة الجميع العمل السياسي والإقتصادي ، فتماشيا مع التغييرات التي مست العمل التنموي تم إصدار قانون البلدية والولاية 1990، حيث سبقه إعادة تقسيم إداري الذي جاء به المرسوم رقم 84-09 المؤرخ في 04/02/1984 ليرتفع عدد الولايات من 31 ولاية إلى 48 ولاية بالإضافة إلى إرتفاع عدد البلديات من 837 إلى 1541 بلدية¹ ، وبالتالي كان من الضروري تكييف قوانين البلدية والولاية مع طبيعة المرحلة في العمل التنموي ولعل أهم ما جاء في هذه المرحلة مايلي :

أ- إشكالية الإصلاحات الإقتصادية في ظل إقتصاد السوق:

لقد حاولت الجزائر إحداث نوع من الإصلاحات في المجال الإقتصادي بإعتباره القوة الدافعة للتنمية المحلية والوطنية الشاملة ، فحاولت التأقلم مع المرحلة الجديدة ومحاولة تحرير الإقتصاد الذي فرضه التحول العالمي والحاجيات المحلية، حيث عرفت فترة التسعينيات جملة من الإصلاحات والتي كانت آثارها على النحو الآتي² :

- ✓ بقاء ذهنية التسييرالإشتركي لكثير من الموظفين والمسؤولين من متخذي وصانعي السياسات؛
- ✓ ممارسات سلبية مرتبطة بالفساد الإداري وضغط أصحاب النفوذ والمصالح ؛

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، القانون رقم 84-09 المؤرخ في 04/02/1989 **المتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد** ، العدد 06 ، الصادر بتاريخ 07/02/1984 ، المادة 03، ص 140.

² أشرف عبد العزيز عبدالقادر وآخرون ، مرجع سبق ذكره ،

- ✓ الشروع في خصخصة المؤسسات العمومية سنوات التسعينيات من خلال برنامج التصحيح الهيكلي مع صندوق النقد الدولي 1994 ؛
- ✓ إرتفاع المديونية الخارجية للجزائر من 29.486 مليار دولار 1994 إلى 33.651 مليار دولار سنة 1996 ؛
- ✓ كان مسار الإصلاح مكلفا من الناحية الإقتصادية نتيجة تأهيل مؤسسات القطاع العام ؛
- ✓ إنهاء للصناعات المحلية التي كانت مزدهرة والتي كان لها سمعة عالمية ؛
- ✓ تفضيل المستثمر الأجنبي على المحلي بالإضافة إلى فقدان الكثير من العمال لمناصبهم وحل الكثير من المؤسسات العمومية وخصخصتها ومغادرة الكثير أرض الوطن بحثا عن عمل ؛
- لقد عرفت مرحلة التسعينيات تغيير على مستوى التسيير كما ذكرنا سابقا من خلال التحول إقتصاد السوق وتكييف المؤسسات العمومية مع المتغيرات العالمية على كافة المستويات البشرية والتقنية والمالية وغيرها من الإصلاحات وبالتالي تغير النهج التنموي المحلي والوطني إلى التحرر بالرغم من المشاكل التي تبعت الإصلاحات حيث أثرت على التنمية المحلية والوطنية.

ب- برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي (2001-2004) :

عرفت الوضعية الإقتصادية تحسنا بعد سنوات من الركود والمشاكل التي عرفها في فترة التسعينيات حيث تم رصد إستثمارات غير مسبوقة سنة 2004 في ظل الرخاء المالي الذي عاشته الجزائر نظرا لإرتفاع أسعار البترول ونمو إيجابي لميزان المدفوعات بحوالي 12 مليار دولار بالإضافة إلى تقلص المديونية الخارجية بأكثر من مليارين دولار هيأت الظروف لوضع برنامج لدعم الإنعاش الإقتصادي سنة (2004/2001) ¹ . يمكن تعريف برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي على أنه عبارة عن إستثمارات عمومية رصد له ميزانية تجاوزت 07 مليار دولار هدفه إعادة تفعيل مختلف الأنشطة الفلاحية الإنتاجية والخدمات العمومية المرتبطة بالري والنقل والبنية التحتية وتطوير الموارد البشرية والتنمية المحلية لتحسين ظروف حياة المجتمع ² ، وبالتالي هذا البرنامج كان إنطلاقة لتجسيد مشاريع إستثمارية تدعم التنمية .

¹ سعاد إبراهيم السلموني ، إستراتيجية التنمية الإقتصادية والإجتماعية ، عمان : دار غيداء ، 2020 ، ص 157 .
² فرحات عباس وسعود وسيلة ، " عرض عام لبرامج التنمية الإقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2001-2014 " ، مجلة الإقتصاد والقانون ، العدد 01 ، جوان 2018 ، جامعة سوق أهراس ، ص 63.(76/60).

لقد حاول هذا البرنامج تسيطر جملة من الأعمال والأنشطة ركزت على مايلي¹:

- ✓ العمل على إتمام المشروعات التي كانت في إطار الإنجاز؛
 - ✓ إعطاء أهمية للبنى التحتية والعمل على صيانتها؛
 - ✓ النظر في مستوى نضج المشاريع ومدى توفر الوسائل وإمكانيات الإنجاز خاصة الوطنية؛
 - ✓ مشاريع جديدة تحمل أهداف البرنامج وجاهزة للإطلاق الفوري في إنجازها؛
- لقد ساهم إرتفاع أسعار البترول بدرجة كبيرة في محاولة صانع القرار في الجزائر الذهاب نحو دعم الإقتصاد الوطني على كافة المستويات القاعدية حيث أولت أهمية لتحسين ظروف المجتمع الجزائري من خلال توزيع برامج التنمية والتي يمكن توضيحها في الجدول التالي :

الجدول رقم (05) : برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي حسب النشاط - مليار دج-

القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع(مليار دج)	النسبة %
أشغال كبرى وهياكل ق	100.7	70.2	37.6	2	210.5	40.1
تنمية محلية وبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	38.8
الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12	65.4	12.4
دعم الإصلاحات	30	15	/	/	45	8.6
المجموع (مليار دج)	205.4	185.9	113.9	20.5	525	100

المصدر²: فرحات عباس وسعود وسيلة.

حسب الجدول نرى أن السلطات العمومية ركزت في هذا البرنامج على دعم الأشغال الكبرى ومختلف الهياكل القاعدية بغلاف مالي 210.5 مليار دج بالإضافة إلى التركيز على التنمية المحلية والبشرية بمبلغ مالي قدر بـ 204.2 لما لها من أهمية في تحقيق التنمية الوطنية الشاملة وتحسين ظروف حياة المجتمع ، وبالتالي فبرنامج الإنعاش الإقتصادي كان ضروريا نتيجة تحقيق الجزائر توازنات إقتصادية كبرى بعد نفاذ إلتزاماتها كاملة وخرجت من برنامج التعديل الهيكلي بصفة رسمية أواخر أبريل 1998³.

¹ صابة مختار ، " برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي البنية والمكونات " ، مجلة دراسات العدد الإقتصادي ، المجلد 01، العدد 1 ، 2010/01/01 ، جامعة عمار ثلجي الأغواط ، ص 147 ، (160/141).

² فرحات عباس وسعود وسيلة ، مرجع سبق ذكره ، ص 64.

³ الأخضر أبوعلاء عزي ، الواقعية النقدية في بلد بترولي ، الأردن : دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، 2013 ، ص 90 .

من خلال ماسبق يمكن القول أن هذا البرنامج كان له طبيعة إقتصادية هدفها مايلي¹:

- ✓ محاولة إنعاش المحيط الإقتصادي لتحقيق النمو ؛
 - ✓ دعم مختلف النشاطات ذات القيمة المضافة المنتجة للثروة وتوفير مناصب الشغل ؛
 - ✓ الحد من الفقر والبطالة من خلال تحسين مستوى المعيشة ؛
 - ✓ تنشيط الفضاءات الريفية ودعم التوازن الجهوي ؛
 - ✓ تدعيم الخدمات العمومية كالمنشآت القاعدية والنقل والري لتحقيق التنمية المحلية ؛
- وبالتالي فالجزائر حاولت من خلال هذا المخطط إعادة بعث الإقتصاد الوطني من جديد كبداية لمخططات جديدة تدعم التنمية المحلية والوطنية .

ج- المخطط التكميلي لدعم النمو الإقتصادي (2005-2009):

لقد جاء هذا البرنامج دعما للبرنامج السابق حيث رصدت له ميزانية قدرت بـ 60 مليار دولار هدفها محاولة تحسين المعيشة للسكان وتطوير المنشآت القاعدية والعمل على دعم النمو الإقتصادي وتحديث الخدمة العمومية وتكنولوجيات الإتصال² ، وقد إشمئ هذا البرنامج التكميلي لدعم النمو على خمسة محاور رئيسية جاءت على النحو الآتي³ :

- ✓ تحسين ظروف المعيشة .
- ✓ تطوير المنشآت القاعدية .
- ✓ دعم النمو الإقتصادي .
- ✓ تحديث الخدمة العمومية .
- ✓ ترقية تكنولوجيات الإتصال الجديدة .

فالملاحظ أن الجزائر حاولت من خلال هذه البرامج الذهاب ترقية أداء مؤسساتها في ظل تزايد الحاجيات والمتطلبات لأفراد المجتمع ، فالتفكير في تطوير المنشآت وتحديث الخدمات هو في حد ذاته يصب في تحسين الظروف المعيشية والإرتقاء بالخدمة العمومية للمرفق العام على النحو الآتي :

¹ طارق قندوز وآخرون ، " المخططات الخماسية التنموية في الجزائر 2001-2014 في مواجهة الفقر؛ البطالة والتضخم" ، مجلة دراسات إنسانية وإجتماعية ، العدد 07، جوان 2017 ، جامعة وهران 01 ، ص 194.

² منصور لخضاري ، السياسة الأمنية الجزائرية المحددات-الميادين-التحديات ، دب ن ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 2015 ، ص 58.

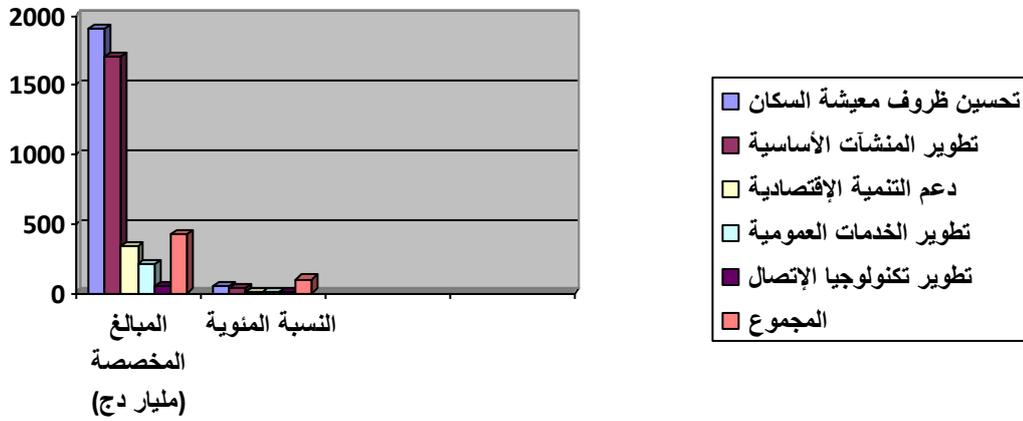
³ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، مجلة مجلس الأمة ، العدد 32 ، الجزائر : المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار ، سبتمبر 2007 ، ص 05 .

الفصل الثاني : الإصلاح الإداري لإدارة المرفق العام وواقع التنمية المحلية في الجزائر

الجدول رقم (06) : يمثل المبالغ المخصصة للبرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي

النسبة المئوية	المبالغ المخصصة بالمليار دج	القطاعات
45.5	1908.5	تحسين ظروف معيشة السكان
40.5	1703.1	تطوير المنشآت الأساسية
8	337.2	دعم التنمية الإقتصادية
4.8	203.9	تطوير الخدمات العمومية
1.1	50	تطوير تكنولوجيا الإتصال
100	4202.7	المجموع

المصدر : موقع الوزارة الأولى www.premier.ministre.gov.dz



الشكل رقم (04) : من إعداد الباحث بناء على البيانات السابقة.

تحسين ظروف معيشة السكان :

لقد رصد غلاف مالي لأبأس به لتحسين الظروف المعيشية من خلال البرنامج التكميلي قدر بـ 45.5% وقد وزع على عدة قطاعات حيث حصل قطاع السكن على نصيب أكبر بنحو 555مليار دج لإنجاز مليون وحدة سكنية بالعديد من الصيغ ، وقد رصد لقطاع التربية ما قدره 200مليار دج لتطوير المؤسسات التربوية أما التعليم العالي فخصص له غلاف مالي قدره 141 مليار دج ، والتكوين المهني رصد له 58.5مليار دينار دج سمح بزيادة 295 منشأة زيادة على ذلك تم تخصيص مبلغ 85 مليار دج لدعم القطاع الصحي بمختلف الهياكل ، كما تم تمويل مشاريع التنمية المحلية

بمبلغ 668.4 مليار دج وزعت على مجال المياه والكهرباء والغاز وتنمية مناطق الهضاب والجنوب وتهيئة الإقليم¹ .

لم يستثنى هذا البرنامج قطاعات أخرى كقطاع فيما يتعلق بمختلف المنشآت الرياضية والثقافية وإشكالية التشغيل بل مس الكثير من القطاعات كمحاولة لتحسين ظروف الحياة للمواطنين لاسيما في المناطق التي تعاني من نقص في التنمية والتي تفتقد للمشاريع على مستوى الكثير من مناطق الوطن، فبالرغم من الأغلفة المالية التي رصدت إلا أن التفاوت التنموي المحلي بقي نتيجة عرقلة بعض المشاريع والبيروقراطية السلبية التي أثرت على بعض السياسات التنموية .

■ التوجه نحو تطوير الخدمة العمومية :

الملاحظ من خلال تخصيص المبالغ المالية لمختلف المشاريع التنموية على المستوى المحلي والوطني من خلال البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي هو الإهتمام بتحسين وتطوير الخدمة العمومية حيث رصد لها مبلغ مهم قدر بـ 203.9 مليار دينار جزائري وهو مبلغ مهم كبداية نحو التوجه إلى ترقية أداء المرفق العام وتحسين خدماته عن طريق تطوير البنى التحتية لمختلف هياكل الدولة لتحقيق الكفاءة والفعالية خدمة للصالح العام ودافع لتحقيق التنمية المحلية التي هي قاعدة أساسية في بناء التنمية الوطنية ، كما ظهر الإهتمام بالجانب التقني من خلال تخصيص مبلغ 50 مليار دينار جزائري لتطوير تكنولوجيات الإتصال التي تعد عامل مهم في التسيير الحديث لمختلف المؤسسات والإدارات العمومية ، إلا أنه لوحظ نسب مئوية منخفضة في تجسيد مشروع تطوير الخدمة العمومية التي بلغت حوالي 4.8% وتجسيد مشروع تطوير تكنولوجيات الإتصال الذي بلغ 1.1% .

لقد كان من الضروري التحكم في تسيير التنمية تضمن نمو إقتصادي مستمر متحر نوعا ما من التبعية البترولية من خلال :

✓ وضع إطار إقتصادي مشجع للنمو ومستقر وتهيئة محيطه لتشجيع تطوير المؤسسات

الإقتصادية بما يسمح لها من إستعادة مكانتها الوطنية والخارجية ؛

✓ محاولة التحكم في تسيير مختلف موارد الدولة للإستفادة من نوعية الخدمات للمرافق العمومية؛

¹ القنبيعي عزالدين ، " تقييم آثار برامج الإستثمارية العامة على التنمية البشرية في الجزائر خلال الفترة 2001-2014"، مجلة الإقتصاد والتنمية البشرية ، المجلد 05، العدد 02 ، 2014/12/31 ، جامعة البليدة 02، ص ص 132-133.

✓ ضمان إنسجام سياسة تهيئة الإقليم مع تنمية القدرات الإنتاجية المادية والبشرية ومواصلة إصلاح مهام الدولة وهياكلها¹.

من خلال ماسبق يمكن القول أن بداية المخطط التكميلي لدعم النمو الإقتصادي كانت مهمة في مجال تحسين الخدمة العمومية والتوجه نحو التحديث بإستغلال التكنولوجيا في مجال تقديم الخدمات ، بالرغم من المبالغ المالية القليلة التي خصصت لهذا التوجه الجديد لصانع القرار في الجزائر مقارنة بباقي المشاريع التي رصد لها مبالغ مالية هامة كدعم الإصلاحات للهياكل القاعدية إلا أن كل ماسبق من جهود تصب لمصلحة التنمية المحلية والوطنية .

هـ - برنامج التنمية الخماسي (برنامج توظيف النمو الإقتصادي) 2010-2014 :

لقد تواصلت جهود الجزائر في تجسيد برامج التنمية من مجموعة من المخططات التي عملت على وضع سياسات تنموية عبر فترات زمنية بالرغم من الأزمات التي مرت بها حيث كان لها أثر كبير على واقع المجتمع الجزائري في كافة الميادين ليأتي برنامج توظيف النمو الإقتصادي (2010/2014) حيث رصد له مايعادل 286 مليار دولار شملت محورين مهمين على النحو الآتي² :

✓ إستكمال مختلف المشاريع الكبرى بمبلغ مالي قدر بـ 130 مليار دولار .

✓ العمل على إقامة مشاريع جديدة بمبلغ 156 مليار دولار مع التركيز على محور التنمية البشرية بنسبة 40 %.

من خلال ملاحظتنا لبيان السياسة العامة يظهر جليا أن صانع القرار في الجزائر بدأ يركز على بناء الهياكل القاعدية وتطوير المنشآت والعمل على تحسين الخدمة العمومية والإهتمام بالعنصر البشري لتحسين ظروف الحياة من خلال تركيز هذا المخطط على التنمية البشرية في إختلاف واضح مع البرامج السابقة ، فالتوجه نحو ترقية الخدمات هو نقلة نوعية ودعامة أساسية لتجسيد المشاريع المحلية والوطنية وتخدم أهداف التنمية بمختلف أشكالها ، فالمخطط التكميلي السابق كان بداية وإنطلاقة وضعت الخطة الأولى لبرنامج توظيف النمو الإقتصادي في تحسين الخدمات .

¹ بن أحمد لخضر ولباز أمين ، " الإستثمارات العامة في الجزائر وإنعكاساتها على المتغيرات الإقتصادية الكلية - دراسة تقييمية للفترة الممتدة بين (2001/2010) " ، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية دراسات إقتصادية ، المجلد 20، العدد 01، جامعة الجلفة ، ص ص 93 - 94.

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، برنامج التنمية الخماسي 2010/2014 ، بيان إجتماع مجلس الوزراء ، 2010 ، <http://algerianembassy-saudi.com/PDF/quint.pdf> ، ص 02 .

الفصل الثاني : الإصلاح الإداري لإدارة المرفق العام وواقع التنمية المحلية في الجزائر

ويمكن توضيح التخصيصات المالية لهذا المشروع وفق الجدول التالي :

الجدول رقم(07) : يوضح توزيع المبالغ المالية على مختلف القطاعات في البرنامج الخماسي

2014/2010

المبلغ المالي بالمليار دينار	أهم المحاور
10000	التنمية البشرية
6447	تطوير المنشآت القاعدية
1666	تحسين الخدمة العمومية
1566	التنمية الإقتصادية
360	مكافحة البطالة
250	البحث العلمي وتكنولوجيات الإعلام والاتصال
20289	المجموع

المصدر : من إعداد الباحث بناء من البيانات الواردة في برنامج التنمية الخماسي 2014/2010 ، بيان إجتماع مجلس الوزراء ، 2010 ، <http://algerianembassy-saudi.com/PDF/quint.pdf>

فمن خلال الجدول يتضح جليا أن الدولة سعت من خلال برنامج توطيد النمو الإقتصادي إلى رفع كفاءة العنصر البشري وتحسين الظروف المعيشية إلى تحسين الهياكل القاعدية حيث كان تسطير بعض محاور التنمية في هذا البرنامج على النحو الآتي :

▪ في مجال التنمية البشرية :

إن محاولة تجسيد أي مشروع تنموي يرتبط أساسا بمدى كفاءة العنصر البشري في تسيير مختلف مرافق الدولة حيث جاء هذا البرنامج كدافع الذي خصص له حوالي 10000 مليار دينار مابين سنة 2010 و2014 ، حيث نالت حصة التنمية البشرية ما يقدر بـ 9386 مليار دج توزعت على النحو الآتي :

- ✓ لقد خصص للتربية الوطنية مايقارب 852 مليار لإنجاز 3000 مدرسة إبتدائية و1000 إكمالية بالإضافة إلى 850 ثانوية ومطاعم مدرسية .
- ✓ خصص للتعليم العالي 856 مليار دج لتوفير 600 ألف مقعد بيداغوجي وإقامات جامعية .
- ✓ نال قطاع التكوين المهني حوالي 178 مليار دج لإنجاز 220 معهد بالإضافة لمراكز تكوين .

✓ حصل قطاع الصحة على مبلغ 619 مليار دج لإنجاز 172 مستشفى ومدارس للتكوين شبه الطبي وعيادات وقاعات علاج .

✓ تحصل قطاع الطاقة على 350 مليار دج لربط مليون بين بالغاز و220 ألف بيت ريفي بالكهرباء .

✓ رصد 200 مليار دج لقطاع المياه للتزود بالمياه من خلال انشاء سدود وتصفية المياه بالإضافة إلى 40 مليار لقطاع التضامن الوطني لإنجاز مؤسسات و130 مليار لقطاع الشباب والرياضة لإنجاز ملاعب ومركبات للشباب والتسلية وفضاء للألعاب الرياضية¹ .

▪ **في مجال تحسين الخدمة العمومية والتنمية المحلية:**

يعد تحسين الخدمة العمومية من أهم المجالات التي تدعم التنمية المحلية والوطنية وتسيير مؤسسات الدولة والإدارات العمومية ، وبالتالي كان فيه إهتمام كبير من صانع القرار في طرحها تدريجيا في برامج السياسات العامة التنموية ، حيث تم منح حوالي 1666 مليار حيث خصص لقطاع العدالة 379 مليار دج لإنشاء مجالس قضائية ومدارس تكوينية وبداية ظهور مصلح العصرية في السياسات العمومية حيث فيه إهتمام واضح بالعنصر البشري في خطط التكوين والإعتماد على الوسائل التكنولوجية الحديثة لتحسين الأداء² .

لقد تم دعم الجماعات المحلية في هذا البرنامج بغلاق مالي قدره 4705 مليار دج تم من خلالها برمجة حوالي 27000 ألف عملية تنموية للبلديات ومايفوق 22 ألف برنامج تنموي فرعي تشمل جميع الولايات ، والحديث مجددا عن التحول الإلكتروني على المستوى المحلي والوطني الذي يسمح بتحسين الخدمة العمومية من خلال الرقمنة³ ، ولم تقف عند هذا الحد بل كان فيه عمليات تكوينية لمختلف الموظفين العاملين في المؤسسات والإدارات العمومية .

▪ **في مجال البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال:**

لقد حمل هذا البرنامج توجه نحو التطوير والتحديث من خلال تخصيص مبالغ مالية لتحسين الخدمة العمومية زيادة على ذلك محاولة تنمية البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة حيث تم تخصيص غلاف مالي قدر بـ 250 مليار دج موزعة على تطوير البحث العلمي بمبلغ 100 مليار دج و50 مليار دج

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، برنامج التنمية الخماسي 2014/2010 ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 11-10 .

² المرجع نفسه ، ص ص 11-12 .

³ المرجع نفسه ، ص ص 19-20 .

لمختلف التجهيزات الموجهة لتعميم إستعمال الإعلام الآلي في المنظومة التربوية بإختلاف مجالاتها كالتعليم والتكوين بالإضافة إلى تخصيص 100مليار دج للحكامة الإلكترونية¹.

و- برنامج توظيف النمو الإقتصادي 2019/2015 : يعتبر هذا البرنامج تكملة للبرامج التي سبقته حيث تم الشروع في عملية تنفيذه إنطلاقا من سنة 2015 ومن أبرز أهدافه نذكر مايلي²:

- يهدف هذا البرنامج للحفاظ على مختلف الكاسب الإجتماعية عن طريق إعطاء الأولوية لتحسين المستوى المعيشي لأفراد المجتمع في قطاع التربية والسكن والصحة العمومية والتكوين مع تزويد البيوت بشبكة الغاز والكهرباء والمياه ؛
 - دعم الفئات المحرومة وترشيد التحويلات الإجتماعية مع العمل على بلوغ نمو مرتفع للنتائج المحلي الخام بنمو سنوي مطع سنة 2019 قدره 07% والتنوع الإقتصادي خارج المحروقات والعمل على تحقيق الأمن الغذائي عن طريق التنمية الريفية الفلاحية ؛
 - تشجيع ترقية وتكوين اليد العاملة المؤهلة ونوعية الموارد البشرية ؛ من قطاعات البرنامج :
- الجدول رقم (08): يمثل قطاعات برنامج توظيف النمو الإقتصادي ما بين 2016/2015

القطاع	2015	2016	المجموع مليار دج	%
الصناعة	5.1	4.8	9.9	0.2
الفلاحة والري	209.4	198.2	407.6	6.8
دعم خدمات منتجة	32.6	14.9	47.5	0.8
منشآت ق. إق و إج	1854.2	441.3	2295.5	38.4
التربية والتكوين	227.8	78.6	306.4	5.1
منشآت إجتماعية وثقافية	151.3	32.7	184	3.1
دعم الحصول على سكن	234.3	24.4	258.7	4.3
مخططات بلدية للتنمية ومواضيع أخرى	900	860	1760	29.5
عمليات برأس المال	464.6	239	703.6	11.8

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، برنامج التنمية الخماسي 2014/2010 ، مرجع سابق ، ص 22.

² العاليا مناد ومزريق عاشور ، مدى مساهمة البرامج التنموية التي تبنتها الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة بالإسقاط على الفترة الممتدة من 2001 إلى غاية 2019 ، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ، المجلد 16 ، العدد 22 ، 2022 ، ص 2012 .

المصدر ¹: هدى بن محمد .

لقد إرتكزت البرامج التنموية بمختلف مخططاتها خاصة التي كانت مع بداية الألفية على تعزيز البنية التحتية للكثير من المجالات من أجل تحسين المستوى المعيشي للسكان ، والملاحظ كذلك إهتمام الدولة بالتكنولوجيات الحديثة والتنمية البشرية لخدمة أهداف التنمية وتحسين أداء المؤسسات والإدارات العمومية لتقديم خدمات أفضل كترقية لعمل المرفق العام ، وبالتالي فبرامج التنمية كان لها أثر كبير في ظهور رؤية عصرية في تسيير مؤسسات الدولة على المستوى المحلي والوطني .

المطلب الثاني : دور الجماعات المحلية في تقديم الخدمات و تحقيق التنمية المحلية في الجزائر
تلعب الجماعات المحلية دور مهم في عملية التنمية المحلية في ظل شساحة مساحة الجزائر وتقسيم الأدوار التنموية بين مختلف الهيئات والمؤسسات المكونة للجهاز الإداري للدولة في ظل اللامركزية ، وبالتالي فالجزائر سعت لتعزيز دور الجماعات الإقليمية في تجسيد المشاريع المرتبطة بالسياسات العامة للدولة ، وكذلك المبادرة بإتخاذ كافة التدابير لتحقيق التنمية المحلية عبر مختلف الولايات والبلديات ضمانا للوصول إلى تنمية وطنية شاملة .

تجدر الإشارة إلى أن الدولة قامت بالكثير من الإصلاحات على مستوى القوانين المسيرة للولاية والبلدية حيث أصدرت قوانين جديدة منذ سنة 1967 و 1969 بالإضافة إلى قانون سنة 1990 وصولا إلى القانون رقم 10-11 المتعلق بالبلدية والقانون رقم 07-12 المتعلق بالولاية ، وبالتالي سنتناول القانونين الأخيرين وكيف تم تحديد الدور التنموي لكل من الولاية والبلدية .

الفرع الأول/دور الولاية في التنمية المحلية :

لقد أكد قانون الولاية رقم 07-12 في مادته الأولى أن " الولاية هي الجماعة الإقليمية للدولة تتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة ، وكذلك هي دائرة إدارية للدولة غير ممركرة تعمل على تنفيذ السياسات العمومية ، كما تساهم مع الدولة في إدارة تهيئة الإقليم والتنمية الإجتماعية والإقتصادية والثقافية وحماية البيئة وتحسين الإطار المعيشي للمواطنين ² ، فالولاية بإعتبارها جماعة إقليمية لامركزية تتمتع بميزانية لتمويل مختلف مشاريع والأعمال خاصة فيما تعلق بمساعدة البلديات والتنمية

¹ هدى بن محمد ، " عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001/2019 " ، مجلة كلية السياسة والإقتصاد ، العدد 05 ، يناير 2020 ، ص 52 .

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، القانون رقم 07-12 المؤرخ في 2012/02/21 المتعلق بالولاية والصادر بتاريخ 2012/02/29 ، العدد 12 ، المادة 01 ، ص ص 08-09 .

المحلية وتغطية مختلف الأعباء والمحافظه على الأملاك¹ ، ويمكن للولاية إنشاء مصالح عمومية تتكفل بحاجيات المواطنين وضمان إستمرارها والمساواة في الإنتفاع منها² ، زيادة على ذلك يتيح القانون للولاية إقامة علاقات مع جماعات إقليمية أجنبية في حدود صلاحياتها بغرض الإنتفاع وتبادل التعاون في ظل وجود مصلحة عمومية محلية ووطنية مع إحترام مصالح الجزائر³.

من خلال ماسبق يمكن القول أن الولاية لها مركز مهم في العمل التنموي بإعتبارها تجسد اللامركزية الإدارية التي تعمل على تقاسم الأدوار مع الدولة في تنفيذ مختلف البرامج المرتبطة بالسياسات العامة للدولة وحرية المبادرة في تجسيد التنمية المحلية بإعتبار أنها تتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية ، وبناء على ماسبق يمكن إيجاز الدور المنوط بالمجلس الشعبي الولائي والوالي في عملية التنمية المحلية على النحو الآتي :

1- دور المجلس الشعبي الولائي في التنمية المحلية :

يلعب المجلس الشعبي الولائي دور مهم في عملية التنمية بإعتباره حسب المادة 12 من قانون الولاية رقم 07-12" أنه مجلس منتخب عن طريق الإقتراع العام ويدعى المجلس الشعبي الولائي وبالتالي هو هيئة المداولة في الولاية⁴ ، حيث يحضر الوالي في دورات المجلس الشعبي الولائي وقد ينوب عنه ممثله في حالة حصول مانع من حضوره⁵ ، حيث يتشكل من لجان دائمة في مجال إختصاصه متعلقة بالتربية والتعليم العالي والتكوين المهني ، الإقتصاد والمالية ، الصحة والنظافة وحماية البيئة ، الإتصال وتكنولوجيات الإعلام ، تهيئة الإقليم والنقل والتعمير والسكن ، الري والفلاحة والغابات والصيد البحري والسياحة ، الشؤون الإجتماعية والثقافية والدينية والرياضة والشباب زيادة على ذلك التنمية المحلية والتجهيز والإستثمار والتشغيل ويمكنه إنشاء لجان خاصة⁶ ، وبالتالي يمكن للمجلس الشعبي الولائي القيام بمايلي⁷:

¹ قانون الولاية رقم 07-12 ، المادة 03 ، ص 09 .

² المرجع نفسه ، المادة 07 ، ص 09 .

³ المرجع نفسه ، المادة 08 ، ص 09 .

⁴ المرجع نفسه ، المادة 12 ، ص 10 .

⁵ المرجع نفسه ، المادة 24 ، ص 10 .

⁶ المرجع نفسه ، المادة 33 ، ص 11 .

⁷ المرجع نفسه ، المادة 73-79 ، ص ص 16-17 .

- ✓ تقديم المساعدة للبلديات في إطار إنسجام الأعمال وتكاملها .
 - ✓ إتخاذ زمام المبادرة وفق خصوصيات كل ولاية بكل عمل يساهم في التنمية الإجتماعية والإقتصادية والثقافية وازترقية الإستثمار .
 - ✓ يتم معالجة مختلف الأعمال التي تدخل ضمن صلاحياته عن طريق المداولة .
 - ✓ يمارس صلاحيات متعددة وفق ما يخول له القانون في الكثير من المجالات ويساهم كذلك في إعداد مخطط تهيئة إقليم الولاية والرقابة على تطبيق القوانين .
 - ✓ تقديم مختلف الإقتراحات والملاحظات المرتبطة بشؤون الولاية إلى الوزير المختص .
- من خلال ماسبق يمكن القول أن المجلس الشعبي الولائي له صلاحيات مهمة في تنشيط التنمية المحلية نظرا لجملة من الصلاحيات المهمة التي وكلت له من خلال :
- أ- **التنمية الإقتصادية والفلاحة والري**: حيث يعد مخطط للتنمية ذات مدى متوسط مرتبطة بمشاريع الدولة ومختلف البرامج التنموية للبلدية كما ينشئ بنك معلومات لجمع مختلف الإحصائيات الإجتماعية والبيئية والإقتصادية زيادة على ذلك تشجيع الإستثمارات وإنعاش نشاط المؤسسات العمومية، وبلورة التعاون بين الشركاء الإقتصاديين ومؤسسات البحث العلمي والتكوين والإدارات المحلية لتحسين الإستثمار وكل ما هو مرتبط بحماية البيئة والأراضي الفلاحية وازترود بالمياه وتهيئة الإقليم من المخاطر والكوارث ¹ .
- ب- **الهيكل القاعدية الإقتصادية** : للمجلس الشعبي الولائي دور مهم بمختلف النشاطات المتعلقة بتهيئة الطرق وصيانتها والعمل على المحافظة عليها بالإضافة تصنيف المسالك والطرق الولائية حسب المعايير المحددة ، كما له حق المبادرة بالإتصال بمختلف المصالح المعنية بترقية الهياكل المستقبلية للإستثمارات وتشجيع التنمية الريفية ² .
- ج- **التربية والتكوين المهني** : نظرا لأهمية قطاع التربية والتكوين فالولاية تتولى إنجاز مؤسسات التربية بمختلف مستوياتها من مرحلة التعليم الثانوي والمتوسط وكذلك مؤسسات التكوين المهني حيث تتكفل بصيانتها والعمل على تجهيزها حسب الميزانية المتاحة ³ .

¹ المادة 80-87 ، قانون الولاية 07/12، ص 17.

² المادة 88-91 ، المرجع نفسه ، ص 17-18.

³ المادة 92 ، المرجع نفسه ، ص 18 .

د- **النشاط الثقافي والاجتماعي** : يقوم المجلس الشعبي الولائي بالتنسيق مع البلديات والمتعاملين الإقتصاديين بالمساهمة في ترقية برامج التشغيل ، زيادة على ذلك يساهم إنجاز التجهيزات المرتبطة بالصحة التي لا تقدر عليها البلديات والحفاظ على الصحة العمومية ، والتنسيق مع البلديات لوضع مخطط الحماية من الكوارث بمختلف أشكالها وضمان حماية الأمومة والطفولة والمسنين وذوي الإحتياجات بالإضافة إلى إنشاء مختلف الهياكل الثقافية والرياضية والترفيهية وحماية التراث وترقية العمل الثقافي والتاريخي¹.

ه- **في مجال السكن** : يساهم في إنجاز برامج السكن وتأهيل الحضائر والقضاء على السكك الهش².

2- دور الوالي في مجال التنمية المحلية :

يلعب الوالي دور مهم في تجسيد البرامج التنموية وتربطه علاقة محورية بالمجلس الشعبي الولائي في مجال تنفيذ السياسات والمشاريع ، حيث يعتبر ممثل للدولة ويسهر على نشر مداورات المجلس الشعبي الولائي وتنفيذها³، كما يقدم الوالي بيان سنوي أمام المجلس الشعبي الولائي مرتبط بنشاطات الولاية ويخضع للمناقشة قد تتبعها توصيات ترسل إلى الوزير المكلف بالداخلية ومختلف القطاعات المعنية⁴ ، ويمكن الإشارة إلى جملة من المهام التي يقوم بها الوالي على النحو الآتي :

✓ السهر على حماية حقوق المواطنين وحرياتهم وتنفيذ القوانين وإحترام رموز الدولة على مستوى الولاية .

✓ المحافظة على النظام العام والأمن العمومي والتنسيق بين مختلف نشاطات مصالح الأمن في الولاية .

✓ السهر على حفظ أرشيف الولاية والبلديات كما أنه المسؤول والأمر بالصرف فيما يتعلق بميزانية التجهيز الخاصة ببرامج التنمية⁵.

✓ التوظيف على مستوى الولاية على حسب الميزانية لسد الإحتياجات من المستخدمين وحسب الإمكانيات المتاحة للولاية .

¹ المادة 93-99 ، القانون 12-07، ص 18 .

² المادة 100-101 ، المرجع نفسه ، ص 18.

³ المادة 102 ، المكان نفسه ، ص 18

⁴ المادة 109 ، المرجع نفسه ، ص 19.

⁵ المادة 112-121 ، المرجع نفسه ، ص ص 19-20.

✓ تزويد المصالح الولائية والمؤسسات العمومية المحلية بقانون أساسي ، كما قد يتم الإستعانة بتوظيف خبراء بصيغة التعاقد¹ .

فالوالي يلعب دور مهم في تسيير البرامج التنموية المحلية على مستوى الولاية بإعتباره ممثل للدولة في السهر على سير مختلف المشاريع في حدود الإختصاص بالتنسيق مع المجلس الشعبي الولائي من خلال السهر علما تنفيذ المداورات المرتبطة بمختلف القضايا والمشاريع التي تمس كافة المجالات التنموية ، وبالتالي ضبطت القوانين مختلف السلطات والصلاحيات في سير عمل الولاية في حدود إختصاصها بالتدخل المباشر أو في نطاق التنسيق مع مختلف المصالح غير الممركزة والتي لها علاقة بالتنمية المحلية والوطنية .

وتجدر الإشارة إلى أنه في إطار تسيير المصالح العمومية للولاية يمكنها إنشاء مصالح عمومية لتبئة حاجيات المواطنين للتكفل بالطرق ورعاية الطفولة والأشخاص المسنين وذوي الإحتياجاتوكل مايرتبط بالنظافة والصحة العمومية ومراقبة الجودة زيادة على تنشيط الصناعات التقليدية والحرف² ، كما يمكن تجسيد التضامن المالي في الولاية من خلال صندوق تضامن الجماعات المحلية وصندوق ضمان الجماعات المحلية ، حيث يمكنهما المساهمة فيما يلي³ :

✓ تقديم إعانات تجهيز للميزانية متعلقة بقسم التجهيز والإستثمار .
✓ منح إعانات إستثنائية من صندوق التضامن للولايات التي تواجه وضعية مالية صعبة أو أخطار كارثية .

✓ العمل على تشجيع البحث والتكوين والإتصال من خلال ، وكذلك تنمية المناطق وترقيتها.
✓ إيرادات صندوق ضمان الجماعات المحلية يتكون مساهمات الولايات.

الفرع الثاني/دور البلدية في التنمية المحلية :

تلعب البلدية دور مهم في عملية التنمية المحلية بإعتبارها تلامس واقع المجتمع بطريقة مباشرة وتشكل قاعدة أساسية للتنمية المحلية التي تعتبر إنطلاقة للتنمية الوطنية الشاملة ، وبالتالي هي الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة تتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة كما أنها القاعدة

¹ قانون الولاية ، المادة 129-131 ، مرجع سبق ذكره ، ص 20.

² المرجع نفسه ، المادة 141 ، ص 21 .

³ المرجع نفسه ، المادة 176-178 ، ص ص 24-25.

الإقليمية للمركزية حيث تساهم إلى جانب الدولة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتهيئة الإقليم والأمن بالإضافة إلى تحسين الظروف المعيشية للمواطن¹ .

1- دور رئيس المجلس الشعبي البلدي في التنمية المحلية :

يلعب المجلس الشعبي البلدي دور مهم في عملية التنمية ، حيث يمارس مهامه بعقد إجتماع في دورة عادية كل شهرين ولايتعدى مدة كل دورة 5أيام يتم من خلالها إعداد نظام داخلي ويصادق عليه، حيث يمكن الإجتماع في دورة غير عادية بطلب رئيسه أو ثلثي أعضائه أو من الوالي أو ظروف إستثنائية تتم عن خطر أو كارثة حيث يتم إخطار الوالي² .

يشكل المجلس الشعبي البلدي لجان دائمة مرتبطة بالإقتصاد والمالية والصحة والنظافة وحماية البيئة ، تهيئة الإقليم والتعمير والسياحة والصناعات التقليدية ، الري والفلاحة والصيد البحري ، الشؤون الإجتماعية والثقافية والرياضية والشباب³ ، أما فيما يتعلق بمداولات المجلس الشعبي يتم التصويت عليها بالأغلبية البسيطة من الأعضاء الحاضرين أو الممثلين عنهم وفي حالة التساوي يكون صوت الرئيس مرجحا حيث تحرر وتسجل حسب ترتيبها الزمني في سجل مرقم مؤشر عليه من المحكمة المختصة وتوقع من جميع الأعضاء يودعها رئيس المجلس الشعبي البلدي في غضون 08 أيام لدى الوالي مقابل وصل إستلام ولا تنفذ إلا بعد المصادقة عليها من طرف الوالي ، حيث تصبح المداولات قابلة للتنفيذ بقوة القانون بعد 21 يوما من تاريخ إيداعها في الولاية⁴ .

من خلال ماسبق يمكن الإشارة إلى صلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي بإعتباره ممثلا للبلدية في التنمية المحلية من خلال مايلي⁵:

- ✓ السهر على تنفيذ مداولات المجلس الشعبي البلدي وهو الأمر بالصرف لميزانية البلدية .
- ✓ المحافظة على أملاك البلدية تحت رقابة المجلس الشعبي البلدي حيث يقوم بالصفقات وقبول الهبات والهدايا والمحافظة على أرشيف البلدية وتطويرها والقيام بالمناقصات وكل مامن شأنه تحسين ظروف البلدية .

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، القانون رقم 11-10 المتعلق بالبلدية المؤرخ في 22/06/2011 والصادر بتاريخ 03/07/2011 ، العدد 37 ، المادة 01-02-03 ، ص 07 .

² المرجع نفسه ، المادة 16-17 ، ص ص 8 - 9 .

³ المرجع نفسه ، المادة 31 ، ص ص 09-10 .

⁴ المرجع نفسه ، المادة 54-56 ، ص 12 .

⁵ المرجع نفسه ، المادة 80-83 ، ص ص 14 - 15 .

- ✓ السهر على مراقبة وضع كل المؤسسات العمومية والمصالح التابعة لها .
- كما له صلاحيات بإعتباره ممثلاً للدولة ويمكن إختصارها فيمايلي¹:
- ✓ يعتبر ممثلاً للدولة يعمل على إحترام القوانين والسهر على تنفيذها.
- ✓ يتمتع بصفة ضابط الحالة المدنية تحت رقابة النائب العام المختص ويقوم بتفويض إمضائه للمندوبين والموظفين الخاصين لتسيير الأمور الإدارية .
- ✓ يقوم تحت إشراف الوالي بتبليغ القوانين وتنفيذها وحفظ النظام العام والنظافة العمومية.
- ✓ حماية الأشخاص والممتلكات العمومية في حالة الخطر والكوارث وحماية التراث الثقافي ويتمتع بصفة ضابط الشرطة القضائية ، ويحفظ النظام العام وكل مايتعلق بالممتلكات سواء كان بإحترام معايير العقار وكذلك مكافة الأمراض المعدية والمتنقلة والوقاية منها.

2- دور البلدية في عملية التنمية المحلية :

- تلعب البلدية دور مهم إلى جانب البلدية في عملية التنمية من خلال مايلي :
- أ- **في مجال التهيئة والتنمية :** حيث يقوم المجلس الشعبي البلدي بإعداد برامج السنوية المرتبطة بمدة عهده يصادق عليها ويسهر على تنفيذها ، كمايشارك في تهيئة الإقليم والتنمية المستدامة حيث يأخذ رأي المجلس الشعبي البلدي في البرامج القطاعية للتنمية وحماية البيئة والأراضي الفلاحية والمبادرة في عملية التحفيز لجب الإستثمار وحماية الموارد المائية للبلدية².
- ب- **في مجال التعمير والهيكل القاعدية والتجهيز :** حيث يتم تزويد البلدية بمختلف الهياكل عن طريق المصادقة على المداولة وعند أي مشروع يحتمل ضرر بالبيئة لابد من موافقة المجلس البلدي بالإضافة إلى تخصيص الأراضي ومطابقة شروط البناء وحماية التراث المعماري والوعاء العقاري والصيانة لمختلف الهياكل وتحفيز الترقية العقارية وتسمية الأحياء السكنية³.
- ج- **في مجال التربية والحماية الإجتماعية والشباب والرياضة والثقافة والسياحة :** تتولى البلدية على حسب ماينص عليه التشريع بعملية إنجاز مؤسسات التعليم الإبتدائي والسهر على صيانتها بالإضافة إلى إنجاز المطاعم المدرسية وتوفير النقل للتلاميذ ، كما يمكنها في حدود الإمكانيات المتاحة ترقية الطفولة من خلال فتح الحدائق ورياض الأطفال وترقية الثقافة زيادة على ذلك إنجاز هياكل رياضية

¹ قانون البلدية 10/11 ، مرجع سبق ذكره ، المادة 85-95 ، ص ص 15-16.

² المادة 107-112 ، نفس القانون ، ص 17.

³ المادة 113-120 ، نفس القانون ، ص ص 17-18 .

جوارية ومراكز التسلية والقراءة العمومية وتوسيع قدراتها السياحية ، وتلعب دور مهم في توفير مناصب الشغل وتشجيع عملية التمهين ومساعدة الفئات المحرومة من خلال المساعدة والتضامن الإجتماعي ناهيك على صيانة المساجد ودور العبادة وترقية الحركة الجمعوية¹.

د- في مجال النظافة وحفظ الصحة والطرق البلدية :

تسهر البلدية على تطبيق مختلف التشريعات المرتبطة بالنظافة والصحة العمومية خاصة في مجال المياه الصالحة للشرب والمستعملة بالعمل على معالجتها وجمع النفايات الصلبة ومكافحة الأمراض المتنقلة وصحة الأغذية ومختلف الأماكن العمومية، كما تعمل البلدية على صيانة الطرق وفضاءات الترفيه² ، فمن ما سبق يظهر بشكل واضح الدور المحوري للبلدية في عملية التنمية المحلية والتي تعتبر قاعدة أساسية للتنمية الوطنية.

الفرع الثالث/تمويل التنمية المحلية في الجزائر :

التنمية المحلية هي مشروع دولة تحتاج لإمكانيات مالية ضخمة ووسائل تضمن السير الحسن للسياسات العامة والبرامج التنموية لتحقيق الأهداف المسطرة ولتفادي المشاكل التي قد تنتج عن قلة الموارد المالية كان لابد من إرساء آليات تكفل التحصيل المالي على المستوى المركزي واللامركزي ، حيث أشارت الكثير المرتبطة بقانون البلدية والولاية وقوانين أخرى بعض الوسائل الداخلية والخارجية لتمويل التنمية المحلية ، حيث جاء في المادة 170 من قانون البلدية 10/11 أن الموارد المالية للبلدية تشمل مختلف المداخل المتعلقة بالامتلاك وحصيلة الجباية زيادة على مداخيل أملاك البلدية ومختلف المخصصات والإعانات بالإضافة إلى القرون وناتج الهبات والوصايا ، وكذلك ناتج المقابل للخدمات الخاصة التي تقدمها البلدية وناتج حق الإمتياز للفضاء العمومي³.

1- الوسائل الداخلية لتمويل التنمية المحلية :

ترتبط مصادر التمويل الداخلي للتنمية المحلية بمختلف الموارد التي يتم تحصيلها من الجماعات المحلية والدولة على النحو الآتي :

¹ قانون البلدية 10/11 ، مرجع سبق ذكره ، المادة 122 ، ص ص 18 - 19 .

² المادة 123-124 ، المرجع نفسه ، ص 19.

³ المادة 170 ، المرجع نفسه ، ص 23.

أ- الضرائب المباشرة للبلدية والمشاركة مع الولاية(الجماعات المحلية):

- الرسم العقاري : يعتبر ضريبة مباشرة تدفع سنويا للبلدية ويضم العقار المبني وغير المبني سواء كانت منشآت تجارية (مطارات ، موانئ، محطات طرقات ، محطات سكك حديدية ...الخ...) حيث يتثنى من دفع هذا الرسم العقارات التابعة للدولة والجماعات المحلية ومختلف المؤسسات العمومية غير الربحية بالإضافة إلى العقارات التي تملكها الهيئات الدبلوماسية الأجنبية¹ .

- رسم التطهير : هذا الرسم يدفع سنويا للبلديات وهو متعلق بمصلحة رفع القمامات المنزلية لكل البنايات والملكيات العقارية المبنية في البلديات والمنتفع أصحابها من هذه الخدمات بما في ذلك المستأجر يتحمل أعباء هذا الرسم ، حيث يحدد بناءً على عدد سكان البلدية² .

- الدفع الجزافي والرسم على النشاط المهني : حيث أن ضريبة الدفع الجزافي تم مختلف الأنح والأجور والمعاشات وذلك بهدف تمويل الأشخاص المعنوية والطبيعية التي تمارس نشاط معين داخل الجزائر ، أما فيما يتعلق بالرسم على النشاط المهني فهو يشمل كل الأنشطة المهنية غير المأجورة الممارسة من طرف الأشخاص الطبيعية والمعنوية داخل الجزائر ، وتحصيل هاتين الضريبتين مشترك بين البلدية والاية³ .

ب- الضرائب غير المباشرة :

تشمل هذه الضرائب الرسم على الذبح والقيمة المضافة ورسم الإقامة والرسم على رخص العقارات بمعنى أن هذه الضرائب تفرض على ندول الأموال والإنتاج والإستهلاك⁴ ، وبالتالي فالضريبة على الأملاك تمس الأشخاص الطبيعيين المقيمين في الجزائر بالتصريح بممتلكاتهم والرسم على القيمة المضافة تمس مختلف المواد الإستهلاكية زيادة على الرسم على السيارات والعربات المتحركة⁵ .

¹ بن ناصر وهيبة ، "التمويل المحلي ودوره في عملية التنمية المحلية" ، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، المجلد 03 ، العدد 02 ، 2013/06/01 ، ص ص 93- 94 .

² بلخيرى عبد الله ، "التمويل المحلي للجماعات المحلية وأثره على التنمية المحلية في الجزائر" ، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني ، المجلد 07 ، العدد 02 ، جويلية 2022 ، ص 246 .

³ جمال زيدان ، مرجع سبق ذكره ، ص 51- 52 .

⁴ بن ناصر وهيبة ، مرجع سبق ذكره ، ص 95 .

⁵ المرجع السابق ، ص ص 53- 54 .

من خلال ماسبق يتضح جليا أن الذاتية للتمويل المحلي تشمل الكثير من الضرائب والجباية الواجب تحصيلها على مختلف العقار التابع للجماعات المحلية والدولة ، زيادة على الرسوم التي تتبعها خدمات أو إستهلاك لسعة أو ممتلكات ، كما التمويل الداخلي للتنمية المحلية في الجزائر قد يكون مباشر فقط للبلدية في تحصيل مواردها أو مشترك بين البلدية والولاية والدولة ، ليجسد التمويل الداخلي للتنمية المحلية .

2- التمويل الخارجي للتنمية المحلية :

مصادر التمويل الخارجي تعد هي كذلك من الآليات المهمة لتمويل التنمية المحلية في الجزائر من خلال بعض الآليات المتاحة للدولة في سياسات التنمية الوطنية ويمكن ذكر بعضها على النحو الآتي :

أ- **برامج التنمية الخاصة :** تم العمل بهذه البرامج إنطلاقا من سنة 1966 عن طريق برامج التنمية الإقتصادية والريفية ، كما أن هذه البرامج دعمت سياسات التنمية على مستوى البلديات في سنوات السبعينيات.

ب- **المخططات البلدية للتنمية :** هي عبارة عن برامج تنموية ضمن مخطط وطني تتجزأ عبر مراحل بتكاليف البلديات بإعداد مشاريعها التنموية توجه نحو الولاية لترفعها إلى وزارة التخطيط (سابقا)¹.

ج- **الهبات والتبرعات :** حيث لرئيس البلدية الحق في قبولها أو رفضها بشرط أن لا تتبعها شروط بأعباء ثقيلة لاتمس بإستقلاليتها ، قد تكون مصادر الهبات والوصايا حكومية أو شخص طبيعي أو معنوي هي موارد غير مستقرة لكن لها دعم في تغطية أعباء الجماعات المحلية .

د- **القروض :** من مصادر التمويل المحلي تلجأ إليها الجماعات المحلية في حالة حدوث عجز في تغطية إلتزاماتها ونفقاتها تخضع لشروط قد تقيد حرية الجماعات المحلية من خلال توجيهها لمشاريع النفع العام² ، وبالتالي فالقروض قد تمكن الجماعات المحلية من تغطية عجزها في إنجاز المشاريع التنموية.

¹ العربي غويني ، إصلاح الإدارة المحلية كطريق لتحقيق التنمية المحلية في الوطن العربي مع الإشارة لحالة الجزائر ، تلمسان : النشر الجديد الجامعي ، 2016 ، ص ص 30 - 31 .

² بلخيري عبدالله ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 249 - 250 .

هـ - الصندوق المشترك للجماعات المحلية :

هو عبارة عن مؤسسة عمومية ذات طابع إداري مستقل ماديا ومعنويا حيث تم إنشاؤه وفق مرسوم 266/66 المؤرخ في 1986/11/04 لدعم إحتياجات الجماعات المحلية ، حيث يقدم إعانات سنوية لتقليص الإختلال المالي مابين البلديات ، من خلال منح موارد مالية للجماعات المحلية الأكثر فقرا ، ويقدم كذلك إعانات نتيجة الظروف الإستثنائية كالمعانات من صعوبات مالية أو كوارث طبيعية¹.

و- الإعانات والمساعدات المادية : هي مساعدات مالية تمنحها الدولة في ظروف إستثنائية للجماعات المحلية من أجل دعم التنمية المحلية وتكييفها مع المشروع التنموي الوطني عن طريق توفير كل الوسائل لدعم التنمية على مستوى الجماعات المحلية².

من خلال ماسبق يمكن القول أن تمويل التنمية تتعدد مصادره على حسب الجهة المسؤولة عن تجميع الموارد سواء كانت محصلتها خاصة بالبلدية أو بين البلدية والولاية أو مشتركة مابين الجماعات المحلية والدولة ، وعليه فقد كفل القانون الكثير من الآليات التي يمكن من خلالها تمويل برامج التنمية المحلية في الجزائر .

المطلب الثالث : المشاركة في إدارة المرفق العام كآلية لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر

التنمية المحلية هي عمل مشترك بين مختلف الفواعل الرسمية وغير الرسمية لصنع سياسات عامة ناجحة تلبي رغبات ومطالب المجتمع وتقرب الإدارة من المواطن من أجل معرفة مشاكله وانشغالاته اليومية ، وبالتالي فالمشاركة تعد من الوسائل المهمة في بلورة المشاريع التنموية على المستوى المركزي والمحلي ، وتمثل كذلك المؤسسات والإدارات العمومية الواجب تبنيتها لسياسة مشاركة المواطن والموظف على حد سواء في مرحلة من مراحل صنع السياسة العامة ، وبالتالي فالمنظمة أو الإدارة تحتاج لكل الفواعل من أجل تحسين المستوى المعيشي للأفراد بخدمات ذات جودة وكفاءة.

إن فتح مجال المشاركة في تسيير الشأن العام سيسمح بدرجة كبيرة في ترقية أداء إدارة المرفق وتحسين نوعية الخدمة والحصول على الرضى من الجميع ، وهذا سينعكس بدوره على العمل التنموي المحلي والوطني في إطار الديمقراطية التشاركية .

¹ العربي غويني ، مرجع سبق ذكره ، ص 32 .

² جمال زيدان ، مرجع سبق ذكره ، ص 59 .

فالديمقراطية التشاركية يمكن تعريفها على أنها " عبارة عن أسلوب إدارة وحكم مبني على العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمواطن ، حيث تتسم هذه العلاقة بالشفافية والمراقبة والمساءلة بالإضافة إلى تكافؤ الفرص والتعاون خدمة للمصلحة العام " ¹ ، وعليه يمكن القول أن مقاربة الديمقراطية التشاركية أصبحت من متطلبات العصر في التسيير الحديث للشأن العمومي نظر نتيجة لكثير من العوامل الخارجية لعل أبرزها تبني الفكر الديمقراطي وتأثيرات العولمة ، بالإضافة إلى العوامل الداخلية من خلال الحاجة لتحسين المستوى المعيشي لأفراد المجتمع ، وعليه يمكن أن نشير إلى أن الجزائر تبنت فكرة المشاركة في تسيير الشأن العام خدمة لأهداف التنمية المحلية والوطنية عن طريق إشراك المجتمع المدني والقطاع الخاص على النحو الآتي :

الفرع الأول/ دور المجتمع المدني في تسيير الشأن العمومي (إدارة المرفق العام) :

تلعب المجتمعات دور مهم في مرافقة تسيير الشأن العام لأي دولة حيث أصبحت لها مكانة مهمة في المشروع التنموي المحلي والوطني ، وهذا يعكس التغيرات التي عرفها العالم وتأثيرات مفهوم الديمقراطية على آليات التسيير لمؤسسات الدول على المستوى المركزي واللامركزي خاصة فيما تعلق بالتنمية المحلية والأخذ بمبادئ الديمقراطية التشاركية في بناء السياسات العامة وتنفيذ المشاريع التنموية في الجزائر ، هذه الأخيرة عملت على تكريس مشاركة المجتمع في مختلف الميادين عبر مجموعة من القوانين سواء على مستوى الدساتير أو على مستوى القوانين الرامية لمشاركة الجميع في تسيير الشأن العمومي .

إن الحديث عن الديمقراطية التشاركية في الجزائر يقودنا إلى الحديث عن طبيعة المراحل التي مرت بها الجزائر باعتبارها دولة حديثة الإستقلال سعت في مراحلها الأولى إلى الحفاظ على إستمرارية الدولة والحفاظ على الموجود من قوانين وآليات تسيير تركها الإستعمار الفرنسي إلا مايتعارض مع السيادة الوطنية ، حيث كان إنتهاج الأيديولوجية الإشتراكية يفرض تكافؤ الفرص والتعاون المشترك بين أفراد المجتمع في ظل مرحلة البناء والتشييد لمؤسسات الدولة وما أعقبه من محاولة وضع القواعد الأساسية للدولة الجزائرية المستقلة إلى غاية فترة الثمانينات وما شهدته من تقلبات في جميع الميادين كان لها تأثير على واقع المجتمع أدت إلى تغييرات في طريقة تسيير مؤسسات الدولة .

¹ عمر طيب بوجلal ، إدماج المقاربة التشاركية في الإصلاحات السياسية ، د ب ن مركز الكتاب الأكاديمي ، 2017 ، ص 54 .

من أبرز التغييرات التي حدثت في الجزائر ما جاء به دستور 1989 الذي ذكرناه سابقا فيما يتعلق ببعض المواد التي أشارت إلى إشراك المجتمع في تسيير الشأن العمومي حيث جاء في الدساتير الجزائرية أن الشعب مصدر كل سلطة حيث يعكس توجه الجزائر في الإنفتاح على المجتمع ومختلف مكوناته كمصدر من مصادر السلطة إلى جانب النظام السياسي القائم ، وما يعكس التحول نحو تبني أيديولوجية جديدة في تسيير مؤسسات الدولة هو ما جاء في المادة الثامنة من دستور 1989 "على أن الشعب يختار لنفسه المؤسسات التي تعمل على الحفاظ على إستقلاله وهويته ووحدته بالإضافة إلى الحفاظ على الحريات الأساسية والقضاء على الإستغلال الغير إنساني للأفراد وحماية الإقتصاد الوطني من التلاعب بمختلف أشكاله اللامشروعة " ، كما نصت المادة 10 على أن الشعب له كامل الحرية في إختيار ممثليه¹ .

لقد حاولت الدولة وضع إطار جديد للعلاقة بين السلطة المركزية واللامركزية ممثلة في الجماعات المحلية الولاية والبلدية بإعتبارهم جماعات إقليمية للدولة ، حيث جاء في المادة 16 على أن المجلس المنتخب على يعتبر قاعدة لامركزية لإشراك المواطنين في تسيير الشؤون العمومية ، وهذا ما أكدته المادة 30 من نفس الدستور على أن المؤسسات تضمن المساواة بين أفراد المجتمع في ما يتعلق بالحقوق والواجبات دون عراقيل قد تحول من مشاركة الجميع في المجال السياسي والإجتماعي والإقتصادي ، حيث أشارت المادة 39 على حرية التعبير وإنشاء الجمعيات وأكده المادة 39 في حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي² ، من خلال ماسبق نستنتج أن دستور 1989 أحدث تغيير كبير في توجه الجزائر الأيديولوجي إلى إقرار التعددية بعدما كان النظام مرتبط بالحزب الواحد.

إن توجه الجزائر الجديد نتج عنه صدور قانون البلدية والولاية سنة 1990 في إطار توزيع المهام بين السلطة المركزية واللامركزية لتسيير مرافق ومؤسسات الدولة وتعزيز مكانة الجماعات المحلية في بلورة مشاريع التنمية المحلية وعدم الرجوع إلى السلطات المركزية في بعض المشاريع التنموية ، حيث يعتبر بداية مهمة في التوجه نحو خلق تفاعل بين مؤسسات الدولة وإضفاء حركية في تنفيذ السياسات العامة ومختلف المشاريع ، إلا أنه يمكن الإشارة أن الوضع الأمني الذي مرت به الجزائر في مرحلة التسعينيات أخر نوع ما التنمية في الكثير من المجالات نظرا لخصوصية المرحلة .

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، دستور 1989 ، المادة 08 و 10 ، مرجع سبق ذكره ، ص 50.

² المرجع نفسه ، المادة 16-30-39-40 ، ص 51.

بالرغم من توالي الأحداث في الجزائر وصدور دستور 1996 إلا أنه لم يلغى المواد المرتبطة بمشاركة الشعب في إختيار ممثليه والمشاركة في تسيير الشؤون العمومية وتحقيق المساواة.

لقد عزز قانون البلدية سنة 2011 مشاركة الأفراد في تعزيز التنمية ومرافقتها باعتبار البلدية الإطار المؤسساتي الذي يتم من خلاله ممارسة الديمقراطية المحلية من إتخاذ رئيس البلدية كل التدابير التي من شأنها إعلام المواطنين وإستشارتهم حول أولويات التنمية في كافة الميادين بالإضافة إلى تقديم عرض النشاط السنوي أمام أفراد المجتمع بهدف تحقيق أهداف الديمقراطية المحلية مع تشجيع المبادرات المحلية وتحفيز المواطنين بالمشاركة في حل مشاكلهم وتحسين ظروفهم المعيشية¹ ، كما يمكن لرئيس البلدية أن يستعين بهيئة إستشارية أو شخصية محلية أو خبير والجمعيات المعتمدة قانونيا لتقديم مساهمة في مختلف النشاطات بالإضافة إلى إطلاع المواطنين على المداولات².

من خلال ماسبق يمكن القول أن الجزائر في إطار إعادة توزيع المهام بين السلطات المركزية والمحلية حاولت ضبط العلاقة بين المواطن ومختلف مرافق ومؤسسات الدولة من خلال ضرورة تقريب المواطن وتحسين العلاقة معه كدافع لتحقيق التنمية بمختلف أشكالها على المستوى المحلي والوطني ، ولم يكن فيه تغيير كبير على مستوى التعديل الدستوري لسنة 2016 فيما يتعلق بمشاركة المواطنين في مختلف المجالات التي تهمة باعتبار أن السلطة تستمد سلطتها من الشعب ، إلا ماجاء في المادة 15 التي نصت على أن الدولة" تقوم على مبادئ التنظيم الديمقراطي من خلال الفصل بين السلطات والعدالة الإجتماعية بالإضافة إلى أن المجلس المنتخب لأبد أن يعبر عن إرادة الشعب كما يقوم بمراقبة عمل السلطات العمومية التي تشجع على الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية"³ ، أما دستور 2020 لم يخرج سياق سابقه من حيث التأكيد على أن الشعب يتخار لنفسه مؤسسات تعمل على حماية حقوقه وضمان التنمية والشفافية في تسيير الشؤون العمومية ، حيث أكدت المادة 10 على سهر الدولة لتفعيل دور المجتمع المدني للمشاركة في تسيير شؤون الدولة⁴.

¹ قانون البلدية 10-11 ، المادة 11-12 ، مرجع سبق ذكره ، ص 08.

² المادة 13-14 ، نفس القانون ، ص 08 .

³ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، القانون رقم 16-01 المؤرخ في 26 جمادى الأولى 1437 الموافق لـ 06 مارس 2016 المتضمن التعديل الدستوري ، الصادر بتاريخ 07/03/2016 ، المادة 15 ، العدد 14 ، ص 08.

⁴ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، المرسوم الرئاسي رقم 20-442 المؤرخ في 15 جمادى الأولى 1442 الموافق لـ 2020/12/30 المتعلق بإصدار التعديل الدستوري ، المادة 10 ، العدد 82 ، ص 08.

إن مشاركة المجتمعات وحتى الموظفين في مؤسسات الدولة في عملية صنع القرار والسياسات العامة يعد عامل أساسي في نجاح أي مشروع تنموي لأي دولة ، فمتطلبات التسيير المعاصرة تتطلب الأخذ بآراء كل من تستهدفه السياسات العمومية والجزائر قننت المشاركة بمفهومها التقليدي والحديث في الدساتير والكثير من القوانين المتعلقة بضرورة تفعيل آليات الديمقراطية التشاركية في تسيير الشأن المحلي والوطني لمختلف مرافق ومؤسسات الدولة .

يمكن القول أن " خلق الديمقراطية التشاركية يعني مباشرة التوجه نحو اللامركزية بإعتبارها سمة من سمات الديمقراطية وتفويض الصلاحيات لمستويات أدنى لتمكين الجميع من المشاركة هذه الأخيرة التي لها مكانة في الوقت المعاصر لزيادة الحوكمة في الكثير من المستويات " ¹.

الفرع الثاني/إشراك القطاع الخاص إلى جانب القطاع العام في إدارة المرفق العام :

إن تسيير مؤسسات الدولة يتطلب إمكانيات كبيرة وتكلفة عالية من أجل بلورة مختلف المشاريع التنموية على المستوى المحلي والوطني ، والقطاع العام لا يستطيع لوحده تحمل أعباء التنمية في ظل دولة مترامية الأطراف ومساحة كبيرة تحتاج لدعم خارج مؤسسات القطاع العام الذي يعتبر قطاع ضخم وظيفيا وهيكليا ، وهنا يأتي القطاع الخاص كآلية مساعدة في تسيير مختلف مرافق الدولة ومشارك فعال لتجسيد التنمية .

يعتبر القطاع الخاص " حزة مهم من الإقتصاد الوطني يتولى إدارته الأفراد والشركات بهدف الربح حيث لا تملك الدولة هذه الشركات ولا تديرها على عكس القطاع العام ، بينما الجمعيات الخيرية ومختلف المنظمات غير الربحية هي جزء من القطاع التطوعي " ²، وهنا تظهر أهمية الشراكة بين القطاعات الثلاث العام والخاص والتطوعي في تجسيد المشروع التنموي ، حيث تقر الدول المتقدمة والنامية بأن النمو الإقتصادي يعتمد على وجود قطاع خاص نشط وتنافسي لخلق الثروة والوظائف ³.

¹Caroline patsias and latendresse and Laurence bherer, **participatory democracy, decentralization and local governance : the montreal participatory budget in the light of empowered participatory governance** , international journal of urban and regional research , vol 37-6 , November 2013 , p 2214.

²The investopedia team , **what is the private sector ? definition and business examples** , <https://www. Investopedia.com/terms/p/private-sector.asp> , 25 december 2020 , le 19/11/2021.

³ Robert hood , **measuring performance in private sector development** ,Philippines : asian development bank , 2007 , p 05.

لقد عرف عالمنا المعاصر تغيرات كبيرة على مستوى آليات تسيير الدول من أجل تحقيق التنمية وتحسين ظروف المجتمعات هذه الأخيرة التي أصبحت متطلباتها كثيرة ومتنوعة من أجل إشباع حاجياتها ورغباتها ، وهذا لن يتحقق إلا بمشاركة الجميع في رسم السياسات العامة الرامية لإحداث تغيير يمس كل أبعاد التنمية سواء كانت محلية أو وطنية ، حيث تغيرات الكثير من المفاهيم حول دور الدولة من حراسة إلى التدخل والتوجيه وصولاً إلى مافرضته العولمة من تغيير في كافة مستويات الوظائف المنوط بالدولة ممارستها ، فالبرجوع إلى الأطراف المساهمة في عملية التنمية أصبح الحديث عن القطاع الخاص في الجزائر وتفعيل دوره بشكل واسع مع القطاع العام أصبح أكثر من ضروري ، حيث تتمثل أهميته فيمايلي :

- الوجود الملفت والمتزايد للقطاع الخاص في البلدان النامية حيث أصبح وجوده مع القطاع العام ركيزة أساسية من أجل تحقيق هدف التنمية المستدامة .
- القطاع العام يعتبر مسؤول عن خلق مناخ إستثماري مناسب لجذب الإستثمار الأجنبي الخاص .
- القطاع الخاص يساهم في تعزيز البنية التحتية¹.
- يؤثر القطاع الخاص على التنمية والنمو الإقتصادي من خلال خلق فرص العمل وتوفير السلع والخدمات والضرائب.
- تأسيس الشركات الصغيرة والمتوسطة وتبادل الخبرات.
- تطوير المنتجات والخدمات وتقنيات الإبتكار واستخدام قاعدة بيانات المستهلك في سياسات التنمية².

إن تنامي دور القطاع الخاص راجع لتزايد الحاجيات والمتطلبات المعاصرة وتعقيدات تحقيق التنمية بمختلف أنواعها وبالتالي فالدولة لاتستطيع لوحدتها توفير بعض الخدمات والأعمال فتلجأ إلى القطاع الخاص كشريك إلى جانب قطاعها العام من أجل تحقيق أهداف التنمية المحلية والوطنية ، وكذلك تميز القطاع الخاص من خلال مواكبته متطلبات العصر .

¹ Barbara soriano and Alberto garrido , **the role of private sector in development : the relation between public investment in infrastructure and agricultural exports in developing countries** , economia agrarian y naturals , vol .15.2 , 2015 , p.94.

² Sarah vaes and Huib huysse , **the role of the private section in development cooperation : three case studies in south Africa** , belguim : ku leuven hiva-research institute for work and society , 2015 , p.p.11-12.

في ظل إهتمام الجزائر بموضوع التنمية المحلية باعتبارها القاعدة الأساسية لتحقيق التنمية الوطنية الشاملة والمستدامة كان فيه محاولات كما أشرنا سابقا إلى الإنفتاح والتوجه نحو الإقتصاد الحر بعد أزمت عرفت منذ بداية التسعينيات نتيجة تدهور الوضع الأمني وتزايد العنف الذي كان سببا رئيسيا في تراجع المستوى المعيشي للأفراد والدخول في أزمت إقتصادية متتالية في ظل إنخفاض أسعار البترول الذي يعتمد عليه الإقتصاد الجزائري بشكل رئيسي ، حيث كان من نتائج الإستدانة والرضوخ لشروط صندوق النقد الدولي والتوجه نحو خوصصة الكثير من المؤسسات العمومية وهجرة الكفاءات نتيجة التسريح من العمل ، كان من آثار تلك الأحداث تدهور كبير للإقتصاد والوضع الأمني الذي أثر بدوره على الوضع الإجتماعي للجزائريين .

إن نظرة المحلل لدور القطاع الخاص في عملية التنمية المحلية والوطنية في الجزائر خاصة في مرحلة التسعينيات رغم الإصلاحات الهيكلية يجدها ضعيفة إن لم نقل منعدمة ولها أسبابها لعل أبرزها التوجه الجديد للجزائر بعد دستور 1989 الذي فتح المجال للتعدد والتوجه كذلك نحو تبني أيدلوجيات جديدة في المجال السياسي والإقتصادي ، حيث تعتبر تجربة حديثة مقارنة بدول أخرى سبقتنا في تفعيل دور القطاعين العام والخاص في مشروع التنمية الوطنية بالإضافة إلى المشاكل الداخلية والخارجية التي عاشتها الجزائر أثرت بشكل كبير على الإصلاحات السياسية والإقتصادية والإجتماعية وطبيعة دور الدولة في مختلف السياسات العامة .

من خلال ماسبق يمكن القول أن الجزائر بدأت في إسترجاع عافيتها بداية من مطلع الألفية الجديدة وبداية ظهور نوع من الإستقرار الأمني وتبني سياسات إصلاحية جديدة في إطار مشاريع البناء وإعادة الإصلاح والتوجه نحو البرامج التنموية التي ذكرناها سابقا ، زيادة على ذلك ارتفاع أسعار البترول الذي ساهم في إنعاش الخزينة العمومية ودعم مشاريع التنمية المحلية والوطنية ، ومحاولة إشراك القطاع الخاص كمرافق للقطاع العام في المشروع التنموي والحديث بجدية عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واستحداث تقنية تفويض إدارة المرفق العام كآلية عصرية للعمل مع القطاع الخاص بالإضافة إلى ماشهدته المرحلة من دعم حاضنات الأعمال والمؤسسات الناشئة ، واصدار قانون الإستثمار وفتح امتيازات للإستثمار المحلي والأجنبي ، حيث أصبح الحديث عن دور حقيقي لإشراك القطاع الخاص في التنمية المحلية والوطنية بعد أن كانت مشاركته محتشمة في السنوات السابقة نتيجة الظروف التي عاشتها الجزائر .

الفصل الثاني : الإصلاح الإداري لإدارة المرفق العام وواقع التنمية المحلية في الجزائر

ويمكن الإشارة إلى بعض الإحصائيات المهمة للقطاع الخاص إلى جانب القطاع العام في مشاريع الإستثمار من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم (9) يمثل : مشاريع الإستثمار للقطاعين العام والخاص ما بين سنة 2017/2000

الوضع القانوني	عدد المشاريع	النسبة المئوية	القيمة (مليون دج)	النسبة المئوية	مناصب الشغل	النسبة المئوية
قطاع خاص	61926	98.8	8570379	88.2	1050246	94.5
قطاع عام	1197	1.1	4518781	10.7	131914	4.9
الشراكة(مختلط)	112	0.1	1211505	1.0	49434	0.7
المجموع	63235	100	14300664	100	1231594	100

المصدر¹: (سعد مقص ولعلا رمضاني)

الملاحظ من خلال الجدول أن الشراكة تعتبر مبدأ اساسي ومحوري في عملية التنمية المحلية والوطنية على حد سواء كون القطاع العام يحتاج إلى دعم قوي من القطاع الخاص في ظل تزايد الحاجيات والرغبات للمجتمع ، فخلق مناصب الشغل هو هاجس أي صانع للسياسات العامة والقطاع الخاص له دور مهم في توفير الشغل لشريحة كبيرة من أفراد المجتمع وهو ما يوضحه الجدول حيث أن القطاع الخاص تفوق على القطاع العام في المشاريع التي وفرت الشغل بنسبة 94.5 % مقارنة في الفترة الممتدة بين 2000 و2017 مقارنة بالقطاع العام الذي لم توفر مشاريعه نسبة مئوية كبيرة في مناصب الشغل حيث قدرت بـ 4.9 % وهي ضئيلة جدا مقارنة بعدد طالبي الشغل في الجزائر .

ويمكن توضيح مساهمة القطاعين العام والخاص في الإنتاج الخام والقيمة المضافة خارج المحروقات ما بين 2020/2018 من خلال الجدول رقم(10) : الإنتاج الخام خارج المحروقات

السنة	القطاع العمومي	القطاع الخاص	المجموع
2018	%19.1	%80.9	%100
2019	%19.4	%80.6	%100
2020	%18.1	%81.9	%100

¹ سعد مقص ولعلا رمضاني ، " تطور القطاع الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر " ، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية ، المجلد 06 ، العدد 01 ، 2020 ، ص 284.

الجدول رقم (11) : مساهمة القطاع الخاص والعام في القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات

السنة	القطاع العمومي	القطاع الخاص	المجموع
2018	%14.7	%85.3	%100
2019	%15.0	%85.0	%100
2020	%15.0	%85.0	%100

المصدر¹: الديوان الوطني للإحصائيات <https://www.ons.dz/spip.php?rubrique210>

الواضح من خلال الجدولين السابقين أن القطاع الخاص يلعب دور مهم في الناتج الخام خارج المحروقات مقارنة بالقطاع العام بالإضافة إلى المساهمة الكبيرة في القيمة المضافة ، وهذا راجع إلى اعتماد القطاع العام على عائدات المحروقات بنسبة مئوية كبيرة في السياسة الإقتصادية حيث تراجع أمام القطاع الخاص الذي أصبح يقدم قيمة مضافة كبيرة خارج المحروقات ، حيث نستنتج أن القطاع الخاص له دور كبير في السياسات التنموية المحلية والوطنية إلى جانب القطاع العام في تحسين الخدمات في الطير من القطاعات وتوفير الشغل لشريحة واسعة من الأفراد ، وهذا ماجعل صانع القرار في الجزائر التوجه نحو إشراك القطاع الخاص في تسيير الشأن العام في الكثير من المشاريع التنموية خلال السنوات الأخيرة للنهوض بالإقتصاد الوطني .

في ظل غياب القطاع الخاص لسنوات عديدة نظرا للتوجه الإقتصادي والمشاكل التي كانت تعاني منها الجزائر على كافة المستويات خاصة في الثمانينيات والتسعينيات إلا أن القطاع الخاص بدأ نوعا ما يبرز في بداية الألفية نتيجة بعض الإصلاحات والتوجه نحو إقتصاد السوق ، وقد كان له أثر إيجابي على الإقتصاد إلى حد ما بالرغم من تأخر الجزائر في وضع مقاربة لإدماج القطاع الخاص إلى جانب القطاع العام في السياسات التنموية المحلية والوطنية ، والظاهر أن صانع القرار أدرك أهمية القطاع الخاص ومحوريته في الرفع من قدرات الإقتصاد الجزائري خاصة وأن هذا الأخير يعتمد بشكل شبه كلي على الريع البترولي في تمويل التنمية التي تحتاج لإمكانيات ضخمة قد لا تستطيع الدولة التكفل بها لوحدها ، وبالتالي ضرورة الشراكة مع القطاع الخاص كألية من آليات تفعيل مشاريع التنمية المحلية والوطنية ، حيث تؤكد الإحصائيات أهميته في الناتج الخام والقيمة المضافة للإقتصاد

¹ الديوان الوطني للإحصائيات ، الحسابات الإقتصادية من 2018 إلى 2020 ، <https://www.ons.dz/spip.php> ، ص ص 13 - 14.

ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم (12): يمثل مساهمة القطاعين الخاص والعام في الناتج الخام والقيمة المضافة خارج قطاع المحروقات ما بين سنة 2000 / 2011.

القيمة المضافة خارج المحروقات		الإنتاج الخام خارج المحروقات		السنة
القطاع الخاص	القطاع العام	القطاع الخاص	القطاع العام	
74.8%	25.2%	69.8%	30.2%	2000
78.7%	21.3%	73.5%	26.5%	2001
77.9%	22.1%	73.5%	26.5%	2002
77.9%	22.1%	73.7%	26.3%	2003
78.5%	21.5%	74.8%	25.2%	2004
78.9%	21.1%	75.3%	24.7%	2005
80.5%	19.5%	76.8%	23.2%	2006
81.0%	19.0%	77.1%	22.9%	2007
82.5%	17.5%	77.0%	23.0%	2008
83.6%	16.4%	77.7%	22.3%	2009
84.5%	15.5%	79.0%	21.0%	2010
84.8%	15.2%	79.1%	20.9%	2011

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات (الحسابات الإقتصادية من 2000 إلى 2011 رقم 609)

بناءً على الجدول يظهر بشكل واضح الأهمية الكبيرة للقطاع الخاص في خلق الثروة والنهوض بالإقتصاد الوطني في كل المجالات الحياتية التي تستهدف تحسين المستوى المعيشي للأفراد في جميع الميادين ، فالدول المتقدمة إستطاعت تطوير الكثير من القطاعات بالإعتماد على الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتوفير خدمات قد تتخلى عنها الدولة للخوادم مما قد يسمح بترقية وتحسين أداء إدارة المرفق العام في تقديم الخدمات بجودة عالية ، فمسألة التنمية تعتمد بشكل أساسي على الشراكة لبناء مشروع تنموي محلي و وطني قادر على النهوض بالجزائر ، وقد صدرت بعض القوانين في السنوات الثلاثة الماضية تشجع على الإستثمار المحلي والوطني وفتح المجال كذلك للأجانب في ظل مقاربة تشاركية تخدم بناء الإقتصاد الوطني .

الفرع الثالث/إنشاء مرافق عامة داعمة للتنمية المحلية في الجزائر :

قامت الجزائر في إطار سياسة دعم الشغل والمشاريع الذي يخدم التنمية الوطنية والمحلية إلى حدما بإنشاء بعض الصناديق والأجهزة والوكالات لدعم الشباب في بعض المجالات ، ومن أبرز الآليات الداعمة للتنمية نذكر مايلي :

1- جهاز أعمال المنفعة العامة ذات كثافة في اليد العاملة :

لقد تم إنشاء هذا الجهاز بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-232 المؤرخ في 29 جوان 1996 المرتبط بتحديد أنظمة وكالة التنمية الإجتماعية بالإضافة إلى المرسوم الرئاسي رقم 96-330 المؤرخ في 07 أكتوبر 1996 المتضمن الموافقة على إتفاقية القرض (al 4006) الموقع بين البنك الدولي والجزائر لعغلمية تمويل مشروع الدعم بين فترة 1997/2000 ، وقد تم تجديد هذا الجهاز سنة 2001 لخلق مناصب شغل مؤقتة وتشجيع روح ريادة الأعمال بين الشباب كمشروع الجزائر البيضاء بهدف تحسين ظروف الحياة والمستوى المعيشي لشباب دون مؤهلات ، ويمكن توضيح بعض مساهمات هذا الجهاز من خلال الجدول التالي¹:

الجدول رقم(13) يمثل : توزيع مناصب الشغل المنشأة والمدمجة في إطار جهاز أعمال المنفعة

بين سنتي 2016/2018

2018		2017		2016		القطاع
%	خلق منصب شغل للإدماج	%	خلق مناصب شغل للإدماج	%	خلق منصب شغل للإدماج	
-	-	--	0	29.4	28945	تهيئة الأرض
-	0	--	0	50.3	49440	غابات
-	-	--	0	6.0	5904	المياه
-	-	--	0	6.5	6360	صيانة الطرق
12	980	--	0	2.2	2208	الصحة

¹ الديوان الوطني للإحصائيات ، الجزائر بالأرقام نتائج 2016-2018 ، رقم 49 ، نشرة 2021 ، ص 12.

الفصل الثاني : الإصلاح الإداري لإدارة المرفق العام وواقع التنمية المحلية في الجزائر

-	-	--	0	0.4	408	الفلاحة
62	5332	--	0	3.2	3144	التربية الوطنية
26	2181	--	0	0.4	384	التضامن الوطني
-	-	--	0	1.5	1500	الجماعات المحلية
100	8393	100	0	100	98293	خلق مناصب شغل للادماج(ذكور شهريا)
	2098		0		34724	خلق مناصب شغل للادماج (ذكور سنويا)

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات .

2 - جهاز نشاطات الإدماج الإجتماعي :

هذا الجهاز الذي أنشئ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 09-305 سنة 2009 والذي تم تعديله بمرسوم تنفيذي آخر رقم 12-78 سنة 2012 حيث جاء بالأهداف التالية :

- تحديد الفئات الهشة المستفيدة من جهاز الإدماج الإجتماعي .
- العمل على إدماج الشباب الذين ليس لهم دخل وفيب حالة إجتماعية هشة خاصة فئة التسرب المدرسي ومحاربة التهميش والفقير .
- العمل على تامين النشاطات المرتبطة بالتنمية خاصة على المستوى المحلي ومختلف النشاطات المتعلقة بالمنفعة الإجتماعية والعمومية ، كما يحصل المستفيدين من الجهاز على التأمينات الإجتماعية¹ ، وقد ساهم هذا الجاز في خلق مناصب شغل حسب الجول التالي :

الجدول رقم (14) يمثل : توزيع مناصب الشغل حسب النشاطات المنشأة في إطار جهاز

نشاطات الإدماج الإجتماعي بين سنة 2016/2018

2018		2017		2016		القطاع
%	توظيفات منجزة	%	توظيفات منجزة	%	توظيفات منجزة	
59.0	354829	59.1	313288	59.1	311800	إدارة(المحلية العمومية)

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، المرسوم التنفيذي رقم 09-305 المؤرخ في 20 رمضان 1430 الموافق 2009/09/10 المتعلق بجهاز الإدماج الإجتماعي الصادر بتاريخ 2009/09/16 ، المادة (1 إلى 04)، العدد 54 ، ص 12 .

الفصل الثاني : الإصلاح الإداري لإدارة المرفق العام وواقع التنمية المحلية في الجزائر

0.6	3608	1.6	8482	1.6	8605	فلاحة/غابات
8.0	48112	12.4	65732	12.4	65492	خدمات
20.0	120281	16.6	87996	16.5	87080	التربية الوطنية
0.2	1203	0.8	4241	0.9	4573	صناعة
0.3	1804	0.4	2120	0.4	2239	العدل
7.0	42098	4.9	25975	4.9	25851	الصحة
1.0	6014	0.9	4770	0.9	4857	أشغال عمومية وبناء
3.6	21651	2.6	13783	2.5	13181	الجمعيات
0.3	1804	0.7	3710	0.7	3903	الحرف اليدوية ، الخاص
100	601404	100	530097	100	527581	خلق مناصب شغل للإدماج سنويا: ذكور
	22333.36		19566.19		33120.10	قروض مخصصة دج

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات (الجزائر بالأرقام 2018/2016 ، نشرة 2021 رقم 49).

3- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر :

يعد القرض المصغر آلية لتحسين الظروف المعيشية للمحرومين والفئات الهشة عن طريق إنشائهم لأنشطة خاصة بهم يحصلون من خلالها على مداخيل ، وقد ظهر القرض المصغر في الجزائر سنة 1999 حيث لم يحقق الأهداف البمنتظرة منه نتيجة ضعف المرافقة في انجاز المشاريع ومتابعتها ، وفي الملتقى الدولي الموسوم بـ " تجربة القرض المصغر في الجزائر " الذي انعقد سنة 2002 خرج بتوصيات بناءً عليها تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالمرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22/01/2004(المعدل) ، حيث توجد 49 وكالة ولائية عبر الوطن مدعمة بخلايا موزعة عبر الدوائر¹ ، وتعد هذه الوكالة من أبرز الوكالات الداعمة للمشاريع الصغير التي تخلق مناصب شغل في إطار دعم التنمية المحلية والوطنية .

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، وزارة إقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة :
الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر : تقديم الوكالة ، <https://www.angem.dz/article/presentation> ،
تاريخ التصفح : 2022/05/19.

الفصل الثاني : الإصلاح الإداري لإدارة المرفق العام وواقع التنمية المحلية في الجزائر

ويمكن توضيح دور الوكالة في تمويل مشاريع حسب نشاطات مجالات عديدة ساهمت كذلك في خلق مناصب شغل من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم (15) : حصيلة المناصب المنشأة حسب قطاع النشاط لجهاز الوكالة الوطنية لتسيير

القرض المصغر مابين سنة 2015/2016

القطاع	2015	2016
فلاحة	11246	3131
صناعة جد صغيرة	54005	12248
بناء واشغال عمومية	10746	3686
خدمات	25911	7197
صناعة تقليدية	22428	5025
تجارة	1658	688
صيد	158	70
مجموع المناصب المنشأة	126152	32045
عدد الملفات الممولة	84101	21363

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات(نشرة 2021 رقم 49)

أما فيما يتعلق بالإحصائيات الجديدة لسنة 2023 فإن العدد الإجمالي للمقاولين المكونين لغاية 31 مارس 2023 قدر بـ 262356 مقاول والعدد الإجمالي للمستفيدين من الخدمات غير المالية قدر بـ 406545 مستفيد ، وعدد مناصب الشغل المستحدثة وصل إلى 1420109 شخص وعدد القروض الممنوحة وصل إلى 915051 قرض إلى غاية 31 مارس 2023¹ ، وبالتالي هذا النوع من القروض قد يسمح بدعم الأشخاص الذين يحتاجون لدعم في شراء مواد أولية ومرافقة مشاريع المؤسسات الصغيرة عن طريق متابعة المشاريع ودعم التكوين .

¹ الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ، <https://www.angem.dz/article/presentation> ، مرجع سبق ذكره.

4- الصندوق الوطني للتأمين على البطالة :

أنشئ الصندوق الوطني لتأمين على البطالة سنة 1994 من أهدافه العمل على التقليل من المشاكل الإجتماعية وآثارها الناتجة عن تسريح العمال الأجراء وفق مخطط التعديل الهيكلي خاصة في القطاع الإقتصادي ، حيث شرع في سنة 1994 في التأمين عن البطالة للعاملين الأجراء الذين فقدوا مناصبهم بصفة غير إرادية نتيجة أسباب إقتصادية ، بالإضافة إلى دفع تعويضات عن البطالة حيث تم الإستفادة منها حوالي 189830 موظف مسرح من مجموع 201.505 مسجل إلى غاية نهاية سنة 2006 ، ويلعب الصندوق دور مهم في إحداث نشاطات من طرف البطالين الذين لهم مشاريع البالغين (50/35) في إطار مخطط دعم التنمية الإقتصادية¹ .

ويمكن توضيح بعض إسهامات الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم (16) : يمثل تطور المشاريع الممولة وتأثيرها على الشغل مابين سنتي

2018/2016 للصندوق الوطني للتأمين على البطالة

العنوان/ السنة	2016	2017	2018
عدد المشاريع الممولة	8902	3304	3474
أثر الشغل	21850	8299	8598

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات .

5- الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية(و.و. لدعم وتشغيل الشباب سابقا):

تم إنشاء الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بموجب المرسوم التنفيذي 96-296 وتم تعديل الإسم بموجب المرسوم التنفيذي رقم 20-329 المؤرخ في 22/09/2020 لتصبح الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ، وقد جاء في المادة 06 مهام الوكالة مع مختلف المؤسسات والهيئات المعنية على النحو الآتي :

- العمل على أخذ التدابير المتعلقة بتمويل المشاريع وإحداث نشاطات لفائدة الشباب وإعداد بطاقة وطنية للمشاريع التي يمكن إستحداثها من طرف أصحاب المشاريع والقطاعات المعنية

¹ وزارة العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي ، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة : التعريف بالصندوق الوطني ، <https://www.cnac.dz> ، تاريخ التصفح : 2022/06/10 .

- السهر على عصرنة ومتابعة ومراقبة وتقييم إنشاء المؤسسات الصغيرة .
- تقوم بإعداد وتطوير مختلف أدوات الذكاء الإقتصادي بنظرة إستشرافية تخدم أهداف التنمية الإقتصادية .
- العمل على عصرنة آليات تسيير وإدارة الوكالة وأجهزة إنشاء المؤسسات الصغيرة بالإضافة إلى تشجيع تبادل الخبرات عن طريق الشراكة مع هيئات دولية ومختلف الوكالات الأجنبية في إطار ترقية المؤسسات الصغيرة والمقاولاتية¹.

من خلال ماسبق يتضح أن صانع القرار في الجزائر لم يحرص آليات دعم التنمية المحلية والوطنية في مؤسسات بعينها بل عمل على إنشاء مرافق وأجهزة ترافق مشاريع التنمية وتساعد بعض الفئات الهشة في إنشاء مشاريع صغيرة تسمح بخلق فرص عمل عبر كافة الولايات ، إلا أن بعض الآليات عرفت مشاكل كبيرة في تحقيق أهدافها خاصة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب التي شهدت هدر للمال العام في الكثير من المشاريع الوهمية ، لكن تبقى تجربة مهمة في الجزائر من خلال إستحداث تلك الأجهزة التي تشهد تغيير في آليات التسيير مستقبلا وتكون فاعل مهم في التنمية بمختلف أشكالها في الجزائر .

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، المرسوم التنفيذي رقم 20-329 المؤرخ في 06 ربيع الثاني 1442 الموافق 2020/11/22 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 24 ربيع الثاني 1417 الموافق 1996/09/08 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي ويغير تصميمها ، الصادر بتاريخ 2020/11/25 ، المادة 06 ، العدد 70 ، ص 09.

خلاصة الفصل :

شهدت الجزائر تحولات كبيرة منذ الإستقلال إلى غاية يومنا هذا مس جميع الميادين عبر مراحل زمنية متفرقة في ظل التحديات التي فرضها الواقع خاصة بعد الإستقلال ومشاكل المرحلة الإنتقالية التي سعى فيها صانع القرار في الجزائر إلى ضرورة مواصلة السير الحسن لمؤسسات الدولة نتيجة الفراغ الذي أحدثه خروج المحتل ، إلا أن النظام في الجزائر نجح في تسيير المرحلة وسهر على إستمرارية عمل المؤسسات والإدارات العمومية تبعها جملة من الإصلاحات مست الكثير من الآليات المرتبطة بتسيير شؤون الدولة .

لقد عمل صانع القرار في الجزائر على إحداث جملة الإصلاحات في إدارة المرفق العام في الجزائر بما يتوافق وطبيعة كل مرحلة إنطلاقا من الفترة الإشتراكية إلى غاية فترة الإنفتاح والتوجه نحو إقتصاد السوق ، حيث تم العمل على إعادة توزيع المهام بين السلطة المركزية واللامركزية (المحلية) عن طريق سن قوانين جديدة في تسيير المؤسسات والإدارات العمومية ووضع قوانين جديدة للبلدية والولاية في إطار تخفيف الأعباء على المركز في مجال تفعيل البرامج التنموية على المستوى المحلي والوطني مع إنشاء هيئات مكلفة بالإصلاح الإداري وتحسين الخدمات والإجراءات الإدارية ، بالإضافة إلى تعديلات كبيرة سنة 1990 في قانون البلدية والولاية وفتح المجال للمشاركة في إدارة الشأن العام للمجتمع المدني والقطاع الخاص ، زيادة على ذلك التعديلات التي مست الدستور الجزائري وتبني تفعيل الديمقراطية التشاركية في إدارة الشأن العام ثم التعديل في قانون البلدية والولاية سنة 2011 و2012 ، وكذلك إنشاء هيئات تسهر على تنظيم عمل المرفق العام ومكافحة الفساد .

إن التحولات التي عرفت الجزائر منذ الإستقلال في ظل تحديات التنمية المحلية والوطنية جعلت صانع القرار يفكر بوضع سياسات عامة تنموية عن طريق إطلاق برامج تنموية إنطلاقا من المخططات إلى غاية برامج الإنعاش الإقتصادي ودعم النمو التي عملت في طياتها إصلاحات كبيرة في الكثير من القطاعات وتحسين الخدمة العمومية للمواطنين والتوجه نحو التفكير في عصنة المرفق العام وتبني إستغلال تكنولوجيا الإتصال والمعلومات للدفع بالتنمية الإقتصادية والإنقال من التسيير التقليدي إلى التسيير الحديث في إدارة مؤسسات الدولة ، حيث جاء في برامج التنمية التأكيد على تطوير الخدمة العمومية وتحسين المستوى المعيشي لأفراد المجتمع .

الفصل الثالث :

الإدارة الإلكترونية كآلية

لعصرنة المرفق العام ودعم

التنمية المحلية في الجزائر

إن طبيعة التحولات التي يعرفها العالم حاليا في كافة المجالات خاصة على المستوى التقني فرض واقع جديد على الدول جعلها تعيد النظر في آليات عملها على المستوى الهيكلي والوظيفي من أجل إعادة تكييف مختلف الأعمال بحسب متغيرات البيئة الجديدة التي تشهد ثورة علمية عمقت فجوة التقدم بين الدول المحتركة للتقنية والتكنولوجيا ، إلا أن هذا لم يمنع الدول المتخلفة عن الركب من محاولة توظيف التقنية في الأعمال الحكومية من أجل تحسين خدماتها وترشيد تكلفتها كعامل مساهم في التنمية هذه الأخيرة التي تعتبر عامل إستقرار للدول .

لقد عملت الجزائر في ظل التطورات العلمية على إدخال الإدارة الإلكترونية في مختلف هياكل الدولة من أجل الرفع من قدرات مؤسساتها وإداراتها العمومية وترقية عملها في ظل الحركية الجديدة لمتطلبات العمل الحكومي الذي يهدف إلى تلبية حاجيات المواطنين بسرعة وبأقل تكلفة ، ونظرا كذلك للدور الوظيفي للدولة التي تسعى لتقريب خدمات المرفق العام من أفراد المجتمع كآلية من آليات التسيير الحديث الرامي لتحقيق التنمية .

يمكن القول أنه أصبح من الضروري التكيف مع المتغيرات الخارجية والداخلية الحديثة المؤثرة على التنمية و قدرات الدول ، ففي هذا الإطار سعت الجزائر إلى توظيف الإدارة الإلكترونية في عصرنة إدارة المرفق العام في تجربة جديدة لتحسين وترشيد الخدمة العمومية كآلية لدفع عجلة التنمية المحلية والوطنية رغم حداثة التجربة إلا أنه كان فيه محاولة نحو الشروع في عملية التحول الإلكتروني وفق الإمكانيات المتاحة في الجزائر .

من خلال ماسبق تم تقسيم الفصل الثالث على النحو الآتي :

الفصل الثاني : الإدارة الإلكترونية كآلية لعصرنة المرفق العام ودعم التنمية المحلية في الجزائر

المبحث الأول : التحول الإلكتروني في الجزائر بين الإمكانيات المتاحة والإطار القانوني.

المبحث الثاني : إستراتيجية الإدارة الإلكترونية في الجزائر وأثرها على إدارة المرفق العام.

المبحث الثالث : إشكالية تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجزائر(المرفق العام الإلكتروني).

المبحث الأول : التحول الإلكتروني في الجزائر بين الإمكانيات المتاحة والإطار القانوني

سعت الجزائر كغيرها من الدول إلى مواكبة التحول في التسيير الإداري لمختلف مؤسساتها وإداراتها العمومية على إمتداد مساحتها الشاسعة كآلية لتحسين وترشيد الخدمات تكيفا مع متطلبات المجتمع المتزايدة ، وكذلك السعي إلى تعزيز بنيتها التحتية الضامنة لتحول إلكتروني سلس مع إستغلال الإمكانيات المتاحة لتجسيد المشروع ، وتزايد الإهتمام بمواكبة التقنية وتكنولوجيا المعلومات نظر لأهميتها في تسهيل مختلف الأعمال بسرعة وبأقل تكلفة ، وبالتالي ضرورة توفير مختلف الإمكانيات لإستغلال الوسائل الحديثة في تسيير شؤون الدولة .

إن عملية التحول نحو الإدارة الإلكترونية تحتاج لبيئة قابلة للتغيير والتأقلم مع طبيعة العمل الجديد الذي يعتمد على التقنية بدرجة أساسية والعنصر البشري المؤهل للتحكم في مختلف الأعمال ، فالجزائر سعت لتجسيد مشروع الإنتقال الإلكتروني عبر مراحل زمنية حيث كان لا بد من توفير كل الوسائل خاصة فيما تعلق بشبكة الأنترنت التي تعتبر الركيزة الأساسية في عملية إنجاح العملية ، حيث سنتاول في هذا المبحث مختلف الوسائل المتاحة في الجزائر لعملية الإنتقال الإلكتروني.

المطلب الأول : نبذة تاريخية عن إستغلال تكنولوجيا المعلومات في الجزائر

إن فكرة إستغلال التقنية كآلية للإنتقال الإلكتروني في الجزائر لم تكن وليدة اليوم بل تمتد لسنوات عديدة حيث كان فيه توجه لإستغلال أجهزة الإعلام الآلي في الجزائر في تحديث مختلف المؤسسات والإدارات العمومية ، حيث كانت فيه سياسة نحو التوجه لتحديث المرفق العام لتحسين مردودية العمل ونوعية الخدمة وترقية المرفق العام من خلال إدخال التقنية بمختلف أشكالها ضمن مراحل زمنية في الجزائر وبالتالي أدرك صانع القرار سنوات السبعينيات أهمية توظيف مختلف الوسائل التقنية في تسيير المؤسسات والإدارات العمومية لما لها من أهمية في تحسين مردودية العمل على المستوى المركزي والمحلي .

كان فيه توجه لإستعمال الإعلام الآلي في التسيير حيث كان هدفه القضاء على روتين العمل والعمليات الإدارية التقليدية التي تأخذ من وقت الموظفين الذين يستعملون السجلات المرقمة بالإضافة إلى تعزيز العلاقة بين مختلف المصالح والجمهور¹ .

¹ محمد أمين بوسماح ، مرجع سبق ذكره ، ص 91.

عملية إستغلال الإعلام الآلي كانت بطريقة تدريجية إنطلاقا بإستعمالها على مستوى الإدارة المركزية والمصالح الخارجية في غضون سنتين حيث من الممكن ربط المركز بالمناطق الأخرى ، ومنح كل مصلحة بصفة مستقلة وسائل للإعلام الآلي بالإضافة إلى تكوين مستخدميها¹ ، وتجدر الإشارة إلى أن الجزائر أدركت أهمية المعلوماتية سنة 1968 حيث أنشأت بعدها المحافظة الوطنية للإعلام الآلي ومركز للتكوين والبحث في الإعلام الآلي مرتبط بمجال المعلوماتية² .

نلاحظ أن الجزائر أدركت أهمية التحول نحو إستغلال المعلوماتية في التسيير بمختلف أشكاله لما له من أهمية في جودة الخدمة والتحرر تدريجيا من التسيير التقليدي ، رغم التفكير منذ سنوات في عملية التحديث التدريجية لمختلف هياكل الدولة من الناحية التقنية إلا أنه تأخر وهذا له مبرراته في هذه المرحلة بإعتبار أن التطور في مجال المعلوماتية كان محدود وكانت الجزائر في مراحلها الأولى من البناء والتشييد ، ومن الإيجابيات هو التفكير في التحول نحو التقنية تماشيا مع التطورات العلمية الخاصة في العالم .

عرفت الجزائر سنوات الثمانينيات هزات كثيرة في الجانب السياسي والإقتصادي كان لها أثر بليغ على الجانب الأمني والإجتماعي رغم الإصلاحات الهيكلية والوظيفية على المستوى المركزي واللامركزي ، إلا أنه كان فيه محاولات لتعزيز إستعمال تكنولوجيا المعلومات حيث في شهر مارس 1986 تم إنشاء مركز الكتاب والإعلام العلمي والتقني Cerist من أجل إقامة شبكة معلوماتية وطنية وبطها بالدولة ، وتم سنة 1994 ربط الجزائر بأول خط مع إيطاليا حيث تم إنجازه بالتعاون مع منظمة اليونسكو من أجل إقامة شبكة معلوماتية في إفريقيا تحت إسم African reseau d information حيث تصبح الجزائر النقطة المحورية للشبكة في شمال إفريقيا³ .

يمكن القول أن إستغلال تكنولوجيا المعلومات ليست حديثة من حيث الفكرة بل كان فيه محاولات التكيف مع تطورات العصر ، رغم المشاكل الأمنية التي عرفتها مرحلة التسعينات والتي أثرت بشكل كبير مؤسسات الدولة وعرقلت إمكانية التحول الإلكتروني في وقت مبكر زيادة على ذلك هجرة الأدمغة الجزائرية، حيث عرف العالم في هذه المرحلة تطور كبير في مجال شبكات الإتصال والإنترنت.

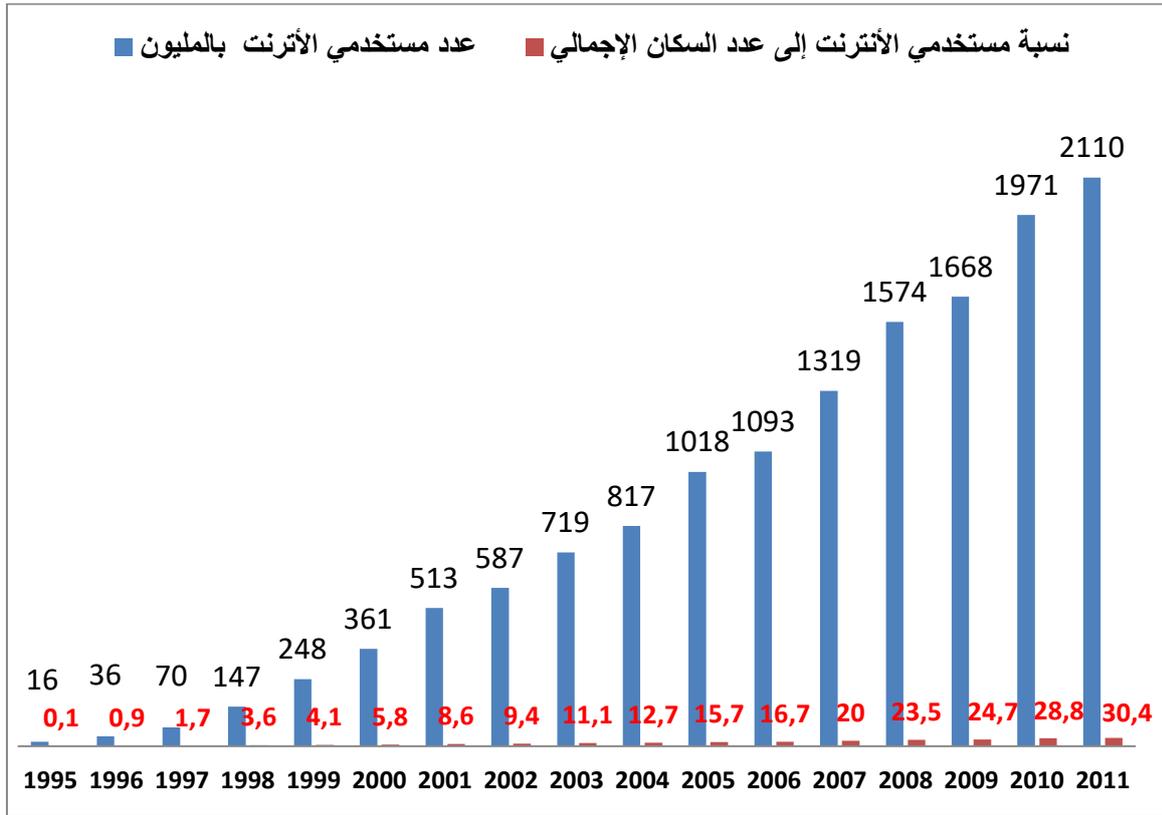
¹ محمد أمين بوسماح ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 91 – 92 .

² رافيق بن مرسل ، " الإنتقال نحو الإدارة الإلكترونية في الجزائر : دراسة في المؤشرات التقنية والضمانات القانونية " ، **مجلة الآداب والعلوم الإجتماعية** ، المجلد 17 ، العدد 03 ، 2020 ، ص 69 .

³ سمية عامر بوران ، إدارة المعرفة كمدخل للميزة التنافسية في المنظمات المعاصرة ، الأردن : مركز الكتاب الأكاديمي ، 2016 ، ص 169 .

عرفت الأنترنت في العالم إنتعاشا كبيرا سنوات 1995 حيث قدر عدد مستخدمي الأنترنت سنة 1994 حوالي 2مليون مشترك ليرتفع في السنة الموالية بحوالي 16 مليون مشترك أي بزيادة قدرها 6.5 مليون مشترك عبر العالم ، وهذا راجع للإستخدام الواسع للأنترنت وتسويق خدماتها عن طريق القطاع الخاص في الكثير من دول العالم لتشهد إرتفاع نسبة المستخدمين للأنترنت بشكل كبير إنطلاقا من سنة 1996 إلى غاية يومنا هذا ، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي¹ :

الشكل رقم(05) : يوضح إرتفاع نسبة مستخدمي الأنترنت في العالم بين 1995/2011



المصدر : الشكل من إعداد الباحث بناء على معطيات جدول من (كتاب : إيمان عبد الرؤوف سليمان ص271).

إن تزايد إهتمام العالم بتكنولوجيات المعلومات والإتصال كان له أثر كبير في مختلف التحولات السياسية والإقتصادية والإجتماعية وحتى الأمنية ، حيث فرضت واقع جديد في عملية تداول المعلومة وإستغلال التقنية في تطوير تقديم الخدمات وبناء الخطط والمشاريع والإنتقال من التسيير الإداري التقليدي المعتمد على سلطة المكاتب إلى التسيير الحديث المبني على أجهزة الإعلام الآلي وشبكة الأنترنت ، هذه الأخيرة التي أحدث ثورة كبيرة بسبب إنتشارها الكبير في جميع أنحاء العالم .

¹ إيمان عبد الرؤوف سليمان ، التوظيف الإعلامي ، عمان : دار غيداء للنشر والتوزيع ، 2020 ، ص 271 .

الجزائر تأثرت كغيرها من بلدان العالم في ضرورة إستعمال شبكة الأنترنت ومختلف وسائل تكنولوجيا المعلومات ، وتماشيا مع المتطلبات الجديدة في خدمات الأنترنت وكيفية إستغلالها صدر المرسوم التنفيذي رقم 98-257 سنة 1998 حيث يمكن تلخيص بعض ماورد في مجال إستغلال الأنترنت على النحو الآتي:

- ✓ خدمات الأنترنت هي خدمة تفاعلية للإطلاع على مختلف الوسائط والصفحات .
- ✓ خدمة البريد الإلكتروني لتبادل الرسائل بين المستعملين بالإضافة إلى خدمات أخرى مرتبطة بنقل الملفات ومنبر التحوار لتبادل المعلومات بين مجموعة مستعملين لهم أهتمام مشترك .
- ✓ خدمات الأنترنت تقدم عن طريق موقع به مختلف وسائل الإتصالات والإعلام الآلي .
- ✓ الترخيص للأشخاص المعنويين بإستغلال الأنترنت لأغراض تجارية خاضعين للقانون العام الجزائري¹.

✓ إحترام مقدم خدمات الأنترنت خصوصية المستعملين وتسهيل النفاذ إليها مع الإبتعاد عن الوسائل غير المشروعة التي تضر بمقدم الخدمة ومستعملها².

من خلال صدور هذا المرسوم نلاحظ أن الجزائر بدأت فعليا في محاولة توظيف شبكة الأنترنت في تقديم الخدمات للمؤسسات والأفراد ، حيث تم السماح بإستغلال الأنترنت للخواص وفق ماتنص عليه القوانين الجزائرية مع ضمان سرية المعلومات ومصالحهم سواء كان مقدم الخدمة أو المستفيد منها لتكون سنة 1998 بداية تحول من خلال دخول القطاع الخاص كمستثمر في مجال تكنولوجيا المعلومات والإتصال . لقد عرفت الجزائر بعد هذا القانون تحول كبير في مجال إستخدام الأنترنت بعدما تأخرت إلى حد ما عن الركب في إستغلال التقنيات الحديثة في مجال الإدارة والتسيير نظرا للظرف الأمني الذي مرت به زيادة على المعانات من الناحية الإقتصادية ، حيث بدأت الجزائر تتعافى من الناحية الأمنية والإقتصادية مطلع الألفينيات وإرتفاع أسعار البترول التي كانت سبب في ظهور قوانين ومشاريع جديدة في مجال توسيع نطاق إستخدام شبكات الأنترنت بدخول القطاع الخاص في ميدان الخدمات المرتبط بتكنولوجيا المعلومات .

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، المرسوم التنفيذي رقم 98-257 المؤرخ في 25/08/1998 **المتعلق بضبط شروط وكيفيات إقامة خدمات الأنترنت وإستغلالها** والصادر بتاريخ ، الجريدة الرسمية ، العدد 63 ، المادة من

04-02 ، ص ص 6-7.

² المادة 14 ، نفس القانون ، ص 8.

المطلب الثاني : التحول الإلكتروني في ظل مؤشرات الجاهزية التقنية للجزائر

لقد شهد الجزائر تغير كبير في مجال تكنولوجيا الإتصال والمعلومات مطلع الألفية تمهيدا للشروع في نقلة جديدة نحو إستغلال الأنترنت وشبكات الهاتف النقال تكييفا مع المتغيرات الحاصلة في العالم حيث أصدرت بعض القوانين المنظمة لمجال إستغلال الأنترنت إنطلاقا من المرسوم التنفيذي رقم 98-257 الذي ذكرناه سابقا كبدائية لتنظيم توزيع مختلف الخدمات المرتبطة بالأنترنت.

الفرع الأول/تعزيز الجاهزية التقنية في الجزائر :

لقد تم في الفترة إصدار مرسوم تنفيذي جديد رقم 2000-307 عدل بموجبه المرسوم الذي سبقه فيما تعلق بإقامة خدمات الأنترنت وإستغلالها ، حيث جاء بالنقاط التالية¹ :
✓ وزير المواصلات السلكية واللاسلكية هو الذي يحدد خدمات الأنترنت .
✓ الترخيص للأشخاص المعنويين بإقامة خدمات تجارية للأنترنت وفق الشرط المحددة من طرف القانون الجزائري تحت إسم مقدمي خدمات الأنترنت .

✓ عرض خدمات الأنترنت للزوار في موقع أو مشتركين بمزود الأنترنت لا تخضع لهذا المرسوم.
✓ تعويض لفظ رخصة الواردة في مرسوم 98-257 إلى لفظ ترخيص في القانون الجديد .
جاء هذا القانون كسابقة يحدد كيفية منح الرخص في مجال إستغلال الأنترنت والتزود بها على مختلف مؤسسات الدولة ، وكذلك ضبط طرق إستغلالها من الأشخاص وفق ضوابط القانون الجزائري زيادة على ذلك ضمان إحترام الخصوصية وسرية البيانات عند إستغلال خدمات الأنترنت ، وقد يركز تقييم الجاهزية الإلكترونية إلى المحاور التالية² :

- ✓ **الوجود الإلكتروني** : يشمل شبكات الأنترنت والحضور الرقمي ومختلف الشبكات الحكومية .
- ✓ **التفاعل الإلكتروني** : وهو القدرة على تقييم وقياس مدى تفاعل مقدم الخدمة مع المستفيد.
- ✓ **التعامل الإلكتروني** : القدرة على توفير الخدمات الإلكترونية وقياس مختلف معاملاتها.
- ✓ **التحول الإلكتروني** : قياس مدى قدرة الجهة المعنية على التحول الإلكترونية مع الجهات الأخرى.

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، المرسوم التنفيذي رقم 2000-307 المؤرخ في 14/10/2000 المعدل للمرسوم التنفيذي رقم 98-257 المؤرخ في 25/08/1998 ، الصادر بتاريخ 15/10/2000 ، الجريدة الرسمية، العدد 60 ، المادة من 04/02 ، ص 15 .

² محمد شايب، " مامدى الجاهزية الإلكترونية للحكومة الجزائرية مؤشر الإستخدام التكنولوجي مثلا(2012/2016) "، المجلة العربية الدولية للمعلوماتية ، المجلد الخامس ، العدد العاشر ، 2017 .الصفحة

بالعودة إلى محاولة ربط الجزائر بالإنترنت فقد تم في نهاية سنة 1998 ربط الجزائر عن طريق قمر صناعي بواشنطن حيث بلغت قدرة الأنترنت 1مغابايت في الثانية ، حيث أصبحت في مارس 1999 قوة الأنترنت 2مغابايت في الثانية زيادة على ذلك تم إنشاء مايزيد عن 30 خط هاتفي جديد لنقاط متمركزة عبر مختلف الولايات وقدرت عدد المؤسسات المشتركة في خدمة الأنترنت سنة 1999 بـ 130 هيئة توزعت بحوالي 500 في القطاع الإقتصادي ، 100 في القطاع الجامعي ، 50 على مستوى القطاع الطبي وباقي القطاعات حوالي 150 حيث وصل نهاية سنة 2001 عدد الرخص للقطاع الخاص في مجال إستغلال الأنترنت إلى حوالي 65 رخصة ، كما وصل عدد خطوط الهاتف في الجزائر إلى حوالي 1.4 مليون خط ¹ .

لقد حاولت الجزائر تعزيز بينتها التحتية في مجال تكنولوجيا المعلومات خاصة ماتعلق بالإنترنت والخطوط الهاتفية الثابتة كمرحلة أولى لتدارك النقائص ، حيث أشرنا سابقا أنه إنطلاقا من سنة 2000 كان فيه توجه نحو إستغلال تكنولوجيا المعلومات والاتصال ، وهذا ما يؤكد الجدول التالي :

الجدول رقم (17) : إستخدام الأنترنت مع تزايد عدد السكان في الجزائر ما بين 2000/2015

السنة	عدد مستعملي الأنترنت	عدد السكان	نسبة عدد مستعملي الأنترنت
2000	50.000	31.795.500	0.2%
2005	1.920.000	33.033.546	5.8%
2007	2.460.000	33.506.567	7.3%
2008	3.500.000	33.769.669	10.4%
2009	4.100.000	34.178.188	12%
2010	4.700.000	34.586.184	13.6%
2012	5.230.000	37.367.226	14%
2013	6.404.264	38.813.722	16.5%
2014	6.669.927	38.813.722	17.2%
2015	11.000.000	39.542.166	27.8%

المصدر ² : <http://www.internetworldstats.com/af/dz.htm> ;

¹ بختي ابراهيم ، " الأنترنت في الجزائر " ، مجلة الباحث ، جامعة قاصدي مرباح ، المجلد 1، العدد 1 ، 2002/06/01 ، ص ص 31-32 .

²Internet world stats usage and statistics population, internet algeria usage stats and market reports , <http://www.internetworldstats.com/af/dz.htm> , le: 15/04/2021.

الملاحظ من خلال الجدول أن إستغلال خدمات الأنترنت من طرف المواطنين في الجزائر أخذى منحى تصاعدي إنطلاقا من سنة 2000 بسبب إتاحة الفرصة للقطاع الخاص في إستغلال خدمات الأنترنت لأغراض تجارية حيث قفز عدد مستعملي الأنترنت في غضون 5 سنوات من 50.000 مستعمل سنة 2000 إلى 1.920.000 سنة 2005 وهو عدد كبير بإعتبار أن إستغلال شبكات الأنترنت لم يكن بشكل واسع سنوات التسعينيات واقتصر على مؤسسات بعينها نتيجة التأخر في نقل تكنولوجيا المعلومات إلى الجزائر ، حيث شهدت السنوات الأربع المتتالية منحى تصاعدي في إستعمال الأنترنت لتصل في سنة 2009 إلى 4.100.000 حيث تقرر بعد هذا التاريخ توسيع نطاق إستغلال التكنولوجيا عن طريق إستراتيجية جديدة في المجال التحول الإلكتروني كانت عبارة عن في سنة 2008 وبدأت تظهر ملامحها في السنوات التي تلت كمحاولة لتدارك النقائص والتأخر التقني في مؤسسات الدولة .

لقد أصبح دخول السوق الجزائرية في مجال تكنولوجيا المعلومات وإستغلال الأنترنت والهاتف النقال متاح للخواص بموجب القوانين التي ذكرناها سابقا حيث حددت ضوابط وشروط رخص الإستغلال ، وقد تم الإستثمار في مجال الهاتف النقال من خلال الشركات التالية :

1- شركة جازي (DJEZZY) :

تعد شركة جازي من المؤسسات الأولى التي دخلت إلى الجزائر في مجال الهاتف النقال حيث تحصلت على الرخصة في 30 جويلية 2001 ليتم إطلاق خدماتها في 15 فيفري 2002 ، وتعتبر من أبرز الشركات الرائدة في مجال الإتصال المرتبط بالهاتف النقال بحوالي 17 مليون مشترك لتغطي حوالي 95% من مجموع السكان على المستوى الوطني ، أما فيما يتعلق بتعزيز شبكاتها وتطويرها فقد إنتقلت إلى الجيل الثالث سنة 2016 لتغطي 48 ولاية ثم تم بعدها إطلاق الجيل الرابع في 01 أكتوبر 2016 حيث تتابع توسيع نطاقها على مستوى التراب الوطني بناء على شروط الرخصة المقدمة من السلطات ، وتجدر الإشارة إلى أن شركة جازي تحصلت على رخصة الجيل الثاني في 2001/07/30 ، رخصة الجيل الثالث في 2013/12/02 و رخصة الجيل الرابع في 2016/09/04¹.

¹ الموقع الرسمي لشركة جازي ، لمحة عن جازي ، <https://www.djezzy.dz/ar> ، تاريخ تصفح الموقع 2021/07/17 .

يمكن القول أن شركة جازي كانت السبابة في الدخول إلى السوق الجزائرية وفتحت المجال للمنافسة ودخول شركات أخرى لإستغلال خدمات الهاتف النقال وتوسيع إستثماراتها لإستغلال الأنترنت وتعزيز البنية التحتية للجزائر .

2- شركة موبيليس (Mobilis) :

عرف السوق الجزائرية في مجال الهاتف النقال دخول إتصالات الجزائر للهاتف المحمول المعروفة بإسم موبيليس مجال الخدمات حيث إستقلت عن مجمع إتصالات الجزائر في أوت 2003 حيث تعتبر أول متعامل جزائري للهاتف النقال ، وقد عملت على تغطية شاملة للجزائر من خلال 178 وكالة تجارية ونقاط بيع غير مباشرة قدرت بـ 82.965 نقطة بيع بالإضافة إلى أكثر من 5000 محطة تغطية BTS ، حيث تسعى منذ نشأتها إلى تقديم خدمات بما يتوافق مع التقدم التكنولوجي الحاصل في العالم حيث وصل عدد المشتركين في خدماتها إلى 20 مليون مشترك¹ ، لقد فكر صانع القرار في الجزائر بإنشاء مؤسسة وطنية في مجال الهاتف النقال لحق منافسة بين مختلف المتعاملين خاصة وأن الجزائر كانت في المراحل الأولى في التحول نحو تعزيز شبكات الهاتف النقال .

عملت موبيليس على إطلاق أول شبكة تجريبية في مجال نظام الإتصال المتنقل العالمي في 15 ديسمبر 2004 بالإضافة إلى توسيع نشر شبكة جي إس أم على نحو 80 بالمائة من السكان ليصل عدد المشتركين في الجي أس أم والجيل الثالث سنة 2015 إلى ما يزيد عن 14.3 مليون حيث تزايد عدد المشتركين ليصل إلى 16.5 مليون سنة 2016 ، لتحصل سنة 2019 على ترخيص عالمي في مجال الإتصالات شمل الجيل الثاني والثالث والرابع² .

3- شركة أوريدو (Ooredoo) :

واصلت الجزائر في تعزيز شبكات الهاتف النقال في الجزائر في إطار سياسة فتح المجال للمنافسة في هذا القطاع الهام والحيوي حيث تم إنشاء مؤسسة نجمة في 02 ديسمبر 2003 بعد تحصل الشركة الكويتية الوطنية تليكوم على رخصة في مجال إستغلال الهاتف النقال بغلاف مالي قدر بـ 421 مليون دولار ، وقد كانت الإنطلاقة الفعلية في 2004/08/25 بعلامة تجارية تحت إسم نجمة حيث تعتبر

¹ الموقع الرسمي لشركة موبيليس ، موضوع تعريفي عن المؤسسة، <https://www.mobilis.dz/ar/apropos.ph> تاريخ التصفح : 2022/08/14.

² ويكيبيديا ، إتصالات الجزائر للهاتف المحمول موبيليس ، <https://ar.wikipedia.org/wiki/موبيليس> ، تاريخ التصفح : 2022/08/20 .

أول من أدخل خدمات الوسائط المتعددة ، وهي تحمل حاليا إسم أوريدو حيث تغطي 48 ولاية بحولي 3000 موقع تقني بنسبة تغطية قدرت بـ 91 % حيث تحتوي على 70 محل و 270 فضاء لتقديم الخدمات مايزيد عن 50 ألف من نقاط البيع وعدد لآبأس به من العمال قدر بـ 1900 عامل¹ ، بتغيير تسميتها في 21 نوفمبر 2013 حيث تم إمتلاكها من طرف إتصالات قطرأصبحت مجموعة أوريدو تضم فروع في العديد من الدول ومن بينها الجزائر توفر خدمات النقل والأنترنترنت للخواص والمؤسسات² .

من خلال ماسبق يظهر جليا أن الجزائر حاولت تدارك تأخرها في مجال الربط بشبكات الأنترنترنت والهاتف النقال رغم النقائص الموجودة إلا أنها عملت على تطوير البنية التحتية بالإمكانيات المتاحة والتحول التدريجي لإستغلال تكنولوجيات المعلومات والإتصال وتكييفها مع واقع الجزائر في المراحل الأولى على مستوى الإستغلال الشخصي للمواطن وكذلك توفيرها لمختلف مؤسسات الدولة والإدارات العمومية ، حيث تعتبر دافع أساسي نحو التحول الإلكتروني في الجزائر .

الفرع الثاني/بعض مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والإتصال في الجزائر :

تلعب البنية التحتية للإتصالات دور مهم في عملية أي تحول إلكتروني وتسهيل عملية الإنتقال من الإتصال التقليدي إلى الحديث المبني على التقنية بمختلف أشكالها والتي لها أثر في أي عملية تطور عصرية للدول وتكون دافع للتنمية ، وبالتالي تعتبر " البنية التحتية للإتصال هي مختلف التركيبات التي تعمل على تسهيل في مجال التكنولوجيا ومختلف الإجراءات الدستورية حيث تكون سند للإتصالات من خلال إستخدامها لمصلحة المجتمع والتنمية...ففي ظل عصر المعلومات تضمن الدولة حق الأفراد والشركات في الولوج للمعلومات التي يطلبونها...وبالتالي فإنشاء بنية تحتية متطورة يكون لها أثر في تحسين الخدمان الأخرى"³.

من خلال ماسبق يمكن القول أن البنية التحتية من العوامل المهمة في تجسيد أي مشروع للتحول الإلكتروني ، فالجاهزية التقنية لها دور كبير في بناء الإستراتيجيات التكنولوجية والرقمية ، ويمكن ذكر

¹ موقع wikiwand ، أوريدو الجزائر ، <https://www.wikiwand.com/ar> ، تاريخ التصفح : 2022/08/24

² الموقع الرسمي لشركة أوريدو الجزائر ، حول مجموعة Ooredoo ، <http://ooredoo.dz> ، تاريخ التصفح : 2022/08/24.

³ علاء عبدالرزاق السالمي ، تكنولوجيا المعلومات ، عمان : دار المناهج للنشر ، 2002 ، ص 29.

بعض المؤشرات في الجزائر فيما يتعلق بمجتمع المعلومات وتطور تكنولوجيا الإعلام والاتصال من الناحية الإحصائية حيث سنركز على بعض الأرقام التي سبقت التحول نحو تجسيد مشروع الإدارة الإلكترونية مع ذكر الإحصائيات التي جاءت بعد سنة 2013 إلى غاية 2020، وقد جاءت على النحو الآتي :

1- مؤشرات الهاتف الثابت في الجزائر :

عرفت شبكة الهاتف الثابت في الجزائر تطورات ملحوظة في السنوات الماضية خاصة بعد الإستثمار في مجال الإتصالات السلكية واللاسلكية ، ولعل من أهم أسباب تطور شبكة الهاتف الثابت في الجزائر هو إرتباطها بخطوط الأنترنت فيما يتعلق بتوزيع خدمات الشبكة العنكبوتية على المستخدمين الخواص والمؤسسات العمومية والخاصة في الجزائر ، وهذا ما تؤكد الإحصائيات من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم (18) : يمثل تطور عدد المشتركين في شبكة الهاتف الثابت في الجزائر ما بين 2010/2020

السنة	عدد المشتركين في شبكة الهاتف الثابت	الإشتراك السكني	الإشتراك المهني
2010	2922731	2554690	575517
2011	3059336	2675864	526930
2012	3289363	2644087	529214
2013	3138914	2692289	446625
2014	3098787	2669241	429546
2015	3267592	2832238	435354
2016	3404709	2967737	436972
2017	4100982	3611735	489247
2018	4158518	3095950	1062568
2019	4635217	4190162	445055
2020	4709374	4272004	437370

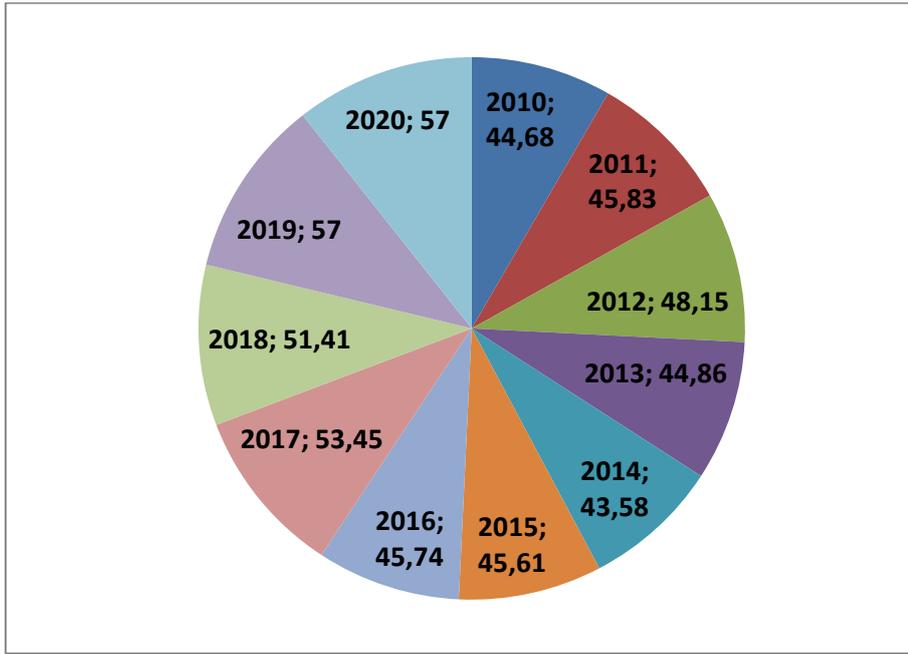
المصدر¹: من إعداد الباحث من خلال دمج جدولين مع بعض بناء على تقرير من وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية (مديرية الإحصاء والمديرية العامة للإحصاء الرقمي).

¹ وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية الجزائرية ، مؤشرات تكنولوجيا الإعلام والاتصال ، <https://www.mpt.gov.dz/ar/content/indicateurs> ، تاريخ التصفح : 2021/08/25.

من خلال الجدول يظهر جليا التطور الذي عرفته شبكة الهاتف الثابت في الجزائر من حيث عدد المشتركين حيث شهدت سنة 2013 إرتفاع ملحوظ في عدد المشتركين بأكثر من ثلاث ملايين مشترك في الخدمة إلا أن النمو الأكثر إيجابيا كان إبتداء من سنة 2017 حيث قدر بحوالي أربع ملايين لتعرف شبكة الهاتف إرتفاع إلى مايقارب خمسة ملايين خلال السداسي الأول من سنة 2020، بالموازات مع ذلك هيمن نوع الإشتراك السكني على الإشتراكات في شبكة الهاتف الثابت حيث عرفة وتيرة نمو بطيئ إنبطاقا من سنة 2010 والسنوات التي تلت بما يقارب ثلاث ملايين لتعرف إرتفاع في سنة 2017 إلى مايقارب أربع ملايين ، لتواصل الإرتفاع إلى غاية السداسي الأول من سنة 2020 على عكس الإشتراك المهني الذي عرف نمو بطيئ من حيث عدد الإشتراكات ، أما فيما يتعلق بنسبة ولوج الهاتف الثابت إلى الأسرة الجزائرية فيمكن توضيحها من خلال الشكل التالي :

الشكل رقم(06) : يمثل النسبة المئوية لدخول شبكة الهاتف الثابت في الجزائر إلى الأسرة مابين

سنة 2020/2010



المصدر : الشكل من إعداد الباحث بناءً على معطيات تقرير من موقع

<https://www.mpt.gov.dz>

من خلال الشكل الموضح لنسبة دخول شبكة الهاتف الثابت إلى الأسر يظهر بشكل جلي تزايد إرتفاع النسبة المئوية عبر السنوات إنبطاقا من سنة 2010 حيث قدرت النسبة 44.68 % لتبدأ الإرتفاع بشكل تدريجي في السنوات التي لحقتها وصولا إلى سنة 2017 حيث عرفت نسبة دخول الهاتف الثابت تغير ملحوظ بنسبة 53.45 لتعرف إنخفاض في السنة الموالية ،حيث إرتفعت مجددا

بنسبة لأبأس بها في سنة 2020 حيث قدرت بـ 57% ، وهذا مؤشر قوي فيما يتعلق بتوسيع إستغلال هذه الشبكة بين الأسر الجزائرية .

2- مؤشر شبكة الهاتف النقال :

عرف سوق الهاتف النقال في الجزائر تطور ملحوظ منذ سنوات خاصة في ظل فتح المجال للشركات الخاصة من أجل إستغلال خدمات تكنولوجيا المعلومات والإتصال في الجزائر ، حيث بدأت ملامح التغيير تظهر إنطلاقا من سنة 2000 ودخول ثلاث شركات في مجال خدمة الهاتف النقال وهي جيزي ، موبليس وأوريدو (نجمة سابقا) ، حيث تعتبر شبكة مهمة في تطوير البنية التحتية نظرا لأنها تستغل مختلف الوسائط الحديثة في مجال الإتصال نتيجة ربطها بشبكة الأنترنت التي سنتكلم عنها لاحقا ، وقد شهد خدمات الهاتف تطور من حيث المشتركين على النحو الآتي :

الجدول رقم (19) : يمثل تطور عدد المشتركين لمتعاملي الهاتف النقال في الجزائر ما بين

2020/2010

السنة	إتصالات الجزائر موبليس	أوراسكوم تليكوم الجزائر	الوطنية لإتصالات الجزائر
2010	9446744	15087393	8245998
2011	10515914	16595233	8504779
2012	10622884	17845669	9059150
2013	12538475	17585327	9506545
2014	13022295	18612148	11663731
2015	140887440	17005165	12298360
2016	16885490	16360904	12571452
2017	18365148	14947870	12532647
2018	19106401	15848104	12199759
2019	18633371	14707625	12084537
س.أ.2020	18654330	13952347	11805053

المصدر : إعداد الباحث من خلال دمج إحصائيات جدولين حسب تقرير مؤشرات تطور تكنولوجيا

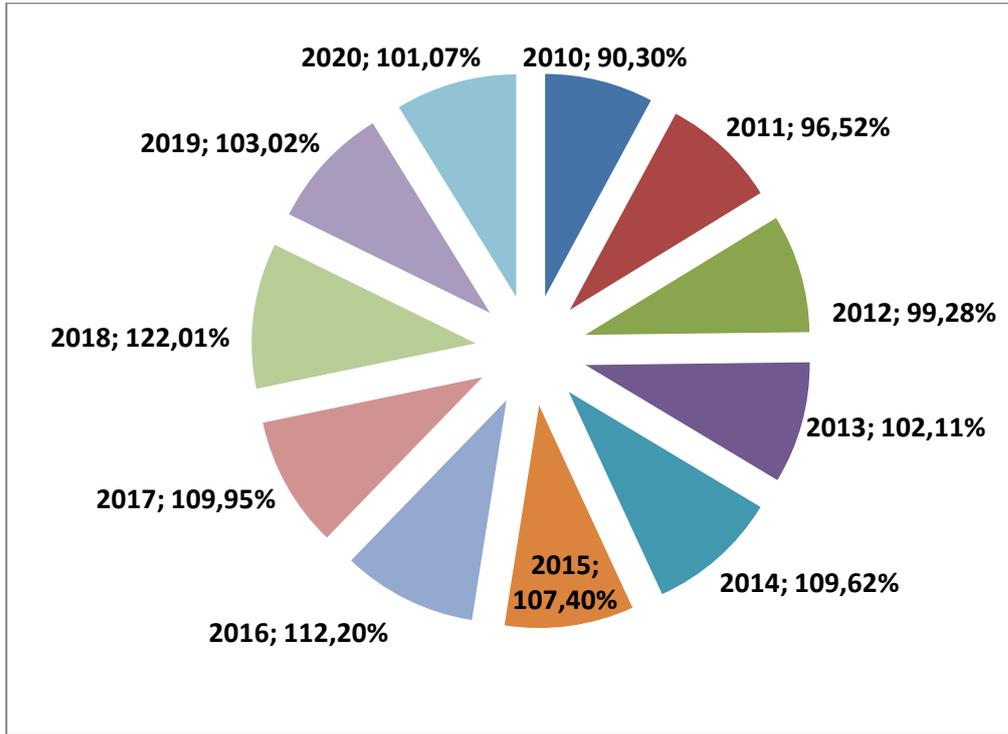
الإعلام والإتصال ومجتمع المعلومات وتقرير التنمية لسوق الهاتف والإنترنت في الجزائر للسداسي

<https://www.mpt.gov.dz/2020> الأولى من سنة

يتضح من خلال الجدول التسارع الكبير في عدد المشتركين في خدمة الهاتف النقال في الجزائر مقسمة على الشركات الثلاث حيث نلاحظ أن شركة موبيليس عرفت تسارع كبير في عدد المشتركين إنطلاقاً من سنة 2016 رغم تأخرها السنوات الماضية في الفترة الممتدة بين سنة 2010/2015 ، لتشهد نسبة إستحواذ على السوق بنسبة 42% في عام 2018 وتواصل صدارتها إلى غاية السداسي الأول من سنة 2020 ، على باقي المتعاملين حيث قدرت حصة أوراسكوم تيليكوم جازي بنسبة 30.96 بالمائة وحصة الوطنية للإتصالات أوريدو 27.02 بالمائة سنة 2017 و 2018 ، لتشهد نسبة إرتفاع طفيف في السداسي الأول من سنة 2020 لا تفوق 5 و 02 % ، أما فيما يتعلق بنسبة ولوج خدمات الهاتف النقال إلى الأسرة الجزائرية يمكن توضيحه من خلال الشكل التالي :

الشكل رقم (07) : يمثل نسبة ولوج خدمات الهاتف النقال (4G /3G/GSM) إلى الأسرة

الجزائرية بين سنة 2010/2020



المصدر : الشكل من إعداد الباحث بناءً على تقريرين من موقع <https://www.mpt.gov.dz>

تعد نسبة ولوج واستعمال خدمات الهاتف النقال إلى الأسرة الجزائرية من أهم المؤشرات في إستخدام المجتمع لمختلف الخدمات المتاحة في مجال تكنولوجيا الإتصال عن طريق إستخدام مختلف الوسائط فالملاحظ من خلال الشكل نلاحظ إرتفاع في نسبة الولوج إلى شبكة الهاتف النقال مابين سنة

2014/2010 مع عدد الإستقرار في النسبة بين 2020/2015 بإستثناء سنة 2018 التي شهدت إرتفاع مهم بنسبة 122.01 بالمائة .

3- مؤشر شبكة الأنترنت :

تعتبر الأنترنت من أهم المؤشرات التقنية المهمة المرتبطة بتكنولوجيات المعلومات والإتصال ومكون أساسي لبنية أي دولة في عملية التحول الرقمي والإلكتروني خاصة في مجال الإدارة الإلكترونية ، وقد أشرنا سابقا إلى نبذة حول التطور المرهلي لشبكة الأنترنت في الجزائر بالرغم من التأخر في هذا المجال لسنوات طويلة خاصة في فترة التسعينيات إلى بداية الألفية الجديدة وهذا له مبرراته حيث شهدت الجزائر أزمات كثيرة في تلك المرحلة في الجانب الإقتصادي ، السياسي والأمني كان لها أثر بليغ على الإستثمار في هذا المجال التقني ، فالرجوع إلى فترة التسعينيات نلاحظ هجرة كبيرة للأدمغة الجزائري نحو مختلف دول العالم زيادة على تدهور حالة مختلف المؤسسات الإقتصادية والإدارات العمومية وإشكالات التنمية التي كانت سببا في التأخر التقني والتكنولوجي في الجزائر .

بالرجوع إلى مؤشرات شبكة الأنترنت في الجزائر نلاحظ تحسن كبير إبتداء سنة 2012 حيث بدأت الجزائر إلى حتما في تعزيز شبكات الألياف البصرية من أجل تحسين الخدمات وتقوية البنية التحتية وهذا ومايوضحه الجدول التالي :

الجدول رقم(20) : طول الألياف البصرية (كلم) ونطاق الأنترنت الدولية مابين سنة 2020/2012

السنة	طول الألياف البصرية بالكيلومتر	نطاق الأنترنت الدولية ميغابايت/ثانية
2012	46231	104448
2013	50800	166000
2014	61556	278000
2015	70700	485155
2016	76514	630150
2017	127372	1015220
2018	145120	3374277
2019	172000	3564556
س.أ.2020	181202	16343120

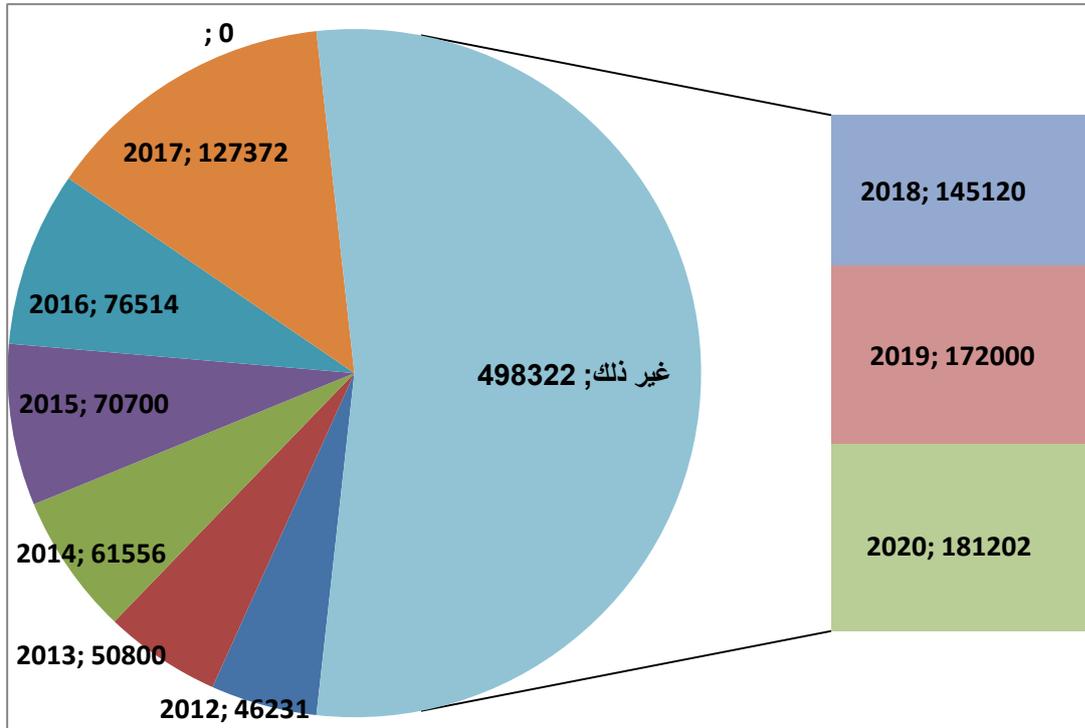
المصدر: إعداد الباحث بناءً على معطيات تقريرين من موقع <https://www.mpt.gov.dz>

من خلال الجدول السابق يمكن أن نلاحظ أن جهود الجزائر في توسيع نطاق الألياف البصرية كانت جد محترمة بالرغم من التأخر في إستغلال هذه التقنية إنطلاقا من سنة 2012 حيث كانت طول الألياف البصرية 46231 كلم ليشهد تطور مهم في السنوات التي تلتها في إطار تعزيز البنية التحتية ، إلا أنه ابتداءً من سنة 2018 لوحظ إمتداد كبير للألياف البصرية حيث وصل إلى 145120 كلم غير أنها لم تتوقف عند هذا الحد حيث وصل إمتداد الألياف البصرية في السداسي الأول من سنة 2020 إلى 18202 كلم .

بالموازات مع تطوير البنية التحتية في الألياف البصرية عرف كذلك عرض نطاق الأنترنت الدولية تطور كبير من أجل تقديم خدمة ذات نوعية لمستخدمي الأنترنت حيث كانت في سنة 2012 تقدر بـ 104448 م/ثا لتعرف إرتفاع كبير في سنة 2017 حيث وصلت إلى 1015220 م/ثا ، وواصلت الجزائر تحسين نطاقها إلى أن وصلت إلى 16343120 م/ثا في السداسي الأول من سنة 2020 ، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي :

الشكل رقم (08) : يمثل تطور طول الألياف البصرية في الجزائر مابين 2012/2020

الوحدة : الكيلومتر



المصدر : الشكل من إعداد الباحث بناءً على معطيات الجدول .

الفصل الثالث : الإدارة الإلكترونية كآلية لعصرنة المرفق العام ودعم التنمية المحلية في الجزائر

أما فيما يتعلق بتطور عدد إشتراكات شبكة الأنترنيت الثابت والنقال على حسب التكنولوجيا فقد شهدت هي كذلك تطور تصاعدي ملحوظ إنطلاقا من سنة 2012 إلى غاية السداسي الأول من سنة 2020 ويمكن إيضاح ذلك من خلال جدول إحصائي للمجموع العالم المتعلق بعدد مشتركى الأنترنيت الثابت والنقال على إختلاف نوع التكنولوجيا من خلال مايلى :

الجدول رقم (21) : يمثل تطور عدد مشتركى الأنترنيت الثابت والنقال مابين 2020/2012

السنة	العدد الإجمالي لمشتركي الأنترنيت الثابت	العدد الإجمالي لمشتركي الأنترنيت النقال
2012	1154748	/
2013	1283420	308019
2014	1599538	8509053
2015	2262259	16684697
2016	2859551	25692619
2017	3202505	31460534
2018	3063835	36342601
2019	3580456	36911428
س.أ.2020	3675926	36967783

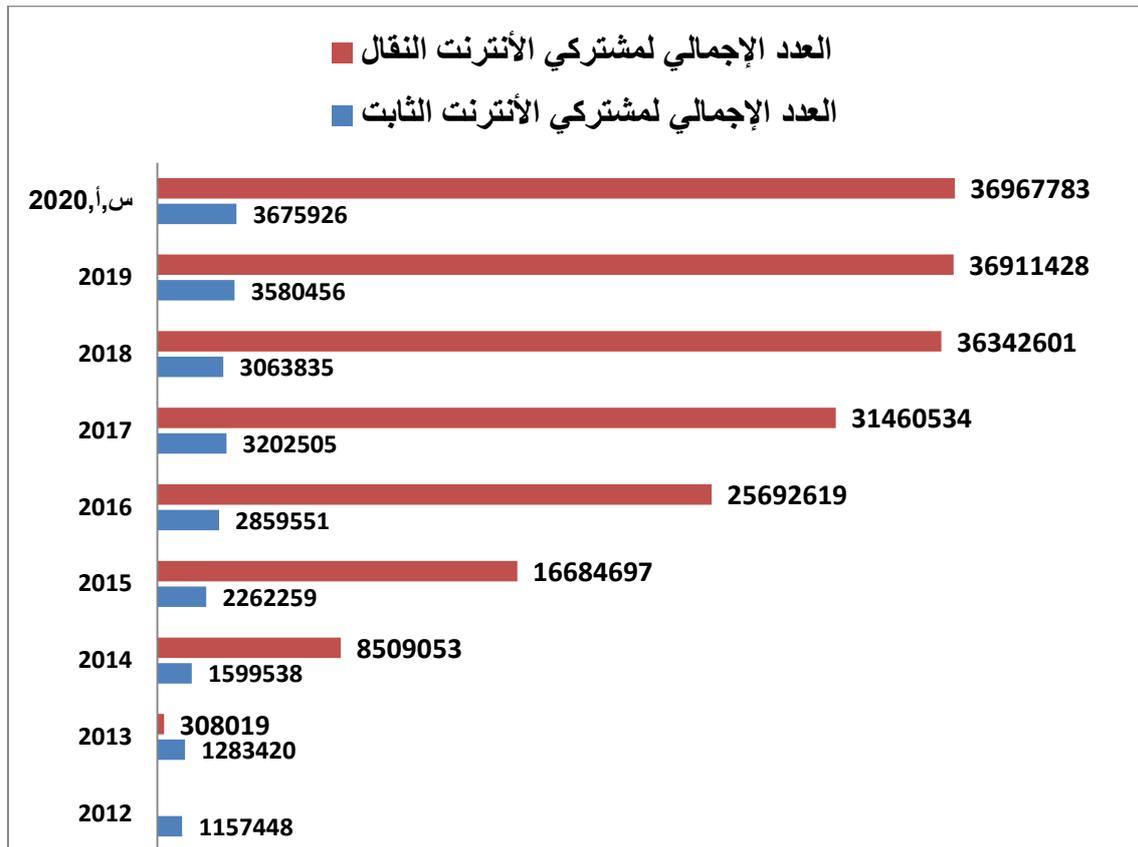
المصدر : الجدول من إعداد الباحث بناءً على تقريرين من موقع <https://www.mpt.gov.dz>

إن تطوير البنية التحتية في مجال شبكة الأنترنيت على إختلاف أنواعها يعد مؤشر مهم في قياس مدى الجاهزية لأي عملية تحول إلكتروني خاصة في مجال الإدارة الإلكترونية التي تحتاج إلى دعائم تقنية مرتبطة بمدى قوة تدفق الأنترنيت وطول إمتدادها على المستوى الوطني وتوفيرها للسكان والمؤسسات على إختلاف أنواعها من أجل ضمان نجاح أي إستراتيجية رقمية ، فالملاحظ من خلال الجدول أن الجزائر سعت في البداية إلى تقوية شبكة الأنترنيت الثابت حيث بدأ عدد مشتركى الأنترنيت في تصاعد منذ دخولها الخدمة مع بداية الألفية ، إلا أنها شهدت سنة 2012 إرتفاع محسوس للمشتركيين حيث تواصل تزايد إستغلال الخدمة سنوات 2017 و 2018 ليصل إلى 3063835 مع الإشارة إلى إختلاف تكنولوجيا الإشتراك (Ls , wimax , 4glte fixe , Fttx , Adsl) ، وقد عرفت سنة 2019 إرتفاع في الإشتراك بعدد قدر بـ 3580456 إلى غاية السداسي الأول من سنة 2020.

أما فيما يتعلق بشبكة الأنترنت النقال فشهدت تحول بدخول خدمات G3 و G4 ، حيث قدر عدد مشتركى الجيل الثالث الذي بدأت خدماته سنة 2013 بـ 19 مليون وبعد دخول شبكة الجيل الرابع حيز الخدمة سنة 2016 وصل عدد المشتركين إلى 20 مليون بعد سنتين فقط من طرح خدماتها في سوق الأنترنت النقال ، لتعرف بعدها شبكة الأنترنت النقال تزايد كبير في عدد المشتركين وصل إلى 25692619 مشترك سنة 2016 بعد أن قدر العدد سنة 2013 بـ 308019 حيث نلاحظ الفرق الكبير في تطور عدد المشتركين في غضون ثلاث سنوات فقط ، ليواصل عدد المشتركين في الإرتفاع بعدد 36.967.783 مليون مشترك في السادسي الأول من سنة 2020 ، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي :

الشكل رقم (09) : يمثل تطور عدد مشتركى الأنترنت الثابت والنقال في الجزائر ما بين سنة

2020/2012



المصدر : الشكل من إعداد الباحث بناءً على معطيات الجدول .

يمكن أن نستنتج من خلال العرض السابق لمؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر أن الجزائر سعت إلى تعزيز البنية التحتية في مجال التقنية من أجل تحسين الخدمة العمومية والإستعداد

لأي عملية تحول إلكتروني أو رقمي مجال العصرنة والتطور في تسيير وإدارة خدمات المرفق العام ، وبالتالي تلك الجهود تعتبر في حد ذاتها مشاريع تنموية لتسهيل عملية الإتصال وترقية شبكات الأنترنت بمختلف أنواعها يعتبر إضافة كبيرة تخدم التنمية المحلية والوطنية في الجزائر .

4- الجاهزية التقنية في الجزائر بناءً على بعض المؤشرات الدولية :

يعيش العالم تحول كبير في مجال تكنولوجيا المعلومات والإتصال نتيجة التنافس الكبير بين مختلف الدول المتقدمة في تطوير بنيتها التحتية من أجل مسايرة تطورات العصر وتصدر العالم بإستغلال التقنية كدافع للتنمية بكل أنواعها وهذا راجع بالأساس إلى مدى التحكم في التكنولوجيا وحجم إستعمالها على مستوى البنى الوظيفية للدولة .

أ- مؤشر تطوير تكنولوجيا الإعلام والإتصال IDI للإتحاد الدولي للإتصالات :

إن العمل التنموي في الوقت الراهن خرج من الطابع التقليدي المبني على عمل الإنسان إلى الطابع العصري الحديث المبني على تفاعل التكنولوجيا مع جهد الإنسان ، فالجزائر من خلال الإمكانيات المتاحة لها حاولت التأقلم مع البيئة الجديدة في توظيف التكنولوجيا كما وضحنا ذلك سابقا، ويمكن عرض بعض التصنيفات الدولية المهمة التي ترصد مرتبة الجزائر من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(22) : يمثل مؤشر تطوير تكنولوجيا الإعلام والإتصال IDI للإتحاد الدولي

للإتصالات ما بين سنة 2010/2017

مهارات تكنولوجيا الإعلام والإتصال		إستخدام تكنولوجيا الإعلام والإتصال		الوصول إلى تكنولوجيا الإعلام والإتصال		مؤشر تطوير تكنولوجيا الإعلام والإتصال		السنة
الترتيب	قيمة المؤشر الفرعي	الترتيب	قيمة المؤشر الفرعي	الترتيب	قيمة المؤشر الفرعي	الترتيب	قيمة المؤشر	
103	6.56	119	0.55	110	3.64	114	2.99	2010
98	6.72	130	0.67	107	4.22	114	3.30	2012
98	6.72	131	0.73	107	4.46	114	3.42	2013
93	6.98	122	1.52	110	4.27	113	3.71	2015
87	6.10	110	3.38	102	4.83	106	4.32	2016

6.29	80	2.92	108	5.14	98	4.67	102	2017
------	----	------	-----	------	----	------	-----	------

المصدر : الجدول من إعداد الباحث بناء على جداول من موقع <https://www.mpt.gov.dz>

الجدول السابق يمثل بعض المؤشرات التي تنشر من قبل الإتحاد الدولي للاتصالات حيث يساعد في تقييم تطور تكنولوجيا الإعلام والاتصال ومقارنها ما بين الدول بهدف إلى تتبع مختلف التغيرات في مجال تطوير تلك التكنولوجيات ، يرمز لهذا المؤشر بـ **IDI** حيث ينشر سنويا إلى غاية سنة 2017 ولم يصدر سنة 2018 و2019 بسبب الصعوبات التي واجهت الكثير من الدول في جمع البيانات للعمل بالمنهجية الجديدة المقترحة لمؤشر **IDI** ، وقد إستطاعت الجزائر إحراز تقدم في هذا التصنيف عبر سنوات متتالية حيث عرفت تحسن في ترتيب المؤشر حيث عرفت الجزائر في هذه السنوات تطور مهم في مجال تعزيز البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال¹ .

ب- مؤشر الإتصال بالأنترنت العالمي هو اوي GCI والمحمول GSMA :

مؤشر الإتصال بالأنترنت العالمي **GCI** تنشره شركة هواي لرصد مختلف الإستثمارات والتطورات في البنى التحتية لتكنولوجيات الإتصال والمعلومات ومختلف الأعمال التي تقوم بها الدول في مجال تعزيز التقنية للتحويل الرقمي ، حيث يعتمد هذا المؤشر على أربعة ركائز في التصنيف أولها العرض المرتبط بالإستثمارات في التكنولوجيا وونطاقها الترددي والقوانين بالإضافة إلى الطلب من خلال معاملات التجارة الإلكترونية وعدد إشتراكات النطاق وكذلك الخبرة والقدرة المحتملة المرتبطة بالإنفاق على البحث والقوى العاملة وبراءة الإختراع ، أما فيما يتعلق بمؤشر الإتصال بالأنترنت المحمول **GSMA** فهو طور لقياس المحركات الرئيسية لإتصال الإنترنت المحمول في مختلف البلدان حيث يفحص الأداء من خلال البنية التحتية ، القدرة على تحمل التكاليف ، جاهزية المستهلك والمحتوى والخدمات² .

الجزائر عرفت نقلة نوعية في مجال الأنترنت خاصة فيما يتعلق بمشاريع البنية التحتية كما أشرنا إلى ذلك سابقا من خلال الجداول الإحصائية ، حيث عرفت فترة ما بين سنة 2013 و 2018 تطورات

¹ وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية الجزائرية ، تقرير المؤشرات الدولية المتعلقة بقطاع البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية ، جانفي 2010 ، <https://www.mpt.gov.dz/ar/content/classem-mondial> ، ص 2-3 .

² المرجع نفسه ، ص 4 .

الفصل الثالث : الإدارة الإلكترونية كآلية لعصرنة المرفق العام ودعم التنمية المحلية في الجزائر

مهمة في تطوير الوسائل التقنية لخدمات الأنترنت رغم المشاكل التي كانت تعترضها بسبب التأخر الكبير في تعزيز الإمكانيات التكنولوجية ، إلا أنها حققت نتائج إيجابية على حسب تقييم بعض المؤشرات ، وهذا ما يوضحه الجدول التالي :

الجدول رقم (23) : يمثل مؤشر الإتصال بالأنترنت العالمي هو اوي GCI والأنترنت المحمول

GSMA ما بين سنة 2014/2020

مؤشر الإتصال بالأنترنت المحمول GSMA		مؤشر الإتصال بالأنترنت العالمي هو اوي GCI		السنة
النتيجة	الترتيب	قيمة المؤشر	التصنيف	
43.8	169/105	/	/	2014
47.4	170/103	23	74/79	2015
58.8	170/102	25	70/79	2016
53.5	170/102	27	68/79	2017
51.1	170/107	29	70/79	2018
53.23	170/108	31	69/79	2019
/	/	32	69/79	2020

المصدر : إعداد الباحث بناءً على دمج جدولين من التقرير السابق للمؤشرات الدولية

<https://www.mpt.gov.dz>

هنالك الكثير من المؤشرات الدولية للكثير من المنظمات التي تقوم بإحصائيات حول مدى قدرة الدول وجاهزيتها في مجال تكنولوجيا المعلومات والإتصال من خلال دراسة مختلف جوانب التطور التقني وترتيب الدول بناء على الأرقام والإحصائيات ، فقد ركزنا على المؤشرات التي تهتم بقياس البنية التحتية ومدى التطور الذي شهدته الجزائر من تقدمها في بعض المراتب العالمية .

الجدير بالذكر أن هنالك مؤشرات تعنى بالإبتكار العالمي في المجال التقني وكذلك الأمن المعلوماتي بالإضافة مؤشرات التنافسية والمرتبطة كذلك بأهداف التنمية المستدامة والتي سنذكرها لاحقا في موضوع بحثنا ، فالجزائر عرفت نقلة نوعية في تشييد البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والإتصال كمرحلة أولية من أجل الذهاب نحو التحول الإلكتروني ، فرغم النقائص إلا أن هنالك نوع

الفصل الثالث: الإدارة الإلكترونية كآلية لعصرنة المرفق العام ودعم التنمية المحلية في الجزائر

من التغيير مقارنة مع السنوات الماضية خاصة في بداية الألفينات وإحداث نوع من التغيير إنطلاقاً من سنة 2008 إلى غاية يومنا هذا ، ويمكن توضيح ذلك من خلال مؤشر الابتكار العالمي للمنطقة العالمية للملكية الفكرية عن طريق إحصائيات المؤشرات الفرعية لتكنولوجيا الإعلام والاتصال للابتكار العالمي ، كما يوضحه الجدول التالي :

الجدول رقم (24) : يمثل المؤشرات الفرعية لتكنولوجيا الإعلام والاتصال لمؤشر الابتكار العالمي

لسنة 2020/2019

2020		2019		السنة
التصنيف	النتيجة	التصنيف	النتيجة	
114	37.3	115	35.3	المؤشرات الفرعية لتكنولوجيا الإعلام والاتصال تكنولوجيا الإعلام والاتصال (البنية التحتية):
74	59.7	83	51.4	الوصول إلى تكنولوجيا الإعلام والاتصال
79	47.6	75	46.3	إستخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال
126	21.5	125	21.5	الحوكمة الإلكترونية
123	20.2	123	20.9	المشاركة الإلكترونية
94	0.7	91	0.7	إستيراد خدمات تكنولوجيا الإعلام والاتصال من إجمالي التجارة %
1.9	0.3	1.9	0.3	تصدير خدمات تكنولوجيا الإعلام والاتصال من إجمالي التجارة %
122	0	125	0	نفقات برامج الكمبيوتر / الناتج المحلي الإجمالي %
/	/	114	46.7	تكنولوجيا الإعلام والاتصال وإنشاء نموذج الأعمال
111	41.3	110	41.3	تكنولوجيا الإعلام والاتصال وإنشاء نموذج تنظيمي
101	6.5	102	0.8	الإبداع عبر الأنترنت :
109	0.5	108	0.5	نطاقات المستوى الأعلى العامة 69-15 TLDS/th pop
96	29.3	90	3.7	تحرير صفحة وكبيديا/صفحة البوب 69/15

المصدر : تقرير المؤشرات الدولية ، مرجع سبق ذكره ، ص 7.

المطلب الثالث : الإطار القانوني لدعم التحول الإلكتروني في الجزائر

إن تعزيز البنية التحتية في الجزائر يتطلب آليات وأطر قانونية تضمن عملية إستغلال تكنولوجيايات الإتصال والمعلومات في عملية التحول الإلكتروني ، هذا الأخير يحتاج كذلك لوجود بنية تحتية تضمن الإنتقال تدريجيا إلى صناعة بيئة رقمية تساهم المتغيرات الجديدة ، وقد أشرنا سابقا إلى مختلف الجهود التي عملت عليها الجزائر من أجل تدارك التأخر في مجال تكنولوجيا المعلومات بإعتبارها ضرورة لأي إستراتيجية إلكترونية تطبق مستقبلا في الجزائر .

لقد عمل صانع القرار والمشرع الجزائري على إصدار مجموعة من القوانين التي لها صلة بتأطير إستغلال تكنولوجيا الإتصال والمعلومات ويمكن ذكر أبرزها على النحو الآتي :

- المرسوم التنفيذي رقم 98-277 المؤرخ في 25 أوت سنة 1998 والذي أشرنا إليه سابقا حيث جاء لضبط مختلف الشروط المتعلقة بكيفية إقامة وإستغلال الأنترنت .

- المرسوم التنفيذي رقم 307/2000 المؤرخ في 14 أكتوبر الذي جاء معدلا للمرسوم التنفيذي رقم 257/98 المؤرخ في 25 أوت لضبط شروط وكيفية إستغلال خدمات الأنترنت .

- المرسوم الرئاسي رقم 411/2000 والذي تضمن القرض رقم 7027 الموقع في 23 أكتوبر سنة 2000 بواشنطن بين الجزائر والبنك الدولي للإنشاء والتعمير لتمويل مشروع إصلاح قطاع البريد والمواصلات حيث جاء في المادة الأولى إصلاح قطاع البريد والمواصلات بإعتبار القوانين السابقة منحت الوزارة صلاحيات تعزيز تكنولوجيا الإتصال والمعلومات من خلال مايلي¹ :

✓ العمل على تنفيذ سياسة التحرير ووضع إطار قانوني وتنظيمي جديد .

✓ هيكلة وزارة البريد والمواصلات وفتح المجال للشركاء وإعداد إستراتيجية للتطوير من خلال رفع القدرات المؤسساتية .

وقد صدر بعده المرسوم التنفيذي رقم 01-123 المؤرخ في 09 ماي سنة 2001 المرتبط بكيفية إستغلال كل نوع من أنواع الشبكات يضم كذلك الشبكات اللاسلكية الكهربائية وخدمات المواصلات

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، المرسوم الرئاسي رقم 200-411 المؤرخ في 14 ديسمبر 2000 المتضمن الموافقة على إتفاق القرض رقم 7027 الموقع في 23 أكتوبر 2000 بواشنطن بين الجزائر والبنك الدولي للإنشاء والتعمير لتمويل مشروع إصلاح قطاع البريد والمواصلات الصادر بتاريخ الجديدة الرسمية الصادر بتاريخ 17 ديسمبر 2000، الجديدة الرسمية ، العدد 77 ، المادة الأولى ، ص 24.

السلكية واللاسلكية، وكذلك صدر في نفس السنة والشهر المرسوم التنفيذي رقم 01-124 المتضمن تحديد إجراء المزايمة من أجل المنافسة تقديم رخص في قطاع المواصلات السلكية واللاسلكية ، وبناءً على القوانين السابقة صدر قرار في 12 ماي 2001 يفتح المجال للمنافسة في إستغلال الشبكات العمومية للهاتف النقال¹.

لم قد تم إصدار الكثير من القوانين في الفترة الممتدة بين سنة 2001/2004 في مجال إستغلال منح الإستغلال لشبكات الإتصال السلكية واللاسلكية كدافع لعميلة النهوض بتكنولوجيات الإتصال والمعلومات في الجزائر حيث كانت الكثير من الجهود من أجل توسيح إستغلال شبكات الهاتف الثابت للمناطق الريفية ومختلف مناطق الوطن ، زيادة على ذلك كان فيه إنفتاح نحو منح القطاع الخاص مكانة في عملية تعزيز البنية التحتية من خلال الكثير من القوانين التي نظمت طرق الإستغلال في مختلف الشبكات .

- صدور المرسوم التنفيذي رقم 91/04 سنة 2004 لإنشاء الوكالة الوطنية لترقية الحظائر التكنولوجية وتطويرها ، ومن أبرز مهامها مايلي² :

- ✓ العمل على تنمية الحظائر الوطنية من خلال إقتراح ووضع إستراتيجيات وطنية .
- ✓ تعزيز الطاقات الوطنية من خلال إقامة حظائر تكنولوجية تضمن تنمية مختلف تكنولوجيات الإعلام والإتصال لتساهم في المجال التنموي الإجتماعي والإقتصادي .
- ✓ إقامة الحظائر والمنشآت التكنولوجية ووضع برامج سنوية لتطويرها .
- ✓ التنسيق والتعاون بين مختلف المؤسسات المستعملة للتكنولوجيا الإتصال والمعلومات بهدف تنمية الحظائر التكنولوجية .
- ✓ المبادرة بإقتراح مختلف التدابير التنظيمية والتشريعية لتنمية الحظائر التكنولوجية .

- لقد تم إصدار مرسوم رئاسي تحت رقم 189/06 سنة 2006 والذي يعدل المرسوم الرئاسي رقم 48/02 لسنة 2002 والمتضمن إنشاء الوكالة الفضائية الجزائرية وتنظيم عملها ، ليصدر مرسوم

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، قرار مؤرخ في 12 ماي 2001 الصادر بتاريخ 13 ماي 2001 ، العدد 27، ص 20 .

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، المرسوم التنفيذي رقم 91/04 المؤرخ في 24 مارس 2004 المتعلق بإنشاء الوكالة الوطنية لترقية الحظائر التكنولوجية وتطويرها الصادر بتاريخ 28 مارس 2004، العدد 19، المادة 5، ص 8-9 .

تنفيذي سنة 2007 تحت رقم 151/07 محدد التنظيم الداخلي للوكالة الفضائية الجزائرية حيث جاء في المادة 17 مكرر 4 مايلي على أن مركز إستغلال أنظمة الإتصالات السلكية واللاسلكية يقوم بتسويق خدمات الأقمار الصناعية للإتصالات السلكية واللاسلكية من خلال مايلي¹ :

✓ العمل على التسيير التقني لمختلف المحطات الأرضية للمراقبة والإستقبال.

✓ وضع سياسة تسويق الخدمات والمنتجات .

✓ الإشراف مع القطاعات المعنية على خدمات الأقمار الإصطناعية .

- صدور القانون رقم 04/09 في 05 أوت 2009 حيث جاء لتنظيم القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم التي لها علاقة بتكنولوجيات الإعلام والإتصال والعمل على مكافحتها حيث جاء في المادة 02 توضيح حول مفهوم هذه الجرائم من خلال مايلي² :

✓ **الجرائم المتعلقة بتكنولوجيا الإعلام والإتصال** : هي الجرائم التي تمس مختلف أنظمة المعالجة للمعطيات حيث حددت في قانون العقوبات وتشمل كل الجرائم المرتكبة إلكترونيا .

✓ **المنظومة المعلوماتية** : هو عبارة عن مجموعة من الأنظمة المنفصلة أو المتصلة ببعضها أو لها إرتباط بها تعمل على المعالجة الآلية للمعطيات لتنفيذ عمل معين .

✓ **المعطيات معلوماتية** : هي عبارة عن عرض لمعلومات أو مفاهيم أو وقائع جاهزة للمعالجة داخل منظومة معلوماتية .

✓ **مقدمو الخدمات** : يقصد به مقدم الخدمة للمستخدمين سواء كان عام أو خاص للإتصال بمنظومة معلوماتية أو كيان يقوم بمعالجة وتخزين معطيات للمستخدمين أو خدمة إتصال.

✓ **الإتصالات الإلكترونية** : هي مختلف المراسلات بواسطة أي وسيلة إلكترونية .

إن إصدار مثل هذه القوانين يعتبر أولوية قبل أي تحول إلكتروني مرتقب ويعزز البنية التحتية من خلال ترسانة من القوانين تضمن الحماية القانونية من إستغلال التكنولوجيات الحديثة في مجال

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، المرسوم التنفيذي رقم 151/07 المؤرخ في 20 ماي 2007 المتمم لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 12/04 المؤرخ في 20 يناير 2004 الذي يحدد التنظيم الداخلي للوكالة الفضائية الجزائرية والصادر بتاريخ 23 ماي 2007 ، العدد 35 ، المادة 03 ، ص 15 .

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية ، القانون رقم 04-09 المؤرخ في 05 أوت 2009 المتعلق بالقواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والإتصال ومكافحتها والصادر بتاريخ 16 أوت 2009 ، المادة 02 ، العدد 47 ، ص 05 .

المعلوماتية وضبط آليات الإستفادة من خدماتها وحقوق مقدم الخدمة وواجباته في تأمين كل المعطيات السرية للمستخدم ، فالجزائر حاولت وضع بعض القوانين تدعم مسار التحول الإلكتروني .

- صدور مرسوم رئاسي رقم 14-252 الموافق 8 سبتمبر 2014 يصادق على الإتفاقية العربية لمكافحة جرائم تقنية المعلومات ، حيث تهدف هذه الإتفاقية إلى تكثيف التعاون بين البلدان العربية لمحاربة جرائم تقنية المعلومات لحماية أمن ومصالح الدول العربية¹.

وتجدر الإشارة إلى أنه صدرت عدة قوانين تعزز الجاهزية للتحول الإلكتروني في الجزائر من أجل مختلف التعاملات في مجال تكنولوجيا المعلومات حيث صدر كذلك القانون رقم 15-04 المؤرخ في 11 ربيع الأول سنة 1436 الموافق 01 نوفمبر 2015 الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتصديق والتوقيع الإلكتروني ، كما صدر القانون رقم 18-04 المؤرخ في 24 شعبان 1439 الموافق 10 ماي 2018 والذي يحدد القواعد العامة المرتبطة بالبريد والاتصالات الإلكترونية زيادة على ذلك صدر قانون رقم 18-05 المؤرخ في 24 شعبان 1439 الموافق 10 ماي 2018 والمتعلق بالتجارة الإلكترونية².

عملت الجزائر كذلك على تعزيز التعاون في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال مع الكثير من الدول منذ بداية الألفية إلى غاية يومنا هذا بهدف تعزيز قدراتها على المستوى المحلي والإستفادة من الخبرات الأجنبية عن طريق المعاهدات والإتفاقيات الدولية متعددة الأطراف سواء على المستوى الأوروبي ، الإفريقي وحتى العربي زيادة على ذلك كان فيه إتفاقيات معاهدات ثنائية كان محورها التعاون في مجال البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال ، فرغم تأخر الجزائر في مجال تكنولوجيا المعلومات إلا أنها تداركت النقص وحاولت تدعيم بنيتها التحتية بشبكات الأنترنت السلكية واللاسلكية والسعي لتطويرها وإيصال خدماتها للمواطن والمؤسسات وتأطيرها قانونيا كآلية للتحول الإلكتروني.

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية ، المرسوم الرئاسي رقم 14-252 المؤرخ 13 ذي القعدة سنة 1435 الموافق 8 سبتمبر 2014 المتضمن التصديق على الإتفاقية العربية لمكافحة جرائم تقنية المعلومات المحررة بالقاهرة في 21 ديسمبر 2010 ، والصادرة بتاريخ 28 سبتمبر 2014 ، الفصل الأول المادة 01 ، العدد 57 ، ص 04.

² وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية الجزائرية ، النصوص القانونية ، <https://www.mtp.gov.dz> ، تاريخ التصفح : 2022/06/03.

المبحث الثاني : إستراتيجية الإدارة الإلكترونية في الجزائر وأثرها على إدارة المرفق العام

من خلال تحليلنا السابق حول الإمكانيات المتاحة في الجزائر للتحويل الإلكتروني والعمل على عصرنة المرفق العام كآلية لتحسين وترشيد الخدمة العمومية بإعتبارها توجه جديد نحو تقديم الخدمات بسرعة وبأقل تكلفة وتقريب إدارة المرفق العام من المواطنين وتسهيل مختلف المعاملات اليومية ، وكذلك تمكين مختلف مؤسسات الدولة من التأقلم مع المتغيرات الجديدة العالمية في ترقية المؤسسات والإدارات العمومية المحلية والوطنية خدمة لأهداف التنمية بمختلف أشكالها ، فالظاهر من خلال إشارتنا لمؤشرات تكنولوجيا الإتصال والمعلومات أن الجزائر خطت خطوات مهمة في مجال إستعمال التقنية .

تطبيق الإدارة الإلكترونية يحتاج لإمكانيات مادية وبنية تحتية تشمل الجانب التقني والبشري المكون على إستخدامها لضمان نتائج إيجابية عند تعميمها ، فالجزائر حاولت كغيرها من الدول التحول نحو تطبيق الإدارة الإلكترونية من خلال تبني إستراتيجية إنطلاقا من سنة 2013 للتحول الإلكتروني كآلية جديدة لتقديم الخدمات العمومية ، هذه الأخيرة التي محور مهم من محاور تحسين الظروف المعيشية للمجتمع ، فنجاحها يعطي دفع قوي للتنمية المحلية والوطنية .

إن توجه الجزائر نحو إستراتيجية الإدارة الإلكترونية هو إدراك صانع القرار أهمية التقنية في عملية التنمية بمختلف مستوياتها وإمتدادها الجغرافي خاصة وأن الجزائر تتمتع بمساحة مترامية الأطراف تحتاج لجهاز إداري قوي يستعمل مختلف التقنيات الحديثة لتساعده في عملية تقديم الخدمة العمومية على أكمل وجه وضمان إستمرارية عمل المرفق العام بجودة وبأقل تكلفة ، وهنا نشير إلى حرص البرامج التنموية من خلال المخططات المرتبطة بدعم النمو والإنعاش الإقتصادي إنطلاقا من 2001 إلى غاية يومنا هذا على ضرورة التوجه نحو العصرنة هذه الأخير التي تم التأكيد عليها في بيان السياسية العامة الأخير من السداسي الثاني لسنة 2022 .

سنحاول في هذا المبحث تناول أهم النقاط التي جاء بها مشروع الإدارة الإلكترونية والأهداف المسطرة في عملية التحول الإلكتروني بالإضافة إلى آثار تطبيقها على سير المرفق العام من الناحية الهيكلية والوظيفية بإعتبارها آلية حديثة التطبيق في المؤسسات والإدارات العمومية الجزائرية ، زيادة على ذلك الإشارة إلى أهم التحديات التي تواجه مشروع الإدارة الإلكترونية في الجزائر .

المطلب الأول : مشروع الجزائر الإلكترونية

إن خدمة السياسات التنموية على المستوى المحلي والوطني يتطلب مرونة في التنفيذ من خلال المبادرة والسرعة في التنفيذ ، حيث يحتاج الجهاز الإداري المسير لأي مرفق عام إلى التجديد والتحديث لينكيف مع متطلبات العصر التي أصبحت تعتمد على آليات جديدة تدعمها التقنية بمختلف أشكالها في ظل التطور الكبير الذي يشهده في عالم تكنولوجيا الإتصال والمعلومات ، فكل دولة تسعى إلى بناء جهاز إداري قوي قادر على التحكم في مختلف الظروف التي قد تواجهه عند تنفيذ أي سياسة عامة .

لقد بدأت ملامح التغيير في الجزائر نحو التحول الإلكتروني تظهر للعلن في مطلع الألفية الجديدة نتيجة إستقرار الوضع الأمني وإرتفاع أسعار البترول بإعتباره مصدر الثروة للإقتصاد الجزائري من خلال تمويل المشاريع التنموية ، زيادة على ذلك إصدار قوانين ومراسيم تشجع على إستغلال مختلف التقنيات المرتبطة بالإعلام والإتصال في المؤسسات والإدارات العمومية ، هذه الظروف كونت أرضية مشجعة لإطلاق مشروع الجزائر الإلكترونية سنة 2013 الذي يعتبر بداية للتحول الإلكتروني نحو توظيف الإدارة الإلكترونية كآلية لعصرنة المؤسسات والإدارات العمومية .

الفرع الأول/فكرة مشروع الجزائر الإلكترونية :

لقد حاولت الجزائر تعزيز قدراتها في المجال التكنولوجي من خلال توفير الإمكانيات المادية والبشرية بالإضافة إلى تفعيل الجانب القانوني المساعد على التوجه الجديد نحو الإلكتروني ، في هذا الإطار يمكن الإشارة إلى المرسوم الرئاسي رقم 13-121 الصادر سنة 2013 الذي تم من خلاله المصادقة على إتفاقية بين الجزائر والإتحاد الأوروبي في مجال التعاون العلمي والتكنولوجي ، حيث تعتبر هذه الإتفاقية وغيرها من الإتفاقيات مهمة للجزائر من أجل الإستفادة من التجارب الدولية في المجال التكنولوجي والبحث العلمي .

إن تبني أي سياسة يتطلب إطلاع على مختلف المستجدات المحيطة بالدولة والمؤثرة في نجاح أي إستراتيجية خاصة في المجال التقني المرتبط بتكنولوجيا الإتصال والمعلومات ، فدول الإتحاد الأوروبي المحيطة بالجزائر لها تجربة مهمة في مجال التحول الإلكتروني والعصرنة ، حيث سبقتنا بسنوات وتقدمت بخطوات كبيرة عن غيرها من العالم الثالث ، فإبرام الإتفاقيات والتعاون المشترك في

هذا الميدان إضافة مهمة للجزائر، ويمكن إيجاز بعض النقاط التي وردت في هذه الإتفاقية على النحو الآتي¹:

- ✓ العمل على تشجيع التعاون في الأنشطة المرتبطة بمجال العلم والتنمية التكنولوجية .
- ✓ تحفيز العمل التنموي الإقتصادي والإجتماعي عن طريق ترقية مجتمع المعرفة والإنتفاع المتبادل ، والإطلاع على برامج البحث والتنمية التكنولوجية.
- ✓ تبادل للمعلومات الذي من شأنه تسهيل أنشطة التعاون وحماية حقوق الملكية الفكرية بالإضافة إلى المشاركة والتمويل وفق قوانين الطرفين.
- ✓ مشاركة الأشخاص المعنويين والطبيعيين في نشاطات التعاون غير المباشر في أنشطة البحث والتنمية التكنولوجية .
- ✓ تبادل زيارات الباحثين ومختلف التقنيين والمهندسين في البحث والتكوين والمشاركة في الكويز والندوات الدراسية.
- ✓ العمل على تبادل المعلومات المرتبطة بالتشريعات والتنظيمات بالإضافة إلى الإطلاع على المعلومات التقنية والعلمية التي لها صلة بالإتفاقية.
- ✓ إمكانية التعاون في مجال الحاضنات والمؤسسات الناشئة والإطلاع على الهياكل القاعدية للبحث والتمويل المشترك.

من خلال ماسبق يتضح لنا أن أي عملية تحول إلكتروني تحتاج لدعم خبرات سابقة سواء على المستوى المحلي أو الخارجي ، وبالتالي التوجه نحو تعزيز التعاون مع شركاء أجنب يعتبر عامل داعم لأي سياسة مسطرة تحتاج إلى توجيه عن طريق التعاون مع الخارج في مجال البحث والتكوين والتطوير ، فعصرنة إدارة المرفق العام تحتاج إلى يد عاملة متحركة في التكنولوجيات الحديثة ، وبالتالي مثل هذه الإتفاقيات كان لابد منها لتنمية القدرات المحلية وتبادل المعلومات ، خاصة وأن الجزائر كانت تحضر في هذه المرحلة مشروع الجزائر الإلكترونية الذي إنطلق في سنة 2013 والمستمر إلى يومنا هذا .

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، المرسوم الرئاسي رقم 13-121 المؤرخ في 22 جمادى الأولى عام 1434 الموافق 03 أفريل 2013 المتضمن الإتفاق بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والإتحاد الأوروبي في مجال التعاون العلمي والتكنولوجي الموقع بالجزائر في 19 مارس 2012 والصادر بتاريخ 12 ماي 2013، المادة 01 و02 ، العدد 25 ، ص ص 04 - 06.

فرغم تأخر الجزائر في التوجه نحو التحول الإلكتروني وإستغلاله في عصرنة المؤسسات والإدارات العمومية إلا أنه كان فيه جهود في تجسيد إستراتيجية إلكترونية للتكيف مع المتغيرات الجديدة العالمية والمحلية التي تتطلب آليات جديدة مساعدة لمختلف الخطط والبرامج التنموية ، فإدراك صانع القرار والمختصين في الجزائر لأهمية العصرنة وتحديث العمل على مستوى مختلف مرافق الدولة كان نتيجة حتمية للتطور التقني والتكنولوجي في مجال الإتصال الحديث وتداول المعطيات بسرعة بما يخدم عمل الجهاز الإداري والمواطن .

بالرجوع إلى مفهوم الجزائر الإلكترونية يمكن القول أنه تحول إلى إستغلال تكنولوجيا الإتصال والمعلومات في عصرنة مختلف مرافق الدولة من مؤسسات وإدارات عمومية عن طريق توظيف الإدارة الإلكترونية لتعزيز العمل الإداري وتحسين الخدمات كي يستفيد منها المواطن والمجتمع ككل بإعتباره محور أي عملية تنموية ، فإستراتيجية الإدارة الإلكترونية سنة 2013 جاءت ببرنامج يهدف إلى الإنتقال من التسيير التقليدي الذي يعتمد بشكل أساسي على القدرات البشرية إلى التسيير الحديث الذي يعتمد على تكنولوجيات الإتصال والمعلومات كآلية تعمل إلى جانب العنصر البشري المؤهل في مختلف مؤسسات الدولة .

من خلال ماسبق يتضح لنا أن تعريف الجزائر الإلكترونية هو إستراتيجية تشمل العديد من الوسائل الحديثة التي قد تساهم في العصرنة والتحديث لمختلف أعمال القطاعات العمومية وحتى الخواص والأفراد داخل المجتمع لتسهيل حياتهم وتحسين الظروف المعيشية ، وبالتالي فالمشروع فهم منه من خلال بعض التصريحات الحكومية أنه يسعى لتوظيف الإدارة الإلكترونية في العمل الإداري ، حيث صدر هذا المشروع سنة 2008 من وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والإتصال لينطلق سنة 2009 في بعض القطاعات وإمتد تجسيده الفعلي من سنة 2013 إلى غاية يومنا هذا .

ونتيجة لمسا سبق من تحليل حول تعريف إستراتيجية الجزائر الإلكترونية 2013 يمكن إستنتاج

النقاط التالية :

- ✓ مشروع الجزائر الإلكترونية يعتبر نتيجة حتمية للتطور التكنولوجي العالمي .
- ✓ إدراك صانع القرار في الجزائر أهمية التحول نحو تكنولوجيا الإتصال والمعلومات في تجسيد المشروع التنموي .
- ✓ الإدارة الإلكترونية آلية مساعدة للتقليل من بيروقراطية المكاتب والتضخم الوظيفي.
- ✓ التوجه نحو تحسين الخدمة العمومية للمرفق العام وترقية جودة الخدمات .

الفرع الثاني/محاور مشروع الجزائر الإلكترونية 2013 (E-Algérie) :

لقد جاء مشروع الجزائر الإلكترونية لسنة 2013 كمرحلة أولية نحو التحول الإلكتروني حيث تم الشروع من خلال اللجنة الإلكترونية على وضع معالم إستراتيجية التحول نحو إستغلال تكنولوجيا المعلومات والاتصال ، حيث تكون المشروع من 13 محور على النحو الآتي :

1- تسريع إستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الإدارة العامة :

لقد سمي هذا المحور بالمحور الرئيسي A من خلال العمل على إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصال في العمل الإداري وتعزيز مكانتها وإستخدامها على نطاق واسع مما يؤدي إلى تحول كبير في أساليب التنظيم والعمل ، وإعادة تفكير الإدارة العامة في طريقة العمل والتنظيم وخدمة المواطن بطريقة أكثر ملائمة عن طريق وضع خدماتها على الأنترنت ، حيث جعلت تكنولوجيا الإتصال والمعلومات من الممكن إنشاء مساحة إتصال بعيدة عن الهياكل المادية وتوفير المعلومات في أي مكان وزمان ، حيث يجب أن يكون هنالك لامركزية في إدارة المعلومات وتحسين جودة عملية صناعة القرار ، وقد تم تحديد أهداف محددة ومشاركة على النحو الآتي:

- ✓ إستكمال مختلف الشبكات المرتبطة بالأنظمة على مستوى الأنترنت والشبكات المحلية .
- ✓ نشر تطبيقات قطاعية محددة ونظام المعلومات المتكامل.
- ✓ تنمية القدرات والمهارات البشرية .
- ✓ الإهتمام بالخدمات الإلكترونية والعمل على تطويرها ليستفيد منها المواطنين والموظفين والشركات ومختلف الإدارات الأخرى¹.

من خلال هذا المحور يتضح جليا إهتمام السلطات الجزائرية والوزارة المعنية بمشروع الجزائر الإلكترونية بتعزيز البنية التحتية على المستوى الوطني ، وذلك من أجل توسيع نطاق إستخدام نظام المعلومات الإلكتروني في تقديم الخدمات على مستوى الدوائر الوزارية وعلى المستوى المحلي بهدف تحسين الخدمات وتوفيرها بطريقة حديثة للمواطنين ،بالإضافة إلى تسهيل عمل الموظفين العموميين والخواص لتقديم خدمة نوعية سريعة وبأقل تكلفة ، وكذلك الرفع من القدرات البشرية وتنمية مهاراتها على مستوى الوظائف كآلية لخلق ديناميكية في عملية التنمية المحلية والوطنية .

¹ République algérienne démocratique et populaire , e-commission : e-Algérie 2013 , décembre 2008 , p p 07-08.

2- تسريع إستخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصالات في الشركات :

تمحور أفكار المحور الرئيسي B إن ضمان بقاء الشركات في ظل العولمة يعتمد على تطور وسائل التسيير للإدارات من خلال الإعتماد على تكنولوجيا المعومات والإتصال ، فبتوفر الأنترنت أصبح السوق عالمي يعتمد على المعرفة التي تعتبر قيمة أساسية في الإقتصاد ، وبالتالي أصبح إستخدام التكنولوجيا مهم لرفع كفاءة الأداء والقدرة التنافسية للشركات من خلال الوصول إلى مصادر جديدة وتحسين مختلف العلاقات مع الشركاء مما يؤدي إلى تحقيق أهداف محددة مرتبطة بدعم بتطوير تطبيقات لتحسين أداء الأعمال ، وكذلك دعم إستغلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتكنولوجيا الإتصال والمعلومات وتطوير عرض الخدمات عبر الأنترنت¹ ، وهنا يظهر بوضوح إهتمام المشروع بعصرنة مختلف المؤسسات والإدارات العمومية على مستوى القطاعين العام والخاص.

3- تطوير آليات تسمح للمواطنين وتحفزهم للوصول إلى شبكات تكنولوجيا الإتصال والمعلومات :

المحور الرئيسي C من المحاور المهمة حيث يهدف إلى تعميم إستخدام الأنترنت للسماح لأفراد المجتمع من الوصول إليها في أي مكان من التراب الوطني بهدف الإستفادة من الخدمات العمومية المتوفرة عبر شبكة الأنترنت ، كما يجب تخصيص برامج تدريبية لإستخدام تكنولوجيا الإتصال والمعلومات وذلك من خلال تفعيل وتنشيط برنامج أسرتك ومنح حواسيب فردية وزيادة مقاهي الأنترنت والمراكز التقنية وغيرها ، بالإضافة إلى توسيع الخدمات للوصول إلى الأنترنت .

4- دفع عجلة تنمية الإقتصاد الرقمي :

المحور الرئيسي D حمل في طياته أفكار مهمة في ظل تطور الإقتصاد العالمي وتغير الآليات والميكانيزمات للعمل ، حيث جاء في هذا المحور العمل على تشجيع التوجه نحو الإقتصاد الرقمي من خلال تعزيز مكوناته المرتبطة بالبرمجيات والمعدات والخدمات ، والتحفيز نحو الإنتاج المحلي الذي يعتبر دافع للإبتكار بالرغم من النقائص إلا أنه يمكن تصدير خبرات المؤسسات الجزائرية إلى أسواق أخرى في مجال تكنولوجيا المعلومات والإتصال ، حيث يهدف هذا المحور إلى تطوير تكنولوجيا الإتصال والمعلومات عن طريق الحوار الوطني مع مختلف الشركاء ، وتهيئة الظروف للمهارات العلمية والتقنية الوطنية والعمل على التحفيز نحو النشاط الإقتصادي المرتبط بتكنولوجيا المعلومات والإتصال بهدف التصدير².

¹ Op.cit, p 08.

² Ibid , p p 08-09.

إن تبني فكرة الإقتصاد الرقمي يعد خطوة مهمة في تعزيز قدرات الإقتصاد الجزائري نحو الإنفتاح على الإقتصاد العالمي الذي يعرف حركية كبيرة نتيجة التطور التكنولوجي في مجال التسويق وإدارة الأعمال للشركات والمؤسسات وحتى الإدارات العمومية ، حيث يعتبر الإقتصاد الرقمي توجه جوهري لغالبية الدول المتقدمة والنامية بل وحتى الدول المتخلفة عن الركب تسعى لبناء نظام رقمي لإقتصادها من أجل الإستفادة من ميزاتهِ وإيجاد مصادر دخل جديدة تدفع نحو التنوع الإقتصادي والتنمية ، فصانع القرار في الجزائر أدرك أهمية الرقمنة وعصرنة مؤسسات الدولة لتحقيق التنمية .

5- تعزيز البنية التحتية ذات التفق العالي للإتصالات :

المحور الرئيسي E يهدف إلى أن تكون الشبكة ذات تدفق عالي وسريعة تشمل كافة التراب الوطني مع إحترام الجودة والمعايير الدولية ، حيث تمثل هذه الشبكة المنصمة التي يتم العمل عليها من خلال وضع الخدمات على الأنترنت للإدارات والشركات والمواطن ، وبالتالي فالهدف الأساسي من هذا المحور هو بناء بنية تحتية عالية السرعة والجودة وآمنة .

6- تنمية المهارات والقدرات البشرية :

يعتبر المحور الرئيسي F مهم جدا لأنه ربط بين تعزيز البنية التحتية والعمل على تعميم الوصول إلى تكنولوجيا الإتصال والمعلومات والأخذ بالتدابير الجوهرية المرتبطة بالتدريب وتنمية القدرات والمهارات البشرية ، حيث جاء هذا المحور لتحقيق مجموعة من الأهداف لعل أهمها العمل على إصلاح التعليم العالي وتنمية القدرات المهنية من خلال التدريب على مجال تكنولوجيا المعلومات والإتصال ، وكذلك تعليم جميع الفئات الإجتماعية¹ .

عملية العصرنة في مختلف المؤسسات والإدارات العمومية وحتى على مستوى القطاع الخاص تحتاج إلى توفر البنية التحتية اللازمة من أجل تعميم إستعمالها وهذا ما أشار إليه المحور E ، زيادة على ذلك لا بد من توفر قدر كافي من تأطير للموارد البشرية العاملة في مجالها من أجل تحقيق الأهداف المنشودة للجزائر الإلكترونية ، فالإمكانيات التكنولوجية مهمة لكن تبقى غير مجدية في ظل عدم التحكم فيها وضعف المورد البشرية ، فإهتمام مشروع الجزائر الإلكترونية سنة 2013 على تنمية قدرات الموارد البشرية مهم نظرا لمحوريته في عملية الإنتقال الإلكتروني ، زيادة على ذلك إشارة هذا المحور على أهمية تمكين مختلف شرائح المجتمع على تكنولوجيا المعلومات والإتصال .

¹ République algérienne démocratique et populaire , e-commission : e-Algérie 2013
Op.cit , p 09.

7- تعزيز البحث والتطوير والإبتكار :

لقد إهتم المحور الرئيسي G بالبحث والتطوير حيث أن الإقتصاد الذي يعتمد على المعرفة يحتاج إلى تفاعل بين التطوير والبحث العلمي مع ميدان الإقتصاد ، زيادة على ذلك يضمن الإبتكار تطوير مختلف الخدمات والمنتجات التي لها قيمة مضافة حيث حدد هذا المحور هدف رئيسي يتمثل في تطوير الخدمات التي لها قيمة مضافة في مجال تكنولوجيا المعلومات والإتصال من خلال تعزيز نشاط البحث والتطوير وعملية الإبتكار ، إستغلال الكفاءات والمهارات وتنظيم نقل التكنولوجيا.

8- تطوير الإطار القانوني الوطني :

إن نجاح أي إستراتيجية لا بد لها من إطار قانوني يضمن مرونة التطبيق على أرض الواقع عن طريق تشريعات وتنظيمات قانونية تساعد على إنجاح المشروع ، وقد أشار المحور الرئيسي H إلى أن التشريعات الموجودة تشهد نقص في وضع الأطر القانونية المتعلقة بإستخدام تكنولوجيا الإعلام والإتصال ، وبالتالي يجب وضع إطار قانوني وفق ما هو معمول به على المستوى العالمي وما يحتاج إليه مجتمع المعلومات¹ ، إن الإهتمام بالتطوير ودعم الإبتكار من خلال مشروع الجزائر الإلكترونية يعد خطوة مهمة في الدخول إلى مجتمع المعلومات وتحسين أداء إدارة المرفق العام بمختلف المؤسسات والإدارات العمومية مما يسمح بضمان تقديم خدمات ذات نوعية تتماشى وطبيعة الإقتصاد الرقمي ، وهذا لن يكون إلا بإستغلال الكفاءات وتشريعات قانونية تسهل عملية التحول الإلكتروني .

9- الإعلام والإتصال وتعزيز التعاون الدولي :

إن المحور الرئيسي A المرتبط بالإعلام والإتصال أعطى أهمية للصحافة المتخصصة في مجال تكنولوجيا المعلومات والإتصال هذه الإخيلة تلعب دور مهم في الإقتصاد الرقمي المرتبط بالمعرفة، حيث يهدف هذا المحور إلى زيادة الوعي بالأهمية الكبيرة لتكنولوجيا المعلومات في تحسين ظروف حياة الأفراد والتنمية الإقتصادية والإجتماعية محددًا أهداف تمثلت في وضع مخطط إتصال للمعلومات وإنشاء نسيج جمعي يمثل إمتداد للجهود الحكومية ، بالإضافة إلى ذلك أشار المحور Z إلى أهمية التعاون مع الدول الأخرى في مجال تكنولوجيا المعلومات والإتصال عن طريق المشاركة في المبادرات الدولية وإقامة شراكات إستراتيجية لإمتلاك المهارات والتكنولوجيا².

¹ خالد قاشي وآخرون ،"إستراتيجية الجزائر الإلكترونية 2013 : فجوة النظرية والتطبيق" ، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات ، العدد 04 ، ص ص 97-98 .

² République algérienne démocratique et populaire , op.cit, p p 10-11.

لقد أشرنا سابقا من خلال مؤشرات الجاهزية التقنية والقانونية في عملية التحول الإلكتروني في الجزائر إلى محاولة المشرع الجزائري تحديث الإطار القانوني الضامن لانتقال سلس في إستغلال تكنولوجيا المعلومات والاتصال كآلية لعصرنة مختلف مرافق الدولة سواء على مستوى المؤسسات والإدارات العمومية ، حيث كان الإنفتاح نحو القطاع الخاص وإشراكه في خدمات شبكات الأنترنت أثر مهم في عملية تطوير البنية التحتية التقنية في الجزائر .

من خلال ماسبق يمكن القول أن محاور الجزائر الإلكترونية المتعلقة بتعزيز البحث والتطوير والإبتكار بالإضافة إلى تطوير الإطار القانوني وتعزيز التعاون الدولي تعتبر محاور مهمة في لإحداث نقلة نوعية في العصرنة والتحول الإلكتروني كعامل لدعم التنمية المحلية والوطنية عن طريق تحسين الخدمات وترشيدها من جهة وتحسين المستوى المعيشي للمواطن من خلال جودة الخدمات المقدمة من جهة أخرى ، فالمحاور المذكورة سابقا تعتبر عناصر مهمة لأنجاح أي تحول إلكتروني .

10-آليات التقييم والمراقبة والتدابير التنظيمية والمالية :

أكد المحور الرئيسي K المتعلق بالتقييم والمراقبة على أن الضامن على فعالية الخطة الإستراتيجية للجزائر الإلكترونية يكمن في مصداقية وفعالية تقييم عملية بناء مجتمع المعلومات والإقتصاد القائم على المعرفة * ، حيث حدد هدف رئيسي يكمن في وضع نظام لرصد المؤشرات وأدوات لقياس تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصال على التنمية الإقتصادية والإجتماعية ، أما المحور الرئيسي L المرتبط بوضع التدابير التنظيمية فأكد على أن تطوير الإستراتيجية يعتمد بشكل أساسي على دعم مؤسسي كبير من خلال إقامة مختلف الهياكل والإصلاح من خلال إنشاء شركات وهيئات تنظيمية ولجنة للتنسيق بين مختلف القطاعات لإنجاح مشروع الجزائر الإلكترونية ، ليأتي المحور الرئيسي M الثالث عشر والأخير مؤكدا على أهمية الموارد المالية والتخطيط بإستغلال جميع مصادر التمويل وتحديد الأولويات وفق مدى تأثيرها على التنمية الإجتماعية والإقتصادية¹ .

* إن توجه الكثير من الدول لإقتصاد المعرفة هو إدراك حقيقي لأهمية تبني التكنولوجيا في المجال الإقتصادي في ظل تطور التقنية وانتشار وسائل الإعلام والاتصال ، فلو نظرنا إلى إقتصاديات الدول المتقدمة نجدها إنتقلت من الإقتصاد التقليدي المبني على الهياكل والمؤسسات ذات البنية التحتية الثقيلة إلى الإقتصاد الرقمي المبني على تكنولوجيا المعلومات والاتصال والذي يتميز بالسرعة في الإستجابة وبأقل تكلفة ، وبالتالي تفكير صانع القرار في إقتصاد المعرفة والتحول الرقمي كان متأخر إلى حد كبير نوعا ما رغم وجود أسباب تبرره لكن يبقى تفكير إيجابي للإلتحاق بالركب للتكيف مع المتغيرات العالمية .

¹ République algérienne démocratique et populaire , e-commission : e-Algérie 2013
Op.cit .p p 11-12.

لقد كان مشروع الجزائر الإلكترونية لسنة 2013 إنطلاقة حقيقية ورسمية في التوجه نحو عصرنة المؤسسات والإدارات العمومية للجزائر لترقية أداء إدارة المرفق العام على المستوى المحلي والوطني الهدف منه تحسين الخدمات وظروف حياة المجتمع ، وخدمة لأهداف التنمية المحلية والوطني من خلال تقريب إدارة المرفق العام من المواطن من جهة والرفع من قدرات مؤسسات الدولة من جهة أخرى للتكيف مع التطور التكنولوجي الذي أصبح سمة بارزة في توظيف التقنية كآلية مساعدة في عملية التسيير وتقوية الجهاز الإداري .

إن مشروع الجزائر الإلكترونية الذي كانت إنطلاقته في بعض القطاعات والمرافق العامة للدولة منذ سنة 2009 إلى غاية 2013 ساهم في إعادة تفكير صانع القرار في تدارك النقائص على مستوى البنية التحتية التي كانت شبه بدائية قبل بداية الألفية الجديدة ، لكن بعدو سنة 2000 شهدت الجزائر لا تطور مهم على مستوى التنظيم الهيكلي والوظيفي في إستغلال تكنولوجيا الإتصال والمعلومات في مختلف إدارات الدولة ، ففتح الشراكة مع القطاع الخاص في إستغلال خدمات الأنترنت كان عامل مهم في تحسين الخدمات إلى جانب القطاع العام .

من خلال المحاور السابقة التي جاء بها المشروع يظهر لنا تزايد الإهتمام بتوظيف الإدارة الإلكترونية في الإدارات العمومية رغم عدم ذكرها بصريح العبارة في المشروع إلا أنه كان فيه تصريحات على مختلف وسائل الإعلام آنذاك تؤكد على تجسيد مشروع الجزائر الإلكترونية من خلال تعميم إستخدام الإدارة الإلكترونية على مختلف مرافق العامة للدولة ، وبالتالي يمكن القول أن مشروع التحول الإلكتروني لسنة 2013 من خلال محاوره 13 ساهم فيمايلي :

- ✓ العمل على تعزيز البنية التحتية المساعدة في عملية التحول الإلكتروني .
- ✓ محاولة تغيير نمط العمل الإداري التقليدي من خلال الإنتقال إلى الإدارة الإلكترونية كآلية لتسيير المرافق العامة للدولة .
- ✓ تعميم إستعمال تكنولوجيا المعلومات والإتصال في المجتمع الجزائري .
- ✓ الإهتمام بالإبداع والتطوير في مجال التحول الإلكتروني والتفكير في دعم الإقتصاد الرقمي .
- ✓ إعادة ضبط المنظومة التشريعية والإهتمام بتكوين الموارد البشرية وتعزيز التعاون الدولي للإستفادة من الخبرات الأجنبية .

الفرع الثالث/أهداف مشروع الجزائر الإلكترونية (e-algeria2013):

إن التخطيط لأي مشروع وطني يكون الغرض منه تبني إستراتيجية تخدم الدولة والمجتمع ككل في ظل تزايد مطالب المجتمع من جهة وتراكم الدور الوظيفي للدولة وحاجتها لمؤسسات وإدارات عمومية لها كفاءة وفاعلية للتكيف مع متطلبات البيئة الجديدة ، هذه الأخيرة تحتاج لآليات بروح العصر لفك تعقيدها ، حيث عملت الجزائر على وضع مشروع الجزائر الإلكترونية لترقية خدمات مرفقها العمومي من خلال تقديم خدمات ذات جودة بكفاءة عالية خدمة لأهداف التنمية المحلية والوطنية .

إن الهدف الرئيسي من إدخال الإدارة الإلكترونية على المستوى القطاعي وفي مختلف الوظائف يمثل في إدخال تقنيات المعلومات والاتصال لتحديث الإدارة ، والعمل على تقريبها من المواطن عن طريق تطوير الخدمات عبر الأنترنت ، ويمكن إجمال الأهداف فيما يلي¹:

- ✓ العمل على إستكمال مختلف الأنظمة للأنترنت والشبكات المحلية حيث إتخذت مختلف الوزارات مجموعة من الإجراءات المرتبطة بتطوير وسائل النقل ونقل المعلومات .
- ✓ العمل على رقمنة الملفات والتوجه نحو إدارة إلكترونية للوثائق بالعمل على تطوير بيئة تكنولوجيا المعلومات في الإدارة .
- ✓ العمل بالتطبيقات في الإدارة مع العمل الحماية من الوصول إلى المعلومات وتطوير نظم معلومات خاصة بالتجارة والتدريس وإدارة الموارد البشرية والميزانية .
- ✓ التدريب وإكتساب المهارات من خلال إستغلال التعليم الإلكتروني عن بعد وتدريب المدربين خاصة في الإدارات والحصول على شهادة .
- ✓ تقريب الإدارة من المواطن من خلال تطوير التطبيقات الحكومية لتقديم الخدمات وتبادل مختلف البيانات بين السلطات مع أمن المعلومات ، بالإضافة إلى إنشاء بوابة حكومية تكون همزة وصل بين الإدارة والمواطن عن طريق الخدمات الإلكترونية .

إن مشروع الجزائر الإلكترونية يستهدف التحول من التسيير التقليدي إلى التسيير الحديث المرتبط بالتقنية لعصرنة إدارة مختلف مرافق الدولة كآلية لتحسين الخدمة العمومية وتجسيد الخطط التنموية

¹ Essaid taib , « e-Algérie 2013 ou l'échec d'une politique publique de modernisation de l'administration par Tic » , revue algérienne des politiques publiques , n 7 , juin 2015 , p p 11-12.

حيث بدأ الحديث في هذه المرحلة عن مصطلح الحكومة الإلكترونية وبداية ظهور ملامح تطبيق الإدارة الإلكترونية في الكثير من القطاعات على مستوى مختلف الوزارات في الجزائر ، واستهدف هذا المشروع جميع مؤسسات الدولة سواء في الجانب الإقتصادي أو الإداري ، وبالتالي كان هدفه بالأساس ترقية أداء خدمات المرفق العام في الجزائر من خلال تسيير حديث يضمن تقريب إدارة المرفق العمومي من المواطن لتحسين ظروف حياته والدفع بعجلة التنمية .

من خلال المعطيات التي أشرنا إليها في تعزيز البنية التحتية للجزائر في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال التي نرى أنها أطلقت بوتيرة لا بأس بها ابتداءً من سنة 2008 كان لها تأثير كبير في إمكانية التحول نحو الإدارة الإلكترونية في إدارة المرفق العام لتحسين الخدمة العمومية وضمان السير الحسن لمؤسسات الدولة ومصالح المواطنين ، حيث لم تتوقف عملية تشييد البنى التحتية على مر السنوات منذ التفكير في مشروع الجزائر الإلكترونية وإنطلاقه فعليا ليتم تمديد المشروع إلى غاية يومنا هذا .

يمكن القول أن مشروع الجزائر الإلكترونية 2013 وضع حجر الأساس لتغيير نمط تسيير المرفق العام في الجزائر نظر لتراكم الدور السلبي للجهاز الإداري التقليدي وماتج عنه من أزمات على كافة المستويات والميادين كان له أثر بليغ على الجانب الاجتماعي والإقتصادي بالدرجة الأولى وتدني مستوى التنمية بمختلف أشكالها نتيجة البيروقراطية وسوء الخدمات الذي أخذ حيز كبير في مؤسسات الدولة مما أدى إلى تعطيل برامج السياسات العامة وضعف التنفيذ والرقابة على المشاريع التنموية.

رغم تأخر الجزائر في تعميم إستعمال الإدارة الإلكترونية على مؤسسات الدولة إلا أن مشروع الجزائر الإلكترونية أسهم في بروز الفكرة والعمل على تجسيدها منذ سنوات لإستغلال التقنية في عصرنة مؤسسات الدولة ، وبالتالي يمكن القول أن هذا المشروع جاء بالفوائد التالية :

- ✓ إدراك صانع القرار في الجزائر لأهمية التوجه نحو الإدارة الإلكترونية والتحول الرقمي.
- ✓ التحرر تدريجيا من التسيير التقليدي لمرافق الدولة .
- ✓ توظيف تكنولوجيا الإتصال والمعلومات في المشروع التنموي المحلي والوطني .
- ✓ التقليل من بيروقراطية المكاتب في الكثير من المؤسسات والإدارات العمومية.
- ✓ تكوين الكثير من الموظفين للتعامل مع التقنيات الجديدة والتطوير من مهاراتهم .

المطلب الثاني : أثر الإدارة الإلكترونية على سير إدارة المرفق العام في تقديم الخدمة العمومية

إن تطبيق الإدارة الإلكترونية في إدارة المرفق العام كما أشرنا إليه في الجانب النظري للمفهوم هو الانتقال من التسيير التقليدي المرتبط بإدارة العنصر البشري لمختلف الخدمات معتمدا على وسائل تقليدية تتعامل بالطرق الكلاسيكية كالورق والسجلات في مختلف المعاملات إلى توظيف تكنولوجيا الإتصال والمعلومات بكل مكوناتها من إعلام آلي وشبكات الأنترنت ، بالإضافة إلى المواقع و البوابات الإلكترونية تتماشى مع روح العصر في تسيير مختلف مرافق الدولة ، وبالتالي فالإدارة الإلكترونية لها تأثير مهم على أداء المرفق العام في تحسين الخدمات وتقديمها بطرق سريعة وبأقل تكلفة حيث يمكن أن تساهم في عملية التنمية المحلية والوطنية ، حيث يكمن تأثير تطبيق الإدارة الإلكترونية في تسيير المرفق العام على النحو الآتي :

الفرع الأول/ تأثير الإدارة الإلكترونية على مبادئ سير المرفق العام :

إن توظيف الإدارة الإلكترونية في مختلف الأعمال لتسيير مرافق الدولة له آثار جوهرية قد تمس الجانب الوظيفي في إدارة المرفق من خلال تحسين وترشيد الخدمات مما قد يؤثر على الأداء والفعالية في تقديم الخدمة العمومية لأفراد المجتمع ومختلف الفواعل ذات المنافع المتبادلة ، وبالتالي العمل على ترقية هذا المرفق لخدمة أهداف التنمية المحلية والوطنية ، وهنا يمكن أن نشير إلى أهم المبادئ التي يمكن للإدارة الإلكترونية التأثير عليها على النحو الآتي :

1- أثر الإدارة الإلكترونية على مبدأ ديمومة سير المرفق العام :

من أهم المبادئ التي ذكرناها سابقا في سير المرفق العام هي الديمومة والإستمرارية في أداء الخدمة العمومية بمختلف أشكالها لضمان عدم إنقطاع الخدمات على أفراد المجتمع وتحقيق مختلف الأهداف التي أنشئ من أجلها المرفق العام في ظل التسيير التقليدي لإدارة المرفق ، أما في حالة تطبيق الإدارة الإلكترونية فالهدف هو التأكيد على عمل هذا المبدأ من خلال تحسين خدماته وإستمرارها على مدار الوقت ، حيث يمكن أن تؤدي إلى مايلي ¹ :

✓ المساعدة على تقديم مختلف الخدمات دون تحديد مواعيد فتح المكاتب وإنتظار الموظفين.

¹ نبراس محمد جاسم الأحبابي ، أثر الإدارة الإلكترونية في إدارة المرافق العامة دراسة مقارنة ، الإسكندرية : دار الجامعة الجديدة ، 2018 ، ص 71 .

- ✓ تطبيق الإدارة الإلكترونية قد يساهم في التقليل من مختلف أخطار إضراب العمال والموظفين حيث قد يستمر العمل وقد يتوقف في حال تعطل التقنية .
- ✓ الإستفادة من الخدمات دون تدخل العمل في الأحيان وهذا ما يؤدي إلى عدم إنقطاع الخدمات أو تأخرها.
- ✓ سهولة التحكم في الموظفين في ظل توظيف تقنيات الإدارة الإلكترونية ، كما أنها تقلل من حدوث ظروف طارئة بين الجهاز الإداري والأفراد من خلال الحصول على الخدمات بإستغلال تكنولوجيا الإتصال والمعلومات عن طريق توفير البوابات الإلكترونية.
- ✓ التخلص من سلطة المكاتب وإنتظار الأفراد لفترات طويلة في الطوابير ، وبالتالي التخلص من البيروقراطية¹ .

إن تطبيق الإدارة الإلكترونية قد يؤثر بشكل على كبير إلى إستمرارية المرفق العام وديمومة خدماته في مختلف الساعات والأيام ، وهذا ما يسهل عملية الوصول إلى الخدمات للجميع سواء كانت للأفراد أو الشركات ومختلف الدوائر الحكومية ، ولعل أهم الإيجابيات هو سرعة الحصول على الخدمات في ظل عصرنة المرفق العام كآلية لتحسين ظروف حياة المجتمع وتلبية مطالبه ورغباته التتموية على المستوى المحلي والوطني وتجسيد للامركزية إدارية تسهل من عمل مختلف مرافق الدولة دون عناء التنقل لمسافات طويلة من أجل الحصول على خدمة .

2- مساهمة تطبيق الإدارة الإلكترونية في تحقيق المساواة أمام المرفق العام :

- تسعى الدول إلى تحقيق المساواة في المجتمع من خلال مختلف الأعمال التي تقوم بها على مستوى الدوائر الحكومية المركزية واللامركزية من أجل ضمان الإستقرار وعدم التمييز بين الأفراد في تقديم الخدمات ، وبالتالي فالتعامل الإلكتروني يسمح بتحقيق مايلي² :
- ✓ العمل على حياد المرفق العام من خلال التقليل من التمييز بين مختلف أفراد المجتمع من خلال بعض الممارسات المرتبطة بالوساطات والإنتماءات الطائفية والعرقية والسياسية.

¹ نبراس محمد جاسم الأحبابي ، المرجع السابق ، ص ص 71 - 73 .

² داود عبدالرازق الباز ، الحكومة الإلكترونية وأثرها على النظام القانوني للمرفق العام وأعمال موظفيه ، الإسكندرية: منشأة المعارف ، 2015، ص137.

✓ التغلب على مختلف الحواجز والعقبات في مختلف الوحدات المحلية من خلال إنشاء موقع مشترك للقضاء على التمييز والخلافات السياسية ، والتغلب على مشكلة الوساطة والمحسوبية في الحصول على الخدمات عن طريق الحكومة الإلكترونية.

✓ توفير مراكز خدمة لأفراد المجتمع من أجل الحصول على الخدمات المرفقية لتفعيل المساواة بين جميع أفراد المجتمع وأن لا تكون حكرا على الأغنياء ، وتطوير جميع الإجراءات الإدارية دون تمييز بين خدمات الأنترنت وتلك المقدمة يدويا من طرف موظف مختص.

✓ المساواة في رسوم استخدام البوابات الإلكترونية وعدم التفرقة بين مختلف العملاء ، وبالتالي فالإدارة العامة الإلكترونية هدفها جعل الجميع مستاوين في الإنتفاع من خدمات المرافق العامة¹.

من خلال ماسبق يطر لنا جليا أن الإدارة الإلكترونية لها أثر كبير على عصرنة تقديم الخدمات وتحقيق المساواة ، فتحقيق المصلحة العامة يقتضي عدم التمييز بين أفراد المجتمع ومختلف المنتفعين من أي مؤسسة من مؤسسات الدولة في الحصول على الخدمات ، فالكثير من المشاكل التي تعيق العمل التنموي قد يكون سببه تعطيل مصالح الناس والمحابات لأهداف ضيقة مرتبطة بالمصالح الشخصية بعيدة عن أهداف الدولة التي تسعى إلى الإستجابة لمطالب ورغبات الجميع ، فالإدارة الإلكترونية تعتبر آلية مهمة يمكن من خلالها القضاء على الكثير من الممارسات السلبية التي قد تعطل المصلحة العامة للمجتمع والدولة .

إن عملية توظيف الإدارة الإلكترونية كآلية لتسيير المرفق العام قد يساهم بدرجة كبيرة في دعم سياسات الدولة التنموية من خلال الحد من الإضطرابات الوظيفية التي قد تحدث داخل المؤسسات والإدارات العمومية المركزية واللامركزية للدولة ، وبالتالي التقليل من الإنحرافات التي قد تعطل مصالح الناس وتوفير الخدمات يصبح غير مرتبط بوقت معين يقف على غلق المكاتب ، حيث تساهم الإدارة الإلكترونية بشكل فعال في تسريع قضاء المصالح ، ومن ناحية تحقيق نوع من الرضى في الحصول على المشاريع ومراقبة الأداء الوظيفي الذي قد يساهم في دعم ركائز التنمية بمختلف أشكالها، فالتوجه نحو الأعمال الإلكترونية سيساهم بدرجة كبيرة في محاربة الفساد ويضمن تكافؤ الفرص داخل المجتمعات .

¹ داود عبدالرازق الباز ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 138-142.

3- أثر الإدارة الإلكترونية على مبدأ قابلية المرفق العام للتغيير والتطوير :

إن الهدف من توظيف الإدارة الإلكترونية في تسيير المرفق العام هو التكيف مع مختلف المتغيرات البيئية الداخلية والخارجية التي فرضت واقع جديد في تقديم الخدمة من جهة وترقية الأداء المؤسساتي من جهة أخرى ، حيث عرفت أثرت التقنية والتكنولوجيات الحديثة في مجال الإتصال والمعلومات بشكل كبير على التعاملات الإدارية في عالم يشهد تغيير كبير في عمل الدول التي أصبحت تسعى لعصرنة مؤسساتها وإداراتها تماشياً مع روح العصر ، فالجزائر حاولت التأقلم مع ما يحدث من حولها لتحديث وتطوير هيكلها ومؤسساتها المركزية واللامركزية .

يعد مبدأ قابلية المرفق العام للتغيير والتحديث أحد المبادئ المهمة لسير المرفق العام ، وبالتالي فالإنتقال من التسيير الإداري التقليدي للمرفق العام إلى التسيير الإداري الحديث الإلكتروني الذي قد يكون له أثر في تقيق التنمية من خلال ترقية وتحسين المرافق العامة للدولة وما يتبعه من تدعيم الجهاز الإداري بوسائل إلكترونية ، زيادة على ذلك يساهم هذا التحول في تنمية وتأهيل قدرات الموظفين وتحسين أداء المرفق العام مع عدم المساس بحقوق المستفيدين والمساواة بالإنتفاع من الخدمات في ظل التحول الإلكتروني ، في هذا الإطار يمكن القول أن الإدارة الإلكترونية تطبيق عملي لمبدأ قابلية المرفق العام للتغيير ¹ .

من خلال ماسبق يمكن القول أن عملية التغيير من الضروريات التي يسعى إليها أي صانع قرار ، فالجزائر من خلال توجهها نحو تطبيق الإدارة الإلكترونية في مؤسساتها وإداراتها العمومية يمكنها من تحسين خدماتها وسياساتها التنموية بترقية مرافقها وتحديثها مما قد يؤثر على مايلي:

- ✓ تجويد الخدمات عن طريق التطوير والعصرنة لمرافق الدولة .
- ✓ تغيير التسيير التقليدي لإدارة المرفق العام سيساهم بدرجة كبيرة في إنجاح البرامج التنموية.
- ✓ إدخال الإدارة الإلكترونية كآلية لتسيير مؤسسات الدولة يضمن تحسين الأداء والفعالية في تقديم الخدمات بأقل تكلفة والإستجابة السريعة لحاجيات المواطنين .
- ✓ تطابق آلية التحول الإلكتروني مع مبدأ قابلية المرفق العام للتغيير سيمكن السلطات المركزية من الإطلاع على مختلف الأعمال وسيرها على المستوى اللامركزي .

¹ نبراس محمد جاسم الأحبابي ، مرجع سبق ذكره ، ص 93.

الفرع الثاني/ تأثير تطبيق الإدارة الإلكترونية على عمل إدارة المرفق العام :

إن تطبيق الإدارة الإلكترونية على إدارة المرفق العام سينعكس حتماً على أداء الجهاز الإداري المسير لمختلف مؤسسات الدولة وإداراتها العمومية ، فبالإضافة إلى التأثيرات التي تحدثها على مبادئ سير المرفق العام هنالك آثار أخرى على العمل الإداري نظر إلى الانتقال من التسيير الكلاسيكي التقليدي إلى التسيير الحديث المرتبط بالعصرنة سواء على المستوى الهيكلي أو على مستوى الجانب الوظيفي ، وبالتالي حدوث تحول مهم في الجهاز المسير ككل والذي سينعكس على جودة وكفاءة تقديم الخدمات للمجتمع ، حيث يمكن أن تؤثر الإدارة الإلكترونية على أعمال المرفق العام على النحو الآتي :

1- أهمية التحول نحو الإدارة الإلكترونية في التسيير الإداري للمرفق العام :

إن توظيف الإدارة الإلكترونية في التسيير الإداري يؤثر بدرجة كبيرة على سير المرفق العام في أداء عمله والرفع من كفاءته وفعاليته * على النحو الآتي¹:

- ✓ تنفيذ المعاملات الإدارية عن طريق إستغلال مختلف الشبكات الإلكترونية.
- ✓ إضفاء طابع المصادقية في الأعمال الإدارية مع ضمان الأمن والخصوصية .
- ✓ معرفة رأي الأفراد في الخدمات المقدمة من خلال المشاركة المجتمعية وصبر الآراء .
- ✓ إنشاء وظائف جديدة على المستوى المحلي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة عن طريق إستغلال تكنولوجيات الإتصال والمعلومات .
- ✓ التغيير في آليات تسيير الشؤون العامة من خلال التحول الإلكتروني عن طريق الحكومة الإلكترونية.
- ✓ إصلاح وتحديث أنظمة الإدارة مما يؤدي إلى تعزيز الرقابة والمساءلة الإدارية وإحداث تغييرات في الأجهزة الحكومية بالإضافة إلى تخفيض التكاليف وإزدياد الإرباح في المنظمات.

* إن التحكم في ضبط وتيرة العمل داخل المؤسسات ومختلف المنظمات المكونة للجهاز الإداري لأي دولة يكمن في مدى جاهزيتها للتغيير النوعي الذي قد يرفع من كفاءتها وفعاليتها في أداء مختلف الأعمال والوظائف التي قد تساهم بشكل أساسي في بلورة السياسات العمومية على أرض الواقع ، حيث يجب أن تكون التقنية عنصر مساعد في تجسيد البرامج التنموية من خلال الإرتقاء بجودة خدمات المرفق العام بما يتوافق مع سياسات التنمية وتحسين ظروف الحياة .
¹ عمر أحمد أبوهاشم الشريف وآخرون ، الإدارة الإلكترونية : مدخل إلى الإدارة التعليمية الحديثة ، الأردن : عمان ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، 2013 ، ص ص 77 - 78 .

من خلال ماسبق يتضح أن تطبيق الإدارة الإلكترونية في الأجهزة الحكومية له أثر بليغ على قدرات الجهاز الإداري في مسايرة التحولات الحاصلة في المجتمعات ، والتي أصبحت تطالب تحسين ظروف الحياة والمستوى المعيشي للأفراد وهذا لن يكون إلا في ظل توظيف آليات جديدة تتماشى مع ظروف البيئة الجديدة التي فرضها التطور العلمي وتجارب الدول المتقدمة في مجال التحول الإلكتروني الذي أصبح داعم أساسي لتنمية المجتمعات ، حيث يمكن للجزائر الاستفادة منه خاصة في مجال التنمية المحلية التي تعتبر قاعدة أساسية للتنمية الوطنية من خلال التحول الرقمي والإلكتروني للمؤسسات والإدارات العمومية مما يسمح بأداء أفضل في مختلف السياسات والعامات .

2- تأثير الإدارة الإلكترونية على الموارد البشرية العاملة بالمرفق العام :

من الآثار المهمة لتطبيق الإدارة الإلكترونية على موظفي الإدارة بمختلف المؤسسات والإدارات العمومية والخاصة نذكر على سبيل المثال لا الحصر مايلي :

- الإدارة الإلكترونية لها تأثير كبير في تحسين الأداء في إدارة المورد البشري بالإضافة إلى تحقيق الرضى الوظيفي ومسايرة الإدارة للتحديات كمسألة الرضى الوظيفي.
- السرعة في أداء مختلف الوظائف والمهام وتحقيق الميزة التنافسية¹ .
- تساهم الإدارة الإلكترونية في التقليل من تكلفة النفقات الإدارية والعمالة ، كما تسهل أداء الوظائف وتحقق مكاسب من المورد البشري .
- ترفع الإدارة الإلكترونية من معدل الإنتاجية والأداء في المؤسسة كما تعمل على تحسين وتنمية علاقات العمل .

من آثار الإدارة الإلكترونية على الموارد البشرية هو إتاحة الفرصة للمشاركة في التكوين والتدريب للعاملين والموظفين² ، بالإضافة لما سبق فتأثير الإدارة الإلكترونية يشمل كذلك الرقابة على الموارد البشرية ومساهم الوظيفي الذي سيأثر حتما على أداء الإدارة والمؤسسة.

إن تأثيرات تطبيق الإدارة الإلكترونية على موظفي إدارة المرفق العام بمختلف أشكاله كثيرة ومتنوعة بحسب المركز الوظيفي للعامل داخل المؤسسة ، وبالتالي فالتحول الإلكتروني كذلك له

¹ منير دكومي وحاج بشير جيدور ، " واقع إدارة الموارد البشرية الإلكترونية في المؤسسات الجزائرية " ، مجلة الناقد للدراسات السياسية ، المجلد 07 ، العدد 01 ، 2023 ، ص 281.

² محمد قريشي وآخرون ، " الإدارة الإلكترونية للموارد البشرية : المفاهيم ، المتطلبات ، ودورها في تطوير الإدارة " ، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 47 ، ص ص 155- 156 .

سلبيات على الموظف في حال عدم إحترام الخصوصية والمعلومات السرية المرتبطة بالوظيفة زيادة على ذلك أثر التكنولوجيات الحديثة على سير العمل الذي قد يجعل الموظف عنصر غير فعال في بعض الأعمال وقد يتم الإستغناء عنه في بعض الوظائف ، وهذا ماقد يخلق مشكلة في التوظيف .

المطلب الثالث : إمكانية تفعيل تطبيق الإدارة الإلكترونية لدعم التنمية المحلية في الجزائر

إن عملية التحول نحو عصرنة مرافق الدولة من خلال تطبيق الإدارة الإلكترونية وإستغلالها على المستوى المركزي واللامركزي للدولة له آثار على تحسين الخدمة العمومية التي تسعها من خلالها مختلف الدول لترقية أداء مرافقها ومؤسساتها وإدارتها العمومية خدمة لأهداف التنمية المحلية والوطنية وعليه يمكن القول أن توظيف الإدارة الإلكترونية قد يساهم بدرجة كبيرة في التأثير على الكثير من المجالات التي لها محور رئيسي في العمل التنموي ومشاريع السياسة العامة ، وبالتالي يمكن أن تؤثر على مايلي :

الفرع الأول/آثار تطبيق الإدارة الإلكترونية على المجال السياسي :

تعيش المجتمعات تحولات كبيرة نتيجة تزايد المطالب والرغبات بالضغط على الأنظمة السياسية من أجل بلورتها إلى سياسات عامة ومشاريع تنموية ، حيث يسعى أي صانع قرار إلى الإستجابة حفاظا على على إستقرار الدولة والحد من الإحتجاجات التي قد تؤثر على توازن النظام السياسي وتفقده الشرعية ، ففي ظل تطور تكنولوجيا الإتصال والمعلومات قامت الكثير من الدول بإستغلالها في مجال التحول الإلكتروني وتوظيفها كآلية مساعدة لتحسين أدائها وخدماتها الحكومية من أجل الزيادة في كفاءة وفعالية النظام السياسي .

قد يكون لتطبيق الإدارة الإلكترونية دور مهم وإيجابيات مرتبطة بتحقيق العدالة وتفعيل المشاركة السياسية بالإضافة إلى تعزيز سلطة الرقابة للحكومة ، كما ستؤدي إلى إحداث تطور في تسيير شؤون العامة عن طريق توطيد العلاقة بين الدولة والمواطن التي ستساهم في زيادة الوعي السياسي للمجتمع والإطلاع على كيفية ضنع السياسات العامة للدولة من خلال إستخدام نظم المعلومات الإلكترونية التي ستسهل الحور والمشاركة في إعداد البرامج والسياسات الإستراتيجية للدولة¹ .

¹ محمد صادق إسماعيل ، الحكومة الإلكترونية وتطبيقاتها في الدول العربية ، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع ، 2010 ، ص 45.

من خلال ماسبق يمكن للجزائر عن طرق التوجه نحو عصرنة إدارة المرفق العام إلى إستغلالها بشكل إيجابي في تحقيق الوعي السياسي* داخل المجتمع بما يخدم المشروع التنموي للدولة وإعطاء شرعية للنظام السياسي ، فالإدارة الإلكترونية لها آثار إيجابية إذا تم إستغلالها بشكل أفضل في الدوائر الحكومية المركزية والمحلية حيث يمكن أن تؤدي إلى مايلي¹:

- ✓ إستغلال الإدارة الإلكترونية في العمل الإنتخابي والسياسي .
- ✓ قد يضمن تطبيق الإدارة الإلكترونية إلى الشفافية في العمل الحكومي وتحديد المسؤولية الإدارية والتحرر من بيروقراطية الموظف الحكومي .
- ✓ الوضوح والصرحة في وضع السياسات العامة والبرامج وضمان المشاركة في صنع القرار الحكومي وإيصال أفكار المواطنين إلى القيادة السياسية والتنفيذية .
- ✓ الزيادة في العمل التشاركي وتبادل المعلومات والآراء وفهم خلفيات مختلف السياسات وتحسينها ومساندة القرارات الحكومية من خلال الديمقراطية الإلكترونية .

في ظل توجه صانع القرار في الجزائر نحو العصرنة وتطبيق مشروع التحول الإلكتروني على الكثير من القطاعات والحديث بشكل واسع عن عصرنة إدارة المرفق العام في الكثير من الخطابات السياسية عن طريق التوجه إلى الرقمنة والتي بدأت ملامحها تظهر في بعض المجالات ، يمكن توظيف الإدارة الإلكترونية كدافع للعمل السياسي الذي يسمح ببلورة حقيقية لمشروع التنمية المحلية التي تعتبر قاعدة أساسية للتنمية الوطنية ، فالحصول على الرضا الجماهيري للسياسات العامة التي قد تتيحها المشاركة الإلكترونية ومعرفة آراء وتطلعات المجتمع وحاجياته سيساعد صناع البرامج التنموية في الإستجابة لمختلف المطالب ، فبالرغم من التجربة الحديثة للإدارة الإلكترونية في الجزائر إلا أنه يمكن تحقيق الكثير من خلال توظيفها بشكل إيجابي في تسيير مؤسسات الدولة .

* إن عملية الإرتقاء بالوعي السياسي من خلال تطبيق الإدارة الإلكترونية وإستغلال مختلف تكنولوجيا الإتصال والمعلومات في العملية السياسية يبقى محدود في دول العالم الثالث وحتى السائرة في طريق النمو ، فحسب رأي لقد تم إستغلال مختلف وسائل الإتصال من طرف الكثير من الدول لتوجيه الرأي العام لمصالح ضيقة قد تكون لجماعة ضاغطة أو نخب متصارعة أو أحزاب سياسية لكسب الرهان السياسي والحصول على الشرعية ، ولكن يبقى إستغلال الإدارة الإلكترونية كآلية في التسيير له أهمية كبيرة قد تسمح للدول التي تعيش فساد سياسي إلى تصويب طريقها للخروج من دائرة التخلف والتسيير السيء لمختلف مؤسسات الدولة الذي سينعكس على أداء العمل الحكومي والمشروع التنموي ككل ، وبالتالي يمكن توظيف الإدارة الإلكترونية في تحسين جودة العمل السياسي .

¹ محمد صادق إسماعيل ، مرجع سابق ، ص ص 46 - 47 .

الفرع الثاني/آثار تطبيق الإدارة الإلكترونية على المجال الاجتماعي :

يسعى أي نظام سياسي إلى الحفاظ مختلف التوازنات داخل المجتمع خدمة لأهداف التنمية التي تحتاج إلى بيئة مستقرة تساهم في حركية البناء وتجسيد مختلف المشاريع محليا ووطنيا ، وبالتالي فالتوجه نحو العصرنة والتحديث في آليات العمل قد يؤدي إلى تحسين نمط الحياة والمستوى المعيشي للأفراد من خلال الإرتقاء بالخدمات العمومية وتسهيلها لطلابها ، بالإضافة إلى توفر قدر مهم من المعلومات في ظل تطبيق الإدارة الإلكترونية مما يسمح بإستغلالها في صنع سياسات عامة إجتماعية تساعد على تحقيق أهداف المشاريع والبرامج التنموية .

يمكن للإدارة الإلكترونية إحداث تطور ونقله نوعية في المجال التنموي على المستوى الاجتماعي من خلال توظيفها في مجال الرعاية الصحية للأفراد من خلال الصحة الإلكترونية بإعتبارها مجال من مجالات تطبيق الإدارة الإلكترونية ، وذلك بتوفير الخدمات ومختلف المعلومات الصحية عن طريق وسائل إلكترونية¹ ، فالتوجه نحو عصرنة إدارة مرافق الدولة بمختلف مؤسساتها وإداراتها العمومية قد يساهم بدرجة كبيرة في ترقية العمل التنموي المحلي البعيد عن مركز صناعة القرار بتوفير أفضل آليات التسيير على مستوى الوحدات المحلية .

إن تغيير آليات التسيير التقليدية إلى أخرى عصرية قد يساهم في إحداث نقلة داخل المجتمعات وإعادة صياغتها حيث تدفع إلى مشاركة المجتمع من خلال إهتمامه بالتطورات الإقتصادية ، وإحداث تفاعل مع النشاط السياسي والتحولات الإجتماعية والخدمات العامة مع تقليل نفوذ مركز الوظيفة والمنظمة لتحقيق مكاسب خاصة من خلال إستغلال الوظيفة الحكومية² .

عملية تحديث وسائل العمل في المؤسسات والإدارات العمومية على المستوى المركزي والمحلي حتما سيكون له أثر إيجابي على الواقع الاجتماعي قد يحل مشاكل كثيرة يعاني منها المجتمع في التعامل مع أجهزة الدولة ويسمح لهذه الأخيرة من التحكم في معطيات وإحصائيات إجتماعية يمكنها من بلورة سياسات تنموية وفق متطلبات المجتمع وتحسين الخدمة العمومية المرتبطة بترقية الظروف الإجتماعية التي أولوية رئيسية لأي سياسة عامة للدولة .

¹ حسين وليد حسين عباس وعبدالناصر علك حافظ ، نظم المعلومات الإدارية بالتركيز على وظائف المنظمة ، عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع ، 2014 ، ص 257 .

² محمد صادق اسماعيل ، مرجع سبق ذكره ، ص 52 .

الفرع الثالث/آثار تطبيق الإدارة الإلكترونية على المجال الإقتصادي :

يعيش العالم حركة كبيرة في المجال الإقتصادي في ظل مختلف الأزمات التي أصبحت تهدد الكثير من إقتصاديات الدول المتقدمة وبصورة أكبر دول العالم الثالث أو السائرة في طريق النمو ، فأصبح من الضرورة البحث عن آليات تسمح بخلق تنوع إقتصادي وتسييره بطرق عصرية تمكن من تقليل الكلفة وتجويد الخدمة المقدمة ، حيث أشرنا من خلال تحليلنا السابق حول أثر تطبيق الإدارة الإلكترونية على المؤسسات والإدارات العمومية الذي قد يساهم من تقليل التضخم الوظيفي في القطاع العام والتخلص من بعض الوظائف غير الضرورية والتي قد تلحق الضرر على خزينة الدول ، وبالتالي في ظل ظهور آليات تسيير عصرية من خلال توظيف الإدارة الإلكترونية على مستوى الأجهزة الحكومية قد يساهم إلى حد بعيد في التقليل من النفقات من خلال ترشيد الخدمة العمومية .

إن تحول الحكومات إلى إستغلال آليات الإدارة الإلكترونية في تقديم خدمات قد يكون له أثر بليغ على العمل التنموي المحلي والوطني من خلال تجسيد الحكومة الإلكترونية، وقد يؤثر بشكل كبير على مايلي :

- ✓ تسهيل الخدمات المرفقية للمستثمرين والمواطنين دون التوجه إلى الإدارة المعنية .
- ✓ رفع كفاءة الجهاز الحكومي من خلال توفير أحدث المعلومات والتنسيق بين مختلف الإدارات .
- ✓ توسيع مجال الديمقراطية الإلكترونية لمساهمة الجماهير ومختلف الفواعل في عملية إتخاذ القرار¹ .
- ✓ الزيادة من فاعلية الدولة للتدخل والتكفل بإنشغالات المواطنين عن طريق السياسة الوطنية المتعلقة بالتنمية الإجتماعية والإقتصادية بالإضافة إلى محاربة البيروقراطية التي تعتبر عائق للتنمية² .
- ✓ إيجاد وظائف جديدة في مجالات مرتبطة بالتحول الإلكتروني خاصة بالحكومة الإلكترونية

¹ سمية بومروان ، الحكومة الإلكترونية ودورها في تحسين أداء الإدارات الحكومية : دراسة مقارنة ، الرياض : مكتبة القانون والإقتصاد ، 2014 ، ص ص 20-21.

² رابحي بوعبدالله ، " دور الإدارة الإلكترونية في تحسين جودة الخدمات العمومية (التجربة الجزائرية نموذجاً) " ، مجلة شعاع للدراسات الإقتصادية ، المجلد 04 ، العدد 01 ، 2020 ، ص 201.

هذه الأخيرة التي تعمل على توحيد الجهود في تطبيق الإدارة الإلكترونية ، بالإضافة إلى فتح قنوات استثمارية جديدة لها علاقة بالتطبيقات الإلكترونية .

✓ إنشاء بوابات إلكترونية لتفعيل الشراكة بين القطاعين الخاص والعام وجلب الإستثمارات من خلال تشجيع المستثمرين بناء على الشفافية وإزالة كل العقبات الإدارية¹ .

يمكن للجزائر الاستفادة من التحول الإلكتروني كآلية لتحقيق التنمية المحلية والوطنية وذلك بالإرتقاء بخدمات مؤسساتها وإداراتها العمومية على إمتدائها المحلي ، فتوظيف الإدارة الإلكترونية له أثر بليغ على الجانب الإقتصادي في ظل توجه عالمي نحو الإقتصاد المعرفي والرقمنة في مختلف المعاملات الإدارية وإضفاء الشفافية على جميع المعاملات بما فيها توضيح الرؤية للمستثمرين ، والرقابة الآنية لحركة الأموال في كل ولايات الوطن وتتبع نسبة إنجاز المشاريع ، حيث يسمح بإنشاء قاعدة بيانات يطلع عليها صانع القرار وبناءً عليها يتم تقييم السياسات العامة المحلية والوطنية .

الفرع الرابع/آثار تطبيق الإدارة الإلكترونية على التنمية الإدارية :

إن تأثير توسيع نطاق إستعمال الإدارة الإلكترونية على المؤسسات والإدارات العمومية ومختلف المنظمات قد يكون له أثر كبير على باقي أبعاد التنمية بمختلف أشكالها ، وذلك بإعتبار أن عصرنة الجهاز الإداري أمر ضروري للتكيف مع مختلف المتغيرات البيئية المحيطة بصانع السياسات العامة للدولة على المستوى الداخلي والخارجي في ظل تزايد مطالب المجتمعات لتحسين ظروف الحياة ، فإمتلاك جهاز إداري يسير مرافق الدولة سيساهم حتما في إنجاح السياسات التنموية ويساعد صانع القرار في سرعة المبادرة للإستجابة للمطالب وتحسين جودة الخدمات .

فالإدارة الإلكترونية قد تساهم بدرجة كبيرة في توطيد العلاقة بين المواطن والمرافق العمومية حيث قد يتم تحقيق المصالح دون حضور المعني ، كما أن تحسين آليات عملها يضمن تقديم المصلحة العامة والتقليل من تضخم الوثائق في الحصول على الخدمة ، حيث تسهل الإدارة الإلكترونية التعاملات وتلغي النظرة السيئة للمواطن الناتجة عن سوء إستغلال الوظيفة² .

¹ مطالبي ليلي وزغلول آمنة ، " الإدارة الإلكترونية للجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة حالة الجزائر" ، مجلة آفاق علوم الإدارة والإقتصاد ، المجلد 02 ، العدد 02 ، 2018 ، ص 285.

² طالة لامية ، " الإدارة الإلكترونية ودورها في تحقيق التنمية الإدارية : بين حتمية التغيير ومعوقات التطبيق " ، مجلة الإدارة والتنمية والبحوث ، المجلد 09 ، العدد 02 ، ديسمبر 2020 ، ص 195.

إن عملية عصرنة آليات التسيير ستمكن من ترقية عمل إدارة أي مرفق عام للدولة سواء على مستوى المنظمات والمؤسسات والإدارات العمومية المركزية والمحلية ، فالإرتقاء بالعمل التنموي بمختلف أبعاده يحتاج لسرعة الإستجابة لمختلف مطالب المجتمعات من خلال صنع عملية صنع السياسات العامة وتنفيذ البرامج والمشروعات ، وهذا لن يكون إلا من خلال جهاز إداري يساير متطلبات العصر لتقديم خدمات ذات جودة بكفاءة وفعالية ترقى لتطلعات أفراد المجتمع .

المطلب الرابع : ترشيد وتحسين الخدمة العمومية كآلية لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر

عملية الإصلاح والتحديث كما شرحنا سابقا تعد عنصر أساسي في عملية البناء الهيكلي والتغيير الوظيفي نحو الأحسن ، فالبنى والهياكل بمختلف تجهيزاتها العصرية دافع قوي لعجلة التنمية المحلية والوطني حيث تسعى كل دولة لتطوير هياكلها القاعدية وبنيتها التحتية لمواجهة التحديات التنموية من جهة وتحسين أداء مرافقها من جهة أخرى كآلية لتعزيز قدرات الأداء الوظيفي الذي يعد ركيزة أساسية في تنفيذ وبلورة مختلف المشاريع التنموية ، فالإصلاحات التي قامت بها الجزائر من خلال العصرنة والتحديث مست الجانب الهيكلي والوظيفي والقانوني مع محاولة الشروع في عملية التحول الإلكتروني، وبالتالي التوجه نحو العصرنة في ترقية خدمات المرفق العام ومايتبعا من تحسين الأداء وترشيد الخدمات الذي يؤثر بدوره على العمل التنموي المحلي والوطني .

إن عصرنة إدارة المرفق العام لها إيجابيات كبيرة على ترشيد الخدمة العمومية التي تعتبر عملية تتمتع بالإستمرارية والديمومة لتحقيق الصالح العام وتحسين ظروف حياة المجتمع ، حيث أن الجهاز الإداري للإدارة العامة يحتاج إلى آليات تساعد على ضبط أعماله بمايخدم سياسات التنمية ، هذه الأخيرة التي تعتمد على أغلفة مالية وتكاليف في تقديم الخدمات التي تساهم في بلورة عملية التنمية. فالإدارة الإلكترونية والإصلاحات الهيكلية والوظيفية تساهم إلى حد بعيد في تعزيز آليات الحكم الراشد الذي يعتبر وفق البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة " على أنه ممارسة للسلطة السياسية والإقتصادية والإدارية من خلال إدارة شؤون الدولة حيث تتضمن مختلف العمليات والآليات والمؤسسات التي بواسطتها يعبر المواطنون والجماعات عن مصالحهم وممارسة حقوقهم القانونية والوفاء بالتزاماتهم وقبول الوساطة لحل خلافاتهم " ¹ .

¹ Isabelle et pier-olivier st-arnaud , la gouvernance : tenter une defenition , **cahiers de recherche en politique appliquee** , vol IV . N3. 2012 . P.24

فالتوجه نحو عصرنة إدارة المرفق العام قد يخدم صانع القرار في ضمان تنفيذ البرامج التنموية المحلية من خلال ضمان ترشيد الخدمات وتحسينها ، وبالتالي تحقيق الأهداف على كافة المستويات إنطلاقاً من ترقية أداء المرفق العام والحصول على الرضا الوظيفي والتنسيق بين مختلف الوحدات الإدارية وصولاً إلى تلبية الحاجيات والمطالب وتحسين مستوى حياة الأفراد ، وتوطيد العلاقة بين المواطن ومختلف المؤسسات والإدارات العمومية .

إن تطبيق الإدارة الإلكترونية قد يساهم إلى حد بعيد في ترسيخ مبادئ الحكم الرشيد من خلال التحكم في الآليات الرقابية والمساءلة وتحقيق الشفافية* والعدالة والمساواة بين مختلف أفراد المجتمع أمام إدارة المرفق العام ، فأى دولة تسعى لتعزيز قدراتها في أداء عملها على المستوى المركزي واللامركزي من خلال الإدارات المحلية ، وهنا نشير إلى تعريف البنك الدولي لمفهوم الحكم الرشيد الذي إعتبره أنه " يتضمن العمليات والمؤسسات التي من خلالها تمارس السلطة في أي دولة من دول العالم عن طريق التسيير الحسن للمؤسسات وإنقاء وتنسيق السياسات لتقديم خدمات جيدة وفعالة " ، حيث يشمل هذا التعريف مايلي :

- ✓ التحكم في إختيار الحكومات ومراقبتها ومساءلتها وتغييرها .
- ✓ القدرة على تنفيذ السياسات السليمة وتقديم الخدمات العامة.
- ✓ إحترام المواطنين والدولة لمختلف المؤسسات التي تعمل في الميدان الإقتصادي والإجتماعي¹.

* من المبادئ المهمة في التسيير الإداري لمختلف مرافق الدولة هو تحقيق مبدأ الشفافية الذي يضمن المساواة ووضوح الرؤية للمنتفع من خدمة أو مشروع تنموي ، فالشفافية هنالك من يعرفها على أنها " عبارة عن بناء نظ وآليات وسياسات ومختلف التشريعات التي تمكن المواطن من عملية فهم ومعرفة ومراقبة وتقييم سلوكيات وقدرات الموظفين العموميين من خلال توفير المعلومات للمواطنين حسب الحالة سواء بطلب أو عن غير طلب " وهناك تعريف آخر للشفافية على أنها " إتاحة التدفق الحر للمعلومات من خلال الإطلاع المباشر على المعلومات والعمليات المتعلقة بهذه المصالح تضمن لهم فهمها ومراقبتها " ، بالإضافة إلى تعريف آخر " على أن الشفافية هي إلتزام إدارة المؤسسة بإتاحة ونشر المعلومات المرتبطة بالقرارات والإجراءات والخدمات ومعلومات متعلقة بمسؤولي المؤسسة لضمان حق المواطن في المعرفة " (أحمد الشيبان وعنان أبو حمور ، مفاهيم إدارية معاصرة ، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع ، 2014 ، ص 119)، فالشفافية من المبادئ المهمة الحديثة في إدارة المرفق العام ضماناً لحق المواطن في معرفة ما يحدث حوله في كل المسائل التي قد تمسه بصورة مباشرة خاصة فيما يتعلق بالسياسات العمومية والمشاريع التنموية بإعتباره محور صناعة أي سياسات عامة محلية ووطنية .

¹Abhidhek dubey , **good governance in india : role of political parties** , bfc publications , 2021, p 07 .

فعملية التوجه نحو أي إصلاح لتحديث منظومة التسيير للجهاز الإداري للدولة له آثار مهمة على الجانب التنموي بناءً على مدى القوة التي قد يكتسبها أي جهاز تنفيذي لمنظمة أو إدارة عمومية للدولة في تبيق مخرجات السياسات العامة ، وبالتالي فالجزائر يمكنها من خلال عصرنتها لإدارة المرفق العام أن تحقق نتائج مهمة في سياسات التنمية المحلية والوطنية من خلال تحسين وترشيد الخدمة العمومية.

إن التحولات الحديثة في تسيير مؤسسات الدولة يمكن أن تساهم إلى حد بعيد في ترسيخ مبادئ الحكم الراشد في إدارة المرفق العام مما يحسن العلاقة بين الإدارة والمواطن ويجدد الثقة بناءً على تحسين ظروف الحياة المرتبطة أساساً بطبيعة الخدمات العمومية المقدمة وبالتالي تحقيق أهداف التنمية بمختلف أشكالها ، وبالخصوص التنمية المحلية التي تعتبر أولوية لكل دولة باعتبارها قاعدة أساسية للوصول إلى التنمية الوطنية الشاملة والمستدامة التي يسعى من خلالها صانع القرار إلى ترشيد الخدمة التي عن طريقها يعاد ضبط النفقات والتقليل من التكاليف لمختلف المشاريع ، فالعصرنة هي عملية تحديث للهيكلة والنمط الوظيفي وتحسين الأداء في التسيير كل هذا قد يؤدي إلى تحقيق مبادئ الحكم الراشد المبينة على مايلي :

- 1- **المشاركة** : حيث تعتبر من المبادئ المهمة لمشاركة الجميع في إتخاذ القرار بصورة مباشرة أو غير مباشرة من خلال مؤسسات تمثلهم .
- 2- **الكفاءة والفعالية** : من خلال تنفيذ المشاريع في الوقت المناسب وبأقل تكلفة وبشكل جيد لتلبية رغبات المواطنين بتسيير إداري رشيد وعقلاني للموارد مبنية على كفاءة الموظفين ومصداقية الحكومة ومعرفة أفراد المجتمع نوعية الخدمات العمومية.
- 3- **الشفافية** : مرتبطة أساساً بتوفر المعلومات وحق الجميع في الوصول إليها حيث قد تساعد صانع القرار في صنع السياسة العامة¹.
- 4- **تحقيق الصالح العام وحكم القانون**: من خلال الإلتزام بتحقيق المصلحة العامة للمجتمع بكل الوسائل المتاحة وتفعيل سلطة القانون كي لا تضيع الحقوق والواجبات للدولة والمواطن².

¹ منال جرود ، مفهوم الحكم الراشد **The concept of good governance** ، الموسوعة السياسية ، <https://political-encyclopedia.oeg/dictionary/> ، 2022/05/31 ، تاريخ التصفح : 20% ، 2022/09/08 .

² سامح فوزي ، الحكم الرشيد ، ط1 ، مصر : نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع ، 2007 ، ص ص 37- 39.

فالحديث عن تأثير العصرنة على التنمية بمختلف أشكالها يقودنا للتكلم عن حوكمة إحدى آلياتها والتي يمكن أن تكون دافع لنجاح السياسات العامة التنموية من خلال الحوكمة الإلكترونية التي قد تساهم في ترقية أداء إدارة المرفق العام الجزائر عن طريق تفعيل المستويات التالية :

5- **مستوى حكومي - حكومي** : حيث يمثل التنسيق ما بين الوزارات على مستوى الحكومة من

خلال العمل ككيان واحد وتبادل المعلومات مع الأخذ بعين الاعتبار الصلاحيات والتفويض .

6- **مستوى حكومي - مواطن** : حيث هنالك علاقة ما بين الحكومة والمواطن من حيث تقديم

الخدمات بجودة عالية للمواطنين عن طريق بوابات إلكترونية أو موقع رسمي .

7- **مستوى حكومي - أعمال** : مرتبط بمجال المناقصات والعقود ومختلف التعاملات مع

الشركات المحلية والدولية والتسهيلات المرتبطة بالإستثمار¹ .

من خلال ماسبق يمكن القول أن عملية العصرنة لإدارة المرفق بمختلف آلياتها قد تلعب دور كبير في تحسين كفاءة وفعالية أداء إدارة المرفق العام على العمل التنموي المحلي والوطني نتيجة تبني أفكار الحوكمة في إطارها التقليدي إلى حوكمة إلكترونية تتيح وفرة المعلومات لصانع القرار والمواطن على حد سواء ، وبالتالي إمكانية صناعة سياسات عامة بإستغلال مختلف قواعد البيانات والمعلومات المتاحة تكون لها نتائج مرضية لصانعيها وللمستفيد من برامجها ، ففي هذا الإطار يمكن للجزائر الإستفادة من توظيف مختلف الآليات الحديثة والمعاصرة كدافع مساعد للتوجه نحو تنمية حقيقية .

إن المبدأ الأساسي لتحسين ظروف الحياة والمستوى المعيشي للأفراد هو جودة الخدمات المقدمة للأفراد ومدى قدرة النظام السياسي للمبادرة في إنتاج حلول وسياسات دقيقة إلى حد ما في الإستجابة للمطالب وتحويلها إلى مشاريع ، فجودة الخدمة على مستوى المؤسسات والإدارات العمومية تعكس حتما خطة صانع القرار في الإرتقاء بخدمات إدارة المرفق العام وتقريبه من المواطن بمختلف التسهيلات ، لإن سياسات الإصلاح والعصرنة من أهدافها الجوهرية هو تحسين وترشيد الخدمات التي هي من أولويات أي دولة في النهوض بالمسار التنموي للبلاد ، حيث يمكن للجزائر السعي في هذا الإطار التنموي لإنجاح سياسات الإصلاح الرامية إلى الوضوح والشفافية وإرجاع ثقة المواطن لمؤسسات الدولة .

¹ مازن مهدي حبيب العقابي ، الحكم الرشيد وتكنولوجيا المعلومات قراءة وفق المنظور الإسلامي ، بغداد : دار كلكامش للطباعة ، 2017 ، ص ص 60 - 61 .

إن التطور الذي عرفه تطور وظيفة الدولة في تسيير مؤسساتها وإداراتها المركزية ووحداتها المحلية نتيجة تطور المطالب داخل المجتمعات وحاجتها لإشراكها في صناعة القرار في صنع السياسات العامة ومرافقة التنفيذ والتقييم ، فضلا عن التطورات البيئية الداخلية والخارجية التي تعد دافعا للإصلاح والعصرنة أثرت بشكل كبير على مبادئ سير المرفق العام وأدت إلى ظهور مبادئ جديدة تمثلت فيما يلي¹:

- **مبدأ جودة ونوعية تقديم الخدمات** : حيث أن المستفيد والمنتفع من الخدمات العمومية في ظل التطور التكنولوجي تغيرت نظرتهم للمرفق العمومي وأصبح غير مهتم بمن يقدمها سواء كان مقدم الخدمات خاص أو عام بل أصبح ينظر إلى ثمنها وجودتها ، والحصول على خدمات بأفضل نوعية وجودة وهذا من آثار تطبيق الإدارة الإلكترونية .
 - **مبدأ المشاركة** : الذي أصبح يشكل عنصر أساسي في توجه المجتمعات نحو الديمقراطية التشاركية ، حيث يتعين عدم إنغلاق وإنعزال المرافق العامة على نفسها دون الإنفتاح على المنتفع مما يؤدي إلى البيروقراطية واتجاه العلاقة الإدارية نحو السلطوية بل لابد من الذهاب نحو العلاقة التوافقية مبنية على مشاركة الأفراد لتطوير عملية تقديم الخدمات.
- **مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية في الجزائر من خلال دراسة الأمم المتحدة :**

لقد أشرنا سابقا أن الجزائر حاولت التوجه نحو العصرنة والتحديث من خلال تطبيق الإدارة الإلكترونية كآلية لترقية أداء المرفق العام الذي سيخدم حتما التنمية الوطنية الشاملة والمستدامة ، وبالتالي فمن نتائج التحول الإلكتروني هو توظيف الإدارة الإلكترونية في المعاملات الإدارية الذي سيقود إلى الحكومة الإلكترونية في تسيير مختلف الأعمال ، حيث تعرف الحكومة الإلكترونية على أنها " قدرة القطاعات الحكومية المختلفة على توفير الخدمات الحكومية التقليدية للمواطنين والعمل على إنجازها بدقة وبتكلفة أقل وبسرعة عن طريق شبكة الأنترنت " ² ، فالخدمات الإلكترونية في مختلف القطاعات عن طريق المواقع والبوابات الإلكترونية تشكل جوهر عمل الحكومة الإلكترونية من خلال توفير الكثير من المعاملات في عديد المجالات السياسية ، الاقتصادية والاجتماعية...إلخ.

¹ سقني فاكية ، " أثر الإدارة الإلكترونية على المبادئ التي تحكم سير المرفق العام " ، مجلة الأبحاث القانونية والسياسية، العدد 02 ، مارس 2020 ، ص 284.

² إبراهيم سليمان ، الحكومة الإلكترونية ، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع ، 2010 ، ص 18 .

فمؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية دراسة تقوم بها الأمم المتحدة لمعرفة مدى التحسن التي تعرفه الدول في مجال تنمية الحكومة الإلكترونية من خلال دراسة بعض المؤشرات وتغير حالة هذه الدول من المستوى المرتفع جدا ، المرتفع ، المتوسط والمنخفض ، ويمكن الإشارة إلى مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية في الجزائر من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم (25) : يمثل قيم مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية في الجزائر ما بين 2008/2020

الترتيب العالمي	قيم مؤشر تنمية .ح.الإلكترونية	الفترة الزمنية
121	0.3515	2008
131	0.3181	2010
132	0.3608	2012
136	0.3106	2014
150	0.2999	2016
130	0.4227	2018
120	0.5173	2020

المصدر¹: (سليمانى نسيمه وكنزة مالح).

من خلال الجدول يتضح لنا أن مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية في الجزائر عرف تصاعد وإنخفاض بمرور السنوات حيث كانت قيمة المؤشر سنة 2008 المقدر بـ 0.3515 أكبر من سنة 2010 التي قدرت بـ 0.3181 لتشهد إرتفاع سنة 2012 بـ 0.3608 أي قبل إنطلاق مشروع الجزائر الإلكترونية سنة 2013 ، لتعرف سنوات 2014 و2016 إنخفاض في قيمة المؤشر رغم إنطلاق مشروع التحول الإلكتروني الذي جاء بعدد المحاول في مجال تطبيق الإدارة الإلكترونية وترقية الخدمات الإلكترونية ، أما سنة سنة 2018 و2020 شهد إرتفاع بـ 0.4227 و 0.5173 على التوالي إلا أن هذا الإرتفاع يبقى غير كافي مقارنة بالجهود المبذولة والمشاريع المنجزة ، فمن خلال تحليلنا السابق لواقع البنية التحتية للجهازية الإلكترونية في الجزائر يمكن القول أن التحول الإلكتروني في الجزائر له بدايات مهمة من حيث التحضير إلا أنه لوحظ تأخر في تعميم الخدمات الإلكترونية.

¹ سليمانى نسيمه وكنزة مالح ، " تقييم مؤشرات مسح الحكومة الإلكترونية للأمم المتحدة للأداء الحكومي الإلكتروني الجزائري دراسة تحليلية للفترة (2008-2020) " ، مجلة التميز الفكري للعلوم الإجتماعية والإنسانية ، العدد 05 ، نوفمبر 2021 ، ص 143 (136-153).

لقد شهد مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية تحسن في الجزائر بين سنتي 2018 و2020 من حيث الانتقال من التصنيف المتوسط إلى التصنيف المرتفع كما وضحته دراسة الأمم المتحدة لمسح الحكومة الإلكترونية سنة 2020 ، وهذا ما يوضحه الجدول التالي :

الجدول رقم (26) : يمثل مجموعات مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية للجزائر وبعض الدول

العربية بين سنتي 2020/2018

مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية المنخفض (أقل من 0.25)	مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية المتوسط (بين 0.25 و 0.50)	مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية المرتفع (بين 0.50 و 0.75)	مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية المرتفع جدا (أكبر من 0.75)
الصومال	لبنان	الجزائر	البحرين
	جزر القمر	تونس	السعودية
	العراق	مصر	الكويت
	ليبيا	الأردن	سلطنة عمان
	السودان	المغرب	
	موريتانيا		
	اليمن		

المصدر¹: الجدول من إعداد الباحث بناءً على دراسة الأمم المتحدة حول الحكومة الإلكترونية لسنتي

2018 و2020 .

نلاحظ من خلال الجدول التطور في مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية على مستوى دول الخليج ، فعلى حسب دراسة الأمم المتحدة دولة السعودية والكويت وسلطنة عمان إنتقلت من مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية المرتفع إلى المؤشر المرتفع جدا في سنة 2020 ، وكذلك بالنسبة للجزائر فقد أشارت الدراسة إلى إنتقالها من المستوى المنخفض إلى المستوى المرتفع رفقة تونس والمغرب ومصر والأردن ، وبالتالي يمكن القول أن الجزائر من خلال تعزيز بنيتها التحتية في مجال تكنولوجيا الإتصال والمعلومات وتعميم إستعمال الإنترنت على الكثير من القطاعات من خلال تطبيق الإدارة الإلكترونية إستطاعت إيجاد مكان لها بين الدول في مجل تنمية الحكومة الإلكترونية .

¹ إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ، مسح الحكومة الإلكترونية 2020 ، الأمم المتحدة : نيويورك ، 2020 ، ص ص 07-08 .

لقد شهد تطور الحكومة الإلكترونية في الجزائر من خلال مسح الحكومة الإلكترونية للأمم المتحدة بين سنتي 2020 و2022 ارتفاع طفيف حيث كان بقيمة 0.5173 ليصبح بقيمة 0.5611 على التوالي ، كما احتلت الجزائر المرتبة 09 إفريقيا و112 عالميا حيث تقدمت بثماني مراكز في تصنيف 2022 في ما يتعلق بتصنيف الدول ذا أعلى قيمة في مؤشر تطور الحكومة الإلكترونية على المستوى الإفريقي والعالمى آخذين بعين الاعتبار¹:

- مؤشر الخدمة عبر الأنترنت .
- مؤشر رأس المال البشري .
- مؤشر البنية التحتية للاتصالات .
- مؤشر تطور الحكومة الإلكترونية.

من خلال ماسبق يظهر لنا أن الجزائر بذلت مجهودات من أجل الإلتحاق بالركب وتحقيق تحول حقيقي نحو إستغلال تكنولوجيا الإعلام والإتصال لعصرنة مؤسساتها وإداراتها العمومية من أجل تجويد الخدمات وترقية إدارة المرفق العام على المستوى المركزي والمحلي كدافع لتحقيق التنمية المحلية المستدامة ، وقد أكد بيان السياسة العامة لسنة 2022 على ضرورة عصرنة الإدارة العمومية من خلال التكلم عن مسار الرقمنة حيث تم وضع بوابة رقمية حكومية تحتوي على 208 خدمة عمومية سيتم إطلاقها في الأيام القادمة (هي الآن حيز الخدمة) بالإضافة إلى العديد من البوابات الإلكترونية التي تم وضعها مؤخر في العديد من القطاعات ، بالإضافة إلى تعميم الرقم التعريفي الموحد الذي سيشكل نقلة نوعية لإستغلال أنظمة المعلومات وتسريع مسار التحول الإلكتروني والرقمي للإدارة العمومية في الجزائر² .

إن إنطلاق مشروع الإدارة الإلكترونية في الفترة الممتدة من 2008 إلى 2013 كان دافع قوي لإستمرار عملية التحول الإلكتروني من خلال إدراك صانع القرار في الجزائر أن تسيير التنمية المحلية والوطنية يجب أن تتوجه نحو الرقمنة وإقتصاد المعرفة وإستغلال التكنولوجيا كآلية داعمة لمختلف السياسات العامة التنموية ، حيث إن مشروع التحول الإلكتروني مازل مستمر إلى غاية يومنا هذا رغم التفاوت في تجسيده بصورة أكثر فاعلية طيلة السنوات الماضية .

¹ إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ، مسح الحكومة الإلكترونية 2022 ، الأمم المتحدة : نيويورك ، 2022 ، ص 63 .

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، بيان السياسة العامة ، مرجع سبق ذكره ، ص 09 .

المبحث الثالث: إشكالية تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجزائر (المرفق العام الإلكتروني)

إن تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجزائر كآلية للعصرنة والتحديث تعتبر تجربة حديثة مقارنة مع الدول الرائدة في هذا المجال والتي قطعت شوط كبير في التحول الإلكتروني وتوظيفه كآلية لتحقيق التنمية في الكثير من القطاعات ، وبالرجوع إلى الجزائر فالتحول الإلكتروني من خلال تطبيق الإدارة الإلكترونية اصطدم بالكثير من المشاكل والعراقيل التي يمكن ذكر بعضها على النحو الآتي :

المطلب الأول : الفجوة الرقمية في الجزائر

يقصد بها الفجوة بين الأفراد والأسر والشركات والمناطق الجغرافية على جميع المستويات الاجتماعية والإقتصادية من حيث الفرص المتاحة لها للوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصال واستخدام الأنترنت في العديد من الأنشطة ، كما تشير الفجوة الرقمية إلى المستوى الداخلي والخارجي مع مختلف البلدان في الإستفادة من الإنترنت ¹ .

لقد أشرنا سابقا إلى حادثة التحول الإلكتروني في الجزائر الذي جاء متأخرا مقارنة مع الدول المتقدمة وكذلك الدول ذات المستوى المتقارب مع الجزائر في الإمكانيات ، حيث أثرت المشاكل السياسية و الإقتصادية وحتى الأمنية على تطوير البنية التحتية لسنوات طويلة في ظل المراحل الحساسة التي مررنا بها إلى غاية بداية الألفينات وماشهدته من تغيرات على كافة المستويات ، من خلال ماسبق يمكن القول أن تكنولوجيا المعلومات والاتصال لم تكن متاحة لجميع الجزائريين حيث كانت محصورة في بعض الدوائر الحكومية رغم وجود بعض السياسات لتعميم إستعمال الأنترنت في كافة ولايات الجزائر لكن اصطدمت بتدهور الوضع المعيشي وعدم قدرة المواطن على الإستفادة من خدماتها ، زيادة على ذلك الإستفادة المتأخرة للقطاع من إستغلال خدمات الأنترنت .

من خلال ماسبق يمكن القول أن الفجوة الرقمية في الجزائر كانت لها مبرراتها في مرحلة من المراحل إلا أن هذا لاينفي الجهود التي قدمت في مجال تعزيز البنية التحتية القاعدية والقانونية في إطار مشروع الجزائر الإلكترونية ، وما تبعه من مشاريع على مستوى وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية المكلفة بتطوير الخدمات الإلكترونية وتحسين جودة الأنترنت التي أصبحت متاحة للجميع عبر مختلف الوسائط والوسائل ، وتعميم إستعمال الإدارة الإلكترونية في الكثير من القطاعات

¹OECD, **understanding the digital divide** , france :paris, oecd publications , 2001 , p05.

في الجزائر ، فالفجوة الرقمية ليست مرتبطة بالجزائر بل تشمل الكثير من الدول النامية والمتخلفة عن الركب العلمي والتكنولوجي للدول المتقدمة حيث تشمل العناصر التالية¹:

- تتضمن الفجوة الرقمية فجوة معرفية في الحصول على المعلومة والمعرفة وانتقالها بين الدول المتقدمة والنامية .
- فجوة تعليمية حيث يوجد فرق كبير في البحث العلمي والتعليم ووسائله ونشاطاته المتعلقة بالبحث والتطوير بين الدول النامية والمتقدمة .
- يوجد فجوة ثقافية متعلقة بمدى إهتمام المجتمعات المتقدمة بكل مايتعلق بالتكنولوجيا (أنترنت ، إتصالات ، كمبيوتر) وجعلها أدوات للتعلم والعمل على النقيض من ذلك تعتبر أدوات للرفاهية في الدول النامية .
- فجوة متعلقة بالجانب التكنولوجي بين الدول المتقدمة والدول النامية بالإضافة إلى فجوة كبيرة بين العقل في الدول المتقدمة والنامية من حيث التفكير في العلم والتطوير والبحث العلمي .
- فجوة مرتبطة بالديمقراطية وحرية التعبير والمشاركة في صنع القرار زيادة على ذلك فجوة في الجانب القانوني من حيث التنظيم والتشريع الذي قد لا يخدم مجتمع المعلومات خاصة في الدول العربية .

إن العامل المشترك بين الجزائر وباقي الدول العربية والنامية هو حداثة التجربة في مجال توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال من خلال تطبيق الإدارة الإلكترونية في الأعمال الإدارية على مستوى مؤسسات الدولة بالإضافة إلى نقص الخبرة في التعامل مع هذه الآليات الجديدة في التسيير على مستوى هيكل الدولة ، حيث تشمل الفجوة الرقمية الكثير من الجوانب المعرفية والثقافية والسياسية والتعليمية والتكنولوجية التي يجب أن تتأقلم مع التغير الجديد في نمط التسيير ، ويمكن القول أن الجزائر حاولت التأقلم مع المتغيرات العالمية الجديدة في التطوير والبحث العلمي في مجال تكنولوجيا الإتصال والمعلومات بالرغم من التأخر الذي عرفته في هذا المجال ، وبالتالي فصانع القرار في الجزائر أمام تحديات كبيرة في مجال التحول الإلكتروني الرقمي .

¹ شارف عبد القادر ورمضاني لعلا ، " التحديات العربية لتضييق الفجوة الرقمية نحو تكامل إقتصادي عربي معرفي " ، مجلة البشائر الاقتصادية ، العدد 06 ، سبتمبر 2016 ، ص 238.

ومن أبرز أسباب الفجوة الرقمية نذكر مايلي¹:

1-أسباب تكنولوجية : هذا السبب مرتبط بالتطور التكنولوجي الكبير لتكنولوجيا الإتصال والمعلومات الذي صعبت مواكبة هذا التطور نتيجة قلة الموارد للدول النامية زيادة على ذلك إحتكار الدول المتقدمة للتكنولوجيا المرتبطة بتصنيع العتاد (أجهزة الكمبيوتر ومختلف نظم الإتصالات) مع إحتكار صنع البرمجيات من طرف شركات عملاقة كميكروسوفت .

2-أسباب إقتصادية : مرتبطة بارتفاع تكلفة التكنولوجيا المتعلقة بالبنى التحتية وسيطرة الشركات المتعدد الجنسيات على مختلف الأسواق المحلية ومشكلة الملكية الفكرية التي تعد عائق أمام التنمية المعلوماتية ، كما أن هنالك مشكل مرتبط بإنخفاض الإنفاق على البحث العلمي في هذا المجال خاصة في الدول العربية وضعف الدخل الفردي خاصة في المجتمعات التي تعاني الفقر .

3-أسباب إجتماعية وثقافية : عالم التكنولوجيا يتطلب معرفة الكتابة والقراءة حيث يعد إنتشار الأمية عائق لإستغلال تكنولوجيا الإتصال والمعلومات وزيادة الفجوة الرقمية في المجتمع ، زيادة على ذلك الأمية التكنولوجية حيث تجد نسبة كبيرة من المتعلمين لايعرفون طرق التعامل مع التكنولوجيات الحديثة (الأنترنت والكمبيوتر) ، بالإضافة إلى مشكلة اللغة في المحتوى الرقمي نتيجة عدم الإلمام ببعض اللغات مما يزيد من الفجوة الرقمية .

من خلال ماسبق نستنتج أن الفجوة الرقمية مرتبطة بالكثير من الأسباب إنطلاقا من الجانب التكنولوجية إلى الإقتصادي وصولا إلى الثقافي والإجتماعي ، فالجزائر ليست بمعزل عن تلك الأسباب التي عرقلت إلى حد بعيد التحول التكنولوجي في الجزائر فيما يتعلق بجانب التحكم في التقنيات الحديثة لتكنولوجيا الإتصال والمعلومات ، زيادة على ذلك ضعف المجتمع المعرفي الرقمي في الجزائر على المستوى البنوي والوظيفي حيث تعتبر أسعار الأنترنت مرتفعة مقارنة بالدخل الفردي وهو أبرز العوامل التي قد تعيق التوجه نحو تحول رقمي إلكتروني من خلال تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجزائر ، بالرغم من الإستعمال الواسع لأنترنت الهاتف النقال إلا أن ذلك يبقى غير كافي في تطوير التعامل مع تكنولوجيا الإتصال والمعلومات وهذا لا يلغي الجهود المبذولة في الجزائر .

¹ جدو سامية ، " تشخيص واقع الفجوة الرقمية في الجزائر خلال الفترة (2012/2020) دراسة مقارنة على المستويين العالمي والعربي " ، مجلة الدراسات الإقتصادية المعاصرة ، المجلد 07 ، العدد 01 ، 2022 ، ص 181.

المطلب الثاني : إشكالية تقبل المجتمع للتعامل الإلكتروني مع مؤسسات الدولة

إن إحداث أي عملية تغيير داخل أي عملية تغيير داخل المؤسسات والإدارات العمومية أو أي منظومة عمل تقليدية قد يؤدي إلى مقاومة شديدة من الفئة التي لها مصالح شخصية ونفوذ داخل المنظمة ، حيث أن المقاومة هي الشيء الذي يؤثر في التغيير من خلال التأجيل أو التراجع عن البدء في التنفيذ أو إعاقته أو منعه والزيادة في تكاليفه بهدف الحفاظ على الوضع الحالي...وقد تواجه المنظمات أشكال عديدة من المقاومة كالإضراب والسلوك المتعطرس أو إلحاق الضرر بالتكنولوجيا والآليات الجديدة¹ ، وبالتالي فالتغيير قد يحدث نوع من الإضطرابات عند عدم التمهيد له بصورة تدريجية وقد يتعارض كذلك مع مصالح المنتفعين من التسيير التقليدي الذي قد يضمن بقاء السلطة والإمتيازات الوظيفية الشخصية السلبية الناتجة عن الوظيفي البيروقراطي .

يمكن القول أن التحول الإلكتروني في الجزائر قد يعترضه هذا المشكل نظرا لإنتشار مظاهر البيروقراطية السلبية على المستوى المحلي والوطني ، والتي أثرت بشكل كبير على سيرورة الكثير من المرافق العامة للدولة خاصة تلك المرتبطة ببلورة السياسات العامة التنموية ، فتطبيق مشروع التحول الإلكتروني في الجزائر ليس بالأمر السهل رغم توفر الأرضية لذلك وتمديد تطبيق المشروع من 2013 إلى غاية يومنا هذا ، ومحاولة صانع القرار في الجزائر التوجه نحو الرقمنة كدافع لتحقيق التنمية .

إن حداثة تجربة التحول الإلكتروني قد تعترضها الكثير من الإشكالات على مستوى تقبل أفراد المجتمع للتغيير والعصرنة في التعامل مع مؤسسات الدولة ، فكما أشرنا سابقا إلى إمكانية مقاومة بعض الموظفين العاملين في المؤسسات والإدارات العمومية لهذا الانتقال الإلكتروني يمكن كذلك للمجتمع أن يجد صعوبة في التأقلم التطورات المرتبطة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال كونها تجربة جديدة بالنسبة إليه لم يتعود عليها وارتبطت تعاملاته مع الدولة بطابعها التقليدي المبني على تقديم الملفات والإنتظار في المكاتب والتي تأخرت في إستغلال التكنولوجيات الحديثة في عصرنة مؤسساتها من خلال ماسبق يمكن القول كذلك أن عدم وجود " ثقافة عند المجتمع للتطبيق المناسب لتكنولوجيا المعلومات ، وذلك ناتج عن عدم إلمام المستخدمين والدولة بأهميتها"² ، فإدراك المجتمع

¹Aysha amjad and Muqqadas rehman , resistance to change in public organization : reasons and how to overcome it , **European journal of business science and technology** , vol 4 issue 1 , 2018, p 58.

²Arwa y and al-eryani , review study of e-management barriers , challenges and security , **saba journal of information technology and networking** , vol 02 , 2014 , p 37 .

لأهمية تكنولوجيات الإتصال والمعلومات في تحسين ظروف الحياة وتسيط الإجراءات الإدارية وتحقيق المصالح هو ما سيجعلهم مقبلين على إستغلال هذه التقنية في خدمة مصالحهم ، إلا أن المشكل الذي قد يعترض الجزائر والكثير من الدول التي حاولت الإنتقال نحو التسيير الإلكتروني هو عدم جاهزية المجتمعات التقليدية التي قد تقاوم هذا التغيير عن غير قصد وعن صعوبة التعامل مع مختلف الوسائط التي يستلزم الدخول إليها من أجل الإستفادة من الخدمات ، فالمجتمع التقليدي " هو المجتمع الذي تهيمن فيه القيم التقليدية والعادات التي تنظم سلوك الناس " ¹ ، وبالتالي فبعض التعاملات المصلحية الشخصية التي كانت سائدة قد تؤثر بدرجة كبيرة على التحول الإلكتروني في الجزائر .

إن المجتمع الجزائري ليس بمعزل عن باقي الدول التي تخلفت في توظيف تكنولوجيا الإتصال والمعلومات وبالتالي هنالك تحديات مشتركة بين الدول النامية في مسألة إستغلال هذه التقنية ، حيث يرى البنك الدولي أن التقدم التكنولوجي يعتبر قوة دافعة للنمو الإقتصادي في الدول النامية وهي مرحلة يجب تواجها من أجل اللحاق بالركب والتطور الحاصل في العالم الذي أصبح في تسارع رهيب قد يجعل الدول المتأخرة ومن بينها الجزائر في مشكل التكيف مع البيئة العالمية الجديدة .

وبالرجوع إلى إشكالية تعامل المجتمع الجزائري مع تكنولوجيا الإتصال والمعلومات فيمكن القول أن التأقلم في إستعمالها قد يستغرق وقت كبير نظرا لأن الكثير من المناطق النائية غير متصلة بشبكة الأنترنت التي تعتبر الأساس في عملية التحول الإلكتروني وبالرغم من توفر هذه الشبكة على الهاتف المحمول إلى أنها تعاني من مشكل سوء التغطية في الكثير من المناطق نظرا لشساعة مساحة الجزائر وصعوبة بعض التضاريس هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فربط التنمية بمختلف أشكالها مع تكنولوجيا الإتصال والمعلومات في الجزائر مازال في مراحله الأولى حيث يقتصر توظيف هذه التقنيات في بعض المجالات المرتبطة أساسا في تحسين بعض الخدمات العمومية على مستوى بعض مرافق الدولة ، حيث أن الكثير من فئات المجتمع تفضل الإنتقال إلى المكاتب لقضاء مصالحها بالرغم من إستطاعتها الحصول على الخدمات من المنزل وهذا يقودنا إلى طرح مشكل الثقة في إستغلال هذه الآلية ومشكل عدم التعود على العمل بها ومشكل آخر وهو الأمية التي لها أبعاد وتأثيرات كبيرة في تجسيد بعض المشاريع التي تواكب التطورات العالمية وتكييفها مع ثقافة المجتمع في الجزائر .

¹Urunova hamida umarboevna and zohidov ochil , the peculiarities of the traditional societies and non-traditional societies and their transformation , **international conference on social sciences in the 21st century** , oxford united kingdom , 27-29 march 2020 , p 87.

المطلب الثالث : إشكالية الجانب الفني والتقني للتحويل الرقمي في الجزائر

إن تطبيق الإدارة الإلكترونية كآلية لعصرنة إدارة المرفق العام يتطلب إمكانيات هائلة خاصة على مستوى حماية قواعد البيانات والمعلومات الشخصية للأفراد ومؤسسات الدولة العامة والخاصة ، وبالتالي فالتحول الإلكتروني في مجمله قد يعترضه مشكل التهديدات الأمنية في ظل حداثة التجربة من جهة والإمكانيات المتاحة للحماية من جهة أخرى ، وهذا لا ينقص من الكفاءات المحلية في مجال حماية قواعد البيانات من القرصنة الإلكترونية للبيانات الشخصية .

" حيث يتيح تخزين البيانات الشخصية على أجهزة الكمبيوتر أو إتاحتها على مستوى الأنترنت مزايا كثيرة على عكس الطرق غير الإلكترونية ، إلا أنه وجب على المؤسسات أن تكون على دراية بالمخاطر التي قد تهدد أمن تلك البيانات زيادة على ذلك المخاطر والمشاكل التي قد تحدث بسبب إنتهاكها ، لذا يجب إتخاذ إجراءات أمنية معقولة للتقليل من المخاطر الأمنية " ¹ ، فالتهديدات السببرانية تعتبر مشكلة عالمية ليست مرتبطة بالجزائر لكن حداثة التجربة تتطلب قدر كافي من الأمن الإلكتروني ، وهو أحد تحديات وإشكالات التحويل الإلكتروني في الجزائر .

إن التوجه نحو عملية العصرنة والمرفق العام الإلكتروني يتطلب إمكانيات تشمل البنية التحتية والموارد البشري والمالي لتجسيد المشروع ، ولعل من بين المشاكل الفنية هو كيفية إستخدام شبكات الأنترنت وفهم مضمونها نظرا لمشاكل مرتبطة بإنتشار الأمية ، والمشاكل المالية المتعلقة بقلة الموارد المخصصة للتحويل الرقمي في ظل التركيز على التنمية في المناطق المحلية للإستجابة للمتطلبات الأساسية بعيدا عن أولوية التطور التكنولوجي والمعلوماتي ، زيادة عل ذلك ضعف البنية التحتية للإتصال والمعلومات والسعر المرتفع للأجهزة وتكلفة إستغلال خدمات الإتصال ناهيك عن صعوبة مواكبة التطور السريع لتقنية الإصال والمعلومات ² ، وعليه يمكن القول أن مشكل البنية التحتية يبقى قائم نظرا لشساعة مساحة الجزائر كما أن الأجهزة المستعملة في مجال التحويل الإلكترونية كآلية للإتصال من أجل الإستفادة من الخدمات تبقى مرتفعة وقد لايسطيع الكثير من أفراد المجتمع شراؤها نظرا لغلاء أسعارها ، بالإضافة إلى غياب التكوين في مجال تكنولوجيا الإتصال والمعلومات على

¹ Personal data protection commission singapore , **guide to securing personal data electronic medium** , 20 january 2017 , p04.

² ونوغي نبيل ، " نحو عصرنة وتجويد خدمات المرفق العام في الجزائر : دراسة في الآليات والتحديات " ، **مجلة البحوث القانونية والإقتصادية** ، المجلد 05 ، العدد 02 ، 2022 ، ص 134 .

مستوى المنظومة التعليمية يعد مشكل لصانع القرار في الجزائر في ظل التطور المستمر للمعلوماتية وما يشهد العام من تغيرات في مجال التحول الرقمي .

بالإضافة إلى ماسبق يمكن طرح بعض المشاكل التي تعترض تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجزائر على النحو الآتي¹:

- إشكالية نقض كفاءة العنصر البشري في استخدام التقنيات والحاجة إلى تكثيف التدريب كما أن بعض الأعمال الحالية التي تعتمد على الحاسوب لم تتخلص من الإجراءات الإدارية التقليدية في عملية التعامل الإداري .
- عدم التشجيع في التحول الإلكتروني الكامل وضعف التنسيق وتداخل المسؤوليات .
- نفوذ جماعات المصالح الضيقة الخاصة وغياب الشفافية وغياب الحوافز القوية للأفراد في إنجاح عملية التحول الإلكتروني في ظل عدم إحساسهم أنهم عنصر مهم في محور التحول الإلكتروني .
- الخوف من تطبيق التكنولوجيا وإشكالية ثقافة الأبواب المغلقة وعدم وجود أنظمة أمنية وتشريعية أو التساهل في تطبيق القوانين .
- إشكالية ضعف تدفق الأنترنت عبر التراب الوطني وعدم الإسراع في عملية تعميم تطبيق الإدارة الإلكترونية .
- الخوف من فقدان المنصب ومقاومة التغيير نتيجة نقص وضعف تكوينهم كما أن الآلية الجديدة تحتاج لمهارات في عملية العمل .
- إشكالية الجانب الأمني من خلال الخوف من إختراق البيانات الشخصية وعدم توفير برمجيات للرقابة والحماية من الإختراقات ، كما أن الجانب الأمني مرتبط بالتقنية والأجهزة المستعملة والأفراد ومختلف الهيئات الإدارية².

¹ وهيبة حارش وسمير يوسف خوجة ، " متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية ومعوقاتها في الإدارة الجزائرية " ، مجلة رؤى للدراسات المعرفية والحضارية ، المجلد 07 ، العدد 02 ، ديسمبر 2021 ، ص 180.

² الدراجي زريق وعبدالسلام عبد اللاوي ، " الإدارة الإلكترونية في الجزائر بين المعوقات ورهانات المستقبل " ، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ، العدد 05 ، 2021 ، ص 186 - 187 .

إن إشكالية التحول الإلكتروني في الجزائر غير مرتبطة بالجانب التقني والتهديد الأمني بل تتعدى ذلك إلى أبعاد أخرى مرتبطة بتجذر الممارسات التقليدية الراسخة في تسيير المؤسسات والإدرات العمومية الجزائرية ، حيث نعلم أن صانع القرار في الجزائر تأخر إلى كبير في توظيف تكنولوجيات الإتصال والمعلومات في تسيير مؤسسات الدولة على المستوى المحلي والوطني ، فالإمكانيات المالية في تطبيق مشروع الإدارة الإلكترونية عرف تقطعات نتيجة الوضع الإقتصادي الذي عانت منه كثيرا الجزائر بسبب الأزمة الأمنية وانخفاض أسعار البترول الممول الرئيسي للإقتصاد الوطني وجميع المشاريع التنموية ، كما أنه لم يتم استغلال انتعاش الخزينة العمومية في السنوات الماضية في تجسيد المشروع مع بداية الألفية نتيجة الفساد وتبذير المال العام في مشاريع توقفت لسنوات طويلة دون إحراز أي تقدم في الإنجاز على أرض الواقع .

لقد جاء التحول الإلكتروني متأخر نوعا ما لكن هذا لا يلغي الجهود الحثيثة في تطوير المشروع الذي إنطلق بصورة حقيقية في سنة 2009 ، حيث تم تحقيق بعض الإنجازات إلا أنه تعرض ببعض العراقيل المرتبطة بالنية التحية والموارد البشري ، هذا الأخير الذي يحتاج إلى دورات تكوينية لتحسين أدائه مما سينعكس على نجاعة المشروع في تحقيق الأهداف التي أسست محاوره عليها منذ سنوات حيث يبقى الجانب الفني والتقني بكل مكوناته أحد أهم العراقيل التي تواجه عصرنة المرفق العام .

خلاصة الفصل :

لقد عملت الجزائر منذ سنوات على مواكبة التغيرات في مجال التسيير الإداري للمؤسسات والإدارات العمومية صدر من خلالها قوانين بمختلف أشكالها تتضمن سير مؤسسات الدولة على المستوى المحلي والوطني ، وقد لاحظنا أن أبرز الآليات الجديدة التي تم توظيفها في تقديم الخدمة العمومية هي الإدارة الإلكترونية عن طريق إطلاق مشروع الجزائر الإلكترونية بهدف دعم متطلبات التنمية بمختلف أشكالها على الصعيد الوطني والتوجه نحو تكييف العمل الإداري مع تكنولوجيا الإتصال والمعلومات .

لقد تأخر صانع القرار في الجزائر في تطوير وتحديث مشروع الجزائر الإلكترونية رغم الجهود المبذولة في مجال تحديث الإطار القانوني لتطبيقات الإدارة الإلكترونية وتعزيز البنية التحتية التي عرفت نقلة نوعية عبر السنوات بالمقارنة مع سنوات السابقة ، حيث كان فيه جهود معتبرة في توفير شبكات الإتصال السلكية واللاسلكية عبر التراب الوطني رغم النقائص الموجودة التي يمكن تداركها مستقبلا عن طريق تحسين جودة خدمات شبكة الأنترنت .

إن التوجه نحو عصرنة إدارة المرفق العام من خلال تطبيق الإدارة الإلكترونية له آثار مهمة على سير المرفق العام من حيث التنظيم والشفافية والمساءلة وضمان العدل والمساواة في تقديم الخدمة العمومية لأفراد المجتمع ومختلف طالبي الخدمات ، بالإضافة إلى التأثير على نوعية الخدمات وتكلفتها مما يضمن ترشيد النفقات وتوظيفها في تنمية قدرات المؤسسة والإدارة العمومية ، زد على ذلك تأثير الإدارة الإلكترونية على الموظف من حيث تسهيل الخدمات وتحسين العلاقة مع أفراد المجتمع .

ويمكن القول إن الانتقال من التسيير التقليدي إلى التسيير الحديث في إدارة المرفق العام له آثار إيجابية على أبعاد التنمية المحلية والوطنية عن طريق ترقية أداء إدارة المرفق العام وتقريبه من المواطن والمجتمع ككل ، بالإضافة إلى إعطاء ديناميكية جديدة لعمل مؤسسات الدولة المحلية والوطنية والمساهمة في تحسين المستوى المعيشي عن طريق تحسين جودة الخدمات المقدمة في المجال الاجتماعي والإقتصادي وحتى السياسي ، حيث يمكن تفعيل الإدارة الإلكترونية في الجزائر كآلية من آليات دعم التنمية المحلية والوطنية.

الفصل الرابع :

عصرنة المرفق العام كمقاربة
لتحقيق أبعاد التنمية المحلية في

الجزائر

إن الحديث عن تجربة الجزائر في مجال عصرنة إدارة المرفق العام في ترقية وتحسين أدائه ومحاولة ربطه بالتأثير على أبعاد التنمية المحلية يقودنا للحديث عن أبرز محطات الإصلاح والتأهيل في إطار عملية إصلاحية مبنية على إصدار مجموعة من القوانين والآليات التي قد تساهم إلى حد بعيد في التأثير على التنمية بمختلف أشكالها ، وقد أوضحنا في تحليلاتنا السابقة مسألة حداثة مشروع العصرنة في الجزائر من ناحية الإصلاح الإداري الذي يعتبر آلية من آليات إعادة البناء الهيكلي والوظيفي أو من ناحية توظيف الوسائل الحديثة في عملية التسيير كالإدارة الإلكترونية ، وبالتالي فحداثة الموضوع في ظل التجربة الحديثة تقودنا للحديث عن أهم الإصلاحات وأبرز تطبيقات الإدارة الإلكترونية في تسيير مرافق الدولة وإمكانية تأثيرها على السياسة التنموية المحلية والوطنية .

من خلال ما سبق يتضح لنا أن فيه نوع التأثير في ظل الانتقال من التسيير التقليدي إلى التسيير العصري على أبعاد التنمية المحلية المستدامة انطلاقا من تحسين خدمات المرفق العام على مستوى بعض القطاعات بالإضافة إلى سن قوانين تعمل على تبسيط الإجراءات الإدارية وإعادة تكييف دور المرفق العام في تحسين المستوى المعيشي للأفراد والمجتمع بعيد عن مشاكل البيروقراطية المتصلبة وشساعة مساحة الجزائر التي تعني إيجاد طرق في تسيير العملية الإدارية تحسن الأداء وتمكن الأفراد من إشباع رغباتهم وتحقيق المصلحة العامة للمجتمع التي ستؤدي حتما إلى تفعيل وتحقيق المشروع التنموي للدولة .

بناءً على ما سبق تم تقسيم الفصل الرابع على النحو الآتي :

الفصل الرابع : عصرنة المرفق العام كمقاربة لتحقيق أبعاد التنمية المحلية في الجزائر

المبحث الأول : إعادة تأهيل المرفق العام كآلية لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر

المبحث الثاني : تطبيقات الإدارة الإلكترونية كآلية لتحقيق أبعاد التنمية المحلية المستدامة في الجزائر

المبحث الثالث : آفاق عصرنة إدارة المرفق العام وسبل تعزيزها لدعم التنمية المحلية في الجزائر

المبحث الأول : إعادة تأهيل المرفق العام كألية لتحقيق التنمية المحلية في ظل التوجه نحو العصرنة في الجزائر

لقد كانت فيه محاولات كثيرة من صانع القرار في الجزائر لإعادة تأهيل المرفق العام في الجزائر وتحسين الخدمة العمومية ، هذه الأخيرة تعتبر مقاربة مهمة في عملية التنمية بمختلف أشكالها على كافة المستويات المحلية والوطنية حيث تضيي طابع الإستدامة في تقديم الخدمات التي مبدأ هام من مبادئ دوام واستمرار المرفق العام في أداء المهام ، في هذا الإطار سعت الجزائر إلى بعض الإصلاحات القانونية والهيكلية في إدارة المرفق العام وتقريب الإدارة من المواطن وقد أشرنا إلى بعضها في السابق من خلال إنشاء بعض الهيئات المكلفة بالإصلاح بهدف تحسين أداء وفعالية المؤسسات والإدارات العمومية عن طريق تبسيط الإجراءات الإدارية وضمان جودة تقديم الخدمة ، حيث يمكن الإشارة إلى بعض مهام بعض الهيئات التي حاولت إصلاح إدارة المرفق العام في الجزائر .

لقد أشرنا سابقا إلى جملة من الإصلاحات التي قامت بها الجزائر في تبني اللامركزية وإدخال الآليات الجديدة والمعاصرة في تسيير المرفق العام على المستوى المركزي والمحلي ، وبالتالي تسهيل تقديم الخدمات من المدة والتكلفة وهذا ما يؤدي إلى خدمة المواطن على مستوى الوحدات المحلية في العديد من المجالات سواء على مستوى الجماعات المحلية (الولاية والبلدية) أو على مستوى القطاعات الأخرى كالتربية والتعليم و التعليم العالي ، التكوين المهني ، العدالة ، البريد ، التشغيل والتضامن ، حيث أن إدخال التكنولوجيات الجديدة سيساهم في تحسين المستوى المعيشي للسكان والتوجه نحو تنمية محلية مستدامة لكل المناطق في الجزائر .

المطلب الأول : توزيع المهام في إعادة تأهيل إدارة المرفق العام في الجزائر

لقد أشرنا سابقا إلى جملة من الإصلاحات التي قامت بها الجزائر في تبني اللامركزية وإدخال الآليات الجديدة والمعاصرة في تسيير المرفق العام على المستوى المركزي والمحلي ، وبالتالي تسهيل تقديم الخدمات من المدة والتكلفة وهذا ما يؤدي إلى خدمة المواطن على مستوى الوحدات المحلية في العديد من المجالات سواء على مستوى الجماعات المحلية (الولاية والبلدية) أو على مستوى القطاعات الأخرى كالتربية والتعليم و التعليم العالي ، التكوين المهني ، العدالة ، البريد ، التشغيل والتضامن ، حيث أن إدخال التكنولوجيات الجديدة سيساهم في تحسين المستوى المعيشي للسكان والتوجه نحو تنمية محلية مستدامة لكل المناطق في الجزائر .

الفرع الأول / دور لجنة إصلاح هياكل الدولة في إعادة ترقية المرفق العام :

على غرار الجهود التي بذلتها الجزائر على المستوى المركزي والمحلي في إعادة تأهيل المرفق العام وتحسين الخدمة العمومية كمقاربة لتحقيق التنمية في الجزائر تم سنة 2000 صدور مرسوم رئاسي رقم 372-2000 بإنشاء لجنة تتكفل بإصلاح هياكل الدولة حيث كانت مهمتها الأساسية القيام بعملية تقييم وتحليل كل ما يتعلق بتنظيم الدولة وسيرها كما جاء في المادة (02) من نفس المرسوم حيث حملت النقاط التالية¹:

- ✓ العمل على دراسة جميع مهام الإدارات المركزية ومختلف هياكل الدولة وطرق سيرها زيادة على ذلك معرفة ودراسة آليات التشاور والتنسيق والمراقبة والضبط .
- ✓ العمل على دراسة الجماعات الإقليمية والإدارة المحلية من حيث الصلاحيات والتنظيم وسير العمل ومختلف الفروع المرتبطة بمصالح الدولة .
- ✓ القيام بدراسة غالبية المؤسسات العمومية ومختلف الهيئات التي تعمل على النهوض بالخدمة العمومية بالإضافة إلى القوانين الأساسية ومهامها وعلاقتها مع الإدارة المركزية والمصالح الأخرى المتفرعة للدولة .
- ✓ العمل على دراسة إعادة صياغة القوانين الأساسية المتعلقة بأعوان الدولة .

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، المرسوم الرئاسي رقم 372-2000 المؤرخ في 26 شعبان 1421 الموافق 2000/11/22 المتضمن إحداث لجنة إصلاح هياكل الدولة ومهامها ، الصادر بتاريخ 2000/11/26 ، العدد 71 ، المادة 02 ، ص 04.

✓ دراسة ومعرفة كل الآثار المتعلقة بالجانب المؤسسي والقانوني للإصلاحات المقترحة من طرف اللجنة والعمل على تحديد العناصر التقنية والسياسية¹.

من خلال ما سبق يظهر جليا أن لجنة إصلاح هيكل الدولة جاءت لإعادة تأهيل المرفق العام ودراسة مختلف المؤسسات والإدارة العمومية (المركزية والمحلية) بهدف تشخيص المشكلات انطلاقا من المركز إلى غاية الجماعات الإقليمية (الإدارة المحلية) وكل المصالح غير الممركزة للدولة حيث كان فيه تأكيد في المادة 02 من المرسوم الرئاسي على معرفة مكن الخل في التسيير على كافة المستويات وإمكانية إصلاح الجانب الهيكلي والوظيفي وإعادة صياغة الجانب القانوني وتحديد الصلاحيات والآثار المحتملة لعملية الدراسة والمباشرة في الإصلاح .

لقد أخذت اللجنة بعد وطني انطلاقا من الجهة التي تملك صلاحية تعيين أعضائها المتمثلة في رئاسة الجمهورية ، زيادة على ذلك الحرص على اختيار الأعضاء بناءً على التجربة والكفاءة في مجال التنظيم وسير هيكل الدولة² ، وفي الإطار الأحكام الخاصة بلجنة الإصلاح ورد في الفصل الرابع من المرسوم ما يلي³:

✓ إلزام مختلف الإدارات والمؤسسات والهيئات العمومية بتسهيل عمل اللجنة من خلال وضع كل الدراسات والمعلومات والعمليات الإحصائية تحت تصرف اللجنة .

✓ بناء على طلب رئيس اللجنة تقوم الإدارات والمؤسسات والهيئات العمومية بتعيين إطارات من إدارتها تتميز بالكفاءة وتكون مؤهلة للمشاركة في مجموعة العمل التي تعمل على معالجة القضايا المرتبطة بإختصاص تلك الهيئات العمومية .

✓ إجراء مناقشات في جلسات مغلقة لكل تضم الجمعية العامة ، المكتب ، اللجان الفرعية ومجموعات العمل الإلتزام بواجب التحفض والسرية عند الحصول على الوثائق والمعلومات .

✓ من مهام اللجنة العمل على التقييم والتحليل مع وضع تقرير فيه توصيات واقتراحات تقدم لرئيس الجمهورية مع مشاريع النصوص لتحسين تنظيم وسير المرفق العام .

¹ المرسوم الرئاسي 2000-372 ، المرجع السابق ، ص 04.

² المرجع نفسه ، المادة 03 ، ص 04.

³ المرجع نفسه ، المادة 18-19-20-22 ، ص ص 05-06.

وقد ورد في ملحق نفس المرسوم الرئاسي في القسم الثاني إنشاء لجان فرعية للجنة في المادة 03 على النحو الآتي¹:

- ✓ لجنة فرعية خاصة بالإدارات المركزية .
- ✓ لجنة فرعية متعلقة بعملية الإستشارة والمراقبة والضبط .
- ✓ لجنة فرعية خاصة بالجماعات الإقليمية والإدارة المحلية .
- ✓ لجنة فرعية مرتبطة بمختلف المؤسسات العمومية المتعلقة بالخدمة العمومية .
- ✓ لجنة فرعية مختصة بأعوان الدولة .
- ✓ إنشاء لجنة فرعية متعلقة بالآثار المؤسساتية والقانونية لإصلاح الدولة .

من خلال ما سبق يظهر لنا أن صانع القرار في الجزائر حاول تكثيف جهود الإصلاح في مطلع الألفية من خلال التوجه نحو إعادة تنظيم هيكل الدولة على مستوى الإدارات المركزية والمصالح غير الممركزة والجماعات المحلية من أجل إعادة تفعيل دور المؤسسات والإدارات العمومية في ترقية أدائها وتحسين مستوى التسيير في ظل التحديات الجديدة وإعادة تكييف الدور الوظيفي للدولة.

الفرع الثاني/أثر القانون التوجيهي للمدينة في تحسين الخدمة العمومية وتحقيق التنمية المحلية :

إن توجه الجزائر الإصلاحية على مستوى هيكل الدولة المركزية والمحلية كان نتيجة حتمية لمحاولة تحسين المستوى المعيشي للأفراد والمجتمع في مختلف الميادين والمجالات ، حيث شهدت الجزائر العديد من الأزمات في سنوات التسعينيات التي كان لها أثر كبير على الواقع السياسي والإقتصادي والإجتماعي ، إلا أن بداية الألفينات تحسن الوضع الإقتصادي في ظل ارتفاع أسعار البترول بالإضافة إلى التحسن الذي شهده الوضع الأمني . بحلول سنة 2006 صدر القانون التوجيهي للمدينة بهدف تعريف مختلف العناصر المتعلقة بسياسة المدينة عن طريق تحديد الأحكام الخاصة انطلاقاً من السياسة الرامية إلى تهيئة الإقليم وعملية التنمية المستدامة يتم إعدادها بناءً على التشاور والتنسيق توضع في حيز اللامركزية واللامركز والتسيير الجوّاري² .

¹ ملحق المرسوم الرئاسي 2000-372 ، القسم الثاني ، المادة 03 ، ص ص 06-07 .

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، القانون رقم 06-06 المؤرخ في 21 محرم 1427 الموافق 2006/02/20 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة ، الصادر بتاريخ 2006/03/12 ، المادة 01 ، العدد 15 ، ص ص 17-18 .

1- المبادئ العامة للقانون التوجيهي للمدينة :

إن إعادة تهيئة المرفق العام في الجزائر من خلال تحسين أداء المؤسسات والإدارات العمومية على اختلاف إمتدادها الجغرافي يعد ركيزة أساسية في تحقيق التنمية بمختلف أشكالها ، زيادة على تهيئة الظروف على مستوى المدن الجزائرية عن طريق قوانين تضمن تطبيق اللامركزية في تسيير الشأن العام وضمان استمرارية الخدمات التي تعمل في إطار اللاتركيز الإداري ، وبالتالي فالمبادئ التي جاء بها القانون التوجيهي للمدينة مهمة لتعزيز العمل التنموي المحلي والوطني المستدام حيث أشارت المادة الثانية من القانون إلى ما يلي¹ :

- **التنسيق والتشاور** : بناءً على خيارات يتم تحديدها من طرف الدولة وعن طريق تحكيم مشترك تعمل مختلف القطاعات والفاعلين ذوي الصلة والمعنيين بطريقة منظمة وناجعة ومنسجمة في تحقيق سياسة المدينة .
- **اللاتمركز** : التي من خلالها يتم منح الصلاحيات والمهام القطاعية لممثلي الدولة (الهيئات ، المؤسسات...) على المستوى المحلي .
- **اللامركزية** : التي بموجبها يتم إعطاء الصلاحيات والسلطة والمهام للجماعات الإقليمية المحلية طبقاً للقانون .
- **التسيير الجوّاري** : الذي يعتبر الأرضية لإشراك المواطن عن طريق وضع الدعائم اللازمة للمشاركة بصفة مباشرة أو من خلال العمل الجمعي والمساهمة في تسيير مختلف الأنشطة والبرامج المرتبطة بالمحيط المعيشي الخاص به ، بالإضافة إلى تقدير وتقويم النتائج .
- **التنمية البشرية** : حيث يعد المورد البشري (الإنسان) عنصر رئيسي للثروة والهدف الأساسي في عملية التنمية .
- **التنمية المستدامة** : عن طريق مساهمة سياسة المدينة في عملية التنمية لتلبية الحاجات والرغبات الآتية وعدم رهن حاجات ومقدرات الأجيال القادمة .
- **الحكم الراشد** : حيث يتم من خلاله اهتمام الإدارة بحاجيات المواطن وانشغالاته والعمل بشفافية في تحقيق المصلحة العامة .
- **الإعلام والثقافة** : حق المواطن في الحصول على المعلومات ووضع فضاءات للإبداع الثقافي

¹ القانون رقم 06-06 ، المادة 2 ، مرجع سابق ، ص 18.

بناءً على إحترام القيم الوطنية .

- **المحافظة على الأملاك والإنصاف الإجتماعي** : يجب المحافظة على مختلف الأملاك المعنوية والمادية للمدينة والعمل على صيانتها وحمايتها ، بالإضافة لتحقيق الإنصاف الإجتماعي الذي من خلالها يكون التضامن والتماسك والإنسجام حيث تعتبر عناصر أساسية لسياسة المدينة¹.

من خلال ما سبق يتضح بشكل جلي أن المبادئ التي جاء بها القانون التوجيهي للمدينة مهمة في عملية بناء المشروع التنموي على كافة المستويات انطلاقاً من التنمية المحلية التي تعتبر قاعدة أساسية للتنمية الوطنية وصولاً إلى تحقيق تنمية شاملة مستدامة ، فالعناصر المشكلة للمبادئ المتعلقة بسياسة المدينة تعد دعامة أساسية لعصرنة وترقية أداء المؤسسات والإدارات العمومية في ظل تبني سياسة المشاركة ولا مركزية في صنع القرار بالإضافة إلى التوجه نحو تعزيز عملية اللاتمرکز في تحقيق الخدمة من طرف هيئات الدولة ، وهنا نشير إلى أن الكثير من القوانين في الجزائر في إطار سياسة الإصلاح لتحقيق التنمية تعتبر جيدة وقد تحقق أهدافها في حالة السهر على تطبيقها بجدية وشفافية بعيداً عن البيروقراطية والتماطل في إتمام المشاريع والإنفراد في صنع القرار والمحسوبية التي أثرت بشكل سلبي على الكثير من القوانين التي بقيت حبسة الأدرج دون تفعيل الآليات التي جاءت بها خدمة لأهداف التنمية وتحسين المستوى المعيشي للمجتمع .

لقد جاء في المادة الثالثة من نفس القانون أن المدينة هي عبارة عن كل تجمع حضري يتميز بكثافة سكانية يوجد فيها وظائف في المجال الإداري والإقتصادي والإجتماعي وحتى الثقافية ، بالإضافة إلى إشارة القانون إلى مفهوم الإقتصاد الحضري باعتباره مجموعة من النشاطات المنتجة للخدمات والسلع على مستوى الوسط الحضري الذي يخضع له ، زد على ذلك عقد تطوير المدينة الذي قصد به اتفاق مع جماعة إقليمية (أو أكثر) أو مع فاعل أو شريك إقتصادي من خلال النشاطات المنجزة في إطار سياسة المدينة² ، في هذا الإطار يمكن القول أن تطوير الآليات في عملية تسيير المدن في الجزائر سيؤدي حتماً إلى تحسين الخدمة العمومية في إطار تبني سياسات مشتركة بين مختلف الفواعل انطلاقاً من التنظيم المركزي وصولاً إلى الجماعات المحلية ومختلف الفواعل المشاركة في صنع وتنفيذ السياسات العامة للدولة .

¹ القانون رقم 06-06 ، المادة 02 ، مرجع سابق ، ص 18.

² المرجع نفسه ، المادة 03 ، ص 18.

2- أهداف المخطط التوجيهي للمدينة في تحقيق التنمية المحلية والوطنية المستدامة :

حمل القانون التوجيهي للمدينة في طياته مجموعة من الأهداف المراد تحقيقها في ظل سياسة المدينة في الجزائر في الكثير من الميادين في ظل ترقية المرفق العام وتحقيق مجموعة من الأهداف التنموية على المستوى المحلي والوطني ، حيث يمكن شرحها على النحو الآتي :

أ- مجالات قانون سياسة المدينة :

جاء في المادة 06 للقانون مجموعة من الميادين التي يهدف قانون سياسة المدينة معالجتها على مستوى الميادين التالية¹ :

- ✓ العمل على تقليص الفوارق الإجتماعية بين الإحياء وتحقيق التماسك الإجتماعي بالإضافة إلى القضاء على المناطق غير الصحية والسكنات الهشة .
- ✓ ضبط مخططات النقل والتنقل والتحكم في حركة المرور على مستوى المدينة ودعم شبكات الطرق .
- ✓ العمل على توفير وتعميم الخدمات العمومية في مجال التربية والتكوين والصحة والثقافة والسياحة والترفيه والرياضة .
- ✓ حماية البيئة والسكان والوقية من الأخطار بالإضافة إلى العمل على مكافحة كل الآفات الإجتماعية .
- ✓ التوجه نحو ترقية وتعزيز التعاون والشراكة بين المدن واندماج هذه الأخيرة في شبكات دولية وجهوية .

ب- قانون سياسة المدينة كآلية لتحقيق التنمية المحلية المستدامة :

من أبرز المجالات التي جاء بها قانون المدينة كآلية لتحقيق التنمية المحلية والوطنية المستدامة نذكر ما يلي :

- المجال الإقتصادي الحضري : حيث جاء في القانون المحافظة على الثروات في إطار الإستغلال العقلاني للثروات والحفاظ على البيئة الثقافية والطبيعية ، بالإضافة إلى العمل على ترقية العمل الإقتصادي في المدينة وتكنولوجيات المعلومات والإتصال² .

¹ القانون رقم 06-06 ، مرجع سابق ، المادة 06 ، ص ص 18- 19.

² المادة 08 ، المرجع نفسه ، ص 19.

- **المجال الحضري والثقافي** : يهدف إلى الحفاظ على الأراضي الفلاحية ومختلف المناطق المحمية والساحلية بحيث لا يكون توسع المدينة على حسابها وتصحيح مختلف الإختلالات التي مست الجانب الحضري بإعادة هيكلة وتحديث النسيج العمراني ، بالإضافة إلى المحافظة على التراث والتاريخ الخاص بالمدن وحماية المساحات العمومية والمحافظة عليها ، وترقية النقل العمومي وتطوير مختلف التجهيزات المتعلقة بالجانب الحضري وتطوير وترقية المسح العقاري ¹ .
 - **المجال الإجتماعي** : حيث أكد القانون على أهداف تحسين الظروف المعيشية للسكان من خلال العمل على محاربة تدهور أوضاع المعيشة على مستوى الأحياء وتعزيز التماسك الإجتماعي التضامن على المستوى الحضري ، على الرقي بالنشاط الثقافي والرياضي والسياحي وترقية الصحة والنظافة العمومية بالإضافة إلى الوقاية من مختلف الانحرافات والعمل على دعم التجهيزات على المستوى الجماعي والإجتماعي ² .
 - **مجال التسيير وترقية الحكم الراشد** : حيث يعتبر التسيير القاعدة الأساسية لنجاح أي سياسة إذا كانت تسيير في الطريق الصحيح ، وقد جاء هذا القانون يدعو إلى ترقية الحكم الراشد عن طريق ما يلي ³ :
 - ✓ استعمال الوسائل الحديثة لتطوير أساليب التسيير العقلاني .
 - ✓ دعم وتوفير الخدمات العمومية والعمل على تحسين نوعيتها .
 - ✓ المشاركة في تسيير المدينة عن طريق المواطن والجمعيات والتعاون بين المدن.
 - ✓ إنشاء هيكل وطني يعمل على التحليل والرصد في مجال سياسة المدينة.
 - ✓ مساهمة الميزانية الوطنية والمحلية في تمويل سياسة المدينة ومختلف الآليات الداعمة المستحدثة كالقرض والإستثمار بناءً على السياسة الوطنية الإقتصادية .
 - ✓ دعم الهيئات المكلفة بمتابعة سياسة المدينة والرقابة على البرامج والنشاطات الخاصة بهذه السياسة .
- من خلال ما سبق يمكن القول أن القوانين التي جاء بها القانون التوجيهي للمدينة مهمة جدا في ترقية العمل التنموي المحلي والوطني المستدام في ظل إعادة ترقية وتحسين أداء المرفق العام .

¹ المادة 09 ، المرجع السابق ، ص 19.

² المادة 10 ، المرجع نفسه ، ص 19.

³ المادة 11-12 ، المرجع نفسه ، ص 19.

3- الأطراف الفاعلة في المخطط التوجيهي للمدينة :

أشار المخطط التوجيهي للمدينة إلى الأطراف الفاعلة في تجسيد سياسة المدينة إنطلاقا من مبادرة الدولة مع تحديد الأطر والأدوات والأهداف مع الجماعات الإقليمية ، وهنا نشير إلى أن السلطات العمومية تحدد سياسة المدينة عن طريق¹ :

- ✓ وضع إستراتيجية تسطر وتحدد الأولويات بهدف تحقيق التنمية المستدامة .
- ✓ تهيئة الظروف للنقاش والتشاور مع مختلف الفواعل المتدخلة في سياسة المدينة .
- ✓ العمل على تحديد مختلف المؤشرات والمواصفات في المجال الحضري بالإضافة إلى توفير عناصر للتقييم والتأطير للبرامج المحددة والقيام بعملية تصحيح للنشاط.
- ✓ وضع حلول تسمح بإعادة تأهيل المدينة بالإضافة إلى إعادة هيكلة لمختلف المناطق خاصة الحساسة منها وإعادة التصنيف للمجموعات العقارية .
- ✓ تحسيس المواطنين عن طريق حملات إعلامية .
- ✓ الشراكة بين الدولة والجماعات الإقليمية ومختلف المتعاملين الاجتماعيين والإقتصاديين بغرض العمل على تنفيذ برامج سياسة المدينة ، كما تقوم الجماعات الإقليمية بتسيير المدن التابعة لها في كل ما يتعلق بالعمل على نموها والحفاظ على الأملاك ونوعية الظروف المعيشية في إطار صلاحياتها القانونية .
- ✓ مساهمة المتعاملون الإقتصاديين والمستثمرين في هذه السياسة بالإضافة إلى إشراك المواطنين في السياسات المتعلقة بتحسين الإطار المعيشي حيث تضمن الدولة وضع الشروط والآليات لإشراك حقيقي للمواطن .

يعتبر القانون التوجيهي للمدينة من القوانين المهمة التي تم إصدارها في إطار تهيئة الظروف للمدن الجزائرية والعمل على تحسين المستوى المعيشي لأفراد المجتمع في إطار شراكة بين مختلف الفواعل انطلاقا من الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني ، حيث جاء في مواده الإشارة إلى أهمية ترقية الحياة الاجتماعية والإقتصادية للمدن الجزائرية بالإضافة إلى تبني معايير الحكم الراشد في تسيير المؤسسات والإدارات العمومية والإعتماد على التكنولوجيا الحديثة ، إلا أن الملاحظ هو عدم التطبيق الجدي لهذا القانون نظرا لغياب آليات حقيقية لتفعيله على أرض الواقع .

¹ المادة 13-14-15-16-17 ، المرجع السابق ، ص ص 19-20.

الفرع الثالث/ المصادقة على الميثاق الإفريقي للخدمة العامة والإدارة :

قامت الجزائر في إطار ترقية أداء إدارة المرفق العام وتحسين الخدمة العمومية بالمصادقة على الميثاق الإفريقي للخدمة العامة والإدارة ، حيث تم إصدار مرسوم رئاسي رقم 12-415 سنة 2012 لقيم ومبادئ الخدمات العامة ، ومن أبرز النقاط التي جاءت في هذا المرسوم نذكر ما يلي :

1- أهداف ومبادئ الميثاق :

تتجلى أهداف ومبادئ ميثاق الخدمة العامة والإدارة الإفريقي الذي صادقت عليه الجزائر فيما يلي:

أ- أهداف الميثاق :

- العمل على تعزيز مختلف القيم والمبادئ التي جاء بها الميثاق وضمان تقديم خدمة عمومية تتميز بالابتكار والنوعية لتلبية الحاجيات واشباع رغبات المستخدمين .
 - حث الدول الأعضاء وتشجيعهم لتطوير الخدمة العمومية والإدارة العامة بالإضافة إلى تشجيع ودعوة المواطنين للمشاركة بفاعلية في الإجراءات الإدارية وتعزيز الشفافية والقيم الأخلاقية في تقديم الخدمات العمومية .
 - حماية الحقوق وتحسين الظروف لأعوان الخدمة العمومية مع تشجيع التعاون بين الدول الأعضاء لتحقيق تكامل إقليمي وقاري في مجال الخدمة العمومية والإجراءات الإدارية.
 - العمل على ضمان وتعزيز المساواة بين الجميع على مستوى الإدارة العامة والخدمة العمومية وتحسينها عن طريق تطوير عملية التعاون بين مختلف المجموعات الاقتصادية القارية والمجتمع الدولي ، بالإضافة إلى تشجيع عملية تبادل الخبرات والتجارب بين الدول الأعضاء¹.
- إن توقيع ومصادقة الجزائر على هذا النوع من المواثيق على المستوى الإقليمي والدولي يساعد إلى حد بعيد من الإستفادة من الخبرات والتجارب وتنسيق الجهود في إطار تأهيل وتحسين إدارة المؤسسات والإدارات العمومية ومختلف الهيئات الإدارية للدولة .

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، المرسوم الرئاسي رقم 12-415 المؤرخ في 27 محرم 1434 الموافق 11/12/2012 المتضمن التصديق على الميثاق الإفريقي لقيم ومبادئ الخدمة العامة والإدارة المعتمد بأديس ابابا في 31/01/2011 ، الصادر بتاريخ 16/12/2012 ، المادة 02 ، العدد 68 ، ص 05.

ب- مبادئ الميثاق :

- عدم التمييز في تقديم الخدمة العمومية سواء على أساس الإنتماء الجغرافي ، الديني ، الجنسي أو الآراء السياسية والإنتماءات النقابية والمساواة بين كل مستخدم للإدارة والخدمة العامة .
- إحترام الشرعية والعمل بمبدأ الإنصاف والحياد في تقديم الخدمة العمومية وإستمراريتها في مختلف الظروف وتكييفها مع حاجيات طالبي الخدمة .
- الإلتزام بالأخلاق المهنية وضمان حقوق الموظفين ومستخدمي الخدمات العمومية وحمايتها مع التوجه نحو ثقافة النزاهة والشفافية والمساءلة مع الإستغلال الأمثل للموارد على مستوى الإدارة العامة والخدمة العمومية¹ .

من خلال المبادئ المذكورة في الميثاق الإفريقي لقيم ومبادئ الخدمة العامة والإدارة يتضح لنا الإشكال الحقيقي الذي تعاني منه الجزائر والدول الإفريقية بصفة عامة المتمثل في مشكل الشرعية وانعكاسها على أداء مؤسسات الدولة بالإضافة البيروقراطية وعدم الشفافية والمساواة بين الأفراد على مستوى الإدارات العمومية ومؤسسات الدولة ، وبالتالي فالميثاق أشار إلى مبادئ مهمة متعلقة بالشفافية والمساءلة واحترام الشرعية والحقوق والواجبات للموظف والمستفيد من الخدمة ، وهذا مايجب التركيز عليه في الجزائر لضمان المساواة وعدم التمييز بين أفراد المجتمع على مستوى مؤسسات الدولة.

2- واجبات الخدمة العمومية والإدارة العامة :

من أبرز ماجاء في الميثاق نذكر ما يلي :

❖ إحترام الشرعية وحقوق الإنسان : حيث يجب العمل على إحترام حقوق الإنسان وسلامة كرامة الجميع مع احترام القانون فيما يتعلق بتقديم الخدمات وتوافقها مع السياسات العامة ، بالإضافة إلى توافق القرارات الصادرة عن الإدارة العامة مع الأطر التنظيمية² ، حيث يؤدي إحترام هذه النقاط إلى ضبط عمل الإدارة وتقديم الخدمات وفق ما ينص عليه القانون .

¹ المرجع السابق ، المادة 03 ، ص 05.

² المرجع نفسه ، المادة 04 ، ص 06.

❖ **حق الوصول للخدمة العمومية :** حيث تلتزم الدول المصادقة على الميثاق ومنهم الجزائر على عدم التمييز وإتاحة حق الوصول للخدمة العمومية في إطار المساواة ، حيث تعمل الإدارة العمومية إلى ضمان سهولة الحصول على الخدمات وجعلها متوفرة وفي متناول جميع المستخدمين مع العمل على تحقيق التشاركية لجميع الأطراف المعنية بالخدمة وتفعيل دور المجتمع المدني عملية تخطيط وتقديم الخدمة العمومية .

❖ **ضمان الوصول إلى المعلومة :** حيث توفر الإدارة العامة للمستخدمين كل المعلومات الضرورية فيما يتعلق بالتدابير ومختلف الإجراءات المتعلقة بتقديم الخدمة العمومية مع إبلاغهم بجميع القرارات الصادرة التي تخصهم مع ذكر الأسباب وتوضيح الآليات القانونية المتاحة لهم للطعن مع وضع إجراءات تسمح بالإتصال وإعلام الجماهير حول الخدمات مع الإستماع للشكاوي والمقترحات ، زيادة على ذلك تضمن الإدارة لغة واضحة ومفهومة للوثائق والإجراءات الإدارية .

❖ **خدمات عمومية ذات فعالية وجودة :** حيث تقدم الخدمات في إطار الجودة والفعالية حيث تكون أكثر إقتصاد مع قيام الإدارة العامة بعملية تقييم بصفة دورية الخدمات العمومية مع احترام آجال تقديمها وتكييفها بإستمرارية مع الحاجيات المتجددة والمتزايدة لطالبي الخدمات .

❖ **تحديث الخدمة العمومية والإدارة العامة :** حيث تعمل الإدارة العامة على إدخال منظومات حديثة وجديدة لتقديم الخدمة مع استعمال التكنولوجيا وتبسيط الإجراءات الإدارية في الحصول الخدمات¹.

إن المصادقة على هذا النوع من المواثيق مهم جدا في تبادل الخبرات مع مختلف الدول في مجال الإصلاح وتحديث آليات التسيير الإداري وتقديم الخدمة العمومية ، فصانع القرار في الجزائر حاول انطلاقا من سنة 2000 إلى إعادة ترقية أداء المؤسسات والهيئات العمومية للجزائر عن طريق إحداث مجموعة من الإصلاحات على المستوى المحلي والوطني ، حيث أيقنت السلطات العمومية في الجزائر إلى أهمية التوجه نحو توظيف الآليات الجديدة في تسيير هياكل ومرافق الدولة بهدف تهيئة الأرضية لتنفيذ السياسات العامة المحلية والوطنية ، فبغض النظر عن السلبيات التي عاشتها الإدارة الجزائرية لسنوات طويلة إلا أنه كان فيه توجه نحو إحداث تغيير في منظومة التسيير للنهوض بالإقتصاد الوطني باستغلال ارتفاع أسعار البترول والبجوحة المالية التي عاشتها الجزائر في بداية الألفينات ، إلا أن مشروع الإصلاح واجهته مشاكل كثيرة نتيجة الممارسات السلبية في تسيير هياكل الدولة .

¹ المرسوم الرئاسي رقم 12-415 ، مرجع سابق ، المادة 4-5-6-7-8 ، ص 06.

الفرع الرابع/تحديد الصلاحيات في مجال إصلاح الخدمة العمومية للمرفق العام:

في إطار تكثيف الجهود في مجال الإصلاح وتحديد صلاحيات الجهات المكلفة بعملية إصلاح الخدمة العمومية صدر مرسوم رئاسي رقم 13-381 سنة 2013 يحدد صلاحيات الوزير لدى الوزير الأول المكلف بإصلاح الخدمة العمومية ، كما صدر مرسوم تنفيذي رقم 14-193 سنة 2014 يحدد صلاحيات المدير العام للوظيفة العمومية والإصلاح الإداري .

1- صلاحيات الوزير لدى الوزير الأول المكلف بإصلاح الخدمة العمومية :

لقد جاء المرسوم الرئاسي رقم 13-381 ليحدد صلاحيات الوزير المكلف بإصلاح الخدمة العمومية في إطار السياسة العامة للحكومة حيث يقترح عناصر السياسة الوطنية المتعلقة بميادين إصلاح الخدمة والإدارة مع التشاور مع مختلف الدوائر الوزارية المعنية ، حيث يتولى مايلي¹ :

- ✓ العمل على اقتراح قواعد متعلقة بتنظيم الخدمة العمومية مع الأخذ بمبدأ التشاور مع الوزارات المعنية للعمل على تكييف الخدمة العامة مع التطور الإجتماعي والإقتصادي وتلبية رغبات مستعملي المرفق العام .
- ✓ العمل على تقييم سير الخدمة العمومية وتنظيمها واقتراح حلول لتحسين أدائها وتسهيل الإستفادة من الخدمات العمومية .
- ✓ تحسين وترقية مردودية المرفق العام عن طريق إقتراح تدابير من الوزير المكلف بالإضافة إلى العمل على تنسيق تخفيف وتبسيط الإجراءات الإدارية .
- ✓ إعداد برامج متعلقة بعصرنة الخدمة العمومية لمساعدة الهيئات والمؤسسات والإدارات العمومية بالإضافة إلى تشجيع استعمال التكنولوجيات الحديثة للإتصال والمعلومات لتطوير الإدارة الإلكترونية لتحسين سير عمل موظفي المرفق العام .
- ✓ العمل على التحلي بالأخلاقيات المهنية على مستوى المرفق العام وضمان الحقوق وترقيتها وحمايتها لمستعملي الخدمة العامة .
- ✓ الإستماع لآراء المواطنين والرد على شكاويهم عن طريق اتخاذ إجراءات فعالة أو وضع

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، المرسوم الرئاسي رقم 13-381 المؤرخ في 15 محرم 1435 الموافق 2013/11/19 المحدد لصلاحيات الوزير لدى الوزير الأول المكلف بإصلاح الخدمة العمومية ، صادر بتاريخ 2013/11/20 ، المادة 02 ، العدد 59 ، ص 04 .

أنظمة تسمح بإعلام المواطنين فيما يتعلق بالخدمات وتحسين ظروف الحصول على المعلومات مع وضع آليات ووسائل تسمح بالمتابعة والتقييم للخدمة ، بالإضافة الحفاظ على الثقة بين الموظف على مستوى المرفق العام والمستفيدين والحرص على القيم الأخلاقية وترقيتها للموظفين وثقافة المردودية في العمل ، زيادة على ذلك تحفيز عملية المشاركة وتشجيعها بين المجتمع المدني ومستعمل المرفق العام بهدف تحسين الخدمات العمومية¹ ، وبالتالي قد تم منح صلاحيات واسعة للوزير المكلف لدى الوزير الأول في مجال إصلاح الخدمة العمومية وترقية أداء المرفق العام في الجزائر والعمل على عصرنته والمبادرة بوضع الخطط والبرامج التي تسمح بتبسيط الإجراءات الإدارية وتعزيز الثقة بين المواطن وإدارة المرفق العام .

2- صلاحيات المدير العام للوظيفة العمومية في مجال الإصلاح الإداري:

في إطار تعزيز عملية ترقية الإدارة في الجزائر تم منح صلاحيات للمدير العام للوظيفة العمومية في مجال الإصلاح الإداري بناءً على المرسوم التنفيذي رقم 14-193 ، ومن أبرز الصلاحيات مايلي² :

- ✓ إقتراح عناصر في مجال الإصلاح الإداري للسياسة الوطنية مع التشاور مع مختلف الأطراف المعنية .
- ✓ التوجه نحو التكيف مع التطورات الاجتماعية والإقتصادية ورغبات المجتمع والأفراد عن طريق دراسة القواعد المرتبطة بعملية تنظيم مختلف إدارات الدولة والجماعات الإقليمية والمؤسسات والهيئات العمومية ووضع إقتراحات بالإتصال مع الوزارات المعنية .
- ✓ إقتراح تدابير تضمن إلى تحسين نجاعة الإدارة عن طريق دراسة وتقييم سير الإدارة العمومية بالإضافة إلى العمل على التوافق بين تنظيم الأجهزة الإدارية والحاجيات التنموية الإقتصادية والاجتماعية .
- ✓ العمل على إقتراح ودراسة كل مامن شأنه تحسين وتثمين العمل الإداري وكل مايتعلق بعملية تبسيط الإجراءات الإدارية ، وإبداء الرأي في التشريعات والنصوص التنظيمية للإدارات.

¹ المادة 02 ، المرجع السابق ، ص 04.

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، المرسوم التنفيذي رقم 14-193 المؤرخ في 05 رمضان 1435 الموافق 2014/06/03 الذي يحدد صلاحيات المدير العام للوظيفة العمومية والإصلاح الإداري ، الصادر بتاريخ 2014/06/06 ، المادة 02 ، العدد 41 ، ص 09.

✓ تحديث المناهج ومختلف التقنيات العصرية لتنظيم عملية سير الإدارة العمومية عن طريق المبادرة في استعمال تقنيات التسيير الحديثة المتعلقة بعصرنة الإدارة العمومية ، والعمل على إقتراح تدابير لإدخال تقنيات وآليات في مجال التقييم الخاص بالعمل الإداري وعملية تطوير مهمة التدقيق .

✓ إقتراح أي تدبير يسمح بتحسين العلاقة بين المواطن والإدارة عن طريق دراسة وإقتراح آليات تسمح بتعريف الإجراءات الإدارية وتحسين ظروف إستقبال المواطنين والعمل على توجيههم وإعلامهم بالإضافة إلى وضع آليات تساهم في ترقية العمل الجوارى والإستماع إلى المستفيدين من المرفق العام¹ .

✓ جاء في المرسوم 14-194 المتعلق بتنظيم المديرية العامة للوظيفة العمومية والإصلاح الإداري الإشارة إلى تكليف مديريةة العصرنة والتطوير الإداري بعملية الإتصال مع مختلف الوزارات بهدف العمل على ضبط التدابير التي تسمح بترشيد العمل الإداري ، وكل ما يتعلق بتبسيط الإجراءات الإدارية المشجعة لتقريب المواطن من الإدارة والموظفين² .

لقد اهتم صانع القرار في الجزائر بعملية تحسين أداء المرفق العام للتأقلم مع المتغيرات الحديثة في مجال التسيير الإداري ، هذا الأخير الذي يعتبر المحرك الرئيسي لعملية التنمية بمختلف أنواعها ويسهر على تنفيذ برامج السياسات العامة للدولة ، وبالتالي كان التركيز في عملية الإصلاح على التوجه نحو اللامركزية واللاتركيز للهيئات والمؤسسات العمومية حتى يكون فيه تقاسم للأدوار بين السلطات المركزية والمحلية .

من خلال ما سبق يمكن القول أنه تم إصدار عدد كثير من المراسيم الرئاسية والتنفيذية والقوانين التي أكدت على محورية الفرد والمجتمع في عملية التغيير والإصلاح سواء على الإهتمام بالعنصر البشري في مختلف الإدارات والمؤسسات العمومية أو على مستوى عموم أفراد المجتمع المستفيدين من الخدمات ، حيث كان فيه حث على استرجاع الثقة بين المواطن والإدارة وتحسين العلاقة بين الموظف والمجتمع عند تقديم مختلف الخدمات العمومية .

¹ المرسوم التنفيذي رقم 14-193 ، المادة 02 ، مرجع سابق ، ص 09 .

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، المرسوم التنفيذي رقم 14-194 المؤرخ في 05 رمضان 1435 الموافق 2014/06/03 الذي يتضمن تنظيم المديرية العامة للوظيفة العمومية والإصلاح الإداري ، الصادر بتاريخ 2014/06/06 ، المادة 07 ، العدد 41 ، ص 13.

المطلب الثاني : تأهيل المرفق العام وتحسين العلاقة مع المواطن في تقديم الخدمة العمومية

أكدت غالبية القوانين التي تم إصدارها على أهمية تحسين العلاقة مع المواطن إنطلاقا من حسن الإستقبال والسماع لإنشغالاته وتوجيهه في الحصول على الخدمة بعيدا عم الممارسات البيروقراطية السلبية التي أثرت بشكل كبير على سيرورة العمل في مختلف المؤسسات والإدارات العمومية للدولة ، وبالتالي كان لزاما على الدولة اتخاذ بعض الإجراءات لتبسيط الأعمال الإدارية وتسهيل الخدمة لأفراد المجتمع .

الفرع الأول/ترقية عمل المرفق العام الإداري في تقديم الخدمة العمومية:

في إطار الإصلاحات التي باشرتها السلطات العمومية لترقية عمل المرفق العام وإعادة تأهيله لتعزيز العدالة الإجتماعية إنطلاقا من تزويد الإدارات المحلية بتجهيزات ومنشآت قاعدية للعمل في ظروف حسنة بالإضافة إلى تأطير وتكوين الموارد البشرية بهدف عصرنة المرفق العام بمختلف الوسائل التي تكفل السير الحسن للعمل ، وفي هذا الإطار تم إصدار منشور وزاري لوزارة الداخلية يحث على تحسين العلاقة مع المواطن وإعادة تأهيل المرفق العام سنة 2012 ، حيث أن أبرز الإجراءات التي جاءت في المنشور تمثلت فيما يلي ¹ :

2- تسيير شبابيك الحالة المدنية ومصالح التنظيم العام :

في هذا الإطار يمكن الإشارة إلى أهم النقاط التي أشار إليها المنشور حيث أكد على ما يلي :

- ✓ ضرورة حمل الأعوان شارة تبرز بشكل واضح الإسم واللقب بالإضافة إلى الرقم التسلسلي والوظيفة على مستوى شبابيك الحالة المدنية بالبلدية ومصالح التنظيم بالولاية ومختلف الدوائر والمقاطعات الإدارية ؛
- ✓ وضع لوحة توضح الإسم واللقب بالنسبة للمسؤولين الشاغلين وظائف عليا وسامية في الولاية والبلدية والمصالح غير الممركزة .
- ✓ ضرورة معرفة مستعمل المرفق العام الأعوان المكلفين بمعالجة طلباته ومسؤولي المصالح.

¹ وزارة الداخلية والجماعات المحلية ، منشور وزاري يتعلق بتحسين العلاقة بين الإدارة والمواطن وإعادة تأهيل المرافق العمومية الإدارية ، 2012/11/14 ، ص ص 03-04.

✓ إختيار الأعوان بناءً على الكفاءة والنزاهة والإنضباط والمسار المهني حيث يجب أن يتميز العامل بمصلحة الحالة المدنية بحسن الإصغاء في تقديم الخدمة مع القيام بنشاط تكويني لموظفي الشبابيك ورؤساء المصالح على مستوى مصلحة التنظيم والعمل ومصلحة الحالة المدنية (من الناحية التنظيمية والقانونية والتعامل مع تقنيات الإتصال)¹.

2- الإستقبال والتكفل بطلبات وشكاوى المواطنين :

إن الإستماع للمواطن والتكفل بطلباته وشكاويه يعد من أهم النقاط في تحسين الخدمة وتحقيق أبعاد التنمية المحلية والوطنية ، حيث أكد المنشور الوزاري على ما يلي² :

✓ تحديد يوم استقبال للمواطنين وعلامهم بذلك مع تكليف إطارات لها مؤهلات في عملية الإستقبال للنظر في الشكاوي والتظلمات والطلبات مع أخذ إجراء قانوني لتلك المقابلة حيث يجب متابعتها.

✓ العمل على تحسين ظروف الإستقبال وتجهيز قاعات الإنتظار وتعيين أعوان مؤهلين للإستقبال.

✓ يجب الإستماع للمواطنين والتكفل بإنشغالاتهم إنطلاقاً من الولاية والولاية المنتدبون ، رؤساء الدوائر والمجالس الشعبية البلدية لإعطاء مصادقية للدولة ومعالجة مشاكل المواطنين .

✓ العمل على تعيين إطارات مؤهلة فيما يتعلق بالإستماع ومعالجة مطالب المواطنين ، حيث يجب أن يكون الإطار معروون بحسن السيرة والسلوك وحسن الإتصال والإستماع .

3- التوجيه والإتصال وإعلام المواطنين :

✓ العمل على توفير آليات للإتصال عن طريق وضع وسائل لمستعمل المرفق العام بهدف إعلامهم فيما يتعلق بالإجراءات التي تدخل ضمن إهتماماتهم كعملية تكوين ملف وإجراء ومدة معالجته بالإضافة إلى معرفة شروط الإستفادة .

✓ وضع مكاتب تسهل عملية توجيه المواطنين.

✓ التشجيع على استعمال الوسائط العصرية في عملية الإتصال بهدف توجيه المواطن مع التنسيق بالمصالح المركزية .

¹ المرجع السابق ، ص 04.

² المرجع نفسه ، ص 05-06.

4- محاربة البيروقراطية والمحسوبية : حيث أكد المنشور على تسهيل الخدمات والتخفيف على المواطن لمحاربة ظاهرة الرشوة والمحسوبية مع القيام بالمراقبة والتفتيش والتقييم مع إتخاذ إجراءات صارمة فيما يتعلق بالممارسات غير القانونية مع إعداد برامج تفتيش مع متابعة كل ما يتعلق بإعادة تأهيل المرافق العمومية¹ .

إن العمل على تبسيط الإجراءات الإدارية وتحسين ظروف الإستقبال للمواطنين والعمل على الإستماع إليهم ومعرفة طلباتهم دراستها والرد عليها هو في حد ذاته دافع من دوافع تحسين أداء إدارة المرفق العام وعامل مساعد في إشباع حاجيات المواطنين ومعرفة توجهاتهم ومدى رضاهم عن جودة الخدمات المقدمة ، وبالتالي العمل على تحسينها من الهيئات الوصية سواء على المستوى المحلي أو الوطني ، ففي كثير من الأحيان تؤدي تعقيدات الجهاز الإداري في دراسة الملفات أو الإستجابة للطلبات والتأخير في تقديم الخدمات إلى تعطيل مسار التنمية المحلية والوطنية وإضعاف الجهود مهما كانت قوة القوانين التي تم إصدارها من قبل صانع القرار .

وبالتالي فعملية تبسيط الإجراءات الإدارية لها أثر كبير على تنفيذ السياسات العامة للدولة نظرا لأهمية الوقت في الإستجابة للمواطن أو الشريك أو المستثمر ، زيادة على ذلك فالتخفيف من الوثائق يؤدي إلى حركية الإدارة وفعاليتها في معالجة مختلف الملفات وتقديم الخدمات العمومية اليومية دون إهدار للوقت والجهد حيث يكون فيه أداء ذو كفاءة وفعالية بالإضافة إلى تقليص التكاليف عن طريق ترشيد العمل الإداري .

إن تبسيط الإجراءات الإدارية سيؤدي إلى تحقيق الرشادة الإدارية التي هي عبارة عن عملية إشراك مختلف الفواعل على مستوى الإدارة العامة مما يؤدي إلى عقلانية في التسيير و الكفاءة والفاعلية والشفافية في الإداء والمشاركة بهدف ترقية العمل الإداري وتحقيق الأهداف والإستجابة للمطالب بسرعة وبجودة عالية وبأقل التكاليف لإرضاء المواطن بإشراكه في عملية صنع القرار المحلي والوطني² ، مع التأقلم مع المتغيرات التكنولوجية في عملية التسيير لشؤون الدولة حيث يمكن استغلال الكثير من القوانين والمراسيم التي صدرت من طرف صانع القرار في الجزائر كآلية في البناء التنموي.

¹ المرجع السابق ، ص ص 06-07.

² مجان حنان وطاشمة بومدين ، تبسيط الإجراءات الإدارية ودورها في ترشيد العمل الإداري في الجزائر ، مجلة دفاتر السياسة والقانون ، المجلد 13 ، العدد 03 ، 2021 ، ص 91.

الفرع الثاني/إلغاء التصديق على الوثائق وتخفيف الإجراءات الإدارية :

في إطار تبني الدولة سياسة إعادة تأهيل المرفق العام على المستوى الوطني والمحلي تم إصدار مجموعة من القوانين من أجل تخفيف الإجراءات الإدارية وتحسين مستوى الخدمة العمومية حيث صدرت مراسيم وقوانين لعل أبرزها ما يلي :

1- إنشاء السجل الوطني الآلي للحالة المدنية :

تعتبر تحسين آليات استخراج الوثائق الشخصية للمواطنين الركيزة الأساسية في تكوين الملفات وتقديم الطلبات على اختلاف أنواعها سواء كانت شخصية أو الترشح لمسابقة أو تكوين ملف في مجال عمل خاص ...إلخ... فالوثائق مهمة في بيان هوية أي شخص معنوي أو طبيعي ، وبالتالي تعتبر وثائق الحالة المدنية الأكثر طلبا على مستوى الإدارات والمؤسسات في الجزائر وهنا تكمن أهمية تحديث آليات تقديمها للمواطن دون عناء أو مشاكل بيروقراطية قد تعطل أشخاص ووظائف وشركات وحتى مشاريع تنمية محلية ووطنية .

في هذا الإطار صدر القانون رقم 14-08 سنة 2014 متعلق بالحالة المدنية حيث جاء في مواده تنظيم عملية تقديم الوثائق على مستوى بلديات الوطن ، ومى أبرز ما جاء فيه هو إنشاء السجل الوطني للحالة المدنية حيث جاء في المادة 25 مكرر إستحداث سجل وطني آلي خاص بالحالة المدنية في وزارة الداخلية والجماعات المحلية حيث يتم ربطه بكل بلديات الوطن والملحقات الإدارية التابعة لها وكذلك على مستوى القنصليات والبعثات الدبلوماسية حيث يتم منح الوثائق على النحو الآتي ¹ :

- ✓ ربط السجل الوطني بمختلف المؤسسات العمومية ذات الصلة وعلى مستوى وزارة العدل.
- ✓ يتم عن طريق وسيلة رقمية مركزة السجل الوطني الآلي للحالة المدنية .
- ✓ تسليم نسخة رقمية من الوثائق مطابقة للأصل مع مستوى البلدية الأصلية كما يمكن تقديمها على مستوى البلديات والمحقات الأخرى (تشمل القنصليات والبعثات الدبلوماسية).

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية ، القانون رقم 14-08 المؤرخ في 13 شوال 1435 الموافق 09/08/2014 المعدل والمتمم للأمر رقم 70-20 المؤرخ في 13 ذي الحجة 1389 الموافق 19/02/1970 المتعلق بالحالة المدنية الصادر بتاريخ 20/08/2014 ، العدد 49، المادة 25(مكرر 1-2-3)، ص ص 05-06.

لقد فتح التوجه نحو إنشاء سجل آلي رقمي للحالة المدنية آفاق مهمة في عملية تبسيط الإجراءات الإدارية والحصول على الوثائق من أي مكان في الجزائر بغض النظر عن مكان الإقامة ، كما سهل كذلك إجراءات استخراج الأوراق للمغتربين من القنصليات والبعثات الدبلوماسية الجزائرية في الخارج، حيث أصبحت الوثائق محددة الصلاحية بعشر سنوات في حالة ما إذا لم تتغير الحالة المدنية للشخص في تلك الفترة¹.

2- إلغاء التصديق على الوثائق في الإدارات العمومية (نسخة طبق الأصل):

من أبرز العراقيل التي كانت تؤخر الإجراءات الإدارية وتقل من فاعلية تقديم الخدمة العمومية على مستوى المرفق العام هو كثرة الوثائق في الملفات وضرورة تقديم نسخ طبق الأصل مصادق عليها في البلدية لتكوين أي ملف سواء كان ذلك متعلق بمواطن عادي أو مستثمر أو شخص يريد دفع ملف لأي إدارة أو مؤسسة عمومية في الجزائر ، أضف إلى ذلك ضغط العمل على مستوى الهيئات المعنية بالتصديق على الوثائق وبذل جهد مادي وبشري مضاعف ، كما أن عملية التصديق كانت تأخذ منحى نحو تفعيل البيروقراطية السلبية على مستوى المكاتب .

في إطار عملية التصحيح والإصلاح للممارسات الإدارية على مستوى هيكل الدولة المحلية والوطنية صدر المرسوم التنفيذي رقم 14-363 حيث جاء يتضمن إلغاء عملية التصديق طبق الأصل لنسخ الوثائق حيث جاء في بعض مواد² :

- إلغاء شرط التصديق طبق الأصل على الوثائق الصادرة من نفس الإدارات والمؤسسات العمومية والجماعات المحلية ومختلف المصالح التابعة لها ماعدا الحالات المنصوص عليها عن طريق مرسوم رئاسي أو قانون أو في إطار تكوين ملف يستلزم تحريات أمنية.
- يتم طلب نسخة طبق الأصل في حالة تلف الوثيقة وتصيح غير قابلة للقراءة حيث تعلق إجراءات هذا القانون إلى غاية الحصول على الوثائق الأصلية .
- إمكانية التأكد من صحة الوثائق عن طريق التعاون ما بين الإدارات أو استغلال قواعد البيانات.

¹ القانون رقم 14-08 ، المادة 63 ، المرجع السابق ، ص 06.

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، المرسوم التنفيذي رقم 14-363 المؤرخ في 22 صفر 1436 الموافق 2014/12/15 المتعلق بإلغاء الأحكام التنظيمية المتعلقة بالتصديق طبق الأصل على نسخ الوثائق المسلمة من طرف الإدارات العمومية ، الصادر بتاريخ 2014/12/16 ، المادة (3 إلى 5) ، العدد 72 ، ص 28.

3- إعفاء المواطنين من تقديم الوثائق الموجودة في السجل الوطني للحالة المدنية :

إن تحسين الخدمة العمومية والمستوى المعيشي للأفراد هو جوهر صياغة السياسات العامة التنموية حيث يركز أي صانع قرار على ضرورة تلبية الرغبات وإشباع الحاجيات في كافة المجالات بهدف استقرار المجتمع والحصول على الرضى ، وقد أشرنا سابقا إلى الكثير من القوانين التي صدرت في الجزائر من أجل إعادة تكييف الخدمات مع المتطلبات الجديدة والمتغيرات الداخلية والخارجية التي شهدتها منظومة التسيير الإداري لمختلف الهيئات العمومية على المستوى المحلي والوطني .

في هذا الإطار صدر المرسوم التنفيذي رقم 15-204 سنة 2015 الذي ينص على إعفاء المواطنين من تقديم وثائق للحالة المدنية موجودة على مستوى السجل الوطني الآلي المتعلق بالحالة المدنية ، حيث جاء هذا المرسوم بهدف العمل على تنفيذ الإجراءات المرتبطة بالإدارة الإلكترونية وعدم الإشتراط على المواطن تقديم الوثائق المرتبطة بالحالة المدنية باعتبار أنه يمكن الوصول إليها مباشرة على مستوى السجل الآلي الوطني من طرف السلطات الإدارية والهيئات العمومية والجماعات المحلية وكل من له صلة بالسجل الوطني¹ .

إن التخفيف من الإجراءات الإدارية وتبسيطها يعد خطوة مهمة في معالجة المشاكل البيروقراطية السلبية التي إستفحلت على مستوى المحلي والوطني وأثرت بشكل كبير على واقع التنمية وسيورتها نظرا لتعطيل المصلحة العامة والممارسات غير القانونية كالرشوة والمحسوبية في تقديم الخدمات العمومية التي تعتبر حق من الحقوق التي تكفلها الدولة في إطار مبدأ المساواة في الحصول على الخدمة بين الأفراد أمام المرفق العام ، وبالتالي هو مبدأ أساسي يكمل المبادئ الأخرى كالإستمرارية والديمومة والمجانبة في تحقيق المصلحة العامة .

وبالتالي يمكن القول أن عملية التخفيف من الوثائق الإدارية يسمح إلى حد كبير في ترقية إداء إدارة المرفق العام على المستوى المحلي والوطني ، ويؤدي إلى دعم حقيقي لمسار التنمية المحلية والوطنية في الجزائر بعيدا عن تعطيل المصالح والحسابات الشخصية الضيقة كما يسمح بتعزيز الصلة واسترجاع الثقة بين الإدارة ومختلف الفواعل الرسمية وغير الرسمية في الدولة .

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، المرسوم التنفيذي رقم 15-204 المؤرخ في 11 شوال 1436 الموافق 2015/07/27 المتضمن إعفاء المواطن من تقديم وثائق الحالة المدنية المتوفرة ضمن السجل الوطني للحالة المدنية ، الصادر بتاريخ 2015/07/29 ، العدد 41 ، المادة 1-2 ، ص 16.

الفرع الثالث/العمل بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين :

إن تطور الآليات في عملية التسيير الإداري جعلت الكثير من الدول تتجه نحو تكييف عمل مؤسساتها وإدارتها العمومية مع متطلبات العصر التي فرضتها التطورات التقنية كما أشرنا لذلك سابقا في إطار تحول الجزائر نحو تطبيق الإدارة الإلكترونية في تسيير المرفق العام ، وبالتالي عملت الجزائر على توظيف التقنية لتسهيل المعاملات الإدارية والتوجه نحو تفعيل آلية التوقيع والتصديق الإلكترونيين .

لقد صدر سنة 2015 القانون رقم 04-15 المتعلق بعملية التصديق والتوقيع الإلكترونية هذا الأخير الذي عرفه المشرع الجزائري أنه عبارة عن بيانات تأخذ شكل إلكتروني مرتبطة ببيانات إلكترونية أخرى يتم استعمالها كوسيلة توثيق ، أما الموقع فهو شخص عادي طبيعي يملك بيانات تمكنه من إنشاء التوقيع الإلكتروني حيث يعمل لحاسبه الخاص أو يمثل شخص معنوي أو طبيعي بالإضافة إلى أنه يتم إنشاء التوقيع بناءً على بيانات أو مفاتيح تشفير أو رموز خاصة كما تعتمد في آلية إنشاء التوقيع برامج معلوماتية بالإضافة إلى شهادة التصديق الإلكتروني التي هي عبارة عن وثيقة إلكترونية تؤكد الصلة بين بيانات التحقق من التوقيع الإلكتروني والموقع¹ .

من خلال التعريف السابق للتوقيع الإلكتروني يتضح أنه عملية يقوم بها شخص أو ممثل عن شخصية معنوية مستعملا في ذلك برنامج معلوماتي أو تطبيق خاص بالتوقيع ، وقد حدد المشرع الجزائري الشروط والآليات والمسؤوليات في تطبيق التوقيع الإلكتروني ، حيث يمكن القول أن هذه الآلية مهمة جدا في تصحيح بعض الممارسات السلبية على مستوى الأجهزة الإدارية للدولة . كما أن شهادة التصديق الإلكتروني يتم منحها من قبل مؤدي الخدمات أو طرف ثالث وتقدم للموقع دون سواه، حيث يجب أن تدل على أنه تم منحها على أنها شهادة تصديق موصوفة وتحديد هوية مختلف الأطراف كالتالي الثالث ومؤدي الخدمة المرخص له والبلد المقيم فيه بالإضافة إلى الإجراءات الأخرى المتعلقة بالإسم المستعار الذي يسمح بتحديد الهوية وحدود استعمال شهادة التصديق² .

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، القانون رقم 04-15 المؤرخ في 11 ربيع الثاني 1436 الموافق 2015/02/01 الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين الصادر بتاريخ

2015/02/20 ، المادة (2) ، العدد 06 ، ص 07 .

² المرجع نفسه ، المادة 15 ، ص 09 .

إن عملية التصديق والتوقيع الإلكترونيين يمكن أن تساهم في تسهيل الإجراءات الإدارية وتبسيطها وسهولة الحصول على الخدمات عن طريق المواقع الإلكترونية الخاصة بالدولة ذات الطابع الإداري والإقتصادي وقد تتعدى ذلك إلى الكثير من المجالات ، وبالتالي فاستغلال هذه التقنية وتوظيف هذه الآلية قد تمكن من قضاء مصالح الأشخاص العاديين والمعنويين دون عناء التنقل إلى المكاتب والحصول على الوثائق ، وهنا نشير إلى أن الكثير من الوثائق يمكن إستخراجها عن طريق استغلال المواقع مع توقيع وتصديق إلكتروني تسمح بتكوين أو دفع ملفات عبر بوابات ومواقع القطاعات المختلفة المتوفرة على الأنترنت .

من خلال ما سبق يتضح أن المشرع الجزائري حاول وضع إطار للتحويل نحو تطبيق الخدمات الإلكترونية التي تسمح بتقديم الوثائق عن بعد بهدف تحسين الخدمات وسهولة الحصول عليها بسرعة وكفاءة عالية وبأقل تكلفة ، هذه الأخيرة التي تعتبر مهمة لصانع السياسات العامة في الجزائر حيث يسعى لتحقيق الأهداف بأقل التكاليف ، فرغم حداثة استغلال هذه التقنية في الجزائر إلا أنها خطوة مهمة في ترقية إدارة المرفق العام الجزائري إضافة إلى الإصلاحات السابقة التي فتحت المجال لإعادة الثقة بين الإدارة والموظف والمواطن ، حيث لا يمكن إحداث تنمية حقيقية دون تسيير حديث يسمح بمعالجة المظاهر السلبية التي تعاني منها الإدارة في الجزائر .

ويمكن القول أن بناء التنمية المحلية والوطنية ينطلق من عملية تبسيط الإجراءات الإدارية وتحسين الخدمات العمومية والتنسيق المحكم والسريع بين الإدارة المركزية والإدارة المحلية ومختلف المصالح والهيئات العمومية غير الممركزة والقدرة على المبادرة والإستجابة للمطالب والحاجيات في مختلف الظروف دون تعقيدات أو تأخير يعطل المصلحة العامة للمجتمع ، بالإضافة إلى أن عملية التنمية لها أبعاد كثيرة ومتعددة المجالات وبالتالي تتعدد الرغبات وطلبات الخدمة التي تختلف حسب المصلحة التي يرى المواطن أنها تهمة زيادة على أن هذه الآليات تحسن أداء الموظف في أداء العمل الإداري.

لقد ساهمت التطورات التكنولوجية في إحداث نقلة نوعية في عملية التسيير الإداري نظرا لإستغلال تكنولوجيا الإتصال والمعلومات وتوظيفها في تسيير الشأن العام للدول ، حيث ساهمت إلى حد بعيد في تغيير نمط العمل التقليدي المتميز بالتعقيدات الإدارية والتضخم الوظيفي الذي أثر بشكل كبير على أداء الموظف من جهة وتعطيل المصالح لطالب الخدمة من جهة أخرى ، وبالتالي فاستغلال هذه الآليات الحديثة في الجزائر بشكل إيجابي قد يكون له تأثير كبير في تحقيق التنمية .

المطلب الثالث : معوقات إعادة تأهيل إدارة المرفق العام لتحقيق التنمية في الجزائر

إن تحقيق أهداف التنمية المحلية والوطنية يستلزم تحسين أداء المؤسسات والإدارات العمومية للدولة على المستوى المركزي والمحلي ، حيث حاولت الجزائر إدخال إصلاحات في مجال التسيير معتمدة في ذلك على قوانين ووسائل حديثة لتحسين أداء إدارة المرفق العام وتقريبه من المواطن ، وبالتالي فمحاولة الإصلاح الإداري وتحسين الخدمة العمومية عرفت مجموعة من العراقيل والمشاكل التي مست العمل الإداري في الجزائر ومن أبرز المشاكل نذكر ما يلي :

الفرع الأول /معوقات تاريخية وسياسية :

إن الحديث عن أي مشروع إصلاحي ومعرفة إختلالاته ومشاكله يقودنا إلى ضرورة معرفة الخلفيات والأسباب التي قد تكون سببا في حدوث مشاكل في عملية الإصلاح ، وبالتالي يمكن القول أن من أبرز أسباب اختلال عملية الإصلاح وإعادة تأهيل إدارة المرفق العام هي المشاكل المتراكمة التي ورثها الجهاز الإداري في الجزائر على المستوى التاريخي والسياسي .

لقد أشرنا سابقا في تطور إدارة المرفق العام في الجزائر إلى بعض المراحل التاريخية للإدارة الجزائرية التي ورثتها الجزائر من المرحلة الإستعمارية بعد الإستقلال حيث تم الحفاظ الهيكل التنظيمي للإدارة الفرنسية بما يتوافق وسيادة الجزائر ، بالإضافة إلى مشكلة التأخير بعد رحيل الكثير من الموظفين مع الإحتلال حيث وجدت الجزائر نفسها أمام تحدي جديد وصعب لسد الفراغ الذي خلفه خروج المحتل والحفاظ على إستمرارية عمل مؤسسات الدولة .

إضافة إلى ما سبق برزت بعض الإختلالات على مستوى الإدارة الجزائرية نتيجة لبعض التداخلات التاريخية والسياسية عبر مراحل منذ تبني النهج الإشتراكي إلى غاية الإنفتاح والدخول في الأزمة الأمنية التي أثرت بشكل كبير على مؤسسات الدولة فترة التسعينيات ، كم أن الجهاز الإداري أصبح يعاني من مشاكل نظرا للممارسات السلبية . إن بعض الإصلاحات التي باشرتتها الدولة مابعد الإستقلال كانت لها مبررات رغم النقائص التي عرفتتها مؤسسات الدولة والإدارات العمومية ، لكن المشاكل السياسية والإقتصادية التي حدثت في فترة الثمانينات كان لها التأثير القوي على مشاكل التسيير المؤسسي للعملية الإدارية في الجزائر ، بالرغم من إصدار جملة من الإصلاحات على المستوى السياسي والإداري إلا أن مفعولها لم يكن قوي في حل المشاكل التنموية في الجزائر .

لقد كانت الدولة هي الفاعل الأساسي والمتحكم الرئيسي في عملية التخطيط التنموي مع إقصاء القطاع الخاص والمجتمع المدني مما أدى إلى أزمة ثقيلة في الجزائر أثرت على المواطن بشكل أساسي ، كما ظهرت آثار سلبية ومشاكل كثيرة أصابت الجهاز الإداري في الجزائر¹ ، حيث خضع تسيير المرفق العام على المستوى المحلي والوطني لتسيير مركزي رغم صدور قوانين سمحت بترقية التسيير للمؤسسات والإدارات العمومية بطريقة لامركزية لكن دخول الجزائر في أزمة أمنية فترة التسعينيات جعلت الدولة الفاعل الأساسي في التخطيط والتسيير رغم الإنفتاح السياسي والتعددية والتوجه نحو الإقتصاد الحر وهو ما أثر بشكل كبير على إعادة تأهيل إدارة المرفق العام في الجزائر وفق متطلبات العصر ، حيث كان القرار الإداري مرتبط بالجانب السياسي .

الفرع الثاني/معوقات إدارية :

إن اختلال التوازن في إعادة تأهيل إدارة المرفق العام على المستوى المحلي والوطني في الجزائر يعود لممارسات سلبية عرقلت بعض الإصلاحات التي باشرتها الدولة رغم إصدار قوانين ومراسيم مهمة في مجال إصلاح وتحسين الخدمة العمومية التي تعتبر قاعدة أساسية لتحقيق التنمية بمختلف أبعادها ، كما أن الدولة عملت على إحداث بعض من التوازن في التسيير المشترك لمصالح الدولة بين الإدارة المركزية والمحلية إلا أن بعض الأمراض الإدارية بقيت فاعلة في عرقلة بعض الإصلاحات من أبرزها نذكر مايلي :

1- غياب رؤية إستشرافية في عملية التسيير : إن عملية التسيير تعتبر عملية متغيرة تتكيف وفق المتطلبات الجديدة للمجتمع وتحديات الإستجابة لها من طرف الدولة ، وبالتالي عملية الإصلاح تحتاج إلى رؤية واضحة لها أهداف بعيدة ، لكن عدم الإستقرار في أساليب التسيير في الجزائر أحدث نوع من الإضطراب في العملية الإدارية مع غياب إستراتيجية مستقبلية والدخول في كثير من الأحيان إلى التسيير الفوضوي القاصر الرؤية سبب جمود في الأساليب الإدارية² ، بالإضافة إلى عدم وجود هيئة دائمة تشرف على عملية الإصلاح الإداري .

¹ زوايمية عبدالنور ، " الإدارة العمومية في الجزائرية : الواقع وحتمية التغيير " ، مجلة البحوث السياسية والإدارية ، العدد 02 ، تاريخ ، ص ص 121- 122 .

² روشو خالد ، " إصلاح الإدارة المحلية في الجزائر بين تحسين الخدمة العمومية وتحديات الواقع " ، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية ، المجلد 05 ، العدد 01 ، 2019/12/31 ، ص 49 .

إن إشكالية وجود مؤسسة أو هيئة دائمة مكلفة بالإصلاح الإداري وتحسين الخدمة العمومية ظاهرة بشكل واضح في كل مراحل الإصلاح وإعادة تأهيل المؤسسات والإدارات العمومية في الجزائر ، حيث كان فيه عدة قرارات حول تكليف الإشراف على الإصلاح الإداري بين وزارة الداخلية ومدير الوظيفة العمومية بالإضافة إلى وضع هيئات لمكافحة الفساد وتحسين الخدمة العمومية ، وهذا يعد من أبرز الإشكاليات التي قد تؤدي إلى التقليل من فاعلية بعض الإصلاحات بعد فترة زمنية من إقرارها كون أن تلك الهيئات المكلفة بهذه العملية تم إلغاؤها ، وبالتالي غياب هيئات مستقلة تعمل على تحديث المؤسسات والإدارات العمومية على المستوى المركزي والمحلي أثر بشكل كبير على مسار التنمية ومواكبة متطلبات العصر في عملية التسيير التي تحتاج لتجديد والتكيف مع المتغيرات العالمية والمحلية الجديدة .

2- إنتشار مظاهر سلبية في التسيير الإداري : لقد اصطدم الإصلاح الإداري في الجزائر بمظاهر سلبية على مستوى عملية التسيير الإداري المركزي والمحلي عبر فترات زمنية مختلفة أثر بشكل كبير على فعالية الإصلاح للمؤسسات والإدارات العمومية ، وبالتالي التأثير بالسلب على فعالية السياسات العامة التنموية في الجزائر المبنية على تلبية المطالب وإشباع الحاجيات في ظل تحسين وترشيد الخدمات العمومية المقدمة لأفراد المجتمع ، ويمكن إجمال هذه المظاهر السلبية على النحو الآتي :

أ- الفساد الإداري : يعد الفساد من المعضلات الكبرى التي توجهها الدول في مختلف بقاع العالم خاصة دول مايسمى العالم الثالث والتي كانت مستعمرة ، فالفساد ظاهرة عالمية تتفاوت نسبته بين الدول حسب طبيعة الأنظمة السياسية ومبدأ الشرعية والمشروعية للنظام السياسي وقوة الإقتصاد والشفافية في التسيير والرقابة والمحاسبة في تدبير الشأن العام للدولة ، وعليه فالفساد الإداري قد يأخذ عدة أشكال قد تؤثر على فعالية الإدارة في الإستجابة للمطالب وتقديم الخدمات ، حيث عانت الجزائر من هذه الآفة ، ويمكن إجمال أبرز مظاهرها على النحو الآتي ¹ :

- الرشوة والإختلاس : حيث تعد الرشوة تهديد مباشر للتنمية والإقتصاد والمجتمع ككل باعتبار أن المحسوبية والرشوة لا يقل خطرها وأثرها السلبي عن أمن المواطنين والدول حيث استغللت في الإدارة الجزائرية باستغلال النفوذ الإداري بالإضافة إلى ظاهرة الإختلاس ونهب المال العام .

¹ جاب الله شافية ، " واقع ظاهرة الفساد في الإدارة الجزائرية ودور الرقابة الإدارية كآلية لمكافحته " ، مجلة دراسات في الإقتصاد والتجارة والمالية ، المجلد 02 ، العدد ، 2013 ، ص 120 .

لقد إستفحلت ظاهرة الرشوة والمحسوبية في الجزائر بشكل كبير حيث أثرت على مسار التنمية في سنوات التسعينيات التي شهدت كذلك مشكل أمني كان أيضا في تزايد ظاهرة الفساد الإداري أبرزها اختلاس ونهب المال العام ، وقد أشرنا سابقا إلى اختلالات التسيير في هذه المرحلة وغلق الكثير من المؤسسات والإدارات العمومية وتسريح الكثير من العمال نتيجة الأزمة الإقتصادية وشروط صندوق النقد الدولي بسبب مشكل المديونية وتبني التوجه نحو إقتصاد السوق ، إلا أن ظاهرة الرشوة والإختلاس للمال العام إنتشرت عبرت مراحل زمنية وكان لها تأثير كبير على عملية الإصلاح الإداري وسير مؤسسات الدولة على المستوى المركزي والمحلي في ظل ضعف الرقابة وعدم وجود آليات حقيقية لحد من هذه الظاهرة التي عطلت السياسات العامة التنموية في الجزائر .

- **التسيب الإداري والمحاباة** : إن ظاهرة التسيب الإداري تعد من أبرز الأمراض التي أثرت بشكل كبير على فعالية الإدارة الجزائرية نتيجة تضييع الوقت الخاص بالعمل وعدم إلتزام الموظف بأوقاته بتواطء المسؤولين في ظل غيابة المحاسبة والرقابة الإدارية ، بالإضافة إلى إنتشار ظاهرة المحاباة والتحيز التي تعد خطر على الوحدة الوطنية وشق الصفوف بين المواطنين مع توسيع الهوة بين الإدارة والمواطن إنطلاقا من الشك في نزاهتها وعدم الثقة في أعمالها¹ ، وبالتالي فالتسيب الإداري من الظواهر التي أدت إلى التقليل من فعالية إعادة تأهيل إدارة المرفق العام في الجزائر رغم وجود أرضية قانونية مهمة صدرت عن صانع القرار ، بالإضافة إلى السلوك السلبي المتمثل في المحاباة والتحيز في تقديم الخدمة العمومية الذي يعتبر عائق في تحقيق أبعاد التنمية المحلية والوطنية .

ب- المركزية والبيروقراطية المتصلبة :

لقد مر تطور الإدارة الجزائرية بمجموعة من المراحل على اختلاف التوجه الأيديولوجي مع التوجه نحو اللامركزية واللاتركيز في التسيير للمصالح العمومية ومختلف الهيئات ، إلا أن ذلك لم يمنع من تجذر البيروقراطية السلبية في التعامل الإداري وعدم الخروج من عباءة المركزية في الكثير من القرارات والسياسات التنموية في الجزائر في ظل رؤية ضيقة للتسيير رغم إصدار قوانين تحث على تقسيم المهام بين الإدارة المركزية والمحلية في تقديم الخدمات العمومية وصناعة السياسات العامة وتنفيذ المشاريع التنموية .

¹ جاب الله شافية ، مرجع سبق ذكره ، 103.

ومن المظاهر السلبية في الإدارة الجزائرية إن القائد الإداري في ظل البيروقراطية المتصلبة يعمل على تطبيق حرفي للأوامر الصادرة من السلطات العليا الذي زاد في شساعة الهوة بينهم من جهة وبين المواطنين من جهة أخرى أدى إلى صعوبة الإتصال بين القاعدة والقمة في عملية إتخاذ القرار وتنفيذه سبب جمود إداري وتعقد الإجراءات الذي يحتاج لخدمة سريعة ، يحرص القادة الإداريين إلى الإبتعاد عن تفويض المسؤولية للمستويات الأدنى حيث يميلون للمركزية الشديدة التي خلقت مشاكل في عملية تنفيذ القرارات ، وبالتالي يكون فيه صعوبة في الإستجابة للحاجيات الإجتماعية للمواطنين¹ حيث أن الكثير من الإصلاحات الإدارية التي باشرتها السلطات في الجزائر عرقلت نتيجة ميل القادة الإداريين على المستويات العليا إلى أسلوب التسيير المركزي رغم الإصلاحات الجديدة .

وفي ظل تحليل ظاهرة البيروقراطية في الجزائر من طرف السلطات الرسمية توصلوا إلى أن هذه الظاهرة كانت نتاج العديد من المتغيرات من بينها² :

- ✓ سوء التسيير والتنظيم الذي تسبب في تقل الجهاز الإداري .
- ✓ التعقيدات الإدارية الناتجة عن كثرة الأوراق .
- ✓ الهروب من تحمل المسؤولية وعدم التزام الموظفين وكثرة الغيابات عن العمل .
- ✓ التضخم الوظيفي بسبب العدد الكبير للموظفين .

إن ظاهرة البيروقراطية السلبية في الجزائر ليست جديدة بل هي ممارسات قديمة ترسخت على مستوى مؤسسات الدولة المركزية والمحلية وكان تأثير كبير في عرقلة بعض الإصلاحات التي بادر بها صانع القرار في الجزائر ، وأصبحت من أسباب تعطيل مصالح أفراد المجتمع وقلة فاعلية المؤسسات والإدارات العمومية في تقديم الخدمة العمومية .

ج- **التداخل في المهام وضعف التكوين** : إن تنظيم العمل في إدارة المؤسسات والإدارات العمومية على المستوى المحلي والوطني يستلزم تحديد الصلاحيات والمسؤوليات بين السلطات العليا والقيادة الإدارية والمرؤوسين بهدف تحسين ظروف العمل الذي سينعكس حتما على الأداء ، إلا أن الظاهر في بعض الممارسات الإدارية في الجزائرية على مستوى التسيير وجود بعض الإختلالات المرتبطة

¹ زوايمية عبد النور ، مرجع سبق ذكره ، ص 122.

² بوخريسة بوبكر ، " الإدارة الجزائرية بين الترشيح والبيروقراطية " ، مجلة التواصل ، العدد ، جوان 2000 ، ص ص

بتداخل بعض الصلاحيات وعدم وضوحها من خلال اتخاذ القرار من طرف القيادات ، حيث أن القرار الإداري غالبا ما يكون موجه من السياسي مما يؤدي إلى إضعاف الإدارة في تحقيق أهدافها الذي سيؤثر على تطبيق وبلورة البرامج والسياسات المتعلقة بالتنمية الإدارية وبالتالي التأثير على النتائج ، ويؤدي إلى عدم تحديد المسؤوليات في فشل السياسات والضبابية في المسألة¹ ، فعملية ضبط المهام وتقسيم العمل من المبادئ الأساسية في أي عملية إصلاح لمنظومة التسيير لتحقيق الأهداف المرجوة من البرنامج الإصلاحي الرامي لترقية البعد الوظيفي للدولة في تحقيق المصلحة العامة . ولا يمكن إغفال مشكل تكوين العنصر البشري المسير للمصالح العمومية على كافة المستويات الوطنية والمحلية ، كون أن الموظف هو محور عملية الإصلاح على مستوى الهياكل والبنى الوظيفية نظرا لأهميته في إنجاح تنفيذ البرامج والسياسات وإعادة تأهيله وفق المتغيرات الجديدة ومتطلبات العصر التي فرضتها البيئة الخارجية العالمية والبيئة المحلية الداخلية في عملية البناء التنموي .

د- عدم وجود منظومة قانونية منظمة لتسيير الشأن العام : ففي ظل اختلال المنظومة القانونية وعدم وضوح الرؤية فيما يتعلق بالإستثمار في المورد البشري من حيث التوظيف والتكوين تسبب في إنتاج كوظف ضعيف بالإضافة إلى أساليب تسيير رديئة ونقص الخدمات في طلب عدم وجود هياكل دائمة من شأنها العمل على تحسين الأداء في عملية التسيير الإداري ، زد على ذلك إشكالية عدم تكافؤ الفرص من حيث التوظيف والترقية كل هذا قد يؤثر على عملية البناء الإداري².

الفرع الثالث / معوقات إقتصادية وإجتماعية :

إن أي عملية إصلاح إداري تحتاج لإمكانيات مادية وبشرية ووضع إجتماعي جيد لأفراد المجتمع حيث تكون فيه إستجابة وظيفية على مستوى المؤسسات والإدارات العمومية على المستوى الوطني والمحلي ، فغالبا ماتصطدم الإصلاحات التي تقوم بها الدول ببيئة غير سليمة قد لا تقبل التغيير بسهولة سواء على مستوى الجهاز الإداري قيد التأهيل والإصلاح بكل مكوناته الهيكلية والوظيفية ، على مستوى ذهنية الفرد الموظف والمستفيد نتيجة تراكمات سابقة سلبية في أداء العمل وطلب الخدمة التي كانت قد تمارس بطرق بيروقراطية مبنية على المحسوبية والرشوة...إلخ.

¹ خالد أسماء وحديدان صبرينة ، " تحديث العمل الإداري في الجزائر : قراءة في المعوقات " ، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 32 ، العدد 04 ، ديسمبر 2021 ، ص ص 582- 583.

² روشو خالد ، مرجع سبق ذكره ، ص 50.

1- المعوقات الإقتصادية :

الجانب الإقتصادي مهم في عملية التغيير والإصلاح خاصة في الجزائر التي تعتمد على الريع البترولي كمدخل أساسي في تمويل التنمية بالإضافة إلى ذلك إشكالية الوضع الإقتصادي الذي يعيشه الموظف والمواطن على حد سواء قد يؤثر بشكل كبير على عملية إعادة تأهيل المرفق العام وتكون له آثار سلبية على الأداء الوظيفي واستجابة أفراد المجتمع لعملية الإصلاح ، ومن أبرز الأسباب الإقتصادية التي قد تؤثر على سلوك الفرد الموظف في عملية الإصلاح الإداري في الجزائر نذكر ما يلي¹:

- ❖ مشكل التدني في الأجور لدى الموظفين حيث لا تتوافق مع حجم المسؤوليات ومختلف الأعباء الإدارية عند أداء العمل .
- ❖ محاولة الكسب السريع لدى الموظف باستعمال وسائل مختلفة .
- ❖ قيام الموظف بأعمال خارج المجال الوظيفي الرسمي وتكوين علاقات مزدوجة قد تؤدي لإنحرافات سلوكية متعلقة بالفساد .

إن الجانب الإقتصادي المريح للموظف قد يكون له أثر إيجابي في عملية الإصلاح والتحديث على المستوى المحلي والوطني ، حيث تكون إستراتيجية الإصلاح مبنية على أسس قوية محورها العنصر البشري والمورد المالي لتحسين أداء الخدمة ، وبالتالي فضعف الأجور في القطاع العام يعد من أبرز الأسباب التي قد تؤدي إلى الإنحراف السلوكي لبعض الموظفين وافشال عملية الإصلاح بممارسات سلبية قد تؤثر على الأداء والفاعلية في تقديم الخدمة العمومية وتحقيق المصلحة العامة .

من خلال ما سبق يمكن القول أن الإمكانيات المادية تعتبر عنصر فعال في أي عملية اصلاح وتأهيل للمؤسسات والإدارات العمومية ، فهي المحرك الأساسي لتحفيز العنصر البشري نحو الزيادة في الكفاءة والفعالية في تقديم الخدمات العمومية التي تعتبر أولوية لأي سياسة حكومية نحو تحقيق المشروع التنموي المحلي والوطني ، حيث أن المشاكل الإقتصادية التي عانت منها الجزائر كان لها تأثير كبير في التأخر في عملية الإصلاح الذي يحتاج لإمكانيات مادية ضخمة .

¹ مها فاروق عزت وعادل طالب سالم ، " أهمية العوامل المؤثرة في الإصلاح الإداري لمواجهة الفساد (بحث تطبيقي) "، مجلة كلية العلوم الإقتصادية ببغداد ، العدد 18 ، 2008 ، ص 56.

2- المعوقات الإجتماعية :

من أبرز المعوقات التي قد تحد من فاعلية ترقية وإصلاح إدارة المرفق العام في الجزائر نتيجة تراكمات إجتماعية وثقافية سلبية لدى أفراد المجتمع والموظف في ظل غياب ثقافة المبادرة والمشاركة في عملية الإصلاح ، وهناك من يعتبر أن التغيير هو تهديد لمصلحته ومكانته الإجتماعية بالإضافة إلى عدم إدماج المجتمع في عملية الإصلاح والتجاوب مع آلياتها الجديدة .

في هذا الإطار يمكن الإشارة إلى عدم توافق بين حاجيات المجتمع وبرامج التنمية الإدارية نظرا لعدم وجود تخطيط واضح عقلائي لمشاريع التنمية بما يتوافق مع رغبات المجتمع الحقيقية نظرا لعدم تحديد الأولويات في ظل غياب منظومة للحوافز أحدث اتساع للهوة بين المواطن والإدارة ، وبالتالي الإنعكاس بالسلب على برامج التنمية¹ .

إن تكيف المجتمع مع المتغيرات الجديدة في عملية التسيير قد يأخذ وقت كبير خاصة في الدول التي عاشت مشاكل في جميع المجالات ، حيث لا يمكن التأقلم مع الوضع الجديد في التعامل مع مؤسسات الدولة المركزية والمحلية نظرا لكثرة المشاكل والعراقيل المتراكمة نتيجة الممارسات السلبية التي لامسها المواطن من طرف الإدارة في مرحلة من المراحل ، وعليه فتغيير ثقافة المجتمع واسترجاع الثقة في بعض الممارسات الجديدة في ظل الإصلاحات وإعادة تأهيل إدارة المرفق العام في الجزائر كان أبرز تحدي للدولة والمجتمع .

وبالتالي فالمعوقات الإجتماعية هي نتاج تراكمات سلبية في تسيير الشأن العام انطلاقا من الموظف وقابليته في التكيف مع الإصلاحات التي قد يراها تهديدا لمصالحه الشخصية الضيقة على حساب المصلحة العامة ، ومدى استجابة المجتمع لتك الإصلاحات التي قد يراها شكلية لا ترقى للتغيير نحو الأفضل في ظل بقاء ممارسات تقليدية بيروقراطية قد يتعرض لها المواطن ، حيث يفقد الثقة في التوجه الجديد وهذا ماتعاني منه الجزائر وجعل عملية الإصلاح الهيكلي والوظيفي لمؤسسات الدولة معقدة في بعض الأحيان نتيجة عدم إستجابتها لرغبات المواطنين ، حيث أن عملية الإصلاح تعتمد بالدرجة الأولى على مدى تحقيق أهداف السياسات العامة التنموية المحلية والوطنية عن طريق تحسين وترقية تقديم الخدمات العمومية لأفراد المجتمع .

¹ خالد أسماء وحديدان صبرينة ، مرجع سبق ذكره ، ص 582.

المبحث الثاني : تطبيقات الإدارة الإلكترونية في الجزائر كآلية لتحقيق أبعاد التنمية المحلية المستدامة

توجه الجزائر نحو التحول الإلكتروني كان حتمية وضرورة في نفس الوقت نظرا لتغير آليات التسيير وتحولها من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الحديثة المبنية على الأسس العلمية التقنية المستعملة لتكنولوجيا الإتصال والمعلومات ، فرغم التأخر في تطبيق الإدارة الإلكترونية على مستوى مرافق الدولة إلا أنه كان فيه محاولات جدية في بعض القطاعات لعصرنة إدارتها بما يوافق متطلبات العصر التي فرضت واقع جديد لتلبية الحاجات المتزايدة للمجتمع ، ويمكن أن نشير هنا أن مسألة التحول الإلكتروني وتطبيق الإدارة الإلكترونية قد يساهم بدرجة كبيرة في توثيق علاقة المواطن بالإدارة وخدمة كل فئات المجتمع على إختلاف وظائفهم ومستوياتهم وفتح المجال أمام الدولة للتوجه نحو تنمية مستدامة حقيقية على المستوى المحلي والوطني .

إن تسهيل الإستفادة من الخدمات يعد في حد ذاته اسهام في تحقيق أهداف التنمية المستدامة خاصة على المستوى المحلي نظرا لشساعة مساحة الجزائر في ظل الإعتماد على لامركزية القرار على مستوى بعض المؤسسات والإدارات العمومية ، هذه الأخيرة التي تسعى لتحقيق المصلحة العامة والعمل على إستمرارها دون انقطاع في ظل تبني اللامركزية المرفقية التي تقتضي تسهيل الحصول على الخدمة بجودة عالية .

من خلال ما سبق من تحليل يمكن القول أن تطبيق الإدارة الإلكترونية كآلية لعصرنة إدارة المرفق العام في الجزائر يمكن أن تكون داعم حقيقي للتنمية المحلية المستدامة نظرا لأهدافها التي يشمل تطبيقها الشفافية والرقابة والمساءلة وترشيد الخدمة التي قد تحفظ مقدرات الدولة إذا تم تطبيقها بشكل إيجابي من حيث التقليل من تكلفة الخدمات والتحسين في جودتها ، مما يسمح كذلك بتحسين المستوى المعيشي لأفراد المجتمع ، فالملاحظ أن الجزائر عممت تطبيق الإدارة الإلكترونية في بعض القطاعات كمرحلة من أبرزها نذكر ما يلي :

المطلب الأول : تطبيق الإدارة الإلكترونية على مستوى الجماعات المحلية لدعم التنمية المحلية

في إطار تعزيز تحسين الخدمة العمومية وتقريب إدارة المرفق العام من المواطن سعت وزارة الداخلية على غرار باقي القطاعات إلى عصرنة المرفق العام على مستوى إداراتها المركزية والمحلية على مستوى الجماعات المحلية (الولاية والبلدية) ، حيث كان فيه توجه واضح نحو عصرنة الإدارة العمومية ومؤسسات الدولة خدمة لأهداف التنمية المحلية والمستدامة من خلال الرقي بالمرفق العام من أجل تلبية الحاجيات المتزايدة للمجتمع والرفع من القدرات الإدارية لخدمة العمل التنموي.

إن تطبيق الإدارة الإلكترونية على مستوى وزارة الداخلية على المستوى المركزي واللامركزي يعتبر نقلة نوعية للقفز بآليات التسيير الحديثة التي أصبحت تسعى من خلالها الدول إلى تحقيق الحوكمة وترشيد الخدمة وتقديمها بأقل تكلفة وبجودة عالية ، حيث لا يمكن للإصلاح الإداري التقليدي المبني على تغيير التشريعات القانونية وتغييرها بقوانين جديدة محاربة الفساد والبيروقراطية في ظل التضخم الوظيفي وروتين العمل الورقي المرتبط بسلطة المكاتب ، وبالتالي فمحاولة وزارة الداخلية والقطاعات التي ذكرناها سابقا تجسيد واستكمال مشروع الإدارة الإلكترونية هو انجاز وتحول جاء متأخر لكن يعتبر مهم للجزائر لمواجهة التحديات التنموية الجديدة .

الفرع الأول/ التوجه نحو عصرنة المرفق العام في وزارة الداخلية :

إن تزايد الإهتمام بموضوع توظيف تكنولوجيات الإتصال والمعلومات على مستوى المؤسسات والإدرات العمومية جعل صانع القرار يفكر في استغلال شبكات الإتصال والإنترنت لتطبيق مشروع الإدارة الإلكترونية على مستوى وزارة الداخلية ، وبالتالي العمل على رقمنة البلديات والولايات انطلاقا من سنة 2010 تحت مايسمى بالولاية والبلدية الإلكترونية بهدف تطبيق التسيير عن طريق الإعلام الآلي على مختلف المصالح والمرافق وتسيير المشاريع والصفقات حيث كان مخطط لربط بلديات الوطن بموقع إلكتروني انطلاقا من سنة 2018 ، حيث بعد مرور خمس سنوات كان فيه تجسيد للانتقال من التسيير التقليدي البيروقراطي إلى النظام الإلكتروني الرقمي مما ساهم بالتقليل من مظاهر الفساد كالرشوة والتزوير¹ ، هذه الأخيرة التي تعتبر مشاكل محورية في تعطيل التنمية .

¹ عزوز سعيدة ونسيمة مقبل ، عصرنة المرافق العمومية في الجزائر... الإدارة الإلكترونية في البلدية نموذجا ، المجلة الجزائرية للمالية العامة ، العدد 08 ، ديسمبر 2018 ، ص 148.

ففي ظل تطبيق مشروع التحول الإلكتروني تم انطلاق مشروع البلدية الإلكترونية في الجزائر حيث كانت البداية على مستوى الجزائر العاصمة مع التعميم التدريجي على باقي ولايات الوطن بهدف القضاء على البيروقراطية في المعاملات الإدارية والعمل على تسهيل عملية تواصل المواطن مع الإدارة* ، في ظل دعوة الخبراء والمختصين إلى تطوير البنية التحتية للتكنولوجيا للوصول إلى تحقيق الحكومة الإلكترونية ، هذه الأخيرة التي بإمكانها إعادة النزاهة والكفاءة والفاعلية للجهاز الإداري ، حيث كانت بلدية الجزائر الوسطى أولى المحطات للتجربة والتعميم على باقي ولايات الوطن¹.

من خلال ماسبق يتضح أن صانع القرار في الجزائر أدرك الأهمية الكبيرة في تطبيق الإدارة الإلكترونية لمحاربة ظاهرة الفساد بكل أنواعها على مستوى المركزي والمحلي في المؤسسات والإدارات العمومية ، حيث أن انتشار المظاهر السلبية للبيروقراطية في الإدارات الجزائرية ساهم بشكل كبير في تدهور أوضاع التنمية المحلية والوطنية كون العمل المكتبي التقليدي تميز بانعدام الفعالية في الإستجابة لحاجيات المواطن والموظف على حد سواء وتدهور العلاقة فيما بينهما ، بالإضافة إلى انعدام الثقة في كثير من الأحيان بين الإدارة والمواطن وهذا في حد ذاته أحد عراقيل تجسيد المشروع التنموي بكل أبعاده في الجزائر ، فالتفكير في الخدمات الإلكترونية هو خطوة مهمة نحو تحديث وعصرنة إدارة المرفق العام في الجزائر .

لقد تم من خلال " مشروع البلدية الإلكترونية " الهادف إلى رقمنة سجلات الحالة المدنية التي تم إنطلاقها على بعض البلديات في الجزائر كنموذج تجريبي شملت كل من بلدية باب الواد وحسين داي، بالإضافة إلى قيام الدولة في ولاية باتنة بافتتاح أول بلدية إلكترونية في الجزائر على مستوى المقر الفرعي لحي 500سكن ، تم الإعتماد فيها على تكنولوجيات الإعلام والإتصال عن طريق وضع شبك إلكتروني يسمح باستخراج الوثائق الإلكترونية وكذلك إمكانية سحبها من الفروع التابعة للبلدية دون التنقل إلى المقر الرئيسي ، وشمل هذا الإجراء استخراج الكثير من الوثائق من البلدية² ، وقد بدأت وزارة الداخلية والجماعات المحلية إنطلاقاً من سنة 2017 في رقمنة الولايات والبلديات تهدف إلى

* تسهيل تواصل المواطن مع الإدارة وإعادة الثقة في مؤسسات الدولة تعد من أبرز التحديات باعتبار أن التنمية بمختلف أشكالها هي عمل مشترك يحتاج للتفاعل الرسمي وغير الرسمي ضد إطار تشاركي يعمل على صنع سياسات عامة تتوافق مع متطلبات المجتمع ، فالتوجه نحو العصرنة بمختلف آلياتها هو نتيجة حتمية للتكيف مع البيئة الجديدة

¹ ونوغي نبيل ، مرجع سبق ذكره ، ص 128 .

² مركمال علي ، " عصرنة الإدارة في الجزائر " ، مجلة آفاق للعلوم ، المجلد 06 ، العدد 04 ، 2021 ، ص 460.

تحقيق الشفافية في التسيير ، حيث قامت الوزارة في هذه المرحلة بأضخم وأكبر عملية عصرنة على مستوى الإدارات عن طريق الرقمنة تم فيها ربط مايزيد عن 3041 ملحقة وبلدية سمحت بتسجيل وحف ملايين الوثائق قدرت بـ95مليون وثيقة متعلقة بالحالة المدنية و09 ملايين جواز سفر مع انتظار تسليم ثلاثة ملايين بطاقة تعريف بيومترية ، مع اصدار قانون يمدد عمر الوثائق من سنة إلى عشر سنوات مستثنين من الإجراء وثيقة الزواج والتخفيف من عدد الوثائق في تشكيل الملفات¹ ، بالإضافة لما سبق تم اطلاق تطبيق تحت اسم " إجراءاتي " يمكن إستعماله على نظام الأندرويد يتيح لمستخدميه الوصول إلى الخدمات الإدارية المرتبطة بالجماعات المحلية كالأنشطة القانونية والانتخابات ووثائق الهوية والحالة المدنية... إلخ² .

إن الإنطلاقة الأولى لعصرنة إدارة المرفق العام على مستوى وزارة الداخلية كان هدفه إعادة تكييف دور القطاع مع البيئة الجديدة التي أثرت فيها التغيرات الداخلية المرتبطة بضرورة تحسين المستوى المعيشي للمواطن وظروف العمل للموظف وتصحيح العلاقة بينهما من خلال ايجاد آليات جديد في تحقيق المصلحة العامة للمجتمع ، بالإضافة إلى التأثيرات الخارجية المتعلقة بتطور تقنيات العمل الإداري الذي أصبح يوظف التقنية كآلية لتعزيز قدرات الجهاز الإداري ، هذا الأخير الذي أصبحت له تحديات جديدة ومحور رئيسي من محاور صنع السياسات العامة وتنفيذ البرامج التنموية .

الفرع الثاني/ تجسيد الخدمات الإلكترونية وتحسين العلاقة مع المواطن :

عملت وزارة الداخلية من خلال مشروع الإدارة الإلكترونية إلى توفير بعض الخدمات الإلكترونية التي تعمل على تسهيل الحصول على الوثائق كما سعت كذلك لتوطيد العلاقة مع المواطن من خلال مايلي

1- توفير الخدمات الإلكترونية :

إن السعي إلى تحقيق التنمية بمختلف أشكالها يتمحور حول طبيعة الإستفادة من الخدمات ومدى جودتها وسرعة استجابة الإدارة في توفيرها سواء كانت للمواطن أو شركاء كالقطاع الخاص وغيره دون عراقيل بيروقراطية سلبية تعطل المصالح ، حيث كانت أبرز الخدمات الإلكترونية المقدمة في ظل

¹ عزوز سعيدة ونسيمة مقبل ، مرجع سبق ذكره ، ص 149 .

² ونوغي نبيل ، مرجع سبق ذكره ، ص 130.

عصرنة المرفق العام على مستوى وزارة الداخلية مايلي¹:

- ✓ إستحداث سجل وطني آلي للحالة المدنية حيث تم رقمنة جميع السجلات على المستوى الوطني .
- ✓ تم ربط كل البلديات والملحقات إضافة إلى البعثات الدبلوماسية والقنصليات بالسجل الوطني الآلي للحالة المدنية .
- ✓ الإتاحة للمواطنين استخراج الوثائق المرتبطة بالحالة المدنية من أي بلدية أو ملحقة عبر كامل التراب الوطني .
- ✓ التسهيلات للجالية الجزائرية المقيمة بالخارج في الحصول على الوثائق خاصة عقد الميلاد 12خ عن طريق خدمات الأنترنت ، ويتم الحصول عليه من القنصلية المسجل فيها .
- ✓ تمكين الأفراد من الحصول على بطاقات ترقيم سياراتهم دون التنقل إلى الولاية المسجل فيها وذلك عن طريق انشاء سجل وطني آلي متعلق بترقيم المركبات .
- ✓ توفير خدمات إلكترونية متعددة .
- ✓ امكانية تتبع مراحل معالجة الملفات للأفراد الذين طلبوا جواز السفر البيومتري .

من خلال ما سبق يتضح أن وزارة الداخلية حاولت في البداية دعم الخدمات المتعلقة بالحالة المدنية وجواز السفر البيومتري وبطاقة التعريف الوطني البيومترية ، بمعن توفير الخدمات التي عليها طلب كبير من طرف أفراد المجتمع على مستوى شبابيك الجماعات المحلية ، إلا أن صانع القرار في الجزائر حاول تطوير استغلال التحول الإلكتروني في تقديم خدمات أخرى على مستوى موقع الوزارة من أبرزها :

- ✓ بوابة الخدمات الإلكترونية عن بعد (الشباك عن بعد) يسهل عملية الحصول على الخدمة عن طريق إنشاء حساب على البوابة .
- ✓ طلب رخصة استثنائية وطلب تسجيل التصريح التأسيسي للجمعيات البلدية ولجان الأحياء وشهادة الكفاءة لرخصة السياقة .

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية : عصرنة المرفق العام، 2016/03/31 ، <https://www.interieur.gov.dz/index.php/ar/> العام-المرفق-عصرنة-242ملفات.html ، تارسخ التصفح : 2022/12/25.

- ✓ طلب جواز السفر البيومتري وبطاقة التعريف البيومترية وشهادة الميلاد s12 .
- ✓ توفير فضاء رقمي عن طريق البوابة الإلكترونية الرسمية لعرائض المواطنين تحت اسم "تشكي" تمكن المواطنين والمتعاملين من رفع شكاويهم لمصالح وزارة الداخلية¹.

إن توظيف الإدارة الإلكترونية كآلية لعصرنة إدارة المرفق العام قد يسمح بترقية المرفق العام بوزارة الداخلية عبر مصالحها المركزية واللامركزية (الولاية والبلدية) وتحسين التنسيق الذي يسمح بخلق جو من الديمقراطية التشاركية الإلكترونية ، والتي بدورها تعتبر أحد أهم فواعل تحقيق التنمية المحلية المستهدفة من طرف صانع القرار في الجزائر ، وبالتالي فالإهتمام الكبير بالتحول الإلكتروني والعمل على تجسيده على مستوى البلدية والولاية قد يسمح بإستدامة التنمية وتحقيق المصلحة العام وتحسين المستوى المعيشي لأفراد المجتمع .

2- توطيد العلاقة بالمواطن في ظل عصرنة إدارة المرفق العام :

سعت السلطات العمومية إلى العمل إلى توطيد العلاقة بين المواطن والإدارة وجعلها أولوية حيث تم التصريح بذلك من طرف السلطات خلال افتتاح ندوة حول جودة خدمات المرفق العام سنة 2018 من تنظيم المرصد الوطني للمرفق العام تحت اشراف وزارة الداخلية بحضور وزارة العمل والمجلس الوطني لحقوق الإنسان ، حيث صرح وزير الداخلية على أن عملية توطيد العلاقة بين المواطن والإدارة تعد أولوية و محور مهم في ظل تجسيد الإدارة الإلكترونية ، وتواصل الجهود في رقمنة أهم الوثائق الإدارية وتبسيط الإجراءات الإدارية للتخفيف من البيروقراطية ، حيث عملت الوزارة على :

- ✓ تكوين 17771 منتخب و84 ألف إطار .
- ✓ إعداد 04 مشاريع قوانين أبرزها قانون الجماعات الإقليمية ورقمنة 101 مليون شهادة الحالة المدنية .
- ✓ عصرنة تسيير الموارد المالية والبشرية² .

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية ، <https://www.interieur.gov.dz> ، تاريخ التصفح : 2022/12/25.

² وكالة الأنباء الجزائرية ، إصلاح العلاقة بين الإدارة والمواطن يحظى بالأولوية لدى السلطات العمومية ، 2018/12/16 ، <https://www.aps.dz/ar/algerie/64052-2018-12-16-14-34-40> ، تاريخ التصفح : 2022/12/27.

إن نجاح أي مشروع حكومي يتطلب إعادة الإعتبار للمواطن كمحور رئيسي في أي عملية تغيير باعتبار السياسات العامة التنموية تستهدفه بالدرجة الأولى ، فالسعي إلى توثيق الصلة بين الفرد ومؤسسات الدولة ما إلا إجراء طبيعي لمرافقة المجتمع للدولة في دعم السياسات ، فالعصرنة هي في حد ذاتها مساهمة للتطورات الحاصلة في العالم وفي ال مجتمع الداخلي على حد سواء كون الحاجات المتزايدة قد تفرض آليات جديدة تساعد صانع القرار على تحقيقها تعزيزا لثقة المواطن بدولته .

لذ كان التأكيد في سنة 2019 على ضرورة تسريع وثيرة تجسيد المشاريع التي تم اسنادها لوزارة الداخلية فيما يتعلق بمواصلة عصرنة المرفق العام ، حيث عملت على تجديد كل الوسائل المادية والبشرية من أجل تجسيد جميع المشاريع المرتبطة برقمنة الإجراءات الإدارية وتسهيلها للمواطن والمؤسسات بتقديم خدمة فورية إلكترونية يستغلها أفراد المجتمع¹ ، وقد أعتبرت سنة 2020 محطة هامة في عصرنة قطاع الداخلية حيث أكدت وزارة الداخلية والجماعات المحلية على أنها تعتبر مسار هام في العمل على تجسيد إستراتيجية العصرنة بهدف الوصول إلى تحقيق الحكامة الإلكترونية ، والعمل على تعميم إستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال في إدارة المرفق العمومي بالإضافة إلى العمل على تحسين حوكمة القطاع الإقتصادي ، أما فيما يتعلق باستخراج الوثائق إلكترونيا فقد كان على النحو الآتي :

- ✓ بلغ المجموع الكلي لاستخراج رخص السياقة المنتجة حوالي 1.253.381 رخصة أنجز منها سنة 2020 حوالي 804.087 رخصة .
- ✓ طورت وزارة الداخلية مجموعة من التطبيقات لتخفيف وتسهيل الإجراءات الإدارية من خلال الأرضية الرقمية الخاصة بالوزارة من أبرزها تسهيل شهادة الكفاءة للجالية الجزائرية وسحب وثائق الحالة المدنية في الجزائر .
- ✓ العمل على ترشيد النفقات العمومية بحوالي 26 مليون ورقة حيث تم إقتصاد حوالي 110 مليون دج سنويا كغلاف مالي للبلديات وتخفيف أعباء تنقل المواطن للمكاتب².

¹ وكالة الأنباء الجزائرية ، عصرنة الإدارة وثيرة متصاعدة في تجسيد المشاريع الموكلة لوزارة الداخلية ، <https://www.aps.dz/ar/algerie/70460-2019-05-05-16-53-20> ، 2019/05/05 ، تاريخ التصفح : 2022/12/29 .

² وكالة الأنباء الجزائرية ، سنة 2020 محطة هامة في مسار تجسيد إستراتيجية عصرنة قطاع الداخلية ، <https://www.aps.dz/ar/algerie/101459-2020> ، 2021/02/10 ، تاريخ التصفح : 2022/12/29 .

من خلال ماسبق يظهر لنا أن وزارة الداخلية والجماعات المحلية سعت إلى تجسيد مشروع عصرنة المرفق العام على مستوى مصالحها المركزية واللامركزية من أجل التوجه تحقيق الحكامة في تسيير المرفق العام الذي يتيح بدوره توثيق الصلة بين الإدارة والمواطن وكذلك ترسيخ فكرة ترشيد الإنفاق العمومي الذي يخدم كثيرا أهداف التنمية المحلية والوطنية ، ويساهم في حفظ المال العام لإستخدامه في مشاريع التنمية والتقليل من الرشوة والتزوير والفساد في استغلال الوظيفة .

3- العمل على تطوير نظام معلوماتي لعصرنة التسيير المركزي والمحلي :

إن العمل على وضع نظام معلوماتي معلوماتي للتسيير المركزي والمحلي يعتبر نقلة نوعية في مجال التسيير الإداري للمرفق العام ، وبالتالي يمكن أن يكون لها تأثير كبير على تجسيد التنمية المحلية المستدامة في مختلف ربوع الوطن خاصة في تنمية ما سمي "بمناطق الظل" ، وقد تم خلال سنة 2020 ما يلي :

- ✓ العمل على وضع نظام معلوماتي خصص لمتابعة العملية التنموية في مناطق الظل .
- ✓ سمح النظام المعلوماتي بإحصاء 13587 منطقة حيث تم تدوين المشاريع المسجلة في تلك المناطق ومتابعتها .
- ✓ تسجيل المشاريع التي تم الإنتهاء منها وتسليمها في تلك المناطق .
- ✓ تم إستحداث نظام معلوماتي وطني محين أنيا يسمح بتتبع وضعية 19807 مدرسة إبتدائية على المستوى الهيكلي وكل التجهيزات المتعلقة بالنقل المدرسي والإطعام والتعداد وطلبات الأشغال .
- ✓ انشاء تطبيق لمتابعة منحة التمدرس سمح بتقديم حوالي 2.7 مليون منحة لمستحقيها بقيمة مالية قدرها 5000 دج .
- ✓ تم وضع نظام معلوماتي خاص بمجال السكن متعلق بالبطاقيّة الوطنية لطلب السكن يهدف إلى رقمنة وإحصاء طلبات السكن في جميع الصيغ.. وغيرها من الإجراءات التي تستهدف تحقيق الأولويات ، ووضع تطبيق لإحصاء الأحياء القصديرية وتسيير عمليات التضامن في شهر رمضان بتحيين القوائم وتسليم 1.7 مليون منحة¹ .

¹ وكالة الأنباء الجزائرية ، سنة 2020 محطة هامة في مسار تجسيد إستراتيجية عصرنة قطاع الداخلية ، مرجع سبق ذكره .

المطلب الثاني : تطبيق الإدارة الإلكترونية على مستوى قطاع العدالة في الجزائر

إن اصلاح العدالة وترقية خدماتها يعتبر ركن أساسي في ترقية وإرساء مبادئ المساواة بين أفراد المجتمع ومعرفة الحقوق من خلال ضمان الشفافية في تقديم الخدمة وتحسين أدائها على مستوى التنظيم الإداري لتسهيل العمل الضامن لتجسيد ركائز الحكم العادل الذي يبقى تحدي كبير للدول في ظل المتغيرات المعاصرة ، في هذا الإطار حاولت الجزائر في ظل التحول الإلكتروني عصرنة قطاع العدالة لما له من مكانة في نظام الحكم حيث توجه صانع القرار في الجزائر نحو تطبيق الإدارة الإلكترونية في بعض المعاملات الإدارية من خلال صدور القانون رقم 03-15 المتعلق بعصرنة قطاع العدالة .

الفرع الأول /التوجه نحو عدالة رقمية :

لقد ساهم تطور تكنولوجيا الإتصال والمعلومات في فتح آفاق جديدة في مجال التواصل بين المواطن ومختلف المؤسسات والإدارات العمومية ومن أبرزها قطاع العدالة الذي حاول التوجه نحو عدالة إلكترونية ، حيث تم برمجة في سبتمبر 2004 شبكة قطاعية لوزارة العدل دخلت حيز الخدمة في نوفمبر 2005 قابلة للتطور في مجال التطبيقات المعلوماتية ، وتم تدعيم الجهات القضائية ومختلف المؤسسات العقابية بشبكات محلية ما بين سنتي 2005/2009 بهدف تبادل المعلومات بين دوائر ومصالح القطاع بهد تسهيل الإجراءات الإدارية وخدمة المواطن من خلال تسهيل الوصول إلى الخدمة... كما تم إنشاء مركز وطني متعلق بشخصنة شريحة الإمضاء الإلكتروني دخل حيز الخدمة في 13 سبتمبر 2014¹ .

لقد كان فيه جهود كبيرة على مستوى قطاع العدالة في مجال التوجه نحو العمل بتكنولوجيا الإتصال والمعلومات على مختلف المصالح المركزية واللامركزية بهدف تبسيط مختلف المعاملات المرتبطة بالقضاء وإتاحة الوصول إلى المعلومة للمواطن دون التنقل إلى الهيئات المختصة فيما يتعلق باستخراج بعض الوثائق من خلال القانون رقم 03-15 الذي جاء بآليات مهمة في مجال التسيير الإداري الحديث لقطاع العدالة في الجزائر .

¹ مفيدة مقورة ، " عصرنة قطاع العدالة في الجزائر : دراسة في الإنجازات وتشخيص المعوقات " ، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات ، المجلد 07 العدد 02 ، ديسمبر 2021 ، ص ص 72 - 73 .

لقد أشارت المادة الأولى من القانون رقم 15-03 إلى أن الهدف من عصرنة قطاع العدالة هو إنشاء منظومة معلوماتية على المستوى المركزي خاصة بقطاع العدالة على التوجه نحو التعامل الإلكتروني في إرسال مختلف المحررات والوثائق القضائية ، بالإضافة إلى توظيف التحادث المرئي عن بعد في عملية الإجراءات القضائية¹ .

الفرع الثاني/إنشاء منظومة معلوماتية:

في إطار تبني قطاع العدالة عملية تكنولوجيا الإتصال والمعلومات تم إنشاء منظومة معلوماته على المستوى المركزي كآلية للتسيير الحديث للوزارة حيث جاء قانون 15-03 المتعلق بعصرنة العدالة في الفصل الثاني من قسمه الأول ما يلي :

1- المنظومة المعلوماتية المركزية لوزارة العدل :

لقد تم تناول موضوع هذه المنظومة المعلوماتية في المادة 02 من قانون عصرنة العدالة بوضع منظومة معلوماتية على المستوى المركزي للوزارة تهدف إلى معالجة مختلف المعطيات بطريقة آلية تشمل مختلف النشاطات المرتبطة بالوزارة وكل الدوائر والمؤسسات التابعة لها بما في ذلك المؤسسات القضائية العادية والإدارية وكذلك محكمة التنازع² ، حيث تعد هذه المنظومة المعلوماتية إنطلاقة مهمة لتجسيد تطبيق الإدارة الإلكترونية في قطاع العدالة والتوجه نحو استغلال وسائل الإتصال والمعلومات في كل ما يرتبط بالعدالة في الجزائر .

لقد أشرنا سابقا أن أي تحول إلكتروني يقتضي حماية الخصوصيات والمعلومات الشخصية للأفراد والمؤسسات حيث جاء في المادة 03 التأكيد على ضرورة ضمان حماية المعطيات المتعلقة بالقضاء على اختلاف أنواعها عن طريق برنامج إلكتروني يسمح باستغلال البيانات الموجودة في المنظومة المركزية سواء كانت ملفات مكتوبة أو مقروءة³ ، باعتبار أن العدالة قطاع حساس حيث يجب ضمان حماية كل الملفات سواء كانت خاصة بالموظفين ، السجناء ، ملفات قضائية...إلخ.

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، القانون رقم 15-03 المؤرخ في 11 ربيع الثاني 1436 الموافق لـ 2015/10/01 **المتعلق بعصرنة العدالة** الصادر بتاريخ 2015/10/10 ، العدد 06 ، المادة 01 ، ص 04.

² المرجع نفسه ، المادة 02 ، ص 04.

³ المرجع نفسه ، المادة 03 ، ص 04.

2- التصديق الإلكتروني :

في إطار تبسيط الإجراءات الإدارية تم التوجه نحو تطبيق التصديق الإلكتروني من خلال المادة 04 التي نصت على إمكانية أن تمهر مختلف الوثائق الصادر عن وزارة العدل بمختلف مصالحها بواسطة توقيع إلكتروني مع ضمان الصلة بالمحرر الأصلي عن طريق وسيلة تحقق موثوقة ، كما أشارت المادة الخامسة إلى إفتراض الموثوقية في عملية التصديق الإلكتروني إلى غاية ثبوت العكس ، حيث أكدت المادة 06 على أن التحقق من التوقيع الإلكتروني وصاحبه يتم إثباته من خلال شهادة إلكترونية موصوفة يتم إصدارها عن وزارة العدل ، وأكدت المادة 07 أن الوزارة تضمن عملية التوقيع الإلكتروني عن طريق ترتيب إلكتروني مؤمن يتيح التعرف على هوية الشخص المرسل إليه والمعلومات التي يتضمنها وتاريخ صلاحية التوقيع ، حيث تكون المسؤولية القانونية على عاتق الوزارة في مختلف الشهادات التي يتم إصدارها على مستوى مصالحها¹.

الفرع3/ارسال الوثائق إلكترونيا واستعمال المحادثات المرئية :

في ظل تطبيق الإدارة الإلكترونية على مستوى العدالة كان فيه محاولة توظيف مختلف الوسائط وتقنيات تكنولوجيا المعلومات والاتصال في بعض الإجراءات القضائية على النحو الآتي :

1- إرسال الوثائق والإجراءات القضائية بالطريقة الإلكترونية :

زيادة على مختلف الإجراءات التي جاءت في قانون الإجراءات المدنية والإدارية والجزائية تم إضافة إمكانية إرسال التبليغات والمحركات القضائية والوثائق إلكترونيا بالآليات والشروط المحددة في القانون، أكدت المادة 10 على التعرف طرفي المراسلة الإلكترونية لضمان سلامة وأمن وسرية الوثائق المرسلة ، وكذلك حفظ جميع المعطيات التي تمكن من معرفة وتحديد تاريخ الإرسال والإستلام بين المرسل والمرسل إليه حيث الوثيقة المرسلة بواسطة الآليات الإلكترونية لها نفس فعالية الوثائق الأصلية في حالة ما تم إعدادها بالطرق المنصوص عليها قانونا² ، فالملاحظ أن هذا القانون ضبط مختلف الآليات التي يتم التعامل بها في مجال تبادل الوثائق المتعلقة بالعدالة والمرسلة بين مختلف المصالح والمواطنين ، كما أكد على ضرورة إحترام القانون في التعامل الإلكتروني .

¹ القانون 03-15 ، مرجع سابق ، المادة(04إلى08) ، ص ص 4-5.

² المرجع نفسه ، المادة 09-10 ، ص 05.

2- استعمال المحادثات المرئية عن بعد في الأعمال القضائية :

لقد حاول قطاع العدالة استغلال وسائط التكنولوجيا الرقمية من أجل التقاضي في حالة بعد المسافة لضمان السير الحسن للعدالة ويكون ذلك عن طريق سماع مختلف الأطراف والإستجواب بواسطة المحادثة المرئية مع ضمان إحترام القانون والسرية والأمانة ، حيث يتم تسجيل التصريحات يدعمها ملف وتدون على محضر يوقعه القاضي وأمين الضبط ، كما يمكن للقاضي استعمال تقنية المحادثة المرئية في إجراء مواجهة بين المتقاضين وسماع الشهود والحكم في قضايا الجرح التي تستخدم نفس الآلية¹ .

إن التوجه نحو تجسيد عدالة رقمية قد يسمح بترقية أساليب التسيير على مستوى القضائي ويساهم في تطوير الخدمات ليستفيد منها المواطن وموظفي قطاع العدالة ، كما يسمح بخدمة الجميع دون تمييز في تسهيل الإجراءات ويوفر الخدمات التالية²:

- ✓ استخراج الوثائق الإلكترونية كالجنسية وصحيفة السوابق العدلية عن طريق الأنترنت داخل الجزائر وعلى مستوى الجزائر عبر الممثلات الدبلوماسية .
- ✓ استخراج المحامين للأحكام القضائية وتوفير خدمات استخراج الأحكام القضائية للمحكمة العليا ومجلس الدولة بالإضافة إلى خدمة التصحيح الإلكتروني للأخطاء في سجلات الحالة المدنية ، وفتح عناوين قضائية يستفيد منها المواطن والمصادقة الإلكترونية.
- ✓ فسح المجال لمختلف الإدارات العمومية من سحب صحيفة السوابق العدلية (2) وترقية وسائل تحصيل الغرامات ، بالإضافة إلى انشاء أرضية للتكوين عن بعد وفضاء تلقي إنشغالات المواطن وتقديم الإقتراحات لتحسين نوعية الخدمة .
- ✓ العمل على دعم الحقوق والحريات الفردية من خلال إنشاء مصلحة للبصمة الوراثية ونظام معلوماتي بيومتري ونظام آلي هدفه محاربة ظاهرة إختطاف الأطفال...إلخ.
- من خلال ماسبق يتضح أن وزارة العدل إتخذت إجراءات مهمة في مجال تطبيق الإدارة الإلكترونية وتحسين خدماتها للمواطن والعاملين بقطاعها في مجال التقاضي.

¹ المرجع السابق ، المادة 14-15 ، ص ص 05-06.

² وزارة العدل للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، عن القطاع(عصرنة العدالة) ، <https://www.mjustice.dz/ar/modernisation-2-2-2/> ، تاريخ التصفح : 2022/12/05.

المطلب الثالث : تطبيق الإدارة الإلكترونية في قطاع التعليم العالي والتربية الوطنية

عملت وزارة التعليم العالي والتربية الوطنية على استغلال تكنولوجيا الإتصال والمعلومات في عصرنة آليات التسيير كتوجه جديد لمواكبة العصر في دعم قطاع البحث العلمي والتربية الوطنية باعتبارهما أحد ركائز التنمية المستدامة ، وبالتالي فالتغيرات التي حدثت في مجال توظيف التكنولوجيا في مختلف التخصصات سمحت لصانع القرار التفكير في عملية التحول نحو تطبيق الإدارة الإلكترونية في الكثير من القطاعات للإرتقاء بجودة التسيير لمختلف مؤسسات الدولة .

الفرع الأول /تطبيق الإدارة الإلكترونية في قطاع التعليم العالي :

تطور تكنولوجيا الإتصال والمعلومات سمح بتغيير الكثير من المفاهيم والآليات في التسيير نظرا للتسهيلات المتاحة عن طريق التواصل بشبكات الأنترنت من خلال الكثير من الوسائط والبرامج والتطبيقات ، حيث سعت وزارة التعليم في الجزائر إلى التكيف مع التغير الجديد والتوجه نحو التسيير الإلكتروني بما يخدم البحث العلمي ومنظومة التعليم العالي لتحسين خدمات الجامعة للطلبة والأساتذة والتواصل بين مختلف الجامعات في الجزائر¹ ، وبالتالي ضرورة توفير خدمات الأنترنت لكل الجامعات بمختلف كلياتها ومعاهدها ووضع أروضيات تسهل عملية التواصل بين الإدارة والأساتذة والطلبة .

لقد عملت وزارة التعليم العالي في الجزائر إلى إعداد مخطط للعمل له بعد إستراتيجي مابين 2009/2005 يهدف إلى مواكبة الجامعة الجزائرية للنظام الدولي للتعليم العالي ، حيث تطرق هذا المخطط لعدة إنشغالات أهمها العمل على توسيع ودعم شبكة التكوين القاعدي يصاحبها فضاء يدعم نوعية التعليم ، بالإضافة إلى العمل بمقاربات وطرق جديدة في التسيير تساعد الإدارة في أداء مهامها ووظائفها للدفع بعملية الإصلاحات ، في هذا الإطار تم إنشاء مديريةية شبكات وأنظمة الإعلام والإتصال الجامعية زيادة على الإنطلاق في مشروع التعليم عن بعد يدعم التعليم الحضوري ووضع نظام الإعلام الشامل للقطاع².

¹ بن تريعة مها ، " تفعيل الإدارة الإلكترونية في قطاع التعليم العالي كآلية لترشيد الخدمة العمومية " ، مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية ، العدد 05 ، جوان 2018 ، ص 202.

² سحانين الميلود وبغداد باي غالي ، " واقع وأهمية تطبيق الإدارة الإلكترونية في قطاع التعليم العالي " ، المجلة الجزائرية للموارد البشرية ، المجلد 05 ، العدد 01 ، 2020 ، ص ص 57-58.

من خلال ماسبق يتضح أن وزارة التعليم العالي سعت إلى تطبيق الإدارة الإلكترونية في ظل مشروع التحول الإلكتروني للجزائر ومحاولة الإستفادة من خدمات والميزات التي تتحياها عبر مختلف الوسائط المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والإتصال ، ومن أبرز تطبيقات الإدارة الإلكترونية على مستوى التعليم العالي في الجزائر نذكر ما يلي :

1- التعليم عن بعد في قطاع التعليم العالي:

نظرا لتطور آليات التعليم في ظل التقنيات الحديثة التي ساعدت في عملية التواصل بين مختلف الأطراف ومن أي مكان في العالم كان فيه توجه في الجزائر على الإعتماد على تقنية التعليم الإلكتروني عن بعد حيث مر هذا المشروع بثلاث مراحل تمثلت فيما يلي :

- العمل على المدى القصير في استغلال التكنولوجيا لامتناس عدد الطلبة واستعمالها في المحاضرات المرئية وتحسين مستوى التعليم والتكوين .

- تعتمد التكنولوجيا البيداغوجية الحديثة على الواب للتعليم الإلكتروني لضمان تحقيق النوعية ويكون ذلك على المدى المتوسط.

- أما المرحلة الأخيرة هي مرحلة التكامل يتم من خلالها المصادقة نهائيا على التعليم عن بعد ¹.

ففي إطار استغلال الأرضيات المساعدة في تنظيم قطاع التعليم العالي والبحث العلمي تم إنشاء أرضية مودل **plateforme moodele** للتعلم عبر الخط ووضع مختلف الدعائم والدروس بالإضافة إلى منصة بروغراس **plateforme progres** لتطوير وتحسين أداء الجامعة التعليمي والإداري²، حيث أصبح أصبح التعليم عن بعد في وقتنا الحالي ضرورة مهمة في ظل الأزمات التي يعيشها العالم وخير دليل ماحدث في أزمة كورونا التي أدت إلى إنقطاع التواصل في علاقات العمل والدراسة خاصة في الدول المتخلفة والسائرة في طريق النمو التي لم تدعم منظوماتها بتكنولوجيا المعلومات والإتصال قادرة على ضمان إستمرارية الخدمات ، وبالتالي توجه الجزائر عن تكريس التعليم عن بعد ساهم بدرجة كبيرة في تأطير الطلبة وتوفير أرضية لمواصلة التكوين البيداغوجي رغم حداثة استغلال هذه التقنية في الجزائر.

¹ سحانين الميلود وبغداد باي غالي ، مرجع سبق ذكره ، ص 58.

² برادة عبدالزاق وآخرون ، " التحول الرقمي في الوسط الجامعي الجزائري " ، مجلة الفكرة المتوسطي ، المجلد 11 ، العدد 02 ، 2020 ، ص 313.

2- إنشاء منصات ومواقع مرتبطة بقطاع التعليم العالي :

إن إنشاء المواقع الإلكترونية المتخصصة لقطاع التعليم العالي هدفه تسهيل الخدمات وتحسن نوعية التعليم وتعزيز التواصل بين مختلف الفواعل الجامعية إنطلاقا من الإدارة إلى الأساتذة والطلبة والدفع بعجلة البحث العلمي ، حيث تم إنشاء المنصة الجزائرية للمجلات العلمية jpAS والتي ساهمت في ترقية البحث والنشر العلمي زيادة على ذلك النظام الوطني للتوثيق عبر الأنترنت sndl الذي يعتبر مستودع كبير للمذكرات والمراجع ، كما تم إنشاء البوابة الوطنية للإشعار عن الأطروحات pnst والبرامج الوطنية للبحث pnr ومشاريع البحث التكويني prfu¹، حيث تعتبر إضافة كبيرة في تحسين نوعية التعليم العالي في الجزائر واستغلال تكنولوجيات المعلومات والإنصال في ظل تطبيق الإدارة الإلكترونية في الرفع من جودة البحث والتكوين .

في هذا الإطار حدد المشروع التمهيدي للقانون التوجيهي للتعليم العالي سنة 2020 إطار قانوني يسمح بمواكبة الجامعة الجزائرية عصر التكنولوجيا الرقمية ، ومن نقاطه نذكر ما يلي :

- ✓ تشجيع ظهور محيط رقمي في قطاع التعليم العالي ومرافقة الطلبة من خلال نشر التعليم على منصة رقمية والتشجيع على استعمال الوسائل الحديثة في التكوين .
- ✓ تحديث استعمال المناهج التكوينية والتعليمية باستغلال الوسائل الرقمية وحماية الملكية الفكرية بالإضافة إلى وضع موارد وخدمات رقمية في متناول المستخدمين في مختلف تكوينات قطاع التعليم العالي .
- ✓ رقمنة السجلات الجامعية تضمن تسهيل التسجيل ودراسة الملفات في مختلف التكوينات.
- ✓ رقمنة المكتبات الجامعية للإستغلال الأمثل للمخزون الوثائقي على المستوى الداخلي للجامعات وكذلك تسهيل الدخول إليها من خلال المكتبة الافتراضية من خلال رقمنة إدارة مؤسسات التعليم العالي²، وبالتالي فالتحول نحو تطبيق الإدارة الإلكترونية في قطاع التعليم العالي كان ضروري لتحسين أداء خدمات القطاع وللتكيف مع المتغيرات العالمية وأهداف التنمية المستدامة المحلية والوطنية .

¹ براءة عبدالرزاق وآخرون ، المرجع السابق ، ص ص 214-315.

² عواطف بوطرفة وأمال عقابي ، " بصمة الرقمنة على واجهة التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر " ، مجلة أبحاث، المجلد 06 ، العدد 1 ، 2021 ، ص ص 433-434 .

الفصل الرابع : عصرنة المرفق العام كمقاربة لتحقيق أبعاد التنمية المحلية في الجزائر

لقد عرفت الجامعات الجزائرية إصلاحات مهمة في مجال التسيير الإداري في ظل الحديث عن العصرنة الرامية إلى تفعيل تطبيق الإدارة الإلكترونية كآلية مساعدة في تقديم الخدمة ودعم التنمية المحلية المستدامة في ظل تحسين الخدمة العمومية ، كما شهدت الجامعة الجزائرية تزايد كبير في عدد الطلبة ، حيث يمكن الإشارة إلى بعض الإحصائيات على النحو الآتي :

الجدول رقم (27) : يمثل عدد الطلبة المسجلون وحاملوا الشهادات مابين سنتي 2019/2018

التعيين	2017/2016	2018/2017	2019/2018
أ- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي			
- المسجلون في التدرج	1356081	1447064	1449106
- المسجلون في مابعد التدرج	76202	76921	81847
- حاملوا الشهادات وزارة التعليم العالي	303100	—	—
ب- جامعة التكوين المتواصل			
- المسجلون فيما قبل التدرج	73198	—	—
- المسجلون في التدرج	53276	70170	54236
- حاملوا شهادات التكوين المتواصل	7999	—	—
ج- خارج وزارة التعليم العالي والبحث العلمي			
- المسجلون في التدرج	17736	17267	17739
- حاملوا الشهادات خارج وزارة التعليم العالي	4915	—	—

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء (مرجع سبق ذكره)

إن التوجه نحو تطبيق الإدارة الإلكترونية في ظل تنبئ صانع القرار للمشروع على مستوى الجامعة في الحفاظ إلى استمرارية وديمومة الخدمة ومحاولة ترشيد الخدمات وتجويد قطاع التعليم وتحسينه ، قد يؤثر بشكل كبير على ترقية التعليم الذي يعتبر بعد هام من أبعاد التنمية المحلية والوطنية المستدامة ، فالحاجة إلى تطبيق آليات معاصرة في التسيير خاصة في بعض القطاعات التي تلعب دور في تخريج النخب لإستغلالها مستقبلا في كل المجالات والميادين لتحقيق أهداف المشروع التنموي المحلي والوطني في الجزائر .

الفرع الثاني/تطبيق الإدارة الإلكترونية في وزارة التربية الوطنية :

عملت وزارة التربية الوطنية على تعزيز استغلال تكنولوجيات المعلومات والإتصال في التربية والتعليم عن طريق تعميم شبكات الأنترنت على مختلف المؤسسات التربوية في جميع ربوع الوطن بالإضافة إلى انشاء تطبيقات وبرامج ومواقع تخدم القطاع التربوي ، حيث شهدت السنوات الأخيرة اهتمام كبير موضوع التحول نحو تطبيقات الإدارة الإلكترونية في تسيير قطاع التربية .

1- تجسيد الإدارة الإلكترونية على مستوى الإدارة والتعليم النظامي :

لقد أدركت وزارة التربية أهمية توظيف الإدارة الإلكترونية كآلية للتسيير الحديث على مستوى ادارتها ومؤسساتها التربوية من خلال توفير الكثير من الخدمات الإلكترونية سواء على مستوى انشاء فضاءات ومواقع وبوابات إلكترونية أو على مستوى اطلاق خدمات تربط الوزارة بمديريات التربية والمؤسسات ، ولعل أبرز الخدمات في هذا القطاع نذكر مايلي :

- ✓ توظيف تكنولوجيا الإتصال والمعلومات في قطاع التربية لتنسيق العمل بين الوزارة والمديريات ومختلف الهيئات لتبادل المعلومات وتسيير المراد البشري.
- ✓ تجهيز المؤسسات التربوية بشبكات الأنترنت والعمل على تكوين الأساتذة للإستغلال البيداغوجي لتكنولوجيا الإتصال والمعلومات ، وكذلك توفير وسائط للأساتذة والتلاميذ وأولياهم ببرامج ذات طابع تربوي وتزويد كل الثانويات بمخابر الإعلام الآلي والتدريس التدريجي لهذه المادة في المتوسط والإبتدائي مع رفع الحجم الساعي للمادة.
- ✓ توفير أرضيات للتعليم كالأرضية التابعة لمؤسسة جواب والتابعة للهيئة الخاصة إيباد بالإضافة إلى أرضية تابعة لجامعة التكوين المتواصل ، حيث كان لها دور في نشر الدروس عبر شبكة الأنترنت ليستفيد منها جميع التلاميذ .
- ✓ وضع موقع خاص بالوزارة يربط بين مختلف الهيئات ونشر الأخبار والمستجدات المرتبطة بقطاع التربية والتعليم¹ ، وبالتالي التوجه نحو بداية رقمنة القطاع لتحسين الخدمات.

¹ أحمد شاطرباش وعبدالقادر بن زعمة ، " دور الحكومة الإلكترونية في تحسين خدمات القطاع الحكومي بالجزائر) قطاع التربية الوطنية والتكوين والتعليم المهنيين (أمودجا) " ، مجلة البحوث والدراسات القانونية ، المجلد 09 ، العدد 01، ص 192.

- ✓ اقامة نظام معلوماتي متعلق برقمنة تدرّس التلاميذ وتسيير المورد البشري على مستوى الوزارة والمديريات الولائية والمؤسسات التعليمية .
- ✓ القيام بوضع رقم تعريفى وملف إلكترونى خاص بكل تلميذ بالإضافة إلى تسهيل إجراء تحويل التلاميذ من خلال الفضاء الإلكتروني وهذا مايسهل ضبط الغيابات .
- ✓ انشاء فضاء إلكترونى للأولياء يسهل لهم متابعة تدرّس أبناءهم والإطلاع على نتائجهم .
- ✓ أما الجانب الإدارى فقد تم إنشاء فضاء إلكترونى مرتبط بتسيير الموارد البشرية يسمح بمتابعة مسار الموظف وتسيير المناصب ، بالإضافة إلى اعلانات التوظيف فى مسابقات القطاع الداخلى والخارجية والتسجيل وسحب الإستدعاء عن طريق الديوان الوطنى للإمتحانات والمسابقات¹.
- ✓ إنشاء أراضيات رقمية مختصة فى التربية والتعليم كفضاء الأساتذة الذى وضع تحت تصرف المدرسين والديوان الوطنى للمطبوعات المدرسية (مكتبتى الرقمية) ، بالإضافة إلى الديوان الوطنى للتعليم والتكوين عن بعد² .

لقد شهد قطاع التربية الوطنية تحول كبير فى تطبيق الإدارة الإلكترونية على مستوى مصالحها المركزية والمحلية فى مختلف المؤسسات التربوية وعملت كذلك فى إستغلال التكنولوجيات الحديثة لحصر الحاجيات والمتطلبات التى يحتاجها التلميذ والموظف على حد سواء من خلال ملفات التعريف الإلكتروني التى أنشأتها (الملف الإلكتروني للموظف والتلميذ) ، بالإضافة إلى استغلال التحول الرقمية فى تنظيم مسابقات الترقية الداخلى وتحقيق الشفافية وتكافؤ الفرص ، وكذلك ايداع ملفات التوظيف التى أصبح ينظمها الديوان الوطنى للإمتحانات والمسابقات .

2- تطبيق الإدارة الإلكترونية فى التعليم عن بعد :

تطبيق التعليم عن بعد فى الجزائر ليس وليد اليوم بل هو موجود منذ مدة طويلة فى المنظومة التربوية ، حيث كان العمل بطرق تقليدية تعتمد على التسجيل الورقى والكتب المدرسية المطبوعة إلا أن استغلال تكنولوجيات الإتصال والمعلومات فى الجزائر سمح بالتوجه نحو التعليم عن بعد

¹ محمد بوكماش وخلود كلاش ، " إصلاح الخدمة العمومية فى وزارة التربية والتعليم " فاعلية البوابة الإلكترونية لوزارة التربية والتعليم الجزائرية " ، مجلة أبحاث قانونية وسياسية ، العدد 06 ، جوان 2018 ، ص ص 72 - 73 .

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، وزارة التربية الوطنية (خدمات) ، <https://www.education.gov.dz> ، تاريخ التصفح : 2022/12/17 .

بطريقة إلكترونية بواسطة التسجيل الإلكتروني وتوفير الدروس عبر الديوان الوطني للتعليم عن بعد الموضوع تحت وصاية وزارة التربية الوطنية ، ومن أبرز مهامه نذكر ما يلي :

- ✓ تمكين الأشخاص الذين انقطعوا عن الدراسة مواصلة مشوارهم بمنح تعليم مطابق للتعليم النظامي عن طريق المراسلة باستخدام تكنولوجيات الإعلام والإتصال.
- ✓ دعم تربوي خاص للتلاميذ من خلال حصص دعم واستدراك والمساهمة في التقليل من التسرب المدرسي .
- ✓ العمل على استغلال كل الوسائل والطرق المناسبة للتكوين عن بعد باستعمال تكنولوجيا الإعلام والإتصال .
- ✓ فتح مجال للتعاون الخارجي الأجنبي فيما يتعلق بالنشاطات المرتبطة بالتعليم والتكوين عن بعد.
- ✓ الترقية المهنية والاجتماعية وتجديد المعارف عن طريق ضمان أي تكوين تكميلي ، وترقية اللغة العربية للجالية الجزائرية المقيمة في الخارج¹.

بالإضافة لما سبق فالديوان الوطني للتعليم والتكوين عن بعد يتيح كذلك التسجيل عبر الأنترنت وتوفير قنوات تعليمية مساعدة للمتمدرس كما يوفر جناح للتكوين وفضاء التعلم ، زيادة على ذلك يتيح بعض الدروس لتحضير البكالوريا ، وبالتالي يمكن القول أن قطاع التربية في الجزائر خطى خطوة مهمة في تجسيد تطبيق الإدارة الإلكترونية على المستوى المركزي والمحلي لمختلف الهيئات التابعة له في كافة التراب الوطن وهي خطوة مهمة من ترقية التعليم* وفق متطلبات العصر.

إن التوجه نحو توظيف التكنولوجيات الحديثة في قطاع التعليم العالي والتربية الوطنية يعد نقلة نوعية في تحقيقي أهداف التنمية المستدامة على المستوى المحلي والوطني ، فتطبيق الإدارة الإلكترونية يسمح بحصر المشاكل وترقية وتحسين الخدمات وترشيدها بأقل تكلفة ممكنة وبجودة عالية إذا تم استغلالها بشكل أمثل وتوفير الإمكانيات اللازمة في تطوير مشروع الإدارة الإلكترونية في الجزائر في هذين القطاعين اللذين لهم أهمية كبيرة في المشروع التنموي المستدام .

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، وزارة التربية الوطنية : الديوان الوطني للتعليم والتكوين عن بعد (التعريف بالديوان) ، www.onefd.edu.dz/definition-onefd.html ، تاريخ التصفح : 2022/12/23.

* في السنوات الأخيرة كان فيه إهتمام كبير في الجزائر نحو تحسين الوسائل في العمل البيداغوجي والتسيير الإداري ، حيث يعتبر شيء إيجابي إذا تم إستغلاله بشكل أفضل المنظومة التعليمية قد يخدم بشكل كبير التنمية الوطنية.

الفرع الثالث/تطبيق الإدارة الإلكترونية على مستوى قطاع التكوين والتعليم المهنيين :

اتجهت الكثير من الوزارات إلى تطبيق الإدارة الإلكترونية كآلية لتحقيق التنمية المحلية المستدامة وضمان إستمرارية سير المرفق العام ، فوزارة التعليم والتكوين المهنيين سعت كذلك لتوظيف هذه الآلية في تسيير مصالحها وفي متابعة التعليم والتكوين عن بعد ، حيث يتم التكوين بالمراسلة أو عبر الأرضية الإلكترونية الخاصة بالوزارة كما يتم كذلك تكوين بيداغوجي دوري في مؤسسات التكوين المهني¹ ، ومن أبرز ما قامت به في مجال عصرنة نذكر ما يلي :

- ✓ انشاء النظام المعلوماتي الأنترنت INTRANET حيث يعتبر شبكة معلوماتية تربط الوزارة المركزية بالمؤسسات ومركز التكوين ... وأكاديمية ميكروسوفت(سيسكو) التي سمحت بوضع عدة خدمات في مجال الأنترنت بالإضافة إلى تأهيل المكونين .
- ✓ عصرنة الأنظمة التكوينية تماشيا مع متطلبات الإقتصاد حيث تم إقتراح 38 تخصص خاص بتكنولوجيا الإعلام ...بالإنفاق مع وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام² .
- ✓ انشاء منصة "مهنتي" للتسجيل والتوجيه لطابي التكوين ، حيث بلغ عدد المسجلين في شهر ديسمبر 2020 حوالي 168921 متربص ، بالإضافة إلى وضع منصة أخرى تحت إسم " منصة تكويني" خاصة بالجانب البيداغوجي (المناهج، البرامج) لفائدة الأساتذة والمكونين .
- ✓ العمل على تحيين النظام المعلوماتي للوزارة (SIG) يوفر معطيات إحصائية ورقمية يساعد في عملية إتخاذ القرار على حسب المحيط الإقتصادي والتربوي.
- ✓ العمل بتقنية التحاضر المرئي عند بعد على مستوى الإدارة المركزية والمؤسسات الولائية.
- ✓ تبسيط الإجراءات الإدارية وتعميم استعمال تكنولوجيايات الإعلام والإتصال في مجال التعليم والتكوين المهنيين إنطلاقا من التسجيل والتكوين من خلال الأرضيات الرقمية³ ، وبالتالي فالقطاع عمل التوجه نحو الإدارة الإلكترونية كدافع لتحقيق التنمية المستدامة.

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، وزارة التكوين والتعليم المهنيين (التكوين عن بعد) ، <https://www.mfep.gov.dz/> ، تاريخ التصفح : 2022/12/23.

² أحمد شاطرياش وعبدالقادر بن زعمة ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 199-200.

³ حميد بوزيدة وعلي حميدوش ، " واقع وتحديات التكوين والتعليم المهنيين في الجزائر " ، مجلة أبعاد إقتصادية ، المجلد 12 ، العدد 02 ، 2022 ، ص ص 112-113.

الفصل الرابع : عصرنة المرفق العام كمقاربة لتحقيق أبعاد التنمية المحلية في الجزائر

ويمكن الإشارة إلى بعض الإحصائيات حول تطور عدد المتكويين من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم (28) : يمثل تطور عدد المتكويين حسب نوع عملية التكوين الخاص بالتكوين

المهني بين سنتي 2016/2018 في الجزائر

التكوين عن بعد	التكوين عن طريق الدروس المسائية	التكوين عن طريق التمهين	التكوين الإقليمي	السنة
39740	32291	343523	388 199	2016
_____	13690	97533	89	منهم إناث
_____	42.40	28.39	45.01741	%
43156	27649	352392	200655	2017
_____	11335	108000	86485	منهم إناث
_____	41.00	30.65	43.10	%
28326	32238	338876	188251	2018
_____	14019	98678	79008	منهم إناث
_____	43.48	29.12	41.97	%

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات

إن توظيف الإدارة الإلكترونية في قطاع التكوين المهني ساهم بشكل مهم كبير في إدماج عدد كبير من المنقطعين عن الدراسة والتوجه نحو اكتساب شهادات في الكثير من التخصصات التي يحتاج إليها قطاع التشغيل في الجزائر سواء مستوى القطاع العام أو الخاص ، فالتحول نحو عصرنة عملية التسجيل من أجل إتمام الأعمال الإدارية دون التنقل إلى المكاتب ساهم في تسهيل الإجراءات الإدارية وتبسيطها مما حفز الشباب إلى مواصلة الدراسة من أجل الحصول على شهادات تسمح لهم بالاندماج في سوق العمل ، ويمكن القول أن تسهيل تقديم الخدمة العمومية قد ساهم بشكل فعال في ترقية عمل الموظف والقطاعات المعنية بتطبيق الإدارة الإلكترونية .

المطلب الرابع : تطبيقات الإدارة الإلكترونية في قطاع البريد والتشغيل والضمان الإجتماعي

لقد فتح مشروع الجزائر الإلكترونية المجال للكثير من القطاعات بالإتجاه نحو تطبيق الإدارة الإلكترونية ، هذه الأخيرة سمحت بتحسين الكثير من الخدمات التي كانت تحتاج للتنقل إلى المكاتب مع تكوين ملف ورقي والإنتظار الطويل عبر مختلف الشبائيك للمؤسسات والإدارات العمومية على اختلاف إمتدادها الإقليمي ، وقد سمح تطبيق الإدارة الإلكترونية في التسيير الإداري لبعض القطاعات من رفع الغبن عن المواطنين في كثير من الأحيان في بعض الخدمات التي كانت تقدم بصعوبة مما زاد الفجوة بين الإدارة والمواطن وانعدام الثقة ، بالإضافة إلى صعوبة العمل التقليدي الورقي بالنسبة للموظف مما جعله يعيش نوع من الروتين في العمل والجمود وعدم المبادرة زيادة على ضغط العمل في ظل الوسائل التقليدية التي قد تحتاج لوقت كبير من أجل إنجازها ، ويمكن القول أن التحول الرقمي والإلكتروني في إنجاز العمل قد يساهم بدرجة كبيرة في دفع عجلة التنمية المحلية والوطنية المستدامة ، ويمكن الإشارة إلى قطاعات أخرى طبقت آلية التسيير الإداري الإلكتروني على النحو الآتي :

الفرع الأول/تطبيق الإدارة الإلكترونية على مستوى بريد الجزائر :

تعد وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية أحد ركائز مشروع الجزائر الإلكترونية كما أشرنا إلى ذلك سابقا في إطار تعزيز البنية التحتية وإنشاء مختلف الشبكات واستغلال تكنولوجيا الإتصال والمعلومات ، بالإضافة إلى العمل على توفير الخدمات والسهر على تطويرها وتغييرها لكافة القطاعات عبر التراب الوطني . أما مؤسسة بريد الجزائر أصبحت أكثر من ضرورة للإستجابة لمطالب المواطنين من خلال جوارية الخدمات وتوجدها عبر كافة التراب الوطني لتضمن الخدمة المالية البريدية والبريدية، حيث يعد البريد الأكثر تواجد وتداول على مستوى التراب الوطني من بين كل المؤسسات الخدمية في الجزائر¹ ، فحاجة المواطنين للخدمات المالية والبريدية ضرورية تضمنها الوزارة وتسعى لتحديثها من أجل ضمان إستمرارية الخدمة التي تعتبر مهمة ودافع حقيقي لتفعيل التنمية المحلية المستدامة نظرا للضغط الكبير التي تعرفه مكاتب البريد وتوافد المواطنين من أجل تلقي الرواتب وإرسال الأموال والطرود وغيرها من الخدمات التي تتيحها مؤسسة البريد .

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية (البريد) ، <https://www.mpt.gov.dz/ar/poste> ، تاريخ التصفح : 2022/12/28 .

لقد عملت وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية على تطوير قطاعها على المستوى الهيكلي وآليات التسيير الحديث المرتبط أساسا بتكنولوجيا الإتصال والمعلومات ، حيث توجهت مؤسسة البريد إلى تحسين خدماتها من خلال تطبيق الإدارة الإلكترونية على النحو الآتي¹ :

- أ- **الشباك الإلكتروني** : توفر للزبائن عن طريق أجهزة إلكترونية لسحب الآلي للنقود.
- ب- **بطاقة السحب الإلكتروني**: لسحب الأموال من أي مركز بريدي أو موزع آلي عبر التراب الوطني
- ج- **خدمات السحب** : من خلال دعم العمل التقليدي بموزعات آلية للنقود في كل مركز بريد.
- د- **خدمات الإطلاع على الرصيد**: إمكانية الإطلاع على رصيد الحساب عبر شبكة الأنترنت .
- هـ- **خدمة طلب صك بريدي** : عن طريق ملاء استمارة إلكترونية لطلب نموذج الصك البريدي.
- و- **خدمة كشف العمليات الحسابية** : طلب مراجعة عمليات الدفع والسحب التي تمت في الحساب الجاري وهي متوفرة عبر موقع بريد الجزائر .

إن التحول الإلكتروني في تقديم خدمات البريد سمحت بتسهيل الحصول الخدمات وتخفيف الضغط على مراكز البريد نظرا لإمكانية طلب الخدمة عن طريق الإنترنت دون التنقل إلى مراكز البريد عبر الموقع الرسمي لبريد الجزائر الذي يتيح الخدمات التي ذكرناها سابقا ، بالإضافة إلى إمكانية سحب الأموال خارج أوقات العمل عن طريق الموزعات الآلية المنتشرة عبر كافة مكاتب البريد في الجزائر والتي تبقى في الخدمة طوال الأسبوع باستثناء الحالة التي يكون فيها إعطاء أو عدم توفر الأموال ، زيادة على ذلك فالتحول الإلكتروني في مراكز البريد سمح بتسهيل حركة الأموال حيث تعتبر هذه الخدمات أحد مقومات التنمية المستدامة المحلية والوطنية .

لقد عملت الوزارة على تطوير البريد وتحسين نوعية الخدمات من خلال توفير أجهزة للصراف الآلي ، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي² :

الجدول رقم(29) : يمثل تطور عدد أجهزة الصراف الآلي وأجهزة قراءة بطاقات CIB/TPE

السنوات	2017	2018	2019	2020	2021	2022
عدد الأجهزة	1300	1378	1405	1407	1409	1920

¹ مهدي مراد ويحيوي نصيرة ، " الإدارة الإلكترونية وعلاقتها بتفعيل جودة الخدمة العمومية - دراسة حالة بريد الجزائر"، **الإفاق للدراسات الاقتصادية** ، العدد 03 ، 2017 ، ص ص 268- 269 .

² وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية ، **تقرير عن تطور المؤشرات البريدية في الجزائر** ، الجزائر: مديرية الإحصاء والدراسات والإستشراف ، 2022 ، ص 04 .

الفصل الرابع : عصرنة المرفق العام كمقاربة لتحقيق أبعاد التنمية المحلية في الجزائر

فعملية رقمنة قطاع البريد سمح بوضع أكثر من 1900 صراف آلي في إطار الخدمة عبر مختلف مناطق التراب الوطني ، زيادة على ذلك بريد الجزائر لتجمع النقد الآلي بالإضافة إلى تبادل المعاملات بين البطاقة الذهبية والبطاقة البنكية سمح بتحسين خدمات البريد على مدار 24 ساعة ، كما تم مضاعفة عدد الشبائيك ، ويمكن توضيح عدد المعاملات عبر الحساب البريدي الجاري عبر شبكات البريد والدفع الإلكتروني من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم(30) : عدد المعاملات على الحساب البريدي عبر شبكات البريد والأنترنترنت

المؤشرات	2022
عدد معاملات شبائيك مكاتب البريد (دفع/سحب)	151648137
عدد معاملات الصراف الآلي GAB	114972914
عدد معاملات TPE	1704278
عدد معاملات الدفع عبر شبكة الأنترنترنت	7798558
عدد معاملات BARIDI MOB/WEB	26221904
العدد الإجمالي لمعاملات CCP دفع/سحب	302345791

المصدر : وزارة البريد ، تقرير عن تطور المؤشرات البريدية في الجزائر ، مرجع سبق ذكره ، ص 05. كما شهد موقع بريد الجزائر إستعمال واسع من خلال توفيره خدمات كثيرة على الأنترنترنت التي ساهمت في تحسين الخدمات وتسهيلها للمستخدمين ، ويمكن توضيح ذلك من خلال التالي :

الجدول رقم(31): يمثل عدد طلب الخدمات عبر الأنترنترنت وعبر البريد الجزائر بين 2022/2018

المؤشرات	2018	2019	2020	2021	2022
طلبات البطاقة الذهبية	892	677764	1368182	1368620	1775336
التحويلات من حساب لحساب	22778	67661	1171965	3601083	8562929
استشارات CCP عبر الأنترنترنت	23945301	28907165	34395769	36842045	37885627
كشف حساب CCP عبر النت	5756729	5540498	7155191	7542109	9590144
خدمة تنبيه الرسائل القصيرة	684122	733241	973808	1060622	1926876
اشعارات الرسائل القصيرة	48381602	67787580	86999626	127293933	172141085
طلبات فتح حساب عبر النت	25476	35784	47329	67758	184432
استشارات CNEP عبر النت	1500	1052	2125	5353	7217

المصدر : تقرير عن تطور المؤشرات البريدية في الجزائر ، مرجع سبق ذكره ، ص 07.

لقد سعى بريد الجزائر إلى تحسين نوعية خدماته وإدخال القطاع في ديناميكية العصرنة والعمل على تنويع الخدمات المقدمة للمواطن ، والعمل على تعزيز الشراكة مع بعض القطاعات والوزارات حيث تم إنجاز حوالي 32 مكتب بريدي والعمل على إعادة تأهيل 160 مكتب بريدي بالإضافة إلى تزويد القطاع بالتجهيزات المعلوماتية وتعميم نظام تتبع البريد عبر الأنترنت وتحسين نوعية الخدمات من خلال إطلاق خدمة AMAN@ TIC ، كما تم الإتفاق مع بعض القطاعات في دعم خدمات التحصيل للفواتير ، والجدير بالذكر هو إقتناء 30مكتب بريدي متنقل والشروع في إطلاق عملية على مستوى القطاع لتحديد مناطق الظل التي لا تتوفر بها مكاتب بريدية¹ ، وهذا كله يخدم التنمية المستدامة المحلية والوطنية المستدامة التي تهدف إلى ترشيد الخدمة وإتاحتها لجميع أفراد المجتمع .

الفرع الثاني/تطبيق الإدارة الإلكترونية على مستوى قطاع الضمان الإجتماعي :

الكثير من القطاعات إتجهت نحو تطبيق الإدارة الإلكترونية ومختلف آليات التحول الرقمي من أجل مساندة التطورات من جهة وتحقيق أبعاد التنمية المستدامة المحلية والوطنية ، على غرار ماذكرناه سابقا في مجال ضمان الحقوق والواجبات وتحسين الخدمة في قطاع الداخلية والعدالة بالإضافة الحق في التعليم وترقية آلياته على مستوى قطاع التعليم العالي والتربية والتكوين المهني وصولا إلى بريد الجزائر الذي يقدم خدمات مهمة للمجتمع ، وبالتالي كان لزاما على وزارة العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي التوجه نحو تطبيق الإدارة الإلكترونية خدمة لأهداف التنمية الوطنية .

من أبرز تطبيقات الإدارة الإلكترونية على مستوى الضمان الإجتماعي العمل بنظام بطاقة الشفاء الإلكترونية التي ترجع فكرة استحداثها إلى أوت 2005 ، حيث دخلت أولى البطاقات حيز الخدمة في أفريل 2007 بتعميم الفكرة التجريبية للبطاقة في أربع ولايات مست كل من ولاية المدية ، بومرداس ، عنابة ، تلمسان وأم البواقي حيث تم تخصيص 650 ألف شخص مؤمن ، في إنتظار تعميمها في حدود 03سنوات لتغطي 5مليون مؤمن ، كما يتم تطبيقها في سنة 2010 في إطار نظام الدفع من أجل الغير ...حيث كان الهدف من إصدارها عصرنة المنظومة والتخفيف من معاناة المواطن² .

¹الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية: تطوير البريد ، <https://www.mpt.gov.dz/ar/developpment-poste/> ، تاريخ التصفح : 2022/12/28.

² بن سعدة كريمة ، " واقع الضمان الإجتماعي في الجزائر " ، مجلة الإقتصاد والتنمية ، العدد 04 ، جوان 2015 ، ص 23.

كما يمكن الإشارة إلى أن بطاقة الشفاء تتوفر على المعلومات الشخصية للمؤمن (الإسم ، اللقب ، تاريخ ومكان الميلاد ، رقم تسجيل الضمان الإجتماعي) ، بالإضافة إلى معلومات أخرى معلومات أخرى تشمل الجانب الطبي والإداري مسجلة في الخلية الإلكترونية لبطاقة الشفاء (puce) كالحالة الصحية للمستفيد من التأمين وما يتعلق بالمتابعة والفحص الطبي وتعويض الأدوية زيادة على ذلك تشمل التوقيع الإلكتروني وفاتورة العلاج وقائمة الأدوية القابلة للتعويض من الصندوق... حيث تعتبر بطاقة الشفاء الإلكترونية ملف طبي محمول تسهل للهيئات المعنية المتابعة والرقابة¹ ، وطبقا لتصريح وزير القطاع في نوفمبر 2022 في جلسة علنية بالمجلس الشعبي الوطني أن عدد الحاصلين على بطاقة الشفاء وصل إلى 17 مليون حيث يستفيد منها 31 مليون مواطن ، كما أشار إلى أن منظومة الضمان الإجتماعي في الجزائر تساهم سنويا في عملية تمويل ميزانية القطاع الصحي عن طريق التعاقد بمبلغ مالي قدر بـ 118 مليار دج للتقليل من الأعباء على المؤسسات العمومية الإستشفائية وتحسين عملية التكفل بالمرضى² .

من خلال ماسبق يتضح أن التحول الإلكتروني على مستوى الضمان الإجتماعي له دور كبير في تحقيق البعد الصحي المحلي والوطني للتنمية المستدامة ، نظرا لأهداف عصرنة القطاع التالية³:

✓ التخفيف من الإجراءات بالتخلي عن العمل الورقي تدريجيا وإلغاء إجراءات التعويض المقدمة في مراكز الضمان الإجتماعي وسرعة الحصول على التعويضات والتحول نحو نظام التعاقد مع الأطباء.

✓ تحسين الأداء والرقابة والتحكم في النفقات والتكفل الأحسن بالمؤمنين وتسهيل نظام التعاقد مع المؤسسات العمومية الصحية ومختلف الهياكل الصحية وإنشاء بنك معلومات للقطاع.

✓ تسهيل التسيير بين الشركاء وعلاقتهم بالمؤمنين وتحسين نوعية الخدمات المقدمة لهم ، بالإضافة إلى تسهيل عملية الإنضمام لنظام التعاقد مع الهيئات ذات الصلة بالضمان الإجتماعي .

¹ سكيل رقية ، تكييف المنظومة التشريعية مع عصرنة منظومة الضمان الإجتماعي " الإطار القانوني للبطاقة الإلكترونية الشفاء" ، جامعة الشلف : كلية الحقوق والعلوم السياسية ، ص 88 .

² أمينة داودي ، الوطني : وزير العمل 17 مليون مستفيد من بطاقة الشفاء ، النهار online ، www.ennaharonline.com ، 11 نوفمبر 2022 ، تاريخ التصفح : 30 ديسمبر 2022 .

³ عرابة الحاج وزرقون محمد ، "عصرنة نظام الضمان الإجتماعي" ، مجلة الباحث الإقتصادي ، العدد 02 ، 2014 ، ص ص 132 - 133 .

إن عملية التوجه نحو توظيف الإدارة الإلكترونية على مستوى قطاع الضمان الإجتماعي هو ضمان لجودة الخدمات المقدمة في الرعاية الصحية وإستدامتها في ظروف تسمح بتنظيم محكم للقطاع عن طريق الآليات التي تتيحها بطاقة الشفاء الإلكترونية لمنع التحايل وترشيد الخدمة والنفقات وحركة مال القطاع ، بالإضافة إلى تحقيق الهدف الجوهري المتمثل في ترقية الصحة العمومية من خلال تطبيقات الإدارة الإلكترونية ، باعتبار قطاع الصحة في الجزائر لم يتوجه بعد إلى تجسيد مشروع الرقمنة الحقيقية على مستوى هيكله باستثناء بعض التطبيقات الصحية التي تم توفيرها مع جائحة كورونا لإستمرار وديمومة الخدمة ، وتبقى بطاقة الشفاء تجربة مهمة سمحت بالتغطية الصحية لملايين الجزائريين كآلية من آليات تحقيق التنمية المحلية والوطنية المستدامة ، بالإضافة إلى بعض الخدمات الإلكترونية للضمان الإجتماعي ؛ يمكن ذكر أبرزها على النحو الآتي¹:

- **فضاء الهناء للأجراء** : حيث يتيح للمؤمن له الإستفادة من الخدمات عن بعد خاصة فيما يتعلق باستخراج شهاد الأحقية في الأداءات وشهادة الإنتساب ، كما يمكنه الإطلاع يوميا على بيان التعويضات المتعلقة بالتأمين على الأمومة والمرض...إلخ.
- **فضاء المتقاعد للأجراء** : يسمح للمتقاعد على مستوى البوابة الإلكترونية (e-retraite) من استخراج بعض الوثائق كشهادة المعاش ومتابعة عملية طلب الإحالة على التقاعد الذي تم إيداعه بطريقة إلكترونية عن طريق أرباب العمل .
- **فضاء ضمانكم لغير الأجراء** : يوفر هذا الفضاء لغير الأجراء عملية الإنتساب عن بعد للصندوق الوطني للضمان الإجتماعي ، كما يسمح بإنشاء حساب شخصي لمعرفة الوضعية اتجاه الصندوق ، بالإضافة إلى القيام بالعديد من العمليات كالإطلاع على كشف المسار المهني ، التصريح بالنشاط ، طلب الوثائق عن بعد ، التصريح بوعاء الإشتراكات، الدفع الإلكتروني .
- **التصريح عن بعد والدفع الإلكتروني** : يتيح لأرباب العمل الحصول على خدمة دفع إشتراكات الضمان الإجتماعي والتصريح عن بعد ، وذلك عن طريق البوابات الإلكترونية للتصريح عن بعد المتوفرة على موقع الوزارة .

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، وزارة العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي : باقة من التطبيقات الرقمية لعصرنة الخدمات المقدمة من طرف القطاع لفائدة المواطنين والمؤسسات ، <https://www.mtess.gov.dz> ، 2021/03/18 ، تاريخ التصفح : 2022/12/30.

الفرع الثالث /تطبيق الإدارة الإلكترونية على مستوى قطاع التشغيل :

حاولت وزارة التشغيل والضمان الإجتماعي مساندة العصر عن طريق إستغلال تكنولوجيا المعلومات والإتصال وتوظيفها في السياسات التشغيلية التي تلعب دور كبير في التنمية المستدامة المحلية والوطنية ، حيث تم توفير فضاءات إلكترونية تعمل على تسهيل عرض وطلب العمل عبر الوكالة الوطنية للتشغيل ، ومن أبرز الفضاء الإلكترونية الداعمة لعملية التشغيل خدمات الوسيط أونلاين (WassitOnline) التي يتوفر على الخدمات التالية¹:

- البحث عن عرض عمل : حيث تتيح هذه الخدمة البحث عن مختلف عروض العمل المتوفرة في كل الملحقات المحلية بالولايات ، ويمكن فلترتها وفرزها حسب معايير وشروط العرض الموجودة .
- التسجيل عن بعد: تسمح بتبسيط الإجراءات الإدارية عن طريق التسجيل عبر فضاء الوسيط دون التنقل إلى الملحقة .
- تسيير طلبات العمل : حيث تمكن أي طالب للعمل من إنشاء طلب عن بعد وإمكانية تمديده خلال فترة سريان هذا الطلب .
- الإستدعاء إلى الملحقة : حيث يتم إستدعاء كل طالب عمل لتوجيهه نحو عروض العمل التي تتوافق مع شروط المهني ، و الإطلاع على تفاصيل الإستدعاء وطبعه من قبل طالب العمل .
- العمل على التوجيه في عروض العمل : حيث يعتبر هذا العمل المهمة الرئيسية للوكالة حيث يتم الربط بين الطلبات وعرض العمل المتوفر عبر وسيط على النت بتسيير وتوجيه طالبي العمل وتمكينهم من الإطلاع على تفاصيل التوجيهات ، بالإضافة إلى الإطلاع على قائمة التوجيهات مختلف السير الذاتية المهنية لطالبي العمل وتوجيههم بعد الإختيار .
- عروض المؤسسات ذات الحسابات الكبيرة : تعمل هذه الخدمة على مرافقة المؤسسات ذات الحسابات الكبيرة في إطار ماتقوم به من عمليات توظيف وضمان الشفافية والحفظ الآلي لمراحل عروض العمل المعالجة لهذه المؤسسات .
- فرصتي : توفر هذه الخدمة لطالبي العمل عملية الترشح لعرض العمل المتوفرة في وسيط على الأنترنت ، كما يقوم المستخدم بمعالجة قوائم الترشيحات عن طريق الفضاء المخصص له الوسيط .

¹ وزارة العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي ، الوكالة الوطنية للتشغيل : وسيط أونلاين WassitOnline ، <https://wassitonline.anem.dz/postulation/aproposWO> ، تاريخ التصفح : 2022/12/25.

- نظام الإخطارات : هو نظام مدمج على الوسيط أونلاين يسهل عملية تسيير تدفق المعلومات بين طالب العمل والملحقة والمستخدم .

بعد إقرار منحة البطالة في الجزائر التي تعتبر برنامج يهدف لمرافقة طالبي العمل للمرة الأولى والتكفل بهم وتحفيزهم في مرحلة البحث عن عمل ، تم تكليف الوكالة الوطنية للتشغيل بعملية تسيير كل إجراءات الاستفادة من منحة البطالة حيث قامت بعملية تطوير المنصة الرقمية لمنحة البطالة للتنظيم الجيد للعملية والتسجيل الأولي عبر المنصة حيث يتم حجز موعد لدراسة الملفات ، والإتصال الفوري بطالب العمل عبر كافة الملحقات المحلية للتشغيل¹ ،

يمكن الإشارة إلى أن فضاء الوسيط يوفر خدمات إلكترونية في البوابة مقسمة ما بين فضاء المستخدمين وطالبي العمل وفضاء عارض العمل ، وبالتالي التسهيل في التسجيل ومعرفة العروض والتوجيهات إلى غاية الحصول على الوظيفة بما يتوافق والشروط المطلوبة من قبل عارضي العمل ، حيث يتم توجيه إستدعاء وبرمجة المقابلات للحصول على الوظيفة ، وقد كشف وزير العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي أن أزيد من مليون و900 سيستفيد من منحة البطالة مطلع شهر جانفي 2023 ، بالإضافة إلى أنه تم رفع المنحة من 13 ألف دج إلى 15 ألف دج² .

من خلال ماسبق يمكن القول أن تطبيق الإدارة الإلكترونية على مستوى قطاع الشغل ساهم بدرجة كبيرة في مساعدة الأجهزة الإدارية على مستوى قطاع التشغيل من الربط بين عارضي وطالبي العمل بناءً على إستغلال الوسائل التقنية في تحديد الغرض المتاحة على مستوى الوكالة الوطنية للتشغيل ، وبالتالي توظيف تكنولوجيا المعلومات والإتصال أصبح عامل مساعد في تحقيق أبعاد التنمية المحلية والوطنية المستدامة ، حيث مكنت الكثير من البطالين من الحصول على فرص عمل وهذا ينطبق كذلك على منحة البطالة عن طريق توظيف آليات الإدارة الإلكترونية للتسجيل والاستفادة ، وحسب بعض الإحصائيات الأخيرة فقد تم إدماج حوالي 20 ألف مستفيد من المنحة في مناصب عمل مستقرة³ .

¹ الوكالة الوطنية للتشغيل ، منحة البطالة ، <https://minha.anem.dz> ، تاريخ التصفح : 2022/12/25 .

² وكالة الأنباء الجزائرية ، رفع منحة البطالة : مايقارب 2مليون مستفيد ابتداء من يناير الجاري ، <https://www.aps.dz/ar/economie/137209-2> ، تاريخ التصفح : 2023/01/7 .

³ وكالة الأنباء الجزائرية ، إدماج حوالي 20 ألف مستفيد من منحة البطالة في عالم التشغيل ، <https://www.aps.dz/ar/economie/143083-20> ، تاريخ التصفح : 2023/5/3 .

لقد تم توظيف الإدارة الإلكترونية في السنوات الأخيرة في الكثير من الخدمات العمومية وكذلك على مستوى القطاع الخاص ، وقد شمل ذلك البنوك التي طور من طريقة تحويلها للأموال عبر البطاقة الإلكترونية بالإضافة إلى قطاع التجارة الذي أصبح يدفع طرق الدفع الإلكتروني لمسايرة التحول الإلكتروني في الجزائر .

المطلب الخامس: البوابات الإلكترونية كألية لتحسين خدمات المرفق العام ودعم التنمية المحلية

حاولت الجزائر في السنوات الأخيرة في ظل مشروع التحول الإلكتروني تعزيز الخدمات العمومية من خلال إنشاء بوابات إلكترونية التي تؤدي الخدمات الإلكترونية العامة " التي قد تستخدم للدلالة على الواجهات الإلكترونية التي تتعلق بإدارة المعلومات والعلاقة بين الحكومات والمواطنين " فالخدمة الإلكترونية " هي عبارة عن الأعمال أو الجهود أو العروض التي يتم تقديمها عن طريق تكنولوجيا المعلومات " ¹ ، حيث أصبحت غالبية الدول المتقدمة تتعامل عن طريق البوابات الإلكترونية لتقديم الخدمات لمواطنيها دون التنقل إلى الإدارات المعنية الأمر الذي سينعكس حتما على أبعاد التنمية المحلية والوطنية ، في هذا الإطار قامت الجزائر بإنشاء بعض البوابات الإلكترونية لتقريب خدمات إدارات مرافق ومؤسسات الدولة من المواطنين ولعل أبرز هذه البوابات بذكر مايلي :

1- البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية :

لقد ذكرنا سابقا المرسوم الرئاسي رقم 15-247 المتضمن الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام وكذلك المرسوم التنفيذي رقم 18-199 المتعلق بتحديث تقنية تفويض المرفق العام كألية عصرية للتسيير ، وطريقة فعالة لخدمة التنمية المحلية والوطنية ، حيث الجزائر في إطار عصرنة آليات التسيير في الجزائر وتعزيز الخدمة العمومية إلى إنشاء البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية .

تعتبر البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية نقلة نوعية لتسيير الطلب العمومي في الجزائر من خلال تبادل مختلف الوثائق والمعلومات المرتبطة بالصفقات العمومية بطريقة إلكترونية من خلال تسهيل الإجراءات بين المتعاملين الإقتصاديين ومختلف مصالح الدولة المتعاقدة ، وهذا ما يجسد ضمان المساواة في الطلب العمومي والشفافية في الإجراءات ، حيث تضمن رقمنا الصفقات العمومية

¹ Ida lindgren and Gabriella jansson , electronic services in the puplic sector : A conceptual framework , **journal government information quarterly** , vol 30 , issue 2 , april 2013 , p.166.

الرقابة على تسيير النفقات من طرف الجهات المعنية تضمن تعزيز المنافسة وتخفيض التكاليف ومكافحة الرشوة¹ ، وهذا سينعكس حتما بالإيجاب على التنمية المحلية والوطنية في تسيير المشاريع وإشراك القطاع الخاص بشفافية في المشاريع والسياسات العامة التنموية بعيدا عن المحسوبة .

2- البوابة الحكومية للخدمات العمومية :

أشرف الوزير الأول أيمن بن عبدالرحمان يوم 2022/12/07 على الإنطلاق الرسمي لهذه البوابة الإلكترونية الحكومية حيث تضم مايزيد عن 300 خدمة عمومية مرقمنة موزعة على 29 قطاع واري تسمح للجميع دون عناء التنقل إلى إمكانية الإطلاع على مختلف الإجراءات الإدارية ، حيث أكد الوزير الأول على أن هذه البوابة أشرف عليها قطاع الرقمنة والإحصائيات بهدف الدفع نحو عصرنة الإدارة العمومية وتقريبها من المواطن ودمقرطة الوصول إلى الخدمات العمومية عن طريق تقليص الفجوة الرقمية وتعميم إستعمال تكنولوجيا الإتصال والمعلومات في الإدارات والمرافق العمومية، حيث أكدت الحكومة على أولوية تبسيط الإجراءات الإدارية الذي يسمح بتطوير وتنويع الإقتصاد الوطني بتشجيع المتعامل المحلي والأجنبي على الإستثمار في الجزائر² .

لقد تم إنشاء البوابة الإلكترونية للخدمات العمومية من أجل الحصول على خدمات متكاملة إلكترونيا من خلال تسهيل الإجراءات الإدارية لجميع الأفراد سواء كانت جمعيات أو مواطنين أو متعاملين ، وتسهيل الولوج إلى مختلف الخدمات الإلكترونية والإجراءات الإدارية حيث تجمع هذه البوابة جميع الأعمال المنجزة من طرف مختلف الوزارات ، بالإضافة إلى أنه تم تصنيف خدماتها حسب فئتين تضم الأولى المواطنين ، المتعاملين والجمعيات ، وتضم الفئة الثانية المواضيع التي تهتم المواطنين كالنقل والسياحة والحالة المدنية والصحة ..إلخ...ويسهل للجميع البحث عن أي خدمة في البوابة³ .

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية : حول البوابة ، <https://marches-publics.gov.dz/apropos.xhtml> ، تاريخ التصفح : 2022/08/27 .

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الوزير الأول يشرف على الإنطلاق الرسمي للبوابة الحكومية للخدمات العمومية ، مصالح الوزير الأول ، <https://premier-ministre.gov.dz/ar/post> ، تاريخ التصفح : 2022/12/10 .

³ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، بخصوص البوابة الإلكترونية للخدمات العمومية ، <https://bawabatic.dz/?req=home&op=about> ، تاريخ التصفح : 2022/12/15 .

من خلال ماسبق يمكن القول أن الجزائر حاولت مواكبة التغيرات الحاصلة في العالم في مجال توظيف تكنولوجيا الإتصال والمعلومات لخدمة أهداف التنمية بمختلف أشكالها ، فتقريب خدمات إدارة المرفق العام على المستوى المحلي يعد في حد ذاتها بعد هام من أبعاد التنمية المحلية والوطنية وتعزيز لامركزية القرار وتبسيط الإجراءات للمواطنين ومختلف الهيئات كآلية لترقية أداء المرفق العام . وقد جاءت البوابة الحكومية للخدمات العمومية كإمتداد لمشروع التحول الرقمي الذي أطلق سنة ما بين سنة 2008 و 2013 ، وهنا وجب أن نشير إلى أن الجزائر أطلقت بوابة المواطن في أوت 2010 حيث أشرفت عليها وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والإتصال حيث جمعت هذه البوابة كل ما يحتاج إليه المواطن من مختلف القطاعات شملت بوابة الحالة المدنية ، بوابة الحياة المهنية ، بوابة الصحة وبوابة السياحة والأسفار¹ ، فالملاحظ أن فكرة وضع بوابة جامعة لمختلف القطاعات إنطلقت منذ 2010 من خلال بوابة المواطن ل يتم تطويرها إلى البوابة الحكومية للخدمات العمومية ، وهذا مؤشر إيجابي لمحاولة تحسين وترشيد الخدمة العمومية في الجزائر .

إن شساعة مساحة الجزائر حتم على صانع القرار إيجاد آليات جديدة تضمن تحسين تواصل المواطن مع مؤسسات الدولة المركزية واللامركزية لمعرفة إنشغالاته وتلبية حاجياته ، فتحسين الخدمة العمومية وترقية إدارة المرفق العام سمحت إلى حد ما في التقليل من البيروقراطية السلبية التي عطلت لسنوات المشاريع التنموية ، ولا يمكن الحديث عن نجاح أو فشل هذه البوابات الإلكترونية في تحقيق أهدافها لأنها مازالت في مراحلها الأولى لأنها تجربة حديثة في الجزائر وجديدة كذلك بالنسبة للمواطن الذي تعود على العمل الورقي ، كما تعتبر إضافة كبيرة في عملية التواصل بين القطاع الخاص والعام لتعزيز مشروع التنمية المحلية والوطنية وإعطاء نظرة للمتعامل الأجنبي عن طبيعة آفاق الإستثمار في الجزائر ، وهنا يمكن أن نشير إلى بعض الإيجابيات من إنشاء البوابات الإلكترونية كدافع قوي للتنمية المحلية والوطنية المستدامة من خلال :

✓ تعزيز العلاقة بين المواطن والإدارات المحلية والمركزية .

¹ منال قذواح ، مشروع بوابة المواطن الإلكتروني في إطار إستراتيجية الحكومة الإلكترونية 2013 (بين النص والتطبيق) ، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 47 ، جوان 2017 ، ص 51.

✓ تسهيل الإتصال بين القطاعين الخاص والعام من خلال الشفافية في الولوج إلى الخدمات والحصول على المشاريع من خلال الإطلاع على الشروط والطلب عن طريق البوابات الإلكترونية المختصة .

✓ تسهيل التنسيق بين الإدارات المركزية واللامركزية من خلال معرفة مايجري من معاملات على مستوى الجماعات المحلية ومختلف المصالح غير الممركزة وترشيد الخدمة العمومية.
✓ سهولة إطلاع المستثمر الأجنبي على الفرص المتاحة في الجزائر .

ويمكن للجزائر في إطار التحول الإلكتروني تحقيق الكثير من المكتسبات في مجال التنمية المحلية المستدامة عن طريق البوابات الإلكترونية التي أصبحت سمة غالبية في المجتمعات المتقدمة في تحقيق الشفافية وتكافؤ الفرص في جميع الخدمات والمساواة أمام المرفق العام ، وديمومة إستمرارية العمل والخدمة العمومية وترشيد النفقات وتجنب مشاكل العمل الورقي والمكتبي السلبي الذي قد يؤثر على سير المؤسسات والإدارات العمومية .

التنمية المحلية هي قاعدة أساسية للوصول إلى التنمية الوطنية الشاملة لذا يمكن أن تضيف هذه البوابات الإلكترونية الكثير في مجال معرفة توجهات الفرد وحصر مطالبه وحاجياته المتزايدة ، وحل مشاكله والعراقيل التي يواجهها في مجال تقديم الخدمات العمومية المحلية والوطنية زيادة على ذلك توثيق الصلة بين القطاع العام والخاص والتنسيق في الخدمات المقدمة عن طريق التعاقد بين الدولة والخواص والعمل على تطويرها ، حيث سيمكن صانع القرار في الجزائر من وضع سياسات عامة تنموية بناءً على التقارير وقاعدة البيانات التي يملكها في إطار صبر الأراء وحصر الحلول وفتح المجال للمتعامل الأجنبي ، فالبوابات الإلكترونية تعد آلية مهمة في ترشيد الخدمة العمومية بمختلف أشكالها والتي قد تخفض تكاليف تقديمها وتقلص الإنفاق العام للدولة الجزائرية .

لقد عرفت منظومات التسيير في الدول تطور كبير نتيجة التغيرات التي شهدتها العالم في كافة الميادين الذي فرضه التقدم العلمي والتقني وظهور آليات جديد في تسيير شؤون الدول ، جعل صانعي القرار يحاولون التأقلم مع الواقع الجديد للعالم ومحاولة التكيف مع متطلبات العصر لخدمة أهداف التنمية المحلية والوطنية التي لا يمكن الوصول إليها دون تلبية المطالب وقدرة الدولة على المبادرة والإستجابة للرغبات عن طريق تحسين الخدمات وترشيدها بعيدا عن الطرق البيروقراطية السلبية في تسيير مرافق الدولة .

المطلب السادس : تحليل إشكالية عصرنة إدارة المرفق العام كألية لتفعيل التنمية المحلية في الجزائر

حاولت الجزائر إحداث جملة من الإصلاحات في تسيير مؤسساتها وإدارتها العمومية إلا إن إشكالية تفعيل الوسائل الحديثة إصطدمت بواقع صعب يمكن شرحه على النحو الآتي :

الفرع الأول /واقع التوجه نحو عصرنة إدارة المرفق العام :

إن توجه الجزائر نحو عصرنة إدارة المرفق العام على المستوى المحلي والوطني جاء متأخر بالرغم من الإصلاح الإداري التقليدي الذي تمثل في إصدار مجموعة من القوانين والمراسيم التي تشمل إنشاء هيئات وطنية تتكفل بعملية الإصلاح وإعادة تقريب مؤسسات الدولة والإدارات العمومية من المواطن عن طريق تبسيط الإجراءات الإدارية وتخفيف الضغط عن الموظف والمواطن على حد سواء، كما حاولت الدولة إعادة الثقة بين الإدارة والمواطن من خلال عملية تنظيم الحقوق والواجبات في تسيير مرافق الدولة والعمل على إحداث هيئات لمكافحة الفساد وإعادة الدور الإيجابي للمرفق العام في تقديم الخدمات العمومية بجودة وبأقل تكلفة .

لقد حاول صانع القرار في الجزائر مسايرة التطورات العالمية في مجال عصرنة الإدارة عن طريق توظيف تكنولوجيايات الإتصال والمعلومات والعمل على إحداث تحول إلكتروني بتطبيق الإدارة الإلكترونية كألية للتسيير الحديث والتخلي تدريجيا عن التسيير التقليدي الذي أثر بشكل كبير على سرعة الإستجابة لمتطلبات أفراد المجتمع المتزايدة والكثيرة حيث تحتاج إلى آليات حديثة في التسيير الإداري لتخفيف الضغط عن الموظف والمرفق العام من جهة وتحقيق المصلحة العامة لأفراد المجتمع من جهة أخرى ، وبالتالي كان خيار التحول الإلكتروني ضرورة ملحة عملت الدولة على تجسيدها انطلاقا من سنة 2009 وصولا إلى مشروع الإدارة الإلكترونية سنة 2013 الذي كان بداية حقيقية لعملية التحول الإلكتروني في الجزائر .

إضافة لما سبق يمكن القول أن محاولة عصرنة إدارة المرفق العام في الجزائر كانت بداياتها مرتبطة بالإصلاح الإداري على المستوى المركزي لدى السلطات العليا وعلى المستوى اللامركزي المحلي خاصة في ظل البحث عن تجسيد التنمية المحلية والوطنية وتحسين المستوى المعيشي من خلال تحسين الخدمة العمومية ، حيث كانت فيه جهود لإعادة توزيع المهام بين الإدارة المركزية والمحلية في تحقيق المصلحة العامة وتجسيد المشاريع التنموية في ظل تعزيز المصالح اللامركزة

للدولة على المستوى المحلي ، وقد صدرت عدة قوانين تنظم عمل إدارة المرفق العام على العموم وإنشاء هيئات تسهر على ترقيته كالمرصد الوطني للمرفق العام ، بالموازات مع ذلك تطبيق الإدارة الإلكترونية في الكثير من مرافق الدولة لتسهيل الخدمات وتبسيط الإجراءات الإدارية دون التنقل إلى الإدارة العمومية ، إلا أن هذه الجهود كانت متأخرة لكن حققت نوعا ما مصالح أفراد المجتمع.

الفرع الثاني/عصرنة المرفق العام بين تحسين الخدمة العمومية وتحقيق التنمية :

إن الحديث عن عصرنة إدارة المرفق العام في الجزائر إصطدم بواقع الجاهزية والبنية التحتية ومدى قابلية الموظف وأفراد المجتمع للتغيير بعيدا عن المصالح الشخصية الضيقة التي قد تعطل في غالب الأحيان تحقيق المصلحة العامة لأفراد المجتمع حيث تكلمنا سابقا عن مشاكل إعادة تأهيل المرفق العام في الجزائر بالإضافة إلى إشكالية التحول نحو المرفق العام الإلكتروني في ظل تطبيق الإدارة الإلكترونية ، وبالعودة إلى قضية ربط عصرنة إدارة المرفق العام بالتنمية بمختلف أبعادها نجد أن حداثة التجربة في الجزائر فرضت الإنتقال التدريجي من التسيير التقليدي إلى التسيير الحديث حيث ركز صانع القرار على تحسين الخدمة العمومية كمرحلة أولى في عملية العصرنة لمرافق الدولة التي تمس الحاجة المحلية والوطنية بالخصوص على مستوى الجماعات المحلية والتربية والتعليم العالي ، بالإضافة إلى التكوين المهني وقطاع الضمان الإجتماعي والشغل زيادة على ذلك توفير بوابات إلكترونية تسهل الوصول إلى الخدمات .

من خلال ماسبق يمكن القول أن الإصلاحات الإدارية التقليدية والعصرية في تسيير إدارة المرفق العام أثرت نوعا ما في تحقيق أبعاد التنمية المحلية والوطنية نظرا لأنها مست بعض القطاعات التي تلامس حاجيات المجتمع كالتربية والتعليم والصحة ..إلخ..إلا أنها لم تفعل بدرجة كبيرة في عملية التسيير لدرجة لعب دور محوي في تحقيق التنمية ، وهذا له مبرر نظرا للتوجه المتأخر في الجزائر في مجال التحول الإلكتروني وغياب الإحصائيات الرقمية في مدى نجاح مشروع الإدارة الإلكترونية ومساهمته في المشروع التنموي المحلي والوطني ، وهذا ماجعلنا نكتفي بإعطاء أمثلة عن مدى تأثير عصرنة إدارة المرفق العام على أبعاد التنمية المحلية المستدامة في المجالات التي ذكرناها سابقا مع التركيز على بعض القوانين التي أشارت إلى إصلاح إدارة المرفق العام بصفة عامة وربطها بمسألة التنمية المحلية والوطنية ، حيث يمكن القول أن عصرنة إدارة المرفق العام في الجزائر بقي مرتبط بجدلية تحسين وترشيد الخدمة العمومية ومدى تأثيرها على البعد التنموي المحلي والوطني ، وهنا لا بد

أن نشير إلى أن هنالك تغيير في عملية التسيير لكن بقيت مرتبطة بشكل كبير بتحسين تقديم الخدمات والتي قد لا يمكن أن تؤثر بشكل كلي وقوي على تحقيق وتفعيل التنمية بمختلف أشكالها نظرا لعدم التطبيق الكلي لمشروع الإدارة الإلكترونية خاصة في مسألة تعميم عملية الرقمنة .

الفرع الثالث/إمكانية تفعيل عصرنة إدارة المرفق العام لتحقيق التنمية المحلية :

الظاهر أن صانع القرار في الجزائر له توجه نحو ضرورة تفعيل أدوات العصرنة والتحديث في تسيير المؤسسات والإدارات العمومية لتحقيق المشروع التنموي ، حيث ظهر مؤخرا في الخطاب السياسي الجزائري فكرة تعميم الرقمنة لتعزيز إقتصاد المعرفة الذي بدوره يعمل على معرفة مكنم الخلل والمشاكل التي تعطل العمل التنموي والقدرة على حلها في ظرف وجيز في ظل إمتلاك بنك معلومات لمختلف الإمكانيات المتاحة ، فالتوجه نحو عصرنة إدارة المرفق العام في الجزائر هو خيار مهم في عملية بناء الإقتصاد الحديث الذي يحتاج إلى السرعة والقدرة على تقديم الخدمة بجودة عالية وبأقل تكلفة ، وبالتالي ترشيد النفقات وتحسين الخدمات التي هي جوهر تحقيق التنمية بمختلف أشكالها سواء على المستوى المحلي أو الوطني .

إن توظيف الآليات الحديثة في عليا العصرنة كإدارة الإلكترونية قد تلعب دور كبير مستقبلا في تحقيق أبعاد التنمية المحلية المستدامة عن طريق تجويد نوعية الخدمات وتقديمها دون عناء التنقل بالإضافة إلى ترقية عمل المرفق العام وتحسين ظروف الموظف ، بالإضافة إلى القضاء على الرشوة والمحسوبية وإستغلال الوظيفة لأغراض شخصية ضيقة التي قد تعطل الكثير من المشاريع والأعمال التي لها تأثير مباشر في عملية التنمية ، وهنا لا بد من ذكر مسألة مهمة جدا مرتبطة بالعصرنة حيث تساهم في إستمرارية عمل المرفق العام وتحسين الخدمات العمومية على مستوى قطاع التعليم والصحة العدالة والجماعات المحلية وغيرها من المرافق التي تم فيها تطبيق مشروع الجزائر الإلكترونية .

من خلال ما سبق يمكن القول أن الجزائر خطت خطوة مهمة في التوجه نحو العصرنة وعززت بنيتها التحتية الداعمة لمشروع التحول الإلكتروني والإصلاح الإداري ، كما أن الجزائر تزخر بعنصر بشري مهم قادر على صنع الفارق في ظل التحولات الجديدة التي يمر بالعالم وتزايد مسألة إستغلال تكنولوجيا الإتصال والمعلومات في مجال التنمية ، فتحسين الخدمة العمومية هي إنطلاقة مهمة لتحسين ظروف حياة أفراد المجتمع .

المبحث الثالث : آفاق عصرنة إدارة المرفق العام وسبل تعزيزها لدعم التنمية المحلية في الجزائر

إن توجه الجزائر في تبني سياسات إصلاحية على مستويات التسيير الإداري لمختلف المؤسسات والإدارات العمومية إصطدم بواقع متراكم من الممارسات التقليدية السلبية التي أثرت بشكل كبير على الإصلاحات الهيكلية والوظيفية للإدارة على المستوى المحلي والمركزي لدعم أبعاد التنمية المحلية والوطنية ، وهذا له ما يبرره نظرا للأوضاع التي عاشتها الجزائر في مراحل زمنية متفرقة خاصة على الجانب الاقتصادي لما له من أهمية في دفع عجلة التنمية بمختلف أشكالها بالإضافة إلى تأثيره الكبير على الوضع الاجتماعي المحدد الرئيسي لعملية الإستقرار والتوجه نحو بلورة مشاريع تنموية تشمل خطط وبرامج إصلاحية حقيقية لمنظومة التسيير في الجزائر .

إن تحقيق التنمية المحلية يتطلب إمكانيات وجهود مركزية ومحلية كبيرة خاصة في ظل شساعة مساحة الجزائر التي تحتاج إلى آليات جديدة تدعمها تكنولوجيات الإتصال والمعلومات الحديثة في عملية تسيير المؤسسات والإدارات العمومية لضمان الرقابة والشفافية في تحقيق المصلحة العامة بعيدا عن المصالح الضيقة الشخصية الهدامة لأي مشروع تنموي محلي و وطني ، فصانع القرار في الجزائر أمامه تحديات كبيرة للقضاء على بعض الممارسات السلبية التي تعتبر حاجز وعقبة صعبة للتوجه نحو التقدم المنشود للمجتمع الجزائري ، وهذا الكلام يقودنا للتفكير في كيفية استغلال الإصلاحات الإدارية التي جسدت من خلال الأطر القانونية وسبل تعزيزها على أرض الواقع ، وكذلك التفكير في الإستغلال الأمثل للتكنولوجيات الحديثة وبرنامج التحول الإلكتروني في الجزائر في ظل التوجه نحو تطبيق الإدارة الإلكترونية والذهاب نحو تجسيد حكومة إلكترونية حقيقية يكون لها أثر في التنمية المحلية والوطنية المستدامة .

من خلال ما سبق يمكن القول أنه لا بد من تصور آفاق جديدة في دعم عصرنة إدارة مرافق ومؤسسات الدولة على اختلاف إداراتها العمومية لدعم حقيقي وواقعي للتنمية المحلية في الجزائر التي تعتبر تحدي كبير لصانعي القرار ، فبالرغم من الإصلاحات إلا أنه وجب البحث في آليات تفعيل الحقيقية لتلعب دورها الحقيقي في الجانب التنموي ، حيث يمكن القول أن بعض الإصلاحات الإدارية التقليدية مازالت تحتوي على بعض الممارسات البيروقراطية السلبية كما أن تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجزائر مازال في مراحلها الأولى بالرغم من بدأ منذ سنة 2008 إلى غاية يومنا هذا إلا أن تطبيقاتها كآلية حقيقية لدعم المشروع التنموي المحلي والوطني تبقى محدودة في الجزائر .

المطلب الأول : إعادة توزيع المهام وتثمين المورد البشري لدعم متطلبات التنمية المحلية

عملت الجزائر في ظل الإصلاح الإداري للمؤسسات والإدارات العمومية للدولة على ضرورة عدم مركزية القرار في التسيير الإداري من أجل تحسين أداء الإدارات المركزية والمحلية لدعم صنع السياسات العامة وتنفيذ البرامج التنموية التي تحتاج إلى مرونة ومشاركة الجميع في بلورتها على أرض الواقع ، كما أن التنمية المحلية هدفها تحسين ظروف الحياة لأفراد المجتمع في كافة الميادين تضمن إستمرارية الخدمة العمومية للمرفق العام ، وبالتالي ظهرت الضرورة الملحة لإعادة توزيع المهام بين السلطات المركزية واللامركزية تتماشى ومتطلبات العصر ، ويمكن توضيح ذلك على سبيل المثال لا الحصر على النحو الآتي :

الفرع الأول/التوجه نحو فصل مصالح الدولة عن المصالح المحلية في تقديم الخدمة العمومية :

من الميزات المهمة في تسيير الشأن العام لترقية أداء المرفق العام في تقديم الخدمة العمومية هو تقاسم الأدوار في عملية التسيير لتسهيل تقديم الخدمات عن طريق لامركزية القرار ، وبالتالي وجب فصل بعض المصالح التي تسييرها الدولة مباشرة للضرورة والتقليل من هيمنها على بعض المصالح التي يمكن إسنادها لهيئات غير ممركرة وتشرف عليها السلطات اللامركزية ، فالخدمة العمومية تكتسي طابع الإستمرارية والديمومة حيث تكون في كثير من الأحيان مجانية مرتبطة بمبدأ التضامن وهي واسعة الإنتشار في الجزائر لذا وجب إعادة تكييف هذه المصالح بما يتوافق وأهداف التنمية المحلية وحتى الوطنية ، وتوسيع دائرة التدخل في مجال الخدمات العمومية للسلطات المحلية .

لقد كانت الدولة مسيطرة على الكثير من المرافق كالقضاء والأمن وغيرها إلا أن هنالك مرافق محلية من المستحسن تسييرها من طرف المستفيد المباشر لأنهم يعلمون مدى حاجاتهم لها بالإضافة إلى القدرة على إشباع رغباتهم حيث وجب إسناد بعض المصالح إلى سلطات لامركزية تتمتع بالإستقلالية تقوم بالإشراف عليها للتخفيف الحمل على السلطات المركزية والتحول نحو الإهتمام بالمصالح العامة بشرط أن تكون هذه المصالح اللامركزية (الإقليمية) خاضعة للسلطات المحلية على نفس الخضوع للسلطات المركزية¹ ، وبالتالي المساهمة في تحسين الخدمة العمومية وتعزيز آليات

¹ محيي صبيحة ، " طرق وأساليب تحسين خدمات الإدارة المحلية " ، مجلة الإقتصاد الجديد ، المجلد 01 ، العدد 14 ، 2016 ، ص 86 .

الرقابة المباشرة وفق ضوابط قانونية ، حيث يجب أن يمنح للولايات والبلديات صلاحيات واسعة وكاملة في مجال حل المشاكل الجهوية تشمل جميع المجالات الإجتماعية والإقتصادية والثقافية ، أما الدولة فعليها الإهتمام بالمصالح التي تكتسي أهمية وطنية¹ ، وهنا تجدر الإشارة إلى أن الكثير من المصالح والخدمات العمومية المسيرة من طرف الهيئات اللامركزية في ظل اللامركزية المرفقية تخضع مباشرة للسلطات المركزية وتبقى السلطات على المستوى اللامركزي تلعب دور رمزي في الرقابة عليها نظرا لعدم مسؤوليتها المباشرة عليها في نظر القانون ، فإدارة المرفق العام في كافة المجالات يجب أن يعاد توزيع المهام في تسييرها لتعزيز آليات الرقابة عليها وتحسين جودة خدماتها خدمة للمشروع التنموي المحلي والوطني .

إن التوجه نحو إعادة توزيع المهام بين السلطات المركزية واللامركزية في إدارة المرفق لتحقيق المصلحة العامة أصبح أكثر من ضروري في ظل التحولات المعاصر وتأثيرات البيئة الداخلية المتمثلة في تزايد الحاجات وتراكم الطلبات على الدولة والتأثيرات الخارجية المتمثلة في تطور الواقع الإقتصادي العالمي واستغلال التقنيات الحديثة في تجسيد البرامج التنموية ، وبالتالي فالإصلاح الإداري من خلال إعادة النظر في مختلف الأدوار هو نتيجة حتمية لمعالجة النموذج البيروقراطي السلبي للتنظيم الإداري في الدولة وهيمنها على كافة الأنشطة لذا وجب معالجة المشاكل التالية في إطار الإصلاح الإداري :

- ✓ تعقد الإجراءات ومنظومة العمل التي أصبحت روتينية تركز على تنفيذ القوانين واللوائح دون التركيز على تحقيق جودة الأهداف وبالتالي عجز الحكومات عن الوفاء بالتزاماتها تجاه مجتمعاتها ، وهذا ما سيؤدي إلى انخفاض جودة الخدمات وفقدان ثقة المواطنين بالحكومة...زيادة على تقييد الموظفين بجملة من القوانين تمنعهم من الإبداع والمبادرة.
- ✓ عدم مشاركة الموظفين في اتخاذ القرار بسبب تفضيل القيادة الإدارية وميلها إلى المركزية في عملية اتخاذ القرار سبب فجوة في التطبيق بين السلطات العليا والواقع الفعلي للعمل.
- ✓ تضخم الجهاز الإداري للدولة نتيجة زيادة الموظفين بسبب سياسة الإلتزام بتوظيف الخرجين الجدد [الإضافة إلى تدني الأجور وانعدام الحوافز².

¹ مجدي صبيحة ، المرجع السابق ، ص 86.

² زوامبية عبدالنور ونواري رشيد ، " عصرنة وتحديث الإدارة المحلية في الجزائر وفق متطلبات التحول نحو الإدارة الإلكترونية " ، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية ، المجلد 14 ، العدد 02 ، 2021 ، ص 351.

إن التفكير في عصرنة آليات التسيير لإدارة المرفق العام في الجزائر يتطلب تفكير صانع القرار في تقاسم المهام والمسؤوليات من المركز إلى القاعدة لتحسين نوعية الخدمات والتقليل من التكلفة التي تضمن ترشيد النفقات ، وقد أشرنا في تحليلاتنا السابقة إلى أن الدولة لا تستطيع لوحدها تسيير كل المؤسسات والإدارات العمومية دون شراكة بين القطاعين الخاص والعام فهناك الكثير من المشاريع لا تستطيع الدولة الحديثة التكفل بها دون شراكة ، حيث توجهت الكثير من الدول إلى التحرر من قيود النموذج البيروقراطي بتركيز جهود الإصلاح حول النقاط التالية :

- ✓ التركيز على إعادة هيكلة مختلف وحدات الأجهزة الإدارية للدولة .
- ✓ تطوير المنظومات والتشريعات القانونية المنظمة والمسيرة لشؤون الخدمة .
- ✓ تطوير الخدمات وتبسيط الإجراءات للجماهير .
- ✓ إعادة النظر في الأجور ورواتب الموظفين والعاملين في الأجهزة الإدارية للدولة
- ✓ العمل على تنمية وتطوير المورد البشري عن طريق التدريب والتكوين¹ .

من خلال ما سبق يمكن القول أن إعادة الهيكلي والوظيفي للدولة يلعب دور مهم في ترقية أداء إدارة المرفق العام ويساهم إلى حد كبير في تعزيز البنية التحتية من جهة وأداء الوظائف من جهة أخرى ، فالملاحظ في الجزائر وجود اختلالات على المستوى الوظيفي في تقاسم الأدوار بين السلطات العليا المركزية وبين القاعدة في ظل تجسيد اللامركزية المحلية والمرفقية ، حيث أن الرقابة المباشرة على أداء المرفق العام في الجزائر تتطلب التوجه نحو تسيير مرن يجمع بين رقابة الدولة كصانعة وموجه لمختلف السياسات العامة والتي يجب أن تطبق على مستويات أدنى ، وهنا لابد من توسيع صلاحيات السلطات في ظل النظام اللامركزي لإعادة تكييف الدور الجديد للدولة في بناء السياسات العامة المحلية والوطنية .

وأخيرا لصانع القرار التفكير في إصلاحات عميقة للإدارات العمومية للدولة لتتماشى مع متطلبات التنمية المحلية التي تعتبر أساس لتحقيق التنمية الوطنية الشاملة والمستدامة ، فأليات تسيير المرفق العام لابد لها من التطور باعتبارها تقدم خدمات عمومية تتسم غالبا بالمجانبة حيث تساهم في تحسين المستوى المعيشي للأفراد في كافة المجالات .

¹ زوامبية عبدالنور ونواري رشيد ، مرجع سبق ذكره ، ص 351.

الفرع الثاني / دعم وتثمين المورد البشري المسير لإدارة المرفق العام(محليا ووطنيا) :

التنمية بمختلف أشكالها تحتاج لإمكانيات مادية وبشرية لتنفيذ المشاريع وتجسيدها على أرض الواقع بحث تكون لها آثار إيجابية على المجتمع لتلبية جميع رغباته وحصول الرضى بين أفراد المجتمع ، كما أن مشروع العصرنة له متطلبات أبرزها العنصر البشري المخطط والمنفذ لأي تحول داخل المؤسسات والإدارات العمومية المحلية والوطنية خاصة الخدماتية التي لها تواصل يومي بالمواطنين ، وهنا تكمن أهمية المورد البشري في محور التحديث للمنظمة كونه ركيزة أساسية يجب الإهتمام بها في أي مشروع تغيير داخل الدولة .

إن دعم وتثمين الموارد البشرية داخل المنظمة يعتبر عامل أساسي لنجاح أي عمل نظرا لأهميته في نفسية الموظف المادية والمعنوية وحتى العلمية من خلال إكتساب المعارف والخبرات ، حيث يعرف تثمين الموارد البشرية على أنه " عملية تعبئة لمختلف الطاقات البشرية من أجل الإداء التنظيمي والإقتصادي ، كما تم تحديده في السابق إنطلاقا من إستراتيجيات التكوين في المسار الوظيفي ، زيادة على ذلك يعرف على أنه عملية الإستخدام الأمثل للإجراءات والسياسات وتوظيفها لتحسين كفاءة المورد البشري في المنظمة لتحقيق الأهداف المسطرة حيث يشمل تطوير المورد البشري مجموعة من المجالات إنطلاقا من قدرات المورد البشرية ، تخطيط الموارد البشرية... وإدارة التكوين والأداء¹.

يعتبر التكوين أبرز العوامل لنجاح السياسات العامة للدولة على المستوى المحلي والوطني ابتداءً من تحسين قدرات الموظف العلمية والعملية ، بالإضافة إلى تثمين المعارف والإبداع والإندماج للموظف من خلال ميلي :

- ✓ أداء الموظف لعمله على أكمل وجه والتحكم في التقنيات والتكنولوجيات المعاصرة في مجال التسيير على المستوى النوعي والكمي .
- ✓ الإحساس بالإنتماء والرضاء الوظيفي ورفع معنويات العاملين الذي سيؤدي بدوره إلى الإلتزام وإتقان العمل ، بالإضافة إلى زيادة جودة المنتج².

¹ ولاء عضبيات ، مفهوم وأهمية إستراتيجية تثمين الموارد البشرية ، موقع إي عربي ، <https://e3arabi.com/money-and-business> ، 2022/09/13 ، تاريخ التصفح 2023/02/23.

² إبراهيمي عبدالله وحميده المختار ، " دور التكوين في تثمين وتنمية الموارد البشرية " ، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 07 ، فيفري 2005 ، ص ص 247-248.

✓ تحكّم العامل والموظف في مختلف العلاقات والإرتباطات والمكونات في محيط المؤسسة حيث تساهم عملية التكوين في بروز كفاءات قادرة على إدارة هذه العلاقات لصالح المنظمة أو المؤسسة .

✓ كسر الروتين وبعث روح التجديد في مختلف الوحدات الإدارية للهيكل التنظيمي للمؤسسة، زيادة على ذلك تحقيق الإستقرار المهني وزيادة الإنتاجية والتحكم في التكلفة¹.

على صانع القرار في الجزائر تبني إستراتيجيات جديدة في تحسين أداء الموظف العامل بالمؤسسات والإدارات العمومية وفق التطورات الجديدة لتمكين العنصر البشري من التحكم في التقنيات الحديثة في ظروف حسنة تسمح له بالمبادرة والإبداع في مجال عمله ، والخروج من العمل الآلي المبني على تنفيذ القرارات والأوامر والتشريعات القانونية دون مبادرة منه لتجسيد أفكار جديدة تخدم التنمية المحلية والوطنية ، زيادة على ذلك توفير الحوافز على المستوى المادي والترقيات كدافع لإنجاح أي سياسة تنموية أو تحول تكنولوجي الذي يحتاج لمهارات ، فشعور الموظف بروح الإنتماء للمؤسسة والإدارة التي يعمل فيها ستجعله يسعى لتحقيق أهداف تلك المؤسسة .بناءً على ماسبق يمكن الإشارة إلى أبرز النتائج الإيجابية لتتمين الموارد البشرية على النحو الآتي² :

- **الحصول على الرضا الوظيفي** : حيث يشعر الفرد بالراحة في وظيفته والطمأنينة في المؤسسة التي يعمل بها حيث يقوم بترجمتها في أداء عمله نتيجة التقدير والتمين الذي منح له من طرف المؤسسة ، وبالتالي تكون هنالك ردود فعل إيجابية ناحية العمل الذي يقوم به في المؤسسة.
- **الولاء للمؤسسة** : حيث يكمن في الإخلاص للمؤسسة في كل الظروف التي تمر بها عن طريق الإلتزام بالعمل دون النظر إلى المكافآت لشعوره بالإنتماء للمؤسسة .
- **الإنتاجية والأداء**: بمعنى زيادة الموظف أو العامل في العمل والإنتاج بأقل التكاليف حيث لا يتحقق هذا إلا إذا شعر الفرد بالتحفيز ولديه شعور بأنه جزء من المؤسسة ، بالإضافة الزيادة في أداء العامل الذي هو محصلة ماقامت به المؤسسة في تتمين مواردها البشرية .
- **الثقة في المؤسسة** : هي نتاج تتمين المورد البشري واحترام المؤسسة للموظفين العاملين بها.

¹ إبراهيمي عبدالله وحميده المختار ، المرجع السابق ، ص 248.

² هيشر سميرة ، " الإعراف في العمل ودوره في تتمين الموارد البشرية " ، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية ، العدد 13 ، جوان 2013 ، ص ص 363 - 365.

إن تامين دور المورد البشري في مختلف المؤسسات والإدارات العمومية (محليا ووطنيا) أصبح أكثر من ضرورة في ظل التغيرات الحاصلة في العالم ومحورية الموظف في إنجاح السياسات التنموية، فالحافز في أداء العمل محرك أساسي لفاعلية المؤسسة أو المنظمة بالإضافة إلى التكوين الذي يعتبر قيمة مضافة للموظف للإطلاع على المستجدات والتحكم في التقنيات الحديثة للتسيير في ظل تطور وسائل الإتصال و تكنولوجيا المعلومات ،وبالرجوع للجزائر ومشكلة التنمية المحلية والوطنية مرتبطة أساسا بالممارسات السلبية للقيادة الإداري متبوعة بضعف الإداء لكثير من الموظفين نظرا لعدم ضبط إستراتيجيات واضحة لتكوين الموظف وفق المتطلبات الجديدة التي يمكن من خلالها دعم مشاريع السياسات التنموية بفعالية وكفاءة عالية ، وهذا كذلك يرجع إلى الإعتراف بدور الموظف في صنع السياسات واتخاذ القرار وإعطاء هامش كبير لمشاركة الموظف في المشروع التنموي بعيد عن اعتباره مجرد أداة لتنفيذ القوانين والبرامج المسطرة من طرف الدولة .

الفرع الثالث/أخلة الإدارة في تقديم الخدمة العمومية لمحاربة الفساد ودعم التنمية المحلية :

يحتاج العمل التنموي لمؤسسات وإدارات عمومية على المستوى المحلي و الوطني تتميز بالمرونة والمصدقية في التعامل مع أفراد المجتمع عن طريق تهيئة الظروف الإنسانية والإدارية والمادية لخدمتهم دون عراقيل وبيروقراطية ، فالخدمة العمومية هي ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المحلية والوطنية في إطار تحسين تقديمها للجماهير لترقية المستوى المعيشي للمواطنين في كافة المجالات دون تمييز أو مساومة في أداء الخدمة .

إن التوجه نحو أخلة المؤسسات والإدارات العمومية في الجزائر أصبح أكثر من ضروري للتقليل من العراقيل التي قد تحد من فعالية الإدارة في تحقيق الأهداف التنموية ، و قد عرف ديسينزو وروبنز أخلاقيات الإدارة على أنها " عبارة عن مجموعة من المبادئ والقواعد المحددة للسلوك الخاطئ والصحيح" أما فان فالوك فعرفها " على أنها عبارة عن دراسة منهجية لخيار أخلاقي على أساسها يتم الإختيار الجيد" ، ويعرفها بيتر دراكر على أنها " العلم الذي يتم من خلاله معالجة عملية الإختيار العقلاني للوسائل التي تؤدي إلى الأهداف على أساس القيم " ¹ ، ورغم اختلاف بعض التعريفات إلا أن سلوك الفرد السلبي والإيجابي قد يكون هو المحدد لمفهوم أخلاقيات الإدارة عند الممارسة العملية.

¹ نجم عبود نجم ، أخلاقيات الإدارة ومسؤولية الأعمال في شركات الأعمال ، عمان : مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع 2005، ص ص 17-18.

يلعب إلتزام الموظف في أداء عمله دور مهم في دعم ترقية أداء المرفق العام على مستوى آليات الأداء وجودة الخدمة وتحقيق أهداف التنمية المسطرة من طرف الدولة ، وغالبا مانجد أن الموظف السلبي قد يؤثر بشكل كبير على التنمية وبالخصوص التنمية المحلية البعيدة عن رقابة المركز في ظل تكريس اللامركزية الإدارية والمرفقية ، وهذا يقودنا للحديث عن أخلاقيات الوظيفة العامة والتزام الموظف اتجاه المرفق العام على المستوى المهني واتجاه المنتفعين من خدمات المرفق العام كون العلاقة تبادلية تشملها المصلحة العامة التي هي جوهر مشاريع التنمية المحلية والوطنية.

لقد أشرنا سابقا إلى مفهوم الأخلاقيات والتي تعتبر سلوك قديكون على صواب أو خطأ ويؤثر سلبا على أداء الوظيفة مما ينعكس على أداء الإدارة على اختلاف فروعها (محليا أوطنيا) ، بالإضافة إلى أن سلوك الموظف على مستوى المرفق العام سيكون له أثر على أبعاد التنمية المحلية والوطنية ، فموضوع أخلاقيات المهنة على مستوى الوظيف العمومي يعتبر من المواضيع المعقدة حتى على المستوى الدولي...حيث من الآثار السلبية المنتشرة في هذا القطاع هو الرشوة والمحسوبية التي قد تنتهك الحقوق الإقتصادية والإجتماعية لأفراد المجتمع حيث تعتبر فيروس قد يدمر سلطة القانون ويعطل النمو¹ ، وبالتالي فعلى الجزائر محاربة بعض المظاهر السلبية على مستوى الوظائف العامة التي تعتبر عائق كبير في تحسين الخدمة العمومية ، وبالتالي على الموظف الإلتزام بمايلي :

- أداء المهام الوظيفية : حيث يلتزم بأداء المهام الموكلة إليه في المنصب المعين فيه .
- طاعة الرؤساء : الإمتثال وتنفيذ الأوامر من السلطة الرئاسية إلا إذا كانت غير تخالف القانون.
- النزاهة والإستقامة : بعدم التحيز في أداء الوظائف وتحقيق المصلحة العامة واجتناب المحاباة.
- احترام القوانين واللوائح : على الموظف احترام الدستور وعدم تجاوز القوانين مهما كان الظرف.
- المحافظة على كرامة الوظيفة والمال العام : على الموظف أن لايسيئ للوظيفة بسلوك يتنافي مع طبيعة الخدمة ، بالإضافة إلى المحافظة على المال العام وترشيد الإستعمال دون المساس بمستوى أداء الإدارة عند تخفيض الإنفاق وعدم استخدام المال لغرض شخصي².

¹ جعفري يحي ، " المرفق العمومي بين متطلبات الحكمة وضغوط العولمة " ، مجلة دراسات في الإقتصاد والتجارة والمالية ، المجلد 04 ، العدد 02 ، 2015 ، ص 321.

² سهام رابحي ، " أخلاقيات الوظيفة العمومية بين الواقع وآليات التفعيل لتحسين أداء الإدارة للخدمات العامة " ، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية ، العدد 13 ، جويلية 2018 ، ص ص 792-793.

كما يمكن الإشارة إلى أن الموظف له خطوط حمراء لا يجب أن يتجاوزها في استغلال الوظيفة لأغراض شخصية وتسريب أسرار العمل أو استغلال النفوذ ممارسة نشاطات غير مشروعة ، وبالتالي فالحرص على أخلاقيات الوظيفة والإدارة يعتبر ركيزة أساسية في تحقيق التنمية بمختلف أشكالها ، فالساد الإداري موجود في كل المجتمعات والدول وهو ظاهرة عالمية إلا أنه يتفاوت من دولة لأخرى لذا وجب على صانع القرار في الجزائر الحد من هذه الظاهرة التي تعتبر وسيلة سلبية لتعطيل مسار التنمية في البلاد على المستوى المحلي والوطني .

إن نجاح الإصلاحات الإدارية ومتطلبات التوجه نحو العصرنة لتحقيق أبعاد التنمية المحلية والوطنية يستوجب محاربة الفساد التي يعتبر عائق كبير في عملية التغيير داخل المؤسسات والإدارات العمومية سواء كان ذلك على مستوى الإدارات المركزية أو اللامركزية (الجماعات المحلية) ، فالخدمة العمومية موجهة للصالح العام لتغطي المنفعة العامة دون تمييز كما لها تأثير على التنمية بمختلف أشكالها كون أن المستفيد هو جميع أفراد المجتمع ، ولا يمكن إنكار الجهود التي قامت بها الجزائر في مجال محاربة الفساد الإداري إلا أنه وجب تعزيزها بآليات جديدة تتوافق ومتطلبات العصر . من خلال ماسبق يمكن الإشارة إلى خطر الفساد الإداري على التنمية وتطور مؤسسات الدولة في بعض النقاط على سبيل المثال لا الحصر :

- ✓ اتخاذ قرارات غير رشيدة قد تحيد عن أهداف تحقيق رفاهية المجتمع حيث توجه تلك القرارات لتحقيق مكاسب شخصية للمسؤولين قد تفقد الثقة بين المواطن والنظام السياسي والجهاز الإداري مما يحد من مشاركة المواطن في مختلف الفعاليات للدولة.
- ✓ يؤدي الفساد إلى التقليل من نوعية وجودة المرافق العامة وينقص من كفاءتها خاصة فيما تعلق بمنح الصفقات على أساس المحاببات والرشوة على حساب النوعية والكفاءة .
- ✓ عدم ترشيد النفقات وتبذير المال العام مما يؤثر على العدالة الاجتماعية ويزيد في الفقر .
- ✓ ربط الفساد الإداري بالمصلحة الشخصية يؤثر على الإصلاح والتغيير .
- ✓ يعتبر الفساد الإداري أخطر عائق للديمقراطية وإنهيار المبادئ والقيم الأخلاقية .
- ✓ زيادة التكاليف الإدارية وتبذير المال العام وفقدان ثقة المستثمر المحلي والأجنبي¹.

¹ ياسين قوتال وخديري حنان ، " آثار الفساد الإداري على عمل المؤسسات الحكومية وسبل معالجته " ، مجلة الحقوق والعلوم السياسية ، المجلد 03 ، العدد 01 ، 2016/01/10 ، ص ص 258 - 259 .

إن تفشي ظاهرة الفساد على مستوى الإدارات العمومية المحلية والوطنية قد يحد من فعالية البرامج التنموية من حيث اختيار الكفاءة ونوعية الأداء ، وقد يتم إسناد بعض المشاريع عن طريق المحاباة والمحسوبية خاصة على مستوى الجماعات المحلية التي تعتبر قاعدة أساسية لتحقيق التنمية ، وبالتالي فمعالجة مخلفات الفساد يجب تكون بآليات جديدة تمكن صانع القرار من الإطلاع على مختلف الإنجازات على مستوى المركز ، وهنا نشير إلى أنه يوجد توجه من طرف صانع القرار في الجزائر للشروع في رقمنة شاملة لكل القطاعات لمعرفة الأرقام المعطيات الحقيقية لعملية التنمية المحلية والوطنية بالإضافة إلى محاولة ترشيد النفقات وحفظ المال العام .

المطلب الثاني : تكثيف الجهود في حوكمة إدارة المرفق العام وتوظيف التسيير العمومي الجديد

إن الربط بين عصرنة المرفق العام والتنمية المحلية سيقودنا حتما للحديث من جديد عن الحوكمة (تكلّمنا عنها سابقا) في ظل الإصلاحات التي تبنتها الجزائر في إطار تحسين وترشيد الخدمة العمومية التي تعتبر هدف لاي سياسات عامة تنموية ، فالحرص على مضاعفة الجهود في حوكمة المرفق العام يعد قاعدة أساسية لنجاح التنمية المحلية والوطنية ، بالإضافة إلى ضرورة الإستعانة بالآليات الجديدة للتسيير العمومي للدفع بأداء المؤسسات والإدارات العمومية نحو الزيادة في الكفاءة والفعالية في الخدمات المقدمة للمجتمع إستجابةً لمطالبه وإشباعا لرغباته ، حيث أن تحسين المستوى المعيشي للأفراد في كافة المجالات هو الهدف الرئيسي لأي سياسة عامة .

الفرع الأول / حوكمة إدارة المرفق العام كآلية لترقية الخدمة العمومية في الجزائر :

إن تحقيق التنمية المحلية والوطنية يتطلب جهود كبيرة وضوابط قانونية وآليات قوية في تسيير الجهاز الإداري تخضع للرقابة والمساءلة ، وبالتالي فتكثيف الجهود في حوكمة إدارة المرفق العام على المستوى المحلي والوطني أصبح أكثر من ضروري ولا بد من تطبيق آليات الحوكمة بشكل صارم لتحقيق أهداف التنمية ، فالإصلاح الإداري على المستوى المركزي والمحلي غير كافي دون تكريس الشفافية والمحاسبة والرقابة في أداء العمل ، وقد أشرنا سابقا لمفهوم الحوكمة بمفهومه الواسع ومشاركة الجميع في تعزيز آلياته انطلاقا من صانع القرار ومؤسسات الدولة إلى الفواعل الأخرى كالمجتمع المدني والقطاع الخاص ، وفي ظل حديثنا عن التنمية المحلية؛ فحوكمة المرفق تخدم كثيرا هذا الجانب من خلال أهدافها :

- ✓ تحسين أداء المرفق العام والزيادة في إنتاجيته...بالإضافة إلى توثيق الصلة وتعزيزها بين مؤسسات الدولة والمواطن .
- ✓ توظيف مختلف الموارد واستغلالها في مجالات تحقق فوائد على المجتمع والتي بدورها ستؤدي لتحقيق الأهداف المسطرة الإستراتيجية .
- ✓ الإلتزام بالأنظمة والقوانين عن طريق تحقيق مبدأ المساءلة والمحاسبة للدوائر الحكومية بالإضافة إلى تحقيق تكافؤ الفرص بين أفراد المجتمع .
- ✓ تجسيد الشفافية والعدل والنزاهة عند استخدام السلطة وحسن إدارة موارد الدولة والمال العام ومحاربة الفساد .
- ✓ تحقيق الأهداف الإستراتيجية الوطنية والإستغلال الأمثل للموارد وتعزيز قدرات الأداء رفع مستوى قدرات الأجهزة الحكومية إنطلاقاً من المتابعة والتقييم...وحمية كافة الحقوق وتوفير فرص عمل بالإضافة إلى حفظ الحقوق الذي قد يعود بفائدة للمجتمع¹ .

من خلال ماسبق يمكن القول أن إصلاح الإدارة العمومية على اختلاف امتدادها الجغرافي أصبح أكثر من ضرورة لاسترجاع الثقة بين المواطنين ومؤسسات الدولة (المركزية والمحلية) خدمة لأهداف التنمية ، في هذا الإطار يمكن الإشارة إلى أنه كان فيه رؤية طموحة لسنة 2020 تهدف إلى جعل المواطن محور إهتمام وعمل مؤسسات الدولة عن طريق تحسين الجزائر للحكومة العامة باعتبارها أساس التقدم الإجتماعي والإقتصادي ، حيث يشكل غياب الشفافية والمساءلة في عمل مؤسسات الدولة أما المواطن سبب محوري لإعاقة تنفيذ السياسات العامة لدفع عجلة التقدم والإصلاحات ، وبناءً على ماسبق تتمحور رؤية الحكومة لعام 2020 حول الأهداف الأربعة التالية² :

- إرساء سيادة القانون : حيث يكون فيه مساواة بين كل الجزائريين أمام القانون ولن تكون دولة قانون غير رسمية تعمل على منح امتيازات لأفراد مع توفير غطاء قانوني لهم ، حيث ستكون فيه استقلالية للعدالة تضمن العدل بين كل المواطنين بالإضافة إلى تحقيق توازن في السلطات وإعادة تفعيل الدور الكامل للبرلمان .

¹ مدون كمال ، " حوكمة المرافق العامة في الجزائر " ، مجلة البحوث والعلوم السياسية ، المجلد 07 ، العدد 02 ، 2021 ، ص ص 80 - 81 .

² Rapport du cinquantenaire de l independence , enseignement et vision pour l algerie de 2020 , chapitre gouvernance , p . 36 .

- **مسؤولية المؤسسات أمام المواطن** : ستعمل المؤسسات الحكومية في الجزائر على الإلتزام بخدمة مصالح المواطن والمصلحة العامة ، بالإضافة توفير حق الوصول للمعلومة الغير سرية وإدارة المال العام بشفافية والتقييم المستقل والمستمر للأداء الحكومي في إطار الحوكمة العامة .
 - **منح المجتمع المدني الحرية والإستقلالية لتقييم أعمال مؤسسات الدولة** : حيث يكون عن طريق ضمان الحرية في الإنخراط في الجمعيات والحريات الأساسية الفردية وحرية التعبير بالإضافة إلى منح المجتمع المدني حرية التعبير بإمكانية التواصل مع سلطات الدولة وتزويد بآليات وأدوات مستقلة لتقييم المؤسسات.
 - **دولة حديثة لها قدرات لمرافقة تطور وتنمية المجتمع** : يتحقق ذلك عن طريق استعادة الدولة إمكانياتها وقدرتها على خدمة المواطن بالإقتراب من إهتماماته والعمل على تقديم خدمات ذات جودة عالية ، وبالتالي للدولة القدرة على تيسير وتحفيز التنمية الإجتماعية والإقتصادية¹.
- إن المتمعن في النقاط المذكورة سابقا التي كانت تتمحور حول رؤية للجزائر في سنة 2020 في إطار تعزيز الحوكمة ضمن متطلبات المرحلة الجديدة للجزائر في ظل تغير كبير حصل في النظام السياسي الجزائري ، وبالتالي صانع القرار في الجزائر أمام تحديات كبيرة في إرساء دعائم مبادئ الحوكمة على كافة مستويات الإدارة المركزية واللامركزية المتمثلة في المصالح غير الممركزة والجماعات المحلية لفترة مابعد 2023، والتوجه نحو تغيير حقيقي في سير مؤسسات الدولة الفاعلة في تنفيذ البرامج التنموية المحلية والوطنية ؛ كما أن التحديات الجديدة للتنمية تفرض ضرورة مشروع إصلاح إداري جديد يوكل لهيئة مختصة من أجل معالجة إشكاليات سير مؤسسات ومرافق الدولة .
- بالرجوع إلى الإمكانيات المتاحة في التغيير المؤسسي والتنظيمي من الناحية القانونية والهيكلية والبشرية نجد الجزائر تتوفر على بنك من القوانين والتشريعات والبنى التي من خلالها دفع عجلة التنمية بمختلف أشكالها عن طريق الصرامة في توظيف الآليات القانونية المتاحة في الكثير من المجالات ، زيادة على ذلك ضرورة تغيير التفكير التقليدي في إنجاز المشاريع المبني في بعض الأحيان على تمييز المال العام في مشاريع لاتمس أولويات المواطن وحاجاته اليومية ، لذا وجب إعادة النظر في كيفية تعزيز العلاقة بين المواطن والدولة مما يسمح بضبط رؤية إستشرافية لإصلاح حقيقي يمس أبعد التنمية المحلية والوطنية بآليات جديدة وفق متطلبات العصر .

¹ Rapport du cinquantenaire de l independence , ibid , p.36.

الفرع الثاني /إرساء مبادئ التسيير العمومي الجديد لدعم التنمية المحلية في الجزائر:

عرف أساليب التسيير للمنظمات تطورات رهيبية في ظل تزايد مطالب المجتمعات في تحسين ظروف الحياة وبالتالي ضرورة إيجاد آليات تساهم في ضمان إشباع الحاجيات عن طريق الرقي في إدارة الإدارات العمومية وكل مرافق الدولة ، زيادة على ماسبق تطور الأبحاث في مجال علم الإدارة والإقتصاد ساهم في ظهور في التسيير العمومي الجديد كمدخل من مداخل التسيير الحديث لمختلف المؤسسات والإدارات العمومية ، حيث يمكن توظيفه بشكل واسع في إدارة المرفق العام في الجزائر كآلية تدعم متطلبات التنمية المحلية .

يوجد عدة تعاريف للتسيير العمومي الجديد من بينها تعريف لجنة الإدارة العامة لمنظمة التعاون الإقتصادي والتنمية حيث عرفته على أنه " عبارة عن نموذج جديد قائم على ثقافة التحسين في الأداء على مستوى القطاع العام بالإضافة إلى تقليل المركزية " ، وهناك من عرفه على أنه " عبارة عن نظرة جديدة لطرق إدارة المنظمات الإدارية العمومية عن طريق نقل قواعد تسيير المنظمات الخاصة الإقتصادية بالإضافة إلى آليات السوق قصد عصرنة تلك المنظمات برفع مستويات أدائها وفعاليتها حيث يستلزم أهداف واضحة ، زيادة على ذلك مراعاة تأثيرات البيئة على تلك المنظمات التي تعتبر نظام مفتوح¹ ؛ ويدعوا هذا النموذج في التسيير على حسب لجنة الإدارة العامة التابعة لمنظمة التعاون الإقتصادي والتنمية في تعريفها للتسيير العمومي إلى ما يلي²:

- ✓ ضرورة التركيز على النتائج إنطلاقا من الفعالية والكفاءة وجودة الخدمات .
- ✓ تغيير الهياكل التقليدية المركزية ببنى وأنظمة لامركزية حيث يكون الخيار المالي المرتبط بتقديم الخدمات العمومية أقرب للمواطن ليكون له الحق في تقديم آرائه مع أصحاب المصلحة .
- ✓ منح هامش من الحرية للمسيرين للعثور على بدائل للتسيير المباشر للمرفق العام مع إستعمال أنظمة تسيير تحسن المردودية لمختلف السياسات .

¹ شيبوتي راضية ، محاضرات في المناجنت العمومي ، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة : كلية الحقوق والعلوم الإدارية، قسم العلوم الإدارية ، 2021/2020 ، ص 46.

² بن عيسى ليلي ، " الحكم الراشد أحد مقومات التسيير العمومي الجديد " ، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية ، العدد 14 ، ديسمبر 2013 ، ص 191.

✓ يساهم التسيير العمومي الجديد في زيادة الإهتمام بالكفاءة في مجال تقديم الخدمات في المنظمات العمومية عن طريق التوجه نحو المنافسة ووضع أهداف متعلقة بالإنتاجية .
✓ يمكن من تقوية وتعزيز قدرات الحكومة المركزية من الناحية الإستراتيجية وتوجيه تطور مختلف أجهزة الدولة حيث تتمكن من الإستجابة بسرعة وبطريقة منهجية بأقل التكاليف¹.

من خلال ما سبق يتضح أن التسيير العمومي الجديد يركز على الكفاءة والنوعية في الأداء مع التوجه نحو تسطير أهداف المنظمات العمومية بقواعد المنظمات الإقتصادية لتحسين جودة الخدمات وتحقيق سرعة الإستجابة في تقديم الخدمات ، بالإضافة إلى تطوير البنى الهيكلية والوظيفية لمؤسسات الدولة ، وهنا يظهر جوهر التسيير العمومي الحديث الذي يمكن توظيفه كألية من آليات عصرنة الإدارات ومؤسسات الدولة في الجزائر بتطبيق مبادئه على كل مستويات التسيير المركزية واللامركزية(الجماعات المحلية والمصالح غير الممركزة).

إضافة لما سبق تجمع بعض الدراسات إلى أن خصائص التسيير العمومي الحديث تتجلى في ثلاث محاور رئيسة على النحو الآتي² :

1- التغيير في آليات الحكومة : حيث يعمل التسيير العمومي الجديد على إعادة البناء الهيكلي الجذري للحكومة حيث يتم ذلك على مستوى إعادة هيكلة الإدارة ومختلف الأقسام و إنشاء وحدات تقدم الخدمات ، والتأكيد على تعزيز اللامركزية على مستوى السلطة والمسؤولية ومنح صلاحيات لمستويات أدنى في الإدارة زيادة على ذلك التفريق بين تقديم الخدمة والسياسة والمناذات بتغيير الثقافة التنظيمية والمشاركة الإدارية ، بالإضافة إلى توظيف آليات السوق...وتعزيز علاقة المواطنين بالمنظمات العمومية عن طريق تحسين الخدمات.

2- التغيير في أسلوب الإدارة : تبني القطاع العام لآليات التسيير في القطاع الخاص و التركيز على مؤشر القيمة مقابل النقود وقياس الأداء والحوافز وخدمة العملاء ، الربحية ، تقليل العمالة.

3- تقليص دور الدولة : بالإتجاه نحو التخصيص وتخفيض الموازنة والتحول نحو الأسلوب التجاري في تقديم الخدمات وتقليل قيود الحكومة على القطاع الإقتصادي .

¹ بن عيسى ليلي ، مرجع سابق ، ص 191.

² محمد السعيد جوال ، " ترقية المنظمات العمومية في ظل مقاربة التسيير العمومي الجديد دراسة نظرية تحليلية " ، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ، المجلد 12 ، العدد 14 ، 2016 ، ص ص 71- 72.

إن التوجه نحو تطبيق التسيير العمومي الجديد في المؤسسات والإدارات العمومية في الجزائر قد يساهم بدرجة كبيرة في ترقية أداء الإدارة العمومية (المحلية والوطنية) في بلورة مشاريع التنمية بكفاءة وفعالية ، كما يسمح بتحسين وترشيد الخدمة العمومية وتحسين المستوى المعيشي لأفراد المجتمع ، فالتسيير التقليدي في مجال تقديم الخدمات العمومية أصبح غير مجدي في ظل تطور آليات التسيير التي قد تحد من مظاهر الفساد المرتبطة بالرشوة وتبذير المال العام ، فلو نظرنا إلى مشكل التنمية في الجزائر بصفة عامة والتنمية المحلية بصفة خاصة نجد أن غالبية المشاكل التي تعرقل العمل التنموي مرتبط بسوء استغلال الوظيفة والمحسوبية في تقديم الصفقات العمومية التي تؤثر بدورها على جودة انجاز المشاريع ، وبالتالي تدني مستوى تقديم الخدمات بمشاريع غير مكتملة قد تبقى لسنوات .

لقد أصبح من الضروري إصلاح عميق للإدارة الجزائرية العمومية للإرتقاء بالخدمة العمومية وفق أدوات التسيير العمومي الجديد ، ويمكن إيجازها في النقاط التالية¹:

- ✓ وضع أهداف واضحة للإدارة العمومية ذات مدى طويل ومتوسط مع تقييم سياسة التسيير والتوجه نحو عصرنة أنماط العمل .
- ✓ العمل على وضع برامج تكوينية تتلاءم مع مختلف الأسلاك والرتب لكل قطاع بالإستعانة بالمعاهد المتخصصة مع تأسيس هيئات للتقييم والمتابعة وإقامة شراكة مع الجامعة .
- ✓ التوجه نحو محاربة البيروقراطية في الإدارة العمومية وتوظيف آليات التدقيق الخارجي بوضع أنظمة تقييمية دائمة وتوسيع إستعمال تكنولوجيا الإتصال والمعلومات .
- ✓ إصلاح قانون الوظيفة العامة بما يتوافق مع المتغيرات الوطنية والدولية مع طبيعة كل قطاع واستقطاب الكفاءات الجزائرية بالإضافة إلى ذلك مراجعة نظام الأجور .
- ✓ وضع نظام يعمل على تحفيز وتقييم موظفي الدولة والعمل على حماية الكفاءات والإطارات العليا ووضع برامج تحسين لمرافقة الأطارات الوطنية وتحسين أداء أعوان الدولة، إنشاء مراكز للتطوير بالإضافة إلى مركز وطني يعمل كملاحظ للإدارة العامة الجزائرية ، والتوجه نحو الخصوصية لتعزيز المردودية والتوجه نحو هيئات نموذجية في التسيير .

¹ بشير عبدالعالي ، " التسيير العمومي الجديد كآلية لإصلاح الإدارة العمومية في الجزائر " ، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة ، المجلد 07 ، العدد 01 ، مارس 2022 ، ص ص 388-389.

إن تحقيق التنمية المحلية يتطلب بذل الكثير من الجهود في ترقية التسيير الإداري المشرف على البرامج والسياسات التنموية ، فإدارة المرفق العام في الوقت الحاضر مرتبطة بضرورة التكيف مع واقع البيئة الداخلي ومراعاة المتغيرات العالمية في مجال تحديث التسيير لمرافق الدولة ، حيث أصبح التركيز على تحسين وترشيد الخدمة العامة من أولويات الدول المتقدمة وعلى الدول المتخلف عن الركب إعادة النظر في آليات عصرنة مرافق الدولة على اختلاف مجالها ، وبالتالي التوجه نحو توظيف آليات التسيير العمومي الجديد بشكل واسع في المؤسسات والإدارات العمومية قد يرتقي بأدائها في تحقيق أبعاد التنمية المحلية والوطنية المستدامة في كل الميادين للإرتقاء بالتعليم والصحة والسكن والثقافة... إلخ...، والتي تعتبر أهم الإنشغالات التي تستهدفها السياسات العمومية .

الفرع الثالث/تعميم معايير الجودة في تقديم الخدمة العمومية في مرافق الدولة:

لقد أكدنا في تناولنا لموضوع عصرنة المرفق العام وعلاقته بالتنمية بالمحلية على ضرورة تجويد الخدمات في إدارة المرفق العام الذي يعتبر الواجهة الحقيقية لمعرفة طبيعة علاقة المجتمع بالإدارة المركزية والمحلية ومدى تجاوبه مع السياسات التنموية من خلال جودة المقدمة ، وبالتالي وجب التوجه نحو تعميم معايير الجودة على كافة الخدمات سواء كانت إجتماعية ، إقتصادية ، ثقافية ، فالتأثير على المجتمعات يحدث إنطلاقا بتبني مشاريع أو تقديم خدمات يشعر بأهميتها المواطن وتكون مؤثرة على ظروف حياته نحو الأفضل وهنا تكمن أهمية عصرنة المرفق العام كآلية لتحقيق التنمية المحلية والوطنية المستدامة .

لقد أخذ مفهوم الجودة حيز كبير من إهتمام الباحثين والمفكرين حيث إعتبروا أن هذا العصر هو عصر الجودة حيث تعتبر أحد الركائز المحورية للنموذج الجديد للإدارة فرض نفسه على الواقع بهدف مسايرة التغيرات الإقليمية والعالمية ، وقد تعددت المفاهيم حول الجودة بحسب نوع الخدمة والنشاطات حيث تم تعريف الجودة على أنها " عبارة عن مجموعة من الصفات ومختلف الخصائص المرتبطة بالخدمة أو السلعة حيث تتوقف عليها مدى قدرة تلك الخدمة أو السلعة في إشباع الحاجيات المحددة " وهناك من عرفها على أنها" القيام بالعمل الصحيح بطريقة صحيحة من المرة الأولى بالإعتماد على رأي المستفيد لمعرفة مدى التحسن في الأداء"¹.

¹ راضي بهجت عطية وهشام يوسف العربي ، إدارة الجودة الشاملة المفهوم والفلسفة والتطبيقات ، ط1 ، القاهرة : شركة روابط للنشر وتقنية المعلومات ، 2016 ، ص ص 19-20.

أما في ما يتعلق بمفهوم الجودة الشاملة فهي " عبارة عن مجموعة من المهارات والأساليب والمبادئ التي يتم من خلالها إستهداف عملية التحسين المستمر للأداء في الوظائف والعمليات والخدمات والمنتجات والأفراد عن طريق طريق استخدام المورد البشري والمالي بالإنضباط والإلتزام والإستمرارية لمجابهة مختلف الحاجيات وما يتوقعه العملاء في الحاضر والمستقبل بهدف إرضائهم"¹، وبالتالي يمكن القول أن مفهوم الجودة يكمله مفهوم إدارة الجودة الشاملة التي أصبح توظيفها في إدارة المرفق العامل ضروري في وقتنا الحاضر للقفز في تحسين نوعية الخدمات وجودتها ومراعاة جميع المعايير التي يمكن من خلالها كذلك تحسين الأداء في الإدارة والمنظمات .

إن الإهتمام بنوعية الخدمات سيؤدي بصورة تلقائية إلى تحسين ظروف الحياة للمجتمع وحصول الرضى لأفراد المجتمع مما سينعكس بالإيجاب على السياسات التنموية المحلية والوطنية عن طريق جودة الخدمات المنجزة في كافة المجالات ، فتعميم تجويد الخدمة العمومية على المستوى الإدارات المركزية واللامركزية في الجزائر سيؤدي عصرنة التسيير وفق متطلبات العصر الذي غلب عليه طابع التنافس على مستوى الجودة في رسم السياسات العامة التنموية ومدى ملاءمة وقدرة المؤسسات والإدارات العمومية على تجسيد مشاريع ذات نوعية تخدم أهداف التنمية. من خلال ماسبق يمكن الإشارة إلى أربعة أهداف تسعى إدارة الجودة الشاملة لتحقيقها على مستوى المنظمة عن طريق :

- ✓ العمل على جودة المورد البشري (المعلمين والموظفين بالمنظمة)؛
- ✓ جودة التكنولوجيات المستعملة داخل المنظمة ؛
- ✓ العمل على تحقيق جودة البيئة الداخلية للمنظمات ؛
- ✓ تجويد البيئة الخارجية للمنظمة ؛

وبالتالي يمكن القول أن إدارة الجودة الشاملة تعمل على تجويد كل شيء² ، بمعنى أنها تعمل مراعاة كل ما يتعلق بجودة التسيير داخل المؤسسة والمنظمة على المستوى جودة أداء المورد البشري والخدمات المقدمة للأفراد وتعزيز منظومة العمل عن طريق الإبداع والإبتكار وتكوين الموظفين..إلخ.

¹ راضي بهجت عطية وهشام يوسف العربي ، مرجع سابق ، ص 25.

² مدحت محمد أبو النصر ، إدارة الجودة الشاملة استراتيجية كايزن اليابانية في تطوير المنظمات ، ط1 ، القاهرة : المجموعة العربية للتدريب والنشر ، 2015 ، ص 56.

إن التسيير الإداري للمؤسسات والإدارات العمومية (المحلية والوطنية) في الجزائر أمام تحديات خاصة في ظل التوجه نحو ضبط إستراتيجيات تنموية تمس كافة المناطق في الجزائر ، فترقية أداء إدارة المرفق العام وعصرنتها تحتاج لتوظيف الكثير من الآليات إلى جانب العنصر البشري والمالي ، هذه الأخيرة لاتكفي لمواجهة تحديات التنمية المحلية والوطنية بل وجب تجويد الخدمات والتسيير لمختلف مرافق الدولة لما له من أهمية في تحقيق الهدف الأسمى المتعدد الأبعاد كالتنمية المستدامة .

المطلب الثالث : إعادة صياغة دور الإدارة الإلكترونية وتوظيفها كداعم حقيقي للتنمية المحلية

إن توظيف الإدارة الإلكترونية في الجزائر في ظل حداثة التجربة على مستوى تسيير الإدارة العمومية (المحلية والمركزية) غير كافي في تحقيق أهداف التنمية المحلية والوطنية رغم الجهود المبذولة في عصرنة إدارة المرفق العام كآلية لتحسين وترشيد الخدمة العمومية وما لها من إنعكاسات إيجابية على المواطن من تخفيف وتبسيط الإجراءات الإدارية وتحسين إستجابة الموظفين في تقديم الخدمات وسرعة توفيرها بعيدا عن الآليات التقليدية التي تميزت في كثير من الأحيان بالبطء في العمل والبيروقراطية السلبية التي أثرت على أبعاد العمل التنموي المحلي والوطني ، إلا أنه لاحظنا من خلال تحليلنا لدور الإدارة الإلكترونية كفاعل في خدمة الدولة والمجتمع أن لها تأثير على أبعاد التنمية المحلية المستدامة انطلاقا من تحسين التعليم (التعليم العالي والتربية الوطنية والتكوين المهني) وصولا إلى وزارة الداخلية والجماعات المحلية وتحسن أداء عمل المرفق العام بالإضافة إلى قطاع العدالة والتشغيل والضمان الإجتماعي زيادة على ذلك قطاع البريد وبعض القطاعات التي تلامس الحاجيات الضرورية للمجتمع .

بناءً على ما سبق يمكن قول أن عصرنة إدارة المرفق في الجزائر انطلاقا من الإصلاح الإداري التقليدي وتوظيف الآليات الجديدة كإدارة الإلكترونية كان له أثر على أبعاد التنمية المحلية بكل أنواعها من جانب تحسين العلاقة بين المواطن والإدارة العمومية ومختلف مؤسسات الدولة ، كما ساهمت الإدارة الإلكترونية في ترقية وترشيد الخدمة العمومية التي إنعكست كذلك على عمل الموظف الذي سهلت له بعض المهام الصعبة حيث كان يحتاج لوقت طويل في إنجازها عن طريق العمل الورقي ، وبالتالي على صانع القرار في الجزائر إعادة صياغة دور توظيف الإدارة الإلكترونية في مجال دعم التنمية عن طريق توسيع مجال إستخدامها ليتعدى بعض المهام الإدارية التقليدية والتحول نحو إستغلالها في مواضع مؤثرة على العمل التنموي المحلي والوطني في الجزائر .

الفرع الأول /تفعيل وظائف الإدارة الإلكترونية في ترقية أداء إدارة المرفق العام :

لقد أشرنا سابقا أن توظيف الإدارة الإلكترونية كآلية داعمة لتحقيق التنمية المحلية وحتى الوطنية محدود جدا نظرا لحدثة المشروع في الجزائر ، إلا أن التحول الإلكتروني في الجزائر كان له نتائج إيجابية على مستوى تقديم الخدمة العمومية باعتبارها أحد ركائز المشروع التنموي ومن الأهداف الرئيسية لصانع القرار في رسم السياسات العامة ، وبالتالي يجب تفعيل حقيقي لوظائف الإدارة الإلكترونية ومنحها الدور الذي تعمل به الإدارة في الممارسة التقليدية للمهام كالتخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة ، حيث قد تصبح أكثر فاعلية عن طريق الإدارة الإلكترونية على النحو الآتي:

1- التخطيط الإلكتروني :

يعتبر التخطيط من الوظائف المهمة في العملية الإدارية لضبط مختلف الإجراءات والأهداف المراد تحقيقها عبر مختلف النشاطات والبرامج المسطرة ، " حيث يعتبر التخطيط عملية إختيار يتم من خلاله وضع فرضيات مرتبطة بالمستقبل عند عملية تكوين وتصور الأنشطة المقترحة حيث يعتقد أنها ضرورية لتحقيق الأهداف والنتائج المنشودة " .

حيث أن التخطيط الإلكتروني قد لا يختلف عن التخطيط التقليدي باعتبار أنهما يسعيان لوضع الأهداف وتوفير الوسائل لتحقيقها وقد يكمن الفرق في بعض الجوانب المرتبطة بالديناميكية التي يتميز بها التخطيط الإلكتروني في إتجاه الأهداف الآنية والمرنة والواسعة والقصيرة المدة حيث تقبل التجديد على عكس التخطيط التقليدي الذي يتميز بتحديد أهداف مستقبلية ، زيادة على ذلك يتيح التخطيط الإلكتروني تدفق المعلومات وإمكانية مساهمة جميع العاملين في عملية التخطيط عن طريق العمل بالكمبيوتر بخلاف التخطيط التقليدي الذي يتم فيه العمل عن طريق تقسيم العمل حيث كان مفيد في الماضي بسبب استقرار بيئة العمل الإداري ، أما في الوقت الحالي فتغير مفهوم التخطيط سببه كثرة التغيرات التي قد تحدث على الخطة حيث يصبح بلا جدوى ، أما في البيئة الرقمية فالتغيير يتم بسرعة إعتقادا على ذاكرة الحاسوب وهنا تظهر قوة التخطيط الإلكتروني في الإتيان بالأفكار الجديدة¹ .

¹ بوزكري جيلالي وطيباوي أحمد ، " أثر تطبيق الإدارة الإلكترونية على الوظائف الإدارية للمؤسسات " ، مجلة الإقتصاد الحديث والتنمية المستدامة ، المجلد 02 ، العدد 01 ، ديسمبر 2019 ، ص ص 40- 41 .

إن تفعيل وظيفة التخطيط على مستوى الإدارات المركزية والمحلية سيحن من أداء إدارة المرافق ومؤسسات الدولة في تخطيط الأهداف وتحقيق النتائج على كافة الأصعدة واليادين في ظل توفر بنك معلومات يرجع إليه في تغيير الخطط والبرامج حسب الظروف الداخلية والخارجية ، حيث يكون فيه معطيات متاحة للدوائر المركزية إنطلاقا من الشبكة المشتركة بين القطاعات المركزية والمحلية مما يسمح تحسين الخطط والبرامج التنموية ومختلف الخدمات العمومية الداعمة لأهداف التنمية المحلية والوطنية المستدامة .

2- التنظيم الإلكتروني :

يعد التنظيم الإداري من أبرز الوظائف في مجال العمل الإداري عن طريق ضبط مختلف الخطط والبرامج والأهداف مما يعني التكامل بين التخطيط والتنظيم الذي يسمح بتهيئة الخطط إلى القابلية للتنفيذ ، حيث يعيد ترتيب مختلف الوظائف والمهام المحددة على مستوى الإدارة للمؤسسة أو المنظمة وهنا تكمن أهميته في العملية الإدارية نتيجة محوريته في ضمان السير الحسن لمختلف الأعمال المحددة وفق الخطة السابقة لمرحلة التنفيذ ، فالتخطيط يضمن ترتيب كل مجريات العمل الإداري .

إن تطور الوظائف في ظل تكنولوجيا الإتصال والمعلومات عن طريق توظيف الإدارة الإلكترونية كآلية لتحسين الخدمات العمومية سمح كذلك بتطور الوظائف الإدارية من حيث الزيادة في الكفاءة والفاعلية ، وفي هذا الإطار يمكن أن يؤثر التوظيف الحقيقي للإدارة الإلكترونية على وظيفة التنظيم على النحو الآتي¹ :

- ✓ يتميز التنظيم الإلكتروني بالمرونة التي تسمح بالتعاون والإتصال بين الأفراد .
- ✓ التنظيم الإلكتروني يؤدي إلى تجاوز الهرمية في عملية الإتصال التي يتميز بها التنظيم التقليدي بسبب التواصل عن طريق الشبكة الداخلية بين العاملين في الوقت الحقيقي .
- ✓ الإعتماد على الشبكات والإنترنت يمكن من تقديم خدمات إفتراضية .
- ✓ يسمح التنظيم الإلكتروني بالتغيير في قوة العمل واستغلال مهارات العاملين ومشاركة طالبي الخدمة في تحسين نوعية الخدمات .

¹ موسى عبدالناصر ومحمد قريشي ، " مساهمة الإدارة الإلكترونية في تطوير العمل الإداري بمؤسسات التعليم العالي (دراسة حالة كلية العلوم والتكنولوجيا بجامعة -بسكرة-الجزائر) " ، مجلة الباحث ، العدد 09 ، 2011 ، ص 94 .

لقد اتضح أن التوجه نحو توظيف الإدارة الإلكترونية في عملية التنظيم قد يحقق مكاسب مهمة للإدارة المركزية والمحلية في الجزائر وكل المؤسسات والمصالح غير الممركزة خصوصا فيما يتعلق بتجويد نوعية الخدمة التي لها إنعكاسات إيجابية على أبعاد التنمية المحلية والوطنية في الجزائر ، فكما أشرنا سابقا أن التحول الإلكتروني في الجزائر مازال في بداياته إلا أن صانع القرار في الجزائر يحتاج لتوظيف هذه الآلية الجديدة في مجال صنع السياسات العامة في كل الميادين نظرا لسرعة التنظيم التي تتميز بها آلية الإدارة الإلكترونية التي قد تختصر الوقت في توزيع المهام الإدارية على عكس التسيير التقليدي الذي يتميز بالهرمية والتعقيدات البيروقراطية .

3- الرقابة الإلكترونية :

تعد الرقابة من أبرز الأدوات التي تساهم في ضبط العمل الإداري وتتبع خطوات تحقيق الأهداف المسطرة من طرف صانع القرار ، فالحديث عن عصرنة إدارة المرفق العام يقودنا إلى الحديث عن الآليات التي يمكن للإدارة الإستفادة منها في مجال العمل الإداري الحديث ، وبالتالي فتوظيف الرقابة الإلكترونية قد يكون له أثر كبير على تتبع عمل الإدارات والمؤسسات العمومية المحلية والوطنية في الجزائر وتمكن صانع القرار من معرفة سير البرامج والسياسات العامة بمختلف أشكالها ومدى نسبة التقدم في التنفيذ والإحاطة بالمشاكل والمعوقات الداخلية والخارجية المؤثرة في تنفيذ الخطط والمبادرة في معالجة المشاكل ، ومن أبرز مزايا الرقابة الإلكترونية نذكر مايلي¹ :

- ✓ الانتقال من الرقابة عن طريق التقارير إلى الرقابة المرتبطة بالنقرات في الوقت الفعلي والحقيقي حيث تحقق رقابة مستمرة غير متقطعة إنطلاقا من التدفق المستمر للمعلومات.
- ✓ معرفة كل مايدور داخل المنظمة أو المؤسسة عن طريق الرقابة المستمرة ممايساهم في تقليص المفاجآت الداخلية في الرقابة .
- ✓ تؤدي الرقابة الإلكترونية إلى تحفيز الثقة في العلاقات العامة وتقليل الجهد الإداري في الرقابة وتقليل إحتكاك المدير بالموظفين على عكس الأسلوب التقليدي.
- ✓ تقلل الرقابة الإلكترونية من الأزمات وتهتم بالنتائج كما تؤدي إلى إنخراط الموظفين والعاملين في معرفة كل مايدور في مقر عملهم .

¹ حسين مصطفى هلاي وآخرون ، الإدارة الإلكترونية ، ط1 ، القاهرة : دار السحاب للنشر والتوزيع ، 2010 ، ص 68-69 .

يمكن القول أن توظيف آلية الرقابة الإلكترونية أصبح أكثر من ضروري في ظل تزايد الحاجيات والمطالب للمجتمعات خاصة في الجزائر ، هذه الأخيرة التي تتميز بشساعة المساحة بـ 58 ولاية التي تعتبر تحدي كبير لصانع القرار في تعزيز آليات الرقابة على برامج السياسات العامة التنموية بمختلف مرافق الدولة بالإضافة إلى تعزيز الصلة بين الإدارة والمواطن ومعرفة مكن الخلل في الإدارة المحلية التي تعتبر قاعدة أساسية في نجاح السياسات المسطرة من طرف الدولة ، ففي ظل تبني اللامركزية في صنع القرار وجب استغلال الآليات المعاصرة في الإدارة الجزائرية المحلية والوطنية لترقية الخدمة العمومية وتحسين أداء المرفق العام وتحديد مواضع الضعف والقوة في مدى تلبية المؤسسات والإدارات العمومية لمتطلبات وحاجيات المجتمع وتحسين المستوى المعيشي وبالتالي تحقيق أهداف التنمية المحلية والوطنية .

الفرع الثاني/ توظيف آلية المشاركة الإلكترونية في إدارة المرفق العام (المركزي والمحلي) :

لقد أشرنا سابقا إلى أهمية المشاركة في تسيير المؤسسات والإدارات العمومية ومختلف مرافق الدولة المحلية والوطنية التي تعتبر ركيزة أساسية في تحسين وترقية أداء إدارة المرفق العام نحو تحسين وترشيد الخدمة العمومية ، كما أن المشاركة لها دور مهم في معرفة رأي المواطن اتجاه الإدارة التي تعمل على تقديم الخدمة بناءً على مجموعة الآراء التي ترصدها من أفراد المجتمع تلبية لرغبتهم وحاجاتهم ، وهنا كذلك نشير إلى الدور التنموي الوطني والمحلي التي تلعبه المشاركة في إنجاح المشاريع والسياسات العامة والرفع من كفاءة الإدارة المركزية والمحلية في تحقيق الأهداف والخطط التنموية .

إن المشاركة التقليدية المبنية على التفاعل الحضورى الشخصي بين مختلف الفواعل الرسمية وغير الرسمية في تسيير الشأن العام لها أهمية كبيرة في ظل التسيير الإداري التقليدي إلا أن تغير آليات المشاركة في وقتنا الحاضر أصبح له تأثير كبير على واقع الدول التي سبقتنا في مجال توظيف المشاركة الإلكترونية لرصد الآراء وتوسيع دائرة المشاركة لعدد كبير من الفواعل سواء على مستوى الإدارة إنطلاقا من التفاعل الحاصل بين الموظف والقيادة والمنظمة ككل أو على المستوى العام عن طريق المشاركة بين القطاع العام المتمثل في الإدارة العمومية(المركزية والمحلية) والمواطنين بالإضافة إلى القطاع الخاص ، كما أن المشاركة الإلكترونية تسمح برفع قدرات إدارة المرفق العام لتحقيق أبعاد التنمية المحلية والوطنية المستدامة بناءً على تلبية الرغبات من حيث الجودة والأداء .

تعرف الأمم المتحدة المشاركة الإلكترونية على أنها " عملية يتم من خلالها تزويد المواطنين بالمعلومات الإلكترونية لصنع القرار بالإضافة إلى تعزيز عملية التشاور الإلكتروني بهدف المشاركة والمداولات لصنع القرار الإلكتروني عن طريق تحسين مدخلات المواطنين " ، كما تعرفها منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية على أنها " استغلال تكنولوجيا الإتصال والمعلومات في نشر المعلومات للمواطنين المتعلقة بالأنشطة الحكومية والسياسات العامة " ¹.

إن إتاحة المعلومات في ظل التوجه نحو تطبيق المشاركة الإلكترونية في الجزائر قد يسمح بوضع سياسات عامة ناجحة بواسطة تفعيل عنصر المشاركة على نطاق واسع من أفراد المجتمع في ظل شساعة المساحة ، كما أن توظيف التكنولوجيات الحديثة في إشراك المجتمع في عملية صنع القرار لها فوائد كبيرة في بلورة المشاريع التنموية المحلية والوطنية كما تساعد صانع القرار في تحديد الأولويات والمتطلبات الجديدة التي يحتاجها المواطنين ، في هذا السياق فالمشاركة الإلكترونية لا تقتصر على الفرد خارج منظمة العمل بل يجب كذلك إشراك الموظف في هذه العملية من أجل خلق تفاعل بين السلطات المركزية واللامركزية والمجتمع والقطاع الخاص ، حيث يسمح بتحسين الخدمات وفق متطلبات العصر .

من خلال ماسبق يمكن القول أن المشاركة الإلكترونية تعتبر مكون رئيسي للديمقراطية الإلكترونية التي تعني مشاركة أفراد المجتمع في صنع السياسات العامة المرتبطة بالشأن العام بواسطة الوسائل المتاحة في الأنترنت... حيث تتكون المشاركة الإلكترونية من ثلاث عناصر رئيسية إنطلاقاً من تقديم المعلومة عبر الأنترنت وتوفير الخدمات للتواصل مع المواطنين بالإضافة إلى المشاركة في صنع القرار ² ، ففي ظل التحولات التي يعيشها العالم في مجال التسيير الحديث للمؤسسات والإدارات العمومية خاصة في الدول المتقدمة التي كانت سباقة في تطبيق الآليات الحديثة في التسيير وتقديم الخدمات العمومية لمواطنيها بما يتوافق مع رغباتهم يجبي على الجزائر الإستفادة من التجارب الدولية وتوسيع نطاق استغلال تكنولوجيات الإتصال والمعلومات إلى التطبيق الفعلي للمشاركة الإلكترونية التي آلية مهمة في تحقيق أبعاد التنمية المحلية والوطنية .

¹ Mohammed adnan and masitah ghazali , nur zuraifah syazarah othman , e-participation within the context of e-gouvernement initiatives : acomprehensive systematic review , **journal telematics and informatics reports** , vol 08 , December 2022 , p 03.

² Kamil demirhan and m.kamal okten , electronic participation in the policy making process : acase study , **international journal of e-business and e-government studies** , vol 03 , no 01 , 2011 , p 64.

الفرع الثالث/ضرورة التوجه نحو الرقمنة لدعم التنمية المحلية في الجزائر :

لقد تغيرت المتطلبات التنموية الحديثة حيث أصبحت تعتمد على آليات جديدة للرفع من قدرات الجهاز الإداري المسير للمرفق العام بما يتوافق وتحديات التنمية بمختلف أشكالها والتي تسعى الدول إلى تحقيقها عن طريق تحسين وتجويد خدماتها لإشباع حاجيات مجتمعاتها المتزايدة ، وبالتالي يجب توظيف آليات جديدة تضبط عمل المؤسسات والإدارات العمومية وتعمل على التنسيق المحكم بين السلطات المركزية والمحلية في معرفة القدرات الحقيقية للدولة المادية والبشرية وحتى الوظيفية ، وهذا لن يكون إلا بالتوجه نحو الرقمنة الحقيقية التي سبقتها في تطبيقها الدول المتقدمة حيث ساهمت بدرجة كبيرة في تطوير الخدمات لمجتمعاتها وتحسين المستوى المعيشي عن طريق وضع برامج وخطط تنموية بناءً على معطيات وقاعدة بيانات رقمية مكنتها من حصر المشاكل وتفعيل الحلول والبدائل ، حيث يجب على الجزائر التوجه نحو رقمنة حقيقية لمختلف مرافق الدولة من أجل تحقيق أهداف التنمية المحلية والوطنية .

إن التحول الجدي في توظيف تكنولوجيا الإتصال والمعلومات في عملية تسيير مرافق الدولة في الجزائر سيؤدي حتماً إلى تحقيق نتائج مهمة في العمل التنموي المحلي والوطني المستدام ، ففي ظل بروز مشاكل إجتماعية وإقتصادية نتيجة التسيير التقليدي للمؤسسات والإدارات العمومية في الجزائر التي أدت إلى بيروقراطية شديدة في الكثير من المجالات عطلت مصالح المجتمع والأفراد وصعبت العمل حتى على الموظف داخل تلك المنظمات وبالتالي التوجه نحو رقمنة حقيقية للقطاعات قد يمكن صانع القرار من معرفة مكنم الخطر والمشاكل والعمل على إيجاد الحلول والبدائل التي قد تساهم بشكل كبير في عملية التنمية .

فالملاحظ في السنوات الأخيرة حرص السلطات على الإسراع في عملية الرقمنة هو إدراك لأهمية التحول الرقمي في البناء الإقتصادي وترشيد النفقات وتحسين الخدمات التي تعد أولوية نحو تحسين المستوى المعيشي للمجتمع ، وهنا لا بد من الإشارة إلى أن التأخر في عملية رقمنة قطاعات الدولة في ظل التغيرات العالمية والتوجه نحو إقتصاد المعرفة قد يحدث مشاكل كثيرة في عملية التسيير لمرافق الدولة نتيجة الممارسات التقليدية التي أثرت بشكل كبير على مشاريع التنمية المحلية والوطنية بمختلف أشكالها ، حيث يجب تدارك التأخر في تعميم عملية الرقمنة والإسراع في إنطلاق المشروع للحد من المظاهر السلبية في تسيير مؤسسات الدولة .

خلاصة الفصل :

حاولت الجزائر أحداث تغييرات في منظومة التسيير وفق متطلبات العصر للتكيف مع المتغيرات العالمية فعلمت على توزيع الأدوار في عملية إعادة تأهيل إدارة المرفق العام عن طريق توزيع مجموعة من الصلاحيات بين إحدات وزارة مكلفة بالإصلاح الإداري والخدمة العمومية والمدير العام للتوظيف العمومية حيث كان فيه تنسيق فيما يتعلق بإحدات التغيير في عملية التسيير لمرافق الدولة بما يتوافق وتحقيق المصلحة العامة إنطلاقا من تبسيط الإجراءات الإدارية وتحسين الخدمة العمومية التي مست الكثير من القطاعات المؤثرة بشكل مباشر في العمل التنموي المحلي والوطني ، وقد تم إصدار مجموعة من القوانين التي كان لها أثر مباشر على ترقية أداء المرفق العام وفق مبادئ الحكم الرشيد، زيادة على ذلك المصادقة على بعض الإتفاقيات الإقليمية والقارية المرتبطة بإصلاح الخدمة العمومية تبع ذلك الكثير من الإجراءات المشتركة بين مختلف مرافق الدولة في تبسيط الإجراءات الإدارية .

في نفس السياق عملت الجزائر على تطبيق الإدارة الإلكترونية كآلية لعصرنة إدارة المرفق العام في الكثير من القطاعات كمرحلة أولى لتلبية الحاجيات وتحسين الأداء سواء على مستوى قطاع التعليم والضمان الإجتماعي والجماعات المحلية و بريد الجزائر والتكوين المهني بهد تحسين الخدمات على المستوى المحلي بالتنسيق مع المركز لدعم أبعاد التنمية المحلية والوطنية المستدامة ، حيث يمكن أن نشير إلى أن حداثة التجربة في الجزائر غيبت الإحصائيات الحديثة في مجال إستغلال تطبيق الإدارة الإلكترونية كآلية لتحقيق التنمية المحلية ، وبالتالي اقتصر تطبيقها كآلية لتحسين الخدمات وتقديمها بأقل تكلفة التي يمكن من خلالها ترشيد النفقات في الجزائر .

من خلال ماسبق يمكن القول أن إتخاذ عصرنة المرفق العام كآلية لتحقيق أبعاد التنمية المحلية والوطنية بمختلف أشكالها إصطدم بمشاكل لها مبرراتها السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية وحتى الأمنية ؛ كلها كان لها تأثير على إنجاح العملية والتسريع في قطف ثمارها لدعم التنمية الوطنية إنطلاقا من الإصلاح الإداري وتوظيف آلية الإدارة الإلكترونية ، حيث بقيت هذه الأخيرة بين جدلتي تحسين الخدمة العمومية وترشيدها وحاول صانع القرار توظيفها كداعم للتنمية المحلية التي تعتبر قاعدة أساسية للتنمية الوطنية المستدامة ، وبناءً على ماسبق يمكن القول أن الجهود في ترقية أداء المرفق العام في الجزائر كانت مهمة ولها تأثير في عملية تقديم الخدمات إلا أن تأثيرها على أبعاد التنمية لم يكن قوي نتيجة حداثة تجربة العصرنة للإدارات العمومية في الجزائر .

الخطاطة

الختام

من خلال دراستنا للموضوع اتضح لنا أن العلاقة الارتباطية بين عصنة إدارة المرفق العام وعملية التنمية المحلية في الجزائر انطلقت ابتداءً بعملية الإصلاح الإداري الذي باشرته السلطات العمومية عبر مراحل زمنية متفرقة لضمان استمرارية عمل المؤسسات والإدارات العمومية في فترة ما بعد الإستقلال بمختلف الطرق والإمكانيات المتاحة في تلك المرحلة ، وبالتالي استمرارية السياسات التنموية المحلية والوطنية التي تلتها مجموعة من الإجراءات المتعلقة بتوزيع المهام التنموية بين السلطات العليا المركزية واللامركزية في إطار تبني سياسات اللاتركيز الإداري المحلي المرفقي لبعض الهيئات العمومية في تسيير المرفق العام وكذلك إعطاء مساحة للجماعات المحلية في تجسيد التنمية المحلية وتقديم الخدمات العمومية إلى جانب السلطات المركزية للدولة .

لقد كانت التحديات التنموية كبيرة وحتمت على صانع القرار في الجزائر إلى إعادة النظر في الكثير من القوانين والتشريعات ففي إطار إعادة ترقية إدارة المرفق العام بما يخدم التنمية المحلية والوطنية كان فيه إعادة إلغاء قوانين وتجديدها إنطلاقاً من قانون البلدية والولاية وصولاً إلى قانون المؤسسات والإدارات العمومية ومحاولة التوجه نحو تبسيط الإجراءات الإدارية وإعادة الثقة للمواطن في الجهاز الإداري مع التحول الجديد في إطار إقتصاد السوق في ظل الإنفتاح والتعددية سنوات التسعينيات ، حيث سبقت هذه المرحلة مجموعة من المخططات وتلتها برامج دعم للنمو والتوظيف الإقتصادي في إطار البناء التنموي المحلي والوطني، والتي ساهمت بشكل كبير في البناء الهيكلي والوظيفي لمرافق الدولة في إطار تحسين الخدمة العمومية التي تعتبر أهم هدف في مشروع التنمية المحلية ، وبالتالي هنالك علاقة ارتباطية بين تحسين الخدمة العمومية ومسألة التنمية المحلية وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى .

إن محاولة تحقيق التنمية المحلية في ظل الإصلاح الإداري لإدارة المرفق العام والتوجه نحو التكيف مع متطلبات العصر في عملية تقديم الخدمة العمومية في إطار تدخل الأطراف الفاعلة في تجسيد سياسات التنمية بمختلف أشكالها سواء كان بتدخل مباشر من طرف الدولة في إطار برامجها التنموية التي تمس الكثير من المرافق والقطاعات مع إصلاح قانوني يضمن تكيف التسيير الجديد مع حاجيات المجتمع انطلاقاً من إعادة النظر في تسيير المرفق العام من الطريقة المباشرة على مستوى المصالح غير الممركزة أو التي تشرف عليها الجماعات المحلية إلى طريقة التفويض وإشراك القطاع الخاص لتخفيف العبء على الدولة عن طريق إعادة توزيع المهام مما يؤثر بشكل مباشر على تفعيل

الختام

العمل التنموي المحلي ، بالإضافة إلى إشراك المجتمع المدني في تسيير الشأن العام وإنشاء مرافق تساهم في مشروع التنمية المحلية والوطنية ، وبالتالي نستنتج أن عملية الإصلاح الإداري في ظل العمل باللامركزية المرفقية والمحلية ساهمت بشكل كبير في الرفع من كفاءة إدارة المرفق العام في تقديم الخدمة العمومية التي تعتبر مؤشر مهم في تفعيل مشروع دعم التنمية المحلية وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية .

لقد كان الإصلاح الإداري الذي انتهجته الجزائر مهم جدا في سيرورة واستمرارية عمل مرافق الدولة والإستجابة لرغبات الأفراد في التوجه نحو إصلاح جديد يكون له أثر على واقع التنمية و تحسين المستوى المعيشي للمجتمع بإنشاء هيئات مساعدة في مكافحة الفساد وإعادة تأهيل عمل المرفق العام، حيث عملت الجزائر في إطار البحث عن توظيف آليات جديدة في عصرنة إدارة المرفق العام إلى التوجه نحو التحول الإلكتروني الذي جاء متأخر نوعا ما إلا أنه كان مفيد نتيجة تطبيق آلية الإدارة الإلكترونية والانتقال من التسيير التقليدي إلى التسيير العصري الذي يعتمد أساسا على تكنولوجيا الإتصال والمعلومات المساعدة في عملية الإستجابة بسرعة في تقديم الخدمات العمومية ، مما نستنتج أن توظيف الإدارة الإلكترونية في إطار العصرنة كان قرار صائب من طرف صانع القرار في الجزائر نظرا لما لها من مزايا في الرفع من كفاءة الموظف وخدمات المرفق العام لتحقيق المصلحة العامة .

من خلال ما سبق نستنتج أن التحول الإلكتروني في الجزائر مهم جدا في تحقيق استمرارية عمل المرفق العام والتوجه نحو الشفافية في تقديم الخدمات للمجتمع ويحد من المظاهر السلبية المرتبطة بتحقيق المصالح الشخصية الضيقة المعطلة للمصلحة العامة ، وهذا ما يؤدي إلى تحقيق أهداف التنمية المحلية بنسبة كبيرة إذا تم إستغلالها في إطارها الإيجابي كما أكدنا عليه في دراستنا ، زيادة على ذلك إستنتجنا أن فيه إمكانية كبيرة لتوظيف الإدارة الإلكترونية كأداة فاعلة في تحقيق التنمية المحلية إنطلاقا من تعميمها على مستوى مرافق الدولة .

وبالرغم من حداثة مشروع تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجزائر إلا أنه تم تحقيق أهداف كبرى في إطار تعزيز البنية التحتية والقانونية التي تعتبر في حد ذاتها عنصر من عناصر خدمة التنمية بمختلف أشكالها ، ولا يمكن غض النظر عن بعض المشاكل التي مازالت تعترض تطبيق المشروع إلا أنه يمكن القول أن تطبيق آلية الإدارة الإلكترونية في ظل عصرنة إدارة المرفق العام في الجزائر يمكن أن تكون داعم حقيقي للتنمية المحلية ، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة .

الختام

إن حداثة التجربة في مجال عصرنة إدارة المرفق العام في الجزائر فرض علينا البحث في عملية الإصلاح الإداري التي شملت آليات التسيير للمرفق العام وعلاقتها ببعض القوانين الصادرة التي كان لها تأثير على تحسين وترشيد الخدمة العمومية التي تعتبر مقاربة مهمة في محاولة تفعيل أبعاد التنمية المحلية و المستدامة التي قد يسعى إلى تحقيقها صانع القرار في الجزائر ، كما أن محاولة الانتقال إلى تطبيق الإدارة الإلكترونية كآلية لعصرنة إدارة المرفق العام وربطها بالتنمية على العموم وبالتنمية المحلية على وجه الخصوص هي تجربة حديثة في الجزائر لا يمكن قياسها إلا عن طريق البحث في القوانين والتشريعات ومختلف التنظيمات التي إرتبطت بعملية الإصلاح الإداري أولاً تم تحليل أبعاد تطبيق الإدارة الإلكترونية على التنمية المحلية في ظل تحسين تقديم الخدمات في بعض مرافق الدولة في إطار تبسيط الإجراءات الإدارية وما خلفته من تأثيرات وظيفية على تحسين الخدمات لأفراد المجتمع .

وما يمكن استنتاجه هو أن نهج الإصلاح في الجزائر في إطار عصرنة إدارة المرفق العام مازال في بداياته الأولى حيث مست العملية التوجه نحو تحسين وتبسيط الإجراءات الإدارية بما يخدم الموظف على مستوى عمله الوظيفي في المرفق العام وما ينتج عنه من سرعة الإستجابة في تقديم الخدمات وإشباع الرغبات لأفراد المجتمع ، وهنا لابد من الإشارة إلى أن عصرنة إدارة المرفق العام يمكنها التأثير بشكل فعلي على مختلف أبعاد التنمية المحلية المستدامة في ظل تحسين الخدمات وطريقة تقديمها في بعض المرافق على مستوى الجماعات المحلية ، التعليم العالي ، التربية الوطنية والتكوين المهني بالإضافة إلى الضمان الإجتماعي وقطاع الشغل والبريد هذه القطاعات التي تلامس حاجات المجتمع المحلي من خدمات ، وبالتالي يمكن إثبات صحة الفرضية الرابعة في إمكانية تأثير عصرنة إدارة المرفق العام على أبعاد التنمية المحلية المستدامة ، وهنا يمكن اعطاء تفسيرين للفرضية الرابعة على النحو الآتي :

- من ناحية الإصلاح الإداري لإدارة المرفق العام في ظل تبني إعادة توزيع المهام بين السلطات المركزية واللامركزية نلاحظ التحسن في تقديم الخدمات بسبب تخفيف الأعباء عن الدولة في إطار تبني اللامركزية الإدارية والمرفقية ، زد على ذلك التوجه نحو تفويض المرفق العام وشارك القطاع الخاص في إطار سياسة دعم التنمية المحلية والوطنية .

الختام

- فيما يتعلق بالتوجه نحو التحول الإلكتروني عن طريق تطبيق الإدارة الإلكترونية في عملية التسيير الإداري لمرافق الدولة نلاحظ تحسن في تقديم الخدمات العمومية في الكثير من المرافق كما أشرنا لذلك سابقا ، وهذا ما يخدم ديمومة سير عمل المرفق العام وتجويد الخدمات في الكثير من المجالات بما يخدم أبعاد التنمية المحلية المستدامة ، إلا أن التجربة مازالت حديثة ومرتبطة أساسا بتبسيط الإجراءات الإدارية باستثناء بعض الخدمات التي قدمت أشياء ملمومة في دعم التنمية المحلية ضمن التوجه الجديد في عصرنة إدارة المرفق العام .

وبناءً على ما سبق يمكن القول أن الجزائر خطت خطوة مهمة ولا بأس بها في عملية العصرنة لإدارة المرفق العام رغم حداثة إلا أنها مهمة في تحسين المستوى المعيشي للأفراد ورفع الكثير من العراقيل البيروقراطية في تقديم بعض الخدمات على مستوى الهيئات غير المركزية ذات البعد الوطني كتحسين جودة تقديم الخدمات في مجال التعليم والصحة بالإضافة إلى بعض القطاعات التي شملها عملية التحول الإلكتروني في إطار تطبيق الإدارة الإلكترونية ، حيث لا يمكن أن نخفي آثار تلك الإصلاحات في التقليل من بعض الممارسات السلبية التقليدية في إطار تحسين علاقة إدارة المرفق العام مع المواطن والموظف ومختلف المستفيدين من الخدمات على مستوى الكثير من مرافق الدولة ، وهنا يمكن أن نشير إلى تسهيل عملية الإجراءات الإدارية في إطار تبني الجماعات المحلية آلية الإدارة الإلكترونية مما خلق ديناميكية في تأدية المهام بالنسبة للموظف والاستجابة بسرعة لبعض الرغبات مما يخدم عملية التنمية المحلية بشكل مباشر أو غير مباشر ، وهذا لا يخفي السلبيات في ظل حداثة التجربة في الجزائر وإشكالية ربط آليات عصرنة إدارة المرفق العام بالتنمية المحلية التي أشرنا إليها في تحليلاتنا السابقة لموضوع الدراسة .

وعليه فالحديث عن عصرنة المرفق العام في الجزائر من أجل النهوض بالعمل التنموي المحلي والوطني يبقى مطروح بقوة في خطابات صانع القرار في الجزائر حيث تكرر الحديث عن ضرورة تعميم الإصلاح في تسيير المؤسسات والإدارات العمومية واستغلال التكنولوجيات الحديثة في العمل الإداري ، حيث يبقى مشروع العصرنة مفتوح من أجل تحقيقه في السنوات القادمة ضمن أطر جديدة تضمن ترقية أداء إدارة المرفق العام بما يتوافق والتحديات التنموية المحلية والوطنية بمختلف أشكالها وفي كافة المجالات ، حيث لاحظنا من خلال الدراسة إلى غياب الإحصائيات المرتبطة بعملية تبني مشروع الجزائر الإلكترونية وتأثيراته على التنمية في الجزائر باستثناء بعض القطاعات التي أشرنا إليها

الختام

سابقا والتي حاولت التوجه نحو ترقية الخدمة في إطار العصرية بما يخدم أبعاد التنمية ، وبالتالي عملية عصرية المرفق العام في الجزائر فتية والتأثير على التنمية عن طريق تحسين الخدمة العمومية موجود ولو بدرجة أقل لكن تبقى خطوة مهمة من السلطات العمومية في التوجه نحو تسيير يتوافق مع متطلبات العصر يدعم آليات تحقيق التنمية المحلية .

و يمكن ذكر بعض النتائج التي خلصت إليها الدراسة على النحو الآتي :

- بعض الإصلاحات الإدارية في إطار تعزيز التسيير الإداري على المستوى المحلي والوطني بما يخدم التنمية المحلية والوطنية كان لها تأثير نوعا ما على المشروع التنموي إنطلاقا من إعادة النظر في تسيير المؤسسات والإدارات العمومية على مختلف المستويات الوطنية في إطار تفعيل اللامركزية في إتخاذ القرار .
- موضوع العصرية في الجزائر حديث في إطار تبني آليات جديدة في عملية التسيير لمختلف الإدارات العمومية ، حيث كان فيه محاولات الإنطلاق أولا من الإصلاح الإداري كمدخل للعصرية لتقريب إدارة المرفق العام من المواطن .
- طابع التسيير التقليدي المتجذر في الإدارة الجزائرية كان أكبر عائق في التحول نحو عصرية حقيقية في تسيير مؤسسات الدولة على المستوى المحلي والوطني نظرا لتشابك بعض المصالح الشخصية الضيقة مع المصلحة العامة .
- تداخل العملية السياسية مع مشاكل الإقتصاد في الجزائر كان له أثر بليغ في توفير الإمكانيات اللازمة لترقية أداء المرفق العام بما يخدم توجهات التنمية المحلية والوطنية .
- التأخر في إطلاق مشروع الجزائر الإلكترونية جعل تجربة توظيف الإدارة الإلكترونية كآلية لعصرية المرفق العام غير متوازن على المستوى الوطني حيث كان فيه تجارب نموذجية على المستويات المحلية والوطنية لفترة طويلة قبل تعميمها على كل مناطق الوطن .
- ضعف البنى التحتية والهياكل القاعدية لبعض الولايات يعد من أبرز الأسباب في صعوبة تقييم نسبة نجاح التحول الإلكتروني في الجزائر بالرغم من الجهود المبذولة إلا أنه بقي مشكل التزود بخدمات الأنترنت وتذبذبها مطروح في الكثير من المناطق في الجزائر .
- تأثير العادات والتقاليد بشكل سلبي على مشروع العصرية في بعض المناطق وحتى بعض المؤسسات والإدارات العمومية ، فمن جهة ضعف ثقافة التعامل الإلكتروني مع مؤسسات الدولة

الختام

بالإضافة إلى مشكلة التعامل مع تكنولوجيات المعلومات والاتصال داخل المجتمع ، ونقص التكوين للموظفين لإنجاح مشروع العصرية في الجزائر .

- عملية ربط عصرية إدارة المرفق العام بالتنمية المحلية صعبة جدا في الجزائر وهذا راجع إلى حداثة التجربة كدافع للتنمية ، لكن هذا لا يغفل من وجود إصلاحات إدارية ساهمت إلى حد بعيد في تعزيز البعد التنموي المحلي والوطني في إطار تحسين الخدمة العمومية في الكثير من المجالات التي انعكست بالإيجاب على المجتمعات المحلية .

- توظيف الإدارة الإلكترونية في الجزائر كآلية مساعدة لدفع المشروع التنموي لا يمكن الحكم عليه بالفشل أو النجاح حيث يمكن القول أنه فيه كثير من الجوانب الإيجابية للمشروع خاصة فيما تعلق بتحسين العلاقة بين إدارة المرفق العام وأفراد المجتمع في بعض المستويات المرتبطة بتبسيط الإجراءات الإدارية وتعزيز بعض من الشفافية والمساواة أمام المرفق العام .

- عصرية إدارة المرفق العام في الجزائر يمكن أن يعزز التنمية المحلية المستدامة كما أشرنا إلى ذلك في الدراسة من خلال تحسين خدمات الإدارة بمختلف أشكالها إنطلاقا من الجماعات المحلية والتعليم بمختلف أنواعه والصحة والإقتصاد.... إلخ.

- الموضوع يبقى مفتوح للدراسة في إطار مواصلة مشروع تعميم الإدارة الإلكترونية في الكثير من القطاعات خاصة فيما تعلق بضرورة دعم العصرية للمشروع التنموي في الجزائر سواء على المستوى المحلي أو الوطني ، وهنا لا بد أن نشير إلى أن العصرية في الجزائر أخذت إتجاهين الأول كان على مستوى الإصلاح الإداري من خلال أحداث مجموعة من القوانين والهيئات المنظمة لإدارة المرفق العام في الجزائر والثانية كانت فيه محاولات لتوظيف تكنولوجيات الاتصال والمعلومات انطلاقا من الإدارة الإلكترونية لتحسين الخدمة العمومية التي تعتبر الهدف الرئيسي للتنمية .

و يمكن القول أن صانع القرار في الجزائر حاول إحداث مجموعة من الإصلاحات في إطار ترقية أداء المرفق العام بما يخدم أهداف التنمية ، بالرغم من المشاكل التي عرفت الجزائر على المستويات السياسية والإقتصادية وحتى الأمنية التي كان لها أثر كبير على الواقع الإجتماعي ، كما كان لها تأثير على البناء الهيكلي والوظيفي للمؤسسات والإدارات العمومية لكن لا يمكن تجاوز بعض الجهود التي كان لها تأثير إيجابي على بعض من أبعاد التنمية المحلية في تعزيز اللامركزية في تسيير

الختام

الهيئات العمومية والتوجه نحو تطبيق الإدارة الإلكترونية لتحسين الخدمة العمومية باعتبارها آلية مساعدة لمحاربة البيروقراطية والرشوة والمحسوبية في تسيير مرافق الدولة وتحقيق الفاعلية رغم حداثة التجربة في الجزائر ، ناهيك عن بعض القوانين التي جاءت مساعدة في ترقية أداء المرفق العام في الجزائر .

وكنتيجة لما سبق يمكن الإشارة إلى بعض التوصيات المهمة في إطار عملية عصرنة إدارة المرفق العام في الجزائر على النحو الآتي :

- إن مشروع العصرنة بمختلف آلياته يحتاج إرادة سياسية كبيرة من طرف صانع القرار في الجزائر في ظل تغير آليات التسيير المرتبطة بالشأن العام وتحولها نحو المزيد من اللامركزية واستغلال تكنولوجيا الإتصال والمعلومات في عملية بناء التنمية المحلية والوطنية .
- يجب مواصلة مشروع العصرنة بنفس الديناميكية التي انطلق بها المشروع سواء ما تعلق بالإصلاحات الإدارية التي تعتبر الداعم الأول لترقية إدارة المرفق العام ، أو ما تعلق بتوظيف الإدارة الإلكترونية كفاعل في تحسين الخدمة العمومية ودعم التنمية المحلية وهذا لن يكون إلا بتعميم استخدامها كآلية للرقابة لمختلف المشاريع التنموية .
- أشرنا سابقا أن مشروع عصرنة إدارة المرفق العام في الجزائر يعتبر مشروع حديث لذا وجب العمل على خلق بيئة مناسبة للمواطن والموظف على حد سواء في عملية استخدام آلية الإدارة الإلكترونية من أجل ترقية الخدمات والإستجابة لمختلف الرغبات دون تعطيل أو بيروقراطية .
- العمل على دمج عملية العصرنة وفق متطلبات التنمية المحلية والوطنية عن طريق تحسين نوعية الخدمة في إدارة المرفق العام بواسطة تكثيف عملية تكوين المورد البشري على مستوى الهيئات والإدارات العمومية بما يمكنه من التعامل مع آليات التسيير الحديثة .
- العمل على القضاء على الفجوة الرقمية في الجزائر خاصة على مستوى أفراد المجتمع وتشجيعهم على استخدام تكنولوجيا الإتصال والمعلومات في طلب الخدمات للحد من التفكير التقليدي السلبي المرتبط بالتوافد على المكاتب وما تكرسه في كثير من الأحيان من بيروقراطية سلبية قد تؤثر بشكل كبير على مؤشر مهم في التنمية وهو تحسين المستوى المعيشي للسكان .
- توفير الإمكانيات المالية والبنى التحتية لإنجاح مشروعة العصرنة بمختلف آلياته التقليدية والحديثة لتحقيق أبعاد التنمية المحلية المستدامة ، في ظل التوجه نحو تبسيط الإجراءات الإدارية في الكثير

الختام

- من القطاعات ووضع هيئات مرافقة لعملية إعادة تأهيل المرفق العام في الجزائر للسهر على ترقية وظائفه وفق متطلبات العصر التي أصبحت فيها أدوات العصرية دافع حقيقي للتنمية .
- إن مشروع العصرية في الجزائر بالرغم من حدائته إلا أنه يعتبر إنطلاقة مهمة في عملية البناء المؤسساتي والوظيفي للدولة الحديثة ، فتوجه صانع القرار نحو إستحداث هيئات مخصصة في الإصلاح الإداري أصبح أكثر من ضرورة في وقتنا الحالي ، وبالتالي وجب إعادة النظر في الهيئات المشرفة على الإصلاح وإعادة توزيع المهام بما يتوافق والتحديات التنموية الجديدة .
- إن ربط عصرية المرفق العام وامكانية تأثيره على التنمية المحلية في الجزائر قد يكون صعبا في الظاهر خاصة في ظل حداثة التجربة ، لكن الملاحظ أنه كان فيه بعض الجهود في إعادة تأهيل المرفق العام في الجزائر بجملة من القوانين التي ربطت بين الكثير من القطاعات على المستوى المحلي والوطني في تسهيل وتبسيط الإجراءات الإدارية ، وهنا وجب وضع استراتيجية واضحة في عملية التحديث الإداري في تسيير المؤسسات والهيئات العمومية على المستوى المحلي والوطني في ظل تقاسم المهام بين الإدارة المركزية واللامركزية المسيرة للمرفق العام بما يخدم التنمية المحلية .
- التنمية المحلية المستدامة أصبحت الهدف الأساسي للدول باعتبارها قاعدة أساسية للتنمية الوطنية المستدامة ، وبالتالي على صانع القرار في الجزائر أن يسعى لتوجيه مشروع العصرية نحو تحقيق مكتسبات تنموية المرتبطة بتحسين الخدمة العمومية في الكثير من المجالات سواء على مستوى التعليم والصحة وكل ما هو مرتبط بالجماعات المحلية والهيئات غير الممركزة ، حيث أن إستغلال الإدارة الإلكترونية بالمنطق التنموي عن طريق تفعيلها كآلية لترشيد الخدمة العمومية وتعزيز الرقابة للتقليل من الرشوة والمحسوبية سيكون له أثر كبير على أبعاد التنمية المحلية والوطنية الشاملة .
- بناءً على ما سبق يمكن القول أن عصرية إدارة المرفق العام في الجزائر يعد إنطلاقة مهمة لتحقيق النجاعة في تسيير الإدارات العمومية على المستوى المركزي والمحلي في الجزائر ، وهذا راجع لمشكلة التسيير التي عرفت الجزائر طيلة سنوات عديدة نتيجة المشاكل الإقتصادية والأمنية التي كان لها آثار سلبية على الوضع المعيشي ، وهذا لا ينفي بعض المجهودات التي تعتبر مهمة في عملية إعادة تأهيل المرفق العام بما يتوافق ومتطلبات أفراد المجتمع من تلبية لمطالبهم واشباع

الختاتمة

رغبتهم في مختلف المجالات التي تتطلب تجويد للخدمات خاصة فيما يتعلق بالجماعات المحلية والصحة والتعليم التي تعد مؤشرات مهمة في قياس نجاح التنمية المحلية والوطنية .

وبالتالي فجملة الإصلاحات التي مرت بها منظومة التسيير في الجزائر كان لها تأثير إلى حد ما على التنمية المحلية خاصة فيما تعلق بالجانب القانوني وتوزيع الصلاحيات بين السلطات العليا المركزية واللامركزية في إدارة المرفق العام وتقديم الخدمة العمومية رغم النقائص الموجودة والتي ذكرناها سابقا ، كما كان التوجه نحو توظيف الإدارة الإلكترونية في بعض المجالات مهم في ترقية بعض الخدمات لكل شرائح أفراد المجتمع من ترقية للخدمة في مجال الجماعات المحلية والصحة والتعليم ومختلف البوابات الإلكترونية التي ساهمت إلى حد ما في تقريب إدارة المرفق العام من المستفيد دون وسيط أو الإنتظار في بعض المكاتب ، إلا أنه وجب المزيد من الجهود في عملية العصرية وترقية أداء وإدارة المرفق العام في إطار تعزيز التوجه نحو الرقمنة وتعميمها لخدمة أهداف التنمية المحلية والوطنية .

قائمة الجدوال

والأشكال

قائمة الجداول الأشكال

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
83	الفرق بين الإدارة التقليدية والإدارة الإلكترونية	01
157	الفرق بين المركزية واللامركزية	02
166	توزيع الإستثمارات في بعض القطاعات وفق المخطط الثلاثي 1969/1967	03
168	الإعتمادات المالية للقطاعات الإقتصادية من خلال المخطط الرباعي الأول 1973/1970	04
173	برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي حسب النشاط 2004/2001	05
175	المبالغ المخصصة للبرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي 2009/2005	06
178	توزيع المبالغ المالية على مختلف القطاعات في البرنامج الخماسي 2014/2010	07
180	قطاعات برنامج توطيد النمو الإقتصادي ما بين 2016/2015	08
198	مشاريع الإستثمار للقطاعين العام والخاص ما بين سنة 2017/2000	09
198	مساهمة القطاعين العام والخاص في الإنتاج الخام والقيمة المضافة خارج المحروقات ما بين 2020/2018	10
199	مساهمة القطاع الخاص والعام في القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات	11
200	مساهمة القطاعين الخاص والعام في الناتج الخام والقيمة المضافة خارج قطاع المحروقات ما بين سنة 2011 / 2000	12
201	توزيع مناصب الشغل المنشأة والمدمجة في إطار جهاز أعمال المنفعة بين سنتي 2018/2016	13
202	توزيع مناصب الشغل حسب النشاطات المنشأة في إطار جهاز نشاطات الإدماج الإجتماعي بين سنة 2018/2016	14
204	حصيلة المناصب المنشأة حسب قطاع النشاط لجهاز الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ما بين سنة 2016/2015	15
205	تطور المشاريع الممولة وتأثيرها على الشغل ما بين سنتي 2018/2016 للصندوق الوطني للتأمين على البطالة	16

قائمة الجداول الأشكال

215	إستخدام الأنترنت مع تزايد عدد السكان في الجزائر ما بين 2015/2000	17
219	تطور عدد المشتركين في شبكة الهاتف الثابت في الجزائر ما بين 2020/2010	18
221	تطور عدد المشتركين لمتعاملي الهاتف النقال في الجزائر ما بين 2020/2010	19
223	طول الألياف البصرية (كلم) ونطاق الأنترنت الدولية ما بين سنة 2020/2012	20
225	تطور عدد مشتركى الأنترنت الثابت والنقال ما بين 2020/2012	21
227	مؤشر تطوير تكنولوجيا الإعلام والإتصال IDI للإتحاد الدولي للإتصالات ما بين سنة 2017/2010	22
229	مؤشر الإتصال بالأنترنت العالمي هواوي GCI و GSMA المحمول ما بين سنة 2020/2014	23
230	المؤشرات الفرعية لتكنولوجيا الإعلام والإتصال لمؤشر الإبتكار العالمي لسنة 2020/2019	24
263	قيم مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية في الجزائر ما بين 2020/2008	25
264	مجموعات مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية للجزائر وبعض الدول العربية بين سنتي 2020/2018	26
323	عدد الطلية المسجلون وحاملوا الشهادات ما بين سنتي 2019/2016	27
328	تطور عدد المتكويين حسب نوع عملية التكوين الخاص بالتكوين المهني بين سنتي 2018/2016 في الجزائر	28
330	تطور عدد أجهزة الصراف الآلي وأجهزة قراءة بطاقات CIB/TPE	29
331	التعاملات على الحساب البريدي عبر شباك البريد والأنترنت	30
331	عدد طلب الخدمات عبر الأنترنت وعبر البريد الجزائر بين 2022/2018	31

قائمة الجداول الأشكال

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
79	دوافع وآثار الإدارة الإلكترونية	01
82	تطور المدارس الإدارية	02
85	أهداف الإدارة الإلكترونية	03
175	المبالغ المخصصة للبرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي 2009/2005	04
212	إرتفاع نسبة مستخدمي الأنترنت في العالم بين 2011/1995	05
220	النسبة المئوية لدخول شبكة الهاتف الثابت في الجزائر إلى الأسرة ما بين سنة 2020/2010	06
222	يمثل نسبة ولوج خدمات الهاتف النقال (4G/3G/GSM) إلى الأسرة الجزائرية بين سنة 2020/2010	07
224	تطور طول الألياف البصرية في الجزائر ما بين 2020/2012	08
226	تطور عدد مشتركين الأنترنت الثابت والنقال في الجزائر ما بين سنة 2020/2012	09

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا : المراجع باللغة العربية

أ- النصوص القانونية

(1) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، الأمر رقم 133/66 المؤرخ في 12 صفر عام 1386 الموافق لـ 02 جوان 1966 المتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية ، 1966/06/08 ، العدد 46.

(2) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، الأمر 71-74 المؤرخ في 16 نوفمبر 1971 المتضمن التسيير الاشتراكي للمؤسسات الصادر بتاريخ 13 ديسمبر 1971 ، العدد 101.

(3) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، الأمر رقم 73-64 المؤرخ في 03 ذي الحجة 1393 الموافق لـ 28 ديسمبر 1973 المتضمن قانون المالية لسنة 1974 ، المادة 28 ، العدد 104.

(4) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، الأمر رقم 75-31 المؤرخ في 29 أبريل 1975 المتعلق بالشروط العامة لعلاقات العمل في القطاع الخاص الصادر بتاريخ 16/05/1975 ، العدد 39.

(5) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، القانون رقم 01-88 المؤرخ في 22 جمادى الأولى 1408 الموافق لـ 12 جانفي 1988 المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية الصادر بتاريخ 13/01/1988 (ملغى)، العدد 02.

(6) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، المرسوم رقم 85-59 المؤرخ في 01 رجب 1405 الموافق لـ 23/03/1985 المتضمن القانون الأساسي النموذجي لعمال المؤسسات والإدارات العمومية الصادر بتاريخ 24/03/1985، العدد 13.

(7) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، الأمر رقم 06-03 المؤرخ في 19 جمادى الثانية 1427 الموافق 15 جويلية 2006 المتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية الصادر بتاريخ 16/07/2006 ، العدد 46.

قائمة المراجع

- 9) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، الأمر رقم 76-97 المؤرخ في 30 ذى القعدة 1396 الموافق 1976/11/22 المتضمن إصدار دستور الجمهورية الجزائرية الصادر بتاريخ 76/12/24 ، العدد 94.
- 10) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، المرسوم الرئاسي 96-438 المؤرخ في 26 رجب 1417 الموافق 1996/12/07 المتعلق بإصدار نص دستور 1996 الصادر في 96/12/08 ، العدد 76.
- 11) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، القانون رقم 16-01 المؤرخ في 26 جمادى الأولى 1437 الموافق 2016/3/6 المتضمن التعديل الدستوري 2016 الصادر في 2016/3/7 ، العدد 14.
- 12) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، المرسوم الرئاسي رقم 20-442 المؤرخ في 15 جمادى الأولى الموافق 2020/12/30 المتعلق بإصدار التعديل الدستوري 2020 ، المادة 139 ، العدد 82.
- 13) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، القانون رقم 90-08 المؤرخ في 12 رمضان 1410 الموافق 1990/4/7 المتعلق بالبلدية الصادر بتاريخ 16 رمضان 1410 ، العدد 15.
- 14) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، القانون رقم 11-10 المؤرخ في 20 رجب 1432 الموافق 2011/2/22 المتعلق بالبلدية الصادر بتاريخ 3 يوليو 2011 ، العدد 37.
- 15) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، القانون رقم 90-09 المؤرخ في 12 رمضان 1410 الموافق 1990/04/7 المتعلق بالولاية الصادر في 16 رمضان 1410 ، العدد 15.
- 16) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، القانون رقم 12-07 المؤرخ في 28 ربيع الأول 1433 الموافق 2012/2/21 المتعلق بولاية الصادر بتاريخ 29/2/2012 ، العدد 12.
- 17) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، المرسوم الرئاسي رقم 89-18 المؤرخ في 22 رجب 1409 الموافق 1989/02/28 المتعلق بنص تعديل الدستور في استفتاء 23/02/1989 الصادر بتاريخ 01/03/1989 ، العدد 09.

قائمة المراجع

- 18) الجريدة الرسمية ، المرسوم الرئاسي رقم 15-247 المؤرخ في 2 ذي الحجة 1436 الموافق 2015/09/16 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام الصادر في 2015/09/20 ، العدد 50.
- 19) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، المرسوم التنفيذي الرئاسي رقم 18-199 المؤرخ في 20 ذي القعدة 1439 الموافق 2018/8/2 المتعلق بتفويض المرفق العام الصادر في 2018/8/2 ، العدد 48.
- 20) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، الأمر رقم 67-24 المؤرخ في 18/01/1967 المتضمن القانون البلدي (ملغى)، العدد 06.
- 21) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، الأمر رقم 69-38 المؤرخ في 22/05/1969 المتضمن قانون الولاية (ملغى)، العدد 44.
- 22) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، المرسوم رقم 88-133 المؤرخ في 04/07/1988 ينضم العلاقة بين الإدارة والمواطن ، الصادر في 06/07/1988 ، العدد 27.
- 23) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، المرسوم الرئاسي رقم 06-403 المؤرخ في 1 ذي القعدة 1427 الموافق 2006/11/22 يحدد تشكيلة الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته وتنظيمها وكيفيات سيرها والصادر بتاريخ 2006/11/22، المادة 12 ، العدد 74.
- 24) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، المرسوم الرئاسي رقم 16-03 المؤرخ في 26 ربيع الأول 1427 الموافق 2016/12/07 المتضمن إنشاء المرصد الوطني للمرفق العام ، العدد 02.
- 25) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، القانون رقم 84-09 المؤرخ في 04/02/1989 المتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد ، العدد 06 ، الصادر بتاريخ 07/02/1984.
- 26) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، القانون رقم 12-07 المؤرخ في 21/02/2012 المتعلق بالولاية والصادر بتاريخ 2012/02/29 ، العدد 12.

قائمة المراجع

- (27) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، القانون رقم 11-10 المتعلق بالبلدية المؤرخ في 22/06/2011 والصادر بتاريخ 03/07/2011 ، العدد 37.
- (28) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، القانون رقم 16-01 المؤرخ في 26 جمادى الأولى 1437 الموافق لـ 06 مارس 2016 المتضمن التعديل الدستوري ، الصادر بتاريخ 07/03/2016 ، العدد 14.
- (29) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، المرسوم الرئاسي رقم 20-442 المؤرخ في 15 جمادى الأولى 1442 الموافق لـ 30/12/2020 المتعلق بإصدار التعديل الدستوري ، العدد 82.
- (30) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، المرسوم التنفيذي رقم 09-305 المؤرخ في 20 رمضان 1430 الموافق 10/09/2009 المتعلق بجهاز الإدماج الإجتماعي الصادر بتاريخ 16/09/2009 ، العدد 54.
- (31) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، المرسوم التنفيذي رقم 20-329 المؤرخ في 06 ربيع الثاني 1442 الموافق 22/11/2020 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 24 ربيع الثاني 1417 الموافق 08/09/1996 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي ويغير تصميمها ، الصادر بتاريخ 25/11/2020 ، العدد 70.
- (32) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، المرسوم التنفيذي رقم 98-257 المؤرخ في 25/08/1998 المتعلق بضبط شروط وكيفيات إقامة خدمات الإنترنت وإستغلالها والصادر بتاريخ ، الجريدة الرسمية ، العدد 63.
- (33) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، المرسوم التنفيذي رقم 2000-307 المؤرخ في 14/10/2000 المعدل للمرسوم التنفيذي رقم 98-257 المؤرخ في 25/08/1998 ، الصادر بتاريخ 15/10/2000 ، الجريدة الرسمية، العدد 60.
- (34) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، المرسوم الرئاسي رقم 200-411 المؤرخ في 14 ديسمبر 2000 المتضمن الموافقة على إتفاق القرض رقم 7027 الموقع في 23 أكتوبر 2000

قائمة المراجع

بواشنطن بين الجزائر والبنك الدولي للإنشاء والتعمير لتمويل مشروع إصلاح قطاع البريد والمواصلات الصادر بتاريخ الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ 17 ديسمبر 2000، الجريدة الرسمية ، العدد 77.

(35) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، قرار مؤرخ في 12 ماي 2001 الصادر بتاريخ 13 ماي 2001 ، العدد 27.

(36) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، المرسوم التنفيذي رقم 91/04 المؤرخ في 24 مارس 2004 المتعلق بإنشاء الوكالة الوطنية لترقية الحظائر التكنولوجية وتطويرها الصادر بتاريخ 28 مارس 2004، العدد 19.

(37) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، المرسوم التنفيذي رقم 151/07 المؤرخ في 20 ماي 2007 المتتم لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 12/04 المؤرخ في 20 يناير 2004 الذي يحدد التنظيم الداخلي للوكالة الفضائية الجزائرية والصادر بتاريخ 23 ماي 2007 ، العدد 35.

(38) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية ، القانون رقم 09-04 المؤرخ في 05 أوت 2009 المتعلق بالقواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها والصادر بتاريخ 16 أوت 2009 ، المادة 02 ، العدد 47.

(39) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية ، المرسوم الرئاسي رقم 14-252 المؤرخ 13 ذي القعدة سنة 1435 الموافق 8 سبتمبر 2014 المتضمن التصديق على الإتفاقية العربية لمكافحة جرائم تقنية المعلومات المحررة بالقاهرة في 21 ديسمبر 2010 ، والصادرة بتاريخ 28 سبتمبر 2014 ، العدد 57.

(40) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، المرسوم الرئاسي رقم 13-121 المؤرخ في 22 جمادى الأولى عام 1434 الموافق 03 أبريل 2013 المتضمن الإتفاق بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والإتحاد الأوروبي في مجال التعاون العلمي والتكنولوجي الموقع بالجزائر في 19 مارس 2012 والصادر بتاريخ 12 ماي 2013، العدد 25.

قائمة المراجع

- 41) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، المرسوم الرئاسي رقم 2000-372 المؤرخ في 26 شعبان 1421 الموافق 2000/11/22 المتضمن إحداث لجنة إصلاح هياكل الدولة ومهامها ، الصادر بتاريخ 2000/11/26 ، العدد 71.
- 42) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، القانون رقم 06-06 المؤرخ في 21 محرم 1427 الموافق 2006/02/20 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة ، الصادر بتاريخ 2006/03/12 ، العدد 15.
- 43) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، المرسوم الرئاسي رقم 12-415 المؤرخ في 27 محرم 1434 الموافق 11/12/2012 المتضمن التصديق على الميثاق الإفريقي لقيم ومبادئ الخدمة العامة والإدارة المعتمد بأديس ابابا في 2011/01/31 ، الصادر بتاريخ 2012/12/16 ، العدد 68.
- 44) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، المرسوم الرئاسي رقم 13-381 المؤرخ في 15 محرم 1435 الموافق 2013/11/19 المحدد لصلاحيات الوزير لدى الوزير الأول المكلف بإصلاح الخدمة العمومية ، صادر بتاريخ 2013/11/20 ، العدد 59.
- 45) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، المرسوم التنفيذي رقم 14-193 المؤرخ في 05 رمضان 1435 الموافق 2014/06/03 الذي يحدد صلاحيات المدير العام للتوظيف العمومية والإصلاح الإداري، الصادر بتاريخ 2014/06/06 ، العدد 41.
- 46) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، المرسوم التنفيذي رقم 14-194 المؤرخ في 05 رمضان 1435 الموافق 2014/06/03 الذي يتضمن تنظيم المديرية العامة للتوظيف العمومية والإصلاح الإداري ، الصادر بتاريخ 2014/06/06 ، العدد 41.
- 47) وزارة الداخلية والجماعات المحلية ، منشور وزاري يتعلق بتحسين العلاقة بين الإدارة والمواطن وإعادة تأهيل المرافق العمومية الإدارية ، 2012/11/14.

قائمة المراجع

48) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية ، القانون رقم 14-08 المؤرخ في 13 شوال 1435 الموافق 2014/08/09 المعدل والمتمم للأمر رقم 70-20 المؤرخ في 13 ذي الحجة 1389 الموافق 1970/02/19 المتعلق بالحالة المدنية الصادر بتاريخ 2014/08/20 ، العدد 49.

49) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، المرسوم التنفيذي رقم 14-363 المؤرخ في 22 صفر 1436 الموافق 2014/12/15 المتعلق بإلغاء الأحكام التنظيمية المتعلقة بالتصديق طبق الأصل على نسخ الوثائق المسلمة من طرف الإدارات العمومية ، الصادر بتاريخ 2014/12/16 ، العدد 72.

50) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، المرسوم التنفيذي رقم 15-204 المؤرخ في 11 شوال 1436 الموافق 2015/07/27 المتضمن إعفاء المواطن من تقديم وثائق الحالة المدنية المتوفرة ضمن السجل الوطني للحالة المدنية ، الصادر بتاريخ 2015/07/29 ، العدد 41.

51) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، القانون رقم 15-04 المؤرخ في 11 ربيع الثاني 1436 الموافق 2015/02/01 الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكتروني الصادر بتاريخ 2015/02/20 ، العدد 06.

52) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، القانون رقم 15-03 المؤرخ في 11 ربيع الثاني 1436 الموافق لـ 2015/10/01 المتعلق بعصرنة العدالة الصادر بتاريخ 2015/10/10 ، العدد 06.

ب- المعاجم

53) ابن منظور وآخرون ، لسان العرب ، بيروت : دار صادر ، د ت ن

54) مجمع اللغة العربية ، المعجم الوسيط ، ط 4 ، مصر : مكتبة الشروق الدولية ، د ت ن .

ج- الكتب

55) إبراهيم الشهاوي ، عقد إمتياز المرفق العام دراسة مقارنة، ط1، القاهرة : ، 2003.

56) إبراهيم سليمان ، الحكومة الإلكترونية ، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع ، 2010.

قائمة المراجع

- (57) أحمد زايد ، علم الإجتماع : النظريات الكلاسيكية والنقدية ، ط1 ، القاهرة : دار نهضة مصر ، 2006.
- (58) أحمد زايد واعتماد علام ، التغير الإجتماعي ، ط 1 ، مصر : مكتبة الأنجلوا المصرية ، 2006.
- (59) أحمد محيو ، محاضرات في المؤسسات الإدارية ، تر : محمد عرب صاصيلا ، ط4 ، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ، 1986.
- (60) الأخضر أبوغلاء عزي ، الواقعية النقدية في بلد بترولي ، الأردن : دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، 2013.
- (61) أشرف السعيد أحمد ، تكنولوجيا المعلومات وإدارة الأزمات ، القاهرة : دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع ، 2013.
- (62) أشرف عبد العزيز عبدالقادر وآخرون ، النمو الإقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية سياسات التنمية وفرص العمل : دراسات قطرية ، ط1، قطر : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 2013.
- (63) إيمان عبد الرؤوف سليمان ، التوظيف الإعلامي ، عمان : دار غيداء للنشر والتوزيع ، 2020.
- (64) باري كشواي ، إدارة الموارد البشرية ، ط2 ، مصر : دار الفاروق للنشر والتوزيع ، 2006.
- (65) بشير هدفي ، الوجيز في شرح قانون العمل علاقات العمل الفردية والجماعية ، الجزائر : جسور للنشر والتوزيع ، 2001.
- (66) بيترج نورث هاوس ، القيادة الإدارية النظرية والتطبيق ، تر : صالح بن معاذ المعيق ، الرياض: معهد الإدارة العامة ، مكتبة فهد الوطنية أثناء النشر، 2018.
- (67) توني بارنت ، علم الإجتماع والتنمية ، تر : سميرة عبدالعزيز محمد يوسف ، ط 1 ، القاهرة : دار المعارف ، 1992.

قائمة المراجع

- (68) توني بارنت ، علم الإجتماع والتنمية ، تر :سهير عبدالعزيز محمد يوسف، القاهرة :دار المعارف ، 1992 .
- (69) جلال أمين ، العولمة ، ط 4 ، مصر : القاهرة ، دار الشروق ، 2009 .
- (70) جمال زيدان ، إدارة التنمية المحلية في الجزائر بين النصوص القانونية ومتطلبات الواقع : دراسة تحليلية حسب القانون البلدي الجديد 10/11 ، الجزائر : دار الامة للنشر والتوزيع ، 2014 .
- (71) حسن علي معتوق ، برامج التنمية الإدارية وأثرها على فعالية إتخاذ القرارات ، ط 1 ، عمان : مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، 2016 .
- (72) حسن عماد مكاوي ، تكنولوجيا الإتصال الحديثة في عصر المعلومات ، ط 2 ، القاهرة : الدار المصرية اللبنانية ، 1997 .
- (73) حسن محمد علي حسن البنان ، مبدأ قواعد المرافق العامة للتغيير والتطوير (دراسة مقارنة) ، ط 1 ، القاهرة : المركز القومي للإصدارات القانونية ، 2014 .
- (74) حسين مصطفى هلاي وآخرون ، الإدارة الإلكترونية ، ط 1 ، القاهرة : دار السحاب للنشر والتوزيع ، 2010 .
- (75) حسين وليد حسين عباس وعبدالناصر علك حافظ ، نظم المعلومات الإدارية بالتركيز على وظائف المنظمة ، عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع ، 2014 .
- (76) حميد الطائي وبشير العلاق، إدارة عمليات الخدمة ، عمان : دار اليازودي ، 2015 .
- (77) خبراء مركز الخبرات المهنية للإدارة ، الإدارة الإلكترونية في الشؤون الإدارية ، ط 2 ، القاهرة : مركز الخبرات المهنية ، دتن .
- (78) داود عبدالرازق الباز ، الحكومة الإلكترونية وأثرها على النظام القانوني للمرفق العام وأعمال موظفيه ، الإسكندرية : منشأة المعارف ، 2015 .
- (79) راييس وفاء ، نظام التسيير بالأهداف في المؤسسات العامة بين النظرية والتطبيق ، الأردن : دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، 2020 .

قائمة المراجع

- (80) ربحي مصطفى عليان ، إدارة التغيير ، ط1، عمان : دار صفاء للنشر والتوزيع ، 2015.
- (81) رجب عبد الحميد حسين ، إدارة التغيير في مؤسسات المكتبات والمعلومات ، مصر : العربي للنشر والتوزيع ، 2020.
- (82) رسلان علاء الدين ، إستراتيجيات الإصلاح الإداري دراسة تطبيقية ، سورية : دمشق ، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع ، 2020.
- (83) رشاد أحمد عبداللطيف ، التنمية المحلية ، ط1، الإسكندرية : دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2011.
- (84) ريتشارد هيجوت ، نظرية التنمية السياسية ، تر : حمدي عبد الرحمن ومحمد عبد الحميد ، ط1، الأردن : مطبعة الجامعة الأردنية ، المركزالعلمي للدراسات السياسية ، 2001.
- (85) زرزار العياشي وجمال كنزة ، إعادة هندسة العمليات الإدارية كمحدد لأداء المؤسسة الاقتصادية ، ط1 ، الجزائر : ألفا نشر إستيراد وتوزيع الكتب ، 2020.
- (86) زيد منير عبوي ، إدارة المؤسسات العامة وأسس تطبيق الوظائف الإدارية عليها ، ط1 ، الأردن : عمان ، دار الشروق للنشر والتوزيع، 2010.
- (87) زيد منير عبوي وسامي محمد هشام حريز، مدخل إلى الإدارة العامة بين النظرية والتطبيق ، الأردن : دار الشروق للنشر والتوزيع ، 2006.
- (88) سامح فوزي ، الحكم الرشيد ، ط1 ، مصر : نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع ، 2007.
- (89) سامي الحمداني ، الإدارة المحلية وتطبيقها والرقابة عليها ، ط1 ، القاهرة : المركز القومي للإصدارات القانونية ، 2014.
- (90) سايجي الخامسة وآمال حفداوي ، التسويق الإلكتروني للخدمات ، عمان : دار اليازوري ، 2022.
- (91) سعاد إبراهيم السلموني ، إستراتيجية التنمية الإجتماعية والإقتصادية ، عمان : دار غيداء للنشر والتوزيع ، 2020.

قائمة المراجع

- 92) سعد طه علام ، التنمية والمجتمع ، ط1 ، القاهرة : مكتبة مدبولي ، 2006.
- 93) سعد غالب ياسين ، الإدارة الإلكترونية ، عمان : دار البازوري ، 2010.
- 94) سعود بن محمد النمر وآخرون ، الإدارة العامة والوظائف والاتجاهات الحديثة ، ط9 ، جدة : مكتبة الشقري ، 2019.
- 95) سعيد بوالشعير ، النظام السياسي الجزائري دراسة تحليلية لطبيعة نظام الحكم في ضوء دستور 1989 ، ط2، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ، 2013.
- 96) سليمان بن صالح الخراشي ، العولمة ، الرياض : دار بلنسية للنشر والتوزيع ، 1419.
- 97) سمية بومروان ، الحكومة الإلكترونية ودورها في تحسين أداء الإدارات الحكومية : دراسة مقارنة، الرياض : مكتبة القانون والإقتصاد ، 2014.
- 98) سمية عامر بوران ، إدارة المعرفة كمدخل للميزة التنافسية في المنظمات المعاصرة ،الأردن : مركز الكتاب الأكاديمي، 2016.
- 99) سمير محمد عبد الوهاب ، اللامركزية والحكم المحلي بين النظرية والتطبيق ، جامعة القاهرة : مركز دراسات وإستشارات الإدارة العامة ، 2009.
- 100) سيد عليوة ، برنامج الهندسة الإدارية ، ط1 ، المنصورة : مكتبة جزيرة الورد ، 2002.
- 101) صفوان محمد المبيضين ، المركزية واللامركزية في تنظيم الإدارة المحلية : الفرص والتحديات، الأردن : عمان ، دار اليازوري للنشر والتوزيع ، 2019.
- 102) صمويل هنتجون ، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة ، تر: سمية عبود ، ط1، لبنان : بيروت، 1993.
- 103) طارق علي جماز ، نظرات وتأملات في التنمية الإقتصادية والبشرية ، القاهرة : مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع ، 2010.

قائمة المراجع

- 104) طعيمة الجرف ، القانون الإداري : دراسة مقارنة في تنظيم ونشاط الإدارة العامة ، مصر : مكتبة القاهرة الحديثة، 1970.
- 105) طلعت مصطفى السروجي وآخرون ، التنمية الإجتماعية : المثال والواقع ، جامعة حلوان : مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي ، 2001.
- 106) عائشة يوسف الشميلي ، برنامج تحسين الأداء ، ط 1 ، القاهرة : مصر ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، 2017.
- 107) عائشة يوسف النتميلي ، الإدارة الإستراتيجية الحديثة التخطيط الإستراتيجي - البناء التنظيمي - القيادة الإبداعية - الرقابة والحوكمة ، ط1، مصر : القاهرة ، 2017.
- 108) عباس الحميري وآخرون، إدارة الخدمة المدنية والوظيفة العامة ، عمان : دار اليازوري ، 2015.
- 109) عبد اللطيف مصيطفي و عبدالرحمن سانية ، دراسات في التنمية الإقتصادية ، ط 1 ، لبنان : مكتبة حسن العصرية ، دتن.
- 110) عبدالله بن علي المرواني ، التخطيط التنموي الإطار النظري والمنهج التطبيقي ، السعودية : معهد الإدارة العامة ، 2005.
- 111) العربي غويني ، إصلاح الإدارة المحلية كطريق لتحقيق التنمية المحلية في الوطن العربي مع الإشارة لحالة الجزائر، تلمسان : النشر الجديد الجامعي ، 2016.
- 112) علاء عبدالرزاق السالمي ، تكنولوجيا المعلومات ، عمان : دار المناهج للنشر ، 2002.
- 113) علي حاتم القرشي ، إقتصاديات التنمية ، ط 1 ، العراق : مطبعة حوض الفرات بالنجف ، 2017.
- 114) علي ليلة ، النظرية الإجتماعية وقضايا المجتمع :قضايا التحديث والتنمية المستدامة ، ط 1، مصر : القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية ، 2015.

قائمة المراجع

- 115) علي محمد حسن بني مصطفى ، أثر التخطيط الإستراتيجي في تسويق الخدمات ، الأردن : عمان دار زهران للنشر والتوزيع ، 2017.
- 116) عمار بوضياف ، الوجيز في القانون الإداري ، الجزائر : دار ربحانة ، د ت ن.
- 117) عمار بوضياف ، الوجيز في القانون الإداري ، ط 4 ، الجزائر : جسور للنشر والتوزيع ، 2017.
- 118) عمر أحمد أبوهاشم الشريف وآخرون ، الإدارة الإلكترونية : مدخل إلى الإدارة التعليمية الحديثة ، الأردن : عمان ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، 2013.
- 119) عمر طيب بوجلال ، إدماج المقاربة التشاركية في الإصلاحات السياسية ، دب ن ، مركز الكتاب الأكاديمي ، 2017.
- 120) عميروش محند شلغوم ، دور المناخ الإستثماري في جلب الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية ، ط1، لبنان : مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع ، 2012.
- 121) غيورغ سورنسن ، الديمقراطية والتحول الديمقراطي : السيرورات والمأمول في عالم متغير ، تر: عفاف البطاينة، ط 1 ، بيروت : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 2015.
- 122) فتحة منيعي ، النشاط الإنتاجي في المؤسسات الصناعية ، عمان : مركز الكتاب الأكاديمي ، 2016.
- 123) فداء حامد ، الإدارة الإلكترونية : الأسس النظرية والتطبيقية ، ط 1 ، عمان : دار الكندي للنشر والتوزيع ، 2015.
- 124) فؤاد غضبان ، التنمية المحلية ممارسات وفاعلون ، ط1 ، عمان : دار صفاء للنشر والتوزيع، 2015.
- 125) فيليب كابان وجان فرانسوا دورتيه ، علم الإجتماع من النظريات الكبرى على الشؤون اليومية لأعلام وتواريخ وتيارات، تر: إياد حسن ، ط1 ، سوريا : دمشق ، دار الفرقد ، 2010.

قائمة المراجع

- (126) قولفانج ساكس ، قاموس التنمية دليل إلى المعرفة باعتبارها قوة ، تر : أحمد محمود ، ط1 ، القاهرة : المركز القومي للترجمة ، 2008.
- (127) كمال التابعي ، تغريب العالم الثالث : دراسة نقدية في علم إجتماع التنمية ، القاهرة : دار المعارف ، 1993.
- (128) ماجد راغب الحلو ، القانون الإداري ، الإسكندرية : دار المطبوعات الجامعية ، 1996.
- (129) مازن راضي ليلو ، القانون الإداري ، الدانمارك : منشورات الأكاديمية العربية ، 2008.
- (130) مازن مهدي حبيب العقابي ، الحكم الرشيد وتكنولوجيا المعلومات قراءة وفق المنظور الإسلامي، بغداد : دار كلكامش للطباعة ، 2017.
- (131) ماهر أبو المعاطي علي ، الإتجاهات الحديثة في التنمية الشاملة معالجة محلية ودولية وعالمية لقضايا التنمية ، الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث ، ط 1 ، 2012.
- (132) ماهر صالح علاوي الجبوري ، مبادئ القانون الإداري دراسة مقارنة ، بغداد : كلية القانون ، 2009.
- (133) مايكل هامر وجيمس شامبي ، الهندرة (إعادة هندسة نظم العمل في المنظمات) ، تر : شمس الدين عثمان ، ط 2، مصر : القاهرة ، الشركة العربية للإعلام العلمي شعاع ،، 2011
- (134) مبروك عباس العديلي ، التسويق الإلكتروني ، عمان : دار أمجد للنشر والتوزيع ، 2014.
- (135) مجد الدين خشن ، الدولة والتنمية في إطار العولمة ، الأردن : عمان ، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، 2004.
- (136) مجيب مسعود ، التخطيط للتقدم الإقتصادي والإجتماعي ، الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون ، 1984.
- (137) محمد أحمد بصنوي وهشام عبدالحفيظ الغريب ، المرجع الحديث في الهندسة الإدارية ، جدة : مكتبة الملك فهد ، 2014.

قائمة المراجع

- 138) محمد الشافعي أبو راس ، القانون الإداري ، القاهرة : عالم الكتب ، د ت ن .
- 139) محمد الشافعي أبو راس ، القانون الإداري دراسة مقارنة في أصول تنظيم الإدارة ونشاطها ، القاهرة : علم الكتب ، 1984 .
- 140) محمد الصغير بعلي ، القانون الإداري التنظيم الإداري ، الجزائر : دار العلوم للنشر والتوزيع ، د ت ن .
- 141) محمد الصيرفي ، القيادة الإدارية الإبداعية ، الإسكندرية : دار الفكر الجامعي ، 2006 .
- 142) محمد القدومي وآخرون ، المفاهيم الإدارية الحديثة ، ط 1 ، عمان : دار المعتر للنشر والتوزيع ، 2015 .
- 143) محمد أمين بوسماح ، المرفق العام في الجزائر ، الجزائر : ديوان المطبوعات الجزائرية ، 1995 .
- 144) محمد بن فوزي الغامدي ، الإدارة الإلكترونية ، الدمام : مكتبة الملك فهد الوطنية ، 2021 .
- 145) محمد خليل برعي وعلي حافظ منصور ، التخلف والتنمية ، دار الثقافة العربية ، 1990 .
- 146) محمد رضا جنيج ، القانون الإداري ، ط 2 ، تونس : مركز النشر الجامعي ، 2008 .
- 147) محمد سمير أحمد ، الإدارة الإلكترونية ، ط 1 ، عمان : دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، 2009 .
- 148) محمد صادق إسماعيل ، الحكومة الإلكترونية وتطبيقاتها في الدول العربية ، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع ، 2010 .
- 149) محمد عبد الكريم الحوراني ، النظريات المعاصرة في علم الاجتماع : التوازن التفاضلي صيغة تولىفية بين الوظيفة والصراع ، ط 1 ، الأردن : عمان ، دار مجدلاوي ، 2008 .
- 150) محمد عبد المعبود مرسي ، علم الاجتماع عند تالكوت بارسونز بين نظريتي الفعل والنسق الإجتماعي ، ط 1 ، القسيم : مكتبة العليقي الحديثة ، 1983 .

قائمة المراجع

- 151) محمد مصطفى كمال ، العلاقات العامة بين تكنولوجيا الإتصال والأزمات : إدارة عولمة إتخاذ القرارات ، لبنان : دار المنهل اللبناني ، 2012.
- 152) محمد نبيل جامع ، علم المجتمع الريفي وتطبيقاته التنموية ، مصر : جامعة الإسكندرية ، 2019.
- 153) محمود عبدالفتاح رضوان ، الإدارة الإلكترونية وتطبيقاتها الوظيفية ، ط1 ، القاهرة : المجموعة العربية للتدريب والنشر ، 2012.
- 154) مدحت محمد أبو النصر ، إدارة الجودة الشاملة استراتيجية كايزن اليابانية في تطوير المنظمات، ط1 ، القاهرة : المجموعة العربية للتدريب والنشر ، 2015..
- 155) مسلم علاوي شبلي ، التوجهات والمفاهيم الحديثة في الإدارة ، ط1، الأردن : دار اليازوري العلمية، 2017.
- 156) مصطفى يوسف كافي ، الإدارة الإلكترونية : إدارة بلا أوراق- بلا مكان - إدارة بلا زمان- إدارة بلا تنظيمات جامدة، سوريا : دمشق ، دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع ، 2011.
- 157) مصطفى يوسف كافي ، الإصلاح الإداري بين النظرية والتطبيق ، سوريا : دمشق ، دار رسلان للنشر والطباعة والتوزيع، 2018.
- 158) مصطفى يوسف كافي، الحكومة الإلكترونية في ظل الثورة العلمية التكنولوجية المعاصرة ، سوريا: دمشق، دار رسلان ، 2009.
- 159) مفلح راتب الحميدي وآخرون ، إعادة هندسة العمليات (الهندرة) ، ط1 ، عمان : دار ومكتبة حامد للنشر والتوزيع ، 2016.
- 160) منال طلعت محمود ، الموارد البشرية وتنمية المجتمع المحلي ، الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث ، 2013.
- 161) منصور لخضاري ، السياسة الأمنية الجزائرية المحددات-الميادين-التحديات ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 2015.

قائمة المراجع

- 162) ناجي كي حنا ، التحول الإلكتروني ترسيخ إستراتيجيات التنمية الحديثة ، تر : عجلان بن محمد الشهري ، السعودية: معهد الإدارة العامة ، 2016.
- 163) ناصر لباد ، الأساس في القانون الإداري ، الجزائر : سطيف ، دار المجدد للنشر والتوزيع ، 2011.
- 164) نائل عبد الحافظ العواملة ، إدارة التنمية : الاسس - النظريات - التطبيقات العلمية ، ط 1 ، الأردن : دار زهران للنشر والتوزيع ، 2010.
- 165) نبراس محمد جاسم الأحبابي ، أثر الإدارة الإلكترونية في إدارة المرافق العامة دراسة مقارنة ، الإسكندرية : دار الجامعة الجديدة ، 2018.
- 166) نبيل علي ، الثقافة العربية وعصر المعلومات : رؤية لمستقبل الخطاب الثقافي العربي ، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، 2001.
- 167) نجم الأحمد ، الإصلاح الإداري ، دمشق : الهيئة العامة السورية للكتاب ، 2018.
- 168) نجم عبود نجم ، أخلاقيات الإدارة ومسؤولية الأعمال في شركات الأعمال ، عمان : مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، 2005.
- 169) نجم عبود نجم ، الإدارة والمعرفة الإلكترونية الإستراتيجية - الوظائف - المجالات ، الأردن: عمان ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، 2017.
- 170) نعمة عباس الخفاجي وصلاح الدين الهيتي ، تحليل أسس الإدارة العامة منظور معاصر، ط2، عمان : دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، 2015.
- 171) وليد حيدر جابر ، التفويض في إدارة وإستثمار المرافق العامة (دراسة مقارنة) ، بيروت : منشورات الحلبي الحقوقية، 2009.
- 172) وليد عبدالحميد عايب ، الآثار الإقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي : دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الإقتصادية ، لبنان : مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع ، 2010.

د- المقالات العلمية

- 173) إبراهيمي عبدالله وحميدة المختار ، " دور التكوين في تثمين وتنمية الموارد البشرية" ، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 07 ، فيفري 2005.
- 174) أحمد شاطرباش وعبدالقادر بن زعمة ، " دور الحكومة الإلكترونية في تحسين خدمات القطاع الحكومي بالجزائر (قطاع التربية الوطنية والتكوين والتعليم المهنيين أنموذجا) " ، مجلة البحوث والدراسات القانونية ، المجلد 09 ، العدد 01.
- 175) أحمد شريفي ، " تجربة التنمية المحلية في الجزائر" ، مجلة معهد العلوم الاقتصادية ، المجلد 13 ، العدد 01 ، جامعة الجزائر 03 ، 2009/06/16.
- 176) الدراجي زريق وعبدالسلام عبد اللاوي ، "الإدارة الإلكترونية في الجزائر بين المعوقات ورهانات المستقبل" ، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ، العدد 05 ، 2021.
- 177) بختي ابراهيم ، " الأنترنت في الجزائر " ، مجلة الباحث ، جامعة قاصدي مرباح ، المجلد 1 ، العدد 1 ، 2002/06/01.
- 178) برادة عبدالزاق وآخرون ، " التحول الرقمي في الوسط الجامعي الجزائري " ، مجلة الفكرة المتوسطي ، المجلد 11 ، العدد 02 ، 2020.
- 179) بشير عبدالعالي ، " التسيير العمومي الجديد كآلية لإصلاح الإدارة العمومية في الجزائر" ، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة ، المجلد 07 ، العدد 01 ، مارس 2022.
- 180) بلخيري عبد الله ، "التمويل المحلي للجماعات المحلية وأثره على التنمية المحلية في الجزائر"، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني ، المجلد 07 ، العدد 02 ، جويلية 2022.
- 181) بن أحمد لخضر ولباز أمين ، " الإستثمارات العامة في الجزائر وإنعكاساتها على المتغيرات الاقتصادية الكلية - دراسة تقييمية للفترة الممتدة بين (2001/2010)" ، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية دراسات اقتصادية ، المجلد 20 ، العدد 01 ، جامعة الجلفة.

قائمة المراجع

- 182) بن تريعة مها ، " تفعيل الإدارة الإلكترونية في قطاع التعليم العالي كآلية لترشيد الخدمة العمومية " ، مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية ، العدد 05 ، جوان 2018.
- 183) بن سعدة كريمة ، " واقع الضمان الإجتماعي في الجزائر " ، مجلة الإقتصاد والتنمية ، العدد 04 ، جوان 2015.
- 184) بن عيسى ليلى ، " الحكم الراشد أحد مقومات التسيير العمومي الجديد " ، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية ، العدد 14 ، ديسمبر 2013.
- 185) بن ناصر وهيبة ، " التمويل المحلي ودوره في عملية التنمية المحلية " ، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية ، المجلد 03 ، العدد 02 ، 2013/06/01.
- 186) بوخريسة بوبكر ، " الإدارة الجزائرية بين الترشيح والبيروقراطية " ، مجلة التواصل ، العدد ، جوان 2000.
- 187) بوزكري جيلالي وطيباوي أحمد ، " أثر تطبيق الإدارة الإلكترونية على الوظائف الإدارية للمؤسسات " ، مجلة الإقتصاد الحديث والتنمية المستدامة ، المجلد 02 ، العدد 01 ، ديسمبر 2019.
- 188) جاب الله شافية ، " واقع ظاهرة الفساد في الإدارة الجزائرية ودور الرقابة الإدارية كآلية لمكافحة" ، مجلة دراسات في الإقتصاد والتجارة والمالية ، المجلد 02 ، العدد ، 2013.
- 189) جدو سامية ، " تشخيص واقع الفجوة الرقمية في الجزائر خلال الفترة (2020/2012) دراسة مقارنة على المستويين العالمي والعربي " ، مجلة الدراسات الإقتصادية المعاصرة ، المجلد 07 ، العدد 01 ، 2022.
- 190) جعفري يحي ، " المرفق العمومي بين متطلبات الحوكمة وضيوف العولمة " ، مجلة دراسات في الإقتصاد والتجارة والمالية ، المجلد 04 ، العدد 02 ، 2015.
- 191) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، مجلة مجلس الأمة ، العدد 32 ، الجزائر : المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار ، سبتمبر 2007.

قائمة المراجع

- 192) حميد بوزيدة وعلي حميدوش ، " واقع وتحديات التكوين والتعليم المهنيين في الجزائر " ، مجلة أبعاد إقتصادية ، المجلد 12 ، العدد 02 ، 2022.
- 193) خالد أسماء وحديدان صبرينة ، " تحديث العمل الإداري في الجزائر : قراءة في المعوقات " ، مجلة العلوم الإنسانية ، المجلد 32 ، العدد 04 ، ديسمبر 2021.
- 194) خالد قاشي وآخرون ، " إستراتيجية الجزائر الإلكترونية 2013 : فجوة النظرية والتطبيق " ، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات ، العدد 04.
- 195) راجي بوعبدالله ، " دور الإدارة الإلكترونية في تحسين جودة الخدمات العمومية (التجربة الجزائرية أنموذجا) " ، مجلة شعاع للدراسات الإقتصادية ، المجلد 04 ، العدد 01 ، 2020.
- (راضي بهجت عطية وهشام يوسف العربي ، إدارة الجودة الشاملة المفهوم والفلسفة والتطبيقات ، ط 1 ، القاهرة : شركة روابط للنشر وتقنية المعلومات ، 2016.
- 196) رافيق بن مرسل ، " الإنتقال نحو الإدارة الإلكترونية في الجزائر : دراسة في المؤشرات التقنية والضمانات القانونية " ، مجلة الآداب والعلوم الإجتماعية ، المجلد 17 ، العدد 03 ، 2020.
- 197) روشو خالد ، " إصلاح الإدارة المحلية في الجزائر بين تحسين الخدمة العمومية وتحديات الواقع " ، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية ، المجلد 05 ، العدد 01 ، 2019/12/31.
- 198) زوامبية عبدالنور ونواري رشيد ، " عصرنة وتحديث الإدارة المحلية في الجزائر وفق متطلبات التحول نحو الإدارة الإلكترونية " ، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية ، المجلد 14 ، العدد 02 ، 2021.
- 199) زوايمية عبدالنور ، " الإدارة العمومية في الجزائرية : الواقع وحتمية التغيير " ، مجلة البحوث السياسية والإدارية ، العدد 02.
- 200) سحانين الميلود وبغداد باي غالي ، " واقع وأهمية تطبيق الإدارة الإلكترونية في قطاع التعليم العالي " ، المجلة الجزائرية للموارد البشرية ، المجلد 05 ، العدد 01 ، 2020.
- 201) سحر عبدالله الحملي ، " الإصلاح الإداري مفهومه - وآليات تطبيقه دراسة مقارنة " ، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة ، العدد 10 ، يناير 2013 ، جامعة الأزهر.

قائمة المراجع

- (202) سعد مقص ولعلا رمضاني ، " تطور القطاع الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر"، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية ، المجلد 06 ، العدد 01 ، 2020.
- (203) سقني فاكية ، " أثر الإدارة الإلكترونية على المبادئ التي تحكم سير المرفق العام" ، مجلة الأبحاث القانونية والسياسية، العدد 02 ، مارس 2020.
- (204) سكيل رقية ، تكييف المنظومة التشريعية مع عصرنة منظومة الضمان الاجتماعي " الإطار القانوني للبطاقة الإلكترونية الشفاء" ، جامعة الشلف : كلية الحقوق والعلوم السياسية، د ت ن.
- (205) سليمان نسيمة وكنزة مالح ، " تقييم مؤشرات مسح الحكومة الإلكترونية للأمم المتحدة للأداء الحكومي الإلكتروني الجزائري دراسة تحليلية للفترة (2008-2020)" ، مجلة التميز الفكري للعلوم الاجتماعية والإنسانية ، العدد 05 ، نوفمبر 2021.
- (206) سهام رابحي ، " أخلاقيات الوظيفة العمومية بين الواقع وآليات التفعيل لتحسين أداء الإدارة للخدمات العامة" ، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية ، العدد 13 ، جويلية 2018.
- (207) شارف عبد القادر ورمضاني لعلا ، " التحديات العربية لتضييق الفجوة الرقمية " نحو تكامل إقتصادي عربي معرفي " ، مجلة البشائر الاقتصادية ، العدد 06 ، سبتمبر 2016.
- (208) صابية مختار ، " برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي البنية والمكونات" ، مجلة دراسات العدد الإقتصادي ، المجلد 01، العدد 1 ، 2010/01/01 ، جامعة عمار ثليجي الأغواط.
- (209) صيفي زهير ، " برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي ودوره في التنمية المحلية في الجزائر - حالة ولاية برج بوعرييج -" ، مجلة البحوث الجغرافية، العراق ، العدد 20 ، 2014.
- (210) طارق قندوز وآخرون ، " المخططات الخماسية التنموية في الجزائر 2001-2014 في مواجهة الفقر؛ البطالة والتضخم" ، مجلة دراسات إنسانية وإجتماعية ، العدد 07، جوان 2017 ، جامعة وهران 01.
- (211) طالة لامية ، " الإدارة الإلكترونية ودورها في تحقيق التنمية الإدارية : بين حتمية التغيير ومعوقات التطبيق" ، مجلة الإدارة والتنمية والبحوث ، المجلد 09 ، العدد 02 ، ديسمبر 2020.

قائمة المراجع

- (212) العاليا مناد ومزريق عاشور ، " مدى مساهمة البرامج التنموية التي تبنتها الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة بالإسقاط على الفترة الممتدة من 2001 إلى غاية 2019 " ، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ، المجلد 16 ، العدد 22 ، 2022.
- (213) عرابة الحاج وزرقون محمد ، "عصرنة نظام الضمان الإجتماعي " ، مجلة الباحث الإقتصادي ، العدد 02 ، 2014.
- (214) عرقوب نبيلة ، " مسيرة التنمية في الإقتصاد الجزائري وآليات إنجاحها " ، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية ، المجلد 05 ، العدد 01 ، جامعة زيان عاشور بالجلفة ، 2011/04/01.
- (215) عزوز سعيدة ونسيمة مقل ، " عصرنة المرافق العمومية في الجزائر ...الإدارة الإلكترونية في البلدية نموذجا" ، المجلة الجزائرية للمالية العامة ، العدد 08 ، ديسمبر 2018.
- (216) علا عزمي الشربيني ، " القول بين التحديث والحداثة والمعاصر (دراسة في معانيها اللغوية وما أشتق منها من مفاهيم حديثة)" ، مجلة كلية التربية جامعة المنصورة (المجلد 111) ، 2020/101.
- (217) عواطف بوطرفة وأمال عقابي ، " بصمة الرقمنة على واجهة التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر " ، مجلة أبحاث، المجلد 06 ، العدد 1 ، 2021.
- (218) فرحات عباس وسعود وسيلة ، " عرض عام لبرامج التنمية الإقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2001/2014 " ، مجلة الإقتصاد والقانون ، العدد 01 ، جوان 2018 ، جامعة سوق أهراس.
- (219) فرطاس فتيحة ، " عصرنة الإدارة العمومية في الجزائر من خلال تطبيق الإدارة الإلكترونية ودورها في تحسين خدمة المواطنين " ، مجلة الإقتصاد الجديد ، المجلد 02 ، العدد 15 ، 2016.
- (220) القنعي عزالدين ، " تقييم آثار برامج الإستثمارية العامة على التنمية البشرية في الجزائر خلال الفترة 2001-2014 " ، مجلة الإقتصاد والتنمية البشرية ، المجلد 05، العدد 02 ، 2014/12/31 ، جامعة البلدية 02.
- (221) لدغش سليمة وضبع مريم ، " تفويض المرفق العام للتسيير في إطار التحولات الجديدة " ، مجلة الحوار الفكري ، المجلد 12، العدد 14 ، 2017.

قائمة المراجع

- (222) مجان حنان وطاشمة بومدين ، " تبسيط الإجراءات الإدارية ودورها في ترشيد العمل الإداري في الجزائر " ، مجلة دفاتر السياسة والقانون ، المجلد 13 ، العدد 03 ، 2021.
- (223) محمد السعيد جوال ، " ترقية المنظمات العمومية في ظل مقارنة التسيير العمومي الجديد دراسة نظرية تحليلية " ، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ، المجلد 12 ، العدد 14 ، 2016.
- (224) محمد بوكماش وخلود كلاش ، " إصلاح الخدمة العمومية في وزارة التربية والتعليم " فاعلية البوابة الإلكترونية لوزارة التربية والتعليم الجزائرية " ، مجلة أبحاث قانونية وسياسية ، العدد 06 ، جوان 2018.
- (225) محمد شايب، " مامدى الجاهزية الإلكترونية للحكومة الجزائرية مؤشر الإستخدام التكنولوجي مثلا(2016/2012)"، المجلة العربية الدولية للمعلوماتية ، المجلد 05 ، العدد 10 ، 2017.
- (226) محمد قريشي وآخرون ، " الإدارة الإلكترونية للموارد البشرية : المفاهيم ، المتطلبات ، ودورها في تطوير الإدارة " ، مجلة العلوم الإنسانية ، المجلد 17 ، العدد 01 ، 2017.
- (227) محمي صبيحة ، " طرق وأساليب تحسين خدمات الإدارة المحلية " ، مجلة الإقتصاد الجديد ، المجلد 01 ، العدد 14 ، 2016.
- (228) مدون كمال ، " حوكمة المرافق العامة في الجزائر " ، مجلة البحوث والعلوم السياسية ، المجلد 07 ، العدد 02 ، 2021.
- (229) مركمال علي ، " عصرنة الإدارة في الجزائر " ، مجلة آفاق للعلوم ، المجلد 06 ، العدد 04 ، 2021.
- (230) مطالي ليلي وزغلول آمنة ، " الإدارة الإلكترونية للجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة حالة الجزائر " ، مجلة آفاق علوم الإدارة والإقتصاد ، المجلد 02 ، العدد 02 ، 2018.
- (231) مفيدة مقورة ، " عصرنة قطاع العدالة في الجزائر : دراسة في الإنجازات وتشخيص المعوقات " ، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات ، المجلد 07 العدد 02 ، ديسمبر 2021.

قائمة المراجع

- (232) منير دكومي وحاج بشير جيدور ، " واقع إدارة الموارد البشرية الإلكترونية في المؤسسات الجزائرية" ، مجلة الناقد للدراسات السياسية ، المجلد 07 ، العدد 01 ، 2023.
- (234) مها فاروق عزت وعادل طالب سالم ، " أهمية العوامل المؤثرة في الإصلاح الإداري لمواجهة الفساد (بحث تطبيقي)" ، مجلة كلية العلوم الاقتصادية ببغداد ، العدد 18 ، 2008.
- (235) مهدي مراد ويحيوي نصيرة ، " الإدارة الإلكترونية وعلاقتها بتفعيل جودة الخدمة العمومية – دراسة حالة بريد الجزائر" ، الآفاق للدراسات الاقتصادية ، العدد 03 ، 2017.
- (236) موسى عبدالناصر ومحمد قرشي ، " مساهمة الإدارة الإلكترونية في تطوير العمل الإداري بمؤسسات التعليم العالي (دراسة حالة كلية العلوم والتكنولوجيا بجامعة –بسكرة-الجزائر)" ، مجلة الباحث، العدد 09 ، 2011.
- (237) هدى بن محمد ، " عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001/2019 ، مجلة كلية السياسة والاقتصاد" ، العدد 05 ، يناير 2020.
- (238) هيشر سميرة ، " الإعراف في العمل ودوره في تثمين الموارد البشرية" ، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية ، العدد 13 ، جوان 2013.
- (239) وردة عويسي ، " البطالة وإتجاهات النمو الاقتصادي والإستثمار العمومي وأسعار النفط حالة الجزائر" ، مجلة التواصل، المجلد 20 ، العدد 03 ، 2014/09/30 ، جامعة باجي مختار عنابة.
- (240) ونوغي نبيل ، " نحو عصرنة وتجويد خدمات المرفق العام في الجزائر : دراسة في الآليات والتحديات" ، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية ، المجلد 05 ، العدد 02 ، 2022.
- (241) وهيبة حارش وسمير يوسف خوجة ، " متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية ومعوقاتها في الإدارة الجزائرية" ، مجلة رؤى للدراسات المعرفية والحضارية ، المجلد 07 ، العدد 02 ، ديسمبر 2021.
- (245) ياسين قوتال وخذيري حنان ، " آثار الفساد الإداري على عمل المؤسسات الحكومية وسبل معالجته" ، مجلة الحقوق والعلوم السياسية ، المجلد 03 ، العدد 01 ، 2016/01/10.

هـ - تقارير

246) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، برنامج التنمية الخماسي 2010/2014 ، بيان إجتماع مجلس الوزراء ، 2010 ، <http://algerianembassy-saudi.com/PDF/quint.pdf>

247) الديوان الوطني للإحصائيات ، الجزائر بالأرقام نتائج 2016-2018 ، رقم 49 ، نشرة 2021.

248) إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ، مسح الحكومة الإلكترونية 2020 ، الأمم المتحدة : نيويورك ، 2020.

249) إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ، مسح الحكومة الإلكترونية 2022 ، الأمم المتحدة : نيويورك ، 2022.

250) وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية ، تقرير عن تطور المؤشرات البريدية في الجزائر، الجزائر: مديرية الإحصاء والدراسات والإستشراف ، 2022.

و- أطروحات دكتوراه

251) نويصر بلقاسم ، التنمية والتغير في نسق القيم الاجتماعية - دراسة سوسيولوجية ميدانية بأحد المجتمعات المحلية بمدينة سطيف ، أطروحة دكتوراه ، جامعة قسنطينة ، 2010/2011.

ز - محاضرات

252) بومدين محمد ، محاضرات في مقياس إدارة المرافق العامة ، الجزائر : جامعة تلمسان أبي بكر بلقايد ، د ت ن.

253) شيبوني راضية ، محاضرات في المناجنت العمومي ، قسنطينة : جامعة الإخوة منتوري ، كلية الحقوق والعلوم الإدارية ، 2020/2021.

ص - المواقع الإلكترونية

- (254) أمينة داودي ، الوطني : وزير العمل 17 مليون مستفيد من بطاقة الشفاء ، النهار online ، www.ennaharonline.com ، 11 نوفمبر 2022.
- (255) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، وزارة إقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة : الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر : تقديم الوكالة ، <https://www.angem.dz/article/presentation>.
- (256) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية : حول البوابة ، <https://marches-publics.gov.dz/apropos.xhtml>
- (257) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الوزير الأول يشرف على الإنطلاق الرسمي للبوابة
- (258) الحكومية للخدمات العمومية ، مصالح الوزير الأول ، <https://premier-ministre.gov.dz/ar/post>
- (259) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، بخصوص البوابة الإلكترونية للخدمات العمومية ، <https://bawabatic.dz/?req=home&op=about>
- (260) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية (البريد) ، <https://www.mpt.gov.dz/ar/poste> ،
- (261) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية: تطوير البريد ، <https://www.mpt.gov.dz/ar/developpment-poste/>
- (262) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، وزارة التربية الوطنية (خدمات) ، <https://www.education.gov.dz>
- (263) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، وزارة التربية الوطنية : الديوان الوطني للتعليم والتكوين عن بعد (التعريف بالديوان) ، www.onefd.edu.dz/definition-onefd.html
- (264) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، وزارة التكوين والتعليم المهنيين (التكوين عن بعد) ، <https://www.mfep.gov.dz/>
- (265) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية: عصرنة المرفق العام، 2016/03/31، <https://www.interieur.gov.dz/index.php/ar/> -عصرنة/242-ملفات.html
- (266) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، <https://www.interieur.gov.dz>

قائمة المراجع

- 267) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، وزارة العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي : باقة من التطبيقات الرقمية لعصرنة الخدمات المقدمة من طرف القطاع لفائدة المواطنين والمؤسسات ، <https://www.mtess.gov.dz> ، 2021/03/18 .
- 268) الديوان الوطني للإحصائيات ، الحسابات الإقتصادية من 2018 إلى 2020 ، <https://www.ons.dz/spip.php> .
- 269) قطيط غسان وآخرون ، الإدارة الإلكترونية والإدارة التقليدية ، <http://www.ghassan-tait.com/?id=463> .
- 270) منال جروود ، مفهوم الحكم الرشيد **The concept of good governance** ، الموسوعة السياسية، 2022/05/31 ، <https://political-encyclopedia.oeg/dictionary/>الراشد20% .
- 271) الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية ، ماهية الخدمة العمومية ، <https://www.politics-dz.com> ، 2021/03/31 .
- 272) موقع wikiwand ، أوريدو الجزائر ، <https://www.wikiwand.com/ar> .
- 273) الموقع الرسمي لشركة أوريدو الجزائر ، حول مجموعة Ooredoo ، <http://ooredoo.dz> .
- 274) الموقع الرسمي لشركة جازي ، لمحة عن جازي ، <https://www.djezzy.dz/ar> .
- 275) الموقع الرسمي لشركة موبيليس ، موضوع تعريفي عن المؤسسة، <https://www.mobilis.dz/ar/apropos.ph> .
- 276) موقع معجم المعاني ، <https://www.almaany.com/ar/dict/ar-> ، [ar/%D8%B9%D8%B5%D8%B1%D9%86%D8%A9/](https://www.almaany.com/ar/dict/ar-%D8%B9%D8%B5%D8%B1%D9%86%D8%A9/) .
- 277) وجود خالد العبيد ، مدارس ونظريات إدارية ، <https://wojuod.wordpress.com/2017/07/30/managementtheories/> ، 2017/07/30 .
- 278) وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية الجزائرية ، النصوص القانونية ، <https://www.mtp.gov.dz> .
- 279) وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية الجزائرية ، تقرير المؤشرات الدولية المتعلقة بقطاع البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية ، جانفي 2010 ، <https://www.mpt.gov.dz/ar/content/classem-mondial> .

قائمة المراجع

- (280) وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية الجزائرية ، مؤشرات تكنولوجيا الإعلام والاتصال ، <https://www.mpt.gov.dz/ar/content/indicateurs> .
- (281) وزارة العدل للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، عن القطاع(عصرنة العدالة) ، <https://www.mjustice.dz/ar/modernisation-2-2-2/> .
- (282) وزارة العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي ، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة : التعريف بالصندوق الوطني ، <https://www.cnac.dz> .
- (283) وزارة العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي ، الوكالة الوطنية للتشغيل : وسيط أونلاين **WassitOnline** ، <https://wassitonline.anem.dz/postulation/aproposWO> .
- (284) وكالة الأنباء الجزائرية ، إدماج حوالي 20 ألف مستفيد من منحة البطالة في عالم التشغيل، <https://www.aps.dz/ar/economie/143083-20> ، 2023/5/1 .
- (285) وكالة الأنباء الجزائرية ، إصلاح العلاقة بين الإدارة والمواطن يحظى بالأولوية لدى السلطات العمومية ، 2018/12/16 ، <https://www.aps.dz/ar/algerie/64052-2018-12-> ، [16-14-34-40](https://www.aps.dz/ar/algerie/64052-2018-12-16-14-34-40) .
- (286) وكالة الأنباء الجزائرية ، رفع منحة البطالة : مايقارب 2مليون مستفيد إبتداءا من يناير الجاري، <https://www.aps.dz/ar/economie/137209-2> ، 2023/01/5 .
- (287) وكالة الأنباء الجزائرية ، سنة 2020 محطة هامة في مسار تجسيد إستراتيجية عصرنة قطاع الداخلية ، <https://www.aps.dz/ar/algerie/101459-2020> ، 2021/02/10 .
- (288) وكالة الأنباء الجزائرية ، عصرنة الإدارة وثيرة متصاعدة في تجسيد المشاريع الموكلة لوزارة الداخلية ، <https://www.aps.dz/ar/algerie/70460-2019-05-05-16-53-20> ، 2019/05/05 .
- (289) الوكالة الوطنية للتشغيل ، منحة البطالة ، <https://minha.anem.dz> .
- (290) ولاء عضيبات ، مفهوم وأهمية إستراتيجية تئمين الموارد البشرية ، موقع إي عربي ، <https://e3arabi.com/money-and-business> ، 2022/09/13 .
- (291) ويكيبيديا ، إتصالات الجزائر للهاتف المحمول موبيليس ، <https://ar.wikipedia.org/wiki/موبيليس> .
- Internet world stats usage and statistics population, **internet algeria usage stats and market reports** , http://: www.internetworldstats.com/af/dz.htm

ثانيا : المراجع باللغة الأجنبية

- 1) Abhidhek dubey , **good governance in india : role of political parties** , bfc publications , 2021.
- 2) Ali farazmand , **administrative reform in developing nations** , library of congress, 2002.
- 3) Anichebe Nnaemeka augustine and Agu okoro agu , **effects of classical management theories on the current management practice in nigeria** , european journal of business and management , vol5,no 19, 2013.
- 4) Arwa y and al-eryani , review study of e-management barriers , challenges and security , saba **journal of information technology and networking** , vol 02 , 2014.
- 5) Ayesha amjad and Muqqadas rehman , resistannce to change in public organization : reasons and how to overcome it , **European journal of business science and technology** , vol 4 issue 1 , 2018.
- 6) Barbara soriano and Alberto garrido , **the role of private sector in development : the relation between public investment in infrastructure and agricultural exports in developing countries** , economia agrarian y naturals , vol .15.2 , 2015.
- 7) Basu A.K , **atheory of decision-making** , the journal of sociology and social welfare , vol , iss1, October 1973.
- 8) bake Giden , **civil society and democratic theory alternative voices** , London: routledge11 new fetter, 2002.
- 9) Caroline patsias and latendresse and Laurence bherer, **participatory democracy,decentralization and local governance : the montreal participatory budget in the light of empowered participatory governance** , international journal of urban and regional research , vol 37-6 , November 2013.
- 10) Claude Didry , **L eon duguit ou le service public en action** , revue d histoire moderne et contemporaine , n 52-3 , berlin , 2005.
- 11) Edward Royce , **classical social theory and modern society: marx- durkeim -weber** , new York: library of congress , 2015.

- 12) Essaid taib , « e-Algérie 2013 ou l'échec d'une politique publique de modernisation de l'administration par Tic » , **revue algérienne des politiques publiques** , n 7 , juin 2015.
- 13) Gilles j.guglielmi , **une introduction au droit du service public** , paris : l'université paris-2 pantheon assas , 1994.
- 14) Giraudon Anne , **la notion de service public** ,France ; Mémoire d'étude / janvier 2010.
- 15) Hassan elkatawnet , **classical theories of public administration** , walden university : university of rockies , april 07 ,2013.
- 16) Ida lindgren and Gabriella jansson , electronic services in the public sector : A conceptual framework , **journal government information quarterly** , vol 30 , issue 2 , april 2013.
- 17) Isabelle et pier-olivier st-arnaud , la gouvernance : tenter une définition , **cahiers de recherche en politique appliquée** , vol IV . N3. 2012.
- 18) Isabelle Werenfels , **Managing instability in algeria elites and political change since** , routledge , 2007.
- 19) Jean claud ricci , caroline benoist lucy , **Droit administratif les fondamentaux droits sciences politiques** ,4^e ed , hachette education , 2004.
- 20) Jean claud ricci , **droit administratif general** ,5^eed,paris: hachette livre,2013.
- 21) Kamil demirhan and m.kamal okten , electronic participation in the policy making process : a case study , **international journal of e-business and e-government studies** , vol 03 , no 01 , 2011.
- 22) Kushagra kaul , **administrative theories : comparison between classical and scientific management theory** , international journal of law management and humanities , vol 3 , iss 3, 2020.
- 23) Lia caponetti , barbara sak , **comment définir le service public à travers ses différentes facettes ,missions et principe ?** , bruxelles ; université de liege ,06/2016.
- 24) Mildred golden and sonia taneja , **henri fayol , practitioner and theoretician-revered and revealed** , journal of management history , vol16 , no 4 ,2010.

- 25) Missoum Sbih , **ladministration puplic algerienne** , paris hachette littérature , 1973.
- 26) Mohammed adnan and masitah ghazali , nur zuraifah syazarah othman , e-participation within the context of e-gouvernement initiatives : acomprehensive systematic review , **journal telematics and informatics reports** , vol 08 , December 2022.
- 27) OECD, **understanding the digital divide** , france :paris, oecd publications , 2001.
- 28) Personal data protection commission singafore , **guide to securing personal data electronic medium** , 20 january 2017.
- 29) Peter futo, **contemporary drivers of local development** , Slovenia ; Maribor , institute for local self-government Maribor , 2019.
- 30) Pierre noel denieuil, **Introduction aux theories et aquelques pratiques du developpement local et territorial** , ed1 , geneve ; bureau international du travail , 2005 .
- 31) Prahallad majhi and ashok dansana , **understanding schools in the context of classical and neo-classical the ories of management** , the online journal of distance education and e-learning , volume 09, issue 1 , January 2021.
- 32) Rajender kumar , **bureaucratic theory by max weber- areview study** , journal of advances and scholarly researches in allied education , vol12, 23 october 2016.
- 33) Rapport du cinquantenaire de l independence , enseignement et vision pour l algerie de 2020 , **chapitre gouvernance**.
- 34) République algérienne démocratique et populaire , **e-commission : e-Algérie 2013** , décembre 2008 .
- 35) Robert hood , **measuring performance in private sector development** ,Philippines : asian development bank , 2007.
- 36) Sandro serpa and Carlos Miguel Ferreira , **the concept of bureaucracy by max weber , international journal of social science studies** , vol 7, no 2 , march 2019.

- 37) Sarah vaes and Huib huyse , **the role of the private section in development cooperation : three case studies in south Africa** , belguim : ku leuven hiva-research institute for work and society , 2015.
- 38) The investopedia team , **what is the private sector ? definition and business examples** , <https://www.investopedia.com/terms/p/private-sector.asp> , 25 december 2020 , le 19/11/2021.
- 39) Urunova hamida umarboevna and zohidov ochil , the peculiarities of the traditional societies and non-traditional societies and their transformation , **international conference on social sciences in the 21st century** , oxford united kingdom , 27-29 march 2020

فهرس

المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	فهرس المحتويات
	إهداء
	شكر وعرهان
4	مقدمة
15	الفصل الأول : التأصيل النظري والمفاهيمي لعصرنة المرفق العام والتنمية المحلية
17	المبحث الأول : ماهية العصرنة والمرفق العام
17	المطلب الأول : التغيير داخل المجتمعات من المفهوم التقليدي إلى العصرنة
23	المطلب الثاني: الإتجاهات المعاصرة المفسرة لقضايا التخلف والتنمية وتطور الفكر الإداري
38	المطلب الثالث : مفهوم العصرنة وعلاقتها بالمتغيرات الجديدة
45	المطلب الرابع : ماهية المرفق العام وعلاقته بالخدمة العمومية
61	المبحث الثاني : آليات عصرنة إدارة المرفق العام
62	المطلب الأول : الإصلاح الإداري
69	المطلب الثاني : الهندسة الإدارية
74	المطلب الثالث : الإدارة الإلكترونية
87	المبحث الثالث : ماهية التنمية المحلية
87	المطلب الأول : مفهوم التنمية المحلية
92	المطلب الثاني : دوافع وأهداف التنمية المحلية
95	المطلب الثالث: مجالات وفواعل التنمية المحلية
102	المطلب الرابع : معوقات التنمية المحلية
107	الفصل الثاني : الإصلاح الإداري لإدارة المرفق العام وواقع التنمية المحلية في الجزائر
109	المبحث الأول : الإطار القانوني لإدارة المرفق العام في الجزائر
109	المطلب الأول : تقلبات إدارة المرفق العام في الجزائر
121	المطلب الثاني : انشاء وإلغاء المرفق العام في الجزائر
126	المطلب الثالث : الأساليب الكلاسيكية لإدارة المرفق العام في الجزائر
131	المطلب الرابع : الأساليب المستحدثة لإدارة المرفق العام في الجزائر
137	المبحث الثاني : الإصلاح الإداري كمدخل لعصرنة إدارة المرفق العام في الجزائر
137	المطلب الأول : أسباب التوجه نحو عصرنة إدارة المرفق العام في الجزائر
144	المطلب الثاني : الإصلاح الإداري كآلية لتحسين الخدمة العمومية للمرفق العام

فهرس المحتويات

155	المطلب الثالث : أثر اللامركزية في تحسين أداء إدارة المرفق العام
160	المبحث الثالث : التنمية المحلية وترقية إدارة المرفق العام في الجزائر
161	المطلب الأول : دور الدولة في تحقيق التنمية المحلية وترقية الخدمة العمومية في الجزائر
181	المطلب الثاني: دور الجماعات المحلية في تقديم الخدمات وتحقيق التنمية المحلية في الجزائر
191	المطلب الثالث: المشاركة في إدارة المرفق العام كآلية لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر
208	الفصل الثالث : الإدارة الإلكترونية كآلية لعصرنة المرفق العام ودعم التنمية المحلية في الجزائر
210	المبحث الأول : التحول الإلكتروني في الجزائر بين الإمكانيات المتاحة والإطار القانوني
210	المطلب الأول : نبذة تاريخية عن استغلال تكنولوجيا المعلومات في الجزائر
214	المطلب الثاني : التحول الإلكتروني في ظل مؤشرات الجاهزية التقنية للجزائر
231	المطلب الثالث : الإطار القانوني لدعم التحول الإلكتروني في الجزائر
235	المبحث الثاني : إستراتيجية الإدارة الإلكترونية في الجزائر وأثرها على إدارة المرفق العام
236	المطلب الأول : مشروع الجزائر الإلكترونية
247	المطلب الثاني : أثر الإدارة الإلكترونية على سير المرفق العام في تقديم الخدمة العمومية
253	المطلب الثالث : امكانية تفعيل تطبيق الإدارة الإلكترونية لدعم التنمية المحلية في الجزائر
258	المطلب الرابع : ترشيد وتحسين الخدمة العمومية كآلية لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر
266	المبحث الثالث : اشكالية تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجزائر(المرفق العام الإلكتروني)
266	المطلب الأول : الفجوة الرقمية في الجزائر
269	المطلب الثاني : اشكالية تقبل المجتمع للتعامل الإلكتروني مع مؤسسات الدولة
271	المطلب الثالث : اشكالية الجانب الفني والتقني للتحول الرقمي في الجزائر
275	الفصل الرابع : عصرنة المرفق العام كمقاربة لتحقيق أبعاد التنمية المحلية في الجزائر
277	المبحث الأول : : إعادة تأهيل المرفق العام كآلية لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر
278	المطلب الأول : توزيع المهام في إعادة تأهيل إدارة المرفق العام في الجزائر
282	المطلب الثاني : تأهيل إدارة المرفق العام وتحسين العلاقة مع المواطن في تقديم الخدمة العمومية
300	المطلب الثالث : معوقات إعادة تأهيل إدارة المرفق العام لتحقيق التنمية في الجزائر
308	المبحث الثاني : تطبيقات الإدارة الإلكترونية في الجزائر كآلية لتحقيق أبعاد التنمية المحلية المستدامة

فهرس المحتويات

309	المطلب الأول : تطبيق الإدارة الإلكترونية على مستوى الجماعات المحلية
316	المطلب الثاني : تطبيق الإدارة الإلكترونية على مستوى قطاع العدالة في الجزائر
320	المطلب الثالث : تطبيق الإدارة الإلكترونية في قطاع التعليم العالي والتربية الوطني والتكوين المهني
329	المطلب الرابع : تطبيق الإدارة الإلكترونية في قطاع البريد والتشغيل والضمان الإجتماعي
337	المطلب الخامس : البوابات الإلكترونية كآلية لتحسين الخدمة العمومية ودعم التنمية المحلية
341	المطلب السادس : تحليل إشكالية عصرنة إدارة المرفق العام كآلية لتفعيل التنمية المحلية في الجزائر
344	المبحث الثالث : آفاق عصرنة إدارة المرفق العام وسبل تعزيزها لدعم التنمية المحلية في الجزائر
345	المطلب الأول : إعادة توزيع المهام وتثمين المورد البشري لدعم متطلبات التنمية المحلية
353	المطلب الثاني : تكثيف الجهود في حوكمة إدارة المرفق العام وتوظيف التسيير العمومي الجديد
361	المطلب الثالث : إعادة صياغة دور الإدارة الإلكترونية وتوظيفها كداعم حقيقي للتنمية المحلية
369	الخاتمة
379	قائمة الجداول والأشكال
383	قائمة المصادر والمراجع
416	الفهرس
420	المملخص